

منهج السالك في الكلام على أفضية ابن مالك

لأبي حيان الأنباري
أثير الدين محمد بن يوسف
٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

الجزء الأول والثاني

تعقيب

الأستاذ الدكتور
علي محمد فاخر
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور
عبد العزيز محمد فاخر
كلية اللغة العربية
جامعة الملك فيصل بشار

والأستاذ الدكتور
أحمد محمد السوداني
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر
والشارك بجامعة الجوف (السعودية)

منهـج السـالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

رابطہ بديیل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقى

www.lisanarb.com



twitter

مكتبة لسان العرب



facebook

مكتبة لسان العرب



instagram

مكتبة لسان العرب



منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

﴿الجزء الأول﴾

تحقيق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخر

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية

جامعة الملك فيصل بتشاد

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السوداني

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمحققين

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٢٩٦٩ / ٢٠١٣
الترقيم الدولي
٩٧٨-٩٧٧-٩٠-١٢٢٠-٩

دار الطباعة الحمديدية
٣ درب الأتراك - الأزهر
ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

﴿ الْمُقَدِّمَةُ ﴾



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلق وإمام المرسلين ، سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين ، صلاة وسلاماً نافعين باقين إلى يوم الدين ، عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا كتاب عظيم وسفر كبير تقدمه لطلاب العربية ، ومُحِبِّي علم النحو لعالم فاضل ، وشيخ جليل ، أما الكتاب فهو منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، وأما العالم فهو أبو حيان النَّحْوِيُّ صاحب التذيل والتكميل في شرح التسهيل الذي لم يؤلف مثله في حجمه وطوله ، وكثرة نصوصه ونقوله ، وهو صاحب السفر الآخر ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، وصاحب البحر المحيط في التفسير ، ذلك الكتاب الذي له نصيب كبير من اسمه فهو بحر مليء بكنوز اللغة ، وذخائر العربية ، ولآلئ النحو والإعراب.

وترجع معرفتنا بكتاب منهج السالك وهو شرح ألفية ابن مالك لأبي حيان ، بقراءتنا عنه ونقل نصوص منه ، ونحن نحقق كتباً أخرى مثل تمهيد القواعد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش ، أو نقراً كتباً تأخذ منه ، وتشير إليه مثل التذيل والتكميل لأبي حيان ، ثم بحثنا عن الكتاب المذكور مطبوعاً ، فلم نهند إليه ، وسألنا عنه كثيراً فلم نقف عليه ، فقلنا في أنفسنا هذا كتاب لاشك عظيم ، وسفر من أسفار النحو قدس ، كيف لم يطبع ولم ير النور حتى الآن ؟ وكيف لم ينتفع به الباحثون طوال سبعة قرون من الزمان ؟ فيمنا شطر المطبوعات والمخطوطات ، وجبنا البحار

والمحيطات لنقف على نسخة منه أو عدة نسخ لنبداً في تحقيقه ونسرع في إخراجها للناس والباحثين ، فوجدنا بعد جهد جهيد ثلاث نسخ كل واحدة منها في بلد ، كانت هذه النسخ حافزاً على العمل ودافعاً للأمر الجلل ، وهو تحقيق الكتاب وإخراجه للناس علماً ينتفع به.

كانت النسخة الأولى (الأمريكية) مطبوعة قديماً منذ أكثر من ستين عاماً بحروف صغيرة غير واضحة ، وكان العثور عليها من الصعوبة بمكان لندرة وجودها ولا تعدو هذه النسخة أن تكون إحدى نسخ مخطوطات الكتاب ، لأن مخرجها لم يفعل شيئاً غير نقلها من المخطوط وطبعها.

ثم كانت النسخة الثانية وهي نسخة الرباط بالمغرب ، وقد وجدنا لها أصلاً بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وكانت النسخة الثالثة بدار الكتب المصرية ، فاجتمعت النسخ الثلاث ، ومع ذلك لم يكتمل الكتاب ، وإنما وقفت بنا النسخ عند آخر باب (أفعل التفضيل) وهو نصف أبيات الألفية ، ولم نياس من البحث والوقوف على نسخة كاملة فيها شرح الألفية كلها إلى أن أعيانا البحث في مكتبات كثيرة من مكتبات العالم فلم نجد أكثر مما وجدناه ، ولقد وجدنا إجماعاً من النسخ ثم اعترافاً من أبي حيان أنه لم يكمل شرح الألفية.

بعد أن جمعنا النسخ وهدأت النفس واطمأن القلب ، عقدنا العزم والعمل والسهر والكفاح بلا ملل ، على إخراج الكتاب ، وتقديمه للطلاب ، والعلماء الأجلاء ، والباحثين الأذكياء ، وكنا ثلاثة أنا وشقيقاي د/ أحمد السوداني ، ود/ عبد العزيز فاخر ، فعملنا ليلاً ونهاراً وصيفاً وشتاءً ، لم نأل جهداً ولم ندخر وسعاً طوال ثلاثة أعوام كاملة ، تبلغ عشرة لو أن أحدنا ناء بهذا الحمل وحده ، اشتركتنا واتفقنا وقسمنا العمل ، فهذا يصحح النص والآخر يوثق الرأي ، والثالث يراجع ويحقق ويقرأ ويدقق ، وطوال هذه الأعوام ونحن ننقل الصخور ونحرك الجبال ونفك الألغاز ونحل الرموز ، ونكشف المجهول ونفتح المفقول.

قرأنا الكتاب قراءة بعد قراءة وراجعناه مرة بعد أخرى ، وواصلنا الليل بالنهار عملاً وشغلاً وجهداً وبدلاً ، فهذا نص حققناه وذاك رأي وثقناه ، وهذا بيت خرجناه وذاك عالم ترجمناه ، وهذا خطأ صححناه ، وذاك غامض أوضحناه ، ثم مشكل ضبطناه ، وملبس بيناه ، ومغلق فتحناه ، ومظلم أتينا له بالسراج فأنار وأضاء .
كان الكتاب صعباً ، والعمل فيه ثقيلاً ، لكننا بالصبر الجميل تغلبنا على صعابه وسرنا في الطريق إلى أن وصلنا بسلامة الله :

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالإياب المسافر

اشتمل الكتاب على أكثر من ألف شاهد ، وعلى عدد كبير من النقول ، وعلى كثير من الأعلام فعلقنا عليه ، وحققناه تحقيقاً علمياً صحيحاً ، فرجعنا بالشواهد إلى قائلها وأصحابها وبالنقول إلى مصادرها وكتبها ، وبالأعلام إلى ترجمتها والتعريف بها ، كما أشرنا كثيراً إلى أن هذه المسألة جاءت في التذييل والتكميل أو في ارتشاف الضرب من كتب أبي حيان . ثم صنعنا فهرس كثيرة متميزة تنفع الباحث ، وتفيد القارئ فيقف على حاجته في أقل وقت ويصل إلى غايته من أقرب طريق .

ولما انتهينا من قسم التحقيق الطويل بدأنا في قسم الدراسة الذي جعلناه في ثمانية فصول كان الأول والثاني منها التعريف بابن مالك صاحب الألفية وأبي حيان صاحب الشرح ، وقد نقلنا التعريفين بالنص من كتاب نفع الطيب للمقري وهو أحسن ما ترجم للرجلين بعد أن وقفنا على كتب كثيرة في ذلك .

وكان الفصل الثالث بعنوان : موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً وكانت شواهد ذلك من كتابنا أو من غيره ، وكان الفصل الرابع بعنوان : كتب أبي حيان المشهورة ، شرح الألفية - التذييل والتكميل - ارتشاف الضرب ، متى ألفها والعلاقة بينها ؟ وقد أثبت البحث أن شرح الألفية كان أول مؤلف ، ثم وليه التذييل ، وكان آخرها الارتشاف ، وكان ذلك الحكم بدلائل صحيحة وبراهين واضحة وحجج قوية .

ثم كان الفصل الخامس بعنوان : شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره ، وقد وقفنا على هذا الحكم باعتراف أبي حيان ثم بإجماع النسخ التي اطلعنا عليها حيث توقف أبو حيان بالشرح إلى آخر باب التفضيل وأول التوابع ، وهو ما يعادل نصف أبيات الألفية.

ثم كان الفصل السادس بعنوان : القيمة العلمية لكتاب منهج السالك والذي أثبتنا فيه أن الكتاب يشتمل على نصوص ونقول كثيرة ، ومذاهب وآراء غزيرة ذهب أصحابها وضاعت كتبها ، ولم يوقف لأصحابها على أثر فكان هذا الكتاب وعاء لما فقد ، وصوناً لما ضاع.

ثم كان الفصل السابع بعنوان : من أصول النحو عند أبي حيان وفيه أتينا بعشرة أصول كانت أمثلتها وشواهدا من الكتاب المحقق.

ثم كان الفصل الثامن والأخير بعنوان : مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها ليتبين للقارئ مدى الجهد والصبر في قراءة النصوص والنقول ، ثم ذيلنا هذه الدراسة بخاتمة وهي نص نقلناه من كتاب أبو حيان النحوي للدكتورة / خديجة الحديثي وفيه حديث نافع عن الكتاب المحقق ليكون هذا النص دليلاً آخر على صدقنا وشاهدنا لنا من غيرنا.

ولما كان الكتاب كبيراً فقد قسمناه أربعة أجزاء :

الجزء الأول : وفيه الدراسة ثم شرح أبواب الكتاب الأولى وهي الكلمة والكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر وكان وأخواتها وكاد وأخواتها ولا النافية للجنس ، ثم ختم الجزء بباب ظن وأخواتها وأعلم وأرى ، وقد استغرق هذا الجزء من النسخة الأمريكية التي جعلناها أصلاً مائة صفحة كبيرة.

الجزء الثاني : ويبدأ بشرح باب الفاعل ونائبه ثم يليه باب الاشتغال ، فباب تعدى الفعل ولزومه ، فباب التنازع ثم أبواب المفاعيل بأنواعها ، ثم يختم بأبواب الاستثناء والحال والتمييز ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وثلاثين صفحة من النسخة الأمريكية.

الجزء الثالث : ويبدأ بشرح باب حروف الجر ثم باب الإضافة فباب إعمال اسم الفاعل ثم أبنية المصادر ، ويختم بأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ثم باب الصفة المشبهة ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وأربعين صفحة من النسخة المذكورة.

ثم كان الجزء الرابع والأخير ويشتمل على ثلاثة أبواب كبيرة هي التعجب ونعم وبئس وما جرى مجراها وأفعال التفضيل ، وهو آخر ما شرحه أبو حيان ، وقد استغرق هذا الجزء خمسين صفحة من النسخة الأمريكية المطبوعة ، وقد ختم هذا الجزء بمفاتيح الكتاب وهي الفهارس المختلفة للأجزاء الأربعة التي كان أهمها فهرس القرآن والشعر وهما طويلان والأعلام المترجم لها والكتب التي نص عليها أبو حيان.

والكتاب كله محقق وسيخرج تباعاً جزءاً بعد آخر ، وقد نتفق على إخراجه دفعة واحدة ومرة واحدة.

هذا وبالله التوفيق ، وندعو الله أن يكمل عملنا بالنجاح ، وأن يثينا عليه ويجزينا ويأجرنا به في الآخرة بعد الممات ، يوم تنقطع الصلات من الأعمال الصالحات إلا من العلم الذي ينتفع به إنه سميع قريب.

المحققون

طنطا - مساء الاثنين

د / علي محمد فاخر

الثالث عشر من شوال سنة ١٤٢٩هـ

د / أحمد السوداني

الثالث عشر من أكتوبر سنة ٢٠٠٨م

د / عبد العزيز فاخر



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com

رابطہ بدیل

أولاً :

الدراسة

الفصل الأول

التعريف بابن مالك صاحب الألفية^(١)

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ج ٢ - ص ٢٢٢ إلى ص ٢٣٤ ، والنقل بالنص إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ كثيراً.

وقد تعرض المؤلف لنسب ابن مالك ومولده ومكان الولادة ومكانته العلمية في علوم اللغة عامة والنحو والصرف خاصة وكثرة شواهد في هذين العلمين ، ثم مؤلفاته وبعض شعره ، ثم ثناء الشعراء عليه مدحاً وهو حي وورثاء بعد موته ، ثم ذكر ما قاله أبو حيان في حقه من اللوم والتقريع والمهجوم عليه ، ثم دفاع العلماء عنه وإنصافهم له ، ثم ما قاله الناس في حق الألفية ، ثم دفاع ابن الوردي عن هذا المؤلف المختصر المفيد ، ثم ختام ذلك ترجمة قصيرة لابنه بدر الدين.

يقول المقرئ :

" ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق أبو عبد الله بن مالك . صاحب التسهيل والألفية ، وهو : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحى الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل إلى المشرق ، النحوى نزيب دمشق ."

ولد سنة ستمائة أو في التي بعدها ، وسمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد ،

(١) انظر ترجمة ابن مالك في الكتب الآتية :

نفح الطيب للمقرئ : ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الوافي بالوفيات للصفدي : ج ٣ ، ص

٣٥٩ ، بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ١٣٠ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥ / ٣٣٩ .

فممن أخذ عنه بَجَيَّان أبو المظفر ، وقيل : أبو الحسن ثابت بن خيار ، عُرفَ بابن الطيلسان ، وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لَبْلَةَ ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نُوَّار ، وقرأ كتاب سيويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني ، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرو بن غيره بجلب ، وتصدَّرَ بها لإقراء العربية ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأرَبى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات ، وعالماً بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها.

قال الصفدي : أخبرني أبو الثناء محمود قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة ، قال الصفدي : وهذا أمر مُعْجَز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين ، وأخبرني عنه أنه كان إذا صَلَّى في العادلية - لأنه كان إمام مدرسة - يُشَيِّعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان إلى بيته تعظيماً له.

وقد روى عنه الألفية شهابُ الدين محمود المذكور ، ورواها الصفدي خليل عن شهاب الدين محمود قراءة ، ورواها إجازةً عن ناصر الدين شافع بن عبد الظاهر وعن شهاب الدين بن غانم بالإجازة عنهما عنه.

وأما النحو والتصريف^(١) فكان فيهما ابن مالك بجزراً لا يُشَقُّ لُجُّه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يُسْتَشْهَدُ بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيماً ، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON في أمره ، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية ، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَلٌ إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب ، هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحُسن السَّمْت ، وكمال العقل ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشغل بالجامع وبالتربة العادلية ، وتخرج به جماعة ، وكان نظم الشعر عليه سهلاً

(١) النقل عن الصفدي أيضاً.

رَجَزُهُ وَطَوِيلُهُ وَبَسِيطُهُ ، وَصَنَفَ كِتَابَ " تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ " ، قَالَ الصَّفْدِيُّ^(١) :
وَمَدَحَهُ سَعْدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَرَبِيِّ بِأَبْيَاتٍ مَلِيحَةٍ إِلَى الْغَايَةِ وَهِيَ :

إِنَّ الْإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ جَمَلَهُ رَبُّ الْعُلَا وَلْتَشْرُ الْعِلْمَ أَهْلَهُ
أَمَلَى كِتَابًا لَهُ يُسَمَّى " الْفَوَائِدَ " لَمْ يَزَلْ مَفِيدًا لِذِي لَبِّ تَأْمَلَهُ
وَكَوَّلَ مَسْأَلَةَ فِي النَّحْوِ يَجْمَعُهَا إِنْ الْفَوَائِدَ جَمَعَ لَا نَظِيرَ لَهُ

وَمِنْ تَصَانِيفِ ابْنِ مَالِكٍ " الْمَوْصِلُ فِي نَظْمِ الْمَفْصَلِ " وَقَدْ حُلَّ هَذَا النِّظْمُ فَسَمَاهُ
" سَبْكُ الْمَنْظُومِ وَفَكُّ الْمَخْتُومِ " وَمِنْ قَالَ " إِنْ اسْمُهُ فَكُّ الْمَنْظُومِ وَسَبْكُ الْمَخْتُومِ " فَقَدْ
خَالَفَ النُّقْلَ وَالْعَقْلَ ، وَمِنْ كَتَبَ ابْنُ مَالِكٍ كِتَابَ " الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ " ثَلَاثَةَ آلَافِ بَيْتٍ
، وَشَرَحَهَا ، وَ" الْخِلَاصَةَ " وَهِيَ مَخْتَصَرُ الشَّافِيَةِ ، وَ" إِكْمَالُ الْإِعْلَامِ بِمَثَلِ الْكَلَامِ "
وَهُوَ مَجْلَدٌ كَبِيرٌ الْفَوَائِدُ يَدُلُّ عَلَى إِطْلَاعٍ عَظِيمٍ ، وَ" لَامِيَةِ الْأَفْعَالِ " وَشَرَحَهَا ، وَ" فَعَلَّ
وَأَفْعَلَّ " ، وَ" الْمَقْدِمَةُ الْأَسَدِيَّةُ " وَضَعَهَا بِاسْمِ وَلَدِهِ الْأَسَدِ ، وَ" عُدَّةُ اللَّافِظِ وَعَمْدَةُ
الْحَافِظِ " ، وَ" النِّظْمُ الْأَوْجَزُ فِيمَا يَهْمُزُ " ، وَ" الْإِعْتِضَادُ فِي الظَّاءِ وَالضَّادِ " مَجْلَدٌ ، وَ
" إِعْرَابُ مَشْكَلِ الْبَخَارِيِّ " ، وَ" تَحْفَةُ الْمُوْدُودِ فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ " ، وَغَيْرَ ذَلِكَ
كَشَرَحِ التَّسْهِيلِ ، وَرَوَى عَنْهُ وَلَدُهُ بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ ، وَشَمْسُ الدِّينِ بْنُ جَعْوَانَ ، وَشَمْسُ
الدِّينِ بْنُ أَبِي الْفَتْحِ ، وَابْنُ الْعِطَارِ ، وَقَاضِي الْقِضَاةِ بَدْرُ الدِّينِ بْنُ جَمَاعَةَ ، وَشَهَابُ
الدِّينِ مُحَمَّدٌ ، وَشَهَابُ الدِّينِ بْنُ غَانِمٍ ، وَنَاصِرُ الدِّينِ بْنُ شَافِعٍ ، وَخَلَقَ كَثِيرٌ سِوَاهُمْ .

وَكَانَ يَقُولُ عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ الْحَاجِبِ : إِنَّهُ أَخَذَ نَحْوَهُ مِنْ صَاحِبِ الْمَفْصَلِ ،
وَصَاحِبِ الْمَفْصَلِ نَحْوَهُ صُغَيْرَاتٌ ، وَنَاهِيكَ بِمَنْ يَقُولُ هَذَا فِي حَقِّ الرَّبِّخَشْرِيِّ .

وَكَانَ الشَّيْخُ رُكْنَ الدِّينِ بْنِ الْقَوْبِيعِ يَقُولُ : إِنْ ابْنُ مَالِكٍ مَا خَلَّى لِلنَّحْوِ حَرَمَةَ .

وَتَوَفَّى ابْنُ مَالِكٍ بِدِمَشْقَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسِتْمِائَةَ .

(١) الْوَافِي : ٣٦٠ .

وقال بعضهم : من أحسن شعر ابن مالك قوله :

إِذَا رَمِدَتْ عَيْنِي تَدَاوَيْتُ مِنْكُمْ بِنظرة حسن أو بسَمْعِ كِلامِ
فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَاءً تَيَمَّمْتُ بِاسْمِكُمْ وَصَلَّيْتُ فِرْضِي وَالدِّيَارُ أَمَامِي
وَأَخْلَصْتُ تَكْبِيرِي عَنِ الْغَيْرِ مُعْرَضاً وَقَابَلْتُ أَعْلَامَ السُّوْيِ بِسَلَامِ
وَلَمْ أَرِ إِلَّا نُورَ ذَاتِكَ لِأَنْحَاءِ فَهَلْ تَدَعُ الشَّمْسُ امْتِدَادَ ظَلَامِ

وقدم - رحمه الله تعالى - القاهرة ، ثم رحل إلى دمشق ، وبها مات كما علم.

وقال الشرف الحصني يرثيه :^(١)

يَا شَتَاتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْمِفْضَالِ
وَانْحِرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ مِنْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ وَالْإِتِّصَالِ
مَصْدَرًا كَانَ لِلْعُلُومِ يَا ذَنْ أَلِ لَهُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ وَمِحَالِ
عَدَمِ النِّعْتِ وَالتَّعْطِيفِ وَالتَّو كِيدُ مُسْتَبَدَلًا مِنَ الْأَبْدَالِ
أَلَمِ اعْتِرَاهِ أَسْكَنَ مِنْهُ حَرَكَاتٍ كَانَتْ بِغَيْرِ اعْتِلَالِ
يَا لَهَا سَكَنَةٌ لَهْمَزِ قِضَاءِ أَوْرَثَتْ طَوْلَ مَدَّةِ الْإِنْفِصَالِ
رَفَعُوهُ فِي نَفْسِهِ فَاَنْتَصَبْنَا نَصَبًا تَمِيْزًا ، كَيْفَ سِيرُ الْجِبَالِ
فَخَمَوَهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ بَدَلًا فَأَمِيلَتْ أَسْرَارُهُ لِلدَّلَالِ
صَرَفُوهُ يَا عُظْمَ مَا فَعَلُوهُ وَهُوَ عَدَلٌ مَعْرَفٌ بِالْجَمَالِ
أَذْغَمُوهُ فِي التُّرْبِ مِنْ غَيْرِ مِثْلِ سَالِمًا مِنْ تَغْيِيرِ الْإِنْتِقَالِ
وَقَفُّوا عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةَ الدَّفْنِ مِنْ وَقُوفٍ ضَرُورَةٍ الْإِمْتِحَالِ
وَمَدَدْنَا الْأَكْفَ نَطْلِبُ قَصْرًا مَسْكِنًا لِلتَّرْيِيلِ مِنْ ذِي الْجَلَالِ
آخِرَ الْآيِ مِنْ سَبَا الْحِظِّ مِنْهُ حِظُّهُ جَاءَ أَوَّلَ الْأَنْفَالِ
يَا بِيَانَ الْإِعْرَابِ يَا جَامِعَ الْإِغْ رَابِ يَا مُفْهِمًا لِكُلِّ مِقَالِ

(١) وردت في الفوات والوافي وبغية الوعاة.

ر وفي نقل مُسَنَدَاتِ الْعَوَالِي
علموا ما بثت عند الزوالِ

يا فريد الزمان في النظم والنث
كم علومٍ بَنَتْهَا فِي أَنْاسٍ

انتهت ملخصة.

قال الصفدي : وما رأيت مرثية في نحوي أحسن منها على طولها ، انتهى .

ودفن ابن مالك بسفح قاسيون ، بترية القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقال

العجيسي : بترية ابن جعوان ، ورثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله :

قل لابن مالك إن جرّت بك أدمعي
فلقد جرحت القلب حين نُعيت لي
لكن يهون ما أُجِنُّ من الأسى
فسقى ضريحاً ضمّه صوبُ الحيا
حُمرًا يُحاكيها التّجيعُ القاني
وتدفقت بدمائه أجفاني
علمي بنقلته إلى رضوانِ
يَهْمِي بِهِ بِالرُّوحِ وَالرَّيْحَانِ

وابن النحاس المذكور أحد تلامذة ابن مالك ، وله نظم كثير مشهور بين

الناس ، وهو : بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر ، الحلبي
الأصل ، المعروف بابن النحاس ، وهو شيخ أبي حيان ، ولم يأخذ أبو حيان عن ابن
مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة .

وقال بعض من عرف بابن مالك : إنه تصدر بجلب مدة ، وأمّ بالسلطانية ، ثم

تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصبَ السبق ، وصار يُضرب به المثل
في دقائق النحو ، وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ
والذكاء والورع والديانة وحسن السمت والصيانة والتحري لما ينقله والتحرير فيه ،
وكان ذا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذباً ، ذا رزّانة وحياء ووقار ، وانتصاب
للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة ، تخرج به أئمة ذلك الزمان كابن المنجي وغيره ،
وسارت بتصانيفه الرُكبان ، وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصاً على العلم ،
حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد .

وحكى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وحمسمائة.

وقيل ، كما تقدم : إن مولده سنة ستمائة أو بعدها بجمان الحرير مدينة من مدن الأندلس جبر الله كسرهما - وهي مفتوحة الجيم وياؤها مشددة تحتانية - وتصدر ابن مالك بحمّاء مدة ، وانتقد بعضهم على ابن خلكان إسقاطه من تاريخه مع كونه كان يعظمه إلى الغاية ، وقدّم ، رحمه الله تعالى ، لصاحب دمشق قصة يقول فيها عن نفسه : إنه أعلم الناس بالعربية والحديث ، ويكفيه شرفاً أن من تلامذته الشيخ النووي^(١) ، والعلم الفارقي ، والشمس البجلي ، والزين المزني ، وغيرهم ممن لا يحصى .

وكان ، رحمه الله تعالى ، كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات ، ولا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف أو يقرأ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جدّه في التصنيف والإقراء .

وحكى أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غفلوا عنه بسوية ، فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكياً على أوراق .

وأغرب من هذا في اعتناؤه بالعلم ما مر أنه حفظ يوم موته عدة أبيات حدّها بعضهم بثمانية ، لقنه ابنه إياها ، وهذا مما يصدق ما قيل : بقدر ما تتعنى ، تنال ما تمنى ، فجزاه الله خيراً عن هذه المهمة العلية .

وذكر أبو حيان في الجوازم من تذييله وتكميله ، أنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ، ولذا تضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة ، والمباحثة والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، يأخذ العلم من

(١) ق ج ودوزي : النوري .

الصحف بفهمه ، ولقد طال فحصى وتنقري عمّن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجد من يذكر لي شيئاً من ذلك ، ولقد جرى يوماً مع صاحبنا تلميذه علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارقي الحنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار من أهل بلده ، جيان ، وأنه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشلوين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، وثابت بن خيار ليس من أهل الجلالة والشهرة في هذا الشأن ، وإنما جلالته وشهرته في إقراء القرآن هذا حاصل ما ذكره أبو حيان.

قال بعض المحققين ، وهو العلامة يحيى العجيسي : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، ففيه المسند عنه والمتبع ، شهادة نفي فلا تنفع ولا تُسمع ، ويكفي ما سطر في حقه قوله في أثنايه : نظم في هذا العلم كثيراً ونثر ، وجمع باعتكاف على الاشتغال به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب ، وحوث مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد ، وقوله في موضع آخر من تذييله " لا يكون تحت السماء أنقى ممن عرّف ما في تسهيله " وقرنه في " بجره " بمصنف سيبويه فما ينبغي له أن يغمصه ، ولا أن يخط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع فيه ، فإنه مما يُجرى على أمثاله الغبي والنبه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف من الخلف ، والدُّرر من الصدف ، والجيد من الحشف ، أو ما ينظر إلى شيخه أبي عبد الله بن النحاس ، فإنه لا يذكره إلا بأحسن ذكر كما هو أدب خيار الناس ، ومن كلامه في نقله عنه : وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبي البقاء المصري حيث يقول فيه :

هُوَ الْأَوْحَدُ الْفَرْدُ الَّذِي تَمَّ عِلْمُهُ وَسَارَ مَسِيرَ الشَّمْسِ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ
وَمِنْ غَايَةِ الْإِحْسَانِ مَبْدَأُ فَضْلِهِ فَلَا غُرُورَ أَنْ يَسْمُوَ عَلَى الْعُجْمِ وَالْعُزْبِ

ومن غاية الإحسان ، في هذا الشأن ، التصانيف التي سارت بها الرُّكبان ، في جميع الأوطان ، واعترف بحسنها الحاضر والبادي ، والداني والقاصي ، والصديق والعدو ، فتلقاها بالقبول والإذعان ، فسامح الله تعالى أبا حيان ، فإن كلامه يحقق قول

القائل : كما تدين تدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك ، فلقد أحيا من العلم رسوماً
 دارسة ، وبيّن معالم طامسة ، وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن تبين منه
 ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت بن الخيار ، فإنه كان من الثقات الأخيار ، وهو أبو
 المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكلاعي - بضم الكاف على ما كان
 يضبط بيده فيما حكاه ابن الخطيب في الإحاطة - وأصله من لُبلة ، ويُعد في أهل
 جيان ، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ .

وكان أبو حيان يغض من هذا الكتاب (ألفية ابن مالك) ويقول : ما فيه من
 الضوابط والقواعد حائد عن مهيع الصواب والسداد ، وكثيراً ما يشير إلى ذلك في
 شرحه المسمى " منهج السالك " ومن غَضّه منه بالنظم في ملا من الناس من حملتهم
 شيخه بهاء الدين بن النحاس والأقسرائي يجاريه مقتفياً له ومتأسياً في تسويد القرطاس :

ألفية ابن مالك	مطموسة المسالك
وكم بها مشغل	أوقع في المهالك

ولا تغتر أنت بهذا الغرور (الخداع) ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا
 كل عود أورق ثمر ، وقيل معارضة للقوم ، وتنبها لهم بما هم فيه من النوم :

ألفية ابن مالك	مُشرقة ألمسالك
وكم بها مشغل	علا على الأرائك

وما أحسن قول ابن الوردي في هذا المعنى :

يا عائباً أليفة ابن مالك	وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلاً	كثيرة فلا تجر في ظلمها
وازجر لمن جادل من يحفظها	برابع وخامس من اسمها

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت .
 انتهى ملخصاً .

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت .
انتهى ملخصاً .

وقال أيضاً (وهو ما ذكره من اسم العلامة يحيى العجيسي) عند ذكره
مصنفات ابن مالك : وهي كما قيل غزيرة المسائل ، ولكنها على الناظر بعيدة
الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست لمن هو في هذا
الفن في درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه . انتهى .

وقال بعض المغاربة في الألفية :

لقد مَزَقْتُ قَلْبِي سِهَامَ جُفُونِهَا	كما مَزَقَ اللَّحْمِيُّ مَذْهَبَ مَالِكِ
وَصَالَ عَلَى الْأَوْصَالِ بِالْقَدِّ قَدْهَا	فَأُضْحَتْ بِأَيْدِيهِ بِتَقْطِيعِ مَالِكِ
وقلدت إذ ذاك الهوى لمرادها	كتقليد أعلام النحاة ابن مالك
وملكتُها رِقِي لِرَقَةِ لَفْظِهَا	وإن كنت لا أرضاه ملكاً لمالك
وناديتها يا مُنِّي بَدَلُ مَهْجِي	ومالي قليلٌ في بديع جمالك

ويعني بقوله " بتقطيع مالك " مالك بن المرحل السبتي ، رحمه الله تعالى .

[تعريف بابنه بدر الدين]

وقد عرف الحافظ الذهبي بابن مالك في تاريخ الإسلام ، وذكر فيه ترجمة
لولده بدر الدين محمد ، وأنه كان حاد الذهن ، ذكياً ، إماماً في النحو وعلم المعاني
والمنطق ، جيد المشاركة في الفقه والتدريس ، وأنه تصدّر بعد والده للتدريس ، ومات
شاباً قبل الكهولة سنة ٦٨٦ ، ومن أجل تصانيفه شرحه على ألفية والده ، وهو
كتاب في غاية الإغلاق ، ويقال : إنه نظير الرضي في شرح الكافية ، وللناس عليه
حواشٍ كثيرة . رحمهم الله تعالى أجمعين .

الفصل الثاني

التعريف بأبي حيان شارح الألفية^(١)

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب أيضاً للشيخ محمد بن أحمد المقرئ التلمساني جـ ٢ ص ٥٣٥ ، وهو نقل بالنص أيضاً إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ وقد قرأت عدة كتب في ترجمة هذين العلمين الكبيرين فلم أجد أحسن من ترجمة صاحب كتاب نفح الطيب ، وقد آثرت النقل من كتب التراث في هذا الأمر ليستفيد القارئ كثيراً.

كما نقلت قصيدة لأبي حيان في مدح النحو والنحاة من كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ، وهي قصيدة طويلة بلغت مائة بيت لم أجد لها إلا في هذا الكتاب.

وقد تعرض صاحب نفح الطيب في ترجمة أبي حيان لنسبه ومكاته ونقل ترجمة طويلة للصفدي تلميذ أبي حيان رفع فيها من شأن الرجل ، كما ذكر قصيدة له في رثاء أبي حيان ، كما ذكر الصفدي مراسلات ومساجلات كانت بينه وبين أبي حيان نثرية وشعرية ، كما ذكر بعض الشعر في مدح أبي حيان للمحبين له والمعجبين به ، وفي الترجمة أيضاً رسالة للصفدي بعث بها إلى أبي حيان يطلب منه إجازته وروايته لكتبه وعلمه ، ثم رد أبي حيان المتواضع على هذه الرسالة كما بين في الرد مؤلفاته الكثيرة ، ومما ذكره شرحه لألفية ابن مالك ، وقد اعترف بأنه لم يكمل هذا الشرح وما وقفنا عليه حتى آخر باب التفضيل وأول التوابع.

(١) انظر ترجمة أبي حيان في الكتب الآتية :

- ١- نفح الطيب : ٥٣٥ / ٢ .
- ٢- الإحاطة في أخبار غرناطة : ٤٣ / ٣ .
- ٣- شذرات الذهب : ١٤٥ / ٦ .
- ٤- الوافي بالوفيات للصفدي : ٢٨١ / ٥ .
- ٥- نكت الهميان : ٢٨٠ .
- ٦- بغية الوعاة للسيوطي : ٢٨٠ / ١ .
- ٧- الدرر الكامنة : ٣٠٤ / ٤ .

كما نقل صاحب نفع الطيب ترجمة أخرى لأبي حيان وهي لأبي عبد الله محمد بن سعيد الرعيبي الأندلسي تشتمل على فوائد كثيرة لم يذكرها الصفدي ، ومما ذكره الرعيبي أشعار انتقاها من شعر أبي حيان كلها في الحكم وتجاربه مع الناس ، ومما ذكره أيضاً وصية جميلة أوصى بها أهله وهي مفيدة لكل من يقرأها ، والترجمة طويلة لكننا اختصرنا منها الكثير.

يقول صاحب نفع الطيب جـ ٢ ص ٥٣٥ إلى ص ٥٨٤ :

٢١٦- " ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق إمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، النَّفْرِي ، الأثري ، الغرناطي . قال ابن مرزوق الخطيب في حقه : هو شيخ النحاة بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية ، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة والحديث ، سمعت عليه وقرأت ، وأنشدني الكثير ، وشكوت إليه يوماً ما يلقاه الغريب من أذاة العُداة ، فأنشدني لنفسه :

عُدَاتِي لَهْمَ فَضْلٍ عَلَيَّ وَمِنَّةٌ فَلَا أَذْهَبَ الرَّحْمَنُ عَنِّي الْأَعَادِيَا
هَمْ بِحُؤُوا عَن زَلَّتِي فَاجْتَنَّبْتُهَا وَهَمْ نَافِسُونِي فَكَتَسَبْتُ الْمَعَالِيَا

وأنشدني أيضاً من مُدَاعِبَاتِهِ ، وله في ذلك النظم الكثير مع طهارته وفضله :

عَلَّقْتُهُ سَبَجِيَّ اللَّسُونِ قَادِحَهُ مَا أبيضُ مِنْهُ سَوِي ثَغْرِ حَكِي الدُّرْرَا
قَدْ صَاغَهُ مِنْ سَوَادِ الْعَيْنِ خَالِقُهُ فَكَلُّ عَيْنٍ إِلَيْهِ تُذْمِنُ النَّظْرَا

وأنشدني في جاهل لبس صوفياً وزها فيه :

أَيَا كَاسِيَا مِنْ جَيِّدِ الصَّوْفِ نَفْسُهُ وَيَا عَارِيَا مِنْ كُلِّ فَضْلٍ وَمَنْ كَيْسِ
أَتْرَهِي بِصُوفٍ وَهُوَ بِالْأَمْسِ مَصْبِحٌ عَلَي نَعْجَةٍ وَالْيَوْمِ أَمْسِي عَلَي تَيْسِ

انتهى ما اختصرته من كلام الخطيب ابن مرزوق.

وأُشيد الرحالة ابن جابر الوادي أشي لأبي حيان قوله :

وَقَصَّرَ آمَالِي مَالِي إِلَى الردى وَأَنِّي وَإِنْ طَالَ أَلْمَدَى سَوْفَ أَهْلِكُ
فَصُنْتُ بِمَاءِ الْوَجْهِ نَفْساً أَبْيَةً وَجَادَتْ يَمِينِي بِالَّذِي كُنْتُ أَمْلِكُ

ووقفت على " أعيان العصر وأعوان النصر " للصفدي ، فوجدت فيه ترجمة
أبي حيان واسعة فرأيت أن أذكرها بطولها لما فيها من الفوائد ، وهي :

الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الفريد ، الكامل ، حجة العرب ، مالك
أزمة الأدب ، أنير الدين ، أبو حيان الأندلسي الجياني - بالجيم ، والياء آخر الحروف
مشددة ، وبعد الألف نون - وكان أمير المؤمنين في النحو ، والشمس السافرة في
شتاء في يوم الصَّخْو ، والمتصرف في هذا العلم فإليه الإثبات والمحو ، لو عاصر أئمة
البصرة لبصرهم ، أو أهل الكوفة لكف عنهم اتباعهم السواد وحذرهم ، نزل منه
كتاب سيبويه في وطنه بعد أن كان طريداً ، وأصبح به التسهيل بعد تعقيد مفيداً ،
وجعل سَرَخَه شرحه وجَنَّة راقته النواظر توريداً ، ملأ الزمان تصانيف ، وأمال عُنُقَ
الأيام بالتوالي ، تخرَّج به أئمة في هذا الفن ، وروَّع لهم في عصره منه سُلَافة الدُّن ،
فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضاً مُجِيب ، أو عيسى بن عمر لأصبح من
تقصيره وهو محذَّر ، أو الخليل لكان بعينه قَدَاه ، أو سيبويه لما تردى من مسألته
الزنبورية برَدَاه ، أو الكسائي لأعراه حلَّة جَاهه عند الرشيد وأنساه ، أو الفراء لفرَّ منه
ولم يقتسم ولدا المأمون تقديم مَدَاسِه ، أو اليزيدي لما ظهر نقصه من مكانه ، أو
الأخفش لأخفى جملة من محاسنه ، أو أبو عبيدة لما تركه لشعب الشعوبية ، أو أبو
عَمْرٍو لشغله بتحقيق اسمه دون التعلُّق بعربية ، أو السكري لما راق كلامه في المعاني
ولا حلا ، أو المازني لما زانه قوله " إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلَا " ، أو قطرب لما دبَّ في العربية
ولا دَرَج ، أو ثعلب لاستكن بمكره في وكره ولما خرج ، أو المراد لأصبحت قواه
مقترة ، أو الزجاج لأمت قواريره مكسرة ، أو ابن الوازن لعدم نقده ، أو الثماني

لما تجاوز حدّه ، أو ابن باب لعلم أن قياسه ما اطرد ، أو ابن دُرَيْد لما بلع ريقه ولا
ازدرد ، أو ابن قتيبة لأضاع رَحْلَه ، أو ابن السراج لمشاه إذا رأى وحله ، أو ابن
الخشاب لأضرم فيه ناراً ، ولم يجد معه نوراً ، أو ابن الخباز لما سَجَر له تنوراً ، أو ابن
القوَّاس لما أغرق في نَزْعَه ، أو ابن يعيش لأوقعه في نزعَه ، أو ابن خروف لما وجد له
مرعى ، أو ابن إياز لما وجد لأوزاره وقعاً ، أو ابن الطراوة لم يكن نحوه طرياً ، أو ابن
الدجاج لكان من حُلته الرائقة عرياً ، وعلى الجملة فكان إمام النحاة في عصره شرقاً
وغرباً ، وفريد هذا الفن الفذُّ بعداً وقرباً ، وفيه قلت :

سلطان علم النحوِ أستاذنا الـ شيخُ أثيرُ الدين حَبْرُ الأنامِ
فلا تقل زيّد وعمرو ، فما في النحو مَعهُ لسواهُ كلامُ

خدم هذا العلم مدة تقارب الثمانين ، وسلك من غرائبه وغوامضه طرقاً
متشعبة الأفانين ، ولم يزل على حاله إلى أن دخل في خير كان ، وتبدلت حركاته
بالإسكان ، وتوفى رحمه الله تعالى بمزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت
بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ودفن من الغد
بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ، وصلى عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة
الغائب في شهر ربيع الآخر ، ومولده بمدينة مَطَخْشَارَشَ في أخريات شوال سنة أربع
وخمسين وستمائة.

وقلت أنا أُرثيه رحمه الله تعالى :

ماتَ أثيرُ الدين شيخُ السورى فاستعر البارِقُ واستعبرا
ورقٌ من حزنِ نسيمِ الصُّبا واعتلَّ في الأسحارِ لَمَّا سرى
وصادحاتُ الأيكِ في نوحها رثته في السجعِ على حرفِ را
يا عينُ جودي بالدموعِ التي يروى بها ما ضمَّه من ثرى
واجري دماً فالخطبُ في شأنه قد اقتضى أكثرَ ممَّا جرى

مات إمامَ كان في فنه
أمسى منادى للبلبي مفرداً
يا أسفا كان هدى ظاهراً
وكان جمع الفضل في عصره
وعرف الفضل به برهنة
وكان ممنوعاً من الصرف لا
لا أفعل التفضيل ما بينه
لا بدل عن نعته بالثقي
لم يدغم في اللحد إلا وقد
بكى له زيد وعمرو فمن
ما أعقد التسهيل من بعده
وجسر الناس على خوضه
من بعده قد حال تميزه
شارك من قد ساد في فنه
داب بني الآداب أن يغسلوا
والنحو قد سار الردي نحوه
واللغة الفصحى غدت بعده
تفسيره البحر المحيط الذي
فوائد من فضله جمّة
وكان ثباتاً ثقلاً حجة
ورحله في سنة المصطفى
له الأسانيد التي قد علت
ساوى بها الأحفاد أجدادهم

يُرى إماماً والورى من ورا
فضمة القبر على ما ترى
فعاد في تربته مُضمرا
صح فلما أن قضى كسراً
والآن لَمَّا أن مَضَى نُكُرا
يطرق من وافته خطب عراً
وبين أعرفه في الورى
ففعله كان له مصدرا
فك من الصبر وثيق العرى
أمثلة النحو ومئن قرا
فكم له من عسرة يسرا
إذ كان في النحو قد استبحرا
وحظه قد رجح القهقري
وكم له فن به استأثرا
بدمعهم فيه بقايا الكرى
والصرف للتصريف قد غيرا
يلغى الذي في ضبطها قررا
يهدي إلى ورأده الجوهر
عليه فيها نعقد الخنصر
مثل ضياء الصبح إن أسفرا
أصدق من يسمع إن أخبرا
فاستغلت عنها سوامي الذرى
فاعجب لماض فاته من طرا

وشاعراً في نظمه مفلحاً
 لها معانٍ كلما خطها
 أفديه من ماضٍ لأمر الردى
 ما بات في أبيض أكفانه
 تُصافحُ الحورُ له راحةً
 إن مات فالذكرُ له خالدٌ
 جاد ثرى وافاه غيثٌ إذا
 وخصمة من ربه رحمةً
 كم حرَّزَ اللفظَ وكم حَبَّرا
 تسترُ ما يرقمُ في تُسترا
 مستقبلاً من ربه بالقري
 إلا وأضحى سُندساً أخضرا
 كم تعبت في كل ما سطرًا
 يحيا به من قبل أن يُشيرا
 مَسَاءُ بالسقي لهُ بَكرا
 توردهُ في حشره الكوثرا

وكان قد قرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله
 نحواً من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً ، وسمع الكثير على الجم الغفير بجزيرة الأندلس
 وبلاد إفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز ، وحصل الإجازات من الشام
 والعراق وغير ذلك ، واجتهد في طلب التحصيل والتقيد والكتابة ، ولم أر في
 أشاعي أكثر اشتغالاً منه ، لأنني لم أره قط إلا يسمع أو يسعن أو يكتب ، وسماره
 على غير ذلك ، وله إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم له ، ونظم ونثر ، وله
 الموشحات البديعة ، وهو ثبت فيما ينقله ، محرر لما يقوله ، عارف باللغة ، ضابط
 لألفاظها ، وأما النحو والتصريف فهو إمام الناس كنهم فيهما ، لم يذكر معه في
 أقطار الأرض غيره في حياته ، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط
 والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم ، خصوصاً المغاربة ، وتقيد أسمائهم على
 ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم ، وسأله شيخنا الذهبي أسئلة فيما يتعلق
 بذلك ، وأجاب عنها .

وله التصانيف التي سارت وطارت ، وانتشرت وما انتشرت ، وقرئت ودريت
 ونسخت وما نسخت ، أملت كتب الأقدمين ، وأهلت المقيمين بمصر والقادمين ،
 وقرأ الناس عليه ، وصاروا أئمة وأشياخاً في حياته ، وهو الذي جسَّ الناس على

مصنّفات ابن مالك رحمه الله تعالى ، ورغبهم فيها وفي قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لجحها ، وفتح لهم مقفلها ، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب : هذه نحو الفقهاء ، وكان التزم أن لا يُقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه ، ولما قدم من بلاده لازم الشيخ بهاء الدين رحمه الله تعالى كثيراً ، وأخذ عنه كتب الأدب ، وكان شيخاً حسن العمة ، مليح الوجه ، ظاهر اللون ، مُشرباً حمرة ، منور الشبية ، كبير اللحية ، مسترسل الشعر فيها لم تكن كثة ، عبارته فصيحة بلغة الأندلس يعقد حرف القاف قريباً من الكاف ، على أنه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة ، وسمعتة يقول : ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف .

وكانت له خصوصية بالأمر سيف الدين أرغون كافل الممالك ، ينيست معه ، ويبيت عنده في قلعة الجبل ، ولما توفيت ابنته نُضار طلع إلى السلطان الملك الناصر محمد ، وسأله أن يدفنها في بيته داخل القاهرة في الرقية ، فأذن له في ذلك ، وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ، ثم إنه تذهب للشافعي رضي الله تعالى عنه ؛ بحث على الشيخ علم الدين العراقي " المحرّر " للرافعي ، و " مختصر المنهاج " للنووي ، وحفظ " المنهاج " إلا يسيراً ، وقرأ أصول الفقه على أستاذه أبي جعفر بن الزبير ، بحث عليه من " الإشارة " للباجي ، ومن " المستصفي " للغزالي ، ولكنه برع في النحو ، وانتهدت إليه الرئاسة والمشخة فيه ، وكان خالياً من الفلسفة والاعتزال والتّجسيم .

وكان فيه - رحمه الله تعالى - خشوع ، يبكي إذا سمع القرآن ، ويجري دمه عند سماع الأشعار الغزلية ، وقال كمال الدين المذكور : قال لي : إذا قرأت أشعار العشق أميل إليها ، وكذلك أشعار الشجاعة تستعيني ، وغيرهما ، إلا أشعار الكرم ما تؤثر في ، انتهى .

قلت : كان يفتخر بالبخل ، كما يفتخر بالكرم ، وكان يقول لي : أوصيك
احفظ دراهمك ويقال عنك بخيل ، ولا تحتج إلى السفل .

وأنشدني من لفظه لنفسه :

رجاؤك فلسا قد غدا في حَبائلي قنيصاً رجاءً للنتائج من العقم
أأتعبُ في تحصيله وأضيعه إذن كنتُ معتاضاً من البرء بالسقم

قلت : والذي أراه فيه أنه طال عمره ، وتغرب ، وورد البلاد ولا شيء معه ،
وتعب حتى حصل المناصب تعباً كثيراً ، وكان قد جرب الناس ، وحلب أشطرَ الدهر
ومرت به حوادث ، فاستعمل الحزم ، وكان يعيب على مشتري الكتب يقول : الله
يرزقك عقلاً تعيش به ، أنا أيّ كتاب أردته استعرته من خزائن الأوقاف ، وإذا أردت
من أحد أن يعيرني دراهم ما أجد ذلك ، وأنشدني له بإجازة :

إن الدراهم والنساء كلاهما لا تَأْمَنُ عليهما إنسانا
يترعن ذا اللبّ المتين عن التقى فترى إساءةً فعله إحسانا

وأنشدني له من أبيات :

أتى بشفيح ليس يمكن ردهُ دراهمُ بيضٍ للجروح مَراهمُ
تُصيرُ صعبَ الأمرِ أهونَ ما يُرى وتقضي لباناتِ الفتى وهو نائمُ

ومن حزمه قوله :

عُداتي لهم فض - البيتين

وقد مدحه كثير من الشعراء ، والكبراء الفضلاء ، فمنهم القاضي محيي

الدين بن عبد الظاهر بقوله :

قد قلتُ لَمَّا أن سمعتُ مباحثاً في الذاتِ قرَّرها أجلُّ مفيدِ
هذا أبو حيان قلتُ صدقتُمُ وبررتُمُ هذا هو التوحيدِ

وكان قد جاء يوماً إلى بيت الشيخ صدر الدين بن الوكيل فلم يجده ، فكتب
بالجص على مصراع الباب ، فلما رأى ابن الوكيل ذلك قال :

قالوا أبو حيانَ غيرَ مُدافعٍ ملكُ النحاةِ فقلتُ بالإجماعِ
اسمُ الملوكِ على النقودِ وأني شاهدتُ كنيته على المصراعِ

ومدحه شرف الدين بن الوحيد بقصيدة مطولة أولها :

إليكَ أبا حيانَ أعمَلتُ أئنقي وملتُ إلى حيثُ الركائبُ تلتقي
دعاني إليك الفضلُ فانقدتُ طانعاً ولبيتُ أحدوها بلفظي المصدقِ

ومدحه نجم الدين إسحق بن ألمي التركي ، وسأله تكملة شرح التسهيل
بقصيدة ، وأرسلها إليه من دمشق ، وأولها :

تبدى فقلنا وجهه فلَقُ الصُّبحُ وكمله باليمنِ فيه وبالتُّججِ
وسهلتَ تسهيلَ الفوائدِ مُحسِناً فكنْ شارحاً صدري بتكملة الشرحِ

ومدحه مجير الدين عمر بن الملطي بقصيدة أولها :

يا شيخَ أهلِ الأدبِ الباهرِ من ناظمٍ يُلفى ومن ناثرِ

ومدحه نجم الدين يحيى الإسكندري بقصيدة أولها :

ضيفَ ألمٌ بنا من أبرعِ الناسِ لا ناقضَ عهدَ أيامي ولا ناسي
عارٍ من الكبرِ والأدناسِ ذو شرفٍ لكِنَّه من سراويلِ العُلا كاسي

ومدحه بهاء الدين محمد بن شهاب الدين الخيمي بقصيدة أولها :

فَضَّضتَ عن العذبِ الثميرِ ختامها وفتحتَ عن زهرِ الرياضِ كمامها

ومدحه جماعة آخرون يطول ذكرهم ، وكتبت أنا إليه من الرحبة سنة ٧٢٩ :

لو كنتُ أملكُ من دهري جناحينِ
يا سادةً نلتُ في مصرٍ بهم شرفاً
وليسَ غيرُ أثرِ الدينِ أثلهُ
حبرٌ ولو قلتُ إنَّ الباءَ رثبتها
أحيا علوماً أماتَ الدهرُ أكثرها
يا واحدَ العصرِ ما قولي بُمتهمِ
هذي العلومُ بدتْ من سيوبه كما
فدُم لها وبودي لو أكونُ فدي
يا سيوبه الورى في الدهرِ لا عجبُ
لطرتُ لكنّه فيكم حتى حَني
أرقى به شرفاً ينأى عن العَينِ
فشاد ما شاد لي حقاً بلا مَينِ
من قبلُ صدقك الأرقامِ في ذينِ^(١)
مذ جُلدت خُلدت ما بين دقَينِ
ولا أحاشي امرءاً بينَ الفريقينِ
قالوا وفيلك انتهتْ يا ثني اثنينِ
لما ينالك في الأيامِ من شينِ
إذا الخليلُ غدا يفديك بالعينِ

وكتبت إليه استدعاء^(٢) ، وهو : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام العالم العلامة ، لسان العرب ، ترجمان الأدب جامع الفضائل ، عمدة وسائل السائل ، حجة المقلدين ، زين المقلدين ، قطب المؤمنين ، أفضل الآخرين ، وارث علوم الأولين ، صاحب اليد الطولى في كل مكان ضيق ، والتصانيف التي تأخذ بمجامع القلب فكل ذي لبٍ إليها شيق ، والمباحث التي أثارَت الأدلة الراجحة من مكانٍ أماكنها ، وقنصت أوابدها الجامعة من مواطنٍ مواطنها ، كشاف معضلات الأوائل ، سَباق غايات قصرٍ عن شأوها سبحانه وائل ، فَادِعُ هَضَبَاتِ البلاغةِ فِي اجتلاء اجتلاها وهي في مرقى مرقدها ، سالب تيجان الفصاحة في اقتضاء اقتضاها من فوق فرقدتها ، حتى أبرز كلامه جَنانَ فكلُّ جَنانٍ من بعده عن الدخول إليها جَبان ، وأتى ببراكين وجوه حورها لم يطمئنهن إنس قبله ولا جان ، وأبدع خمائل نظم ونثر لا تصل إلى أفنان

(١) يقصد بتقديم الباء في حبر كلمة بحر .

(٢) الكلام للصفدي خليل بن أبيك وهي رسالة يطلب فيها إجازة أبي حيان له أن يروى عنه مولفاته وكتبه .

فنونها يدُ جان ، أثير الدين أبي حيان ، لا زال ميت العلم يُحييه ، وهل عجيب ذلك
من أبي حيان :

حتى ينال بنو العلوم مَرامهم ويحلهم دارَ المنى بأمان

إجازة^(١) كاتب هذه الأحرف ما رواه - فسح الله في مدته - من المسانيد
والمصنفات والسنن والمجاميع الحديثية ، والتصانيف الأدبية ، نظماً ونثراً ، إلى غير ذلك
من أصناف العلوم على اختلاف أوضاعها ، وتباين أجناسها وأنواعها ، مما تلقاه ببلاد
الأندلس وإفريقية والإسكندرية والديار المصرية والبلاد الحجازية وغيرها من البلدان ،
بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة خاصة أو عامة ، كيفما تأدى ذلك إليه ، وإجازة
ما له - أدام الله إفادته - من التصانيف في تفسير القرآن العظيم والعلوم الحديثية
والأدبية وغيرها ، وما له من نظم ونثر إجازة خاصة ، وأن يثبت بخطه تصانيفه إلى
حين هذا التاريخ ، وأن يجيزه إجازة عامة لما يتجدد له من بعد ذلك على رأي من يراه
ويجوزّه ، منعماً متفضلاً إن شاء الله تعالى.

فكتب الجواب رحمه الله تعالى^(٢) : أعزك الله ، ظننتَ بإنسان جميلاً فعاليت ،
وأبديت من الإحسان جزياً وما باليت ، وصفتَ من هو القتام يظنه الناس سماء ،
والسراب يحسبه الظمآن ماء ، يا ابن الكرام وأنت أبصر من يشيم ، أمع الروض
النضير يُرعى المشيم ، أما أغنتك فضائلك ، وفواضلك ، ومعارفك ، وعوارفك ، عن
نُغبة من دأماء ، وتربة من يهماء ، لقد تبلحتِ المهارقُ من نور صفحاتك ، وتأرجحت
الأكوان من أريج نفحاتك ، ولأنت أعرف من يُقصد للدراية ، وأنقد من يعتمد عليه
في الرواية ، لكنك أردت أن تكسو من مطارفك ، وتتفضل من تالدك وطارفك ،
وتجملو الخامل في منصة النباهة ، وتنقذه من لكن الفهاهة ، فتشيد له ذكراً ، وتعلي له

(١) هذه الكلمة خير عن مبتدأ بعيد وهو حوله : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام

(٢) هذا الجواب والرد لأبي حيان وهو جواب طويل ختمه أبو حيان باسمه قائلاً : قاله وكتبه أبو حيان.

قدراً ، ولم يمكنه إلا إسعافك فيما طلبت ، وإجابتك فيما إليه نددت ، فإن المالك لا يُعصى ، والمتفضل المحسن لا يقصى ، وقد أجزت لك - أيدك الله تعالى - جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك ، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة بمشاهدة وكتابة ووجازة ، وجميع ما أجزيت لي أن أروي به بالشام والعراق وغير ذلك ، وجميع ما صنفته واختصرته وجمعته وأنشأته نظماً ونثراً ، وجميع ما سألت في هذا الاستدعاء : فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة على جماعة من أعلامهم الشيخ المسند المعمر فخر الدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري بن المليحي ، آخر من روى القرآن بال تلاوة على أبي الجود ، والكتب الستة والموطأ ومسند عبد بن حميد ومسند الدرهمي ومسند الشافعي ومسند الطيالسي والمعجم الكبير للطبراني والمعجم الصغير له وسنن الدارقطني وغير ذلك.

وأما الأجزاء فكثيرة جداً ، ومن كتب النحو والآداب فأروي بالقراءة كتاب سيبويه ، والإيضاح ، والتكملة ، والمفصل ، وجمل الزجاجي ، وغير ذلك ، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمنيبي والمعري ، وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير ، وأذكر الآن منهم جماعة : فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي ، والمقري أبو جعفر أحمد بن سعيد بن أحمد بن بشر الأنصاري ، وإسحاق بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الملك بن درباس ومن كتبت عنه من مشاهير الأدباء أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج الملقب بن المرحل ، وأبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجني.

ومن أخذت عنه النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبيدي ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي بن الضائع ، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن

يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي بن النحاس .

وجملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وحمسين ، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام ، وأما ما صنفته فمن ذلك " البحر المحيط " في تفسير القرآن العظيم ، " إتخاف الأريب بما في القرآن من الغريب " ، كتاب " الأسفار الملخص من كتاب الصَّفَّار " شرحاً لكتاب سيويه ، كتاب " التجريد لأحكام سيويه " ، كتاب " التذيل والتكميل في شرح التسهيل " ، كتاب " التنخيل الملخص من شرح التسهيل " ، كتاب " التذكرة " ، كتاب " المبدع " في التصريف ، كتاب " الموفور " ، كتاب " التقريب " ، كتاب " التدريب " ، كتاب " غاية الإحسان " ، كتاب " النكت الحسان " ، كتاب " الشذا في مسألة كذا " ، كتاب " الفضل في أحكام الفصل " ، كتاب " اللوحة " ، كتاب " الشذرة " ، كتاب " الارتضاء في الفرق بين الضاد والطاء " ، كتاب " عقد اللآلي " ، كتاب " نكت الأمالي " ، كتاب " النافع في قراءة نافع " ، " الأثير في قراءة ابن كثير " ، " المورِد العَمْر في قراءة أبي عمرو " ، " الروض الباسم في قراءة عاصم " ، " المزن الهامر في قراءة ابن عامر " ، " الرمزة في قراءة حمزة " ، " تقريب النائي في قراءة الكسائي " ، " غاية المطلوب في قراءة يعقوب " ، قصيدة " النير الجلي في قراءة زيد بن علي " ، " الوهاج في اختصار المنهاج " ، " الأنور الأجل في اختصار المحلى " ، " الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية " ، كتاب " الإعلام بأركان الإسلام " ، " نثر الزهر ونظم الزهر " ، " قَطْر الحَيِّ في جواب أسئلة الذهبي " ، " فهرست مسموعاتي " ، " نوافث السحر في دمائن الشعر " ، " تحفة التُّدْس في نحاة الأندلس " ، " الأبيات الوافية في علم القافية " ، " جزء في الحديث " ، " مشيخة ابن أبي المنصور " ، كتاب " نفحة المسك في سيرة الترك " ، كتاب " الأفعال في لسان الترك " ، " منطق الخرس في لسان الفرس " ،

ومما لم يكمل تصنيفه : كتاب " مسلك الرشدي في تجريد مسائل نهاية ابن رشد " ،
كتاب " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، " نهاية الإغراب في علمي
التصريف والإعراب " ، رجز " مجاني الهصر في آداب وتواريخ لأهل العصر " ،
" خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان " ، رجز " نور العَبَش في لسان الحبش " ،
" المخبور في لسان البخمور " ، قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن
يوسف بن حيان .

وأنشدني من لفظه القصيدة الدالية التي نظمها في مدح النحو والخليل
وسيبيويه ، ثم خرج منها إلى مديح صاحب غرناطة وغيره من أشياخه ، وأولها :

هُوَ الْعِلْمُ لَا كَالْعِلْمِ شَيْءٌ تَرَاوَدَهُ لَقَدْ فَازَ بَأْغِيَةٍ وَأَنْجَحَ قَاصِدَهُ

وهي قصيدة جيدة تزيد على مائة بيت .

وحكي لي أن الشيخ أثير الدين رحمه الله تعالى ضعف فتوجه إليه جماعة
يعودونه ، وفيهم شمس الدين بن دانيال ، فأنشدهم الشيخ رحمه الله تعالى القصيدة
المذكورة ، فلما فرغ قال ابن دانيال : يا جماعة أخبركم أن الشيخ قد عوفي ، وما بقي
عليه بأس ، لأنه لم يبق عنده فضلة ، قوموا باسم الله .

وأنشدني من لفظه لنفسه رحمه الله تعالى قصيدته السينية التي أولها :

أَهَاجَكَ رِبْعَ حَائِلِ الرَّسْمِ دَارِسُهُ كَوَّخِي كِتَابِ أَضْعَفِ الْخَطِّ دَارِسُهُ

انتهى نص الصفدي . وما ذكره رحمه الله تعالى في موضع ولادة أبي حيان
غير مخالف لما ذكره في الوافي أنه ولد بقرناطة ، إلا أن قوله " بمدينة مَطَخُشَارَش " فيه
نظر ، لأنه يقتضى أنها مدينة ، وليس كذلك ، وإنما هي موضع بقرناطة ، ولذا قال
الرعيبي : إن مولد أبي حيان بِمَطَخُشَارَش من قرناطة ، ونحوه لابن جماعة . انتهى ،

وهو صريح في المراد ، وصاحب البيت أدري على أنه يمكن أن يرد كلام الصفدي لذلك ، والله تعالى أعلم.

وذكر في الوافي أنه تولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية ، والإقراء بالجامع الأقرم ، قال الصفدي : وقال لي : لم أرَ بعدَ ابنِ دقيق العيد أفصحَ من قراءتك ، وكان ذلك حين قرأت عليه المقامات الحريرية بمصر جماعة ، انتهى .

وما وقع في كلام كثير من أهل المغرب أن أبا حيان توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة غير ظاهر ، لأن أهل المشرق أعرف بذلك ، إذ توفي عندهم ، وقد تقدم أنه توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، فعلى كلام أهل المشرق في هذا المعول ، والله أعلم .

وكانت نُضار بنت أبي حيان حجت ، وسمعت بقراءة العَلم السيرزالي على بعض الشيوخ ، وحدث بشيء من مروياتها ، وحضرت على الدمياطي ، وسمعت على جماعة ، وهي بضم النون وتخفيف الضاد ، وأجازها من المغرب أبو جعفر بن الزبير ، وحفظت مقدمة في النحو ، ولما توفيت عمل والدها فيها كتاباً سماه " النُضار في المسلاة عن نُضار " ، وكان والدها يثني عليها كثيراً ، وكانت تكتب وتقرأ ، قال الصفدي : قال لي والدها : إنها خرَّجتُ جزءاً لنفسها وإنها تعرب جيداً ، وأظنه قال لي : إنها تنظم الشعر ، وكان يقول دائماً : ليت أحباها حيان كان مثلها ، وتوفيت رحمها الله تعالى في جمادي الآخر سنة ٧٣٠ هـ ، في حياة والدها ، فوجد عليها وجداً عظيماً ولم يثبت وانقطع عند قبرها بالبرقية ، ولازمه سنة ، ومولدها في جمادي الآخر سنة ٧٠٢ ، قال الصفدي : وكنت بالرحبة لما توفيت ، فكتبت لوالدها بقصيدة أولها :

بكينا باللُّجين على نُضارِ فسئِلُ الدمع في الخدين جاري
فيا لله جاريةٌ تَوَلَّتْ فنبكيها بأدمعنا الجواري

وقال الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي في برناجه ،
عند ذكره شيخه أبا حيان زيادةً على ما قدمناه ، ما ملخصه : إن أبا حيان قال :
سمعت بفرناطة ومالقة وبلش والمرية وبجاية وتونس والإسكندرية ومصر والقاهرة
ودمياط والمحلة وطهرمس والجيزة ومنية بني خصيب ودشنا وقنا وقوص وبلبيس
وبعيداب من بلاد السودان وبينع ومكة شرفها الله تعالى وجدة وأيلة ، ثم فصل من
لقيه في كل بلد إلى أن قال : ومكة أبا اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن
ابن عبد الله بن عساكر ، إلى أن قال : فهذه نبذة من شيوخي ، وجملة من سمعت منه
حسمائة ، والمجيزون أكثر من ألف ، وعدّ من كتب القراءات التي أخذت تسعة عشر
كتاباً ، وقال في حق ابن المليحي : إنه أعلى شيوخي في القراءات وإن آخر من روى
عنه السبع أبو الجود غياث بن فارس المنذري اللّخمي وإجازته منه سنة ٦٠٤ هـ ،
قال : وقرأت البخاري على جماعة أقدمهم إسناداً فيه أبو العز الحراي قرأته عليه بلفظي
إلا بعض كتاب التفسير من قوله تعالى : {ويسألونك عن المحيض} إلى قوله سبحانه :
{ولولا فضل الله عليكم ورحمته} في سورة النور ، فسمعت بقرأة غيري ، وقرأت
جميع كتاب سيويه على البهاء بن النحاس المشهور بالنحو في مصر والشام ، بقرأته
على علم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق ، بقرأته على التاج أبي اليمن
الكندي ، أنبأنا أبو محمد بن علي بن أحمد البغدادي مؤلف كتاب "المبهج" ، أنبأنا
أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب عُرف بابن الدباس ، أنبأنا أبو القاسم
عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي ، أنبأنا أبو القاسم علسي عبيد الله
الرقيني ، أنبأنا علي بن عيسى بن عبد الله الرماني ، أنبأنا أبو بكر بن السراج ، أنبأنا
أبو العباس المبرد ، أنبأنا أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني ، قالا : أنبأنا أبو الحسن
الأخفش ، أنبأنا سيويه ، قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم راوياً له بمصر والشام
والعراق واليمن والمشرق غيري ، ورويته عن الأساتيد أبي علي ابن الضائع وابن أبي
الأحوص وأبي جعفر اللبلي عن أبي علي الشلوين ، وسنده المشهور بالمغرب ، ثم
أورد الرعيني جملة من نظم الإمام أبي حيان ، منها قوله :

لغاية مطلوب لمن هو طالب
واكثار أعمال عليها أو اطلب

أرهد من الدنيا ثلاثاً وإها
تلاوة قرآن ، ونفس عفيفة

وقوله :

لما غنيت عن الأكياس بالياس
بنات فكري وكتبي هن جلاسي

أرحت روعي من الإناس بالناس
وصرت في البيت وحدي لا أرى أحداً

وقوله :

إذا ما انتهى عند الفتي فارق العمرا
ولم يكتسب حمداً ولم يدخر أجراً

وزهدني في جمعي المال أنه
فلا روحه يوماً أراح من العنا

وقوله :

أخا ذهن لإدراك العلوم
غوامض حيرت عقل الفهم
ضلت عن الصراط المستقيم
تصير أضل من توما الحكيم

يظن العمر أن الكتب تجدي
وما يدري الجهول بأن فيها
إذا رمت العلوم بغير شيخ
وتلتبس الأمور عليك حتى

ثم قال الرعي : وهو شيخ فاضل ، ما رأيت مثله ، كثير الضحك والانبساط ، بعيد عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل الموانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذو لمة وافرة ، وهمة فاخرة ، له وجه مستدير ، وقامته معتدلة التقدير ، ليس بالطويل ولا بالقصير ، انتهى ما لخصته من كلام الرعي .

ولما قدم الأستاذ أبو حيان إلى مصر أوصى أهله بقوله : ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق ، وفي الباطن معاملة العدو في التحفظ منه والتحرز ، وليكن في التحرز من صديقه أشد من التحرز من عدوه ، وأن يعتقد أن إحسان شخص إلى آخر وتودده إنما هو لغرض قام له فيه يتعلق به يعثه على ذلك لا

مداد بنت الشخص ، وينبغي أن يترك الإنسان الكلام في ستة أشياء : في ذات الله تعالى ، وما يتعلق بصفاته ، وما يتعلق بأحوال أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، وفي التعرض لأئمة المذاهب ، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ، وفي الطعن على صالحى الأمة نفع الله بهم وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه ، وأن لا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلا على حسب الدفع عن نفسه ، وأن يعذر الناس في مباحثهم وإدراكاتهم ، فإن ذلك على حسب عقولهم ، وأن يضبط نفسه عن المراء والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه ، وأن لا يبحث إلا مع من اجتمعت فيه شرائط الديانة والفهم والمزاولة لما يبحث ، وأن لا يغضب على مَنْ لا يفهم مراده ومن لم يدرك ما يدركه ، وأن يلتبس مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفساد ، وأن لا يقدم على تخطئة أحد بيادى الرأي ، وأن يترك الخوض في علوم الأوائل ، وأن يجعل اشتغاله بعلوم الشريعة ، وأن لا ينكر على الفقراء ، وليسلم لهم أحوالهم ، وينبغي للعاقل أن يلزم نفسه التواضع لعبيد الله سبحانه وتعالى ، وأن يجعل نُصْبَ عينيه أنه عاجز مفتقر ، وأن لا يتكبر على أحد ، وأن يُقلَّ من الضحك والمزاح والخوض فيما لا يعنيه ، وأن يتظاهر لكل بما يوافقه فيما لا معصية لله تعالى فيه ولا حَرَمَ مروءة ، وأن يأخذ نفسه باجتناّب ما هو قبيح عند الجمهور ، وأن لا يظهر الشكوى لأحد من خلق الله تعالى ، وأن لا يعرض بذكر أهله ، ولا يجري ذكر حرمه بحضرة جليسه ، وأن لا يطلع أحداً على عمل خير يعمله لوجه الله تعالى ، وأن يأخذ نفسه بحسن المعاملة من حسن اللفظ وجميل التقاضي ، وأن لا يركن إلى أحد إلا إلى الله تعالى ، وأن يكثر من مطالعة التواريخ فإنها تلقح عقلاً جديداً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

انتهت وصية أبي حيان الجامعة النافعة ، وقد نقلتها من خط الشيخ العلامة أبي الطيب ابن علوان التونسي المالكي الشهير بالمصري ، وهو ممن أخذ عن تلامذة الشيخ أبي حيان ، رحمه الله تعالى .

وقد أورد ابن جماعة له من قطعة قوله في أهل عصره :

حلبتُ الدهرَ أشطْرَهُ زماناً وأغناي العيانُ عن السؤالِ
فما أبصرتُ من حلٍّ وفيّ ولا ألفتُ مشكورَ الخلالِ
ذئابٌ في ثيابٍ قد تَبَدَّتْ لرائيها بأشكالِ الرجالِ
ومن يكُ يدّعي منهم صلاحاً فرنديقٌ تغفلُ في الضلالِ

وقد أورد قاضي القضاة ابن جماعة للشيخ أبي حيان من النظم غير ما قدمنا ذكره قوله :

أما إنه لولا ثلاثُ أحبّها تمّنتُ أي لا أعدُّ من الأخيا
فمنها رجائي أن أفوزَ بتوبةٍ تُكفِّرُ لي ذنباً وتُنجِحُ لي سعيَا
ومنهنَّ صَوْنِي النفسِ عن كلِّ جاهلٍ لئيمٍ فلا أمشي إلى بابه مشيَا
ومنهنَّ أخذي بالحديثِ إذا الوري نسوا سنّةَ المختارِ واتبعوا الرأيا
أتركُ نصّاً للرسولِ وتقتدي بشخصٍ لقد بُدلتْ بالرُشدِ الغيا

وله رحمه الله تعالى قصيدة سماها بـ " المورد العذب في معارضة قصيدة كعب " وقصيدة في مدح الإمام الشافعي مطلعها :

غذيتُ بعلمِ النحوِ إذ ذرّ لي تديبا

وله رحمه الله تعالى من قصيدة في مدح أم ولده حيّان :

جُننتُ بها سوّداءَ لونٍ وناظرٍ ويا طالما كان الجنونُ بسوداءِ
وجدتُ بها برّدَ النعيمِ وإن يكن فوادي منها في جحيمٍ ولأواءِ
وشاهدتُ معنى الحسنِ فيها مجسداً فأعجبُ لمعنى صار جوهرَ أشياءِ

وقال يهنئ ، قال ابن جماعة : خاطبني به ارتجالاً عند ولادة ابني عمر بعد

بنتين :

حُبَيْتَ بِرِيحَائَتِي رَوْضَةَ
وَسَمَّيْتَهُ اسْمَ إِمَامٍ إِذَا
وَلَا عَجَبٌ مِنْكَ عَبْدَ الْعَزِيزِ
تَفَرَّعْتَا مِنْ إِمَامٍ الْهَدَى
فَلَا زَالَ يَوْضِحُ سُبُلَ الْهَدَى
وَبَعْدَهُمَا جَاءَ نَجْلٌ أَغْرَ
رَأَاهُ أَبُو مُرَّةٍ مِنْهُ فَرَّ
إِذَا كَانَ نَجْلُكَ يُسَمَّى عَمْرُ
وَبَدْرِ الدَّجَى وَرئِيسِ الْبَشَرِ
وَلَا زَلَمَّا تَقْفُونَ الْاَثَرِ

وقال :

لَقَدْ زَادَنِي بِالنَّاسِ عِلْمًا تَجَارِي
وَإِنِّي وَتَطْلَابِي مِنَ النَّاسِ رَاحَةً
سَأَزْهَدُ حَتَّى لَا أَرَى لِي صَاحِبًا
وَمَنْ جَرَّبَ الْأَيَّامَ مِثْلِي تَعَلَّمَا
لِكَالْمَبْتَغَى وَسَطَّ الْجَحِيمِ تَعُمَا
وَأُلْجِدُ حَتَّى لَا أَلْقَى مِنْهُمَا

وقال يخاطب شيخه ابن النحاس وقد أغب زيارته :

أَعَيْنَ حَيَاتِي وَالَّذِي بِيَقَائِهِ
أَقَمْتَ بَقْلِي غَيْرَ أَنْ لَمَقَلْتِي
وَمَا كَانَ ظَنِّي أَنَّكَ الدَّهْرَ تَارِكِي
لَطَائِفُ مَعْنَى فِي الْعِيَانِ وَلَمْ تَكُنْ
بِقَائِي أَصْبَحْتُ نَحْوَكَ شَيْقًا
بِرُؤْيَتِكَ الْحِظُّ الَّذِي يُذْهِبُ الشَّقَا
وَلَوْ أَنِّي أَصْبَحْتُ بَيْنَ الْوَرَى لَقَا
لُتَدْرَكَ إِلَّا بِالتَّرَاوَرِ وَاللَّقَا

وقال يخاطب قاضي القضاة شمس الدين السروجي الحنفي ، وقد أعيده إلى

منصب القضاء ، وكان يتطلع إليه رجل يدعى نجم الدين :

ذَوُّ الْعِلْمِ فِي الدُّنْيَا نَجْمٌ زَوَاهِرٌ
إِذَا لَحَتْ أَحْفَى نَوْرُكُمْ كُلُّ نَسِيرٍ
وَإِنَّكَ فِيهَا الشَّمْسُ حَقًّا بَلَا لَبْسٍ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ النُّجْمَ يَخْفَى مَعَ الشَّمْسِ

وقال :

تذكُرِي للبلَى في قعرِ مُظلمة
أتى أَسْرُهُ بِحالٍ سَوفَ أَسْلِبُها

وقال رحمه الله تعالى :

أعاذلُ ذَرْنِي وانفرادي عن الوري
نداماي كُتِبَ أَسْتفِيدُ عُلومَها
وَأَنسُها القرآنُ فهو الذي به
لقد جُلْتُ في غربِ البلادِ وشرقها
فلم أَرَ إلا طالباً لرياسة
قبضتُ يدي عنهم وآثرتُ عُزْلَةً

وقال رحمه الله تعالى أيضاً :

خُلِقَ الإنسانُ في كَبَدٍ
من يُمْتُ منهم يُذِقُهُ أَسَى
عاشَ في أَمْنٍ لَمَّا فَتَى عَزَبٌ

وقال :

طالغ توارِخَ مَنْ في الدهرِ قد وُجدوا
تجدُ أكبارهم قد جُرِّعوا غُصَصاً
عزلٌ ونهبٌ وضربٌ بالسياطِ وحبٌ

أصارني زاهداً في المالِ والرتبِ
عمًا قريبٍ وأبقى رَمَّةَ الترابِ ؟

فلستُ أرى فيهم صديقاً مصافياً
أحِبَّايَ تغني عن لقائي الأعدايا
نجاتي إذا فكرتُ أو كنتُ تاليا
أنقَبُ عَمَّنْ كانَ اللهُ داعياً
وجَماعَ أموالٍ وشيخاً مرانيا
عن الناسِ واستغيتُ باللهِ كافياً

بوجودِ الأهلِ والولدِ
أو يعيشُ ألقاهُ في نكدِ
مستريحِ الفكرِ والجسدِ

تجدُ خطوباً تسلي عنك ما تجدُ
من الرزايا بها كم فُتتَ كبدُ
سَنَ ثم قتلٌ وتشريدٌ لمن ولدوا

وقال رحمه الله تعالى يمدح البخاري وكتابه الصحيح :

أسمع أخبار الرسول لك البشري
تشفت آذاناً بعقد جواهر
جواهر كم حلت نفوساً نفيسة
هل الدين إلا ما روته أكابر
وأدوا أحاديث الرسول مصونة
وإن البخاري الإمام لجامع
على مفروق الإسلام تاج مُرَصَّع
وبحر علوم يلفظ الدر لا الحصى
تصانيفه نورٌ ونورٌ لناظر
نحا سنة المختار ينظم شئها
وكم بذل النفس المصونة جاهداً
فظوراً عراقياً وطوراً يمانياً
إلى أن حوى منها الصحيح صحيفة
كتاب له من شرع أحمد شريعة

لقد سدت في الدنيا وقد فزت في الأخرى
توَدُّ العواني لو تُقلده النحرا
فحلت بها صدرًا وحلت بها قدرا
لنا نقلوا الأخبار عن طيب خبرا
عن الزيف والتصنيف فاستوجبا الشكرا
بجامعه منها اليواقيت والدرًا
أضياء به شمساً ونارَ به بدرًا
فأنفس بها درًا وأعظم به بحرا
فقد أشرقت زهراً وقد أنبعت زهرا
يلخصها جمعاً ويُخلصها تبراً
فجاز لها بحراً وجاب لها برًا
وطوراً حجازياً وطوراً أتى مصرا
فوافى كتاباً قد غدا الآية الكبرى
مُطَهَّرَةٌ تَعْلُو السماكين والنسرا

وقال لسان الدين في الإحاطة : كان أثير الدين أبو حيان نسيحَ وَخَدِهِ فِي
ثقوب الذهن ، وصحة الإدراك ، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريق الرواية ،
إمام النحاة في زمانه غير مُدافع ، نشأ في بلدة غرناطة مشاراً إليه في التبريز بميدان
الإدراك ، وتغيير السوابق في مضمار التحصيل ، ونالته نبوة لحق بسببها بالمشرق ،
واستقر بمصر ، فنال بها ما شاء من عز وشهرة وتأنل وافر وحظوة ، وأضحى لمن حل
بساحته من المغاربة ملجأً وعُدَّة ، وكان شديد البسط مهيباً جمهورياً ، مع الدُعابة
والغزل وطرح التسمت ، شاعراً ، مكثراً ، مليح الحديث ، لا يعمل وإن أطل ، وأسنَّ
جداً فانتفع به .

ثم قال ابن الخطيب : إن أبا حيان حملته حدة الشبية على التعرض للأستاذ أبي جعفر الطباع ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير الوحشة ، فنال منه ، وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته ، فرفع أمره للسلطان ، فامتعض له ، ونفذ الأمر بتنكيهه ، فاختمى ، ثم أجاز البحر محتفياً ، ولحق بالمشرق لا يلتفت خلفه .

ثم قال : وشعره كثير يتصف بالإجادة وضدها ، فمن مطولاته قوله :

العقلُ مختبِلٌ والقَلْبُ مَثْبُولُ	لا تَعْدِلَاهُ فما ذُو الحَبِّ مَعْدُولُ
فما انثنى الصبُّ إلا وهو مقتولُ	هزَّتْ له أسمرًا من خُوطِ قامتها
فكم لها جُمْلٌ منه وتفصيلُ	جميلة فُصِّلَ الحَسَنُ البَدِيعُ لها
والشغْرُ جوهرةٌ ، والريقُ معسولُ	فالنحرُ مرمةٌ ، والنشرُ عنبرةٌ ،
والخصرُ محتطفٌ ، والمتنُّ مجدولُ	والطرفُ ذو غنَجٍ ، والعرفُ ذو أَرَجٍ ،
درماءُ تخرسُ في الساقِ الخَلاخِيلُ	هيفاءُ ينطقُ في الخصرِ الوشاحُ لها
يشقِّين ، آباؤها الصَّيْدُ البهاليلُ ^(١)	من اللواتي غداهنَّ النعيمُ فما

إلى أن قال : وقوله :

وضننى بجفئك أم فتورُ عُقارِ	نورٌ بجسدك أم توقدُ نارِ
وسناً بشغرك أم شعاعِ دراري	وشذاً بريقك أم تارُجُ مسكةِ
قيدَ القلوبِ وفتنةَ الأبصارِ	جمعتُ معاني الحسنِ فيك فقد غدتُ

ومن نظم أبي حيان قوله :

بأذلاً فيه طارفي وتلاذي	إنَّ علماً تعبتُ فيه زماني
ومصوناً إلا على الأجوادِ	لجديرٍ بأن يكون عزيزاً

(١) انظر القصيدة كلها فهي طويلة قاربت الثمانين بيتاً في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، في الإحاطة في أخبار غرناطة ، ج ٣ ، ص ٤٧ .

وقوله :

وما لك والإتعابَ نفساً شريفةً وتكليفها في الدهرِ ما ليس يُعذَّبُ
أرخها فعن قربِ تلاقي حِمَامِها فتنعمُ في دارِ البقا أو تُعذَّبُ

واستشكل هذان البيتان بأن ظاهرهما خلاف الشرع ، وأجيب بأن مراده أمر الرزق ، لا أمر التكليف.

وأفاد غيرُ واحد أن سبب رحلة الشيخ أبي حيان عن الأندلس أنه نشأ شر بينه وبين شيخه أحمد بن علي الطباع فألف أبو حيان كتاباً سماه " الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع " فرجع ابن الطباع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفقيه ، وكان أبو حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه ، فنشأ شر عن ذلك ، وذكر أبو حيان أنه لم يُقِمْ بفاس إلا ثلاثة أيام ، وأدرك فيها أبا القاسم المزياتي ، وخرج أبو حيان من الأندلس سنة تسع وسبعين وستمائة.^(١) ومن شعر أبي حيان هذه القصيدة الطويلة التي جاوبت في مدح النحو والنحويين ومدح شيوخه الذين منهم أبو جعفر بن الزبير وقد أشرنا إلى هذه القصيدة في الترجمة :

هو العِلم لا كالعلم شيءٌ تُرَاوِدُهُ لقد فاز باغيه وأنجح قاصده
وما فضل الإنسان إلا بعلمه وما امتاز إلا ثاقبُ الذهن وإقده
وقد قَصُرَت أعمارُنَا وعلومُنَا يطول علينا حَصْرُهَا وتكابده
وفي كَلِّهَا خيرٌ ولكنَّ أصلها هو التحو فاحذر من جهول يُعَانده
به يُعرف القرآن والسُّنة التي هما أصلُ دين الله ذو أنت عابده
وناهيك من علمٍ عليٍّ مُشيد مبانیه أُعزِّزُ بالذي هو شايد

(١) آخر ما ذكر في ترجمة أبي حيان في كتاب نفع الطيب للشيخ أحمد بن محمد المقرئ ، ج ٢ ، ص ٥٨٤ .

لقد حاز في الدنيا فخاراً وسودداً
هو استنبط العلم الذي جل قدره
وساد عطا نجله وابن هرمز^(٢)
وعتيسة قد كان أبرع صحبه
وما زال هذا العلم تُنميه سادة
إلى أن أتي الدهر العقيم بواحد
إمام الورى ذاك الخليل بن أحمد
وبالبصرة الغراً قد لاح فجره
يا ذكي الورى ذهناً وأصدق لهجة
وما أن يرؤي بل جمع علومه
هو الواضع الثاني الذي فاق أولاً
فقد كان رباني أهل زمانه
يقيم منه دهره في مثوبة
فعام إلى حج وعمامة لغزوة
ولم يُثنه يوماً عن العلم والتقى
وأكثرُ سكناه بفقير بحيث لا
وما قوته إلا شعير يُسيغه
عزوباً عن الدنيا وعن زهاتها
ولما رأى من سيويه نجابة
تخيره إذ كان وارث علمه

أبو الأسود الديلي^(١) فللجر سانه
وطار به للغرّب ذكر نعاوده
ويحيى ونصر ثم ميمون ماهده
فقد قلدت جيد المعالي قلايده
جهاذة تبلى به وتعاضده
من الأزد تُنميه إليه فرايده
أقر له بالسبق في العلم حاسده
فنارت أدانيه وضاءت أبايده
إذا ظنّ أمراً قلت ما هو شاهده
بداية أعيت كل حبر تجادله
ولا ثالث في الناس تصمى قواصده
صوم قوم راعى الليل ساجده
وثوقاً بأن الله حقاً مواعده
فيعرفه البيت العتيق ووافيده
كواعب حُسن تثنى ونواهده
تُناغيه إلا عفرة وأوابده
بماء قراح ليس تُعشي موارده
وشوقاً إلى المولى وما هو واعده
وأيقن أن الحين أدناه باعده
ولا طفه حتى كان هو والده

(١) الإشارة هنا إلى أبي الأسود الذي يعتبر أول واضع للنحو ، المتوفي سنة ٦٩ هـ .

(٢) وردت في الزيتونة كالاتي : (وتبادر غيظاً نجله وابن حيدر) .

وَعَلَّمَهُ شَيْئاً فَشَيْئاً عُلُومَهُ
فَإِذْ ذَاكَ وَاثَاهُ مِنَ اللَّهِ وَغَدُهُ
أَتَى سَيبُويه نَاشِراً لِعُلُومِهِ
وَأَبَدَى كِتَاباً كَانَ فَخِراً وَجُودَهُ
وَجَمَعَ فِيهِ مَا تَفَرَّقَ فِي الْوَرَى
بِعَمْرٍو بِنِ عَثْمَانَ بِنِ قُنْبِرِ الرُّضَا
عَلَيْكَ قِرْآنَ النِّحْوِ نَحْوِ ابْنِ قَنْبِرِ
كِتَابِ أَبِي بَشْرٍ^(١) فَلَا تَكُ قَارِئاً
هَمَّ خُلِجَ بِالْعِلْمِ مَدَّتْ فَعِنْدَمَا
وَلَا تُعَدُّ عَمَّا حَازَهُ إِنَّهُ الْفِرَا
إِذَا كُنْتَ يَوْمَاً مُحْكَمًا فِي كِتَابِهِ
وَلَسْتَ تَبَالِي إِنْ فَكَّكَتْ رَمُوزَهُ
هُوَ الْعَضْبُ إِنْ تَلَّقَ الْهِيَاجَ شَهْرَتَهُ
تَلْقَاهُ كُلَّ بِالْقَبُولِ وَبِالرُّضَى
وَلَمْ يَعْتَرِضْ فِيهِ سِوَى ابْنِ طِرَاوَةِ
وَجَسْرِهِ طَعْنُ الْمَبْرَدِ قَبْلَهُ
هُمَا مَا هُمَا صَارَا مَدَى الدَّهْرِ ضِحْكَةً
تَكُونُ صَحِيحَ الْعَقْلِ حَتَّى إِذَا تَرَى
يَقُولُ امْرُؤٌ قَدْ خَامَرَ الْكَبِيرَ رَأْسَهُ
وَلَمْ يَشْتَغَلْ إِلَّا بِتَنْزِيرِ مَسَائِلِ مَنْ
وَقَدْ نَالَ بَيْنَ النَّاسِ جَاهاً وَرُتْبَةً
وَمَا ذَاقَ لَلْآدَابِ طَعْمًا وَلَمْ

إِلَى أَنْ بَدَتْ سِيمَاهُ وَاشْتَدَّ سَاعِدُهُ
وَرِاحَ وَحِيدَ الْعَصْرِ إِذْ جَاءَ وَاحِدُهُ
فَلَوْلَاهُ أَضْحَى لِلنِّحْوِ عَطْلاً شَوَاهِدُهُ
لِقَحْطَانِ إِذْ كَعَبَ بِنِ عَمْرٍو مُحَاتِدُهُ
فَطَارِفُهُ يُعْزَى إِلَيْهِ وَتَالِدُهُ
أَطَاعَتْ عَوَاصِيَهُ وَتَابَتْ شَوَارِدُهُ
فَأَيْتَهُ مَشْهُودَةٌ وَشَوَاهِدُهُ
سِوَاهُ فَكَلَّ ذَاهِبُ الْحُسْنِ فَاقِدُهُ
تَنَاءَتْ غَدَّتْ تَزْهَى وَليست تُشَاهِدُهُ
وَفِي جَوْفِهِ كُلُّ الَّذِي أَنْتَ صَائِدُهُ
فَإِنَّكَ فِيْنَا نَابَهُ الْقَدْرُ مَا جِدُهُ
أَعْضُكَ دَهْرٌ أَمْ عَرَّتْكَ ثَرَايِدُهُ
وَإِنْ لَا تُصِيبُ حَرْبًا فَإِنَّكَ غَامِدُهُ
فَذُو الْفَهْمِ مَنْ تَبْدُو إِلَيْهِ مَقَاصِدُهُ
وَكَانَ طَرِيًّا لَمْ تَقَادِمْ مَعَاهِدُهُ
إِنْ التَّمَالِي بَارِدُ الذَّهْنِ خَامِدُهُ
يُزَيِّفُ مَا قَالَا وَتَبْدُو مَفَاسِدُهُ
تُبَارِي أَبَا بَشْرٍ ، إِذَا أَنْتَ فَاسِدُهُ
وَقَدْ ظَنَّ أَنَّ النِّحْوَ سَهْلًا مَقَاصِدُهُ
الْفَقْهَ وَفِي أَوْرَاقِهِ هُوَ رَاصِدُهُ
وَأَلْهَاكَ عَنِ نَيْلِ الْمَعَالِي وَلا بِيَدِهِ
يَبْتَ يُعْنَى بِمَنْظُومٍ وَنَثْرٍ يَجَاوِدُهُ

(١) أبو بشر ، هو كنية سيبويه ، فهو أبو بشر عمرو بن عثمان .

فِينَكْحُ أَبْكَارِ الْمَعَانِي وَيَبْتَغِي لَهَا
 رَأَى سَبِيوِيهِ فِيهِ بَعْضُ نِكَادَةِ
 فَقُلْتُ أَيْتِ مَا أَنْتِ أَهْلٌ لِفَهْمِهِ
 لَعَمْرُكَ مَا ذُو لِحْيَةٍ وَتَسَمَّتِ
 فِيمَشِي عَلَى الْأَرْضِ الْهُوَيْنَا كَأَنَّمَا
 وَإِيهَامُكَ الْجُهَّالِ أَلَيْسَ عَالِمٌ
 بِأَجْلِبِ لِلنَّحْوِ الَّذِي أَنْتِ هَاجِرٌ
 أَصَاحِ تَجَنَّبِ مِنْ غَوِيٍّ مُخْذَلِ
 لَكَ الْخَيْرُ فَادْأَبِ سَاهِرًا فِي عِلْمِهِ [فَلَـم]
 وَلَا تَرْجُ فِي الدُّنْيَا ثَوَابًا فَإِنَّمَا
 ذُو النَّحْوِ فِي الدُّنْيَا قَلِيلٌ حَظُوظِهِمْ
 لَهُمْ أَسْوَةٌ فِيهَا عَلَى لَعْدِ مَضَى
 مَضَى بَعْدَهُ عَنْهَا الْخَلِيلِ فَلَمْ
 وَلَاقَى أَبَا بَشِيرٍ سَفِيهَهَا
 أَتَى نَحْوَ هَارُونَ^(١) يَنْظُرُ شَيْخَهُ
 فَأَطْرَقَ شَيْئًا ثُمَّ أَبْدَى جَوَابَهُ
 وَكَادَ عَلِيٌّ عَمْرًا إِذَا صَارَ حَاكِمًا
 سَقَاهُ بِكَأْسٍ لَمْ يَفْقَ مِنْ خِمَارِهَا
 وَلَا بِنَ زِيَادِ شَرِكَةٍ فِي مِرَادِهِ
 هُمَا جَرَّعَا إِلَى عَلِيٍّ وَقُنْبَرِ
 أَبْكَبِي عَلِيٍّ عَمْرُو وَلَا عَمْرُ مِثْلَهُ

الْكَفْرِ مِنْ لَفْظِ بِهَا هُوَ عَاقِدُهُ
 وَعُجْمَةُ لَفْظٍ لَا تَحِلُّ مَعَاقِدَهُ
 وَمَا أَنْتِ إِلَّا غَايِضُ الْفِكْرِ رَاكِدُهُ
 وَإِطْرَاقِ رَأْسِ وَالْجِهَاتِ تَسَاعِدُهُ
 إِلَى الْمَلَا الْأَعْلَى تَنَاهَتْ مِرَاصِدُهُ
 وَأَنْكَ فَرْدٌ فِي الْوُجُودِ وَزَاهِدُهُ
 مِنَ الدَّرْسِ بِاللَّيْلِ الَّذِي أَنْتِ هَاجِدُهُ
 وَخَذَ فِي طَرِيقِ النَّحْوِ أَنْكَ رَاشِدُهُ
 تُشِمُّ [إِلَّا سَاهِرِ الطَّرْفِ سَاهِدُهُ
 لَدَى اللَّهِ حَقًّا أَنْتِ لَا شَكَّ وَاجِدُهُ
 وَذُو الْجَهْلِ فِيهَا وَافِرُ الْحِظِّ زَائِدُهُ
 وَلَمْ يَلْقَ فِي الدُّنْيَا صَدِيقًا يَسَاعِدُهُ
 يَنْلُ كِفَافًا وَلَمْ يَعْدِمِ حَسُودًا يَنَاكِدُهُ
 غَدَاةً تَمَالَتْ فِي ضَلَالٍ يُمَادِدُهُ
 فَفَنَحَتْ حَتَّى تَبَدَّتْ مَنَاكِدُهُ
 بِحَقِّ وَلَا كُنْ أَنْكَرَ الْحَقِّ جَاحِدُهُ
 وَقَدْ مَا عَلِيٌّ كَانَ عَمْرُو يَكَايِدُهُ
 وَأُورِدَهُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ وَارِدُهُ
 وَلَا بِنَ رُشِيدٍ بِسَرِكٍ لِلْقَلْبِ رَابِدُهُ
 أَفَاوِيْقُ سُمٌّ لَمْ تَنْجِدْ أَسَاوِدَهُ
 إِذَا مُشْكَلٌ أَعْيَا وَأَعْوَزَ نَاقِدُهُ

(١) هُوَ هَارُونَ بِنَ مُوسَى ، وَكَانَ يَهُودِيًّا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، اعْتَنَقَ الْإِسْلَامَ وَاشْتَمَلَ بِالْأَدَبِ
 وَاشْتَهَرَ بِضَبْطِ النَّحْوِ وَالرَّاعَةِ فِيهِ .

قضى نَحْبَهُ شَرِخَ الشَّيْبَةِ لَمْ يُرَع
لقد كان للناس اعتناءً بعلمه
والآن فلا شخص على الأرض قارئ
سوى معشر بالغرب فيهم تَلَفَتْ
وما زال منا أهل أندلس له
وإني في مصر على ضعف نصري
أثار أثرُ الغرب للنحو كامناً
وأحيا أبو حيان مِيتَ علومه
إذا مِغْرِبِي حَطَّ بالشعر رَحْلَه
مُنِيناً بقوم صُدُّوا في مجالس
لقد أحرَّ التصدير عن مُسْتَحَقِّه
وسوف يلاقي مَنْ سَعَى في جلوسهم
علا عقله فيهم هواه فما درى
أقننا بمصر عشرين حجة يُشاهدنا
فلما نزل منهم مدى الدهر طايلاً
لنا سلوةً فيمن سرَدنا حديثهم
أخي إن تصل يوماً وبلُغت سالماً
وقبل تُرى أرض بها حل ملكنا
مُبيد العدا قتلاً وقد عمَّ شرُّهم
أفاض على الإسلامِ جوداً ونجدةً
وعِمَّ بها إخواننا بتحِيَّة
جزى الله عنا شيخنا وإمامنا

بشيبٍ ولم تعلق بذاً معاقده
بشرقٍ وغربٍ تُستتار فوايده
كتاب أبي بشرٍ ولا هو رايده
إليه وشوقٍ ليس يخو موافده
جهاًبذُ بُدي فضله وتناجده
لناصره ما دمت حياً وعاضده
وعالجه حتى تبدت قواعده
فأصبح علمُ النحو ينفق كاسده
تَيَقَّن أن النحو أخفاه لاحده
لإقراء علم ضل عنهم مراشده
وقدَّم غمراً خامد الذهن جامده
عقبى ما أكنت عقايدُه
بأن هوى الإنسان للنار قايدُه
ذو أمرهم ووشاهده
ولما نجد فيهم صديقاً نوادده
وقد يتسلى بالذي قال سارده
لغرناطة فانفذ لما أنا عاهده
وسلطاننا الشهم الجميل عوايده
ومخبي التدا فضلاً وقد رمَّ هامده
فعرز مواليه وذُلُّ معانده
وخصَّ بها الأستاذ لا عاش كايده
وأستاذنا الحبر الذي عمَّ فايده^(١)

(١) يشير هنا إلى أستاذه أيام دراسته بفرناطة العلامة المحدث المقرئ اللغوي أبي جعفر بن السزير

المتوفي سنة ٧٠٨هـ ؛ وأصله من مدينة جيان ، وقد ترجم له ابن الخطيب في المجلد الأول من

الإحاطة (الطبعة الثانية ص ١٨٨ - ١٩٣).

لقد أطلعت جيان أوحد عصره
مؤرخة نحوية وإمامة مُحدثة
جاءَ عظيم من ثقيف وإنما به
وما أئس لا أنسى سُهادي ببابه
فيجئلو بنور العلم ظلمة جهلنا
وإني وإن شطت بنا غربة النوى
بغرناطة رُوحى وفي مصر جُثتي
أبا جعفر خذها قوافي من فتى
يسر بلا إذن إلى الأذن حسنُها
غريبة شكلٍ كم حوت من غراب
فلولاك يا مولاي ما فاه مقولي
لهذبني حتى أحوك مُفوقاً
وأذكيت فكري بعد ما كان خامداً
جعلتُ ختاماً فيه ذكرك إنه

فللغرب فخر أعجز الشرق خالده
جلت وصحت مسانده
استوثقت منه العرى ومساعده
بسبقٍ وغري نائم الليل راقده
ويفتح علماً مُغلقاتٍ رصايدَه
لشاكره في كل وقت وحامده
تُرى هل يُثنى الفرد من هو فارده
تتبه على غر القوافي قسايدَه
فيرتاح سماع لها ومناشده
مجيدة أصل ألتجتها أماجده
بمصر ولا حيرت ما أنا قاصده
من النظم لا يئلى مدى الدهر آبدَه
وقيد شعري بعد ما نُد شارده
هو المسك بل أعلى وإن عز ناشده

تمت ترجمة أبي حيان والحمد لله.

الفصل الثالث

{ موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً }

كانت حياة ابن مالك في القرن السابع الهجري (٦٠٠ - ٦٧٢) ، وحياة أبي حيان في القرن السابع والثامن (٦٥٤ - ٧٤٥) وجاء أبو حيان فوجد ابن مالك يملأ الدنيا ويشغل الناس ، يملأ الدنيا بمؤلفاته ومصنفاته ويشغل الناس بفهمه وعلمه .

وانبهر أبو حيان بابن مالك وأعجب به ووقف على كتبه وقرأها بل أمر تلاميذه ألا يأخذوا النحو إلا من كتاب سيويه ومن كتب ابن مالك وكان يحمل معه دائماً كتاب التسهيل لابن مالك ويستفتيه في المشكلات العلمية والمسائل الغامضة النحوية .

ثم اشتهر أبو حيان وذاع صيته بمؤلفاته وكتبه المختلفة في التفسير واللغة والنحو والقراءات فعظمه الناس وقادروه فانقلب على ابن مالك ينقده ويهجوه ويحتقره وحملت لنا كتب التراجم والنحو هذين الموقفين المتناقضين .

ونحن في هذا الفصل نوضح هذين الأمرين من شرحه الذي نحققه أو من غيره مؤثرين الاختصار في التقدير والاحتقار .

أولاً : تقدير أبي حيان لابن مالك :

- جاء في تذكرة النحاة لأبي حيان قوله وقد ذكر مسألة منسوبة للفراء يقول : " ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول " (١) .

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان ، ص ٣٤٥ ، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن .

- وجاء في ترجمة الصفدي لأبي حيان : " وكان التزم ألا يقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه " (١).

- وجاء في موضع من التذييل عن ابن مالك : لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله كما قرن التسهيل في كتاب البحر المحيط بمصنف سيويه. (٢)

- وقال في مقدمة التذييل : " وبعد : فإن كتاب تسهيل الفوائد في النحو لبلدينا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي مقيم دمشق رحمه الله أبداع كتاب في فنه ألف ، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف ، فهو كما قال مصنفه فيه : جدير بأن يلي دعوته الألباء ويحتب مناقبته النجباء " (٣).

- وقال في مقدمة منهج السالك عن ابن مالك : " إنه إمام توضع برياه المجالس ويفخر برؤياه المُجالس " .

ثانياً : تحقير أبي حيان لابن مالك :

ومع هذا التقدير الذي ذكرناه من أبي حيان لابن مالك إلا أنه كان ينتهز أي فرصة للانقضاض عليه وقد عرف ذلك عنه واشتهر عند الباحثين إلا أن الله قيض لابن مالك من يدافع عنه في كل ما قاله أبو حيان كناظر الجيش والمرادي وغيرهما.

- جاء في نفح الطيب : " وكان أبو حيان يغض من هذا الكتاب وهو ألفية ابن مالك ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع الصواب والسداد وكثيراً ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى بمنهج السالك ، ومن غضه منه بالنظم في ملأ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس :

(١) نفح الطيب : ١ / ٥٤١ .

(٢) نفح الطيب : ٢ / ٢٣٠ .

(٣) التذييل والتكميل : ١ / ٦ .

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ مَطْمُوسَةٌ الْمَسَالِكِ
وَكَمَّ بِهَا مُشْتَعِلٌ أَوْقَعَ فِي الْمَهَالِكِ

- ومما قاله أبو حيان في مقدمة شرحه للألفية وعلة ذلك الشرح ولا يخلو ما ذكره من غمز ولمز وجهه لابن مالك يقول :

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدنا أبو عبد الله محمد بن مالك الجبائي المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله ، في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبين مقيد أطلقه ووضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أجمه ، ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ويردغه بآخر وجد فيه الاختلاف والتزاع فيرسل ذلك هملاً ويبدله بجليه عطلاً ، فيكتسي محيا جماله غمما ويثير الناظم فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في المنقول.

ثم ذكر المقصد الثالث ، ولم يفته أنه ينقد ابن مالك ويلومه حيث يقول في آخره :
وما حداني يعلم الله على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين فإنه قد ينقل الإنسان حكماً

(١) نفع الطيب للمقري : ج ٢ ، ص ٢٣١ .

فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحاً يظن أنه ذو ترجيح فيبي عليه فهما
في كتاب الله والسنة النبوية فيفضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل
السوية ، ثم يقول: وما هذه الأرجوزة إلا كنفبة من دأماء وتربة في
يهماء ومغرور من يقول بتفضيلها ويصول بتحصيلها فإنما في زما بغائه
يستنسر وحمؤه يستحجر.

- وشرح أبو حيان ألفية ابن مالك وهي بالنظم والنظم له حكم في الضرائر غير الشر
ومع ذلك فإن أبا حيان نقد ابن مالك في هذا الشرح كثيراً وكان ينتهز أي فرصة
ليهاجمه ففي أول بيت في باب الفاعل وهو قول ابن مالك :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفَوْعَى أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى

يقول أبو حيان في شرحه : لم يذكر حد الفاعل وإنما أتى بمثل ثلاثة :

أولها : فعل متصرف وهو أتى زيد.

الثاني : اسم فاعل وهو منيراً وجهه.

الثالث : فعل جامد وهو نعم الفتى.

وكذا أكثر عادة هذا الناظم لا يجد شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكلية في قوانين بل
يبرز ذلك في مثل.

وهذا باب واحد آخر وهو باب المصادر فيه عدة نقود ، يقول ابن مالك في

مصادر الخماسي والسداسي مما افتتح بهمزة وصل : ^(١)

وَمَا يَلِي الْأَخْرَ مُدًّا وَافْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا
بِهَمْزٍ وَصَلِ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا يَرْتَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّلَمَا

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٧ . من النسخة الأمريكية.

يقول أبو حيان وهو يشرح البيتين : وفي البيت الأول عيب في الشعر وهو التضمين وهو تعلق البيت الثاني بالأول تعلقاً اقتضائياً فإن قوله (بهمز وصل) متعلق بقوله : (مما افتتح) .

وفي الباب نفسه يقول في بيتين آخرين :^(١)

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعْدًا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَعْدًا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فَعَالًا أَوْ فَعْلَانًا فَآذِرٍ أَوْ فَعَالًا

وشرحهما أبو حيان فكان هما قال : لما ذكر مصدر الثلاثي المتعدي ذكر مصدر ما لا يتعدى مما هو على وزن فَعَلَ ومثل بمثاليين : أحدهما قعد والآخر غدا ، ولو لَمْ يُمَثَّلَ بِالثَّانِي لَمْ تَكُنْ شُرُورَةٌ إِلَى ذِكْرِهِ لَكِنَّهُ تَمَّ بِهِ الْبَيْتُ مَعَ بَعْضِ فَائِدَةٍ وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ الْمَعْتَلَّ الْآخَرَ حَكْمَهُ حَكْمَ صَحِيحِهِ فِي أَنْ مَصْدَرَهُمَا يَكُونُ فِعُولٌ مَطْرُودًا نَحْوَ قَعُودٍ وَغَدُوٍ .

ومما قاله أيضاً ناقداً وجاء في البيت الثاني قوله : فَآذِرٍ حَشْوًا .

وفي باب نعم وبئس وتحويل الأفعال إلى وزن فعل بالضم لتفيد المدح والذم مثل ابن مالك بعَلَّمَ الرجل بالضم لإفادة المدح ، قال أبو حيان : وقد وهم الناظم في بعض تصانيفه فمثل بقوله : عَلَّمَ الرجلُ زَيْدٌ فيما حُوِّلَ من فَعَلَ إلى فَعُلَ ، ولم يعلم النقل في ذلك ، وأن العرب استعملت عَلِمَ استعمال نعم على وضعه الأصلي من غير تحويل.^(٢)

وفي باب أفعال التفضيل وتجويز ابن مالك تقدم من ومجرورها على أفعال في

مثل قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرُ أَنْ قَطُوفُهَا سَرِيْعٌ وَأَلَّا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) منهج السالك : ص ٤٠١ (الأمريكية)

قال أبو حيان رداً عليه ذلك : " قال الفراء وأصحابه في : إن عبد الله لمنك أفضل مستقبح لأن أفضل لا يقوى على من كقوة الفعل على الحال ، كما ذكر أن من ومجروها كالتمييز والتميز لا يتقدم " (١).

ويعتلى شرح أبي حيان للألفية يمثل هذه النقود وتلك الإتهامات.

وحين شرح أبو حيان التسهيل أكثر من هذه النقود وزاد في تلك الإتهامات ورمى ابن مالك بالجهل وعابه بقلة المعرفة :

- رماه بأنه ليس له شيخ ، يقول أبو حيان : ولم يكن ممن لازم في هذا الفن إماماً مستبحراً ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن.

- رماه بأنه يجهل كتاب سيبويه يقول : إن المصنف يستدل بالآثار متعقماً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن والاستبحار والإمامة ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه.

ولقد قىض الله من يدافع عن ابن مالك ويثأر ممن يهاجمه ويعيبه ، قىض الله من ينصف المظلوم ويقتص من الظالم وهو مما نختم به هذا الفصل.

جاء ناظر الجيش وشرح التسهيل كما شرحه أبو حيان ورأى تحني أبي حيان على ابن مالك فدافع عنه دفاعاً قوياً ، قال في موقف بين الرجلين : كان الشيخ (أبو حيان) يلزم ابن مالك بأنه لا يعرف له شيخ أخذ عنه هذا الفن فن العربية وهو عجب فإنه يدل على علو رتبته وسمو همته وعلى قدرة الله تعالى له ، وإعانة ربانية كما قال هو في خطبة كتابه وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ، ولقد صدق فإنه أبرز للناس

(١) منهج السالك لأبي حيان : ٤١٣ (الأمريكية).

تصانيف في هذا العلم لا عهد لهم بمثلها وجلاً لهم كتاب التسهيل وما اشتمل عليه من الجمع والتنقيح والتحبير مع الإيجاز الذي يشهد له بالتبريز ، وقد كان الشيخ (أبو حيان) مكباً عليه بعد أن كتبه بخطه وشحن هوامشه بالأمثلة والشواهد ، وكان عمدته ، وغالب أوقاته ينظر فيه وطالما شاهدته وهو يخرج من كفه حين يسأل عن مسألة فينظر فيه وكان يقول : من عرف هذا الكتاب حق المعرفة لا يكون تحت آدم السماء أحداً أعلم منه بهذا الفن.^(١)

ومما قاله أيضاً ناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : وأما قوله : إنه تضعف استنباطاته من كلام سيويه وينسب إليه مذاهب ، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب سيويه إليها ولا أرادها فهذا عجب من الشيخ كيف يصدر عنه هذا في حق هذا الإمام الكبير المشهود له بالتبريز الذي قال هو في حقه : إنه نظم في هذا الفن كثيراً ونثر ، وإنه جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشغل به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية حتى جمع من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ولا شك أن هذه وظيفة المجتهد فكيف يقول : إنه ضعيف الاستنباط من كلام سيويه وإنه يفهم غير المراد.^(٢)

ومما أنشده ناظر الجيش في معرض الدفاع عن ابن مالك هذه الأبيات :

لَا تَضَعُ مِنْ عَظِيمِ قَدْرٍ وَإِنْ كُنْتَ ——— سَتَ مُشَاراً إِلَيْهِ بِالتَّعْظِيمِ
فَالشَّرِيفُ الْكَرِيمُ يَنْقُصُ قَدْرًا ——— بِالتَّحْرِي عَنِ الشَّرِيفِ الْكَرِيمِ
وَلَعُ الْخَمْرِ بِالْعُقُولِ رَمَى الْخَمْفَ ——— رَ بَتَّنَجِيسَهَا وَبِالتَّحْرِيمِ^(٣)

(١) انظر أربع صفحات في تمهيد القواعد لناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : ج ٩ ص ٤١٠ وما بعدها (طبعة دار السلام).

(٢) المرجع السابق (الجزء والصفحة).

(٣) انظر تمهيد القواعد لناظر الجيش : ج ١ ، ص ٥٣٦.

الفصل الرابع

{ كتب أبي حيان المشهورة : شرح الألفية - التذيل - الارتشاف }

متى ألفها والعلاقة بينها

ألف أبو حيان عدة كتب في النحو منها المختصر كالنكت الحسان في شرح غاية الإحسان (تحقيق عبد الحسين القتلي) ، ومنها تقريب المقرب في النحو (تحقيق محمد جاسم الدليمي) (عفيف عبد الرحمن) ومنها التدريب في تمثيل التقريب (تحقيق نهاد حسن) ومنها اللوحة البدرية وغير ذلك.

ومنها أيضاً المطول وأشهرها ثلاثة كتب وهي شرح الألفية المسمى بمنهج السالك على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي نحققه ، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل وهو ثمانية رسائل دكتوراه في جامعة الأزهر وقد حقق الدكتور حسن هندأوي سبعة أجزاء منه بلغت إلى نهاية المفاعيل أو أقل قليلاً ، وأما الكتاب الثالث فهو ارتشاف الضرب من لسان العرب وهو عدة أجزاء (ثلاثة بتحقيق د/ مصطفى خليل النماس وخمسة بتحقيق د/ رجب عثمان محمد).

أما الكتب المختصرة والمتون فلا حديث لنا فيها ، وأما حديثنا ففي الكتب الثلاثة المطولة وهي عنوان الفصل وسنذكر نتيجة البحث في هذا الأمر مقدمة على أن نتبعها بالأدلة العلمية والنصوص المنقولة من الكتب الثلاثة فنقول :

ألف أبو حيان - أول ما ألف - كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا والسفر الكبير الذي حققناه ، وهو الذي نتحدث عنه ، وسنذكر الدليل على ذلك وهو أن أبا حيان كان يحيل عليه في كثير من الأحيان وهو يشرح التسهيل في كتابه المسمى التذيل والتكميل وسنذكر هذه النصوص بعد.

ثم ألف أبو حيان بعد شرحه للألفية كتاب التذيل والتكميل وختم مؤلفاته بكتابه المشهور ارتشاف الضرب من لسان العرب واشتهر عند الباحثين أن ارتشاف الضرب ملخص من التذيل والتكميل وهذه المقولة أو الشهرة لا بأس بها والكتاب وإن لم يكن ملخصاً بمعنى الكلمة إلا أن أبا حيان ألفه عامة بعد التذيل ، والدليل على ذلك أنه أحال نصوصاً في الارتشاف وعللاً ومباحث أحالها إلى ما ذكره في التذيل وسنذكر ذلك مفصلاً.

{ الأدلة العلمية على أن شرح الألفية كان قبل شرح التسهيل }

قال أبو حيان في التذيل والتكميل في باب ظن وأخواتها وهو يذكر أدوات التعليق في هذا الباب مثل ما النافية ولام الابتداء قال^(١) : وكنت قد ذكرت في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من المعلقات لعل ومنه : { وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا } (الأحزاب : ٦٣) ، { وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكِّي } (عبس : ٣) ، { وَإِنْ أَذْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ } (الأنبياء : ١٠٩) ، ورأيت مصب الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي فهي في موضع نصب بالفعل المعلق إلى أن وقفت لأبي على الفارسي على شيء من هذا ، ثم نقل نصاً طويلاً عن أبي على مضمونه جواز التعليق بلعل لأن الترجي بمنزلة الاستفهام في أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه .

وهذا الكلام الذي قاله وأشار إليه جاء نصه وأكثر منه في منهج السالك وهو

شرح الألفية.^(٢)

(١) انظر التذيل والتكميل : ج ٦ ص ٨٤ تحقيق هنداوي .

(٢) انظر باب ظن وأخواتها في منهج السالك : ص ٨٤ (النسخة الأمريكية) .

- وفي آخر باب التمييز وفي موضوع تقديم التمييز على عامله المتصرف في مثل :
طاب زيد نفساً وهو أن تقول : نفساً طاب زيد ، حيث أجازته المراد والملازم من
البصريين والكسائي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك قياساً على سائر الفضلات
المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح مثل :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

ومنع سيبويه ذلك وتبعه الزجاج وأبو علي الفارسي وابن عصفور بحجة عدم
كفاية الأدلة السماعية كما أن التمييز فاعل في الأصل والفاعل لا يتقدم على الفعل
ولأن تأخيره أوقع في النفس لأن النفس تشوق إلى معرفة ما أهم عليها وخرجوا
الأدلة السماعية على الضرورة وغيرها.

وجاء أبو حيان وحكى المذهبين في كتبه وسرد حجة كل مذهب ، ورأى أن
كل حجة أقوى من أختها وأن كل علة لأحد الفريقين تضرب أختها ثم اختار المذهب
الأول وهو الجواز يقول أبو حيان في التذييل والتكميل :^(١)

" وحجة من منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه وقد بينا كثرة ذلك ،
وأقيسته مدخولة منقوضة كلها معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب ، فلا
التفات إليها ، وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام
على ألفية ابن مالك فلا نطول بما هنا إذ لا فائدة في ذكرها ، والأقيسة إنما ينبغي أن
يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا ينبغي عليها وحدها دون السماع حكم نحوي .

قال : وقد أطلنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر
باب التمييز فيطالع هناك ."

(١) التذييل والتكميل : ج ٤ ص ١٢٧ ، رسالة دكتوراه تحقيق د / الشربيني أبو طالب .

وعدت إلى كتاب منهج السالك في هذا الموضوع فوجدت أبا حيان يسرد أربع صفحات طويلة ذاكرةً الرأيين وأعلام كل رأي وحجة أو حجج كل فريق وقد اختار أيضاً المذهب الأول وهو مذهب المبرد والمازني والكسائي وابن مالك ، وعلى الفريق الثاني ثم رد حججه العقلية بما توفر لديه من السماع وما جاء إليه من الشواهد التي تدل على جواز تقديم التمييز يقول في نقل طويل نختصر ذكره في شرح الألفية وأحال عليه في شرح التسهيل يقول^(١) : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرير السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالاً لها تشهد له وتومئ إليه ، ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حث قريحة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْتَمُو بِطَرْفِ فَاتِنٍ فَاتِرٍ أضعفَ من حُجَّةِ نَحْوِيٍّ

وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال لم يقال للعين الطرف وللليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة المهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً ... إلخ.

ثم ختم ذلك الموضوع الطويل بقوله : والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض في ذلك ، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنفه

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ٢٢٩ (الأمريكية) وباب التمييز في كتابنا (آخر الجزء الثاني)

متأخرو المشاركة على مقدمة ابن الحاجب ، فنسأَم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم ، ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنفت فيها كتباً في لغاتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب ، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع ، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة ، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ، ولم أر أحداً من المتقدمين أقدم على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وزرى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك ، وقد امتعض من طعنه على النحاة وإزرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ورد على ابن مضاء في كتاب سماه : كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو وهو كتاب لطيف ، وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيويه والمعتنين بطريقته وهو كان من آخر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله. (١)

فأنت ترى من خلال هذا النقل الطويل الذي ورد في شرح الألفية وأشار إليه أبو حيان في شرح التسهيل أسبقية تأليف شرح الألفية ثم وليه شرح التسهيل ثم ارتشاف الضرب.

{الأدلة العلمية على أن ارتشاف الضرب كان بعد التذييل والتكميل}

وسأ ذكرنا أن أبا حيان ألف ارتشاف الضرب بعد التذييل والتكميل وقد ذكر ذلك أبو حيان صراحة في مقدمة الارتشاف فقال :

ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفرع بما حفزه تأليف الأصحاب ، رأيت أن أجرد

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ٢٣١ (آخر باب التمييز).

أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل ، إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال ، أغنى الناظر عن التطلب والتسأل ، ونقضت عليه بقية كتي لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المحرد مختصاً عن ذلك بزوائد ، وقربت ما كان منه قاصياً ، وذلت ما كان عاصياً ، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر ولا تحتاج إلى أعمال فكر وإكداد نظر ، وحصرته في جملتين : الأولى : في أحكام الكلم قبل التركيب ، والثانية : في أحكامها حالة التركيب ، وربما انجر بعض من أحكام هذه أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف وقصدت بذلك - يعلم الله - تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب ، ولما كمل هذا الكتاب وخلت مبانيه من الشيج (الاضطراب) والتعقيد وحثت معانيه للمفيد والمستفيد سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ومن الله أستمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصوب المقال والإبانة.

وهذا اعتراف من أبي حيان بسبق تأليف التذيل والتكميل والاعتراف سيد الأدلة ، وهناك أدلة أخرى وهي أن أبا حيان وهو يولف ارتشاف الضرب كان يميل على التذيل والتكميل في بعض المسائل^(١) لكننا سنكتفي بالإشارة إلى مواضع ثلاثة أو أربعة في هذا الأمر :

- يقول في كتابه ارتشاف الضرب في باب المبتدأ والخبر : ٥٣ / ٢ ما نصه : وكلام ابن مالك في حكم الضمير العائد رابطاً على المبتدأ منقود من تسعة أوجه يوقف عليها في الشرح ، يقصد التذيل والتكميل.

(١) انظر ارتشاف الضرب : ج ١ ص ٤٥٩ ، ٥٢٥ ، ج ٢ ص ٥٣ - ٣٨٢ - ٤٣٢ -

٤٦٨ - ٤٩٨ - ٥٣٦ - ٥٨٤ - ٦٥٦ (تحقيق النماس).

ورجعت إلى الكتاب المذكور فوجدت الوجوه التسعة التي ذكرها وكان التاسع منها قوله^(١) : نقله عن البصريين جواز : زيد ضربت في الكلام وأن الكوفيين يخصصونه بالشعر والنقل عن الكوفيين مختلف ، أما هشام فنقل عنه أنه يجوز في الاختيار وأما الكسائي والفراء فمنعا ذلك في الشعر ، وأما البصريون فجوزوه في الشعر وهذا اضطراب كثير في هذه المسألة للمصنف رحمه الله.

- وفي باب التمييز يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣٨٢ / ٢ : ولا ين مالک في هذا الباب من كتاب التسهيل والشرح الذي مزجه هو تخطيط كثير تكلمنا عليه في شرحنا لكتابه.

وفي باب حروف الجر يقول^(٢) : وذكر ابن مالك أن الباء تزداد عوضاً وأنشد :

وَلَا يُؤَاسِيكَ فِيمَا نَابَ مَنْ حَدَّثَ إِلَّا أَخُو ثِقَّةٍ فَانظُرْ بِمَنْ تَشَقُّ

قال : أراد من تثق به فزاد الباء قبل من عوضاً انتهى وقد تأولناه في الشرح على غير الزيادة.

وقد رجعت إلى التذييل في هذا الموضع فوجدته يقول^(٣) : ولا يتعين هذا التأويل الذي ذكره لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله فانظر أي فانظر لنفسك ولما تقدم أنه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة فقال بمن تثق أي لا أحد يوثق به فالباء في بمن متعلقة بثق.

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤٨ / ٤ (هنداوي)

(٢) ارتشاف الضرب : ٤٣٢ / ٢ (النماس)

(٣) التذييل : ١١٢٥ / ٤ (رسالة)

وفي باب الإضافة يقول في قولك : هؤلاء ضَارِبِي^(١) : " وزعم أبو عمرو بن الحاحب وتبعه ابن مالك أن هذا الجمع حالة الرفع إعرابه بالحرف المقدر ، وكما أن الحركة تقدر كذلك الحرف يقدر وقد بينا في الشرح للتسهيل أن هذا لا تحقيق فيه ."

وقال في باب القسم^(٢) : " وزعم ابن مالك في الفصل الأول من باب عوامل الجزم أن جواب القسم محذوف إذا تقدم القسم على لو أو على لولا يعني عنه جواب لو ولولا ، وقد أطلنا الكلام في ذلك في كتابنا شرح التسهيل ."

وفي باب إعمال المصدر وفي مسألة اشتراط أن مع الفعل الذي يحل محله المصدر في العمل ، وأن ابن مالك ذكر أن ذلك غالب لا لازم جاء هذا النص في ارتشاف الضرب يقول أبو حيان^(٣) :

" وزعم ابن مالك أن التقدير بالحرف ليس شرطاً في العمل قال : لكن الغالب أن يكون كذلك وقد رددنا عليه في الشرح ."

وعدت إلى شرح التسهيل فوجدت ثلاث صفحات في ذلك الرد.^(٤)

وهكذا تبين لنا أن ارتشاف الضرب كان آخر ما ألف أبو حيان من كتب النحو المطولة.

بقي هنا أن نقول : إن كتاب منهج السالك لم يكن أسبق الكتب النحوية التي ألفها أبو حيان فحسب بل كان أسبق كتبه عامة وأقصد تفسير البحر المحيط والنهر الماد فقد أشار أبو حيان إلى منهج السالك في الكتابين المذكورين في بعض المواضع :

(١) ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٦ (النماس).

(٢) ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٨٩ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٣ (النماس).

(٤) التذييل والتكميل : ٤ / ٩٢٨ (رسالة)

ففي تفسير قوله تعالى : {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (البقرة : ٦٤) ، ذكر آراء النحاة في حكم الاسم بعد
لولا وأن رأي البصريين أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، يقول^(١) : " ويجيء بعد
لولا اسم مرفوع بها عند الفراء وبفعل محذوف عند الكسائي وبالابتداء عند البصريين
والخبر محذوف عند جمهورهم وعند بعضهم فيه تفصيل ذكرناه في منهج السالك من
تأليفنا ."

وفي إعراب حنيفا من قوله تعالى : {وَقَالُوا هُوَذَا أَوْ تَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ
مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} (البقرة : ١٣٥) ، وأنه منصوب على الحال من المضاف إليه قبله
قال أبو حيان^(٢) : أما الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف
إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه سواء كان جزءا مما أضيف إليه أو كالجزء أو غه ذلك
قال : وقد أمعنا الكلام على ذلك في كتاب منهج السالك من تأليفنا انتهى ثم خرج
على أنه حال من المضاف وهو الملة على تأويلها بالدين.

وفي تفسير قوله تعالى : {سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} (البقرة
: ٢١١) وجواز زيادة من في الآية يقول^(٣) : وفي زيادة (من) بُعد ؛ لأن متعلق
الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني فلو قلت كم من درهم أعطيته من رجل على
زيادة من في قولك : من رجل لكان فيه نظر ، ثم قال : وقد أمعنا الكلام على زيادة
من في منهج السالك من تأليفنا.^(٤)

(١) البحر المحيط : ١ / ٢٤٠ .

(٢) البحر المحيط : ١ / ٤٠٦ .

(٣) البحر المحيط : ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٤) البحر المحيط : ١ / ٢٧٧ .

وفي إعراب ويل من قوله تعالى : {هُوَ نَزَّلَ لِلنَّاسِ لِيَذْهَبَ عَنْهُ الْمَغْرِبَ وَيَكْتُمَ بِالنَّجْمِ} (البقرة : ٧٩) ، وأنه مبتدأ وإن كان نكرة بقول : وهو نكرة فيها معنى الدعاء فلذلك جاز الابتداء بها إذ الدعاء أحد المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة وهي تقارب ثلاثين مسوغاً وذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا.^(١)

ويتصل بهذا الفصل وهو كتب أبي حيان والعلاقة بينها وتأثير شرح الألفية في كتب أبي حيان التي ألفها بعد ذلك أو تأثير هذا الشرح في كتب النحو التي جاءت بعده ، وقد ذكرنا أن شرح الألفية كان له تأثير واضح في التذييل وفي ارتشاف الضرب وفي البحر المحيط والنهر الماد من البحر حيث أحال عليه أبو حيان كثيراً ممن المسائل وترك بعض البحوث في كتبه اتكلاً على أنه عرضها وتحدث عنها في كتابه الذي ألفه أولاً وهو منهج السالك.

أما تأثير منهج السالك في كتب النحو التي جاءت بعده فقد كان ضئيلاً وذلك بسبب قلة نسخ هذا الكتاب في أيدي العلماء وطغيان التذييل والتكميل على كتب أبي حيان الأخرى حيث اكتفى العلماء به وطمسوا منه كثيراً فوجد أثره في كتب النحو بعده وفي شروح التسهيل الأخرى وشروح الألفية ، فهذا أبو الحسن المرادي في شرحه للتسهيل يكاد يكون قد نقل شرح أبي حيان للتسهيل واختصره في كتابه.

أما منهج السالك فقد بحثت عن أثره في كتب النحو التي جاءت بعده فلم أجد ، تصفحت كتب البغدادي المطولة كخزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب وشرح التحفة الوردية وحاشيته على شرح بانته سعاد وكلها كتب مطولة نقل البغدادي نصوصها من كتب النحو وغيرها ومع ذلك فلم أجد نصاً واحداً من منهج السالك في هذه الكتب وقد وجدت نصوصاً كثيرة فيها من التذييل والتكميل ، وهذا

(١) انظر مواضع أخرى فيها ذكر منهج السالك في البحر المحيط : جـ ١ / ٢٩٠ ، جـ ٢ : ٤٥

، ٢٩٣ ، جـ ٤ ص ٢٢٩ ، والنهر الماد جـ ٤ ص ٦.

يفسر لنا طغيان شرح التسهيل لأبي حيان واكتفاء العلماء واستغناؤهم به عن شرح الألفية.

وكما لم أجد أثراً لمنهج السالك في كتب البغدادي لم أجد له أثراً في كتب أخرى وعلماء آخرين كالسيوطي في كتاب همع الهوامع وشرح أبيات مغني اللبيب وغير ذلك.

لقد خلت شروح التسهيل وشروح الألفية وكثير من كتب النحو من نقول أو تأثر بمنهج السالك لأبي حيان إلا ما وجدته من النقول القليلة في تمهيد القواعد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش أثناء تحقيقنا له ودفاع هذا الأخير عن ابن مالك لهجوم أبي حيان بنصوص ونقول من كتب أبي حيان نفسه.

كما وجدت نقلاً آخر للمراي في شرحه على الألفية المسمى بتوضيح المقاصد والمسالك من منهج السالك عند منع حذف حرف الجر مع أن وأن^(١) عند حصول اللبس في قوله تعالى : { وَتَرْتَابُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ } (النساء : ١٢٧) كما وجدت هذا النقل نفسه أيضاً في كتاب التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري في الموضوع نفسه.^(٢)

(١) انظر ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ من الكتاب المذكور تحقيق د / عبد الرحمن سليمان.

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح : ج ٢ ص ٤٠٨ تحقيق د / عبد الفتاح بحري.

الفصل الخامس

{ شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره }

الناظر في مؤلفات أبي حيان يجده قد أكمل بعضها وأن بعضها الآخر لم يكمله ، وقد اعترف هو بذلك ولا عجب فيه فرمما نوى الإنسان عمل شيء وحال الأجل دونه وهذا هو السبب الأصلي في عدم إكمال العلماء تأليف بعض الكتب وبخاصة الطويلة منها كالتفاسير وغيرها وهو انقضاء الأجل ، وقد تكون هناك أسباب أخرى لكن ذلك هو الأصل.

وكتاب شرح الألفية لأبي حيان - مع قيمته وفائدته العلمية - لم يكمله أبو حيان بل شرح ما يعادل نصف الألفية وهو خمسمائة بيت منها إلى آخر باب أفعل التفضيل وأول باب التوابع.

شرح باب الكلمة والكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر والنواسخ والفاعل ونائبه وباب الاشتغال والتنازع وتعدي الفعل ولزومه والمفاعيل الخمسة وباب الاستثناء والحال والتمييز وحروف الجر والإضافة وعمل المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وأبنية المصادر والتعجب ونعم وبئس وأفعل التفضيل وترك بقية الأبواب مثل التوابع والنداء والمنوع من الصرف وإعراب الفعل والعدد كما ترك أبواب الصرف كلها.

وعندما نوينا تحقيق الكتاب بحثنا عن نسخه في مكتبات العالم فأزعجنا عدم اكتمال الكتاب في أي نسخة فيها ، أما النسخة المغربية (الخزانة العامة بالرباط) فكان آخرها باب التمييز وأول باب حروف الجر ، وأما النسخة المصرية (دار الكتب - نحو تيمور : ٥٦١) فكان آخرها باب أبنية المصادر وأول باب الصفة المشبهة ، وأما النسخة الأمريكية المطبوعة (بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ١٩٤٧م) فكان آخرها

باب أفعال التفضيل وأول التوابع ، وبحثنا عن نسخ أخرى غير ذلك فلم نجد ، فعرفنا أن هذا هو الموجود فقط ، ولما وقفنا على ترجمة أبي حيان من كتب التراجم القديمة كفتح الطيب وغيره وجدنا اعترافاً منه بأنه لم يكمل الكتاب وهو شرح الألفية أما كتبه الأخرى فقد أكملها على ما سنذكره.

اعتراف من أبي حيان بعدم تكملة شرح الألفية

جاء في فتح الطيب أن أبا حيان كتب رداً على رسالة بعث بها إليه خليل بن أيك الصفدي فكان مما جاء فيها^(١) : فأما ما صنفته فمن ذلك البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم ، وكتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل وكتاب الترخيل الملخص من شرح التسهيل (ارتشاف الضرب) وكتاب التذكرة وكتاب التدريب والبتريب والنكت الحسان وفي آخر سرد تلك المؤلفات قال : ومما لم يكمل تصنيفه كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ونهاية الإغراب في علمي التصريف والإغراب ، ثم ختم رده بقوله : قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف ، وعلى ذلك فاعترف أبي حيان وإجماع نسخ الكتاب على نقصه يدل على أن أبا حيان لم يكمل شرحه للألفية كما أكمل بقية كتبه.

أبو حيان ألف شرح التسهيل كاملاً

كتب ابن مالك متوناً كثيرة في اللغة والنحو منها المنظوم ومنها المنثور ، فمن المنظوم الألفية والكافية الشافية وغيرهما ولم يشرح الألفية ولكن شرحها ابنه بدر الدين بعده كما شرحها كثيرون غيره ، ومن المنثور وكان على رأسها التسهيل المسمى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

(١) فتح الطيب : ٥٥٢ / ٢ .

ولقد شرح ابن مالك التسهيل ولكن الله لم يمد في أجله حتى يكمله شرحاً وإنما شرح منه الكثير حتى آخر باب المصادر ثم توفي.

ولما توفي ابن مالك لم يجد الناس أفضل من أبي حيان في إكمال الشرح فطلبوا منه ذلك فأجابهم وأكمله حتى آخره وسمى ما شرحه بالتكميل ثم طلبوا منه أن يشرح الكتاب كله وهو المقدار الذي تركه أولاً فأجابهم وسمى ذلك المقدار بالتذييل ثم ضم الكتاب كله وسماه التذييل والتكميل يحكي ذلك كله أبو حيان في مقدمة الكتاب فيقول متحدثاً عن ابن مالك وكتابه التسهيل^(١) :

" وكان رحمه الله كثيراً ما يعني بتحريره ويولع بتهديه وتغييره ، فيزيد وينقص وينقح ويلخص إلى أن عرض له رحمه الله أن يشرحه ، ويفسره ويوضحه ، فغير أكثر ما شرحه ، ونظر إليه بعين العناية وتصفحته ، وانتهى في شرحه إلى باب مصادر غير الثلاثي ، وذلك أشرف (أزيد) من نصفه وعافه عن إكماله محتوم حتفه ."

ثم يذكر أنه شرح الجزء الباقي من شرح ابن مالك فيقول : فاستخرجت فصّاً هذا الكتاب مما أودعه في الشرح إلى حيث انتهى وجمعت على باقي الكتاب نسخاً إليها في الصحة المنتهى لأنها طرزت بخطه وحررت بين يديه بضبطه وأخذت في إقرار هذا الكتاب أفتح مقفله وأوضح مشكله ، وأحیی منه ما كان مواتاً وأجدد ما عاد رفاتاً.

ثم يقول : وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شرح جميعه وتكميله ، واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله ما كان قد تقسم الخاطر من الاشتغال بالاكْتساب المزري بذوي المعارف والأحساب وأن يكتمل انتحال لمن توالى عليه

(١) التذييل والتكميل : ٦ / ١ (هنداوي)

أعمال أو يتحصل إقبال لمن تقسم منه البال ومع ذلك فطلما سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله وانتقاده وتذييله ... إلخ

ثم ذكر قصيدة جاءت من دمشق يطلب صاحبها منه تكميل الشرح وجاء في

آخرها :

إِلَيْكَ أَبَا حَيَّانَ مِنِّي تَحِيَّةٌ يَفُوقُ شَذَاهَا مِسْكَ دَارِينَ فِي الثَّفْحِ
بَدَأْتَ بِأَمْرِ تَمَّمَ اللَّهُ قَصْدَهُ وَكَمَّلَهُ بِالْيَمْنِ مِنْهُ وَبِالتَّجْحِ
وَسَهَّلْتَ تَسْهِيلَ الْفَوَائِدِ مُحْسِنًا فَكُنْ شَارِحًا صَدْرِي بِتَكْمِلَةِ الشَّرْحِ

ثم يذكر أنه أجاب الناس وأكمل الكتاب كله يقول^(١) :

" فحين كثر تسألهم وتعلقت بالإجابة آمالهم ، أسعفتهم فيما طلبوا وانتدبت لما إليه رغبوا ، وأخذت في ابتداء الشرح من أول الكتاب وانتدبت إليه أحق الانتداب إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت وعوائق الاكتساب قد ارتفعت ... إلخ.

فدونك أيها السائل من هذا الشرح كتاباً غريب المنال قريب المنال هبت عليه النفحات اليمانية واجتمعت فيه المعاني الثمانية وهي التي يصنف فيها العلماء ويتطلبها من التأليف الفهماء : معدوم قد اخترع ، ومفترق قد جمع ، وناقص قد كمل ، ومجمل قد فصل ، ومسبب قد هذب ، ومخلط قد رتب ، ومبهم قد عين ، وخطأ قد بين ، ولما علقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص ، وكملت بحسن الصنعة ما كان قد نقص ، وذيلت على فص التسهيل وشرحه ما قد قلص (نقص) سميته بالتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ومن الله استمد التأيد والعون وأسأله العصمة فيما أرومه والصون لا رب غيره ولا مرجو إلا خيره " .^(٢)

(١) التذييل والتكميل : ٨ / ١ .

(٢) التذييل والتكميل ١ / ١٢ .

وأما كتابه الثالث وهو ارتشاف الضرب فقد ذكر أبو حيان في مقدمته أنه ألفه كاملاً يقول^(١) وهو مما ذكرنا قبل :

" ولما كان كتابي المسمى بالتذليل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وفرع بما حواه تأليف الأصحاب رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتسأل ثم ختم كلامه قائلاً : وقصدت بذلك - يعلم الله - تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب وتحصيل ما أرجوه من الأجر في ذلك والثواب ، ولما كمل هذا الكتاب وحلت مبانیه من التشبيح (الاضطراب) والتعقيد ، وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب ومن الله استمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة ". انتهى كلامه.

ولكن هنا أمر لابد من تنبيه القارئ عليه قبل انتهاء هذا الفصل وهو أن أبا حيان كان ينوي تكملة الكتاب كله وشرح الألفية كلها والدليل على ذلك ما جاء في باب الإضافة وهو يتحدث عن كلا وكتنا قائلاً^(٢) : " والكلام على كلا وكتنا مستوفي يأتي إن شاء الله في باب التوكيد لأن المصنف لم يتعرض هنا إلا إلى الإضافة فتكلمنا على ذلك فقط " .

ومما جاء في باب الإضافة أيضاً قوله وقد ذكر أنواع أي وأن منها ما يكون وصلة للنداء مثل يا أيها الرجل ثم ذكره رأي الأخفش بأنها في النداء تكون موصولة بمعنى مَنْ جاء قوله : " وسيأتي قول الأخفش فيها أنها في هذه الحالة موصولة وأن التقدير يا من هو الرجل ، قال : وهو قول فاسد لما سنبينه في باب النداء إن شاء الله " .

(١) ارتشاف الضرب : ٣ / ١ (النحاس)

(٢) منهج السالك : ص ٢٩٠ (النسخة الأمريكية)

ولكن أبا حيان لم يصل في الشرح إلى باب التوكيد ولا إلى باب النداء.

وأبو حيان كان إذا وعد في مثل هذه المسائل أوفى واستوفى ففي باب الابتداء ذكر مواضع حذف الخبر وأن منها إذا سدت الحال مسده في مثل قولك : ضربي زيداً قائماً يقول^(١) : ولهذا الحال أحكام كثيرة سنذكر طرفاً منها في باب الحال إن شاء الله تعالى ، ولقد صدق في ذلك حيث ذكر في هذه الحال ثلاث صفحات في الباب المذكور.^(٢)

(١) منهج السالك : ص ٥١ (الأمريكية) (انظر آخر باب الابتداء من الكتاب الذي بين يديك)

(٢) منهج السالك : ص ٢٠٧ - ٢١٠ (الأمريكية) (انظر باب الحال في الجزء الثاني من الكتاب

الذي بين يديك)

الفصل السادس

{ القيمة العلمية لشرح الألفية لأبي حيان }

ألف أبو حيان شرحه للألفية على غير مثال سابق فلم يسبقه من شراحها إلا ابن الناظم وكان شرحه مختصراً أما شرح أبي حيان فكان أول كتاب مبسوط له حشاه بكل معلوماته في النحو وأودعه كل ما يعرف عن هذا العلم ، فجاء مطولاً مفصلاً مع أنه كان يعلن كثيراً أنه شرح مختصر والأمر هو أن المختصر عند أبي حيان مطول عند غيره ، يقول في مسوغات الابتداء بالنكرة وقد ذكر لذلك عشرين موضعاً يقول^(١) : " ولولا الغرض في هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الموضوعين اللذين هما التخصيص والتعميم "

كان أبو حيان عاشقاً للغة ومتخصصاً في النحو وعالمًا فيه جد عالم وتفسيره البحر المحيط مليءً بالنحو وبالإعراب وبالتخرجات والتوجيهات للآيات والقراءات ، شغل حياته كلها بهذا العلم وذاك التخصص ، كما قال الصفدي^(٢) : لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب ، وكان ثباتاً قيماً عارفاً باللغة ، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره .

حينما اعتكف أبو حيان يشرح الألفية وضع أمامه كثيراً من كتب المتقدمين المشاركة والمغاربة وأخذ منها وملاً بها كتابه فجاء شرحاً كبيراً ضخماً على غير المعهود من شروح سبقتة كابن الناظم أو لحقته كشرح ابن عقيل أو شرح ابن هشام ، كان يشرح البيت أو البيتين من الألفية في صفحتين كبيرتين أو ثلاثة يذكر في المسألة

(١) منهج السالك : ص ٤٥ (النسخة الأمريكية)

(٢) بغية الوعاة : ١ / ٢٨١ .

الواحدة الرأي أو الرأيين أو الآراء ويذكر شواهد كل رأي ويعلل له وهكذا امتلأ الكتاب بالمادة العلمية وبكبر حجمه وغزرت معلوماته وصعب فهمه على كثير من الناس فانصرفوا عن الكتاب وعن شرح الألفية لأبي حيان إلى شرح أسهل وأخصر وأوجز ولكنهم لو صبروا عليه وصرفوا همتهم إليه لوجدوا فيه علماً غزيراً ونحواً كثيراً. لقد مر على الكتاب الآن أكثر من سبعة قرون والناس لا تعرفه والباحثون لا يقفون عليه فهو مخطوط ومخطوطاته نادرة جداً في مكتبات العالم وحين طبع مرة من ستين عاماً كانت الطباعة غامضة لم يفعل محققه شيئاً إلا نقله من المخطوط بخط صغير غير واضح مع قلة النسخ المطبوعة من هذا الشرح في ذلك الوقت حتى إنك لا تجدته إلا عند قليل من مشايخنا الكبار.^(١)

ومن خلال مقدمة الكتاب التي كتبها أبو حيان يظهر لك أن أبا حيان أخذ على عاتقه حملاً ثقيلاً وحمل على كفه همأ كبيراً جليلاً يقول في المقدمة المذكورة وهي طويلة أود أن تقرأها بشيء من الصبر وتقف عليها ببعض من الفكر ، يقول : وبعد فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدنا أبو عبد الله محمد ابن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة ، رحمه الله في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبين مقيد أطلقه ووضح أغلقه ومخصص ثمه ومعين أهمه ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة والأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ، ويردده بآخر وجد فيه الاختلاف والتزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بجلبه عطلاً ، فيكتسي حياً جماله غمماً ، ويشير الناظم

(١) توجد نسختان من هذا الكتاب في دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ - ٧٤٤٤ هـ نحو) . كما حقق الكتاب بجزأيه في رسالة علمية بجامعة الأزهر (كلية اللغة العربية بالقاهرة)

فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترت ما عبيه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول ، شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث : حل ما يهجس في أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكثر من الكلام ، ولا التمثيل لما وضح للأفهام.

وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسماع ، وفرائد تشرف المهارق والرقاع ، ولعلة ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض ، حتى قام بجوهرها العرض إلا لضيق مجال الشعر وامتيازه بالكلفة دون النشر ، فربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد ، وإلا فما احتوت عليه من السهو واشتملت عليه من الحشو يأبى أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماماً تضيع برياه المجالس ، ويفخر برؤياه المجالس.

وما حداني يعلم الله في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين ، وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الإنسان فيها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح فيبني عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية ، فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسييل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها بمقاصد النحو وفيه.

هذا هو الهدف من تأليف أبي حيان شرحه على الألفية وليس هدفاً واحداً وإنما عدة أهداف ألزمته أن يشرح ويفصل ويكثر ويطول ويمثل ويعلل ، فجاء الشرح كبيراً مغلقاً على المبتدئين مطولاً عند المتخصصين ، فيه الشرح والمقال والشاهد والمثال والعلة والاستدلال.

اشتملت الأبواب التي شرحها أبو حيان من الألفية وهي نصفها على ألف بيت من الشعر وخمسين بعد الألف وهو عدد كبير لو قسناه بشواهد شروح أخرى كشرح ابن الناظم وابن هشام الذي اشتمل الواحد منها على نصف العدد السابق في جميع أبواب النحو والصرف من الألفية ، ويشتد العجب إذا علمنا أنه كان في بعض الأحيان يستشهد على المسألة الواحدة بسبعة أبيات من الشعر كما فعل في مسألة وقوع سوى متأثرة بالعوامل في باب الاستثناء ، وفي الفصل بالمفعولين بين المصدر والفاعل وفي تقديم من ومجرورها على أفعل التفضيل في باب اسم التفضيل وغير ذلك.

لقد احتوى ما وجد من شرح الألفية لأبي حيان على أعلام كثيرين مشهورين وغير مشهورين يزيدون على المائة منهم من هو بغدادي ومنهم من هو أندلسي ومنهم من هو مصري ومنهم من هو شامي ، أما المشهورون فهو أمر يشترك فيه جميع شراح الألفية وأما غير المشهورين فهو أمر ينفرد به أبو حيان ، وجدت في هذا الشرح أعلاماً لم أسمع بهم إلا في هذا الكتاب وفي التذييل والتكميل وقد كشفت عن كثير منهم وترجمت لهم وبقي بعضهم لم أكشف عنه ولم أترجم له من مثل أحمد بن قادم وأحمد ابن يوسف الأشوبي وغيرهما ، وأما الذين كشفت عنهم فهم كثير منهم الهجري (بفتح الجيم) وأبو غانم المظفر بن أحمد وأبو بكر خطاب الماردي وأبو طالب العبدي وأبو عبد الله النميري وأبو جعفر بن الزبير ، وانظر فهرس الأعلام المترجم لها في الحاشية تجد الكثيرين من ذلك.

وتظهر قيمة هذا الشرح في الكتب التي نقل منها أبو حيان ، دعك من الكتب المطبوعة والموجودة فهذا أمر يسير ولكن أبا حيان نقل لنا في شرحه من كتب ضاعت له ولغيره ولم يبق لها أثر :

- نقل من كتب للأخفش ولم نرها مثل الأوسط في النحو - الكبير في النحو -
الأصول - رؤوس المسائل.

- نقل من كتب لأبي علي الفارسي ولم نرها أيضاً مثل التذكرة - الهيئات^(١) -
الكافي في الإفصاح.

- نقل من كتب في النوادر بعضها مفقود ، كالنوادير ليونس بن حبيب والهجري
واللحياني.

- نقل من كتب لابن اصبغ لم نعرفها مثل تقييد رؤوس المسائل ، ومسائل الخلاف.

- نقل من هذه الكتب ولم نعرف إلا أصحابها مثل الإفصاح لابن هشام الخضراوي -
المشرق في النحو لابن مضاء - الترشيح لخطاب الماردي - التعاليق لابن الباذش -
اللمع للمهابادي - الموجز للرماني - البغال للجاحظ.

- نقل من كتب لأبي حيان نفسه لم نرها ، اسمه وهو يقول في مسوغات الابتداء
بالنكرة^(٢) : وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بنهاية
الإعراب في علمي التصريف والإعراب ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين
فقلت :

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّعْمِيمِ

والأرجوزة المذكورة لم تصلنا ولم نقف عليها.

وفي موضع آخر وهو باب الصفة المشبهة والأوجه الجائزة وغير الجائزة في
معمولها يقول^(٣) :

وقد نظمت هذا المعنى في أرجوزتي الطويلة المسماة بنهاية الإعراب في علمي
التصريف والإعراب فقلت مشيراً إلى الصفة والمعمول.

(١) بكسر الهاء وهي المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات.

(٢) منهج السالك : ص ٤٥ . (الأمريكية)

(٣) المرجع السابق : ص ٣٦١ .

عَرَفَهُمَا أَوْ لَكَّرْنَ أَوْ عَرَّفْنَ
مَعْمُولَهُ بِضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ
يَقْبَحُ مَا حَذَفْتَ مِنْهُ الْمُضْمَرَا
وَنَحْوِ دَاجِي شِغْرِهِ قَدْ وَرَدَا
وَتَضْبُ شِغْرِهِ ذَلِيلُ الْجَرِّ
وَيُتَمَنَعُ اثْنَانِ كَهَيْمٍ بِالْحَسَنِ
الْوَصْفَ أَوْ مَعْمُولَهُ وَلْتَعْرِفْنَ
وَفَتْحَةَ تَبْلُغُ ثَمَانَ عَشْرَةَ
أَوْ كَانَ فِيهِ مُضْمَرٌ تَكْرَرًا
فِي الشُّغْرِ فَأَقْبَلْ وَدَعِ الْمُبْرَدَا
وَالْتَضْبُ فِي الثُّرَى أَيْ وَالشُّغْرِ
عِذَارُهُ لَا بِالْقَبِيحِ ذَقْنِ

والأرجوزة المذكورة لم نرها ، وقد ذكر هو أنه لم يتمها.

قرأت في الكتب الثلاثة الطويلة التي ألفها أبو حيان كثيراً : التذييل - الارتشاف - منهج السالك ، فوجدت الأول مبسوطاً جداً وفيه نقول كثيرة جداً لا يفهمه إلا متخصص كبير في النحو ، وقد راودتني نفسي أن ألخصه وأخذ أحسن ما فيه ، وأقدم للناس أفضل وأسهل ما فيه بلسان أبي حيان أو بالتصرف القليل وذلك بسبب طوله الذي ينسى آخره أوله ويجعل القارئ يسير في يهماء واسعة ويبداء شاسعة قد يضل فيها ولا يعود ويتوه فيها ولا يؤوب ، وكما قلت حققه ثمانية أعلام من رجالات الأزهر في ثماني رسائل دكتوراه وسيخرج إن انتهى محققه الآخر (د/هنداوي) منه في خمسة وعشرين جزءاً على الأقل ومن ذا الذي يستطيع نقل الجبال أو حمل الصخور ؟.

وأما ارتشاف الضرب الذي ذكر أبو حيان أنه لخصه منه فالأسلوب الذي كتب به الكتاب بعيد كل البعد عن التلخيص ، وإنما هو كتاب أنشأه صاحبه إنشاءً ، وكتبه مؤلفه على غير مثال ، حشاه بالآراء وملاه بالأقوال فجاء غامضاً مبهماً إن أردت قراءته والسير فيه فاقرأه وسر فيه على حذر فإن لم تأخذ حذرك ولم تتحسس طريقك وقعت في حفره وتعثرت في وحله . وقد حقق مرتين الأولى في ثلاثة أجزاء كبيرة والثانية في خمسة.

وأما منهج السالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا وهو الكتاب الذي ألفه أبو حيان قبل الكتابين الأولين فقد كتبه على خوف وألفه على حذر قبل أن يشتهر أمره ويذاع ذكره في مشارق الأرض ومغاربها فجاءت كتابته واضحة خالية من الالتواء والتعقيد وجاء تأليفه مفهوماً خالياً من الإبهام والغموض وجاء الكتاب بين التطويل والإيجاز ، والبسط والاختصار ، وإن اعتقد صاحبه أنه مختصر وذلك بالنسبة لكتابه التذيل والارتشاف ثم كانت أبيات الألفية التي يشرحها مانعاً له من التطويل ، فهو يشرح البيت واقفاً بالكلام عند كلام ابن مالك وملتزماً بالقول الذي قاله ابن مالك مما جعله لا يطلق العنان لنفسه ويأتي بالنقول الكثيرة أو المسائل الطويلة كما فعل في كتابيه الآخرين.

ومع ذلك فالقارئ لمنهج السالك لابد أن يكون مهتماً به ومستعداً له حاملاً معه أدوات العلم ومتطلبات الفهم من العقل اليقظ والصبر الجميل حتى إذا طلع عليه الصباح حمد السرى وبلغ المدى وحنى من العلم الكثير ومن النحو الغزير.

وقد يظن ظان أن أبا حيان وقد ألف منهج السالك أولاً والتذيل ثانياً - أن ما جاء به من علم وما ورد منه من نحو هو في التذيل والتكميل وهذا الظن فيه شيء من الصحة لكن هذا لا يمنع أن أبا حيان جاء بمعلومات كثيرة في شرح الألفية لم يأت بها في شرح التسهيل مما يجعل لشرح الألفية قيمة أخرى فوق التنظيم والترتيب اللذين اتسم بهما في الكتابة والتصنيف والخوف والحذر في الشرح والتأليف وسأذكر مسألة في هذا الأمر جاءت في باب حروف الجر وهي توارد الهمزة والباء في التعدية في مثل قوله تعالى^(١) : {أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ} ، وقوله^(٢) : {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} ، وأنه لا يجمع

(١) الأحقاف : من الآية ٢٠ .

(٢) البقرة : من الآية ١٧ .

بينهما ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر ، ثم ذكر أبو حيان مسألة تتعلق بهذا الموضوع في شرح الألفية ولم يذكرها في التذييل وهي قوله :^(١)

زعم المبرد والسهيلي من أصحابنا أنهما (الهمزة والباء) يفترقان في المعنى فإذا قلت أقمت زيداً كنت قد جعلته يقوم ، ولم يدل ذلك على أنك قمت ، وإذا قلت : قمت بزيد كنت قد جعلته يقوم وقمت أنت ، فما بعد الباء يشرك الفاعل في الحكم .

قال أبو حيان : ومذهبه فاسد لأنه التيسر عليه بقاء الحال بقاء التعدية ، فإذا أردت في قولك : قمت بزيد أن الفاعل مشارك لما بعد الباء في الحكم كانت إذ ذاك الباء للحال ، وإذا أردت أنك غير مشارك كانت الباء للتعدية ، وقال أيضاً : والدليل على بطلان مذهبه أن الباء قد استعملت حيث لا تمكن المشاركة ، قال تعالى^(٢) : { ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ } أي أذهب الله نورهم ، والله تعالى لا يوصف بالذهاب ، ثم أنشد بيتاً من الشعر في ذلك أيضاً .

وهذه المسألة لا توجد في التذييل والتكميل ، ومنهج السالك مليء بمثلها مما انفرد به .

كما يتميز شرح الألفية لأبي حيان عن شرحه للتسهيل بالاختصار ما أمكن حيث أطلق أبو حيان العنان لنفسه في شرح التسهيل فحشاه بالنقول الطويلة وجمع فيه الآراء الكثيرة والأعلام الوفيرة وذلك كله قد خلا منه شرحه للألفية .

(١) منهج السالك : ص ٢٤٧ (الأمريكية) .

(٢) البقرة : من الآية ١٧ .

الفصل السابع

﴿من أصول النحو عند أبي حيان﴾

اختط أبو حيان لنفسه منهجاً صحيحاً في أصول علم النحو لم يجد عنه وهو يؤلف كتبه سواء منها كتابه منهج السالك أو التذليل والتكميل أو ارتشاف الضرب أو غير ذلك ، فهو يعني بالسماع عناية كبيرة على اختلاف أنواعه من قرآن وحديث وشعر ، والقاعدة عنده هي الشواهد ، فإذا لم تعضد القاعدة بالشواهد فهي جوفاء لا قيمة لها .

والإجماع أيضاً من أصول النحو عند أبي حيان فهو يسرد المذهب ويسرد القائلين به ، وهو يذكر الرأي ويذكر عدداً كبيراً من الذين نادوا به وذهبوا إليه .

وأما القياس عند أبي حيان فيأتي آخراً فإن صادف سماعاً فلا مانع من الأخذ به ، وهو مردود إذا كان غير ذلك .

ومن خلال قراءتنا لكتاب منهج السالك وقفنا على عدة أصول نحوية لأبي حيان نذكرها ونستشهد لها من كتابه من ذلك :

(١) المسموع عن العرب مقدم على كل دليل ومذهب.

يقول أبو حيان في مواضع مختلفة من كتابه :

- في باب كان يقول : ورفع الاسمين بعد كان مسموع عن العرب وبه قال الجمهور.^(١)
- وفي باب إن يقول : وحكى الأخفش والكسائي عن العرب إنما زيداً قائم بإعمال
إن مع إلحاق ما.^(٢)

- وفي باب الفاعل يقول : وما ذكره الكوفيون من جواز تقديم العامل على اسم
الاستفهام في الاستثبات لا يعرفه البصريون ، وقد سمع من لسان العرب كان ماذا
بتقديم العامل على اسم الاستفهام.^(٣)

- وفي باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة وهي أرى وأخواتها يقول :

والدليل على أن هذه الأفعال متعدية إلى ثلاثة السماع ، ولولا السماع لما أثبتنا ذلك
؛ لأنه من باب التضمن والتضمن لا يقال بقياس.

ثم أنشد الأبيات التي جاءت فيها هذه الأفعال ناصبة للثلاثة ، وهو السماع الذي
نقصده.^(٤)

- وقال في تقديم التمييز على الفعل المتصرف (نفساً طاب زيد) وجواز ذلك لورود
السماع الكثير منه ، وأن رأي القائلين بمنعه بحجة أنه فاعل في الأصل وأنه لم يرد
كثيراً غير صحيح يقول : إن ابن عصفور زعم أن ذلك لم يجئ إلا في بيت واحد
من الشعر وهذا لا حجة فيه لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام ،

(١) منهج السالك : ص ٥٩ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٨٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ١٠٦ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص ١٠١ (الأمريكية).

قال : وذلك منه عدم الاطلاع على أشعار العرب وتقليد لبعض من تقدم بل قد جاء من ذلك جملة تبني على مثلها القواعد ، ثم ذكر عدة شواهد في ذلك.^(١)

وقال في المسألة نفسها وتعليل من منع ذلك : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقدم وهي معارضة للسمع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه.^(٢)

- وفي باب إعمال المصدر عمل الفعل ثم إعماله مقترناً بأل أنشد في ذلك عشرة أبيات ليثبت سماع ذلك عن العرب^(٣) ، وأيضاً إعماله وهو على وزن مفعول وهو المصدر الميمي أنشد في ذلك أكثر من عشرة أبيات ليثبت وروده وسماعه عن العرب.^(٤)

(٢) الاستقراء عن العرب أساس المذهب الصحيح

قال في نصب ميلاً وفرسخاً على الظرف كما يرى النحويون ، وأن السهيلي ينصبهما على المصدر قال : إن الميل والفرسخ ليس عبارة عن هذه الأعداد بل هي عبارة عن هذه المسافة التي تقع فيها الخطى المذكورة هكذا فهم المستقرعون اللغة عن العرب وهكذا أورده المتقدمون في كتبهم.^(٥)

(١) منهج السالك : ص ٢٢٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٢١ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٣١٣ - ٣١٤ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص ٣١٦ (الأمريكية).

(٥) منهج السالك : ص ١٥٠ (الأمريكية).

(٣) فساد القياس إذا لم يعضده سماع

ذكر ذلك أبو حيان وهو يتحدث عن أنواع (أي) حيث ذكر رأي الأخفش في جواز مجيء (أي) نكرة موصوفة قياساً على (مَنْ) و (ما) ، ثم بين فساد ذلك الرأي يقول / وأما ما ذهب إليه الأخفش من أن (أيا) تكون نكرة موصوفة كما كانت (مَنْ) في نحو : مررت بمن معجب لك فأجاز أن تقول : مررت بأبي معجب لك فليل إنما أجاز ذلك بالقياس على من وما وليس مسموعاً عن العرب ، ويكفي من الرد عليه أنه إحداث تركيب لم ينقل عن العرب.^(١)

(٤) التخريج إنما يكون على الكثير

قال ذلك أبو حيان في قول العرب : أب قررة عينه ، وأن أبا علي الفارسي ينصب قررة على الحال والمعنى أب قرير العين مسرورها ، أي أنه من الحال التي لا تتعرف بالإضافة مثل غيرك وحسبك.

ثم ذكر أن الصحيح أنه منصوب على نزع الخافض وأن أصله رجع إلى قررة عينه فحذف الحرف وانتصب الاسم ، قال أبو حيان مرجحاً هذا الرأي : إنه لم يثبت تنكير قررة عينه في لسانهم فيحمل هذا عليه وإسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى نصب الاسم في لسانهم كثير ومنه مقيس ومنه غير مقيس فتأويله على ما كثر وإن لم يقس أولى من إثبات ما لم يوجد في كلامهم.^(٢)

(١) منهج السالك : ص ٢٩٣ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٧٢ (الأمريكية).

(٥) تأويل الشيء الكثير ليس بالصحيح

قال أبو حيان ذلك في مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً دون قد كما في قوله : كما انتفض العصفور بالله القطر.

قال : والصحيح جواز ذلك بكثرة ما ورد منه بغير قد وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.^(١)

(٦) العلل النحوية لا قيمة لها بجانب الوضعيات

يقول في مسألة جواز تقدم التمييز على عامله أو امتناع ذلك : كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما ، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ، ولاحث قريخة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْتَوِ بِطَرْفِ فَاتِنِ فَاتِرٍ أضعفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِي

قال : وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل ، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال : لم يقال للعين الطرف ولليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة همزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً.^(٢)

ويقول في المسألة ذاتها وهو ما ذكرناه قريباً : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسمع والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع.^(٣)

(١) منهج السالك : ص ٢١٤ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٣٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٢٢٩ (الأمريكية).

(٧) يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل

ذكر ذلك في باب الإضافة وهو يتحدث عن (لذن) وجواز نصب (غدوة) بعدها خاصة حيث أشبهت نوفا التنوين ، وأنه حين يعطف على غدوة المنصوب يجوز في المعطوف الجر والنصب ، قال : أما الجر قيل فلأن غدوة وإن لم يجر لفظاً فهو في موضع جر ، وأما النصب فلأنه معطوف على منصوب.

قال ابن مالك : والنصب في المعطوف بعيد عن القياس.

قال أبو حيان : والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب ولا يجوز الجر لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصب صحيح ، فإذا عطف عطف عليه ولا سيما على مذنب من جعل غدوة منصوباً بكان مضمرة فلا يتخيل فيه إذ ذاك حر البتة.

فإن قلت : يلزم من ذلك أن يكون لذن قد انتصب بعدها ظرف غير غدوة ولم يحفظ نصب بعدها إلا في غدوة.

فالجواب : أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ألا ترى أنك تقول رب رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتها ، ونعم فتى المهيحاء أنت وجارها ، ولا يجوز أن تقول : رب أخيه ، ولا كل سخلتها ، ولا نعم جارها ، فكذلك هذه المسألة لو باشرت المعطوف لذن لم يكن فيه إلا الجر فلما كان معطوفاً جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيح الإعراب ولا موضع له أعني غدوة.^(١)

(١) منهج السالك : ص ٢٩٤ - ٢٩٥ (الأمريكية).

(٨) الحمل على الأصل أولى

ذكر ذلك في باب الاستثناء وهو يعرب كلمة غير من قوله تعالى :
{لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} (النساء : ٩٥) وهو أن تكون
في قراءة الرفع صفة للقاعدون ، وفي قراءة الجر صفة للمؤمنين ولا يجوز كونها بدلاً ؛
لأن الغالب وقوعها صفة يقول : ولا يجوز في غير إذا رفعت أن تكون بدلاً من
القاعدون ولا إذا جرت أن تكون بدلاً من المؤمنين وإن كان الكلام غير موجب ،
والأصح في غير موجب البديل لأجل المشاكلة ، لأن البديل على نية تكرار العامل فلم
يجس أن يؤتى به إلا بعد كلام مستقل ، ولا يستوي القاعدون ليس كلام مستقل ؛
لأن يستوي من الأفعال التي لا تكتفي بمرفوع واحد وإنما تستقل بذكر المعطوف على
القاعدون ولأن غيراً أصلها الصفة فكان حمله على ما هو الأصل فيها أولى ، ومعنى
الصفة وإن كان يخالف معنى الاستثناء فليس ذلك غالباً بل أكثر ما يستعمل الوصف
على معنى الاستثناء.^(١)

(٩) قد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام

قال ذلك في باب الإضافة وهو يتحدث عن قبل وبعد وما يشبههما ، وأن
هذه الظروف تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوى معنى المضاف إليه
كما في القراءة المشهورة : {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ} (الروم : ٤) كما ذكر أن
هذه الكلمات إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى فإنها تنتصب كما في قوله :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ

ثم ذكر أن عللاً وإن أشبه فوقاً إلا أنه لا يجوز نصبه إذا نكر يقول : إن عللاً
وإن كان معناه فوق فلم يعده النحويون في الظروف بل لقد عدوا الظروف التي تبنى

(١) منهج السالك : ص ١٨٢ (الأمريكية).

على الضم قالوا : وعل فيحتاج إذا نكر انتصابه إلى سماع عن العرب كما قلنا ، وقد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام وذلك كثير في كلام العرب.^(١)

(١٠) الإعراب فرع المعنى

ذكر ذلك أبو حيان عند إعراب قولهم : نعم الرجل زيدٌ وأن في المخصوص وهو زيد عدة أعراب منها أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير زيد المدوح يقول أبو حيان : وردَّ بعضُ أصحابنا على من جوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أن التقدير زيد المدوح بأن الذي يقول نعم الرجل زيد ليس في نفسه نعم الرجل زيد المدوح ، ولا يمكن أن يحذف خبر المبتدأ إلا وهو مراد في النفس فيحذف للعلم به اختصاراً ، وإنما حمل على هذا القائل به تجويز الإعراب من غير التفات للمعنى وذلك ليس بشيء بل لا ينبغي أن يوجه إعراب حتى يصح معناه.^(٢)

(١١) الجنس البعيد يجعل الحدود ناقصة

قال ذلك في تعريف ابن مالك للكلام بأنه اللفظ المفيد وأن اللفظ جنس بعيد ولو قال بأنه القول المفيد لكان أولى يقول : الكلام تركبه إنما هو من القول لأن الألفاظ مطلقاً فالقول جنس قريب واللفظ جنس بعيد ومتى أخذ في الحد الجنس البعيد مع الفصل كان الحد ناقصاً لأن فيه إخلالاً ببعض الذاتيات فصار نظير قولك : الإنسان جسم ناطق.^(٣)

هذه وغيرها بعض الأصول التي وجدت في كتاب منهج السالك والتي سار عليها أبو حيان وهو يؤلف كتابه المذكور.

(١) منهج السالك : ص ٢٩٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٣٩٨ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٢ (الأمريكية).

الفصل الثامن

{مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها}

اعتمدنا في تحقيق كتاب منهج السالك وهو شرح الألفية لأبي حيان على ثلاث نسخ جعلناها كلها أصولاً ، حيث انتفعنا بها جميعاً فما كان من نقص في واحدة أكملناه من الثانية ، وما كان من خطأ في واحدة صوبناه من الأخرى ، وعلى كل فقد كانت النسخ كالآتي :

- الأولى : النسخة الأمريكية ، وهي المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ، وهذه النسخة اعتمدنا عليها واستفدنا منها كثيراً ؛ لأنها كانت الوحيدة الكاملة حيث كان فيها كل ما شرحه أبو حيان من الألفية وذلك من أول باب الكلمة والكلام إلى نهاية أفعل التفضيل وأول التوابع ، ومن المؤكد أن المستشرق المذكور وقف على مخطوطات للكتاب في بلاد الشرق والغرب فيها كل ما طبعه وأخرجه من ستين عاماً^(١).

وقد حصلنا على نسخة من هذا المطبوع وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- خلت النسخة من أي تعليق أو هامش للمستشرق أو لغيره حيث كان همّ المحقق إخراج الكتاب وتحقيق نصه لينتفع به الباحثون بصرف النظر عن تعليقات له أو هوامش إلا ما كان يفعله من تخريج الآيات بذكر رقم السورة ورقم الآية عقب ذكرها وكان ذلك في أصل الكتاب.

٢- ذُكِلَ المستشرق الكتاب بفهارس مختلفة فهذا فهرس لآيات القرآن الكريم وآخر للأعلام وثالث لأسماء الكتب ورابع للقبائل وخامس للأشعار والأرجاز ، وقد

(١) انظر النص الذي نقلناه من كتاب د / خديجة الحديثي (أبو حيان النحوي) بعد صور المخطوطات تحت عنوان : خاتمة وفيه المخطوطات التي اطلع عليها المحقق.

عرض فهرس الأشعار والأرجاز بترتيب غير معهود حيث أورد الأبيات معتمداً على الحرف الأول منها بصرف النظر عن القافية وحرف الروي فمثلاً :

أبا خراشة أما أن ذا نفر ... وضعه في الهزمة ، وقوله :

ضروب بنصل السيف ... وضعه في الضاد ثم أورد الكلمة الأخيرة في البيت ثم سرد رقم الصفحة وقائل البيت إن وجد.

٣- وضع خطوطاً فوق أبيات الألفية ليميزها عن غيرها من الأرجاز والأشعار ، أو ليشير إلى موضوع جديد في الشرح ، كما وضع خطاً بارزاً فوق ما ظنه كلاماً جديداً وحديثاً لا علاقة له بما قبله والأمر الأول سهل يسير ، أما الثاني فكان مما يحمد له.

٤- لم يلتزم المحقق بوضع الباب الجديد أول الصفحة أو ذكر الموضوع الجديد أول السطر ، وإنما كان جل همهم إيراد الشرح وذكر النص دون اعتبار لما سوى ذلك.

٥- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وخمس عشرة صفحة ، وقد طبعت هذه النسخة على ورق كبير ، ولذلك وجد في الصفحة الواحدة أربعة وثلاثون سطرًا في كل سطر خمس عشرة كلمة.

٦- وقع في هذه النسخة كثير من الأخطاء المطبعية التي كانت تقابلنا أثناء التحقيق ، وقد اكتشفنا هذه الأخطاء بخبرتنا في التحقيق ثم بمقابلة النصوص بعضها ببعض مع ثقافتنا النحوية الطويلة في هذا التخصص.

٧- من عجيب الصدف أن النسخة التي وقعت في أيدينا كثر فيها سقوط بعض الأوراق والصفحات وتكرير صفحة مكان أخرى ، وقد عدنا إلى نسخة أخرى مطبوعة محفوظة في دار الكتب المصرية (هـ - ٧٤٤٣ نحو) لنسترشد بها ونصور منها ما هو ناقص عندنا كما كان للنسخ المخطوطة التي وقفنا عليها فضل كبير في تلافي هذا الأمر وإيراد النص صحيحاً والكتاب كاملاً غير منقوص.

٨- تتميز النسخة المطبوعة بجودة خطها وإن كان صغيراً وقد تغلبنا على صغره بالصبر الجميل في القراءة ونقل النص في أوراق أخرى بخط بارز واضح.

وأهم ما تتميز به هذه النسخة أن فيها جميع ما شرحه أبو حيان من الألفية وهو ما يبدأ من أولها حتى نهاية أفعل التفضيل وأول التوابع ، حيث وقف المستشرق على نسخة فيها المقدار كله وإذا كان لابد من نسخة أصلية لعملنا فهذه النسخة هي الأصل.

الثانية : النسخة المغربية : وهي نسخة محفوظة بالخرزانة العامة بالرباط (المغرب - وزارة الأوقاف) وتوجد منها صورة (ميكروفيلم) بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (٦٢٥٥ ف) وهي التي صورنا منها النسخة التي انتفعنا بها في التحقيق وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- كتبت النسخة بخط جيد كبير من نوع النسخ ولذلك سهلت قراءتها وسهّل الانتفاع بها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة ثلاثمائة وأربعين صفحة.

٣- امتلأت الصفحة أيضاً بالكتابة وحشيت بالكلمات فوجد في الصفحة الواحدة خمسة وعشرون سطرًا في كل سطر ثلاث عشرة كلمة.

٤- برزت فيها أبيات الألفية بخط أكبر وأوضح وأحياناً كانت تصدر بكلمة قوله.

٥- تداخلت الأبواب في وسط الصفحات كما هو شأن المخطوطات ، كما ورد الباب كله مسروداً متتالياً دون البدء بأول السطر أو غير ذلك.

٦- وجد في مواضع كثيرة تقدم بعض الصفحات والأوراق على بعض وكثر ذلك في الأبواب الأخيرة منها إلا أن صيرنا في ذلك وحفظنا لأبيات الألفية حال دون وقوع الأخطاء.

٧- اشتملت النسخة المذكورة على جزء واحد (جزآن بتحقيقنا) وهو الأول الذي يبدأ بباب الكلمة والكلام وينتهي آخر باب التمييز وأول حروف الجر دون أن يكون له جزء ثان أو غير ذلك.

٨- وجد في هذه النسخة كثير من الأخطاء التي وقع فيها الناسخ من كتابة الكلمة بزيادة في حروفها أو نقصان منها إلا أن هذا كله تداركناه وعرفناه.

ومع ذلك فإن النسخة المذكورة تتميز بالخط الجيد الكبير الذي كان فيه الصواب عن النسخة السابقة.

ثالثاً : نسخة دار الكتب المصرية : وهي محفوظة تحت رقم وفن (نحو تيمور ٥٦١) وقد صورناها وانتفعنا بها وكانت لنا عليها ملاحظات كالاتي :

١- كتبت النسخة بخط رديء تصعب قراءته ويصعب الوقوف على حروفه ومصطلحاته ، ولولا النسختان الأمريكية والمغربية ما كنا نظرنا إلى هذا الكتاب وذلك لصعوبة السير في النسخة المذكورة والوقوف على كلماتها ومعانيها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وأربعاً وثمانين صفحة في كل صفحة خمسة وعشرون سطراً في كل سطر خمس عشرة كلمة.

٣- تميزت أبيات الألفية وأبيات الشواهد وبداية الأبواب ببروز الخط وكبر حجمه ، أما ما عدا ذلك فقد حُشي السطر بكلمات كثيرة كنا ندور حولها حتى نقف عليها.

٤- تميزت النسخة المذكورة بوجود كثير من أبواب الألفية التي شرحها أبو حيان حيث كانت أبوابها تقارب النسخة المطبوعة ولا تنقص منها إلا أربعة أبواب هي الصفة المشبهة والتعجب ونعم وبئس والتفضيل.

٥- صدرت النسخة المذكورة بدعاء للإمام الشافعي رضي الله عنه سنذكره قريباً.

وعلى كل حال فقد اتفقت النسخ الثلاث على الآتي :

١- عنوان الكتاب وهو (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) ، حيث أخذ هذا العنوان من كلام الشارح في مقدمة الكتاب.

٢- نسب الكتاب المذكور إلى أمير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الجياني الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ هـ.

٣- عند مقارنة النسخ الثلاث في كلماتها وشرح أبيات الألفية وإيراد الأبواب لم نجد بينها خلافاً يذكر إلا ما نبهنا عليه بين الحين والآخر أثناء التحقيق ، وقد كان أمراً يثيراً ، هذا وبالله التوفيق ، وسنعرض عليك أخي القارئ عشرين صفحة مختلفة من النسخ الثلاث لتقف على خطوطها وعنوان الكتاب ومؤلفه وغير ذلك.

بقي لنا هذا الدعاء الذي نسب إلى الإمام الشافعي - رضي الله عنه - والذي وجد بصفحة العنوان بنسخة دار الكتب المصرية وهو قوله :

" اللهم إني أعوذ بنور قربك وعظمة طهارتك وبركة جلالك من كل دابة وهامة وطارق من الجن والإنس إلا طارقاً يطرق بخير.

اللهم أنت غيائي وإليك التجائي وبك أعوذ يا من ذلت له رقاب الجبابرة وخضعت له أعناق الفراعنة ، أعوذ بجلالك وكرمك من خزيك وكشف سترك ونسيان ذكرك والانصراف عن شكرك أنا في كنفك ليلي ونهاري وطمعني وأسفاري ، ذكرك شعاري وثناؤك دثاري.

لا إله إلا أنت تزيهاً لاسمك وتكريماً لنور وجهك ، أجرني من خزيك ومن شر عبادك ونجني بكرمك ، وأفض عليّ سراج حفظك وأدخلني في كنف عنايتك برحمتك يا أرحم الراحمين "

كتاب

منهج السالك

في

الكلام على الفية ابن مالك

لأبي حيان النحوي الاتدلسي

عنوان النسخة الأمريكية المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق سيدني جليزر

MANHAJ AS-SALIK:
ABU HAYYAN'S COMMENTARY
on the
ALFIYYA OF IBN MALIK

منهج السالك لأبي حيان
على ألفية ابن مالك

Edited with an Introduction

by

SIDNEY GLAZER

تحقيق سيدني جليزر

AMERICAN ORIENTAL SOCIETY

New Haven, Connecticut

1947

أمريكان - نيوهافن

١٩٤٧

العنوان مرة أخرى باللغة الإنجليزية للنسخة الأمريكية المطبوعة بتحقيق المستشرق

سيدني جليزر ١٩٤٧ م.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ملأ الله على نبينا² محمد وعلو آله وصحبه وسلم قال الحج الامين
الاسناني الاوحد العالم العلامة شيخ النجاة والادب، نسبح وحده ونريد عمره اتير الدين ابن
حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النفزي الاندلسي الشيباني محددا الفخراني منسأ وولد
مقيم القاهرة المعزية رضى الله عنه³ حمد الله من اوجب ما انتجحه به الانسان واعلم ما نظرو
به اللسان وملاته. وسلامه على محمد رسوله وصفيه وحبيبه وسبيله اول ما سوتق به اليه واعلم
ما اعتمد في الزلفى نديه فلله الحمد⁴ مل الارض والسما، والسماء والسماء والسماء والسماء والسماء
الانبياء وبعد فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الالفية التي ضفتها بمتننا ابو عبد الله
محمد بن ماله الشيباني المولد الدمشقي الوفاء رضى الله عنى بمصداقة الفاضل ابو
تبيين متينو اطلقه وواضح اغلقه ومختص عنه ومعتمدين ابيه ومفضل اجلاء من اوله اليه
الشانى التنبيه على الخلق الواقع في الاحكام ونسبته ان امكن الهم من بعد الله من انما
الاعلام فانه يلكر حكما وقع الاتلاق عليه والاحصاع ويردقه باخر وجد فيه الاختلاف والبراع
فيبرسل ذلك ههلا ويبدله بحلبيه عملا فيكتسب حيا جماله غمما ومشير النظم فيه فمما ورثنا
اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترو ما عليه العمل من الامامى المشهور فقلنا
ذلك مقالة كوفى ضعيف الاقوال او يبرى لم ينج له لسنوده على منوال وسامنا فقلنا
نادر في المنقول شاة في القياس خارج عن اصول واتر ام ينج انه من لفظ الرسل ومع
الاحتجاج به في النقول⁵ المقصد الثالث حل ما بهسى في انفس السامان من مقلد بالجمع
ما يلبس من مقلاتها ولم اقصد التكثير من الكلام ولا التمثيل لما وضع للافهام وولنا
مع هذه المقاصد فرائد تشرف بحسبنا الاماع وفرائد تشرف السارق والرقاع ولصحة ما عرض
في هذه الارجوزة ما عرض حتى قام بجوهرها العرض الاضيق مجال الشعر وامتيارها بالكلية
دون النشر فربما يظن⁶ النظم الفغانية والوزن حتى خرو السيل ومسا الحزن ومبرمى
المنعنى الشريف بالذلة الهميد وعن (10) الحقيقة السلطة سجاد التعمد وان لا مما اتوت
عليه من السهو واشتملت به من العتو يابى ان يكون صادرا عن سادى من الحقو هذه الاما
تضوع برباه المجالس ويبيأى برؤياه المجالس وما حذاني تمام الله على الكلام من فاه

الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة وفيها مقدمة الشارح

وهي الابحار والليل على استعمال هذه الاعمال متممة الى ثلاثة السماع ولولا السماع لنا
 افهنا ٤٥ لانه من باب التخصيص والتخصيص لا يعمل بعباس قال النابغة في ثبأ
 شتت زرعاً والساعة كاسها يهني التي غراب الأسمار .
 وقال امرئ القيس

وما عليه ادا المهريتي كنيلاً ولها ببعث يوماً ان يوصيني .:

وقال امرئ القيس حثت لو شئتم ما تشلون فمن قدتموه له علينا الولاء .:

وقال امرئ القيس انبأ

وانبئت قيساً ولم ابنة كما زعموا غير اهل اليمن .:

وقال امرئ القيس غير

وغيرت سوداء الغيوم^{٣٧٣} ريمناً فانسلت من اهل بصر ايودها .:

XVI السماع (68a)

226 السماع اللق كبر فوعى أنى زهد منيراً وجهه زهد اللقى

لم يذكر هذا الفاعل والسما اتى بثلاث اولها فعل متصرف وهو اتى زيد الثاني اسم
 فاعل وهو منيراً وجهه الثالث فعل جامد وهو^{٣٧٣} زهد اللقى وكذا اكثر عادة هذا الناظم ٧
 بعد شيئاً ولا ياتى بلاحكام الكلية في توانيس بل سرز ذلك في مثل

227 وبعد فعل فاعل فلي ظهر مهو وإذ فضمراً استختر

اما كون الفاعل يكون بعد الفعل ولا يجوز ان يتقدم عليه فالى ذلك خلاف اجاز الكوفيين
 تلبية على الفعل ومنع ذلك البصريون وشرة الكلاي تظهر في التثنية والجمع فحيز الكوايون
 الزيدان قام والزيدون قام وبمنه البصريون وقوله وبعد فعل فاعل ليس على الخلافة لانه
 ادا استعمل الفعل زائداً^{٣٧٤} فلا يكون بعده فاعل ٧ ظاهر ولا مضر خلافاً لمن قال ادا زهدت
 كان فاعلها مضر اي كان الكون وكذلك ادا استعمل الفعل في معنى الحرف نحو قلماً يكون
 كذا اي ما يكون كذا وكذلك ادا حس بالفعال توكيداً للفعل نحو قام قام زيد فزيد سرور
 بالفعال الاول وقام الثاني توكيد ٧ فاعل له وقد لمد بعض الناس الى ان زيدا سرورهما
 بالثاني وفاعل الاول مضر ويكون من باب الاعمال والوجه الاول احسن وقوله فان ظهر فهو اي
 لان ظهر الفاعل فهو اي الفاعل نافاد الجزء ما افاد الشرط ولا بد قهها من المفاهرة
 وآوله ولا ضمير استتر فيه تعقبان احدما قوله والا فمضهر ولا يلزم ادا لم يكن الفاعل
 ظاهراً ان يستعمل الفعل بضمير الا تم حافة اخرى وهي الحذف وقد قال بلذد بعض الكوفيين
 فاجاز ان يحذف الفاعل ادا دل على حذنه السعنى وقال البصريون ايضاً بجواز حذفه واقامة
 الشئ مقامه وذلك في باب السلول اللق لم يسم فاعله على قاعدتهم في انه محول من ياتى
 الفاعل وليس صفة مستقلة وقال اكثرهم ايضاً بجواز حذفه مع المصدر نحو عجبت من ركوب

صفحة رقم ١٠١ من النسخة المطبوعة وفيها يظهر أول باب الفاعل

وآخر باب أعلم وأرى

من الأهمية وإنما يتناول من ذلك ما قاله أهل ذلك الشأن ولم أر أحدا من المتقدمين أحفظ
 على المطراحي^{١١٤} هذه التماثيل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتابين
 المصنفين في النحو فإنه طعن على الممثلين بالمثل السليقة وذوى عليهم ما شخنوا به كتبهم
 من ذلك وقد امتنع من طعنه على النحاة وأزرأته عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ورد
 على ابن مضاء في كتاب سماه كتاب الزموني الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو وهو
 كتاب لطيف وكان ابن مضاء من ملوك كتاب سيبويه والمعتننين بطريقته وهو كلن من امر من
 ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الأمة رحمه الله نجز السفر الأول من كتاب

مَشْهُج^{١١٥} السالك في الكلام

على الفقيه ابن مالك في

ثامن عشر في الحجة

سبع وثلاثين وسبع

سنة ١١٦

بسم الله الرحمن الرحيم^{١١٧}

XXVIII^{١١٨} خروف البحر

365 مائة خروف البحر ومن من إلى حَتَّى كَلَّا حَاشَى مَدَا فِي مَنِّ عَلَا^{١١٩}

366 مَلْهُ مُنْزَلُ رَبِّ اللّامِ كَمِ وَأَوْ وَتَا وَالكَافُ وَالْبَاءُ وَتَلَّ^{١٢٠} وَتَتَّى^{١٢١} (155b)

الكلام على هذه الكلمات من وجوه أحدها في حقيقتها الثاني في عددها الثالث في ترتيبها
 رابعها الرابع فيهما تدخل عليها الخامس في معانيها فالأول ذكر الناطم أنها حروف وهي على
 وبين قسم منها مخرج على حرفيته وقسم مختلف فيه فالمختلف فيه على وصل وصل والكاف وحاشى
 رعدا وخلا^{١٢١} وربوعن أما على إذا لم تدخل عليها من قدام أبو الحسين بن الطراوة وابن
 الحجاج بن معزور وأبو على الرندي والاستاذ أبو على الشاذلي في أحد قولها إلى أنها
 تكون حرفا أصلا وهو ظاهر ملهم سيبويه وقد اشلى في الكلام على ذلك ابن معزور في كتاب
 ليد الزمخشري وفي جزء منته على على في نحو من هترين ورقة وقال ابن الطراوة في كتاب
 الشارد اللق يملهم من كلام سيبويه أنها لا تكون إلا اسما ولا تكون حرفا الهقة ودلهله
 سبويه وأما الحروف التي تكون حروفا فنحو خلف وأمام وقد أم ثم قال لأنه تقول من علمه
 تقول من لوقه ثم قال وعن أيضا حرف بمنزلة ذات اليمين وقد كان ذكرهما في الحروف فلو
 ت على عنده حرفا لفلل بها ما قبل بين والدليل على ذلك أنها مشتقة من هَلِيَّ يَهْلِيَّ حكاهما

صفحة من النسخة المطبوعة وفيها يظهر آخر باب التمييز وأول باب حروف الحر

ويقول الفرزدق: بيتا دعائه اعزُّ والاول: ويقول الآخر: فتلك سبيل لست عنها باوحد: قال صاحب الواضح وردى النحويون عن ابي عميلة هذا القول ولم يسلِّدوا له (283a) هذا الاختصار وقالوا لا يخلو افعال من التفضيل وهاضوا حججه بلا بيان وشاؤنوا ما استدل به

503 وإن تَكُنْ بِنَلْوٍ مِنْ شُتْلَيْهِمَا فَتَهُمَا كُنْ أَبْدَأَ مُقْتَمَا

504 كَيْسَلٍ مِمَّنْ أَشْتَّ هَيْزُ وَتَقَى إخبار التقديم نزرأ وجدا

يقول ادا دخلت من التي تتعلَّقُ بِأَفْعَلِ التَّضْفِيلِ عَلَى اسْمِ اسْتِطْهَامٍ لَزِمَ تَقْدِيمُهَا مَعَ الْاسْمِ وَقَدْ مَثَّلَ النَّاطِقُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَكَذَلِكَ مِنْ أَنَّ النَّاسَ زَيْدٌ أَحْسَنُ وَمِمَّنْ تَوَامِكُ أَعْمَلُ وَفِي عِبَارَتِهِ فَمُورِ ادا لا تَدَلُّ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ ادا كُنْتَ مَسْتَلْهَمَا بِإِلَّامِ الَّذِي يَتَلَوُّ مِنْ وَتَقَدَّمَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّلَوُّ لَيْسَ اسْمُ اسْتِطْهَامٍ لَكِنَّهُ مَضَافٌ إِلَى اسْمِ اسْتِطْهَامٍ فَإِنَّ حُكْمَهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُ اسْتِطْهَامٍ قَوْلٍ مِنْ وَجْهِ مَنْ وَجْهَهُ أَجْمَلٌ وَذَكَرَ النَّاطِقُ أَنَّهُ يَقُولُ التَّقْدِيمُ ادا كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَسْبَابِ ٧ اسْتِطْهَامٍ وَدَلَّ نَحْوَ قَوْلِهِ

ولا عيب فيها غير أن تفتوئها سربع ولي لا شوا منهن اكل:

وقوله

فقال لنا املا وسهلا وزرذث جنى النحل او⁴⁴⁷ ما زودت منه الطيب:

وقوله

ادا سهرت اسما يوما طمينة فاسماء من تلك الطمينة ابلج:

وقوله

اولوا الشهر انبأك اليوم أنسى من الطاب⁴⁴⁸ اللب المحرب اعلم:

وقوله

فقلت لها لا تجزعي وتصبري فقلت بحق إننى منك اصبر:

فقلت لها والله ما قلت باطلا وانى بما قد قلت لى منك اصبر:

ومن علم الكوفيين قال اللراء واسمايه فى ان عبد الله لبيك افضل مستدبح لان افضل لا يملأ على من كفاة العمل المحال ومن مع⁴⁴⁹ افضل فوضع المفسر الذى وضعه اخر الكلام فتدريج فلا يشبهه ان عبد الله لوجبا حن وهذا خلف من القول لتقديم المفسر الذى وضعه الشاعر واصله الخلف وان يقال فيه ان عبد الله لحن الوجه فلما اشبهت من ما ماتى ملجرا من التكرات ضحك ملعب تقديمها وازداد الكلام اختلافا بدخول اللم على ما يشبه حرفا اصله التلج والبيج بعد الخبر وقال اللراء ان عبد الله لسنك افضل اقل قبحا من الاول لان اللام لسان دخلت على الخبر حملت فى موضعها واشبهت فى تقديمها فى قيلهم ان عبد الله منك لها رب واستدبح إن منك لافضل عبد الله فان جوزت على ما فيها من التقيت شبهت بيان بالجارها لتكليا عبد الله وقال اللراء إن منك عبد الله لافضل احسن من التي قبلها لحصول اللام له مكانها المبروف لها

الصفحة قبل الأخيرة من النسخة المطبوعة (ص ٤١٣)

وفيهما حديث عن أفعل التفضيل

INDEX OF LITERARY VERSES

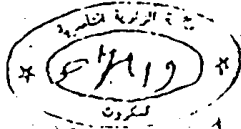
468

Other Occurrence	Page in SIC	AUTHOR	Page in Text	Last Word	VERSE	First Word
			326	تطوب		لها
			309	فأله		
			330	أدل		فألت
		AN-NĀBIGHĪA ^{النبیغة البیانی}	245	لا أقام		
			317	فأنا		فألوا
		JARĪD ^{جریر}	214	أزار		فألت
			337	الفتوم		فألتنا
			91	أحد		أد
		HASSĀN B. MĀDIT	309	أحد		
			202	رضا		
I 110		AN-NU'MĀN B. AL-MUMĀNIR	39	فألا		
		TAMĪM B. AĪT ^{كروم}	90	فألت		
I 61		ZIYĀD AL-'ANBĀQĪ ^{زیاد العنبری}	321	والقمانا		
			127	وبسند من		
			307	بدار		فأر
			251	حیال		فأرنا
I 21		AL-FARAZDĀQ ^{الفرزدق}	307	فأحد		فأربا
		ZUMĀTIR ^{زهدیر}	279	والسار		فأرا
I 46		ABŪ 'AMR B. AL-HUMĀLĪ	303	فأدج		فأ
		ASH-SHARĪP AR-RĀQĪ ^{الشرف الرفی}	216	فأدج		فأدج
I 403		ABŪ 'H-BAJĪ	253	فأوا		فألت
		A CORRECTION OF ABU HAYYAN	304	فأوا		
I 323		LIHŪ 'H-RUMĀ	170	فأوا		فأدل
		AL-FARAZDĀQ ^{الفرزدق}	50	فأوا		فأند
			178	وكل		فأن
		MUMĀSAD B. KANĀLĪR	70	وهرود		فأدت
		AL-HASSAN HĀMĪ ^{الحسن هانی}	307	الحدود		فأن
		AL-HAKĀMĪ ^{الحکامی}	412	اللمب		

صفحة من فهرس الشعر الذي أعده المستشرق المحقق
وفيه اعتمد على الحرف الأول من البيت مفتاحاً للبيت والمعهود حرف الروي.

الجزء

الجزء من المسائل في الكلام على الفقه



لا يثبت من مع الله عنه

بسم الكتاب وبيت منسأ وما ينز منه من النماء
من عشر العارم عزير عاماً وما الله هم ولا ين الاطوار



من المسائل في الفقه

الصفحة الأولى من نسخة الخزانة العامة بالرباط

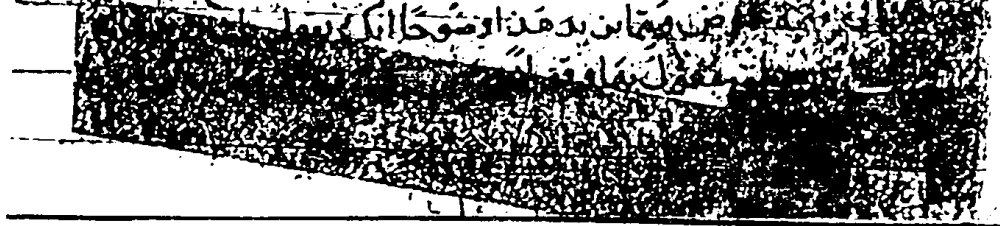
وفيها يظهر عنوان الكتاب واسم المؤلف ، وبيتان من الشعر غير واضحين.

بسم الله الرحمن الرحيم
 كانت اركان من حنان الاندلسي حمد الله من واجب ما افتح به الاسنان
 ما يطق به اللسان و صلواته وسلامه على محمد رسوله وصفيه وحبيبه
 اولي ما نزل به اليه واعلم ما اعتمد في التوليد به عليه فنه الحمد على الارض
 والصلوة والسلام على محمد الخاتم الانبياء والحمد فاعرض في هذا الكتاب الكلام
 على الالفية التي يظهر بها ابو عبد الله محمد بن ملك الحيثي المولد الدمشقي
 رحمه الله في مقاصد ثلاثه المقصود الاول تبين مقصد اطلاقه ووضح اغلقه
 وعمله ومعنى اتمه لا يتصل اجله ومؤخر قوله المقصد الثاني التنبه على الخلا
 الوازع في الاحكام والسيفه انما يكون في هذا العلم لانه اعلم فانه يذكر
 حكاه في الاثبات عليه والاحكام ورد به في حديثه الاخلاق والنزاع
 ذلك هلا وسدله بحله عطلا فكشفت عما له عمها وتورا الناظر فيه
 اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وتترك ما قلنا لعل من مذاهب الجمهور
 لذلك مغاله كوفي صحيحا اقوال ابي بصير لم يسع له تشدوده على
 قواعد عا نادى في المنقول ما ذكي القياس خارج عن الاصول وان لم يجر
 لفظ الرسول بفتح الا الحجاج به في المنقول المقصد الثالث التنبه على
 المساء من مشكلاتها وفتح ما ليس من مقفلا هلا ولم اقتصد الكثير من
 ولا التمثيل لما وضع للافهام وربما احرمت هذه المقاصد فوايد اشفت
 الاسماع وفوايد تعرف المبادئ والرقاع ولعله ما عرض في هذه الا
 ما عرض حتى قام جوهرها العرض الا لصيق مجال الشتم والفتارة
 دوننا لغيره وربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى لا يسهل
 ويعبر عن المعنى الذي بالمعنى العميد وعن الحقيقة المتكلمة بحال
 والحقوب عليه من المشهور واشتلت به من الحشو بل ان يكون صادرا عن
 بله اما ما صنوع ربحه المجالس وبما هي نوايه المجالس وما حيا
 الذم في هذه الجوانب الا المضيحة في الدين وايصال الخبر
 فانه قد يتقرب اليها فانه قد يتقرب اليها فانه قد يتقرب اليها
 ودرجته في عينه عما في كتاب الله

الصفحة الأولى بعد العنوان من نسخة الخزانة العامة بالرباط
 وفيها تظهر مقدمة الكتاب المحقق ، وفيها طسم في الأسفل وعلى اليسار

ليس عندهما كتاب اسمه والشدة النبوية متصل بذلك عن الحجج البين والسيل
 في قوله لا سيما مستوي العجز روعه بخطم هذه الألفيه وانها بنهاية سجد العجز
 فلهذا قد أخذ تعظيمها عن من يرهبه لئلا شيء من مشكلها ويصح بالتصدي الى بين
 مع نيلها ونوهم الاغمار انه معك معاينها وباني مابينها وما هذه الارجوزة ان
 في الاكثبة من داما وتره في داما وعمدوز من نقول تفضيلها ووصولها
 وانها في زمان لغائه لتستبسر وحماه لستبحر اللهم عفرا واذا بلغنا من الكلام
 في ذلك وصلها الى ماله قصدنا فليسز ما وعدنا به در را تجلي به الا حاد وعفرا
 في هاتين الهام والتخاوير هي لمحا سنها الفطن وان كان خاسدا وتعرف بعضها
 ان كان لفضل مسرهما جاحدا ولما في هذا الكتاب من مفعل هذه الالفية
 من حيا او صحت به لسا لكي هذا الفق منها سمته بمنع السالك في الكلام على الفية
 ان يسالك ومن الله تعالى لسال العون على ذلك والتابيد ورجوا منه الحسين
 الخيزيد لا رب غيره ولا مرجوا الاخيره

في كلامنا لفظ مفيد كما سنعلم كلاما اي الكلام المصطلح عليه عند النحاة لفظ مفيد
 لفظ جنس يشمل الكلام والكلام مفيد فكل على كل واحد من هذين القيدتين
 التي القيد الاول وهو اللفظ فانه جمع لفظية وهو اسم جنس واقل الجمع ثلاثة على المدف
 في جمع ووجدنا الكلام قد سم ما مشتم للفظتين فقط واذا كان كذلك فليس يجمع لانه
 في ما يركب منها لا يقال ان اللفظ هاهنا مصدر والمصدر يدل على التثنية والكثير
 في ربح فيه ما يركب من كلمتين لان المصدر هو فعل الشخص وفعل الشخص ليس الكلام
 ان الكلام متعلقه فريد قائم مثلا هو الكلام ولو نطق اذا عينت به المصدر يقال
 في الجملة لا يقال ان المتكلم اذا قال مثلا يدق ام فتهذه الخيلة هو فعوله وهو المصدر
 الذي ان يدق على هذا الذي مصدر عنه لان الشيء له يحق ان نفسه واذا كان له
 في نفسه معوز عليه الوجود والعدم فلا يقال ان يدق ام فقد وجد هذه
 في اللفظ بها واللفظ بها غير ما واذا كان غير ما مع ان يكون

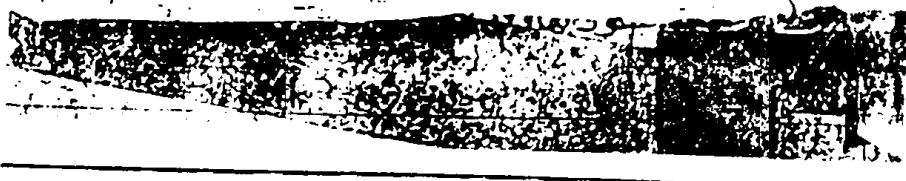


الصفحة الثانية من نسخة الخزانة العامة بالرباط ، وفيها يظهر عنوان الكتاب في
 المقدمة ، كما يظهر شرح أول بيت من الألفية ، وفيها بعض الطمس

والمفعول يجوز تقديمه فكذلك ينبغي ان يجوز تقديم هذا وبانه قد لا يكون من
 من فاعل ولا مفعول نحو داري خلف دارك فترسخا وقال الفارسي ايضا
 المانع له من التقديم كونه مفسرا ومرتبته المفسران باي بعد المفسر عوي
 باحمال فانه يجوز تقديمها على الفاعل وان كانت مفسرة لما انهم من الهيات
 كما كان التميز مفسرا لما انهم من الذوات وقال العندي المانع من
 التقديم شبهه بالمنتصب بالصفة المشبهة باسم الفاعل من جهة انه مفعول
 كما ان ذلك منقول وعورض بانه قد يحى في غير منقول نحو امتلا الاناء
 فانه لا يقال فيه امتلا ماء الاناء ~~وقالت~~ سيبويه المانع له من التقديم
 جملة على الصفة ولم يعك بالمثل وقالت العندي ايضا واختاره الاستاذ
 ابو علي المانع من التقديم كون الغالب عليه ان يكون في الاعداد وفيما ليس بفعل
 وهذا لا يتقدم التميز فيه فعومل ما عمل فيه الفعل بعامله ولا كذلك الحاك
 لان اكثر ما يعمل فيها الفعل وعورض بانه لو كان كذلك لجاز ان يقدم الجال
 على العامل فيها اذ كان معني فعل جملا على الفعل مراعاة لحمل الادل على
 الاكثر وقالت ابوبكر ابن طاهر المانع من تقديمه كون عامله غير متمم
 اعني انه لا يعمل في معموله معرفة ونكره كساير العوامل فضعف لذلك وعورض
 بالجال فانها تيمر فيها بالتنكير والتعريف بل الترموا فيها التنكير فانت
 تدري هذا التعاليل كلها من منع التقديم وهي معارضة للسمع والتقليد
 انما ينبغي ان يسلك بعد نفي السماع ولا ينبغي ان يعول منه الا على ما كان
 لسان العرب واستعمالها يشهد له ويوي اليه ولقد كان بعض شيوخنا
 من اهل المغرب يقول اياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرهما
 سجت الكتب بالاقليسة الشبهية والعلك القاصرة وهي التي لا يجوز في العلم
 من له ادبي نظري احالة الراية ولاحتياج في ذلك الي العمل في العلم
 الكبار بصيرة ولاحت قريحة ولذلك قال بعض الحكماء
 علم ترنوا بطرف فائق فلان العلم هو من علمه حكوي
 وعلم العربية انما هو من باب الوصولات العربية والى

صفحة في آخر باب التمييز من نسخة الخزنة العامة بالرباط

في تقليد كما لا يحتاج في علم اللغة فلا يقال لم جاء هذا التركيب في مؤلف
 زيد قاير هكذا لانقال لم يقابل لتعني الطرف ولتليل الليل ولا يقال
 لم كانت حروف المضارعة المهززة والنون والياء وتبدي
 لذلك عللاً كما قالوا كان الاصل تكون حروف المضارعة من حروف
 العلة لان اكثر ما يناد حروف العلة فكان القياس ان تكون حروف
 المضارعة الالف والواو والياء فلم يمكن ان يكون الالف لسكونها ولا ابتدا
 شيئاً فابدلواوها همزة وجعلوها حرف مضارعة وابدلوا الواو ياء فقالوا
 ضرب واصله وضرب كما قالوا ترات وتحمه الاصل ورات ووجه
 انما لم يزيد والواو او لا لعله سمد كذا في التصريف ان يشار اليه والياء
 لم تكن من مانع الالف والواو فمن بدت هي نفسها والنون زبدت لانها
 ما رعت حروف المد واللين لان فيها غنة كما بهن مد ولانها تكون اعراباً
 خلفن فهذا كله يسجد المعامل منه وبهز امن حاكبه فضلا عن مستند طيه
 بل هذا كله الامن الوضعيات والوضعيات لانعلك وكجعلت العرب
 حروف المضارعة في هذا الفعل جعلت الترك زاسا كنه تليها علامة المستعمل
 الخطاطب ولا علامة للغايب فيقولون كلذي بمعنى جاء فاذا اردت معنى حتى
 قلت كلذ ومعنى حتى قلت كلذ من ومعنى حتى كلذ تر ومعنى حتى قلت كلذ تر
 جعلت الفرس علامة لذلك سيما مكسورة ماله فيقولون خورذ ومعنى
 كل فاذ اردت معنى ياكل قلت ميخورد ومعنى اكل ميخورد ومعنى نكل
 ومعنى ناكل ميخورد ويجعلت البشهور علامة لذلك فيقولون اقوليو
 اذ اردت معنى يخرج قلت اقوليو ومعنى اخرج اقوليو ومعنى
 اومعنى يخرج اقوليو واقت الحبيسة العرب في حروف
 الخطاطب مطلقا غير الموشة فيقول تحتطعني ضرب فاذا اردت
 تحت خط و الناء للخطاطب مطلقا وللغايبه فيقول انا تحتطاي ايت



صفحة أخرى بعد الصفحة السابقة من نسخة الخزانة العامة بالرباط وفيها مقارنة اللغة
 العربية بلغات أخرى كالحبشية وغيرها كالفارسية والتركية أحال عليها أبو حيان في
 التذييل والتكميل

صحة

بإفاد هذا اللسان الخبيث للسان العَرَبِيِّ فِي حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ الْا
 فِي اللِّسَانِ الْخَبِيثِ مَكْسُورَةٌ كَمَا مَثَلْنَا وَإِذَا تَقَرَّرَ الْخِلَافُ فِي تِلْكَ اللِّسَانِ
 حُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ وَفِي غَيْرِهَا يُضَافُ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تَطْهَرَ عَلَيْهِ فِي
 كُلِّ لِسَانٍ بِهَذَا الْحَرْفِ الَّذِي وَضِعَ لِلْمَضَارِعَةِ فِيهِ وَهَلْ ذَلِكَ الْا
 مِنَ الْقَوْلِ الْا فَتَحَاجُّ الْا وَيُخَرِّصُ عَلَى اللِّغَاتِ لِأَيْعُولَ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّ
 يَفْعَلُونَ كَمَا لِلتَّعْلِيلِ وَلَوْ كَانَ يُضْعَفُونَ مَكَانَ التَّعَالِيلِ إِحْكَامًا
 فِي تَعْلِيلِ الْا وَاللِّسَانِ الْعَجِيمِ لَكَانَ اجْدِي وَانْفَعُ وَكَبِيرًا مَاتَ طَلَابُهُ
 فِي تَعْلِيلِ الْا وَفِي مَعَارِضَاتٍ وَمُنَاقَشَاتٍ وَرَدَّ بَعْضُهُمْ عَلَى
 فِي ذَلِكَ وَيُرِيدُونَ أَنْ عَلَى زَعْمِهِمْ فِي الْحُدُودِ خُصُوصًا مَا مَنَعَهُ مَنَاحِرُ
 الْمَضَارِعَةِ عَلَى كَيْفِيَّةِ ابْنِ الْحَكَّابِ فَلَسْنَا مِنْ ذَلِكَ وَلَا حُصْلَ فِي
 شَيْءٍ مِنَ الْقَوْلِ لَمَّا تَطَلَّعْتُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْا لِسَانِ النَّحْوِيِّ
 وَالْحِكْمَةِ الْا وَاللِّسَانِ الْخَبِيثِ وَغَيْرِهِمْ وَصَنَعْتُ فِيهَا كِتَابًا
 وَجُودًا وَكَيْفِيَّةً لِمَا اسْتَفِدْتُ مِنْهَا غَرَابٍ وَعَلِمْتُ بِاسْتِقْرَابِ
 الْا الَّذِي لَا يُمْكِنُ الْا إِلَى تَعْلِيلِ ضَلَا وَأَنْ كُلُّ تَرْكِيْبِ
 فَتَحَاجُّ فِيهِ إِلَى الْا مِنَ الْمَسَاعِ وَأَيْهَا لَا يَدْخُلُ شَيْءٌ مِنْ لَاقِيْسَةٍ كِ
 فِيهَا الشَّيْءُ ذَلِكَ كَمَا قَالَهُ أَهْلُ ذَلِكَ اللِّسَانِ وَمَا أَرَادَ مِنْ الْمَعْنَى
 فِي أَطْوَا حُضْرَةِ التَّعَالِيلِ بِالْا فِي الْجَمَاعَةِ الْا بِأَجْعَلِي
 مَضَائِي كِتَابِ شَمَاهُ كِتَابِ الْمُسْتَرْمِ وَالْمُرْفَانَهُ طَعْنُ عَلَى الْمُعَلِّلِينَ
 السُّخْفَةِ وَزَرِي عَلَيْهِمْ مَا سَخَّرُوا بِهِ كَيْفَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ اْمْتَعَضُ
 عَلَى الْحَاجَةِ وَإِزْرَابِهِ عَلَيْهِمُ الْا أَبُو الْا جَسِينَ بْنِ حُرُوفٍ وَ
 مَضَائِي كِتَابِ شَمَاهُ كِتَابِ الذُّهُوْنِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ نَسَبَتِ الشَّيْءَ
 النَّحْوِيِّ وَهُوَ كِتَابُ لَطِيْفٍ وَكَانَ ابْنُ مَضَائِي مِنْ مُقَرَّبِي كِتَابِي
 وَالْقَنْتَرِيُّ بِطَرِيقَتِهِ وَهَرْنَا آخِرُ مَنْ حَقَّقَتْ بِهِ الْمَلِكَةُ الْعَمَلُ
 فِي عِلْمَاءِ هَذِهِ الْمَلِكَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 بِسْمِ الْمُسْتَرْمِ الَّذِي سَمِيَ كِتَابِ شَمَاهُ لِلَّهِ
 فِي كِتَابِ عَلَى الْقِيَّةِ ابْنِ مَالِكِ

أما هذا
 كتاب
 الذي
 هو

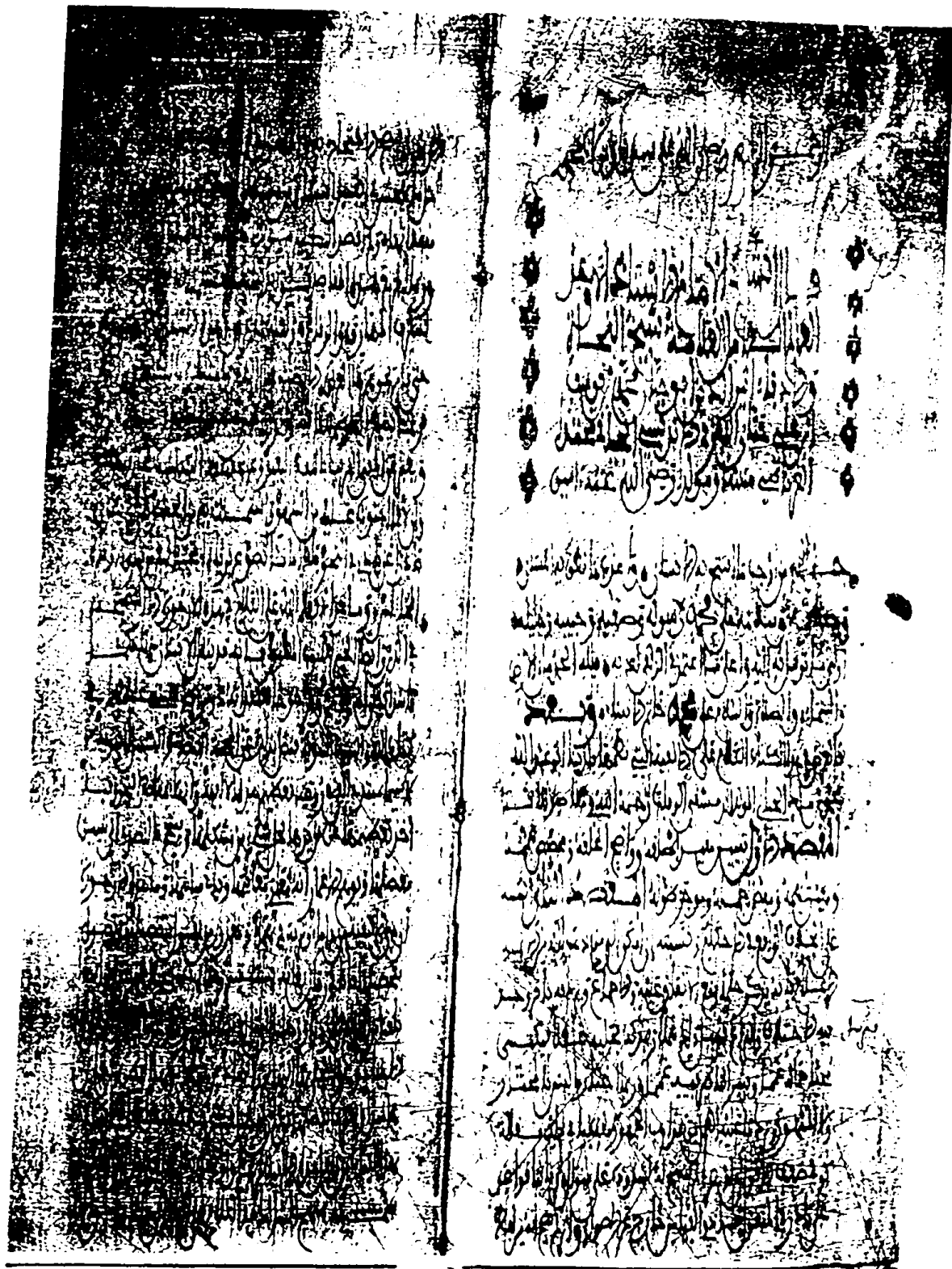
الصفحة الأخيرة من نسخة الخزانة العامة بالرباط وهي نهاية الجزء الأول الذي ينتهي

باب التمييز يليه بعد ذلك باب حروف الجر



رقم المكتبة	مؤلف العظماء - مشهور بالله في الدنيا هو الله
العنوان	كتاب في بيان ما يجب على من جاهد في سبيل الله
الكاتب	الإمام الأندلسي أبو بكر محمد بن عبد السلام (١٠١٠-١٠٨٥هـ)
الأجزاء	١٠ أجزاء
الرقم	١٠٠
تاريخ	١٠٠٠
عدد الأوراق	١٠٠
ملاحظات	

نسخة دار الكتب المصرية السابقة وفيها يظهر العنوان مرة أخرى
على اليسار دعاء طويل للإمام الشافعي.



اللقطه الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)
وفيها يظهر اسم المؤلف ومقدمة الكتاب المحقق.

... و...
... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

وقال ابن جرير

... و...
... و...

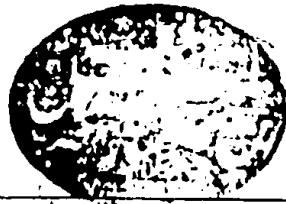
لقطة من صفتين من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)

وفيها يظهر آخر باب أعلم وأرى وأول باب الفاعل

...
 ...
 ...
 ...
 ...

الصفة المشبهة

...
 ...
 ...
 ...



الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور - ٥٦١)
 وتنتهي بالحديث عند أول الصفة المشبهة

خاتمة

بعد هذه الدراسة التي كانت في ثمانية فصول طويلة أَدْعُو القارئ إلى قراءة هذه الخاتمة التي هي لا شك مفيدة وتخدم الكتاب الذي نحققه والعلم الذي نتحدث عنه وقد نقلناها من كتاب " أبو حيان النحوي " تأليف الدكتورة / خديجة الحديثي والكتاب مطبوع بالعراق (مكتبة النهضة - بغداد ١٩٦٦م - أولى) وهو رسالة نالت بها المؤلفة درجة الدكتوراه من كلية الآداب - جامعة القاهرة.

وفي هذا النص حديث عن كتابنا منهج السالك ذكرت فيه الباحثة الطبعة الأمريكية للكتاب والنسخ التي اعتمد عليها محققه وهو الأستاذ سدي جليزر ، كما بينت أن هذه الطبعة بها أخطاء كثيرة نبهت على بعض صفحاتها ، وذكرت أن هذا الشرح لم يكمله أبو حيان ، كما ذكرت بعض الفروق بين شرح أبي حيان للألفية وشرحه للتسهيل ، وأهم هذه الفروق أن شرح الألفية مختصر موجز ، وأما شرح التسهيل فمطول مفصل ، كما بينت موقف أبي حيان من ابن مالك وسردت الكتب التي اعتمد عليها أبو حيان في تأليفه منهج السالك ، والنص عامة مفيد آثرنا أن يقف عليه القارئ ويقرؤه بنفسه تقول الباحثة :^(١)

نظم ابن مالك النحو والصرف في ألفيته ، ورتبه ترتيباً لطيفاً فابتدأ بالكلام وما يتألف منه ، ومضى يسرد موضوعات النحو الأخرى المعروفة ، وحظيت الألفية بعناية كبيرة وشرحها الكثيرون منهم ولده بدر الدين وابن عقيل تلميذ أبي حيان وابن هشام والأشموني وغيرهم ، وقد شرح معظمها أبو حيان بكتاب سماه : " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، وهو من كتبه غير الكاملة التي ذكرها في إجازته للصفدي ، وقد عثر الأستاذ سدي جليزر على مخطوطات من الكتاب فنشره في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧م وكتب له مقدمة بالإنكليزية عن نُسخه وعن حياة

(١) أبو حيان النحوي : ص ١٢٣ وما بعدها.

أبي حيان وآثاره ، ولكن المحقق الفاضل لم يستطع أن يخرج الكتاب إخراجاً علمياً دقيقاً ففاته كثير من المسائل وترك بعضها على أخطائها كما في المخطوطة.^(١)

اعتمد جليزر في تحقيق الكتاب على نسختين ، الأولى محفوظة في المكتبة الجزائرية ، والثانية في جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذ من المخطوطة الجزائرية أساساً لعمله لأنها أكثر دقة وقد كتبها عبد الرحمن بن أبي بكر النفزي البربري الأصل عن نسخة بخط أبي حيان كتبت سنة ٧٣٨ هـ وقارنهما مع الأصل بكل عناية ، أما مخطوطة ييل فقد استعان المحقق بها في المقابلة وهي قريبة من الأولى لكنها غير مؤرخة وقد كتبت أبيات الألفية فيها بالأحمر ، ولم يكن الناسخ لها حريصاً كحرص ناسخ المخطوطة الأولى ، ولم يكن أنيقاً دقيقاً في الكتابة والضبط ، وختم المحقق الكتاب بفهارس كثيرة للأعلام والآيات وأسماء الكتب والقبائل والألفاظ اللغوية والشواهد الشعرية . وقد بذل جهداً كبيراً في تحقيق الشعراء ونسبة الشواهد إليهم واستعان بالدواوين الشعرية ونوادير أبي زيد وخزانة الأدب والمفصل للزمخشري وشرح الألفية لابن عقيل وغيرها من المصادر المهمة.

ولم يشر المحقق إلى نسخة أخرى من الكتاب محفوظة في مكتبة جستريني بدبلن في أرنلدة ، ولا إلى الجزء الأول منه المحفوظ بالمكتبة العباسية في البصرة وهي نسخة كتبت سنة ٧٤٧ هـ في ٢٦٦ صفحة ، وتنتهي بباب " المفعول فيه " . وليس في عدم الإشارة إلى هاتين النسختين ما يقلل من عمل الأستاذ فقد أحيا كتاب " منهج السالك " وأخرجه إخراجاً حسناً بعد أن كان في خزانات الكتب حياً.

قسم أبو حيان كتابه منهج السالك إلى جزئين ، يبدأ الأول من بحث :
" الكلام وما يتألف منه " وينتهي بانتهاء : " التمييز " ، وقد جاء في وسطه : " نجز

(١) تنظر هذه الأخطاء في منهج السالك (الأمريكية) ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠٥ ، ٢٣١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٨ ، ٣٠٦ ، وغيرها .

السفر الأول من كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك في ثامن عشر
ذي الحجة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة^(١) . ويبدأ السفر الثاني من الكتاب بحروف
الجر وينتهي بباب " أفعل التفضيل " في البيت :

ورفعه الظاهر نزرٌ ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

ولا ندري هل وقف أبو حيان عند هذا الكلام أو استمر فيه ووقف بالكلام
عند كلام آخر فليس في الكتاب إشارة إلى ذلك ، ويظهر أن أبا حيان توقف عن
إكمال شرح ألفية ابن مالك لينصرف إلى إتمام كتبه الأخرى فقد ذكر "منهج السالك"
في كتبه الكاملة كالتذيل والتكميل ، والبحر المحيط ، والارتشاف ، والتدريب في
شرح التقريب^(٢) . وكان يأمل أن يعود إلى الكتاب ليكمله ولكن منيته عاجلته ، وقد
ذكر الصفدي أن منهج السالك لم يكن كاملاً حتى سنة ٧٢٨هـ ، ويقول : "ومما لم
يكمل تصنيفه إلى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة حسب ما كتب به خطه لي "مسلك
الرشيد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد" ، "كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية
ابن مالك"^(٣) . ويظهر أن الكتاب بقي غير تام حتى سنة ٧٣٨هـ وهي السنة التي
تمت فيها كتابة النسخة الموجودة منه ، يقول كاتبه عبد الرحمن لطف الله : " إلى هنا
انتهى وكمل نسخ هذا الكتاب في ليلة يسفر صباحها عن يوم الأحد سابع شهر ربيع
الآخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة"^(٤) .

(١) منهج السالك : ص ٢٣١ .

(٢) ينظر التذيل والتكميل : ج ١ ص ٣٠٠ مخطوطة رقم ٦٠١٦ ، والبحر المحيط : ج ١

ص ٢٤٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٤٠٦ ، ج ٢ ص ٤٥ ، ١٢٨ ، ٢٩٣ ، ج ٤ ص ٢٢٩ ، والنهر

الماد : ج ٤ ص ٦ ، والارتشاف : ص ٢٩٥ - أ ، والتدريب في تمثيل التقريب : ص ١٢ ب .

(٣) نكت الهميان : ص ٢٨ ، وأعيان العصر ج ٧ ، ونفح الطيب ج ٣ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٤) منهج السالك : ص ٤٢٧ .

وطريقة أبي حيان في هذا الكتاب تشبه طريقته في كتاب : " التذليل والتكميل " إلا أنه في التذليل يذكر كلام ابن مالك في تسهيله ثم شرحه عليه ويبدأ بعد ذلك بالشرح والتعليق والنقد . وأبو حيان كثير الإسهاب في شرح التذليل فهو يذكر الآراء المختلفة ويناقشها ويذكر رأي ابن مالك فيؤيده أو يرفضه ويناقشه ، أما في منهج السالك فقد كان أكثر اختصاراً وأقل عرضاً للآراء المختلفة ، وأكثر بعداً في التعرض للمناقشة والجدل والردود الكثيرة ، وقد لا يرد على ابن مالك أو غيره ويكتفي بعرض الآراء عرضاً ، مثال ذلك قوله في شرح قول ابن مالك :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

يقول : " قد يتصل بالفعل علامة التثنية والجمع وإن كان الفاعل بعده ظاهراً نحو : " قاما أخواك وقاموا إخوانك " ، وفي عبارته تقصير لأنه مثل بالثني وجمع المذكر السالم ، ونقصه أن يمثل بجمع المؤنث السالم فيقول : " وسَعِدُنْ " نحو : " سعدن الهندات " ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : " أكلوني البراغيث " ، وهي قليلة في لسان العرب ، وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : هذا ، وهو أن هذه الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، والاسم الظاهر بعدها فاعل كما كانت التاء في " قامت هند " علامة على تأنيث الفاعل .

والمذهب الثاني : أن هذه الألف والواو والنون أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم بعدهن بدل منهن وهو مما تأخر فيه المفسر عن المفسر فهو إضمار قبل الذكر .

والمذهب الثالث : أنهن أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم الظاهر بعدهن مبتدأ ، والجملة المتقدمة من الفعل والفاعل في موضع خبر المبتدأ . والمذهب الأول هو الصحيح " (١) .

ويلاحظ أن أبا حيان لم ينسب كل رأي من هذه الآراء الثلاثة إلى أصحابها ، ولم يُطِلْ ذِكْرَ ما رد به كل فريق على الآخر ، أو يذكر عللهم التي يعللون بها آراءهم . وقد ينسب كل رأي إلى صاحبه ويذكر العلل والأدلة من غير إطالة أو تعقيد . ومن ذلك قوله في شرح بيتي ابن مالك :

هَآكْ حُرُوفَ الْجَرَ وَهِيَ مِنْ إِي ۛ حَتَّىٰ خَلَا حَآشَا عَدَا فِي عَنُ عَلَىٰ
مُذْ مُنْذُ رُبِّ اللَّامِ كَيِّ وَأَوْ وَتَا ۛ وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعْلُ وَمَتَىٰ

يقول : " الكلام على هذه الكلمات من وجوه :

أحدها : في حقيقتها . الثاني : في عددها . الثالث : في سبب عملها .
الرابع : فيما تدخل عليه . الخامس : في معانيها " ، ثم مضى يشرح ذلك ويذكر خلاف العلماء فيه .

وقد يردّ على ابن مالك أشياء لفظية في الأرجوزة بأن يفضل كلمة على كلمة وردت في البيت ، أو يردّ ترتيبه البيت وما فيه من تقديم وتأخير يخل بالقاعدة النحوية وبوضوحها وإفهام المراد منها ، وقد يردّ عليه عدم حده للأبواب والموضوعات التي يتحدث عنها. (٢)

ولا يقتصر أبو حيان على ذكر رأيه وآراء النحاة السابقين والمعاصرين في المسألة الواحدة وإنما ينبه إلى رأي ابن مالك في المسألة الواحدة في كتبه المختلفة

(١) منهج السالك : ص ١٠٢ . (الأمريكية)

(٢) ينظر منهج السالك : ص ٦٨ ، ٧٢ ، ١٠١ ، وغيرها . (الأمريكية)

كالتسهيل والكافية الشافية وغيرها ، ويشير إلى ذلك بقوله : " وذهب في غير هذه الأرجوزة " ، أو " في غير هذه الأرجوزة من كتبه ، أو " ورأيه في التسهيل " أو " وقال في شرح كتاب التسهيل".

وأبو حيان لا يعيد الكلام على معاني الأداة في كل موضع تقع فيه وإنما يتكلم على معناها في الموضع الذي يتكلم فيه ويحيل على معناها الآخر في الموضع المتقدم أو الموضع القادم.

وقد اتبع هذه الطريقة الموجزة في الشرح والتعليل والتنبيه على المخالفات والأخطاء والإشارة إلى نقص في بيت من أبيات الألفية من غير أن يفصل ويطول ويشرح ويعلل لأنه جعل كتابه : " منهج السالك " كتاباً موجزاً ، وقد نص على ذلك في عدة أماكن منه ، فقال عند الكلام على اسم الموصول : " فما كان مفرداً مذكراً دائماً أو في حال فتارة تحمل على لفظه وتارة تحمل على معناه وذلك في تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق بهذا المختصر " .^(١)

وقال عند الكلام على عطف جملة على جملة : " وفي العطف في هذا الباب تفصيل لا يليق ذكره بهذا المختصر " .^(٢) وقال عند كلامه على إعمال القول إعمال الظن : " وقد حكى عن العرب أيضاً مذاهب في إعمال القول إعمال الظن غير ما تقدم من لغة سليم ، ومن لغة عامة العرب الذين اشرطوا في إعماله الشروط السابقة لا يليق ذكرها بهذا المختصر " .^(٣)

فأبو حيان كما ذكرنا لا يفصل الحديث في الموضوعات النحوية ولا ينقِر اللغات واللهجات المختلفة فيها ، لأن " منهج السالك " كتاب وضع لإيجاز النحو

(١) منهج السالك : ص ٢٩ . (الأمريكية)

(٢) منهج السالك : ص ٦٣ . (الأمريكية)

(٣) منهج السالك : ص ٩٩ . (الأمريكية)

واختصاره لا للتفصيل والإسهاب ، ولذلك لا يذكر الاستدلال على المذاهب والاحتجاج لها وترجيح بعضها على البعض الآخر.

يقول في بحث بناء المضارع مع نون النسوة : " والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها"^(١). ويقول في الكلام على " كلا " و " كلتا " : " ولكل من كلتا وكلا أحكام كثيرة ليس هذا موضعها"^(٢). وأبو حيان يكرر هذه العبارات وأمثالها في مواضع مختلفة من كتابه كأن يقول : " والاحتجاج لهذه المذاهب وعليها يستدعي طولاً " ، أو يقول : " والاستدلال لهذين المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه في غير هذا الكتاب " ، أو يقول : " والاستدلال لهذه المذاهب وتصحيح ما ينبغي أن يصح منه مذكور في غير هذا "^(٣).

ومع أن كتاب " منهج السالك " كان مختصراً موجزاً ، فإن مؤلفه ينقل عن كتب مختلفة ويعتمد على آراء نخبة كثيرين ، ومن الكتب التي اعتمد عليها : كتب ابن مالك ، وكتاب سيويه ، والبغداديات ، والتذكرة ، والشيرازيات ، والحلييات ، والإيضاح ، وشرح الأبيات لأبي علي الفارسي ، والمنصف ، وسر الصناعة لابن جني ، والإفصاح لابن هشام الحضراوي ، والكامل ، والمدخل ، والمقتضب للميرد ، والمقرب ، وشرح الحمل الصغير لأبي الحسن بن عصفور ، وشرح المعلقات السبع لأبي جعفر النحاس ، والإنصاف لابن الأنباري ، والأوسط ، والمسائل الكبيرة للأخفش ، والمغرب للمطرزي ، والنكت على الإيضاح للجلولي ، وأغاليط الزمخشري ، ومقدمة ابن الحاجب ، وشجر الدر لأبي الطيب اللغوي ، والنوادر لأبي علي القالي ، وشرح الموجز للرماني وغيرها.

(١) منهج السالك : ص ٧.

(٢) منهج السالك : ص ١٠.

(٣) منهج السالك : ص ٢٥٥ ، ١١ ، ١٢٣ ، ٣٨٦ على التوالي.

وينقل آراء النحاة على اختلاف اتجاهاتهم كالبصريين والكوفيين والمغاربة والأندلسيين كأبي الحسن بن الأخصر ، وأبي عبد الله بن أبي العافية ، ومصعب بن أبي بكر الخثني ، وينقل عن شيوخه كأبي عبد الله بن النحاس الحلبي وأبي الحسن بن الباذش وأبي الحسن بن الضائع.

ولم يقف أبو حيان عند نقل هذه الآراء والمذاهب النحوية المختلفة وإنما رد على بعضهم وفند آراءهم ، وقد يقسو أحياناً في الرد والمناقشة كما فعل مع ابن عصفور والزجاج والفارسي وغيرهم.^(١)

انتهى ما أردنا نقله من كتاب (أبو حيان النحوي) للدكتورة خديجة-
الحديثي من ص ١٢٣ إلى ص ١٣٣ والآن إلى القسم الثاني من الكتاب وهـ
قسم التحقيق.

(١) ينظر منهج السالك : ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ وغيرها.

ثانياً : التحقيق

مقدمة الشارح



خطبة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحيد العالم العلامة / ١ شيخ النحاة والأدباء نسيج وحده ، وفريد عصره ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ابن علي بن حيان النَّفْزِي الأندلسي الجياني محتدًا^(١) ، الغرناطي منشأ ومولداً ، مقيم القاهرة المعزية ، رضي الله عنه .

حمد الله من أوجب ما افتتح به الإنسان ، وأعذب ما نطق به اللسان : وصلاته وسلامه على محمد رسوله ، وصفيه وحببيه وخليده ، أولى ما توسل به إليه وأعلى ما اعتمد في الزلتمى نديه ، فله الحمد ملء الأرض والسماوات .
والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء وبعد :

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نسمها بالديبا أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله في مقاصد ثلاثة .

المقصد الأول : تبين مقيد أطلقه ووضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أجمه^(٢) ومفصل أجمله وموجز طوله .

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إلى أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً . فع الاتفاق

^(١) المحتد : بكسر التاء الأصل يقال : فلان من محتد صدمه ومحتد صدمه : وحده نا . أو أقام به .

^(٢) في المنحطوطات : ومعين أجمه والصحيح ما أتينا به .

عليه والإجماع ، ويردّفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بجليه عطلاً^(١) ، فيكتسى محياً جماله غمماً ، ويشير الناظم فيه غمماً^(٢) ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال ، أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول ، شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث . حل ما يهجم في أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما بليس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكثر من الكلام ، ولا التمثيل لما وضح للأفهام ، وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسماع ، وفرائد تشرف المهارق والرقاع^(٣) ، ولعلة ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض ، حتى قام بجوهرها العرض ، إلا لضيق مجال الشعر وامتيازها بالكلفة دون النثر ، وربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن^(٤) ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقة السلسة

(١) الهمل بالتحريك : الإبل ترعى بلا راع وهو الماء الذي لا مانع له وتركتها هملاً أي سدى .

والعطل بالتحريك أيضاً مصدر عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهي عاطل .

(٢) الغمم : بالفتح : أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا ، ورجل أغم وجبهته غمماً ، والغمم بالضم جمع غمة .

(٣) تشنف بحسنها الأسماع أي تنظر يقال شنفت إلى الشيء (بالفتح) نظرت إليه في اعتراض ، قال

جرير يصغ خيلاً : يشنن للنظر البعيد (الصحاح - شنف) ، والفرائد : جمع فريد وهو الدر

إذا نظم . اتصل بغيره ، وتشرف أي تعلق ، والمهارق جمع مهرق بفتح الراء وهو الصحيفة

فارسي معرب . والرقاع جمع رقعة وهو ما يكتب فيها .

^(٤) الحزن ما علظ من الأرض (بفتح الحاء وسكون الزاي) .

بمحاز التعقيد ، وإن لا فما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو .
يأبى أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماما توضع برياه المجالس
ويأى برؤياه المجالس^(١) ، وما حداني - يعلم الله - على الكلام في هذه / ٢
الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل
الإنسان منها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ، ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح
فيبنى عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء
والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأما
بمقاصد النحو وفيه ، قد أخذ تعظيمها عن من يزهى بحل شيء من مشكلها
ويجح بالتصدي إلى تبين معضلها^(٢) ويوهم الأعمار إنه معاني معانيها وباني
مبانيها^(٣) ، وما هذه الأرجوزة إن هي إلا كنعبة من دأماء وتربة في يهماء^(٤)
ومعدور من يقوم بتفضيلها ويصول بتحصيلها ، فإننا في زمان بغائه يستنسر
وحمؤه يستحجر^(٥) ، اللهم غفرا ، وإذا بلغنا من الكلام ما أردنا ، ووصلنا

(١) المجالس : بفتح الميم جمع مجلس (الأولى) وبضم الميم اسم فاعل من جالس (الثانية) ، وتضوع
رياه أى تنتشر رائحته الطيبة ، ومثله بياى .

(٢) المحجة البيضاء : الطريق الصحيح ، الروع : العقل والقلب ، يزهى : بالبناء للمجهول من
زهى المبني للمجهول أيضاً ومعناه تكرر وفيه لغة بالبناء للمعلوم بوزن سما يسمو . يسبحج :
والبحجج : الفرح يقال بحج بالشيء دون فهم وتبحج .

(٣) الأعمار : جمع عمر بضم الغين وسكون الميم ، يقال رجل عمر لم يجرب الأمور والأشياء
غمرة . ومعاني معانيها : من عاناه الأمر وتعناه أي قاساه واشتد عليه ، وباني مبانيها : من
البناء وهو إقامة الشيء .

(٤) النعبة بالضم : الجرعة وقد تفتح والجمع نعب ، والدأماء : البحر ، واليهماء : الصحراء لا
يهتدى فيها والمذكر أيهم وهو السيل أو الجمل الهائج أو الحريق (الأيهمان) (الصحاح - بهم) .

(٥) البغات : صغار الطير ، ويستنسر : يصير نسرأ وهو الطائر المعروف القوي ، والحمأ والحمأة :
الأول بفتحتين والثاني بسكون الميم : الطين الأسود ، ويستحجر : يصير حجراً والمعنى أن

إلى ما له قصدنا فلنبرر ما وعدنا به درراً تتحلى بما الأجياد ، وغرراً تتحلى
بما التهائم والنجاد^(١) ، يزهى بمحاسنها الفطن وإن كان حاسداً ، ويعترف
بفضلها من كان لفضل مستخرجها جاحداً ، ولما فتحت بهذا الكتاب من
مقفل هذه الألفية مرتجاً^(٢) وأوضحته به لسالك هذا الفن منهجاً سمّيته
"بمنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" ، ومن الله نسأل العون
على ذلك والتأييد ونرجو منه الحسنى والمزيد ، لا رب غيره ولا مرجو إلا
خيرُهُ.

(١) الدرر : جمع الدر وهو المعدن النفيس ، والأجياد : جمع جيد وهو العنق ، والغرر : جمع غرة
وهو بياض في جبهة الفرس ، والنجاد : جمع نجد بالضم وهو ما ارتفع من الأرض وتجمعه
أيضاً على نحو ، والتهائم : جمع تمامة وهو بلد والنسبة إليه تمامي وأقم الرجل إذا صار إلى
تمامة وتتحلى بالجيم أي تظهر وبالحاء من الحلية وبينهما جناس ناقص ، وكذا بين الدرر
والغرر .

(٢) المرتج : المغلق يقال أرتجت الباب أغلقته ، وأرتج على القارئ لم يقدر على القراءة ولا يقال
ارتج عليه بالتشديد (الصحاح - رتج).

الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرَفَتْ الْكَلِمَ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

قال أبو حيان قوله : " كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ " : أي الْكَلَامُ المصطلحُ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّحَاةِ ، " لَفْظٌ مُفِيدٌ " ^(١) فَلَفْظٌ جِنْسٌ يَشْمَلُ الْكَلَامَ وَالْكَلِمَ ، و " مُفِيدٌ " فصل ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ مُنَاقَشَاتٌ :

أما القيد الأول : وهو " اللَّفْظُ " فإنه جمع لفظة ، وهو اسم جنس ، وأقل الجمع ثلاثة على المذهب الصحيح ، ووجدنا الكلام قد تتم ماهيته بلفظتين فقط. ^(٢)

وإذا كان كذلك فليس يجامع ؛ لأنه يخرج ما تركيب منهما ، ولا يقال : إن اللفظ هاهنا مصدر ، والمصدر يدل على القليل والكثير فيندرج فيه ما تركيب من كلمتين ؛ لأن المصدر هو فعل للشخص ، وفعل الشخص ليس الْكَلَامَ بل الكلام متعلقه.

(١) كذا عرفه ابن عصفور وغيره يقول في المقرب : الْكَلَامُ في الاصطلاح هو اللفظ المركب وجوداً أو تقريراً المقيّد بالوضع ، وعرفه صاحبه المفصل فقال : هُوَ المَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين أو اسم وفعل . انظر إلى ذلك وانظر مناقشات وتحامل أبي حيان على التعريف.

(٢) انظر إلى كلامه هنا وانظر إلى قوله في التذييل والتكميل : ١ / ١٧ يقول : لا نسلم أن اللفظ جمع لفظة ، ولا أن الضرب جمع ضربة ، فيلزم أن يكون أقله ثلاثة ؛ بل الضرب واللفظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنهما أسماء أجناس.

فَزَيْدٌ قَائِمٌ مَثَلًا هُوَ الْكَلَامُ ، وَالْفِظُّ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ الْمَصْدَرَ يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا يُقَالُ : إِنَّ الْمَتَكَلِمَ إِذَا قَالَ مَثَلًا : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ فِعْلُهُ ، وَهِيَ الْمَصْدَرُ وَلَا شَيْءَ زَائِدٌ عَلَى هَذَا الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِهِ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِهِ فَيَعْتَوِرُ عَلَيْهِ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ .

فَإِذَا قَالَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَقَدْ أَوْجَدَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ وَإِجَادَهَا هُوَ الْفِظُّ بِهَا ، وَالْفِظُّ بِهَا غَيْرُهَا ، وَإِذَا كَانَ غَيْرُهَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ إِيَّاهَا وَهَذَا فِي فَهْمِهِ غَمُوضٌ ، وَمِمَّا يَزِيدُ هَذَا وَضُوحًا أَنَّكَ تَقُولُ [قُلْتَ زَيْدٌ قَائِمٌ قَوْلًا] ، فَزَيْدٌ قَائِمٌ جُمْلَةٌ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَوْلًا مَصْدَرٌ وَحَقِيقَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَبَايِنَةٌ لِحَقِيقَةِ الْمَصْدَرِ فَقَدْ صَارَ الْقَوْلُ حَلًّا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَصَارَتِ الْجُمْلَةُ مَقُولَةً كَمَا صَارَ زَيْدٌ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا مَضْرُوبًا حَلًّا بِهِ الضَّرْبِ ، وَكَذَلِكَ : قَرَأْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قِرَاءَةً فَالْآيَةُ مَقْرُوءَةٌ حَلَّتْ بِهَا قِرَاءَتُكَ ، وَالْمَقْرُوءُ غَيْرُ الْقِرَاءَةِ ؛ كَمَا أَنَّ الْمَقُولَ غَيْرَ الْقَوْلِ .

وَالْفِظُّ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ غَيْرُ الْفِظِّ الَّذِي يَرَادُ بِهِ الْمَقْبُوضُ ، وَنَقُولُ أَيْضًا -
إِنَّ^(١) الْفِظُّ أَعْمٌ مِنَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ الْفِظُّ يَنْطَلِقُ عَلَى مَا كَانَ مُهْمَلًا وَعَلَى مَا كَانَ
مَوْضُوعًا لِمَعْنَى .

وَالْقَوْلُ : يَنْطَلِقُ عَلَى غَيْرِ الْمُهْمَلِ ، فَالْقَوْلُ أَخْصَرُ وَالْفِظُّ أَعْمٌ ، وَالْعَامُّ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخَاصِّ ، وَالْكَلَامُ تَرْكِيْبُهُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْقَوْلِ لَا مِنَ الْأَلْفَاظِ مُطْلَقًا ، فَالْقَوْلُ جِنْسٌ قَرِيبٌ ، وَالْفِظُّ جِنْسٌ بَعِيدٌ ، وَمَتَى أَخَذَ فِي الْحَدِّ الْجِنْسَ الْبَعِيدَ مَعَ الْفِصْلِ كَانَ الْحَدُّ نَاقِصًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِخْلَالَ بَعْضِ الذَّاتِيَّاتِ فَصَارَ نَظِيرَ قَوْلِكَ : الْإِنْسَانُ / ٣ جِنْسٌ نَاطِقٌ^(٢) .

(١) فِي نَسْخَةِ الرِّبَاطِ : الْفِظُّ أَعْمٌ دُونَ كَلِمَةِ : " إِنَّ "

(٢) فِيهِ تَحَامُلٌ أَيْضًا لِأَنَّ وَصْفَ الْفِظِّ بِالْمَقِيدِ يَخْرُجُ هَذَا كُلُّهُ وَقَدْ عَرَفَ ابْنَ مَالِكٍ الْكَلَامَ فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : مَا تَضْمَنُ مِنَ الْكَلِمِ إِسْنَادًا مَقِيدًا مَقْصُودًا لِذَاتِهِ وَهُوَ مَعْنَى مَا قَالَهُ فِي الْأَلْفِيَةِ .

وأما القَيْدُ الثَّانِي : وهو : " المَفِيد " فَإِنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَى مَا يَفِيدُ إِفَادَةً إِسْنَادِيَّةً ، وَعَلَى مَا يَفِيدُ إِفَادَةً تَقْيِيدِيَّةً ، وَإِفَادَةَ الْإِسْنَادِ هِيَ الَّتِي يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا ، وَإِفَادَةُ التَّقْيِيدِ نَحْوُ مَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : [غَلَامٌ بِنِ زَيْدٍ ، وَهِيَ نِسْبَةُ الْغَلَامِ لِابْنِ زَيْدٍ وَمَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا :] ^(١) زَيْدُ الْقَائِمِ فِي الدَّارِ الَّذِي هُوَ مُقْتَطَعٌ مِنْ قَوْلِهِ : زَيْدُ الْقَائِمِ فِي الدَّارِ أَخُونَا.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَارَ الْمَفِيدُ قَدْرًا مَشْتَرَكًا بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ ، فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ بِخُصُوصِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَكُونُ فَصْلًا فِي الْحَدِّ ، وَأَمَّا مَا يَرُدُّ عَلَى مَجْمُوعِ الْحَدِّ فَالْنَقْصُ بِمَا مِثْلُنَا مِنَ الْكَلِمِ الَّتِي تَفِيدُ الْإِفَادَةَ التَّقْيِيدِيَّةَ ، فَإِنَّهَا يَصْدَقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا لَفْظٌ مَفِيدٌ ، وَلَا تُسَمَّى كَلَامًا فِي اصْطِلَاحِ النِّحَاةِ. ^(٢)

قَوْلُهُ : وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

قَسَمَ الْكَلِمَ إِلَى غَيْرِ أَقْسَامِهَا ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ وَالْفِعْلَ وَالْحَرْفَ إِنَّمَا هِيَ أَقْسَامُ الْكَلِمَةِ لَا أَقْسَامُ الْكَلِمِ ^(٣) ، وَأَقْسَامُ الْكَلِمِ : أَسْمَاءٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَحُرُوفٌ ^(٤) ، وَإِدْخَالٌ : ثُمَّ فِي قَوْلِهِ : " ثُمَّ حَرْفٌ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ : " ثُمَّ " لِلتَّرَاخِي.

(١) ما بين المعقوفين سقط في نسخة الرباط وتمتته من النسخة الأمريكية.

(٢) لم يقل أحد أن النسبة التقييدية تسمى كلاماً في مثل قولك : إن قام زيد أو قولك : غلام زيد لأن الإفادة منها ناقصة ومثل هذا يسمى كلاماً ، وأما الكلام فهو المفيد بالإسناد المكون من المبتدأ والخبر والفعل المسند قصداً للفاعل.

(٣) لم يفرق النحاة بين الكلمة والكلام والكلم في هذا التقسيم ، فالزحشري في المفصل قَسَمَ الْكَلِمَةَ فَقَالَ : وَهِيَ جِنْسٌ تَحْتَهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعِ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيُّ وَتَبِعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ قَسَمَ الْكَلَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ (شرح الجمل ٨٥ - ٨٨) وابن مالك هنا قسم الكلم وهكذا.

(٤) أجاب عنه ابن عصفور فقال : نظيره ذلك في قول العرب : رجل خير من امرأة نريد هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ولم ترد رجلاً واحداً بعينه بل كأنك قلت هذا الجنس خير من هذا الجنس (شرح الجمل ١ / ٨٨).

وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسب كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم
نسبة واحدة فلا تراخي يُعقلُ في شيءٍ من الأقسام ، فلا يحسن [أن نقول] العدد فردٌ
ثم زَوْجٌ ولا الإنسانُ رجلٌ ثم امرأة. ^(١)

قوله : **وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ** [أى واحد]

الكلم ، الذى يفهم منه الجمع على أربعة أقسام : اسمٌ جمع ، واسمٌ جنس ،
وجمع سلامة ، وجمع تكسير ، فاسم الجمع هو الذى لا واحد له من لفظه ولم يكن
على بنيته المطردة ^(٢) ، واسم الجنس : هو الذى بينه وبين مفردِه تاءُ التانيث ، وقد
[يأتى بالعكس] نحو : كَمَاءٌ للجمع و كَمُوٌّ للمفرد ^(٣) ، واسم الجنس للعرب فيه
مذهبان :

أحدهما : التذكير كما قال الله تعالى **(إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)** ^(٤) ،
و : ^(٥) **(كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ مِّنْخَلٍ مُنْقَعِرٍ)** ، وكذلك قال المصنف : واحده كلمة.

(١) ابن مالك لا يقصد التراخي بذكر ثم وإنما هو بنظم ويسرد القاعدة ، وللسرد أحكامه كما أن
حروف العطف بنوب بعضها عن بعض.

(٢) اسم الجمع : ما دل على الجمع ولم يكن من أوزان الجموع المطردة وهو نوعان ما ليس له
واحد من لفظه مثل : قوم ورهط ونفر ، وماله واحد : ويكون على وزن فعل مثل : صحب
فواحد صاحبه ، وعلى وزن فعل مثل خدم وفعلة بالسكون كرجلة جمع راجل ، وفعلة
بالفتح مثل : سراة جمع سرى ، وفاعل مثل باقر وجاعل (ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠)
(٣) اسم جنس ما دل على الجمع ويفرق بينه وبين واحده بالتاء مثل شجر وشجرة ، وعنب
وعنبة ، وكلم وكلمة ، أو بياء النسب مثل : ترك وتركي ، وعرب وعربي ، وقد يكون
الجمع بالتاء والمفرد بمجرد منها كما مثل الشارح . واسم الجنس على نوعين : اسم جنس
جمعي وهو ما ذكرناه ؛ واسم جنس إفرادى وهو ما دل على الكثير والقليل بلفظ واحد مثل :
ماء وعسل.

(٤) من الآية : (١٠) من سورة فاطر.

(٥) من الآية : (٢٠) من سورة القمر.

والمذهب الثاني : التأنيث ، قال تعالى : ^(١) ﴿ كَانِهِمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾
 قال تعالى : ^(٢) ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَلْتِ ﴾ ، وإذا أَثَّ فتارةً يؤنث تأنيث المفردة وتارة
 يؤنث تأنيث الجمع ؛ كما جاء في الآيتين [وقد جاء التذكير فقط في بعض اسم
 الجنس والتأنيث في بعضه وبوقف على ذلك في المكان الذي يتكلم فيه على ذلك] ^(٣)
 " والقول عم " أي : يعم الكلام [والكلم] ^(٤) والكلمة ، وهو مأخوذ من
 قول ابن معط ^(٥) في الفصول : والقول يعم الجميع ^(٦) .

قوله : وَكَلِمَةً بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

هَذَا الْحِشْوُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ ، أَي : قَدْ تَنْطَلِقُ
 الْكَلِمَةُ عَلَى الْكَلَامِ فِي اللُّغَةِ ؛ كَمَا قِيلَ : أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ : كَلِمَةٌ لَبِيدٌ :
 أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ^(٧)

(١) من الآية : (٧) من سورة الحاقة.

(٢) من الآية : (١٠) من سورة ق.

(٣) قال ابن عصفور فيه : العرب تحجر عن اسم الجنس إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسر
 الشجر وانكسرت الشجر ، ويقول في موضع آخر : اسم الجنس يعود الضمير عليه مفرداً مثل
 قولك : الشجر قطعها والتين أكلتها (شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٥)

(٤) ما بين المعقوفين سقط في النسخة الأمريكية . ص : ٣ .

(٥) هو يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي صاحب الفصول والألفية
 وغيرهما ، توفي : ٦٢٨ هـ ينظر أنباه الرواة : ٤ / ٣٨ ، وشذرات الذهب : ٥ / ١٢٩ ،
 ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٤٣ ، ونشأة النحو للطنطاوي : ١٦٨ ، وتاريخ الأدب العربي
 (بروكلمان) ٥ / ٣٠٥ .

(٦) قال ابن معطى : " والقول يعم الجميع والأصل استعماله في المفرد " . الفصول الخمسون :
 ١٤٩ تحقيق الطناحي ط . الحلبي .

(٧) قائله هو لبيد بن ربيعة مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 فأسلم وحسن إسلامه . مات بالكوفة في إمارة الوليد بن عقبة عَليَّها في إمارة عثمان - رضی الله تعالى
 عنه - وتمام البيت المذكور هو قوله :

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَّا مَحَالَةَ زَائِلٌ =

.....

وإِذْ قَدْ بَيَّنَّ أَنْ : " الكَلِمَةُ " قَدْ تَنْطَلِقُ عَلَيَّ الْكَلَامِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُسَيِّنَ أَنْ الْكَلَامَ قَدْ يَنْطَلِقُ - أَيْضاً - عَلَيَّ الْخَطِّ وَعَلَيَّ الْإِشَارَةَ وَعَلَيَّ مَا يُفْهَمُ مِنْ حَالِ الشَّيْءِ^(١) وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ لِلْكَلِمَةِ حَدًّا بَدَلَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي عِلْمِ النُّحُو.^(٢)

= وهو من قصيدة لامية أولها من قوله :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبَ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَّالًا وَبَاطِلًا

وهي من الطويل ، انظر البيت في شرح الألفية لابن الناطم ص (٤٠) ، طبعة دار السرور بيروت ، تصحيح محمد بن سليم اللبائدي ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦ ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ط هجر أولى ١٩٩٠ م ، والشاهد الأول من شواهد العيني وشرح المفصل : ٢ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٥٥ .
اللُّفْظَةُ :

قوله : " خلا " كلمة يستثنى بها وتنصب ما بعدها وتجر ، فتنصب بما إذا جعلتها فعلا من حلا يخلو خلوا ، ويضم فيها الفاعل ، وإذا قلت خلا زُيد بالجر فهي حرف جر بمنزلة : حاشا ، وأما : ما خلا بزيادة ما فلا يكون بعدها إلا النصب ، وقوله : " ما خلا الله باطل " من هذا القبيل لا يجوز فيه إلا النصب ، قوله : " باطل " من بطل الشيء يبطل بطلانا وبطولا وبطلا ، ومعناه : ذهب ضياعاً وخسراناً ، وقوله : " لا محالة " أي : لا حيلة ، ويجوز أن تكون من الحول وهو القوة والحركة ، وهي مفعلة أو بمعنى : لاند ، والميم زائدة .

(١) مثال إطلاق الكلام على الخط : تسمية المكتوب بين دفتي المصحف كلام الله تعالى .

ومثال إطلاق الكلام على الإشارة قوله :

إذا كلمتني بالعيون الغوائر رددت عليها بالدموع البوادر

ومثال إطلاق الكلام على ما يفهم من حال الشيء : قوله :

يا ليتني أوتيت علم الحكل علم سليمان كلام النمل

ومثال إطلاق الكلم على المعاني التي في النفس قوله :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل الفؤاد على اللسان دليلاً

(شرح المقرب : المرفوعات ص ٣٣ - ٣٤)

(٢) عرفها بعضهم فقال : هي القول الموضوع لمعنى مفرد ، وقال صاحب المفصل هي اللفظة الدالة

على معنى مفرد بالوضع ، وهو جنس تحته ثلاثة أنواع " الاسم والفعل والحرف " (المفصل ص

٣٣ دار الكتب العلمية).

قوله :
بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْدَا وَأَلْ
وَمُسْنَدِ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَاصِلٌ

لم يذكرُ للاسمِ حَدًّا^(١) ، وذكر له هذه الخواص وهي خمسة :

فقوله " بالجر " يشملُ الحرفَ والإضافةَ والتبعيةَ ، / ٤ وقوله : " والتنوين " هذا لَيْسَ بجيد ؛ لأنَّ التنوينَ عَلَى سبعةِ أقسام : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترثم ، وتنوين الاضطرار^(٢) ، والتنوين الغالي ، وَأُنْكَرَ هَذَا التنوينَ الزجَّاجُ^(٣) .

والذي ينفرد به الاسمُ ويكون خاصة له إِنَّمَا هُوَ غيرُ تنوين الترثم ، والتنوين الغالي ، وأما تنوين الترثم ، والتنوين الغالي ، فيكونان في الأسماء والأفعال والحُرُوف من حيث إِنَّهُمَا يَخْتَصَّانِ بالقوافي^(٤) .

(١) حده صاحب الفصل فقال : ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (المفصل ص ٣٤) وحده صاحب المقرب فقال : لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض بينته لزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من معناه (المقرب ص ٤٥).

(٢) ينظر تسهيل الفوائد : ٢١٧

(٣) أبو إسحاق الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري له : مختصر في النحو وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح كتاب سيويه ، وكتاب فعلت وأفعلت ، وغيرها ، توفي سنة (٣١٠هـ) نشأة النحو : ١٣٧ ، ١٣٦ .

(٤) ذكر سبعة أنواع للتنوين منها خمسة خاصة بالاسم واثان مشتركان أما الخمسة الخاصة بالاسم هي كالآتي .

تنوين التمكين كتين محمد ورجل ، وتنوين التنكير كتين من مه وصه ، وتنوين المقابلة كتين مسلمات وأذرعان ، وتنوين العوض كتين حوار وحينئذ ، وتنوين الاضطرار كتين عنتره من قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنْبِرَة

وأما المشتركان فهما تنوين الترثم وهو اللاحق للقوافي المطلقة ، والتنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة ، واشترآكه أن يدخل في الاسم والفعل والحرف وأمثلة ذلك كله مشهورة .

وقوله : " وأل " ليس بجيد لأنها قُسمت إلى عهدية في شخص أو جنس ،
وإلى حضور ولغلبة وللمح الصفة ، وإلى موصولة وزائدة .

وجميع أقسامها لا يدخل إلا على الاسم إلا الموصولة ، فمذهب صاحب هذه
الأرجوزة أنها تدخل على المضارع اختياراً ، ومذهب الجمهور اضطراراً^(١) ، فقوله :
إن الاسم يتميز بأل إطلاقاً في مكان التقييد .

وقوله : " ومسند " مسند مفعّل من أسند ، ويكون اسم مفعول به ، ومصدر
وظرف ، وظرف زمان ، وظرف مكان ، لا يمكن أن يكون هنا ظرف زمان ، ولا
ظرف مكان ؛ لأن المعنى ليس على واحد منهما .

وأما كونه مصدرًا فيمكن ، أي : ويتميز الاسم بالإسناد أي بالإسناد إليه أو
بإسناده إلى غيره ؛ لأن الناس اختلفوا في المسند والمسند إليه ، وذلك في نحو : قام زيد
وزيد قائم ، فمنهم من يقول : الأول مسند والثاني مسند إليه ، ومنهم من عكس ،
ومنهم من جعل المحكوم عليه هو المسند إليه والمحكوم به هو المسند .

وهذا الذي نختاره ، فيكون زيد في : قام زيد ، وزيد في : زيد قائم هو
المسند إليه ، ويكون قام وقائم هو المسند .

وكون مسند اسم مفعول به هنا أولى على الاصطلاح الأخير ، أي : يتميز
الاسم بمسند أي بمحكوم به يُسند إليه ، فالاسم مسند إليه ، والمحكوم به مسند .

وأطلق الإسناد وهو إسناد لفظي ، وإسناد معنوي ، فاللفظي : يوجد في
الاسم والفعل والحرف نحو : زيد ثلاثي ، وضرب فعل ماض ، ومن حرف جر ،
والمعنوي هو الإسناد إلى مدلول الكلمة نحو : قام زيد ، فالتصيف بالقيام ليس اللفظ

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، والإنصاف : ١ / ١٥٢ ، والحكم

على ذلك بالضرورة ، وانظر أيضاً معني اللبيب بحاشية الأمير : ١ / ٤٨ .

إنما اتصف به مدلوله وهو الشخصُ ، وهذا هو الذي يكون خاصّةً من خواصّ الاسم لا اللَّفْظِي^(١) .

قولـه :

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونِ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي

يريد بتا : فعلت وتا أتت ، تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة وجعلهما وياء : "افعلي" وهي ضمير المؤنث ونون التوكيد من خواص الفعل ، أما الياء فمتفق عليه .
وأما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة فلم يجعلهما من خواص الفعل بعض النحويين ؛
ألا ترى أن لَيْسَ تلحقها تاء الضمير ، وتاء التأنيث نحو : لَسْتُ ، وَلَيْسَتْ ، وقد قال بحرفيتها أبو بكر بن شقير^(٢) وأبو علي الفارسي^(٣) في أحد قوليه ، ولم يحفلا باتصال التاءين بها^(٤) .

(١) تحامل من أبي حيان فالإسناد إذا أطلق انصرف إلى المعني وهو المقصود .

(٢) ابن شقير : هو أبو بكر أحمد بن الحسين البغدادي ، له كتاب مختصر في النحو ، توفي سنة (٣١٧هـ) . نشأة النحو / ١٤٠ .

(٣) الفارسي : هو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، له : الإغفال والإيضاح والتكملة والتذكرة والمسائل الحلبية والفارسية وغيرها ، توفي سنة (٣٧٧هـ) . نشأة النحو : ١٥٧ ، ١٥٦ ، والمدارس النحوية : ٢٥٥ وما بعدها .

(٤) تحدث أبو علي الفارسي في الحلييات على إثبات حرفية ليس ما يزيد على خمس صفحات ذاكراً أن اتصال الضمير بها لا يدل على فعليتها ، كما أنهم حذفوا منها كما يحذفون من الحروف ، كما أنهم قالوا في الشعر ليس بلا نون ولا يحذف هذه النون في الأفعال ثم حتم كلامه بقوله : وما يدل على أنه ليس بفعل ككان وأخواتها لأن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي أو الحاضر أو الآتي ، فلما حلت ليس من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها ، وإذا لم تكن فعلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة ما التي لا إشكال في أنها حرف (الحلييات ص ٢٢٢ تحقيق هنداي) (دور العلم - دمشق)

هذا قوله والجمهور على أنها فعل لاتصال الضمائر بها وتاء التأنيث كما يكون ذلك في الأفعال .
وينظر في رأي أبي علي أيضاً المسائل المثورة ص ١٦٠ ، وإيضاح الشعر منها والبصريات ٢ / ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب ٧٢ / ٢ .

وأما نون التوكيد فإنها قد دخلت على الاسم في الشعر ، قال :
 أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا مَرُجَلًا وَيَلْبِسُ الْبُرُودًا
 أَقَاتِلَنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودًا؟^(١)

وقد أهمل الناظم حد الاسم والفعل والحرف^(٢).

قوله :^(٣)

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّائِي مِزٍ وَسِمٍ بِالتُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمِ

(١) قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس . ينظر ١٣٧ من ملحق الديوان المسمى بمجموع أشعار العرب ، يراجع التصحيح ١ / ٤١ ، والدرر ٢ / ٩٩ ، والخصائص ١ / ١٣٦ والشاهد الحادي عشر من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أريت " أصله : أريت حذف الهمزة منه للتخفيف ، وكذلك قالوا في : أريتك بلا همزة ، ومعني " أريت " أخبرني ، قوله : " أملودا " بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام وهو الناعم ، قوله : " مرجلا " بالجيم أي : مزينا وأصله من رجلت شعره إذا سرحته ، وضبطه بعضهم بالحاء المهملة وهو برد بصور عُلِّيهِ الرجال ، وقوله : " البرود " جمع برد وهو نوع من الثياب معروف.

الاستشهاد فيه : حيث أدخل الشاعر فيه نون التأكيد على الاسم ، وهي مختصة بفعل الأمر المستقبل طلباً أو شرطاً بعد إما ؛ كقوله : (فِيمَا تَرَيْنَ) - من الآية ٢٦ من سورة مريم - ، و : (فِيمَا تَتَّقُنَّهُمْ) - من الآية : ٥٧ من سورة الأنفال - وقد تلحق الماضي ندوراً كما في قوله - عليه السلام - " فِيمَا أَدْرَكْنَا وَاحِدٌ مِنْكُمْ الدَّجَالُ " وأندر من ذلك دخولها في اسم فاعل ، كما في البيت المذكور ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم فاعل وفيه نظر ؛ لأن دخولها على اسم فاعل لا يلتفت إليه لندوره وقلته لاسيما الشاعر فإنه مضطر ، ويرتكب أموراً متعسفة فلا يبي عليه حكم.

(٢) أما حد الاسم فقد ذكرناه وأما حد الفعل فقد قيل فيه : ما دل على اقتران حدث بزمان (المفصل ص ٣١١ دار الكتب العلمية)

كما قيل في تعريفه : لفظ يدل على معني في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان (المقرب ص ٤٥)

وأما الحرف فقد قيل فيه : ما دل على معني في غيره أو هو لفظ يدل على معني في غيره لا في نفسه.

(٣) أهمل الشارح قول الناظم :

سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

يُمَيِّزُ الماضي التَّاءَ وتقدّم تاء الضمير وتاء التانيث وكلاهما يميزه ، وقد أفرد التَّاءَ فلا يدري أيّ التَّاءين أراد ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بالتَّاءِ مجموعهما ؛ لأنَّهُ يكون من إطلاق المفرد على المثني وهو غير مطرد.

وقوله : " وَاسْمٌ بِالتُّونِ فِعْلُ الأَمْرِ " أي : العلامة في فعل الأمر التي تُمَيِّزُهُ من الماضي / ٥ والمضارع هي التُّونُ ، فيلزم من حيث هي علامة لفعل الأمر أن لا تُوجَدُ إلا فيه.

وهذا فاسدٌ ؛ لأنها تُوجَدُ في غيره ، نحو فعل النَّهْيِ والمضارع المُثَبِّتِ فِي القَسَمِ بشرطه ، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عنه ، فظهر بهذا أنها لا تُكُونُ علامةً لِفِعْلِ الأَمْرِ ؛ إذ قد شرکه غيره فيها.^(١)

وقوله : " إِنْ أَمَرَ فُهُمْ " قيدٌ مُخَلٌّ بالمقصود ؛ لأنَّ هذه التُّونَ إذا دخلتْ على فعلِ الأَمْرِ فلا يُشْتَرَطُ أَنْ يُقْصَدَ به الأَمْرُ ، بل تدخلُ على صيغة الأمر سواء أكان المعنى على الأمر أو لم يكن ؟ ، فتدخلُ هذه التُّونُ على ما لفظه أمرٌ ومعناه خبرٌ نحو : أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ عَلَى الأَصْحَحِّ نحو : أَحْسِنُ بزيّد !.

قولاه :

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلتُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صِهٍ وَحِيَهْلُ

(١) فيه تحامل من أبي حيان على الناظم ، والأمر هو كما قال ابنه بدر الدين : وعلامة فعل الأمر أن تدل الكلمة على الأمر ويحسن فيه نون التوكيد نحو : قم فإنه يدل على الأمر كما تـري ويحسن فيه نون التوكيد نحو قومن (شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧).
وقد رد ابن هشام في كـتبه أن فعل الأمر يعرف بعلامتين مجتمعتين هما : دلالة على الطلب وقبوله بـاء المخاطبة وذلك نحو : قومي فإنه دال على الطلب وقبل بـاء المخاطبة ، والأمر مستقبل دائماً لأنه مطلوب منه ما لم يحصل أو دوام ما حصل . ينظر الفعل والـزمن : ٩٢ د.عصام نور الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط. أولى : ١٩٨٤ م ، وشرح شذور الذهب : ٢٢ ، وشرح قطر الندى : ٣١ .

الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ الْأَمْرُ قِسْمَانِ : فِعْلٌ نَحْوُ : اضْرِبْ ، وَاسْمٌ وَهُوَ قِسْمَانِ :
مصدرٌ نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا فِي مَعْنَى : اصْرَبْ زَيْدًا ، وَاسْمٌ فِعْلٌ نَحْوُ : صَبَّهْ ، وَمَنْهٌ ^(١) ، وَإِذَا
لَمْ تَصْلُحْ فِي مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْأَمْرُ نَوْنُ التَّوَكِيدِ فَهُوَ اسْمٌ ، وَإِنْ صُلِحَ فَهُوَ أَمْرٌ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ [إِذَا] ^(٢) لَمْ يَصْلُحْ لِنَوْنِ التَّوَكِيدِ فَهُوَ اسْمٌ
لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ أَفْعَالٌ ، فَلَا
يُقَالُ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ ، وَإِذَا قَالَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ فَاسْمٌ فَالْفِعْلُ لَيْسَ بِأَمْرٍ ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ
لَفْظٌ هُوَ الْأَمْرُ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَسْمَ ^(٣) مَصْدَرٌ ، وَاسْمٌ فِعْلٌ ^(٤) ، وَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي الَّذِي
تُسَمَّى اسْمَ فِعْلٍ ^(٥) ؛ فَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا أَفْعَالٌ ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي حُدُودِ الْأَفْعَالِ
وَحَقَائِقُهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدِثِ وَالزَّمَانِ الْمُخْتَصِّ بِالْإِسْتِقْبَالِ وَالْمَضِيِّ .

وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا أَفْعَالٌ اسْتَعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، أَي : حَمَلَتْ
عَلَى أُبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ وَاتَّصَلَتْ ضَمَائِرُهَا بِهَا اتِّصَالَهَا بِالْأَسْمَاءِ ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ قَوْلُ
الْكُوفِيِّينَ .

(١) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٣ / ٨٤ .

(٢) زيادة لإصلاح اللفظ .

(٣) يقصد به اسم الفعل .

(٤) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٣ / ٨٤ .

(٥) اختلف النحويون في تسمية اسم الفعل أو فعليته على أربعة مذاهب أولها : مذهب البصريين
وهو أنه اسم حقيقي ، والثاني : مذهب الكوفيين وهو أنه فعل حقيقي ، الثالث : مذهب
بعض البصريين وهو أنه فعل استعمل استعمال الأسماء ، الرابع : وهو مذهب أبي جعفر بن
صابر أن اسم الفعل ليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً بل هو أمر آخر زائد على هذه الأنواع الثلاثة
ويسمى هذا الأمر مخالفة ، وبهذا تكون أنواع الكلمة عنده : أربعة : اسم وفعل وحرف
وخالفة . وينظر مع الهوامع للسيوطي : ٢ / ١١٥ والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٢ ،
٣٣ وابن يعيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٩٥ واسم الفعل في كلام
العرب والقرآن الكريم : ٣٦ تأليف د / سيد درويش طبعة أولى سنة ١٩٨٦ م .

وقال جمهور البصريين هي أسماء فترال اسم (لانزل) ، وانزل هو الأمر ، ودلّت هذه الأسماء على الأفعال ، فمدلولاتها ألفاظُ أفعال لا أحداث ولا زمان ، بل تدلُّ على ما يدلُّ على الحدثِ والزمانِ بخلاف من يقولُ بفعليّتها فمدلولها عندهُ حدثٌ وزمانٌ لا ألفاظٌ.

واحتج البصريون على اسميّتها بكونها لا تلزم الاشتقاق ، وأنها تجري على أمثلة [منخرمة] وأن فيها التعريفَ والتنكيرَ والثنائيَ والمركّبَ والمثنى والمجموعَ وإعراب ما سُمّيَ منها بنحو : نزال عندَ بني تميم بخلاف التسمية بالفعل المستتر فيه ضمير ، فهم وغيرهم من العرب يحكونه^(١).

وكان أبو القاسم من شيوخ الأندلسيين^(٢) يقول بقول الكوفيين في : نزال ، ودراك ، وبلة ، ومه ، وصه ، وجميع هذا الصنف الذي ليس أصله ظرفاً ولا مصدرًا.

وأما ما أصله ظرف نحو : دُونك زَيْداً أو مصدره نحو : حذرك وفَرطك ، فكان يقول : إنّها منصوبة بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ؛ لأن تلك المصادر والظروف عوضٌ منها ، وخالف في ذلك جميع البصريين ولا يعرف ذلك لبصري إلا ما رواه السيرافي^(٣) عن المازني^(٤) في الظروف خاصة^(٥).

(١) ينظر : ابن يعيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٥ .

(٢) ينقل عنه أبو حيان كثيراً في شرحه على الألفية وشرحه على التسهيل ؛ وقد اختلف في اسمه فقبيل : أبو القاسم بن القاسم الخضراوي وقيل : هو أبو محمد القاسم بن القاسم ، وقد ورد هذا الاسم في بغية الوعاة على أنه القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي توفي سنة ٦٢٠ هـ ، وصنف شرح اللمع وشرح التصريف الملوكي (بغية الوعاة : ٢ / ١٦٠ - رسالة دكتور الشريبي لتحقيق التذييل والتكميل : ص ١١٢٧)

(٣) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بسيراف سنة (٢٨٠ هـ) وله من المصنفات شرح كتاب سيويه وأخبار النحويين البصريين وغيرها ، وتوفي سنة (٢٨٠ هـ) المدارس النحوية : ١٤٦ ، ١٤٥ .

(٤) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس ، ألف علل النحو وكتاب التصريف ، توفي سنة (٢٤٩ هـ) ، نشأة النحو ٨٨ ، ٨٧ .

(٥) قال المرادي : " ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب ، ونقل عن سيويه وعن الفارسي القولان ، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغني مرفوعها عن الخير كما أغني في : أقائم الزيدان ؟ " . توضيح المقاصد للمرادي : ٤ / ٧٥ .



﴿ الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ ﴾

قوله :

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لَشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

لَمْ يُبَيِّنِ الْإِعْرَابَ وَلَا الْبِنَاءَ^(١)، وَذَكَرَ أَنَّ الْإِسْمَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْبِنَاءَ لَشَبْهِهِ الْحَرْفِ فَقَطُّ .

ثُمَّ تَوَعَّجَ وَجْهَهُ الشَّبْهَ إِلَى^(٢) : شَبْهَ وَضْعِي ، وَمَعْنَوِيٍّ ، وَنِيَابَةَ عَنِّ فِعْلٍ بِلا تَأْتِرُ ؛ وَافْتِقَارَ مُتَأَصِّلٍ ، وَعَنْتَى بِالْوَضْعِيِّ : أَنَّ يَكُونُ الْإِسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كَالْتَاءِ وَنَا فِيهِ : جِئْنَا ؛ وَكَأَنَّهُ / ٦ يَقُولُ : أَصْلُ الْحَرْفِ أَنَّ يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ .

قِيلَ : وَإِنَّمَا جِيءَ بِالْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّهَا اخْتَصَرَ فِيهَا الْأَفْعَالُ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَمَعْنَاهُ : تَفَيَّتَ الْقِيَامَ عَن زَيْدٍ ، فَإِذَا كَانُوا قَدْ عَدَلُوا عَنِّ الْفِعْلِ إِلَى الْحَرْفِ فَلَا يَنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُولُ إِلَيْهِ أَكْثَرَ حُرُوفًا مِنَ الْمَعْدُولِ عَنِّهِ ، وَإِلَّا فَمَا يَكُونُ لِلْعَدُولِ عَنِّهِ فَائِدَةٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَعْذِلُونَ عَنِّ لَفْظَيْنِ إِلَى لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَعَنِّ لَفْظٍ وَاحِدٍ زَائِدٍ فِي الْحُرُوفِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ نَاقِصٍ عَنِّهِ فِي الْحُرُوفِ .

(١) عَرَفَهُمَا فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : الْإِعْرَابُ : مَا جِيءَ بِهِ لِإِبْرَاهِيمَ مَقْتَضِي الْعَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سَكُونٍ أَوْ حَذْفٍ ، وَعَرَفَهُ غَيْرَهُ فَقَالَ : الْإِعْرَابُ تَغْيِيرٌ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ لِعَامِلٍ دَاخِلٍ عَلَيْهَا فِي الْكَلَامِ الَّذِي هِيَ فِيهِ . وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَقَالَ فِي التَّسْهِيلِ : مَا جِيءَ بِهِ لِإِبْرَاهِيمَ مَقْتَضِي عَامِلٍ مِمَّنْ شَبَّهَ الْإِعْرَابَ وَوَلِيَ حِكَايَةَ أَوْ اتِّبَاعًا أَوْ نَقْلًا أَوْ تَخْلُصًا مِنْ سَكُونَيْنِ (التَّسْهِيلُ ص ١٠٠٧)

(٢) لَمْ يَذْكَرْ بَيْنِي الْأَلْفِيَّةِ فِي نَصِّ الْمَخْطُوطِ وَهِيَ :

كَالشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْنَا
وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكَتِيَابَةِ عَنِّ الْفِعْلِ بِلا
تَأْتِرُ وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا

وإذا تقررَ هَذَا فاصْلُ وضعِ الحرفِ أن يكونَ أخصَرَ من الفعلِ ، وأقلُّ حُرُوفِ الفعلِ ثلاثةً ، وأخصرُ منه ما يكونُ على حرفٍ واحدٍ أو حرفَينِ ، فإذا وجدنا اسماً وُضِعَ على حرفٍ واحدٍ أو على حرفَينِ كانَ مَبْنِيًّا لشبهه بالحرفِ في الوضعِ .

ولمَ أوقفْ على مراعاةِ هَذَا الشَّبهِ الوضعيِّ إلا لهذا الرجلِ^(١) ، بل المنقولُ في كتب أصحابنا أن من النحويين من اقتصر على شبه الحرف^(٢) ، أو تضمن معناه وهو الفارسي ، وفسرَّ شبه الحرف بالشبه في الافتقار كالموصلات وأسماء الإشارة والضمائر^(٣) .

(١) المقصود به ابن مالك .

(٢) قال الزجاجي : " عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت وتلك العلة مشاهمة الحرف " . الإيضاح في علل النحو : ٧٧ لأبي القاسم الزجاجي تحقيق : مازن المبارك ط . دار النفائس خامسة : ١٩٨٦ م ، وينظر قضية الشبه في النحو العربي : ٣٦٤ فؤاد أحمد السيد الخطاب ط . أولى : ١٩٨٨ م ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٠ ، ٥١ .

(٣) ينظر المسائل العسكرية : ٢٣٠ - ٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ والتذييل والتكميل : ١ / ١٣٣ (هنداوى) ، وهو ما ذكره ابن مالك نفسه في التسهيل ص ٧ وشرحه : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، ورد أبو حيان على الفارسي قوله فقال : " وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف كثير التكلف وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، وكل ما اعتذر عنه فإنه بني فيه على المحل على الغالب وسامح نفسه في ذلك ، وكان يتحمل ما قال لو أدى ما فر منه إلى شيء مستحيل ولا يبعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يحكم لها بحكم ما حلت

محله " . التذييل : ١٣٤ - ١٣٥

وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا ذَهَبُوا إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَى هَاتَيْنِ الْعَلْتَيْنِ ، فزعموا أَنَّ البناءَ لشبه الحرف ، أو لتضمنه معناه ، أو لوقوعه موقع المبي أو لمضارَعته هَذَا ، أو لإضافته إلى مبني أو لخُرُوجه عَنِ النَّظِيرِ^(١) .

وزعم المبرد^(٢) أَنَّ موجباتِ البناءِ كثرةُ العِللِ الموجبة لمنع الصرف ، وَقَدْ تَعَرَّضْنَا لكثيرٍ مِنْ تَبْيِينِ هذه العِللِ ، وَمَا هُوَ مِنْهَا موجِبٌ ، وَمَا هُوَ مجوزٌ ، والشروطِ فِي ذَلِكَ فِي كتابنا المسمى بالنكت الحسان فِي غاية الإحسان^(٣) .

(١) مثال المبي لشبه الحرف : المضمرة واسم الإشارة والموصول ووجه الشبه أنما في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.
ومثال المبي لتضمن معنى الحرف : أسماء الشرط والاستفهام.
ومثال المبي لوقوعه موقع المبي : أسماء الأفعال والمنادى المبي.
ومثال المبي لمضارَعته ما وقع موقع المبي : مثل حذام وقطام فإنه ضارع نزال ونزال وقع موقع انزل.

ومثال المبي لخروجه عن النظير : أي الموصولة في حالة بنائها.

ومثال المبي لإضافته إلى مبني : مثل حين في قوله : على حين عاتبت المشيب على الصبا .. الخ ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وابن يعيش : ٣ / ٧٩ - ٨٢ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ - ٢ / ٣١٨ ، ٣٣٠ ، وحاشية الصبان : ١ / ٥١ ، وشرح الكافية الشافية : ص ٢١٦ .

(٢) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد من بني ثماله ، أخذ عن الجرهمي والمازني وأبي حاتم ، وله من المؤلفات في العربية : المقتضب ، وشرح شواهد سيبويه والرد عليه ، والكامل وغيرها ، توفي سنة (٢٨٥ هـ) نشأة النحو : ٩٠ ، ٨٩ ، وطبقات النحويين : ١٠١ - ١١٠ ، والمدارس النحوية : ١٢٣ - ١٣٥ ، والمبرد ودراسة كتابه الكامل لأبي الحسن الخطيب : ٦٧ - ٩٦ ، والمبرد حياته وأثاره لأحمد القرني وعبد الحفيظ فرغلي : ٤٠ ، ٣٩ .

(٣) هو ما ذكرناه في الهامش قبل السابق وينظر : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان : ١٥٨ - ١٥٩ تحقيق : عبد الحسين الفتلي ط . مؤسسة الرسالة ثانية : ١٩٨٨ م .

وقوله : " والمعنوي في متى وفي هنا " أما : " متى " إذا كانت استفهاماً
فتضمّنت معنى الهمزة ، وإذا كانت شرطاً فتضمنت معنى إن الشرطية .

وأما : " هنا " فإنّما بُنيت عند أصحابنا لشبهها بالحرف في الافتقار إلى
مُشارِ كسائر أسماء الإشارة ، وأما على ما ذهب إليه هذا الناظم فيتخيّل له أن : " هذا "
اسم إشارة ولم تضع العرب للإشارة حرفاً فتضمن اسم الإشارة معناه ؛ لكنه كان
ينبغي أن يوضع له حرف ؛ كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني
والتشبيه وغير ذلك ، فضمن اسم الإشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن
يوضع لمعنى الإشارة^(١) .

وقوله : " وكنيابة عن الفعل بلا تأثر " النائب عن الفعل من الأسماء
قسمان :

قسّم يتأثر للعامل وهو معرب وذلك المصدر الذي هو بدل عن اللفظ بالفعل
نحو : ضرباً زيداً وغيره ، ألا ترى أنه يتأثر للعامل ويصير معمولاً له ، وقسم لا يتأثر
وذلك نحو : نزال ومن النحويين من زعم أنه مثل نزال في موضع نصب .

وقوله : " وكافتقار أصلاً " يريد بذلك الموصولات نحو : الذي والتي ،
فإنما تفتقر إلى صلاتها افتقار تأصل بمعنى أن معناها متوقف على صلاتها ، واحترز من
افتقار غير متأصل نحو : افتقار المضاف للمضاف إليه .

قوله :^(٢)

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيّاً	وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِي بُنِيّاً
نُونِ إِيَّاتٍ كَثِيرٍ عَنْ مَنْ فُتِنَ	مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٢ - ٥٣

(٢) لم يذكر الشارح هنا بيت ابن مالك الآتي :

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

ذَكَرَ أَنْ فِعْلَ الْأَمْرِ وَالْمَاضِي يُبَيِّنَانِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ عَلَيَّ مَا بَيْنَانِ عَلَيْهِ ، أَمَّا بِنَاءِ
الْمَاضِي فَصَحِيحٌ ، ٧/ وَأَمَّا فِعْلُ الْأَمْرِ فَعَلَى قَسْمَيْنِ :

معرب بإجماع وهو ما دَخَلَتْ عَلَيْهِ لامُ الأمرِ نحو : لِسِقْمِ زَيْدٌ ، ومبني
باختلاف. وهو الأمرُ العاري من اللام ، فَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَمَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ
أَنَّهُ مَعْرَبٌ ، وَكَانَ الْأَخْفَشُ^(١) يَسْتَجِدُّ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ^(٢)
مِنْ شِيُوخِنَا^(٣).

وقد أطلق هَذَا النَّاطِمُ فِعْلَ الْأَمْرِ فِي مَوْضِعِ التَّقْيِيدِ ؟ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمُضَارِعَ
يعرب إذا عري من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن نون إناث ، ومفهوم الشرط أنه إذا لم يعر
منهما لم يعرب ، أما نون التوكيد فإنها إذا اتصلت بالمضارع المعرب ؛ احتراز عن
اتصالها بالمضارع الَّذِي لِحَقَّتْهُ نونُ الْإِنَاثِ يَبْنَى معها مطلقاً في مذهب الأخفش سواء
أَكَانَ الْمُضَارِعُ مِمَّا رَفَعَ بِالنُّونِ أَمْ لَمْ يَكُنْ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ^(٤) أَبِي مُوسَى^(٥).

(١) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم أخذ عن سيبويه
وصنف: معاني القرآن والمسائل الكبيرة وغيرها . توفي سنة (٢١٥ هـ) أخبار النحويين
البصريين : ٦٦ وما بعدها وطبقات النحويين للزبيدي : ٧٢ وما بعدها.

(٢) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي
يعرف بابن الناظم وله شرح المستصفي وشرح الجمل وتوفي سنة (٦٧٩ هـ) ينظر : بغية
الوعاة : ١ / ٥٣٥

(٣) " قال الأشموني : وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدره وهو
عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل : قم ، لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف
المضارعة " . شرح الأشموني : ١ / ٥٨ ، ٥٩ ، وينظر معه حاشية الصبان ففيه نسبة للأخفش
وضعف ذلك بأن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجازم.

(٤) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى البربري المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي
له المقدمة وشرح أصول ابن السراج وغيرها ، توفي سنة (٦٠٧ هـ) . البغية : ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧
(٥) ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبيين : ٢٦٤ - ٢٦٥ وهو مذهب المصنف في التسهيل.

وفصل غير الأخصش فقال : إما أن تُبَاشِرَ التُّونُ المضارعَ أوْ لا تبأشره فإنْ بآشرته بنى نحو : هل تقومن ، لا تضربن ؛ وإن لم تبأشره وَذَلِكَ فِيمَا رُفِعَ بِالتُّونِ ، وهو الأمثلة الخمسة لم بين وَذَلِكَ نَحْوُ : إِنَّ الزَّيْدِينَ ليقومن ، أصله ليقومون ، ثم أدخلت نون التوكيد فلم تبأشر المضارع بل جاءت بعد الضمير وبعد نون الرفع فقلت : ليقومونن ، فاجتمعت الأمثال فحذفت التُّون التي هي علامة الرفع فصارت ليقومون ، فالتقى ساكنان الواو التي هي ضمير ، والتُّون الأولى الساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار : ليقومن ، وكذلك الخفيفة غير أنه لا يجتمع أمثال إنمًا يجتمع مثلان ، وهذا المذهب الثاني هو ظاهر كلام هذا الناظم^(١).

وأما نون الإناث فإنها إذا اتصلت بالمضارع ، فمذهب الجمهور أنه يبني معها وَذَلِكَ نَحْوُ : يخرجن حملاً على الماضي ، وبعض المتأخرين ذهب إلى أنه باقٍ على إعرابه لوجودٍ موجب الإعراب فيه^(٢) ، والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها.

(١) المضارع متى اتصلت به نون التوكيد بني وفيه عندئذ ثلاثة مذاهب : الأول : الباء مطلقاً وهو مذهب الأخصش . ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٤ / ٣٣ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، وقد نسب أبو حيان في الارتشاف إلى الزجاج وأبي علي وهو في الإيضاح العسدي : ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والمقتصد : ١١٣٦ وهو مذهب المراد في المقتضب : ٣ / ١٩ - ٢٢ ، والثاني : الإعراب مطلقاً ، وقد ذكر ابن الخباز في النهاية : ٢٣٠ أنه قول ابن الدهان في كتابه الغرة ، والثالث : التفصيل بين أن تنصل بالفعل فيكون مبنياً أو لا تنصل مباشرة فيكون معرباً وهذا المذهب هو المشهور والمنصور . ينظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٠ ، ٣ / ٥١٨ - ٥٢٠ وشرح الكافية الشافية : ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٤١٣ - ١٤١٧ وشرح عمدة الحفاظ : ٣٢٥ - ٣٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦ .

(٢) المسألة خلافية فقد ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب ونسب قوله إلى الأخصش في رصف المباني : ٣٣٣ تحقيق الخراط ط . مجمع اللغة العربية بدمشق وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين . ينظر التذيل والتكميل ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ - ٢٦٤ ، وقد ذهب أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني . ينظر التذيل والتكميل : ١ / ١٢٩ .

قوله: (١)

وَاجْزِمِ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ
يُنُوبُ نَحْوُ : جَا أَخُو بَنِي لَمِرٍ

يقول : يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَيُنْتَسَبُ بِالْفَتْحِ وَيُجَرُّ بِالْكَسْرِ وَيُجْزَمُ بِالتَّسْكِينِ ،
وغير هذا ينوب عنه ما يذكره بعد ذلك ، وهذا منه بناءً عَلَى أَنَّ الإِعْرَابَ يَكُونُ
بِالْحُرُوكَاتِ وَبِغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي سَيَذَكِّرُهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

ومذهب المحققين أَنَّهُ لَا إِعْرَابَ إِلَّا بِحُرُوكَةٍ أَوْ بِحَذْفِهَا أَوْ بِالتَّنُونِ أَوْ بِحَذْفِهَا
وَسُنُورِدِ الْخِلَافَ عِنْدَ ذِكْرِ مَا نَابَ عَنِ الْحُرُوكَاتِ شَيْئاً فَشَيْئاً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

(١) ترك الشارح بعد هذا خمسة أبيات لم يتعرض لها من الألفية وهي :

والأصل في المبني أن يسكنا	وكل حرف مستحق للبناء
كأين أمس حيث والساكن كم	ومنه ذو فتح وذو كسر وضم
لاسم وفعل نحو : لن أهابا	والرفع والنصب اجعلن إعرابا
قد خصص الفعل بأن ينجزما	والاسم قد خصص بالجر كما
كسرا كذكر الله عبده يسر	فارفع بضم وانصب لفتح وجر

الأسماء الستة

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَارْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفُ

ظاهرُ كلامِهِ يقتضي أَنَّ الإعرابَ فِي هذه الأسماء الستة بشرطها إِنَّمَا هو بِالْحُرُوفِ وبه قال هشام^(١) من الكوفيين^(٢) ، وقطرب^(٣) والزيادي^(٤) من البصريين^(٥) .
وذهبَ المازنيُّ إِلَى أَنَّهَا معربةٌ بالحركاتِ الَّتِي قَبْلَ الحُرُوفِ ، وَالْحُرُوفُ إشباعٌ وهو اختيارُ الزجاج^(٦) .

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي له مقالة فِي النحو تنسب إليه وُصِفَ مختصر فِي النحو والحدود والقياس وتوفي سنة (٢٠٩ هـ) ينظر بغية الوعاة : ٢ / ٣٢٨ .

(٢) هو ما قاله الزجاجي فِي مجالس العلماء ص : ٣٢٩ ، وقال أبو حيان فِي التذيل : وهشام من الكوفيين فِي أحد قوليه . ينظر : ١ / ١٧٦ .

(٣) قطرب : هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب لازم سيويه وأخذ عن عيسى بن عمر له من التصانيف : المثلث والنوادر والصفات والأصوات والعلل فِي النحو وغيرها ، توفي سنة (٢٠٠ هـ) بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٤) إبراهيم بن سيفان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي صنف : النقط والشكل والأمثال وشرح نكت سيويه وغيرها ، توفي سنة (٢٤٠ هـ) ينظر بغية الوعاة : ١ / ٤١٤ .

(٥) ينظر المسائل البصريات : ٨٩٦ وابن يعيش ١ / ٥٢ والجمل : ٣ - ٥ وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٣ والتذيل والتكميل : ١ / ١٧٦ .

(٦) ينظر الإنصاف : ١٧ وابن يعيش : ١ / ٥٢ والإيضاح فِي شرح المفصل : ١ / ١١٧ وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٤ وشرح ألفية ابن معط : ٢٥٢ - ٢٥٣ ونسبه الزجاجي فِي مجالس العلماء إِلَى البصريين : ٣٢٩ .

وذهب أبو الحسن الربيعي^(١) إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحُرُوفِ وهي منقولة من الحُرُوفِ^(٢).

وذهب الكسائي^(٣) والفراء^(٤) إلى أنّها مُعَرَّبَةٌ بالحركاتِ والحُرُوفِ مَعاً^(٥).

وذهب الجرمي^(٦) إلى أنّها معربة بالتغير والانتقال في حالة النصب والجر وبعدم ذلك في حالة الرفع^(٧) ، وَهَذَا شَبِيهٌ بِمَا نَقَلَ صَاحِبُ الإِعْرَابِ عَن هِشَامٍ أَنَّ الإِعْرَابَ فِيهَا مَعْنَوِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ ، فَلَا إِعْرَابَ فِيهَا لَا ظَاهِرٌ وَلَا مُقَدَّرٌ.

(١) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري ، عاصر الفارسي ولم يذكر السبوطي وفاته . البيهقي : ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٦ - ١١٧ ، والإنصاف : ١٧ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٧٧ .

(٣) الكسائي : هو علي بن حمزة ، من أصل فارسي ، ولد بالكوفة ويعد زعيم المدرسة الكوفية ، توفي سنة (١٨٩هـ) . المدارس النحوية : ١٧٢ - ١٧٥ .

(٤) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد ، ولد بالكوفة وتلقى عن الكسائي ، له من التصانيف : كتاب الحدود ومعاني القرآن وغيرهما ، توفي سنة (٢٠٧هـ) . نشأة النحو : ٩٤ ، ٩٣ ، وطبقات النحويين : ١٣١ - ١٣٣ ، وطبقات الفراء : ٢ / ٣٧١ ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٢٥ - ٢٣٠ .

(٥) نسب إلى الكوفيين في المقتضب : ٢ / ١٥٥ ، والإنصاف : ١٧ ، وأسرار العريية : ٥٩ ، وابن يعيش : ١ / ١١٧ ، ونسب إلى الفراء في ابن الشجري : ٢ / ٢٤٣ . تحقيق الطنساخي والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ .

(٦) الجرمي : هو أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحاق البجلي ، مولده ونشأته بصري ، أخذ عن الأخفش وله في النحو والصرف مؤلفات مختلفة من أهمها : كتاب المختصر في النحو وكتاب الأبنية وله كتاب في العروض وعني بكتاب سيويه فألف في غريبه كتاباً وفي شواهد الشعرية كتاباً آخر ، توفي سنة (٢٢٥هـ) . المدارس النحوية : ١١١ وطبقات النحويين ٧٥ ، ٧٤ .

(٧) ينظر المقتضب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ ، وشرح ألفية ابن معط : ٢٥٣ ، والتذيل م ١٧٧ .

وذهب السهيلي^(١) وتبعه تلميذه أبو علي الرندي^(٢) إلى التفصيل فيها فقال :
فوك وذو مال معربان بحركات مُقَدَّرَةٌ فِي الحُرُوفِ وبقيةا معربة بالحُرُوفِ^(٣) ،
وذهب سيويه^(٤) والفارسي إلى أَنَّهَا كُلُّهَا معربة بالحركات المُقَدَّرَةٌ فِي الحُرُوفِ وهو
الصحيح^(٥) . ٨/

قوله :

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

مِنْ ذَاكَ أَي : مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء : " ذو " بمعنى
صاحب ، واحترز بذلك من : " ذو " الموصولة فِي لُغَةِ طِيءٍ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ هَكَذَا مَبْنِيَّةٌ
نحو : جاء ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، هَذَا الأعرَفُ فِي لُغَةِ طِيءٍ ،

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، تلميذ ابن الطراوة ، ألف نتائج الفكر والروض الأنف
وغيرهما ، توفي سنة (٥٨١هـ) . ينظر : المدارس النحوية : ٢٩٩ .

(٢) هو عمر بن عبد المجيد الرندي بضم الراء وسكون النون أبو علي الأستاذ النحوي ، هذا ما
ذكره عنه السيوطي فِي البغية : ٢ / ٢٢٠ ، وقال محقق الكتاب فِي الحاشية : هو من تلاميذ
السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي وهو من مقرني كتاب سيويه .

(٣) نتائج الفكر : ٨٠ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ط . دار الكتب
العلمية أولى : ٩٩٢ ، وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية : ٣٥٩ - ٣٦٠ والتذييل : ١ / ١٧٨ .

(٤) سيويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ، اشتهر بلقبه سيويه ،
له من المصنفات : الكتاب ، توفي سنة (١٨٠هـ) . المدارس النحوية : ٥٧ - ٥٩ ، وطبقات

النحويين : ٦٦ - ٧٢ ، وسيويه جامع النحو العربي د . فوزي مسعود : ٣٠ ، وما بعدها ،
 ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : ٦٥ وما بعدها ، ومعجم الأدباء : ١٦ / ١١٥ .

(٥) لم أقف لسيويه على نص صريح في هذه المسألة وهو في التعليقة : ١ / ٢٨ - ٣١ ، والمسائل

العصديات : ٨٩٦ ، والمسائل البغداديات : ٥٣٩ - ٥٤٢ ، والتكملة : ٤٩ ، وشرح

المقدمة الجزولية : ١٤٧ والتبيين للعكري : ١٤٩ ، والتذييل : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

وبعضهم يجعلها كذي بمعنى صاحب ، فيقول : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت
بذي قام ، فعلى هذه اللغة لا يكون ذلك احترازاً ويكون الشرط لا مفهوم له .

واختلف في وزن : " ذو " بمعنى صاحب ، فمذهب الخليل^(١) أن وزنه "فعل" كفرو بسكون العين^(٢) ، ومذهب سيبويه والأخفش : "فعل" مفتوح العين^(٣) ، والأظهر أن لام ذي ياء ، وأن أصل تركيبها إنما هو من : ذوي فتكون من باب طوي وهو ما عينه واو ولامه ياء ، وهو أكثر من باب قوّة وهو ما عينه واو ولامه واو^(٤) .

وَمِنْ أَحْكَامِ : " ذِي " بِمَعْنَى صَاحِبٍ أَنَّهَا يَلْزَمُ إِضَافَتَهَا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ظَاهِرٍ
غَيْرِ صِفَةٍ فَلَا يَجُوزُ : ذُو هَذَا ، وَلَا : ذُو غَنِيٍّ ، وَلَا : ذُو زَيْدٍ ، وَإِذَا سُمِعَ ذُو زَيْدٍ
فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّفْظِ لَا إِلَى مَدْلُولِهِ .

ولا يجوز : ذوه ، ولا ذوك^(٥) ؛ خلافاً لبعضهم في إجازته إضافتها إلى
المضمر^(٦) ، وزعم بعضهم أنها أشرف في الوصف من صاحب ، ولذلك جاءت في
صفات الله تعالى : ذي الجلال ، ذي العرش ، ولم يجئ في صفاته صاحب كذا ،
وأبدي فرقاً بين قوله تعالى^(٧) : ﴿ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ ﴾ ، وقوله
تعالى^(٨) : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغْضِبًا ﴾ .

(١) الخليل : هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، واضع معجم العين في أصول اللغة وواضع
علم العروض ، توفي سنة (١٧٥هـ) . المدارس النحوية ٣٠ وما بعدها ، وأخبار النحويين
البصريين للسيرافي : ٥٤ - ٥٦ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢٦٣ / ٣ ، والتذيل : ١٦٣ / ١ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢٦٢ - ٢٦٣ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ١٦١ / ١ .

(٤) ينظر التذيل والتكميل : ١٦٣ / ١ .

(٥) هو مذهب سيبويه وهو المنع ، ينظر في الكتاب : ٤١٢ / ٣ .

(٦) هو مذهب المراد في المقتضب : ١٢٠ / ٣ ، وقد نسب القواس في شرحه لألفية ابن معط
ص : ٢٥٤ إلى المراد إجازة ذلك .

(٧) من الآية : ٤٨ من سورة القلم .

(٨) من الآية : ٨٧ من سورة الأنبياء .

وقولُهُ : " وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَّا " يقول : إذا ذهب الميم من الفم قلت : هَذَا فَوْ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ فَا زَيْدٌ ، ونظرتُ إِلَى فِي زَيْدٍ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا ذَهَبَ الْمِيمُ مِنْهُ أُعْرِبَ بِالْحُرُوفِ وَكَانَ الْأَجُودُ أَنْ يَقُولَ : إِذَا لَمْ تُعَوِّضْ مَنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ وَهِيَ الْوَاوُ مِمَّا لَا أَنَّهُ كَانَتْ فِيهِ الْمِيمُ فَذَهَبَتْ .

وأصلُ هذه الكَلِمَةُ مُرَكَّبٌ مِنْ : " فَوْه " ففأَوْهَا فَأَاءٌ وَعَيْنُهَا وَآوًا وَآمُهَا هَاءٌ^(١) ، وَوَزْنُهَا : " فَعْلٌ " بسكون العين^(٢) .

وإذا عَوِّضَ مِنْ وَآوَهَا مِيمٌ فَفِيهَا لُغَاتٌ : أَنْ تُكُونَ الْفَاءُ مَفْتُوحَةً رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وَهِيَ الْأَفْصَحُ ، وَمَضْمُومَةٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَمَكْسُورَةٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَتَابَعًا حَرَكَتُهَا لِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ وَهِيَ أضعف اللغات^(٣) .

وَقَدْ جَاءَ تَشْدِيدُ الْمِيمِ مَعَ الْفَتْحِ ، أَنشَدَ صَاحِبُ التَّرْقِيقِ^(٤) مِنْ أَرْجُوزَةٍ .

أَلَدُّ مَا ضَمَمْتُ عِنْدِي ضَمُّهُ كَطَعْمِ شَهْدِ رَيْقُهُ وَقَمُّهُ^(٥)

(١) خالف أبو حيان ما ذكره في التذييل والتكميل : ١ / ١٧١ حيث يقول : " واتصح هذه القول أنه له مواد أربع : (ف و هـ) وهي التي زعم الأكترون أنها الأصل ، ويدل عليها التصغير والتكسير والاشتقاق نحو : فُوَيْه ، وَأَفْوَاه ، وما فَاءَ بكذا ، وفلانُ أَفْوَةٌ ومُفْوَهٌ وعوها . (ف م ي) - (ف م و) ويدل عليه : هذا الفما ، والثنية : فميان وفموان ، (ف م م) يدل عليه أفعام " .

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي : ٣ / ٢١٥ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤٧ - ٤٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والكتاب لسيويه : ٣ / ٣٦٦ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن المعلّى الأسدي النحوي اللغوي ، روى عن الفضل بن سهل وأبي كثير الأعرابي وابن دريد ، من مصنفاته : الترقيص ، وشرح ديوان تميم بن أبي بن مقبل . ينظر معجم الأدباء : ١٩ / ٥٥ ، وبغية الوعاة : ١ / ٢٤٧ ، والخزانة : ٩ / ٢٢٦ ، وكشف الظنون : ٤٠١ .

(٥) البيتان من الرجز المشطور وردا في التذييل والتكميل : ١ / ١٧٠ .

اللغة : ضمنت : عانقت ، والشهد : الطعم الحلو ويراد به العسل ، والرقيق هو تردد الماء في الحلق فهو من راق الماء يرقيق ريقاً أي انصب .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " وفمه " حيث جاء مفتوح الفاء مضعف الميم وهي لعة من لغات كثيرة في الفم .

وحكى كُرَاعٌ^(١) أَنَّهُ يُقَالُ : " فَمَّ " بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ^(٢) ، وحكى صاحب
اليواقيت^(٣) : الفتح والضم والكسر مع التشديد ، قَالَ : وَالأَوَّلُ أَفْصَحُ يَعْنِي الْفَتْحَ^(٤) .
وقال ابن جني^(٥) : الوجه أَن تَشْدِيدَ المِيمِ لَيْسَ بِلُغَةٍ^(٦) ، وحكى صَاحِبُ
المُعَوَّبِ^(٧) عَن ثَعْلَبِ^(٨) أَنَّهُ يَجْمَعُ بِالوَاوِ وَالتُّونِ إِذَا نَقَصَ مِنْهُ اللّامَ فَيُقَالُ : فُونٌ وَفِينٌ
وَهَذَا فِي غَايَةِ الْغَرَابَةِ^(٩) ، وحكى بعضهم الْقَصْرَ فِيهِ فَيَقُولُ : هَذَا فَمَاكُ ، ورأيت
فمًاكُ ، ونظرت إِلَى فمًاكُ .

- (١) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل النحوي اللغوي ، صنف المجرّد
ومختصره ، والمجهد ومختصره وغيرها ، توفي سنة (٣٠٧هـ) . ينظر بغية الوعاة : ١٥٨ / ٢ .
- (٢) ينظر التذيل والتكميل : ١٧١ / ١ .
- (٣) هو محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد اللغوي المعروف بعلام ثعلب ، المتوفى سنة
(٣٤٥هـ) ، من مصنفاته : اليواقيت ، وشرح الفصح وفائت الفصح . ينظر إنباه الرواه :
١٧١ / ٣ - ١٧٧ ، وبغية الوعاة : ١٦٤ / ١ - ١٦٦ .
- (٤) ينظر التذيل والتكميل : ١٧١ / ١ .
- (٥) ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّي ، ولد سنة (٣٢٠هـ) . وله مصنفات شتى منها
في اللغة والنحو : اخصائص والمصنف وسر صناعة الإعراب ، ومنها في القراءات : المختضب
وغيره . توفي سنة (٣٩٢هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٦٥ وما بعدها .
- (٦) سر صناعة الإعراب : ٤١٥ - ٤١٧ ، وينظر شرح الكافية للرضي : ٢٩٧ / ١ ط . دار الكتب العلمية .
- (٧) هو تمام بن غالب المعروف باب التياي أو بابن التيان أبو غالب الأندلسي المرسي اللغوي ،
توفي سنة (٤٣٣هـ) . صنف تلقيح العين في اللغة وهو المسمى الموعب . ينظر إيضاح المكنون :
٢ / ٦٠٧ ، وكشف الظنون : ٣ / ٤٨١ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ومعجم
الأدباء : ٧ / ١٣٥ - ١٣٨ .
- (٨) ثعلب : هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب ، صنف : المصون في النحو
واختلاف النحويين والتصغير والوقف والابتداء وغيرها ، توفي سنة (٢٩١هـ) . بغية الوعاة
للسيوطي : ٣٩٦ ، ٣٩٧ .
- (٩) يعلل أبو حيان لغرابة هذه الرواية بقوله : " وكأن هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام
الكلمة ، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع وياؤه " . التذيل والتكميل : ١ / ٣٢٩ .

قوله :

أَبْ أَخْ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنَّ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيِيهِ يَنْدُرُ
وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وَزُنُّ : " أَخْ ، وَأَبْ ، وَحَمَّ ، وَهَنَّ " فَعَلَّ بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، أَمَا : " هَنَّ " فَالنَّقْصُ فِيهِ أَعْرَفُ ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ تَشْدِيدُ نُونِهِ ؛ كَمَا رُوِيَ - أَيْضًا - تَشْدِيدُ خَاءِ أَخْ وَبَاءِ أَبْ ، وَقَدْ رُوِيَ قَصْرُهُمَا وَنَقْصُهُمَا ، وَرُوِيَ نَقْصُ : " حَمَّ " وَقَصْرُهُ^(١) ، وَبِنَاؤُهُ عَلَيَّ : " فَعَلَّ " كَدَلُّوْ وَكَخَبَّءُ ، فَيَقَالُ : حَمَوْ وَحَمُوْ^(٢) .

وَيُظْهِرُ الْوَاوُ فِي : حَمَوٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ لَامِهَا الْوَاوُ ، إِذَا قُلْتَ : حَمُوكَ^(٣) ؛ خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَوَّلَهَا الْيَاءُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْحِمَايَةِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَاءَ الْمَرْأَةِ يَحْمُونَهَا .

(١) أما أمثلة هذه اللغات في الأسماء الأربعة (أب - أخ - حم - هن) فهي كالآتي :

فمثال نقص أب قوله : بأبه اقتدى عدي في الكرم .

ومثال قصره في قوله : إن أباه وأبا أباه .

ومثال تشديد الباء : ما حكاه الأزهري في التهذيب من قوله : استأببت فلاناً ، يباءين أي اتخذته أباً .

ومثال نقص أخ ما حكاه أبو زيد من قولهم : جاءني أخك .

ومثال قصره قوله : أخاك الذي إن تدعه للممة يبيحك .

ومثال تشديد الخاء ما رواه الأزهري في التهذيب من ذلك .

ومثال نقص حم ما حكاه الفراء من قولهم : هذا حمك .

ومثال قصره ما روي من قولهم : قام حماك نص عليه الأندلسيون .

ومثال نقص هن قوله : وقد بدا هنك من المتزر .

ومثال تشديد نونه قوله : وهني جاذ بين لهزمتي هن .

(٢) هو مذهب الفراء ذكره أبو حيان في : التذييل : ١ / ١٥٩ ، وأما مذهب البصريين فقالوا :

وزنه : " فَعَلَّ " . ينظر أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٣٤ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ - ٥٣ ،

والتوطئة : ١٢٣ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٧٨ .

(٣) في اللسان مادة " حما " : " الجوهرى : وأصل حم حمو بالتحريك لأن جمعه أحماء مثل آباء " .

٩/ وتعرضُ النَّاطِمِ لِللِّغَاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَيْسَ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ فَكَانَ يَلِيقُ حَذْفُهَا مِنْ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ الْمُخْتَصِرَةِ وَالْعُدُولِ إِلَى الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ بِدَلِّ هَذِهِ اللَّغَاتِ لَكِنْ مِنْ غَلْبِ عَلَيْهِ فَنُؤَلِّقُ بِذِكْرِهِ.

قوله :

وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا

ذَكَرَ أَنَّ شَرَطَ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْوَاوِ رَفْعًا وَبِالْأَلِفِ نَصْبًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً لغيرِ ياءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِذَا أُضِيفَتْ لِلْيَاءِ لَمْ تُثَبِّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ .

وَأَخَذَ النَّاطِمُ هَذَا الشَّرْطَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْإِضَافَةِ وَلَا يُضَافُ لِلْيَاءِ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الضَّمَائِرِ إِلَّا عَلَى خِلَافٍ فِيهِ وَهُوَ : " ذُو " وَلَهَا - أَيْضًا - شَرْطَانِ غَيْرِ هَذَا الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرَهُ :

أحدهما :

أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مُكَبَّرَةً فَإِذَا كَانَتْ مُصَغَّرَةً أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ ، فَتَقُولُ : هَذَا أَخِي زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ أَخِيَّ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِأَخِيَّ زَيْدًا ، وَقِيَاسُ تَصْغِيرِ : " ذِي مَالٍ " ، أَنَّ تَقُولُ : " ذُوِّي مَالٍ " .

الثاني :

أَنَّ تَكُونَ مُفْرَدَةً ، أَيْ لَيْسَتْ مِثْلًا وَلَا بِمُجْمَعَةٍ ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلًا أَوْ بِمُجْمَعَةٍ لَمْ تَكُنْ بِالْوَاوِ وَلَا بِالْأَلِفِ وَلَا بِالْيَاءِ^(١) ، وَقَدْ جَمَعَتِ الْعَرَبُ : " أَبَا وَأَخَا " جَمْعَ سَلَامَةٍ ، قَالُوا : أَبُونَ ، وَأَخُونَ رَفْعًا ، وَأَبِينِ وَأَخِينِ نَصْبًا وَجَرًّا ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ

(١) التمس أبو حيان العذر لابن مالك في هذين الشرطين فقال : والعذر للمصنف في إهمال هذين

الشرطين هو أنه علق الحكم بعين لفظ أب وأخواته ، فإذا صغر أو ثني أو جمع فليس نفس

اللفظ المعلق عليه الحكم . التذيل والتكميل : ١ / ١٥٧ .

أن اللام في : " أباك " قد ثبتت في حال الإضافة إلى ياء المتكلم ، فتقول : أباي ،
قال الشاعر :

فَلَا وَأَبِيَّ لَا أُنْسَاكَ حَتَّى يُنْسَى الْوَالَهُ الصَّبُّ الْحَيْنَا^(١)

وهذا مخصوص بالشعر عند البصريين ، ويجوز في الشعر والكلام عند
الكوفيين ، ولا دليل في البيت لاحتمال أن يكون جمع : " أبا " جمع سلامة ؛ كما
تقول : قام زَيْدِي.

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو في الغزل ؛ لم نثر على مراجع له.

اللغة : الواله : العاشق المتيم ومثله الصب ، وهو يخلف لصاحبه أنه لا ينساها أبداً.

الشاهد فيه : قوله : فلا وأبي بتشديد الياء فواحدة للمتكلم وأخرى أصلها الواو وهى لام

الكلمة ثبتت عند الإضافة.

﴿ بَابُ الْمُثْنِيِّ ﴾

قوله: (١)

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثْنِيَّ وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا

أما المثنى فذهب الزجاجُ فيما نقل عنه إلى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وذهب الجمهور إلى أَنَّهُ معرب^(٢) ، واختلفوا في إعرابه فذهب الجرمي إلى أَنَّهَا معربة بالتغيير والانقلاب في حالة النصب والجر ، وبعدهم ذَلِكَ في حالة الرفع^(٣) ، وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إلى سيبويه^(٤) ، قال : أبو الفتح : هو قول أبي إسحاق وابن كيسان^(٥) وابن السراج^(٦) ، وهو قول سيبويه^(٧) .

(١) لم يذكر الشارح بيت الألفية الذي يلي هذا البيت وهو :

كلتا كذلك اثنان واثنان كابنين وابنتين مجريان

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب لسيبويه : ١ / ١٧ - ١٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي : ١٣٠ - ١٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧١٧ ، وأسرار العربية : ٦٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٢٢ - ١٢٤ ، والارتشاف : ١ / ٢٦٤ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٢٨٧ ، والإنصاف ص ٣٣ المسألة الثالثة .

(٣) ينظر علل الثنية لابن جني : ٥٠ ، وفيه يقول : " وقال أبو عمر الجرمي : الألف حرف إعراب كما قال سيبويه إلا أنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب " . والمقتضب : ١ / ١٥١ وفيه رد المرد على الجرمي ، وأسرار العربية : ٢٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ .

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ١٣ .

(٥) ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان من المدرسة البغدادية ، له : المهذب والمختار في علل النحو وغيرهما ، توفي سنة (٢٩٩هـ) . المدارس النحوية : ٢٤٨ ، وينظر شذرات الذهب : ٢ / ٢٣٢ ، ونشأة النحو : ١٣٩ .

(٦) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري ، له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب مجمل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج القراء والأصول ، توفي سنة (٣١٦هـ) . المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١ .

(٧) ينظر سر صناعة الإعراب : ٦٩٥ وزاد فيه أنه نسبة إلى أبي علي . ونسبه أبو حيان في التذيل إلى أبي الحسن بن عصفور وسيبويه ، وقال نسبة السهيلي إلى المازني . ينظر في ذلك : التذيل -

وذهب الكوفيون إلى أن الحُرُوفَ هي الإعرابُ نفسهُ ، وبه قال قطرب من البصريين ونُسِبَ إلى الزجاج والزجاجي^(١) وطائفة من المتأخرين^(٢).

وذهب الأخفش والمازني والزيادي والمبرد إلى أن هذه الحُرُوفَ دلالاتُ إعراب وليست بإعراب^(٣) ، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلى أن هذه الحُرُوفَ حُرُوفُ إعراب كاللِئال من زيدي^(٤) ، قال الأعلَمُ^(٥) : والحركات مقدَّرةٌ في الحُرُوفِ^(٦) ،

= والتكميل : ٢٨٨ / ١ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٢٣ / ١ - ١٢٤ ، والمقرب : ٤٨ / ١ ، ٤٩ وشرح التسهيل لابن مالك : ٧٤ / ١ ، أما كلام الفارسي في التعليقة : ٢٦ / ١ فهو : " والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل " .

(١) الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق من هاروند ، له : الجمل والكافي والأمالى الصغرى والوسطى والكبرى . توفى سنة (٣٣٧هـ) . نشأة النحو : ١٣٨ ، والمدارس النحوية : ٢٥٢ ، ووفيات الأعيان : ٣١٧ / ٢ ، وشذرات الذهب : ٣٥٧ / ٢ .

(٢) قال ابن جني : " وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي : الألف هي الإعراب وكذلك الياء " . سر الصناعة : ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، وعلل الثنية لابن جني : ٥٠ ، والإيضاح في علل الحس : ١٣٠ ، وأسرار العربية : ٢٣ ، والإنصاف : ٣١ ، وابن يعيش : ١٤٠ / ٤ .

(٣) الذي في علل الثنية ٤٩-٥٠ : " وقال أبو الحسن : إن حرف الثنية ليس بحرف إعراب ولا هو بإعراب ولكنه دليل الإعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع ، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب وإليه ذهب أبو العباس " . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٧٣ / ١ - ٧٥ .

(٤) قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون " . الكتاب لسيبويه : ١٧ / ١ ، وانظره في التعليقة : ٢٤-٣٤ وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧٦٠ .

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم توفى سنة (٤٧٦هـ) . بغية الوعاة : ٣٥٦ / ٢ .

(٦) النكت في كتاب سيبويه : ١١٨ - ١٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧ .

وذهب آخرون إلى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل هذه الحروف ونسب هذا إلى الأخفش^(١).

وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار ، فمن حيث الحرف حرف علة هو حرف إعراب ومن حيث كونه ألفاً أو ياءً أو واواً هو دليل على الإعراب ، أو هو الإعراب نفسه^(٢).

وأما : " كلا وكلتا " ففيهما ثلاث لغات :

مشهورها : ما أشار إليه هذا الناظم من التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر أو إلى مضم ، فإن أضيفا إلى ظاهر كانا مقصورين ، فتقول : قام كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، وإن أضيفا إلى مضم انقلبت ألفهما ياء نصباً وجرأ ، فتقول قام الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدين كليهما ، ومررت بالزيدين كليهما.

اللغة الثانية : أن يكونا مقصورين في الأحوال الثلاثة أضيفا إلى ظاهر أو مضم .

اللغة الثالثة : لغة بني كنانة وهي ثبات الألف رفعا وقلبا ياء نصباً وجرأ سواء أضيفا إلى ظاهر أم إلى مضم^(٣).

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش : ١٤ ، وفيه يقول : " وجعل رفع الإثنين بالألف " . وينظر المقتضب : ٢ / ١٥٤ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٢٩٤ .

(٢) التذيل والتكميل : ١ / ٧٠٧ ، وابن يعيش : ٤ / ١٣٩ - ١٤٠ .

(٣) انظر ذلك في التذيل والتكميل : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وشرح اللمحة البدرية : ١ / ٢٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ ، قال أبو حيان يذكر اللغات في كلا وكلتا : فيها ثلاث لغات : لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون بالألف أو إلى مضم فتقلب ألفه ياء في حالة النصب والخفض . وإلحاقها بالثنى مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم إلى مضم . وإلحاقها بالمقصور مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم مضم .

وقوله : " وكلا وكلتا " عطف على قوله : / ١٠ " بالألف ارفع المثني " فبدل على أن : " كلاً وكلتا " ليسا بمثنيين من حيث الصناعة وهذا على مذهب أهل البصرة فإنهما عندهم مفردان لفظاً مثنيان معني ، فيجوز أن تراعي اللفظ فتقول : كلاهما قام ويجوز أن تراعي المعنى فتقول : كلاهما قاماً^(١) ، وأما غيرهم فإنهما عندهم مثنيان لفظاً ومعنى^(٢) ، ولكلنا وكلا أحكام كثيرة ليس هذا موضعها^(٣).

قال ابن مالك :

وتخلف الياء في جميعها الألف جراً ونصباً بعد فتح قد ألف

لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني المهجم إثبات الألف في المثني وما جرى مجراه رفعاً ونصباً وجرأ ، ويجعلونه كالاسم المقصور في ذلك فيكون الحركات فيه مقدره^(٤) ، وعلى هذه اللغة يتخرج قوله تعالى^(٥) : ﴿ إِنَّ هَذَا نَسِيبٌ لِّمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ على أحسن الوجوه^(٦).

(١) انظر الإنصاف : ٤٣٩ - ٤٥٠ ، وشرح حمل الزجاجي : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٩ ، وشرح

المقدمة الجزولية : ١٩٣ - ٢٠٢ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ ، والمسائل للبصريين : ٨٩٤ ، والإنصاف :

٤٣٩ - ٤٥٠ المسألة : ٦٢ ، وأسرار العربية : ٢٥٦ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤ ، وشرح حمل

الزجاجي الكبير : ١ / ٢٧٥ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٢٥٦

وهو قول الكوفيين .

(٣) راجع التذيل والتكميل : ١ / ٢٥٧ - ٢٦١ ، والمقصود والمدود لابن ولاد : ١٤٩ ، وشرح

الكافية للرضي : ١ / ٣٢ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وشرح الأبيات المشككة

الإعراب : ١٤٨ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤ - ٥٥ ، والمتع في التصريف : ٣٨٥ .

(٤) انظر اللغات في مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٢ / ٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٥ ،

ومعاني القرآن للفراء : ٢٢ م ١٨٣ - ١٨٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٦٤ - ٣٦١ ،

والحجة : ٥ / ٢٢٩ - ٢٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٦٢ - ٦٣ .

(٥) من الآية : ٦٣ من سورة طه .

(٦) التذيل والتكميل : ١ / ٢٤٨ ، وردت في هذه الآية عدة قراءات هي كالاتي : -

وقوله : " بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلْفٌ " حشو ' وإذا سميت بالمتنى فحكّمه في الإعراب
حكّم المتنى فتقول في رجل سميته : زَيْدَانِ ، قام زَيْدَانِ ، ورأيت زَيْدَيْنِ ، ومررت
بزَيْدَيْنِ.

ويجوز فيه وجه آخر وهو أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فثبت الألف فتقول :
قام زَيْدَانُ ، ورأيت زَيْدَانًا ، ومررت بزَيْدَانًا ، وإذا أعربت إعراب ما لا ينصرف فلا
يجوز تَنْبِيئُهُ إذا كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ فما زاد نحو : خَلِيلَانِ ، فلا تقول : قام خَلِيلَانان
ولا رأيت خَلِيلَانَيْنِ ، ولا مررت بخَلِيلَانَيْنِ ، وهذا أصل كبير من أصول الأخفش^(١).

١- قراءة حفص عن عاصم : إن هذان بتخفيف النون ورفع هذان فهي المخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها.

٢- قراءة أبي عمرو : إن هذين بالتشديد والياء في هذين وهذه لا إشكال فيها.

٣- قراءة الباقرين : نافع وابن عامر وحزمة والكسائي : إن هذان بتشديد النون ورفع هذان
وهي موضع الشاهد وخرجت على أن اسم إن ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها وقيل إن
معنى نعم وقد اغتفر دخول اللام في هذين التوجيهين . وأحسن التوجيهات في ذلك لزوم المتنى
الألف على لغة كنانة وبني الحرث بن كعب وهو اسم إن وما بعدها خبرها ، ومما جاء على
هذه اللغة قولهم : ضربته بين أذناه ، وقولهم من يشتري من الخفان . (التوجيهات والآثار
النحوية للقراءات الثلاثة بعد السبعة ج ١ ص ٣٤٥-٣٤٦ د. على فاخر).

(١) ينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ١ / ٧٩.

﴿ جَمْعُ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ﴾

قوله :

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَبَيَا أَجْرُزٍ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيمَا أُعْرِبَ بِهِ مَا جَمَعَ [بِالْوَاوِ] وَالتُّونِ^(١) ، وَأَشَارَ بِـ :
 "عَامِرٌ" إِلَى الْاسْمِ ، وَبِ : "مُذْنِبٌ" إِلَى الصِّفَةِ ، وَلَا يَفْهَمُ مِنْ هَذَيْنِ الْمَثَلَيْنِ شَرْطُ
 جَمْعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَشُرُوطُ الْاسْمِ خَمْسَةٌ : الذَّكُورِيَّةُ وَالْعَلَمِيَّةُ فِي الْمَكْبَرِ وَالْعَقْلُ وَخُلُودُهُ مِنْ تَاءِ
 التَّأْنِيثِ وَعَدَمُ التَّرْكِيبِ .

فَهَذَا وَرَجُلٌ وَوَأَشَقُ [اسْمُ كَلْبٍ] وَطَلْحَةُ وَمَعْدِي كَرِبٌ لَا يُجْمَعُ شَيْءٌ
 مِنْهَا بِالْوَاوِ وَالتُّونِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا قَدْ فَقَدَ شَرْطًا ، فَهَذَا فَقَدَ الذَّكُورِيَّةَ ، وَرَجُلٌ فَقَدَ
 الْعَلَمِيَّةَ ، وَوَأَشَقُ فَقَدَ الْعَقْلَ ، وَطَلْحَةُ فَقَدَ الْخُلُودَ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَمَعْدِي كَرِبٌ فَقَدَ
 الْإِفْرَادَ .

وَفِي الشَّرْطِ الرَّابِعِ خِلَافٌ ، فَالْكَوْفِيُّونَ لَا يَعْتَبِرُونَهُ^(٢) ، فَمِثْلُ طَلْحَةَ يُجْمَعُونَ
 فِيهِ : طَلْحُونَ بِسُكُونِ اللَّامِ ، وَابْنُ كَيْسَانَ يُجْمَعُ ذَلِكَ وَيَحْرُكُ اللَّامَ^(٣) .

(١) تقدم قريباً وذلك في أول حديثه عن المثني وما يعرب به لأن ما قيل في علامات إعراب المثني
 يقال في المجموع على حده وهو جمع المذكر .

(٢) هذه مسألة خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، في الإنصاف : ٤٠-٤٤ المسألة
 الرابعة وانظر التبيين للعكبري : ٢١٩-٢٣٣ ، والمسائل العسكرية : ٢٣٨-٢٤٠ ، وشرح
 جمل الزجاجي : ١/١٤٧-١٤٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٠ / ٢ ، واستدلوا على
 مذاهبهم بالقياس والسماع ، ورد البصريون سماعهم بالشذوذ وبأن قياسهم ليس صحيح .

(٣) ينظر التذليل والتكميل : ١/٣١٢-٣١٣ ، والإنصاف : ٤٠-٤١ ، والتبيين : ٢١٩-٢٢٠ .

وفي الشرط الخامس تفصيل : وهو أن المركب إما أن يكون مختوماً بويه أو لا ، إن لم يكن فيجوز جمعه بالواو والتون سواء أكان تركيب جملة نحو : تأبط شراً؟ ، أو تركيب مزج نحو : معدي كرب ؟ ، وإن كان مختوماً بويه فقد أجاز بعض النحويين جمعه بالواو والتون فتقول : سيويهون ، وعمروهون ، والصحيح أنه لا يجوز^(١).

وشروط الصفة : الذكورية ، والعقل والخلو من تاء التانيث ، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء^(٢) ، فطالق وسابق صفة فرس ، وربعة وأحمر لا يجمع شيء منها بالواو والتون ؛ لأن كلا منها فقد شرطاً ، فطالق فقد الذكورية ، وسابق فقد العقل ، وربعة فقد الخلو من تاء التانيث ، وأحمر فقد أن مؤنثه يجمع بالألف والتاء ، وفي الشرط الرابع خلاف للكوفيين^(٣).

ولا ينحصر ما يرفع بالواو والتون من الجموع في عامر ومذنب ، بل ثم قسم آخر وهو اسم الجنس إذا كان لمذكرٍ عاقلٍ وصغر نحو : رجيل تصغير رجل ، فإنه يجوز جمعه بالواو والتون فتقول : رجيلون ، ورجيلين ، وليس داخلا في : عامر ومذنب ، ولا فيما بعدهما وقد أهمله الناظم.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٠ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وعلل أبو حيان جوازه بقوله : " للشبه الذي بينه وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب ولأنه لم يرد بذلك سماع "

(٢) أفضل منه لو قال : وألا تكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى ، وقال ابن مالك فيه : أن تكون الصفة قابلة لتاء التانيث.

(٣) ينظر التذيل والتكميل : ٣١٤ - ٣١٦ ، وفيه أجاز الكوفيون جمع عانس وأحمر وهما من الصفات التي لا تقبل تاء التانيث واحتجوا بأشعار مشهورة :

والعانسون الخ

منا الذي هو ما إن طر شاربه

وقوله : حلائل أسودين وأحمرينا

١١/ قوله^(١):

وَبَابُهُ وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

بابُ سنة هو كلُّ منقوص الآخر مما لم يكسر والمخفوظ من ذَلِكَ : سِنون ،
وعضون ، وأهلون ، وبنون ، وظبون ، ومثون ، ورثون ، وعزون ، وقلون ، وبرون ،
فسنة وعضة يحتمل لأمهما أَنْ تَكُونَ هَاءً ، وَأَنْ تَكُونَ واوًا ، ومائة ورثة لأمهما ياء ،
وباقياها لأمها واو .

وقوله : " وَمِثْلُ حِينَ " يعني أَنَّ هَذَا المحذوفَ اللامَ قَدْ تلزم فيه الياء ، وَيُجْعَلُ
الإعرابُ فِي نونه فتقول : مرَّتْ عَلَيْهِ سِنينُ كثيرةٌ ، وصحبته سِنيناً كثيرةً ، وصحبته مذ
سِنين كثيرة^(٢) ، قال الجرمي : وربما جمعوا بالواو والنون من المؤنث بالهاء الذي ليس
بمنقوصٍ ، أنشد خلف الأحمر^(٣) في مجلس يونس بن حبيب^(٤) :

(١) أهل الشارح قبل هذا البيت بيتين آخرين :

وشبه ذين وبه عشرونا وبابه الحق والأهلونا
أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا

(٢) هي لغة بعض بني تميم وقال الفراء : " وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر " . انظر معاني القرآن
للغراء : ٢ / ٩٢ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وفيه أنشد عدة شواهد على
ذلك منها : دعاني من نجد فإن سنينه الخ .

(٣) خلف الأحمر البصري هو أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة ، صنف : جبال العرب
وما قيل فيها من الشعر ، وله ديوان شعر ، توفي سنة (١٨٠هـ) على الصحيح ينظر : بغية
الوعاة : ١ / ٥٥٤ .

(٤) يونس : هو يونس بن حبيب البصري أبو عبد الله الضبي ، له قياس في النحو ، وروى عنه
سيبويه ، وله مذاهب انفرد بها ، وسمع منه الكسائي والفراء ، توفي سنة (١٨٢هـ) ، معجم
الأدباء : ٢ / ٦٨ ، وطبقات النحويين : ٥١ - ٥٣ ، وأخبار النحويين البصريين : ٥١ - ٥٤ .

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ وَلَنْ تَرَيْهِ أَكْفَأُ الْقَوْمِ تُخْرَقُ بِالْقَيْنَا^(١)

فقوله : " بالقينا " هو جمع قنأة ومما سمع فيه هذا الجمع : أوزون ، وآحرون ، والحرور ، والوابلون ، والعانسون ، وقالوا : لقيت منه السرحين والفتكرين على خلاف في الفتكرين ، وقالوا : قد رويت الأدهيدينا.

وإذا سميت بشيء مما جمع بالواو والتون فيجوز أن يبقى على إعرابه قبل أن يُسمَى به ، فتقول في رجل يسمى بـ : زَيْدِين ، قام زَيْدُون ، ورأيت زَيْدِين ، ومررت بزَيْدِين.

ويجوز قلب الواو ياء ، وجعل الإعراب في التون فتقول : جَاءَ زَيْدِينُ ، ورأيت زَيْدِينَا ، ومررت بزَيْدِينِ.

ويجوز إقرار الواو في كل حال وجعل الإعراب في التون فتقول : قام زَيْدُونُ ورأيت زَيْدُونَا ، ومررت بزَيْدُونِ ، ويجوز جعله في كل حال بالواو والتون المفتوحة فتقول : قام زَيْدُونُ ، ورأيت زَيْدُونُ ، ومررت بزَيْدُونِ ، ولم يذكر سيبويه غير الوجهين الأولين.

(١) البيت من بحر الكامل لعامر بن شقيق الضبي ، في الحماسة : ٢٩٥ / ١ ، والتذيل والتكميل :

موطن الشاهد فيه : في قوله : " بالقينا " حيث جمع قنأة مؤنثة بالتاء جمع المذكر السالم بالياء والنون وكذا كسروها على قُنَى.

﴿ جمع المؤنث السالم (الجمع بالألف والتاء) ﴾

قوله :

وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا

يَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ : " وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا " قولهم : أبيات جمع بيت ، وقضاة جمع قاض ، فإنه يصدقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جمع بألف وتاء ومع ذَلِكَ فإِعْرَابُهُ بالفتحة فِي النصب فتقول : رأيت أبياتاً وقضاة ، فلا بُدَّ أَنْ يُزَادَ فِي ذَلِكَ : وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ مَزِيدَتَيْنِ فَإِنَّ التَّاءَ فِي أبيات أصلية ، والألف فِي قضاة منقلبة عَنْ أصل^(١).

وقوله : " يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ " أما فِي الجر فالحركة حركة إعراب وأما فِي حالة النصب فمذهب الجمهور أَنَّهَا حركة إعراب وَأَنَّهُ حمل منصوبُ هذا الجمع عَلَى مجروره ، كما حمل منصوب ما جمع بالواو والتون على مجروره ، فكما قَالُوا : رأيت الزيدین حملاً على مررت بالزيدین كذلك قالوا : رأيت الهندات حملاً عَلَى مررت بالهندات^(٢).

وذهب الأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا حركة بناء^(٣) ، وَأَنَّهُ فِي حالة النصب | مبني |^(٤) ، وتابعه عَلَى ذَلِكَ الميرد وشبَّهَاهُ بِأَمْسٍ فِي أَنَّهُ يعرب فِي حال وَيُنْسَى فِي حال ، والاستدلال لهذين المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه فِي غير هذا^(٥).

(١) ليست الألف والتاء فِي أبيات وقضاة سبباً فِي الجمع حتى يفيد بالزيادة وإنما السبب وزن أفعال وفعلة بخلافهما فِي هندات فهما سبب فِي الجمع ولهما مدخل فيه.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٩٢ .

(٣) رده الأشموني وأهمه بالفساد وقال : " إذ لا موجب لبنائه " . ١ / ٩٢ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس فِي نسخة الرباط .

(٥) قال أبو حيان فِي التذييل : ١ / ١٤٥ " وذهب الأَخْفَشُ والميرد إِلَى أَنَّهُمَا حركة بناء ..

وكذلك الجمع يعرب فِي حال الرفع والجر ويبنى فِي حال النصب ، وهذا قول مرغوب عنه

لأنه لا يبنى إِلا لسبب " . وانظر ابن يعيش : ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٨ ، وسر

الصناعة : ٤٧٣ ، وهو فِي منسوب إِلَى الميرد ، والميرد قد صرح بِغَيْرِ هذا فِي المقتضب : ٦ / ١

، ٧ ، ١٤٤ ، ٣ / ٣٣١ ، فقد نص فِي هذه الصفحات أَنَّ الجمع معرب فِي أحواله كلها .

وقوله : " وفي النصب " لَيْسَ هَذَا مَجْمَعًا عَلَيْهِ بَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، فَمَذْهَبُ
الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ النصب كالجر ولا يعرفون غيره ولا يميزون الأَصْلَ^(١) ، وجوز الكوفيون
نصبه بالفتحة ، وحكوا من ذَلِكَ سمعت لُغَاتَهُمْ ، وقال الرياشي^(٢) : سمعت بعض
العرب يقول : أخذت إرَائَهُمْ^(٣) .

قال ابن مالك :

كَذَا أَوْلَاتٌ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا - أَيْضًا - قُبِلَ

" أولاتٌ " اسمٌ جمعٌ لا مفرد له مِنْ لَفْظِهِ ؛ كما أَنَّ : " أولُو " كَذَلِكَ ،
ومفرد " أولات " من حيث المعنى ذات ؛ كما أَنَّ مفرد : " أولو " ذو وأولات بمعنى
صواحب ، قال تَعَالَى^(٤) : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ،
وقال تَعَالَى^(٥) : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ ﴾ ١٢ / وقد جاء إعرابه كإعراب : هندات .

(١) أي وهو النصب بالفتحة إجراء لجمع المؤنث مجرى جمع المذكر في إلحاق النصب باجر .
(٢) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي ، صنف كتاب الخليل وكتاب الإبل
وغير ذلك ، توفي سنة (٢٥٧هـ) . بغية الوعاة : ٢ / ٢٧ .
(٣) إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء نحو : سنة وسنوات
وسنهاء ، وأخت وأخوات ، وإما ألا ترد نحو لغة ولغات وبنات وبنات ، فإن كانت السلام
المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور فقد حكى أحمد بن يحيى (ثعلب) أن من
العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة نحو : سمعت لغاتهم ، ونحو : رأيت بناتك ، ووافقه على
ذلك الكسائي وابن سيده ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب :

فلما جلاها بالأيام تحيزت ثباتاً عليها ذُلُّها واكتئابها

شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٨٠ / ١ ، والأشموقي بحاشية الصبان : ٩٢ / ١ - ٩٣ ،
ومصباح السالك على أوضح المسالك : ٧٨ / ١ ، وشرح التسهيل للمراذي : ٨٦ / ١ ،
والتذيل والتكميل : ١٥١ / ١ ، والخصائص : ٣٠٤ / ٣ ، وابن يعيش : ٨ / ٥ ، ومعاني
القرآن للفراء : ٩٣ / ٢ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب : ١٩٥ - ١٩٧ .

(٤) من الآية : ٤ من سورة الطلاق .

(٥) من الآية : ٦ من سورة الطلاق .

وقوله : " وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ " كأذرعَات قيل فيه هذا - أيضاً - ، أي الذي جعل اسماً علماً لمؤنث مما جمع بالألف والتاء جاء فيه هذا الإعراب ، وأذرعَات موضع بالشام.

وإذا سميت مما جمع بالألف والتاء نحو : هندات فيجوز فيه ما ذكره المصنف من حكاية إعراب الجمع فيه فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ .

ويجوز فيه منع الصرف فمذهبُ البصريين ضم التاء رفعاً وكسرهما نصباً وجرأً من غير تنوين في الأحوال الثلاثة ، فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ ، ووقع هذا القول منسوباً للمبرد في بعض تصانيف أصحابنا وليس مختصاً به بل هو مذهبُ البصريين^(١).

ومذهبُ الكوفيين ضمُّها رفعاً وفتحها نصباً وجرأً من غير تنوين كما تفعل بفاطمة فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ^(٢).

(١) أوضح المسالك : ١ / ٨٨ ، والمقتضب للمبرد : ٣ / ٣٣١ - ٣٣٤ ، وسر صناعة الإعراب :

٤٩٦ - ٤٩٧ ، والكتاب لسيويه : ٣ / ٢٣٢ ، وابن يعيش : ١ / ٤٦ .

(٢) فتلخص من هذا أن في المسمى به من جمع المؤنث السالم ثلاث لغات :

- الجيدة إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (مع تنوينه) .

- إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (دون تنوين) .

- إعرابه إعراب الممنوع من الصرف .

انظر تفصيل ذلك في التذيل والتكميل : ١ / ٥٢ - ١٥٧ .

﴿ إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ ﴾

قوله :

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ

اختلفوا في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر ، فذهب الجمهور إلى أنها حركة إعراب ، وأنه حُمِلَ فِيهِ الْمَجْرُورُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لِعَلَّةِ ذِكْرِهَا فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(١) ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْمُرْدُ^(٢) إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي حَالَةِ الْجَرِّ ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِهِمَا فِي مَا جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ^(٣).

(١) قيل لما حذف منه التنوين لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل تبعه الجر لأن التنوين خاصة بالاسم والجر خاصة له أيضاً فتبع الخاصة الخاصة . ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير ولو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل : مررت بأحمد وإبراهيم لأشبهه المبنيات نحو أمس وجير . ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، الكتاب : ٢٢ / ١ ، ٢٣ ، ٣٢١ / ٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١ - ٣ .

(٢) قال المراد في المقتضب يجر الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً عن الكسرة ما لم يضاف أو تدخل عليه أل ، وذلك بحمل الخفض هنا على نظيره الجر في باب ما يجمع بالالف وتاء فقال : " إن للأشياء أصولاً ، ثم يحذف منها ما يخرجها عن أصولها فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله فإن كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك ؛ لأن الأصل الرفع وهو الذي لا يتم الكلام إلا به كالاتداء والخبر والفعل والفاعل ، وإنما المنصوب والمخفوض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع ، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع نحو : مسلمين ، ومسلمين ، ومسلمات ، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح وحمل على ما هو نظير الخفض نحو : مررت بعثمان ، وأحمر يا فتى " . المقتضب : ١ / ٢٨٤ .

(٣) ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، وشرح الكافية في النحو : ١٣٨ / ١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢ ، والممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي د . إميل بديع يعقوب : ٤٨ ، ٤٩ ، وعلل أبو حيان لرد هذا المذهب بقوله : " وهذا المذهب مرغوب عنه لأنه لا يبيح إلا لسبب " . وقال أيضاً : " وذهب الأخفش والمراد إلى أنهما حركة بناء وزعما أن هذين الصنفين مسن الأسماء يعربان في حالتين وبينان في حال فما لا ينصرف يعرب في حال الرفع والنصب ويبني في حال الجر " . التذييل والتكميل : ١ / ١٤٥ .

وقوله : مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ تَبِعَ بَعْدَ أَلِ نَحْوُ : مررت بأحمدكم ، وبالأحمد ، أَل هي أداة التَّعْرِيفِ فِي مَشْهُورِ اللُّغَاتِ ، وَنُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ يَقُولُونَ أَمْ فِي مَعْنَى أَلِ ، قِيلَ : وهي لغة حِمَيْرِيَّةٌ^(١) ، وبعضُ العربِ يَصْرِفُ كُلَّ اسْمٍ ، فَعَلَى لُغَةِ هَسُولَاءِ لَا يَكُونُ لَنَا جَرٌّ بِفَتْحَةِ أَصْلًا.

وقوله : " مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ تَبِعَ بَعْدَ أَلِ " استثنى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ مِنْ أَحْوَالِ مَا لَا يَنْصَرِفُ وَفَهْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ وَدُخُولِ أَلِ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ.

وبين النحويين خلافٌ ، هل يسمى والحالة هذه منصرفاً أو غير منصرف ، وهو خلاف مبني على خلافهم في الصرف ما هو ؟. وفيه ثلاثة أقوال سنذكرها في بابها - إن شاء الله^(٢) - وينبغي أن تُنَبِّهَ - أيضاً - عَلَى أَنَّهُ فِي الصَّرْوَةِ لَا يُجْرُ بِالْفَتْحَةِ بَلْ بِالْكَسْرِ وَيَعُودُ تَنْوِينُ الصَّرْفِ ؛ كما قال :

تَبَصَّرُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ^(٣)

فجر وصرف.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٧ / ١ وفيه يقولون : جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميماً

لأن الميم لا تدغم إلا في الميم . وانعجم الكامن في فحجات الفصحى : ٢٧ - ٣٠ .

(٢) قيل سمي منصرفاً لأن في آخره صريفاً وهو الصوت فإذا أضيف أو اقترن بأل فقد زال الصرف وهو الصوت وسمي منجراً .

وقيل سمي منصرفاً لأنه بإضافته أو اقترانه بأل انصرف عن شبه الفعل فيسمى منصرفاً .

ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص فكان الاسم المنصرف قد

تخلص من شبه الفعل والحرف . شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٥ ، وابن يعيش : ١ /

٥٨ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٢٠٩ .

(٣) صدر بيت من بحر الطويل نسب لأكثر من شاعر وكان لكل شاعر عجز مختلف فعجز امرئ

القيس قوله : سواك نقبا بين حزمي شعيب .

وعجز زهير بن أبي سلمى قوله : تحملن بالعلياء من فوق جرثم .

وللفرزق عجز آخر وللنابغة الجعدي وهكذا .

والبيت في الأشموني : ٣ / ٢٧٤ ، والمجم : ١ / ٣٧ ، والدرر : ١ / ١١ .

وشاهده قوله : من ظعائن وفيه صرف المنوع من الصرف للضرورة .

﴿ إعراب الأفعال الخمسة ﴾

قوله :

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ التُّونَا رَفَعَا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

هذه الأمثلة الخمسة هي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ.

مذهب الجمهور أنها رُفِعَتْ بالتُّونِ وَجُزِمَتْ وَنُصِبَتْ بِحَذْفِهَا ، وَأَنَّ التُّونَ تَنْزَلُ مَنْزِلَةَ الضَّمَّةِ ، وَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِعْرَابُهَا بِالْحَرَكَاتِ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ فِي آخِرِ الْفِعْلِ لِاشْتغالها بحركات مناسبة للضمائر بعدها أعربت بحرفٍ وَكَانَ ذَلِكَ أَحْرَفُ التُّونَ لِمُنَاسِبَةِ ذِكْرِهَا^(١) ، وَأَنَّهَا جُعِلَتْ بَعْدَ الضَّمَائِرِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ بِالْفِعْلِ وَأَنَّهَا جُعِلَتْ سَاكِنَةً ، وَإِنَّمَا حَرَكَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَأَنَّ حَرَكَتَهَا كَانَتْ فَتْحَةً مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَكَسْرَةً مَعَ الْأَلْفِ تَشْبِيهَا بِنُونِ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، فَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدَانِ ، قَالُوا : يَقُومَانِ ، وَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدُونَ ، قَالُوا : يَقُومُونَ ، وَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدِينَ ، قَالُوا : يَقُومِينَ^(٢).

ونقل لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور وهو صاحب كتاب رصف المباني في حُرُوفِ الْمَعَانِي^(٣) عَنْ أَبِي زَيْدِ السَّهْلِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي اسْتَدْعَتْهَا الضَّمَائِرُ وَذَلِكَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ،

(١) قالوا : إن يفعلان مثل الزيدان ، ويفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدين ، في مطلق الحركات والسكنات ، وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ، ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لأنها شبيهة بالواو من حيث النغمة ثم حذفوها لأجل الجازم ثم حملوا النصب عليه ، التصريح على التوضيح ٢ / ٨٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥٠ ، ٥١ ، والتذليل والتكميل : ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، و رصف المباني : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد ابن راشد أبو جعفر المالقي ، صنف شرح الجزولية و رصف المباني وغيرها ، توفي سنة (٧٠٢هـ) . ينظر بغية الوعاة : ١ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

وتحذف تلك الحركات المقدَّرة في حالة الجزم وكان يُشَبَّه هذه الأمثلة بالضاف إلى ياء المتكلم نحو : غَلَامِي.

ويقول : كما أمكن ادعاءه أن هذا معرب بحركات مقدَّرة في آخره منع من ظهورها اشتغال / ١٣ العامل بالحركة التي هي لأجل الياء فكذلك هذا ، وأبدى علة لحذف هذه التون نصباً وجزماً وإثباتها رفعاً ، وأن حذفها ليس بالناسب ولا بالجازم^(١).

وحرف الإعراب عندنا هو لام الفعل بمعنى أنه كان ينبغي أن يكون علامة الإعراب فيه كما كان قبل أن تتصل به هذه الضمائر.

وزعم الفارسي أن هذه الأفعال معربة ولا حرف إعراب فيها ، قال : لأنه لا يكون حرف الإعراب فيها التون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا يكون الضمير ؛ لأنه الفاعل ولأنه ليس في آخر الكلمة ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ولم يبق إلا أن تكون معربة ، ولا إعراب فيها ، وقول الفارسي هذا شبيه بقول الأحفش فيها إنها دليل الإعراب^(٢).

قال ابن مالك :

وَحَدَفَهَا لِلجَزْمِ وَالتَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً

ذكر أنها تحذف للجزم نحو : " لَمْ تَكُونِي " ، وللنصب نحو : " لِتَرْوِمِي " وهي تحذف - أيضاً - لنون التوكيد ، وقد بينا شيئاً من ذلك عند قوله في أوائل هذا الباب :

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

(١) انظر نصح في رصف المباني ص ٤٠٣ تحقيق الخراط ، وفيه نسب ذلك إلى السهيلي وقال : فإنه يرى الإعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ونظر لذلك بعلامي ، وقد نقل عن الأحفش أيضاً أن هذه التون ليست إعراباً وإنما هي دليل.

(٢) انظر التذيل والتكميل : ١ / ١٩١ ، والتعليق على كتاب سيويه : ١ / ٣٧ ، وأسرار العربية : ٢٨٥.

مِنْ نُونٍ تُوَكِّدُ مُبَاشِرٍ ... أَلْح

وتحذف - أيضاً - لنون الوقاية نحو قراءة من قرأ^(١) : ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾
بتخفيف النون^(٢).

وقد تحذف [النون في حالة الرفع]^(٣) لغير ما ذكر في الشعر نحو قوله^(٤) :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَسْدَلِكِي وَجَهَّكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِيَّ

يريد : تبيتين وتدلكين.

(١) من الآية : ٨٠ من سورة الأنعام.

(٢) قرأ نافع وابن زكوان عن ابن عامر من السبعة ؛ أبو جعفر من الثلاثة أتحاجوني بتخفيف النون وقرأ حفص والباقون بتشديدها ، والوجهان جائزان لأن نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية فلك فيهما ثلاثة أوجه (١) الفك (٢) الإدغام (٣) التخفيف بحذف إحدى النونين ، ورجح أن تكون الرفع ، الحجة لأبي علي : ٣/٣٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/٩ ، القرطبي : ٧/٢٩ ، النشر : ٢/٢٥٩ ، الإقناع : ٢/٦٤٠ (ابن الباذش).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة الرباط.

(٤) البيتان من بحر الرجز المشطور لم ينسبا لأحد وهما في الخصائص : ١/٣٨٨ ، وضرائر الشعر :

١١٠ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢/٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك :

١/٥٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ١٧٣ ، والخزانة : ٨/٣٣٩ - ٣٤١.

اللغة : الذكي : الشديد الرائحة الطيبة.

مواطن الشاهد فيه : في قوله : " وتبيتي تدلكي " فقد حذف النون في حالة الرفع من الفعل

وذلك نادر لضرورة الشعر.

﴿ إعراب المعتل الآخر ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا

لَمْ يُبَيِّنِ الْمُقْصِرَ وَلَا الْمُنْقُوصَ فَإِنْ كَانَ عَنَى مَا آخِرَهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا فِيرَدُّ عَلَيْهِ مِثْلُ : هَذَا ، وَالَّذِي ، وَإِنْ عَنَى مَا آخِرَهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا بِزِيَادَةِ قِيُودٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ تِلْكَ الْقِيُودَ ، وَقَدْ حَرَّرْنَا حَدَّ الْمَقْصُورِ وَالْمُنْقُوصِ ، فَقُلْنَا :

المقصور : هو الاسم [الذي] ^(١) حرف إعرابه ألف لازمة ، فالاسم : حس يشمل المعرب والمبني ، وقولي : " الَّذِي حرف إعرابه " تحرز من المبني نحو : هَذَا ، فَلَيْسَتْ الْأَلْفُ حَرْفَ إِعْرَابٍ فِيهِ ، وَقَوْلِي : " أَلْفٌ لَازِمَةٌ " تحرز من ألف الزيدتين رفعا فَإِنَّهَا حَرْفٌ إِعْرَابٍ عَلَى أَصْحَ الْأَقْوَالِ ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ بِدَلِيلِ انْقِلَابِهَا نَسْبًا وَحَرْفًا يَاءً .

والمنقوص : هو الاسم الَّذِي حرف إعرابه ياء مكسورا ما قبلها لازمة فقولنا : هو الاسم يشمل المعرب والمبني ، وقولي : " الَّذِي حرف إعرابه " تحرز من المبني نحو : الَّذِي وَالتِّي ، وقولي : " ياء مكسور ما قبلها " تحرز من مثل : ظَبْيٌ ، وقولي : " لازمة " تحرز من مثل : " الزيدتين " ، فَإِنَّ الْيَاءَ لَا يَلْزَمُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ كَيْفَ يَكُونُ وَأَوَّ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : (٢)

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يُنَوَى كَذَا-أَيْضًا- يُجْرُ

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة الرباط.

(٢) ترك الشارح بيتاً من الألفية قبل هذا البيت ألا وهو :

فالأول الإعراب فيه قدراً جميعه وهو الَّذِي قد قسراً

يقول : إن المنقوصَ يظهرُ نصبه ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أُجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾

أما ظهورُ نصبه فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّ لَنَا مَنْقُوصاً لَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ وَتَقَدَّرُ الْفَتْحَةُ فِيهِ ، وَذَلِكَ مَا أَعْرَبَ إِعْرَابَ مُتَضَايِفِينَ مِنْ مُرَكَّبٍ تَرْكِيبَ مَزْجٍ وَأَخْرُ أَوْلَاهِمَا يَاءً وَذَلِكَ نَحْوُ : مَعْدِي كَرِبَ ، فَتَقُولُ : رَأَيْتَ مَعْدِي كَرِبَ بِتَسْكِينِ الْيَاءِ ؛ كَمَا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَمْرِ .

وأما غيرُ هَذَا النُّوعِ مِنَ الْمَنْقُوصِ فَإِنَّهُ لَا تَقَدَّرُ فِيهِ / ١٤ الْحَرَكَةُ نَصْباً إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوُ : رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ ، وَقَاضِيكَ ^(٢) ؛ كَمَا أَنَّه لَا تَظْهَرُ الضَّمَّةُ فِيهِ رَفْعاً وَلَا الْكُسْرَةُ جِراً إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوُ : قَامَ الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ^(٣) ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مِثْلَ : رَأَيْتَ جَوَارِيكَ فِي السَّعَةِ قَلِيلاً ^(٤) .
قوله : ^(٥)

(١) من الآية : ٣١ من سورة الأحقاف .

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ٢١٢ / ١ ، وقال في ص ٢١٤ من هذا الجزء : " وتقدير الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويين ، وزعم أبو حاتم أن ذلك لغة فصيحة " ، ومن أمثلة ذلك قوله :

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

(٣) من أمثلة ظهور الضمة قوله :

وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كسابي الأزد

ومن أمثلة ظهور الكسرة قوله :

ويوماً يوافين الهوى غير ماضي ويوماً ترى منهم غولاً تغول

(٤) التذييل والتكميل : ٢١٢ / ١ - ٢١٥ ومن أمثلته قراءة أبي جعفر الصادق : من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء ، المائة : ٧٩٠ ، والمختضب : ٢ / ٢١٧ .

(٥) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتين آخرين لكنه قد شرحهما في شرحه والبيتان هما :

فالألف انوفيه غير الجزم وأبد نصب ما كيدعو يرمي

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقض حكماً لازماً

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرَ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاؤٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

يريد بقوله : " وَأَيُّ فِعْلٍ " أي : وَأَيُّ مُضَارِعِ آخِرِهِ أَلِفٌ نحو : يَخْشَى ، أَوْ
واو نحو : يَغْزُو ، أَوْ يَاءٌ نحو : يَرْمِي فهو معتل ، وحكمه أَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهَا ثَلَاثَتُهَا :
الضمة إلا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَتُظْهِرُ فِي شَعْرِ نَحْوِ : يَدْعُو وَيَرْمِي ، وَتُحْذَفُ ثَلَاثَتُهَا لِلْجُزْمِ
إِلَّا فِي شَعْرِ فَنَبَتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، قِيلَ وَالْأَلِفُ أَوْ فِي نَادِرِ كَلَامٍ^(١).

وَأَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّ الْفَتْحَةَ تُظْهِرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ نَحْوِ : لَنْ يَدْعُوَ ، لَنْ يَرْمِيَ ،
وَقَدْ تَقَدَّرُ فِي شَعْرِ الْفَتْحَةَ فِيهِمَا^(٢) ، وَأَمَّا فِي الْأَلِفِ نَحْوِ : لَنْ يَخْشَى فَتَقَدَّرُ كَالضَّمَّةِ فِيهَا .

وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ فِي أَنْ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ أَوْ وَاؤٌ أَوْ يَاءٌ يَحْذَفُ فِي الْجُزْمِ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُضَارِعَ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ وَاؤٌ أَوْ يَاءٌ ؛ كَمَا ذَكَرْنَا لَا يَجُزُّ
أَنْ يَكُونَ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ ، وَقَدْ مَضَى حُكْمُهُ أَوْ لَمْ يَرْفَعْ بِهَا وَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ :

القسم الأول : أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْعِلَّةِ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ ، وَالْآخِرَ لَيْسَ كَذَلِكَ ،
فَالأول لم يتعرض له النَّاطِمُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ يَقْرَأُ فِي يَقْرَأُ ، وَيَقْرِي فِي يَقْرِي ، وَيُوضُو فِي
يُوضُو ، وَهَذَا لِلْعَرَبِ فِيهِ مَذْهَبَانِ فِي الْجُزْمِ :

(١) مثال ظهور الضمة في المعتل بالياء قوله :

تساوي وعندي غير همس دراهم

فعوضني عنها غنايي ولم تكن

ومثال ظهورها في المعتل بالواو قوله :

هو اجس لا تنفك تغريه بالوجد

إذا قلده على القلب يسلو قيضت

ومثال إثبات الألف مع الجازم قوله :

ولا ترضها ولا تملق

إذا العجوز غضبت فطلق

ومثال إثبات الياء قوله :

بما لاقت لبون بني زياد

ألم يأتيك والأنباء تمني

(٢) مثال تقدير الفتحة في المعتل بالياء قوله : " أرجو وأمل أن تدنو مودتها "

ومثال تقديرها في المعتل بالواو قوله : " إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها "

أحدهما : حذف حرف العلة للجازم فتقول : لم يقرّ ، ولم يقرّ ، ولم يوض ، إجراء له مجرى لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز ، واعتباراً لما آل إليه لما أبدلت همزته حرفاً يناسب حركة ما قبلها^(١).

والثاني : إبقاء حرف العلة فتقول : لم يقرأ ، ولم يقري ، ولم يوضو إجراء لها مجرى الهمزة التي هذه الحروف بدل منها ، فكما لا يجوز حذف الهمزة في : لم يقرأ ، ولم يقري ، ولم يوضو ، كذلك لا يجوز حذف ما كان بدلاً منها.

والقسم الثاني : وهو ما لا يكون حرف العلة بدلا من همزة وهو الذي تعرض له فقط هذا الناظم ، وذلك نحو : يغزو ، ويخشى ، ويرمي ، فتحذف ثلاثتها كما تقدّم ، وحذفها هو عند الجازم ؛ لا به^(٢).

ومعنى هذا الكلام أن هذه الحروف لم يحذفها الجازم كما حذف التون من الأمثلة الخمسة ، وذلك أن علامة الإعراب إنما هو شيء زائد على ماهية المعرب ، والواو في : يدعو ، والياء في : يرمي ، والألف في : يخشى ، هي لامات للفعل فلا يمكن أن يقال : إنها هي علامة الإعراب - وأيضاً - فإن الجازم إنما يحذف ما كان ثبوته علامة للرفع نحو الضمة في : يضرب ، فإنك تقول : لم يضرب ، ونحو التون في الأمثلة الخمسة فإن الجازم يحذفها^(٣).

وعلامة الرفع في هذه الأفعال المعتلة إنما هي ضمة مقدرة في الحرف ، والحروف حروف إعراب لا علامات رفع ، فقياس جزم هذا أن يكون بحذف تلك

(١) ومن أمثله قول زهير :

جرى متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا وإلا يبد بالظلم يظلم

(٢) انظره في المقرب لابن عصفور : ١ / ٥٠ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢ /

١٨٩.

(٣) راجع كلامه في التذيل والتكميل : ٢٠٣ - ٢٠٦ ، والمقرب : ١ / ٥٠ ، والخصائص : ٣ /

١٤٩-١٥٤ ، والحجة : ٢ / ١٣.

وجعلهما على هيئة واحدة فلا يظهر فرق بين المرفوع والمجزوم وكانت هذه الحروف تعاقب الحركات حذفت حتى يظهر بينهما فرقٌ بحذفها عند دخول الجازم.

وما يوجد في كتب الناس من أن علامة الجزم فيها حذف هذه الحروف ليس بمحقق ، والتحقيق هذا الذي ذكرناه ، وفي كتاب سيبويه تلويح بمذاً^(١) ، وقوله :
"نقض^(٢) حكماً لازماً" حشو.

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢٣ / ١ ، ٩٦ ، ٩٥ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٢) في الأصل : "نقض "

﴿ التَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ﴾

قوله : ١٥/

تَكْرَةُ قَابِلُ أَلٍ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدَّ ذِكْرًا

قوله : " مُؤَثَّرًا " . أطلق التأثيرَ ويُريدُ به مؤثراً فيه التعريفُ ، واحترزَ بذلكَ عَنْ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ : " أَلٍ " من الأعلامِ عَلَى طريقِ الزِّيَادَةِ نحو قولِ امرئِ القيسِ فأدخلها عَلَى العَلَمِ فِي قَوْلِهِ :

عَوَيْرٌ وَمَنْ مِثْلَ العَوَيْرِ وَرَهْطُهُ وَأَسْعَدَ فِي لَيْلِ البَلَابِلِ صَفْوَانٌ^(١)

وَيَرِدُ عَلَى إِطْلَاقِهِ : " أَلٍ " الَّتِي لِلْمَحِ الصِّفَةِ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى العَلَمِ وَتُؤَثِّرُ فِيهِ لِمَحِ الصِّفَةِ نَحْوُ : حَارِثٌ وَالْحَارِثُ ، وَعَبَّاسٌ وَالْعَبَّاسُ ، وَقَوْلُهُ : " أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدَّ ذِكْرًا " لِيَنْدِرَجَ فِيهِ نَحْوُ : " ذِي " فَإِنَّ : " ذَا " نَكْرَةٌ وَلَا تَقْبَلُ : " أَلٍ " لَكِنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعٌ صَاحِبٍ ، وَصَاحِبٌ يَقْبَلُ الأَلْفَ وَاللَّامَ .

وَحَصَلَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ التَّكْرَةَ إِمَّا أَنْ تَقْبَلَ : " أَلٍ " أَوْ تَقَعَ مَوْقِعٌ مَا يَقْبَلُهَا ، وَنَحْنُ نَبْدِي نَكْرَةَ لَا تَقْبَلُ : " أَلٍ " وَلَا تَقَعَ مَوْقِعٌ مَا يَقْبَلُ : " أَلٍ " وَذَلِكَ نَحْوُ : " مَنْ وَمَا " إِذَا كَانَتَا اسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ أَوْ شَرْطِيَّتَيْنِ فَإِنَّهُمَا نَكْرَتَانِ ، وَلَا يَسُوغُ فِيهِمَا قَبُولُ : " أَلٍ " وَلَا لِهَمَا اسْمٌ يَكُونُ بِمَعْنَاهُمَا يَقْبَلُ : " أَلٍ " ^(٢) ، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ فَهَذَا التَّنْوِيعُ الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِّ غَيْرِ جَامِعٍ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بَعْضُ النِّكَرَاتِ مِنْهُ .

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة لامرئ القيس عدتها ستة أبيات لمدح عوير بن شجعة الذي حمى أخت الشاعر بعد مقتل أبيها ، الديوان ص ١٦٩ ، طبعة دار صادر .

اللغة : عوير وصفوان : رجلان من سادة العرب ، أسعد : أعان ، البلابل : الأحزان والهموم ، وشاهده واضح .

(٢) بل لهما اسم بمعناها ، فإذا استعملا في الشرط فمعناها كل إنسان وكل شيء ، وإذا استعملا في الاستفهام فمعناها أي إنسان وأي شيء ، فإنسان وشيء يقبلان أَل ، وكذلك إذا كانت =

قوله :

وَعَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْعُلَامِ وَالَّذِي

أي : وغير التَّكْرِرة معرفة ، وذكر في هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْمَعَارِفِ سِتَّةٌ وَهِيَ :
المضمرُ والعلمُ واسمُ الإشارةِ والمُعَرَّفُ بِأَلٍ والمُضَافُ والمُوصُولُ ، وزادَ فِي غيرِ هذه
الأرجوزة : المُنَادَى فَصَارَتْ سَبْعَةً^(١).

وذهب ابن كيسان إلى أن : " مَنْ وَمَا " الاستفهاميتين معرفتان فتصير

ثمانية.^(٢)

والصحيح من مذاهب النحاة أنها خمسة ، وأما الخمسة الأول وأن ترتبها في
التعريف كسردها وأن ما أضيف إلى واحد منها فهو في رتبة ما أضيف إليه من

= من وما نكرتين موصوفتين فمعنى من إنسان ومعنى ما شيء ، وهكذا ، ومثل ذلك أين
وكيف فهما بمعنى في أي مكان وفي أي حال ، ومكان وحال يقبلان أَل ، التصريح : ١ /
٩٢ ، وقد نقل عن ابن كيسان أن عن وما الاستفهاميتين معرفتان.

^(١) قال ابن مالك : " وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة فيغفلون المعرف بالنداء ويعبرون بالمبهم عن
الإشارة والموصول ، ثم يقولون : والمبهم على ضربين : اسم إشارة وموصول فيقول في ذلك
إلى أن أقسامه ستة ، واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء فقال قوم : تعريفه بحرف
حذف لفظاً وبقي معنى ؛ كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ
الْأَمْثَلَ) - من الآية ٣٩ من سورة الفرقان . وقال قوم بل تعريفه بالمواجهة والإشارة
وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيويه ، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم
الإشارة ، فإن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى وهذا أظهر وأبعد عن التكلف. -
شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٦ وينظر مع الهوامع : ١ / ٥٥ ، ٥٦ ، والكافية الشافية لابن
مالك وشرحها : ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٩٤ ، ٩٥ ، وشرح
الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٦ ، ١٠٧ ، وشرح حمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ٨٩ - ٩٠ .
^(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٨ ، ١١٩ وقد ضعفه ابن مالك بما ذكرناه من أن
ومن وما بمعنى أي إنسان وأي شيء.

التعريف إلا ما أضيف إلى المضمرة فإنه في رتبة العلم ، وقيل : أعرفها العلم ، وقيل : يلي المضمرة اسم إشارة ثم العلم بعده ، وقد قيل في كل واحد من الأربعة : أنه أعرف من باقيها^(١) ، وسيأتي القول في تعريف الموصول عند ذكره - إن شاء الله^(٢) - وكذلك القول في تعريف المنادى عند ذكره .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَمَا لِدِي غَيْبَةً أَوْ حُضُورًا
كَأَنَّكَ وَهَوَّ سَمًّا بِالضَّمِيرِ

قوله : " لِدِي غَيْبَةً " يرادُ عَلَيْهِ الاسمُ الظَّاهِرُ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذُو غَيْبَةٍ وَاسْمُ غَائِبٍ ، وَلِذَلِكَ يَعُودُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْغَائِبِ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ يَقُومُ ؛ كَمَا تَقُولُ : هُوَ يَقُومُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى الْاسْمُ مَضْمُرًا^(٣) .

(١) قال الأبياري : " وذهب الصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمرة ؛ لأنه لا يضم إلا وقد عرف ولهذا لا يفتقر لأن يوصف كغيره من المعارف ، ثم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب ، ثم عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه . " الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٦ ، ١١٧ ، واختار الكوفيون والضميري ، وأبو حيان كون المبهم أعرف من العلم لكون اسم الإشارة ملازماً للتعريف وتعريفه من طريق حسي وعقلي .

(٢) ذكره هناك فقال : ذهب الأخفش إلى أن الموصولات تعرفت بالألف واللام ، وما ليس فيه الألف واللام فهو على بنية ما فيه الألف واللام نحو من وما ، ثم قال : وذهب الفارسي إلى أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تتعرف بالألف واللام (أول الحديث عن الموصول)

(٣) أورد أبو حيان على هذا البيت ثلاثة أشياء فأورد على ذي الغيبة الاسم الظاهر وعلى ذي الحضور اسم الإشارة والمقترن بأل التي للحضور مثل يا أيها الرجل ؛ فابن مالك مثل لذي الغيبة هو وللحضور بأنت والتعريف بالمثال من بيان الماهية فلا إيراد ، قال الأشموني فيه : تنبيه : رفع إمام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل (حاشية الصبان : ١ / ١٠٩)

وقوله : " أو حضور " يَرِدُ عَلَيْهِ اسم الإشارة نحو : هَذَا فَإِنَّهُ للحضور ومع ذلكَ فلا يُسَمَّى اسم الإشارة مضمراً ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ - أيضاً - " أَل " الَّتِي للحُضُورِ ؛ لِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ : " أَل " أَنْ تَكُونَ للحضورِ ، وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعِ :

بَعْدَ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ نحو : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، وَبَعْدَ إِذَا الفُجَائِيَةِ نحو : خَرَجْتُ إِذَا الأَسَدُ ، وَبَعْدَ أَيِّ فِي النَّدَاءِ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَفِي الظُّرُوفِ الَّتِي للحالِ نحو : قَمْتُ السَّاعَةَ وَالْحِينَ.

ولا تكون في غير هذه الأربعة إلا قليلاً ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ : " أَل " تَكُونُ للحضورِ ولا يَدْعِي أَحَدٌ أَنَّهَا مضمراً ، وَأَرَادَ بقوله : " أو حضور " ضمير المتكلم والمخاطب. / ١٦
قوله :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَاراً أَبْداً

قوله : " مَا لَا يُبْتَدَأُ " عبارة موهمة ، ويعني بها ما لا يكون مُتَّفَكاً عَنْ عامِلِهِ نحو النَّاءِ مِنْ : قَمْتُ ، وَالكَافِ مِنْ : أَكْرَمْتُ ، أَوْ يَكُونُ مُتَّصِلاً بِمَا لَا يَنْفَكُ عَنْ عامِلِهِ نحو الهاءِ فِي : سَلِيهِ ، أَوْ مُتَّصِلاً بِمَا يُنْزَلُ مِثْلَهُ العامِلِ كَالْيَاءِ مِنْ : ابْنِي فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ بِابْنِ ، وَابْنٌ لَيْسَ عامِلاً وَلَا مُتَّصِلاً بِمَا يَنْفَكُ عَنْ العامِلِ لَكِنَّهُ يَنْزِلُ مِثْلَهُ العامِلِ فِي كَوْنِهِ مُتَّصِلاً بِهِ لَا يَجُوزُ الفِصْلُ بَيْنَهُمَا.

وقوله : " وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَاراً " أَي المُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي لَا يَلِي : " إِلَّا " فِي الاختيارِ بَلْ يَلِيهِ فِي الاضطرارِ ، وَأشارَ بِهَذَا إِلَى البَيْتِ الَّذِي يَنْشُدُهُ النحاة :^(١)

(١) هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد ، وهو من البسيط ، ينظر الخزانة : ٢ / ٢٧٨ والخصائص : ٣٠٧ / ١ والدرر : ١ / ١٧٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٠١ والمغني : ٤٤١ وشرح أبيات للبغدادي : ٦ / ٣٣٣ ، ابن الناظم : ٥٧ " دار الجبل " ، توضيح المقاصد : ١ / ١٢٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٩٠ والشاهد رقم : ٤٧ من شواهد العيني . -

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ

وقوله : " اختياراً " قد وجدنا من المتصل ما لا يلي : " إلا " لا في الاختيارِ
وَلَا فِي غَيْرِ الْاِخْتِيَارِ ، وَذَلِكَ الضَّمَاثُرُ الْمَرْفُوعَةُ فَلَا يُوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ : مَا قَامَ إِلَّاتُ ،
أَي : إِلَّا أَنَا ، وَلَا : مَا قَامَ إِلَّاتَ ، أَي : إِلَّا أَنْتَ ، وَلَا : مَا قَامَ إِلَّانَا ، أَي : إِلَّا نَحْنُ
لَا فِي الْاِخْتِيَارِ وَلَا فِي الْاِضْطِرَّارِ .

وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - الضَّمَاثُرُ الْمَجْرُورَةُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا : " إِلَّا " لَا فِي الْاِخْتِيَارِ
وَلَا فِي الْاِضْطِرَّارِ .^(١)

وأما الضمائر المنصوبة نحو : ألا يجاورنا إلاك ديار ، فَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ مِثْلَ
هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(٢) ، وظاهر كلام غيرهم أنه لا يختص بالشعر ، قال
صاحب الواضح^(٣) مستدلاً لقول الفراء أن : " إلا " مركبة من : " إن " ، و

= اللغة : قوله : " وما نبالي " أي وما نكثرث من بالي يبالي مبالاة ، قوله : " إلاك " أي إلا إياك
، وقوله : " ديار " أي أحد وهو فيعال ، وأصله : ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء .
الاستشهاد فيه : في قوله : " إلاك " فإنه أتى بالضمير المتصل بعد : " إلا " وكان القياس أن يقال :
إلا إياك بالضمير المنفصل وهذا شاذ لضرورة الشعر . وسيأتي تخريجه على عدة أوجه في
الهامش قريباً .

(١) لا يلزم من وقوع المتصل بعد إلا في الاضطرار أن تقع بعدها كل الضمائر بل يكفي ما ورد
من ذلك وهو الضمائر المنصوبة .

(٢) ابن عيش ٣ / ١٠١ والمغني : ٤٤١ ، وابن الناظم : ٥٧ " دار الجليل " ، توضيح المقاصد :
١ / ١٢٨ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٠٠ ط " دار المعرفة " ومعها مصباح السالك .

(٣) قال الدكتور : حسن هنداوي : في تحقيقه للتذيل والتكميل ٢ : ٢٣٣ لا أستطيع الجزم بمن
يتصده أبو حيان ، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـ) كتاباً سماه بهذا
الاسم ، وهذا النص ليس فيه ، وقد ألف أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) أيضاً كتاباً يحمل
العنوان نفسه ولا أعرف له وجوداً ، وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير الفهرست ص ١٢٠ ،
وانظر معجم الأدباء : ١٨ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

"لَا" (١) فحفت: "إِنْ" وأدغمت النون في: "لا" التي للعطف، فإذا جاء بعدها منصوب فالنصب لِإِنْ أو غير منصوب، فعلى العطف بلا.

قال: والدليل على أن الأصل لِإِنْ وَأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ هَاهُنَا قول العرب: قام القومُ إلاك، وصلُّوا الكافَ بِإِلا [تغليياً] (٢) لعملِ إِنْ فِي الْأَصْلِ.

وقال بعضهم: قام القوم إلا أنتَ فعطف بِإِلا وأبطل إِنْ؛ فأنظرَ لقول صاحب الواضح قول العرب: قام القوم إلاك، فَلَوْ كَانَ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ لَمَا استدل به ولا أطلق أنه قولُ العرب. (٣)

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ

قوله: "كَلَفَظَ مَا نُصِبَ" لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي نُصِبَ مِنْهُ مُنْفَصِلٌ وَمِنْهُ مُتَّصِلٌ، وَلَفْظُ الْمَجْرُورِ لَيْسَ كَلَفَظَ الْمُنْصُوبِ مُطْلَقاً بَلْ كَلَفَظَ الْمُنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ.

قوله:

لِلرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَئَا صَلَاحٍ [كَأَعْرَفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنْخَ] (٤)

(١) قال الفراء في معانيه ٢/ ٣٧٧: "إلا مركبة من إن ولا النافيتين". وينظر التذيل والتكميل: ٢/ ٢٣٣، وابن يعيش: ٢/ ٧٦، والأصول لابن السراج: ١/ ٣٠٠ ونسبه للبغداديين نقلاً عن أبي العباس وفيه ردود عليهم، والإنصاف: ٢٦١ المسألة: ٣٤، وشرح الكافية: ٢/ ٢٤٧.

(٢) ما بين المعرفين طمس في نسخة الرباط.

(٣) التذيل والتكميل: ٢/ ٢٣٣، ٢٣٤. وقد خرجوا إلاك ديار على عدة أوجه غير الضرورة:

- القياس إلا إياك فاضطر لحذف إيا وأبقى الكاف.
- أوقع المتصل موقع المنفصل (إلا إياك)
- أن إلا محمولة على غير ما يفعل الضمير بها كما يتصل بغير.
- أن إلا ناصبة للمستثنى فاتصل الضمير بعامله.
- الأصل في الضمير للمنصوب أن يتصل بعامله إنك ولعلك.

(٤) لم يذكر الشارح سوى الشطر الأولى من هذا البيت.

يقول : نا يصلح للرفع نحو : نلنا ، وللنصب نحو : إتنا ، وللجر نحو : بنا ،
ولا اختصاص لنا بهذا الحكم بل يشاركها في ذلك الياء ، فمثال كونها للرفع :
اضربي ، وتضربين ، وللنصب : ضربني ، وإني ، وللجر : غلامي^(١).

قوله :

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

قوله : " لِمَا غَابَ " لا يُحْمَلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ لِأَبَدٍ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْمَرْفُوعِ ؛ لِأَنَّهُ
لا يكون شيء من الألف والواو والنون لغائب منصوب ولا مجرور ، وقوله : " وَغَيْرُهُ "
غير الغائب قِسْمَانِ : مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ ، وَقَدْ أُطْلِقَ النَّاطِمُ فَقَالَ : وَغَيْرُهُ ، أَي : وَغَيْرُ
الغائب ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ تَحْتَهُ قِسْمَيْنِ . / ١٧

والألف والواو والنون لا يكون شيء منها لمتكلم بل إن ما يكون للغائب ،
وغيره من المخاطب المأمور لا من المتكلم ، مثال ذلك للغائب : قاما ، وقاموا ،
وقمن ، ومثال ذلك للمخاطب المأمور : قوما ، وقوموا ، وقمن ، إذا كان أمرا .

فإن كان المخاطب غير مأمور لم يكن شيء منه له بل تقول : قمت ،
قمت قمتما ، قمتم قمتن ، وإذا كان غير الغائب متكلماً لم يكن شيء منه له بل
تقول : قمت ، قمتا .^(٢)

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِقٍ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

(١) تنفق (نا) التي ذكرها في المعنى فهي للمتكلم المشارك أو المعظم لنفسه . وأما الياء التي
اعترض بها أبو حيان فليست بمعنى واحد ، فهي في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضرب ، وفي
حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإني .
(٢) الأمر أيسر مما يعترض به أبو حيان فالناظم مثل للغائب وللمخاطب بقوله قاما واعلما واكتفى
بالألف ويقاس عليه الواو والنون وتمثيله يفيد المقصود ويبين المراد .

ضميرُ الرَّفْعِ قِسْمَانِ : منفصلٌ ومُتَّصِلٌ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا لِمُتَكَلِّمٍ وَمُخَاطَبٍ
وَعَائِبٍ ، وَالمُتَّصِلُ قِسْمَانِ : بَارِزٌ وَمُسْتَكِنٌ .

والمُسْتَكِنُ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَقْبَلُ العَامِلُ غَيْرَهُ ، وَقِسْمٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا إِسَاءَهُ ، وَلَا
يُنْحَصِرُ المُسْتَتِرُ فِي هَذِهِ الأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَهِيَ الأَمْرُ لِلْمُخَاطَبِ المُذَكَّرِ نَحْوُ : افْعَلْ
، وَالمُضَارِعُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحَدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ نَحْوُ : أَوْافِقُ ، وَنَغْتَبِطُ ، وَالمُضَارِعُ لِلْمُخَاطَبِ
المُذَكَّرِ نَحْوُ : تَشْكُرُ .

بل يوجدُ مُسْتَتِرًا فِي غَيْرِهَا نَحْوَ اسْتِتَارِهِ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ نَحْوُ : نَزَالَ ، وَفِي
الظَّرْفِ وَالمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَا صِفَتَيْنِ أَوْ صِلَتَيْنِ أَوْ خَبَرَيْنِ أَوْ حَالَيْنِ ، أَوْ فِي مَوْضِعِ ثَانِي
ظَنَنْتُ أَوْ ثَالِثِ أَعْلَمْتُ ، أَوْ مَوْضِعِ الفِعْلِ فِي بَابِ الإِغْرَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .^(١)

قوله :

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَالفِصَالِ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالفِرْعُ لَا تَشْتَبَهُ

تسميته ذا ارتفاعٍ لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّ الضَّمائِرَ مَبْنِيَّةٌ لِكِنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيَّ مَوْضِعِهَا
بِالإِعْرَابِ ، وَمَذَهَبُ البَصْرِيِّينَ أَنَّ الهَمْزَةَ وَالتَّوْنَ هِيَ الضَّمِيرُ ، وَالأَلْفُ زَائِدَةٌ^(٢) .

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ١١٢ - ١١٣ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ١٣٠ ، وقد
كفانا الرد على أبي حيان ما وجد في هامش المخطوطة من نسخة الرباط حيث جاء قوله :
وفيما ذكره نظر إذ لا يجب الاستتار في شيء مما زاده على ما قال الناظم إلا في أسماء الأفعال
إذا كانت بمعنى الأمر أو المضارع . وقوله : أو موضع الفعل في باب الإغراء كأنه يعني عليك
زيدا وهذا داخل في أسماء الأفعال .

وأما استتاره في الصفة فحائر لأنه يرفع الظاهر فيقول زيد قائم أبوه وكذلك الظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك أبوه أو في الدار أبوه .

(٢) الكتاب لسيبويه : ١ / ١٦٤ ، والمنصف : ١ / ٩٠١٠ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ كُلُّهُ الضَّمِيرُ^(١) ، وَفِي أَنَا لُغَاتٍ :

أَفْصَحُهَا بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ وَقَفًا ، وَحَذْفِهَا وَصِلًا ، وَيَجُوزُ هُنَا بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ هَاءً
وَأَنَّهُ بِإِبْدَالِ الْأَلْفِ هَاءً فِي الْوَقْفِ.^(٢)

وَالثَّانِيَةُ : بِإِثْبَاتِهَا وَقَفًا وَوَصِلًا وَكَيْسَ مَخْتَصًّا بِالضَّرُورَةِ ؛ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ بَلْ
ذَلِكَ لُغَةً.^(٣)

وَالثَّلَاثَةُ : أَنْ يَدْخُلَ أَلْفٌ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْتُّونِ.^(٤)

وَالرَّابِعَةُ : أَنْ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ وَبَسْكَوْنِ التُّونِ.^(٥)

وَأَمَّا هُوَ فَمَذْهَبُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّهُ اسْمٌ يَجْمَلْتِهِ.^(٦)

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٤١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٩ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٩٤ .

(٢) هي لغة الحجازيين كما نص عليها الفراء . التذيل والتكميل : ٢ / ١٩٥ .

(٣) هي لغة تميم كما ذكرها ابن مالك ونقل الفراء أن من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة ومنه
قول أبي النجم :

أنا أبو النجم إذا قل العذر

انظر شرح الكافية : ٢ / ٩ ، وذكر الفراء هذه اللغة غير منسوبة في معاني القرآن : ٢ / ١٩٥ .

(٤) هي لغة قضاعة . انظر شرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨ ، وابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، والتذيل
والتكميل : ٢ / ١٩٦ .

(٥) هي لغة حكاها قطرب . انظرها في التذيل والتكميل : ٢ / ١٩٦ .

(٦) انظر الإنصاف : ٦٧٧ - ٦٨٦ ، مسألة : ٩٦ ، وابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، وشرح جمل
الزجاجي : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ١٩٨ .

ومذهب أهل الكوفيّة أن الهاء الاسم والواو زائدة^(١) ، وأمّا : " أنت " فالمضمّر : " أن " والتاء حرف خطاب فهو مركب من اسم وحرف^(٢) ، ولذلك سُمّيَ به حكّي فتقول : قام أنت ، ورأيت أنت ، ومررت بأنت .

وقوله : " والفروع لا تشبه " فرعٌ أنا نحنُ ، وفرعٌ هو هي ، وحذف الواو والياء منهما ضرورة^(٣) ، وتشديدهما لغة^(٤) ، وإسكانهما لغة _ أيضاً^(٥) .

(١) نسبه أبو حيان إلى ابن كيسان والزجاج والكوفيين في التذيل والتكميل : ١٩٩ / ٢ ، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٥٧ / ١ ، كلامه يدل على أنه يرى أن الضمير : " هي " وهو بجملة لا الهاء وحدها " ، وانظر : الإنصاف : ٦٧٧ ، ٦٨٦ ، المسألة : ٩٦ وفيه حجج الكوفيين ، وابن يعيش : ٩٦ / ٣ ، ٩٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢٢ / ٢ ، ٢٣ .

(٢) ما ذكره أبو حيان هو ما ذهب إليه البصريون وقد نص عليه ابن يعيش في قوله : " (أنت) إذا خاطبت واحداً فالاسم منه الألف والنون عندنا ، وهي التي كانت للمتكلم زبدت عليها التاء للخطاب وهي حرف مجرد من معنى الاسم " ، وذهب الفراء والكوفيون أن التاء مسن نفس الكلمة ، والكلمة بكاملها اسم - أي ضمير - عملاً بالظاهر ، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء في : " أنت " وهي التي تلحق الفعل الماضي في آخره نحو : فعلت ، وحين فصل الضمير كثر بأن . ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : ٣٠٩ / ١ ، وجمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي : ٦٠ / ١ ، وشرح التسهيل للمراذي : ١٣٣ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٤١ / ١ ، وشرح الكافية : ٩ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٩٤ / ١ ، وابن يعيش : ٩٥ / ٣ ، وسر الصناعة ص ١٧٠ ، وحاشية الصبان : ١١٤ / ١ .

(٣) التذيل والتكميل : ٢٠٢ / ٢ ، وشاهد قوله : دار لسعدي إذهِ مِنْ هُواكَا .

(٤) هي لغة أهل الحجاز والتخفيف أكثر في كلام العرب . شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٢ / ١ - ١٤٣ ، ١٤٤ ، والتذيل والتكميل : ٢٠٤ / ٢ وشاهد التشديد قوله : وهو على من صبه الله علقم .

(٥) هي لغة أهل نجد . شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٢ / ١ - ١٤٣ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٢ ، ٢٠١ ، وشاهد التسكين قوله :

أدعوته بالله ثم قتله لا هو دعاك بدمه لم يعذر

وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ - أَيْضاً - يَشَارِكُ الرَّفْعُ فِيهَا النَّصْبَ وَالْجَرَّ ،
وَفَرَعٌ : أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمْ أَنْتُنَّ .

قَوْلُهُ :

وَذَا انْتِصَابٍ فِي الْفِصَالِ جُعِلَ إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُسْتَكِلًا

قوله : " ذا انتصاب " فيه تَجَوُّزٌ ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَكَانَهُ اسْمٌ مَعْرَبٌ لَكَانَ مَنْصُوبًا .

وَقَوْلُهُ : " جُعِلَ إِيَّايَ " ظَاهِرُهُ الْقَوْلُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّرَنَ مِنْ أَنَّهُ بِجُمْلَتِهِ
الضَّمِيرُ .^(١)

وَقِيلَ : الضَّمِيرُ : " إِيَّايَ " وَحَدَهُ ، وَمَا بَعْدَهُ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى الْخَطَابِ وَغَيْرِهِ
وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ .^(٢)

وَقِيلَ : الضَّمِيرُ " هُوَ " مَا بَعْدَ " إِيَّايَ " ، وَإِيَا عِمْدَةَ الْإِتِّصَالِ مَا بَعْدَهَا بِمَا ،
وَنَسَبَ إِلَى الْفِرَاءِ .^(٣)

وَقِيلَ : إِيَّايَا اسْمٌ ظَاهِرٌ وَمَا بَعْدَهُ ضَمَائِرٌ أَضْيَفَ إِلَيْهَا إِيَّايَا ، وَمَوْضِعٌ مَا بَعْدَ إِيَّايَا
خَفِضٌ ، قَالَ أَصْحَابُنَا : وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ .^(٤)

(١) نسب في الإنصاف لبعض الكوفيين مسألة : ٨٩ ص : ٦٩٥ كـ وسر صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ومعاني

القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٩ / ١ ، وشرح الكافية : ١٣ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٥ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ٣٥٦ / ٢ - ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، وشرح الكافية : ١٢ / ٢ وسر صناعة الإعراب : ٣١٣

واختاره الفارسي نص على ذلك أبو حيان في التذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٥ ، وإلى الأخفش في سر

صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ونسبه الأنباري إلى البصريين : ٦٩٥ (مسألة ٩٨) ونسب إلى الخليل في

شرح الكافية : ١٢ / ٢ .

(٣) نسب إلى الكوفيين وابن كيسان . شرح الكافية للرضي : ١٣ / ٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٣١٣ .

(٤) التذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ٢٢ وهو ما قصده

أبو حيان بقوله : " أصحابنا " .

وقال صاحب هذه الأرجوزة : إن مذهب الخليل والأخفش والمازني أن : ١٨/
 "إيأ" في النصب نظيرُ : "أنا" في الرفع ، ويليها أسماء تدلُّ على متكلِّم أو غيره
 مضاف إليها^(١) ، وتُفتَح همزتها فيقال : أَيَاكَ^(٢) ، وتُخَفَّفُ الياءُ مع كَسْرِ الهمزة ومع
 فَتْحِهَا^(٣) .

وقوله : " والتفريع لئسَ مُشْكَلًا " تقول للمتكلِّم : إِيَايَ ، وإِيَانَا ،
 وللمخاطب : إِيَاكَ ، وإِيَاكَ ، إِيَاكُمَا [إِيَاكُم]^(٤) إِيَاكُنَّ ، وللغائب : إِيَاهُ ، إِيَاهَا ،
 إِيَاهُمَا ، إِيَاهُم ، إِيَاهُنَّ .

قال ابن مالك :

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتِي أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

يقول : إذا أمكن أن يكون الضمير متصلًا لم يؤت به متفصلاً هذا في
 الاختيار ، وأما الضرورة فقد يُبيح ذلك ، نحو ما أُنشِدُوا :^(٥)

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَاكَ

(١) انظر شرح التسهيل : ١ / ١٤٤ - ١٤٧ ، وقد نسب هذا الرأي للأئمة الثلاثة وصححه وجعل في هذا

القول السلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل وانظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٤ - ٢١٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ١٤٧ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٢١٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٣ ، وشواذ القرآن : ١ ، والمحتسب : ١ / ٤٠ ، والبحر

المحيط : ١ / ١٤٠ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٢١٤ .

(٤) ما بين المعقوفين لم يذكره الشارح .

(٥) بيت من الرجز المشطور لحميد الأرقط وقبله قوله

أَتَتِكَ عَنَسَ تَقَطَعَ الْأَرَاكَ

انظره في الكتاب لسيبويه : ٢ / ٣٦٢ ، والأصول لابن السراج : ٢ / ١٢٠ ، وضرائر الشعر :

٢٦١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ١٩ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٢١٧ .

والمعنى : سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إياك " حيث وضع موضع الكاف للضرورة .

أي بلغتك ، وظاهرُ كلامه أنه إذا تأتى المتصل لم تأت بالمنفصل في اختيار الكلام ، ثم قد بين بعد ذلك أن الضمير يَجِيءُ مُنْفَصِلًا وَإِنْ كَانَ يَتَأْتِي مَجِيئُهُ مُتَّصِلًا ومن ذلك : زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاهُ ، ومن : ضَرْبُكَ ، والدرهمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وأَعْطَيْتُكَ.

قوله :

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ اتَّمَى

يعني بها : " سَلْنِيهِ " ما كَانَ مَفْعُولًا ثَانِيًا وَلَيْسَ أَصْلُهُ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ ، والأحْسَنُ فِي هَذَا النُّوعِ الْإِتِّصَالُ فَأَعْطَيْتُكَ أَحْسَنُ مِنْ : أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.^(١)

وقوله : " فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ اتَّمَى " يَعْنِي أَنَّ الْخُلْفَ فِي الضَّمِيرِ الَّذِي وَقَعَ خَيْرًا لَكَانَ أَوْ ثَانِيًا لَكُنْتُ ، وَيَعْنِي بِالْخُلْفِ ، أَي : عَنِ الْعَرَبِ فِي اتِّصَالِهِ وَإِنْفِصَالِهِ ، أَوْ يَعْنِي : عَنِ النَّحْوِيِّينَ فِي اخْتِيَارِ الْإِتِّصَالِ أَوْ الْإِنْفِصَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي الْيَسْتِ الثَّانِي :

.....واتصالا أختار غيري اختار الانفصالا

واتبع في ذلك الرماني^(٢) وابن الطراوة^(٣) ، ومختارهم غير مختار^(٤) ؛ إذ نقل سيبويه عن العرب أن انفصاله هو الأفضح ، قال سيبويه : وقد ذكر مسألة : عجبْتُ

(١) هو مذهب ابن مالك في الخلاصة والتسهيل . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٣ / ١ .

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني ، صنف : شرح أصول ابن السراج وشرح سيبويه وغيرهما ، توفي سنة ٣٨٤هـ ، بغية الوعاة : ١٨٠ / ٢ ، ١٨١ .

(٣) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبتي المالقي ، ألف الترشيح في النحو وهو مختصر والمقدمات على كتاب سيبويه ، توفي سنة ٥٢٨هـ ، ينظر بغية الوعاة : ١ / ٦٠٢ ، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ١٩ .

(٤) انظر في رأي الرماني وابن الطراوة ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤٠٧ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٢٣٩ ، وهذا المذهب يقول : إن الاتصال فيهما أفضح من الانفصال .

مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ، وَأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَتَكَلَّمُ بِهِ مُتَّصِلًا ، قَالَ : " وَمِثْلُ ذَلِكَ كَانَ إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ كَانَهُ قَلْبِيَّةً ، وَلَمْ تَسْتَحْكِمِ هَذِهِ الْحُرُوفُ هُنَا لَا : كَانِي ، وَلَا : لَيْسَنِي ، وَلَا : كَأَنَّكَ فَصَارَتْ هَاهُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي : ضَرْبِي إِيَّاكَ " (١) ، ثُمَّ قَالَ سَبْيُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ : " وَبَلَّغَنِي عَنِ الْعَرَبِ الْمَوْتُوقِ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَيْسَنِي ، وَكَذَلِكَ : كَانِي " (٢) .

وقال سَبْيُوهُ - أيضاً - : " وتقول : حَسْبُكَ إِيَّاهُ ، وَحَسْبُنِي إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ حَسْبِنِيهِ ، وَحَسْبُكَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ " (٣) ، ثُمَّ شَرَعَ يُعَلِّلُ كَثْرَةَ انْفِصَالِ الضَّمِيرِ وَقِلَّةَ اتِّصَالِهِ .

فانظر إلى هذه النصوص التي ذهبت على هذا التأطيم ، وما إخاله وقف على كلام سبويه في هذا المكان (٤) ، وقد استدل هو في غير هذه الأرجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جداً. (٥)

قَوْلُهُ :

وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنَ مَا سَنَتَ فِي انْفِصَالٍ

(١) الكتاب لسبويه : ٣٥٧ / ٢ - ٣٥٨ ، وانظر المتضرب : ٩٨ / ٣ ، والأصول : ٩١ / ١ ، وابن يعيش : ١٠٧ / ٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٦ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٩ / ٢ - ٢٤٠ .

(٢) الكتاب لسبويه : ٣٥٩ / ٢ .

(٣) الكتاب لسبويه : ٣٦٥ / ٢ .

(٤) ينظر ردود أبو حيان على ابن مالك في التذيل والتكميل : ٢٤١ / ٢ - ٢٤٦ .

(٥) قال ابن مالك بين أن كانني وكانه وليسني وليسه كثير : قال : ودليلنا على ذلك من وجهين . أحدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه فأشبهه مفعولاً لم يحجزه إلا الفاعل فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول .

الوجه الثاني : أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال ومن الوارد في ذلك : إياك أن تكونيها يا حمراء إن يكنه فلن تسلط عليه (حديثان شريفان) (شرح التسهيل : ١٥٤ / ١) .

المتكلم أَخَصُّ مِنَ الْمُخَاطَبِ ، والمخاطبُ أَخَصُّ مِنَ الغَائِبِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ
 ضميرانَ مُتَّصِلَانِ قَدِّمْتَ الأَخَصَّ فتقول : أعطانيك ، وأعطاكه ، وإذا انفصلَ أَحَدُهُمَا
 فَإِنْ شِئْتَ قَدِّمْتَ غَيْرَ الأَخَصِّ فقلت : أعطاهُ إِيَّايَ ، وكذا : أعطاك إِيَّاهُ ، وَإِنْ شِئْتَ :
 أعطاهُ إِيَّاكَ .

وجَمَاعُ القَوْلِ فِي الأَتِّصَالِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ ضميرانِ ، وأَحَدُهُمَا مَرْفُوعٌ وَالأَخرُ
 مَنْصُوبٌ اتَّصَلَا ١٩/ ، وبدأت بالمرفوع نحو : ضربتكَ ، ولا يَجُوزُ : ضربتُ إِيَّاكَ إِلاَّ
 فِي الضَّرُورَةِ ، فَإِنْ كَانَا فِي الأَصْلِ مَبْتَدَأً وَخَيْرًا جازَ الأَتِّصَالُ وَالأِنْفِصَالُ أَحْسَنُ .

فَإِنْ انخَفَضَ أَحَدُهُمَا بِإِضَافَةٍ فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ المَخْفُوضِ ضميرَ رَفِعٍ فُصِّلَ عَلَيَّ
 كُلِّ حَالٍ نَحْوُ : زيدَ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ أَنْتَ ، أو ضميرَ نَصْبٍ أَقْرَبُ مِنْهُ فَالْفِصْلُ
 نَحْوُ : عمروَ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاكَ ، أو مثله قُرْبًا وَبُعْدًا فَالأِنْفِصَالُ نَحْوُ : زَيْدٌ هُنْدٌ
 عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهَا إِيَّاهُ ، ولا يَجُوزُ مِنْ ضَرْبِهَا إِلاَّ ضَرُورَةٌ أو فِي نادرِ كَلامِ .

وَإِنْ كَانَا مَنْصُوبَيْنِ وَأَصْلُهُمَا المَبْتَدَأُ وَالحِيرُ نَحْوُ بابِ ظَنَنْتُ ، أو لَيْسَا أَصْلُهُ
 نَحْوُ بابِ : أعطَيْتَهُ فَيَتَّصِلُ مَا يَلِي العَامِلَ ، وَالأَخرُ إِذْ كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الأَوَّلِ جازَ اتِّصَالُهُ
 وَانْفِصَالُهُ ، وَالأِنْفِصَالُ فِي بابِ ظَنَنْتُ أَحْسَنُ ، وَالأَتِّصَالُ فِي بابِ أعطَيْتُ أَحْسَنُ ،
 وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنْهُ فَأَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ :

مَذْهَبُ سَيَبُويه : أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِلاَّ الأِنْفِصَالُ .^(١)

وَمَذْهَبُ المَبْرَدِ : جوازُ الأَتِّصَالِ قِياساً وَالأِنْفِصَالِ عِنْدَهُ أَحْسَنُ .^(٢)

وَمَذْهَبُ الفَرَّاءِ : أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِلاَّ الأِنْفِصَالُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ ضميرَ مثنى أو

ضميرِ جَماعَةٍ مذكُورينَ فَيُجِيزُ الأَتِّصَالُ وَالأِنْفِصَالُ ، وَالأِنْفِصَالُ أَحْسَنُ .^(٣)

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣٦٥ / ٢ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٤٣٩ .

(٣) شرح الجزولية للأبدي : ٤٣٩ ، انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣١ .

وَمَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ كَمَذْهَبِ الْفَرَاءِ إِلَّا أَنَّ الْكَسَائِيَّ يُجِزُ الْإِتِّصَالَ إِذَا كَانَ
الْأَوَّلُ ضَمِيرَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثَاتِ. (١)

وإنَّ تَسَاوِيًّا فِي الْقُرْبِ أَوْ الْبُعْدِ فَالِاخْتِيَارُ الْإِنْفِصَالُ ، وَيَجُوزُ الْإِتِّصَالُ وَهُوَ
ضَعِيفٌ نَحْوُ : الدَّرْهَمُ زَيْدًا أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ ، وَيَجُوزُ : أُعْطِيَتْهُوهُ ، وَتَقُولُ : أُعْطِيَتْكُمَا
إِيَّاكُمَا ، وَيَجُوزُ : أُعْطِيَتْكُمَا كَمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرِي مُتَكَلِّمًا فَالْإِنْفِصَالُ نَحْوُ : مَنْحَتْنِي
إِيَّايَ ، وَيَقْبَحُ : مَنْحَتْنِي. (٢)

وَفِي كِتَابِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ : أَحَازَ الْكَسَائِيَّ أُعْطِيَتْهُنَّ هُنَّ وَأُعْطِيَتْكَنَّ كُنَّ (٣) ،
وَأَبَى ذَلِكَ الْفَرَاءُ ، وَأُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ هُوَ الْإِخْتِيَارُ ، وَيَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ : أُعْطِيَتْهُوهُ ، وَرَعِمَ
الْفَرَاءُ أَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. (٤)

قَوْلُهُ :

وَفِي اتِّحَادِ الرَّتْبَةِ الزَّمِّ فَصْلًا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلًا

يَقُولُ : إِذَا اتَّحَدَتِ الرَّتْبَةُ كَانَ يَكُونًا مُتَكَلِّمِينَ أَوْ مُخَاطَبِينَ أَوْ غَائِبِينَ وَحَبَّ
الْفَصْلُ نَحْوُ : مَنْحَتْنِي إِيَّايَ ، وَأُعْطِيَتْكَ إِيَّاكَ ، وَأُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ.

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلًا " أَيُّ إِذَا اتَّحَدَتِ رُتْبَةُ الضَّمِيرَيْنِ فِي
الْغَيْبَةِ فَإِنَّهُمَا قَدْ يَتَّصِلَانِ وَهَذَا قِسْمَانِ كَمَا مَثَّلْنَا :

(١) شرح الجزولية للأبدي : ٤٣٩ ، انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣١ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وفيه تفصيل بين مذهب البصريين وبين مذهب
الكسائي والفرء في حالة ما إذا كانا ضمير غائب واتحدتا رتبة .

(٣) قال أبو حيان في التذيل : " وإن كانا ضميري مخاطب فالاختيار الانفصال ويجوز الاتصال
على ضعف فتقول : أعطيتكما إياكما ، وأعطيتكن إياكن ، ويجوز الاتصال فتقول :
أعطيتكما كما ، وأعطيتكنكن . هذا مذهب أصحابنا والكسائي ومنع الاتصال الفرء " .

انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٢٩ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٢٩ .

أحدهما : أن يَكُونَا مع اتِّحَادِهِمَا فِي الغيبة مُتَّفِقِينَ إِفْرَادًا أَوْ تَثْنِيَةً أَوْ جَمْعًا ،
وتذكيراً أَوْ تَأْنِيثًا ، أَوْ مُخْتَلِفِينَ ، فَإِنَّ كَانَا مُتَّفِقِينَ نَحْوُ : زَيْدٌ الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتَهُوهُ ، فَقَدْ
تَقَدَّمَ إِجَازَةُ الكَسَائِيءِ مِثْلَ هَذَا ، وَزَعَمَ الفِرَاءُ أَنَّهُ لَيْسَ مَسْمُوعًا .

وإن كَانَا مُخْتَلِفِينَ فِي كِتَابِ سَبِيوِيهِ إِجَازَتُهُ ، قَالَ سَبِيوِيهِ فِي نَحْوِ :
أَعْطَاهُوهَا ، وَأَعْطَاهَاهُ جَازٌ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ ، ثُمَّ نَصَّ عَلَيَّ أَنَّ الفَصْلَ هُوَ
الكَثِيرُ فِي كَلَامِهِمْ .^(١)

قَوْلُهُ :

وَقَبْلَ يَا التَّفْسِيحَ مَعَ الفِعْلِ التَّرْمِ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

ذَكَرَ أَنَّ نُونَ الوَقَايَةِ تَلْزَمُ فِي الفِعْلِ قَبْلَ يَاءِ التَّكْلِيمِ نَحْوُ : ضَرَبَنِي ، وَيَضْرِبُنِي ،
وَاضْرِبْنِي ، وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الفِعْلَ إِذَا كَانَ مِمَّا رُفِعَ بِالتَّوْنِ أَوْ لَمْ يَكُنْ
إِنْ كَانَ مِمَّا رُفِعَ بِالتَّوْنِ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ :

أحدها : الجَمْعُ بَيْنَ التَّوْنِ الَّتِي هِيَ عِلْمَةُ الرَّفْعِ وَبَيْنَ نُونِ الوَقَايَةِ نَحْوُ :
يَضْرِبَانِي .

الثاني : الإِدْغَامُ نَحْوُ : يَضْرِبَانِي .

الثالث : حَذْفُ نُونِ الوَقَايَةِ نَحْوُ : يَضْرِبَانِي .

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي هَذَا النُّوعِ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنَّ المَحذُوفَ إِذَا هُوَ نُونُ
الْوَقَايَةِ دُونَ نُونِ الإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ المَعْنَى الَّذِي جِيءَ بِنُونِ الوَقَايَةِ لِأَجْلِهِ وَهُوَ أَنْ تَقْبِي
الفِعْلَ مِنَ الكَسْرِ مَفْقُودٌ هُنَا ؛ لِأَنَّ نُونَ الإِعْرَابِ يَحْصُلُ فِيهَا هَذَا المَعْنَى مَعَ الدَّلَالَةِ

(١) الكتاب لسبويه : ٢ / ٣٦٥ والنص فيه وقد نقله مختصراً.

عَلَى الإعراب ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا زَعَمَ أَنَّ / ٢٠ المحذوفَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا هُوَ
نون الإعراب لا نون الوقاية^(١) ، وأما قوله :^(٢)

يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

فضرورة ، والمحذوفُ نونُ الْوَقَايَةِ لا نونُ الْإِنَاثِ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا رُفِعَ بِالتَّوْنِ فَمَا أَنْ يَكُونَ أَفْعَلٌ فِي التَّعْجِبِ أَوْ غَيْرِهِ ، إِنْ
كَانَ غَيْرُهُ لَزِمَتْ .

وَإِنْ كَانَ أَفْعَلٌ نَحْوُ : مَا أَحْسَنِي ! ففِيهِ خِلَافٌ ، ذَهَبَ الْكُوفِيُونَ وَبَعْضُ
أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ نونِ الْوَقَايَةِ ، فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنِي ! ، وَمَا أَجْمَلِي ! ،

(١) هو سيويه والأخفش وتبعهما ابن مالك وعلل ذلك بأوجه كثيرة منها : أن نون الرفع قد
تحذف دون سبب كما أنها نائبة عن الضمة والضمّة قد تحذف ، كما أن نون الرفع تحذف
للنصب والجزم ، شرح التسهيل : ١ / ٥٢ .

(٢) قائله هو عمرو بن معدى كرب ، والبيت المذكور من الوافر ، وصدّره :

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً

اللغة : قوله : " كالثغام " بالثاء المثناة والغين المعجمة جمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر
يشبه الشيب بها ، قوله : " يعل " من العلل ، وهو الشراب الثاني ، قوله : " يسوء الفاليات " أي
يجزهن ، والفاليات بالفاء جمع فالية من فلي الشعر وهو أخذ القمل منه .

الاستشهاد فيه : في قوله : " إذا فليني " حيث حذفت منه نون الوقاية ، وأصله : فليني بنونين ،
إحداهما : نون الجمع المؤنث ، والأخرى نون الوقاية للمتكلم ، فحذف إحدى النونين وهي نون
الوقاية والباقية هي نون الجمع ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف ، وعند سيويه المحذوفة هي نون
الإناث ، والباقية نون الوقاية . واختاره ابن مالك ، شرح التسهيل : ١ / ١٤٠ ، وانظر البيت في
شواهد العيني : ٧٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادى : ١ / ١٥٤ ، وشرح المفصل : ٣ / ٩١ ،

والكتاب : ٣ / ٥٢٠ .

ونقل الكوفيون ذَلِكَ عَنْ الْعَرَبِ سَمَاعاً فَوْجِبَ قَبُولُهُ ، وَإِنَّمَا جاز ذَلِكَ فِي أَفْعَلٍ فِي التَّعْجِبِ لَشَبْهِهِ بِالاسْمِ^(١) ، وَقَوْلُهُ : " وَلَيْسِي قَدْ نَظِمَ " يَشِيرُ إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزِ.^(٢)

إذ ذهب القوم الكرام لَيْسِي

فظاهر كلامه أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ حَذْفُهَا فِي لَيْسَ ، وَقَدْ نَصَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ حَذْفَهَا مِنْ لَيْسَ يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ فَأَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا إِثْبَاتُهَا وَحَذْفُهَا نَحْوُ : " إِنْ "^(٣)

(١) قال أبو حيان : وما أحازه الكوفيون من ذلك هو سماع عن العرب صرحوا بذلك فوجب قبوله ، وقد استعمله بعض مشايخنا النحاة الأدياء في شعره فقال :

يا حسنا ما لك لم تحسن	إلى نفوس في الهوى متعبة
طرزت بالورد وبالسوسن	صفحة خد بالسنا مذهبة
يا حسنه إذا قال ما أحسنني !	ويا لذاك اللفظ ما أعذبه !
فقلت له : كلك عندي سني	وكل أفاظك مستعذبة

ومذهب البصريين في هذه المسألة أن حكم أفعل في التعجب حكم سائر الأفعال في لزوم نون الوقاية . انظر التذليل والتكميل : ١٧٧ / ٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٢ / ٢ .

(٢) من الرجز لرؤبة بن العجاج ديوانه : ١٧٥ ، وقبله :

عددت قومي كعديد الطيس

اللغة : عددت : من العد والإحصاء ، الطيس : الرمل الكثير ، الكرام : جمع كريم . موطن الشاهد : " لَيْسِي " حيث حذفت نون الوقاية مع اتصال الفعل بياء المتكلم وذكرها واجب وحذفها هنا ضرورة .

ينظر ابن الناظم : ٢٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٥٩ / ١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٥ / ١ ، وجمع الهوامع للسيوطي : ٦٤ / ١ ، وابن يعيش : ١٠٨ / ٣ ، والخزانة رقم : ٣٩٢ ، وتوضيح المقاصد : ١٥٢ / ١ ، والعيني : ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٣) لم أحد فيه نصاً صريحاً في الجواز بل جاء في التصريح قوله : وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه ، التصريح : ١١٠ / ١ ، وجاء في الهمع : وأحازه قوم في ليس ، الهمع : ٦٤ / ١ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَيْتَنِي فَشًا وَلَيْتَنِي نَدْرًا وَمَعَ لَعْلٍ اَعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرًا

يقول : حذفها في : " لَيْتَ " نادرٌ ، ونصَّ أصحابنا على أَنَّهُ ضرورةٌ^(١) نحو قول مهلهل :^(٢)

زَعَمُوا أَنِّي ذَهَلْتُ وَلَيْتَنِي اسْتَطِيعُ الْعِدَاةَ عَنكَ ذُهُولًا

وقوله : " وَمَعَ لَعْلٍ اَعْكِسَ " لَيْسَ بِحَيِّدٍ ؛ لأنَّ إثباتَ التَّوْنِ فِي لَعْلٍ لَيْسَ بِنَادِرٍ بل هو فصيح^(٣) لكنه أقل من حذفها في : إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، لأن اجتماع المثليين أثقل من اجتماع المتقاربين .

قَوْلُهُ :

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَّارًا خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يعني بالباقيات أخوات : " لَيْتَ وَلَعْلَ " وهي " إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ " فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تُلْحَقَهَا نون الوقاية وَأَنْ لَا تُلْحَقَهَا ، فتقول : إِنْنِي ، وَإِنِّي ، وَكَذَلِكَ باقيها .

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٣٦٩ / ٢ - ٣٧٠ ، والتذيل والتكميل : ١٨٦ / ٢ - ١٨٧ .

(٢) البيت من بحر الخفيف منسوب للمهلهل في سر صناعة الإعراب : ٥٥٠ ، والتذيل والتكميل :

١٨٦ / ٢ ، وهو بغير نسبة في رصف المباني للمالقي : ٢٩٩ .

الشاهد فيه : قوله : " وليتي " حيث حذف من نون الوقاية للضرورة الشعرية ، وقال ابن هشام

في أوضح المسالك : وقال الفراء يجوز ليتني وليتي .

أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

(٣) مثاله قول الشاعر : فقلت أعيروني القدوم لعلني

أما : " مِنْ وَعَنْ " فذكر أن حذفها منهما ضرورة^(١) ، وهو كما ذكر وإن :
كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ يَقْتَضِي أَنْ حَذَفَهَا مِنْهُمَا لُغَةً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي
شَهْرَةِ الْإِثْبَاتِ.^(٢)

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ - أَيْضاً - قَدْ يَفِي

يقول : حذفها في : " لدن " قليل لكنه فصيح وقد فرئ في السبعة^(٣) : { قَدْ
بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا } بِتَشْدِيدِ التُّونِ وَبِالتَّخْفِيفِ عَلَى حَذْفِهَا^(٤) ، عَلَى أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ أَنْ
يَكُونَ تُونٌ وَقَايَةٌ فِي : " لَدُنِّي " المخفضة ؛ لِأَنَّ لَنَا لُغَةً فِي : " لدن " حذفت نونها
فنقول : من لد ، فمن قال : من لدني فيحتمل أن يكون ذلك على هذه اللغة فتكون
هذه نون الوقاية ، وإذا احتتمل ذلك لم يكن في : " لدني " دليل على حذف نون
الوقاية من : " لدن " .^(٥)

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٣ ، ١١٤ ، والتذيل والتكميل : ١٨٧ / ٢ ، ومثاله قوله :

أيهما السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

(٢) المقدمة الجزولية : ٦٢ - ٦٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين : ٦٤٥ - ٦٤٧ .

(٣) من الآية : ٧٦ من سورة الكهف .

(٤) القراءة بالتشديد قراءة الجماعة ، وقرأ نافع وأبو بكر : " مِنْ لَدُنِّي " بتخفيف التون . ينظر

إعراب القرآن للنحاس : ٤٦٧ / ٢ ، والإقناع في القراءات السبع : ٦٩١ .

(٥) قال النحاس بعد أن ذكر قراءة التخفيف والتشديد : " والقراءة الأولى - أي التشديد " أولى

في اللغة العربية وأقيس ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : " لَدُنْ " بِاسْكَانِ التُّونِ ثُمَّ تَزِيدُ عَلَيْهَا لِتَضْيِيفِهَا إِلْسَى

نَفْسِكَ نَوْنًا لَيْسَلَمَ سَكُونِ نُونِ لَدُنْ ؛ كَمَا نَقُولُ : عَنِّي وَمَنِّي ، فَكَمَا لَا تَقُولُ عَنِّي يَجِبُ أَلَا

تَقُولُ لَدُنِّي ، وَالْحِجَّةُ فِي جَوَازِهِ عَلَى مَا حَكَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ النَّوْنَ حَذَفَتْ كَمَا قَرَأَ

أَهْلُ الْمَدِينَةِ : " بِمِ تَبْشُرُونَ بِكَسْرِ التُّونِ ، وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ

قَالَ : " لَدُنْ " اسْمٌ وَعَنْ حَرْفٍ ، وَالْحَذْفُ فِي الْأَسْمَاءِ جَائِزٌ " . إعراب القرآن للنحاس : ٢ /

وفي قوله :

..... وفي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ - أَيْضاً - قَدْ يَفِي

أهم الحذف وقد تقدم له حذف فصيح كثيراً ، وحذف نادر ، وحذف اضطرار وحذف قليل ، والذي نصَّ عَلَيْهِ أَنَّ الحذف فِي : " قَطْنِي ، وَقَدْنِي " ضَرُورَةٌ وظاهرُ كلامِ أَبِي موسى يقتضي أَنَّهُ لُغَةٌ.^(١)

^(١) المقدمة الجزولية : ٦٢ - ٩٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٤٥ - ٦٤٧ .

﴿ الْعِلْمُ ﴾

قَوْلُهُ: (١) / ٢١

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْتَقَا

أطلق التعيين وهو على قسمين :

أحدهما : تعيين الأجناس بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ كماءٍ وزيتٍ وذهبٍ ونحو ذلك. (٢)

والثاني : تعيين غير الأجناس كزَيْدٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقِيدَ التَّعْيِينَ لِغَيْرِ الْأَجْنَاسِ ،

وقَوْلُهُ : " مُطْلَقاً " يريد بالنسبة إلى جميع أحواله مِنْ تَكَلُّمٍ وَخَطَابٍ وَغِيَّةٍ ، فتقول :
أنا زَيْدٌ ، وأنتَ زَيْدٌ ، وهو زَيْدٌ ، فيعينه في جميع أحواله .

ويشترِكُ معه في هَذَا المَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي لِلْعَهْدِ فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً

— أيضاً — فتقول : أنا القاضي ، وأنتَ القاضي ، وهو القاضي. (٣)

قَوْلُهُ :

وَأَسْمَاءٌ أَتَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا

يريد : وَأَخْرَجَ اللَّقْبَ إِنْ صَحِبَ الْأِسْمَ أَوِ الْكُنْيَةَ ، فتقول : جَاءَ سَعِيدٌ كَرَزٌ ،

وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ كَرَزٌ ، وَجَاءَتْ أُمُّ عَمْرٍو بَطَّةٌ ، وَإِعْرَابُ هَذَا اللَّقْبِ يَتَبَيَّنُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو

وَقَرْنٍ وَعَدَنٍ وَلَا حِقِي وَشَذَقِمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِقِي

(٢) مثل هذا لا يسمى تعييناً وإنما الشيء منه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر فهو كالنكرة من حيث المعنى .

(٣) المَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَعْنِي مَسْمَاهُ مَا دَامَتْ فِيهِ أَلٌ ، فَإِذَا فَارَقَتْهُ فَارَقَهُ التَّعْيِينَ وَكَذَا الْمُوصُولِ وَغَيْرِهِ ، أَمَا الْعِلْمُ فَيُعَيِّنُ مَسْمَاهُ بِلا قِيدِ .

قَوْلُهُ :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفُ حَتْمًا وَإِلَّا أَتَبِعِ الَّذِي رَدِفُ

يقول : إذا كَانَ اللَّقْبُ وَغَيْرُهُ مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفُ غَيْرَ اللَّقْبِ إِلَى اللَّقْبِ وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ ، وَرَأَيْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَاتَّبِعِ الَّذِي رَدِفَ ، أَيْ تَأَخَّرَ ، وَهُوَ اللَّقْبُ أَيْ : أَتَّبِعُهُ مَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَاءَنِي أَبُو بَكْرٍ كُرْزٌ ، وَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ كُرْزًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي بَكْرٍ كُرْزٍ ، وَلَمْ يَبِينْ فِي إِعْرَابِهِ غَيْرَ أَنَّهُ تَابِعٌ وَهَذِهِ التَّبَعِيَّةُ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ مِنَ الْإِعْرَابِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِيَّةِ.

الثاني : أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ عَطْفِ الْبَيَانِ وَهُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ اللَّقْبَ أَشْهَرَ مِنَ الْاسْمِ ، وَقَوْلُهُ : " وَإِنْ يَكُونَا " عَائِدٌ عَلَى اللَّقْبِ وَعَلَى الَّذِي يَصْحَبُهُ ، وَالَّذِي يَصْحَبُهُ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ كُنْيَةً.

أما الاسمُ فيتصورُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا وَغَيْرَ مُفْرَدٍ نَحْوُ : زَيْدٌ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَأما الكنيةُ فلا تُكُونُ مُفْرَدَةً ، وَالْإِفْرَادُ يُطْلَقُ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْهَا :

الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ وَذَلِكَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ فِيهَا.

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ وَذَلِكَ فِي بَابِ النِّدَاءِ وَفِي بَابِ

لا. (١)

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْجُمْلَةِ وَذَلِكَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ وَغَيْرِهِ.

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْمَرْكَبِ الَّذِي هُوَ جُمْلَةٌ أَوْ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ أَوْ اسْمَانِ

جَعَلَا اسْمًا وَاحِدًا وَذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ.

ويرد على قوله : " وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ " العَلَمُ الَّذِي فِيهِ : " أَل " للمح الصفة نحو : الحارث ، والعباس ، فإنه ما دامت فيه لا يضاف إلى اللقب أصلاً مع أنه مفرد ، فتقول : هَذَا الحارثُ كَرَزٌ ، ورأيت الحارثُ كَرَزاً ، ومررت بالحارث كرز. (١)

وقوله : " فأضف حتما " هَذَا مشهور مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ (٢) ، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز الإتيان ، فتقول : هَذَا يحيى عِينان (٣) ، ورأيت يحيى عِينين ، ومررت بيحيى عِينين في رجل اسمه : " يحيى " ولقبه : " عِينان " .

ويجوز - أيضاً - أن لا تتبع وأن لا تضيف بل تقطع فتقول : رأيت سعيداً كرزاً ، ومررت بسعيد كرزاً ، والقطع إما إلى الرفع كهَذَا الَّذِي مثلنا ، وإما إلى النسب ، وقوله : " وإلا أتبع الذي ردف " تقدم تمثيل ذَلِكَ ولا يلزم الإتيان بل يجوز معه وجه آخر وهو القطع. (٤) ٢٢/

قَوْلُهُ :

وَمِنْهُ مَنقُولٌ كَفَضْلِ وَأَسَدٍ وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأَدَدٍ

قَسَمَ العَلَمَ إِلَى قسمين : منقول ومرتل ، فالمنقول : ما سبق له وضع في النكرات نحو ما مثل به من فضل فإنه منقول من فضل المصدر ، وأسد فإنه منقول من اسم حيوان .

(١) أحازوا إضافته وتنزع منه أل تقول يا أعشى تغلب ، في الأعشى قال الناظم :

وحذف أل ذي إن تناد أو تضيف أوجب وفي غيرها قد تنحذف

(٢) انظر في ذلك شرح الكافية للرضي : ١٣٩ / ٢ ، وابن الناظم : ٧٣ ، الكتاب لسيبويه : ٣ /

٢٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٣) قد يجاب عليه بأنه يحتمل أن يكون قد جاء على لغة من يلزم المثني الألف مطلقاً .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢٥٠ ، وابن الناظم : ٧٣ ، ونسب إلى الفراء

والزجاج في شرح الكافية للرضي : ١٣٩ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٣١٧ - ٣١٨ .

والنقل يكون من اسم شخص نحو : أسد^(١) ، ومن صفة نحو : قاسم ،
ومالك ، ومن مصدر نحو : فضل ، ومن فعل ماض نحو : كَعَسَب^(٢) ، ومضارع نحو :
يشكر ، وأمر نحو : أطرقا ، ومن جملة : كتابط شرا ، ومن اسم صوت نحو : بَبَّ عَلَيَّ
خلاف فيه ، ومن غير ذلك.

والمرتل : ما لم يسبق له وضع في النكرات نحو ما مثل به من : سعاد وأدد
أما سعاد فمشتق من السعد ولا يعلم كونه لاسم نكرة وهو علم لمؤنث ، وأما "أدد"
فاسم رجل وفي همزته خلاف ، منهم من قال : إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِدِّ وَهُوَ الْعَظِيمُ ، قاله
شيخنا أبو الحسن الأَبْدِي^(٣) ، وقال سيبويه إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَدِّ فَتَكُونُ هَمْزُهُ مَبْدَلَةً مِنْ
وَإِذَا لَزِمَ فِيهَا الْبَدَلُ ، قال سيبويه فِي بَابِ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَثَبَّتِ الْأَبْدَالُ فِيهَا
وَتَلَزَمُهَا : " وَإِنَّمَا أُدِدُّ مِنَ الْوَدِّ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ يُقَالُ : مَعَدُّ بْنُ عَدَنَانَ بْنِ أُدِدٍ " .^(٤)

واخْتَلَفَ النَّحَاةُ هَلْ تَمَّ عَلَّمَ مَرْتَجِلٌ أَوْ كُلُّ عَلَمٍ مَنْقُولٌ ؟ ، وظاهر كلام
سيبويه أَنَّ كُلَّ عَلَمٍ مَنْقُولٌ وَأَنَّ جَمِيعَ مَا أُوْرِدُوهُ مِنْ مِثْلِ الْمَرْتَجِلِ إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ فِي
الْأَصْلِ لَكِنَّا جَهَلْنَا مِنْ أَي نَكْرَةٍ نَقَلْتِ ؟ .^(٥)

قَوْلُهُ :^(٦)

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزَجٍ رُكْبَانًا ذَا إِنْ بَغَيْرِ وَيَهْ تَمَّ أُعْرِبَانًا

(١) يقصد به الاسم الجامد الدال على ذات كأسد فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس
ومثله ثور للفحل من البقر.

(٢) في اللسان : كعسب فلان ذاهباً إذا مشي مشية السكران ، وكعسب : اسم.

(٣) علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الحشني الأبدى أبو الحسن ، توفي سنة (٦٨٠هـ) ،
ينظر البغية : ١٩٩ / ٢ .

(٤) الكتاب لسبويه : ٤٦٢ / ٣ - ٤٦٤ .

(٥) انظر التذيل والتكميل : ٣٠٧ / ٢ - ٣٠٨ .

(٦) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخرأ وهو :

يريدُ : وَمِنَ الْعَلَمِ الْجَمْلَةُ نَحْوُ : تَأَبَّطَ شَرًّا ، وهو أحدُ فَنَاكِ الْعَرَبِ ، وَذَرَى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وَشَابَ قَرْنَاهَا ، وَغَيْرُ ذَلِكَ وَهَذَا دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ : " وَمِنْهُ مَنْقُولٌ " وَلَمْ يُبَيِّنْ حِكْمَهُ وَحِكْمَةَ الْحِكَايَةِ ، فَتَقُولُ : قَامَ تَأَبَّطَ شَرًّا ، وَرَأَيْتَ تَأَبَّطَ شَرًّا ، وَمَرَرْتَ بِتَأَبَّطَ شَرًّا .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيْبَ مَزْجٍ يُعْرَبُ إِنْ كَمَلَ لَفْظُهُ بِغَيْرِ : " وَيَهُ نَحْوُ : بَعْلَبَكُّ ، وَمَعْدِي كَرِبُ ، وَرَامَ هُرْمُرٍ ، وَمَارِ جَرَجِسٍ ، وَحَضَرَ مَوْتُ ، وَإِعْرَابُهُ طَرِيقَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ فَتَقُولُ : هَذِهِ حَضَرَ مَوْتُ ، وَرَأَيْتَ حَضَرَ مَوْتُ ، وَمَرَرْتَ بِحَضَرَ مَوْتُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَقُولُ : هَذِهِ حَضَرَ مَوْتُ ، وَرَأَيْتَ حَضَرَ مَوْتُ ، وَمَرَرْتَ بِحَضَرَ مَوْتُ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ كَيْفَ إِعْرَابُهُ ، وَظَاهِرٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ وَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ، فَتَقُولُ : هَذِهِ حَضَرَ مَوْتُ ، وَرَأَيْتَ حَضَرَ مَوْتُ ، وَمَرَرْتَ بِحَضَرَ مَوْتُ .^(١)

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِمُ لِحُكْمِ الْمَرْكَبِ تَرْكِيْبِ مَزْجٍ إِذَا كَمَلَ بُوَيْهِ نَحْوُ : سِيْبُوَيْهِ ، وَنَفْطُوَيْهِ ، وَنَزْرُوَيْهِ ، وَابْنِ دَرَسْتُوَيْهِ ، وَابْنِ خَالُوَيْهِ ، وَابْنِ شَاهُوَيْهِ ، وَكُلُّهُمْ نَحَاةٌ وَلَا نَحْفَظُ لَهُمْ سَابِعًا .

وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ تَقُولُ : جَاءَ سِيْبُوَيْهِ ، وَرَأَيْتَ سِيْبُوَيْهِ ، وَمَرَرْتَ بِسِيْبُوَيْهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْرَبْ لِاخْتِلَاطِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ بِالصَّوْتِ وَصِيْرُورَتِهِمَا اسْمًا وَاحِدًا ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ الصَّوْتِ كَغَاقٍ فَبُنِيَ وَتُوِّنَ إِنْ نُكِّرَ كَمَا يَنْوِنُ غَاقٍ إِنْ نُكِّرَ ، وَلَمْ يَذْكَرْ سِيْبُوَيْهِ فِي هَذَا النَّحْوِ إِلَّا الْبِنَاءُ .^(٢)

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٢٢ ، والتذليل والتكميل : ٢ / ٣١٥ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

وَذَكَرَ الْحَرَمِيُّ فِيهِ جَوَازَ إِعْرَابِهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ فَتَقُولُ : قَامَ سَيِّوِيَّةٌ ،
وَرَأَيْتَ سَيِّوِيَّةً ، وَمَرَرْتُ بِسَيِّوِيَّةٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَ مَسْمُوعًا قَبْلَ ، وَإِنْ كَانَ مَقْبُولًا
عَلَى : " بَعْلُكَ " لَمْ يُقْبَلْ. ^(١)

قَوْلُهُ: ^(٢)

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌّ

علم الجنس : هو الاسمُ المُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْعِلْمِ لَفْظًا وَوَأَمَلَةَ الْفَكْرَةَ مَعْنَى ، فَمِنْ
الْجِهَةِ الْأُولَى لَا يَقْبَلُ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ ، وَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ انْضَافَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ سَبَبٌ
آخَرَ يَمْنَعُ مَعَهُ نَحْوُ : ٢٣/ أُسَامَةُ ، وَابْنُ أَوْى ، وَبَنَاتُ أُوبَرَ ، وَتَجِيءُ الْحَالُ مِنْهُ فِي
صَحِيحِ الْكَلَامِ وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ فَتَقُولُ : هَذَا أُسَامَةُ مُقْبَلًا ، وَيُضَعَفُ : هَذَا أُسَدٌ
مُقْبَلًا.

وَمِنْ الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ يَنْطَلِقُ عَلَيَّ كُلُّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسِهِ كَالِاسْمِ الَّذِي هُوَ
نَكْرَةٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَكُلُّ أُسَدٍ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ أُسَامَةُ ، وَكُلُّ ثَعْلَبٍ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ ثَعَالَةُ ،
فَأُسَامَةُ وَأُسَدٌ مُتْرَادِفَانِ ؛ لَكِنْ أُعْطِيَ أُسَامَةُ حُكْمَ الْأَعْلَامِ كَمَا قَدَّمْنَا ، وَأُسَدٌ نَكْرَةٌ
لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ النُّكْرَةِ.

وَقَدْ تَكُونُ لِبَعْضِ الْمُرَادِفِينَ أَحْكَامٌ لَا تَكُونُ لِلْآخَرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ : "ذَا"
مُرَادِفٌ لِصَاحِبٍ ، وَقَدْ انْفَرَدَ بِأَحْكَامٍ لَا تُوجَدُ فِي صَاحِبٍ.

وَلَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى النُّكْرَةِ ، قَالَ سَيِّوِيَّةٌ حِينَ بَوَّبَ عَلَيْهِ : " هَذَا
بَابٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ يَكُونُ فِيهِ الْاسْمُ الْخَاصُّ شَائِعًا فِي الْأُمَّةِ لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهَا أَوْلَى بِهِ مِنْ

(١) راجع التذييل والتكميل : ٣١٥ / ٢ - ٣١٦.

(٢) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخرًا وهو :

مِنْ ذَلِكَ أُمَّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا ثَعَالَةُ لِلثَعْلَبِ

الآخر".^(٢) فَإِنَّمَا يَعْنِي : يَكُونُ الْاسْمُ الَّذِي حَكَّمَهُ حَكْمَ الْعَلَمِ ، وَإِلَّا فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا شَائِعًا لِأَنَّ الْاسْمَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ كَلِمًا جَزْئِيًّا.

وَقَدْ رَامَ بَعْضُ الْمُنْتَظِعِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ أُسَامَةِ وَأَسَدٍ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَرَامَ إِبْقَاءَ اسْمِ عَلِيٍّ الْعَلَمِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَرَعَمَ أَنْ أُسَدًا مَوْضُوعٌ لَوَاحِدٍ لَا بَعِيْنَهُ كَسَائِرِ النَّكَرَاتِ وَزَعَمَ أَنَّ أُسَامَةَ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الذَّهْنِيَّةِ ، وَالَّذِي قَامَ بِالذَّهْنِ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى مَعْقُولٌ مَفْرُودٌ لَا يَتَكَثَّرُ وَلَا يَوْجَدُ خَارِجَ الذَّهْنِ ، ثُمَّ صَارَ يَقَعُ عَلَى الْأَشْخَاصِ لَوْجُودِ مَا هُوَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَفْرُودِ كَلِمِي فِي الْأَشْخَاصِ وَأَسَدٌ وَضَعُ لَوَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْخَاصِ لَا بَعِيْنَهُ ، وَأُسَامَةُ وَضِعَ لِلصُّورَةِ الذَّهْنِيَّةِ ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ الْأَشْخَاصُ فِي الْخَارِجِ.^(١)

وَمَا أَظُنُّ أَنَّ الْعَرَبَ قَصَدَتْ شَيْئًا مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هَذَا الْمُتَأَخِّرُ فِي عِلْمِ الْجِنْسِ ، - وَأَيْضًا - فَإِنَّهُ مَا مِنْ نَكْرَةٍ إِلَّا مَعْنَاهَا الذَّهْنِيَّةُ لَا يَتَكَثَّرُ فَلَا اخْتِصَاصَ لِأُسَامَةِ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

يقول : عِلْمُ الْجِنْسِ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّخْصَاتِ نَحْوُ : أُسَامَةِ ، وَذُوَالَةِ ، وَغَيْرَهُمَا ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي ، وَأَشَارَ النَّاطِمُ إِلَى قَوْلِ النَّابِغَةِ الذِّيَابِيَّةِ :^(٢)

(٢) الكتاب لسيبويه : ٩٣ / ٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٢ .

(١) انظر التذيل والتكميل : ١٠٨ / ٢ - ١٠٩ ، ٣٠٦ ، ٣٢٧ .

(٢) البيت من بحر الكامل للنابغة الذبياني ، وهو من قصيدة يهجو بها زُرْعَةَ بن عمرو بن حويلد .
اللغة : قوله : " إنا اقتسمنا خطبتنا " هَذَا مِثْلُ ، أَي : كَانَتْ لِي وَلِكَ خَطَّتَانِ فَأَخَذْتَ أَنَا الْبِرَّةَ وَأَخَذْتَ أَنْتِ الْفَاجِرَةَ ، وَ " الْخَطَّةُ " الْقِصَّةُ وَالْخِصْلَةُ ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ زُرْعَةَ دَعَاهُ إِلَى الْغَدْرِ بَيْنِي وَأَسَدٍ وَنَقَضَ حَلْفَهُمْ ، فَأَبَى ذَلِكَ وَلَزِمَ الْوَفَاءَ وَالْبِرَّ ، وَنَسَبَ زُرْعَةَ إِلَى الْغَدْرِ وَالْفَجْرِ ، وَ " بَرَّةٌ " اسْمُ عِلْمٍ وَضَعُ مِنَ الْبِرِّ وَلَمْ يَصْرِفْهُ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مُؤَنَّثَةٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْخَطَّةِ ، وَ " فَجَارٍ " اسْمٌ مَعْدُولٌ عَنِ الْفَجْرِ مَعْرِفَةٌ فَبِنَاهُ كَمَا بَنِيْتَ حَذَامٍ وَقَطَامٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ قَالَ =

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

فَبَرَّةٌ عَلَّمٌ لِلْمَبْرَةِ فامتنع الصرف للعلمية والتأنيث ، وفجار عَلَّمٌ لِلْفَجْرَةِ معدول عَنْ مصدر معرفة ، فكأنَّهُ قَالَ : واحتملت فجرة ، وفجار مبني عَلَى الكسر وجعل سيبويه والنحويون بعده فَجَارٍ من المصادر المعدولة.^(١)

واختار أبو سعيد السيرافي أن يكون صفة غالبية ، قال : لأنه جعلها نقيضة بَرَّةً ، وبرَّة صفة ، يقول : رجل بَرٌّ ، وامرأة بَرَّةٌ ، فبرَّة وفجار صفتان لمصدر ؛ كأنه قال : فحملت الحصلة البرة ، واحتملت الحصلة الفاجرة ؛ كما تقول : الحصلة الحسنة ، والحصلة القبيحة ، وهما صفتان ، وجعل برة معرفة عرف بها ما كان جميلاً مستحسناً.

= فِي الإخبار عَنْ نفسه فحملت فِي الإخبار عن نفر زرعة احتملت ؟ ، فما الفرق بينهما ؟ قلت : العرب إذا استعملت فعل وافتعل بزيادة التاء وبغير الزيادة كأن الذي لا زيادة فيه يصلح للقليل والكثير ، والذي فِيه الزيادة للكثير خاصة نحو : كسب واكتسب ، وهب وانتهب ، وأراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثاره الفجور ، فذكر النبتة التي يراد بها التكثير خاصة ليكون أبلغ فِي الهجو ، ولو قال : وحملت فجار ؛ لاحتمل ألا يكون غدر إلا مرة واحدة.

الاستشهاد فِيه : فِي قوله : " برة " ، وقوله : " فجار " فإنهما من أعلام الجنس المعنوي فإن برة علم للبر ، وفجار علم للفجور . ينظر توضيح المقاصد للمرازي : ٤ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، ابن يعيش : ١ / ٣٨ ، ٤ / ٥٣ ، ٦٤ ، الكتاب : ٣ / ٢٧٤ ، والخصائص : ٢ / ٢٩٨ ، ٣ / ٢٦١ - ٢٦٥ ، والأشعوري : ١ / ١٣٧ ، وجمع الهوامع للسيوطي : ١ / ٢٩ ، وديوان النابغة ص ٨٦ (دار الكتب العلمية).

(١) الكتاب لسيبويه : ٣ - ٢٧٤ ، وفيه : " ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر النابغة :

إنا اقتسمنا خطتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

ففجار معدول عن الفجرة "

﴿ اسم الإشارة ﴾

قَوْلُهُ: (١) / ٢٤

بِذَا لِمُفْرَدٍ مَذْكَرٍ أَشْرَبُ بِيَدِي وَذِهِ تِي تَا : عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ

" ذا " لمفرد مذكر قريب ، وألفه عند الكوفيين زائدة ووافقهم السهيلي (٢) ، وأصل عند البصريين (٣) ، واختلفوا من أي شيء هذه الألف منقلبة ؟ ، فقيل : من ياء العين واللام ياءان (٤) ، وقيل : من واو وهو من باب طويت (٥) ، ويُقال في ذا : ذاء ، وذائه ، ويُقال في تانيت ذا ذات وذو وتة أو بإشباع كسرة الهاء أو باختلاسها وصلأ .

قَوْلُهُ :

وَبِأَوْلَى أَشْرَبُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمُدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبَعْدِ انطَقَا
بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدِمَتْ - هَا - مُمْتَنِعَةٌ

قوله : " بالكاف حرفاً " أي حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب ، ولا يتخيل فيها الإضافة فهي كالكاف في قولهم : النَّجَاءُكَ وَفِي أَبْصِرْكَ زَيْدًا (٦) ، وذكر أنك مخير في الحالة القصوى بين أن تقول : ذاك أو ذلك وكذلك في باقي الأسماء .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وَذَانُ تَانٍ لِلْمَثْنَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ إِذْ ذَكَرَ تُطِعُ

(٢) اللامات للزجاجي : ١٣١ - ١٣٢ ، وفيه الخلاف بين البصريين والكوفيين وحجج كسل منهم ، وانظر معه : التذيل والتكميل : ٣ / ١٨١ ، ١٨٢ ، ونتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧ .
(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٨ ، والإنصاف : ٦٦٩ - ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ٣ / ١٢٦ - ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ - ٣١ .
(٤) هو قول الأخفش ومن تابعه من البصريين : الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ١٨٣ .

(٥) الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ١٨٣ .

(٦) النجاءك : اسم فعل أمر بمعنى أسرع ، وأبصرك فعل أمر من أبصر وزيداً مفعوله والكاف حرف خطاب .

والَّذِي ذَكَرَ النَّاسُ أَنَّ اللَّامَ لِلْبَعْدِ ، وَأَنَّ مَرَاتِبَ الْإِشَارَةِ ثَلَاثَةٌ : الدُّنْيَا
وَالْوُسْطَى وَالْقُصْوَى ، وَالَّذِي يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّ لِلْمَشَارِ حَالَتَيْنِ : الدُّنْيَا
وَالْقُصْوَى .

وقوله : " دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ " مثاله ذَلِكَ ، وَتِيْلِكَ ، وَأَوْلَا لِكَ ، وَذَكَرَ أَنَّ اللَّامَ
تَمْتَنِعُ إِذَا قَدِمَتْ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ هَا ، وَهِيَ هُنَا لِلتَّنْبِيهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هَا ذَاكَ ،
وَلَا تَقُولَ : هَذَا لِكَ ، قِيلَ : لِأَنَّ هَا لِلتَّنْبِيهِ وَاللَّامَ لِلتَّنْبِيهِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، قَالَ السَّهْلِيُّ :
وَالْأَظْهَرُ فِي اللَّامِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَرَاخٍ وَبُعْدٍ فِي الْمَشَارِ إِلَيْهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِي الْغَائِبِ
وَمَا لَيْسَ بِحَضْرَةِ الْمُخَاطَبِ ، وَهِيَ تَنْبِيهِ لِلْمُخَاطَبِ لِيَنْظُرَ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى مَا بِحَضْرَتِهِ لَا
إِلَى مَا غَابَ عَنْ بَصَرِهِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْتَمِعَا .^(١)

وَلِنَحْصِرِ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَرَاتِبِهَا الثَّلَاثَةِ ، وَبِالنَّسْبَةِ إِلَى تَذَكِيرِهَا
وَتَأْنِيثِهَا ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى إِفْرَادِهَا وَتَثْنِيثِهَا وَجَمْعِهَا فَتَقُولُ : لِمَذْكَرٍ قَرِيبٍ مُفْرَدٍ : ذَا ، وَذَاءُ
، وَذَائِهِ ، وَيَجُوزُ دُخُولُ هَاءِ التَّنْبِيهِ فَتَقُولُ : هَذَا وَهَذَا ، وَهَذَا هُ ، وَلِوَسْطِ ذَاكَ ،
وَيَجُوزُ إِدْخَالُهَا فَتَقُولُ : هَذَاكَ ، وَلِبَعِيدِ ذَلِكَ .

وَلِمَذْكَرَيْنِ قَرِيبَيْنِ ذَانِ رَفْعًا ، وَذَيْنِ نَصْبًا وَجَرًّا ، وَيَجُوزُ إِدْخَالُهَا فَتَقُولُ :
هَذَانِ ، وَهَذَيْنِ ، وَمَنْ قَالَ : الزَّيْدَانِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا قَالَ بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ
الثَّلَاثَةِ ، وَلِوَسْطَيْنِ : ذَانِكَ ، وَيَجُوزُ هَذَاكَ ، وَلِبَعِيدَيْنِ : ذَانِكَ رَفْعًا ، وَذَيْنِكَ نَصْبًا
وَجَرًّا ، وَذَانِيكَ ، وَذَيْنِيكَ .

وَلِجَمْعِ مَذْكَرٍ قَرِيبٍ أَوْلَى بِالْقَصْرِ ، وَبِالْمَدِّ ، وَتَدْخُلُهَا فَتَقُولُ : هَؤُلَاءِ ،
وَهَؤُلَاءِ ، وَهَؤُلَاءِ بِحَذْفِ أَلْفِهَا وَبَوَاوِ سَاكِنَةٍ ، وَفِي الْوَسْطِ أَوْلَاكَ ، وَهَؤُلَاكَ ،
وَفِي الْبَعِيدِ : أَوْلَانِكَ ، وَأَوْلَاكَ ، وَأَلَاكَ .

(١) انظر نتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧ - ١٧٩ .

ولمؤنث قريب مفرد " ذات وذوي وتي وذو وته وتا ، ويجوز إدخالها على
كُلِّ مِنْهَا ووسط : تَيْك ، وتَيْك ، وذِيك ، ويجوز إدخالها ، وبعيد : تَلِك ، وتَلِك ،
وتَالِك ، وتَيْلِك .

ولمؤنثين قريبتين : تان رفعا ، وتين نصبا وجرأ ، ولوسطيتين : تانك ، وتَيْنك
ولبعيدتين : تانك ، وتَيْنك ، وإن شئت : تانيك .

ولا يجوز التشديد في تَيْك ولا في : ذَيْك على مذهب البصريين^(١) ، وأما
جمع المؤنث فكجمع المذكر في رُتْبَةِ الثَلَاثَةِ وفي الإفرادِ والتثنية والجمع . / ٢٥

قَوْلُهُ :^(٢)

وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً

ذكر أن الكاف إن شئت وصلتها بهذا فقلت : هناك ، وإن شئت وصلتها
بها هنا فقلت : ها هناك من كلام العرب فإن كان ورد قلناه وإلا فالمنع ، ولا يصح
قياسه على هَذَا ، وإن اشتركا في كونهما اسمي إشارة ؛ لأن هاهنا مختص بالمكان
ومقصور عليه .

وهذا يقع على كل مشار إليه على ما تقدم فيمكن أن يتصرف فيه ما لا
يتصرف في غيره ، وقد تعرض الناظم في البيت بعد هذا لزيادة اللام للبعد في هناك ،
وذلك جائز ، قال تعالى :^(٣) { هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ } .

(١) مذهب الكوفيين جواز تشديد نون دان وتان في الرفع والنصب والجر ، ومذهب البصريين

جواز التشديد في حالة الرفع فقط . التذييل والتكميل ٣ / ١٨٦ .

(٢) لم يذكر الشارح البيت الذي بعد هذا البيت وأن ما ذكر منه جمل في الشرح ، ونصه :

في البعد أو بئم فه أو هئا أو بهنالك انطقن أو هئا

(٣) من الآية : ١١ من سورة الأحزاب .

وقوله : " وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً فِي الْبَعْدِ " هَذَا عَلَى مَا اخْتاره من أَنَّ الْمَشَارَ لَهُ رَتَبَتَانِ : قَرِيبَةٌ وَبَعِيدَةٌ ، وَالَّذِي يَكُونُ لِلْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِنَا إِنَّمَا هُوَ بِاللَّامِ نَحْوُ : هُنَالِكَ .

وقوله : " أَشْرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ " أَيِ إِلَى قَرِيبِ الْمَكَانِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّمَا قَدْ تَأْتِي لِلزَّمَانِ ، وَفِي كِلَا الْحَالَيْنِ هُنَا يَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةُ أَوْ شِبْهُ الظَّرْفِيَّةِ كَجَرِّهَا بِمَنْ ، تَقُولُ : أَقْبَلْتُ الْخَيْلُ مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَاكَ .

وَذَكَرَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا : " ثُمَّ " وَأَنَّهَا ظَرْفٌ لِلْمَشَارِ الْبَعِيدِ مِمَّنِ الْأَمْكِنَةِ وَهِيَ كَهُنَالِكَ فِي التَّرَامِهَا الظَّرْفِيَّةِ أَوْ شِبْهِهَا ، وَمِنْ أَعْرَبَ : " ثُمَّ " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (١) { وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ } مَفْعُولاً بِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِجَهَا عَنْ بَابِهَا إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .

(١) من الآية : ٢٠ من سورة الإنسان.

﴿ الْمَوْصُول ﴾

تَقَدَّمَ لَنَا الْوَعْدُ فِي ذِكْرِ تَعْرِيفِ الْمَوْصُولِ فِي أَوَّلِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، فَنَقُولُ :
اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَعْرِيفِ الْمَوْصُولَاتِ ، فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا تَعْرِفَتْ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ^(١) ، قَالُوا : وَمَا لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مَ ، فَهُوَ عَلَى نَبْئَةٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ :
" مَنْ ، وَمَا " ، قَالُوا : وَمَا كَانَ مُضَافًا فَإِنَّهُ تَعْرِفَ بِالِإِضَافَةِ ، وَمَذَهَبُ الْأَخْفَشِ هُوَ
الْمَخْتَارُ .

وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَعْرِفَتْ بِالْعَهْدِ الَّذِي فِي الصَّلَةِ وَلَمْ تَعْرِفْ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ^(٢) فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَوْصُولُ قِسْمًا سَادِسًا لِلْمَعَارِفِ ، وَيُظْهِرُ هَذَا الْمَذَهَبُ مَنْ
كَلَّمَ صَاحِبَ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي غَيْرِهَا.^(٣)

قَوْلُهُ :^(٤)

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتُ

لَا يَحْتَاجُ الْمَوْصُولُ إِلَى حَدٍّ لِأَنَّهُ أَلْفَاظٌ مَحْصُورَةٌ قَلِيلَةٌ تُضَيَّبُ بِالْعَدِّ^(٥) ، وَإِنَّمَا
قَالَ : " مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ " لِأَنَّ لَنَا حُرُوفًا مَوْصُولَةً نَحْوُ : أَنْ وَأَنَّ .

(١) شرح جمل الزجاجي : ١٣٥ / ٢ .

(٢) انظر شرح الأبيات المشككة الإعراب : ٤٣٦ ، ٤٥١ - ٤٥٥ ، والحجة للفارسي : ١ /

١٥٢ ، والمسائل العضديات : ١٦٨ ، والتذيل والتكميل : ١١١ / ٢ .

(٣) قال ابن مالك وهو يبين المعارف وأسبابها : ثم الموصول وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه
بكمال وضوحها وينقص بنقصاتها ، شرح التسهيل : ١١٦ / ١ .

(٤) لم يذكر الشارح البيت الذي بعد هذا البيت وأن ما ذكر منه جملا ضمن الشرح ونصه :

بل ما تليه أوله العلامة والثون إن تشدد فلا ملامة

(٥) بل حده ابن مالك في التسهيل فقال : هو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وجملة
صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية .

وَقَدْ زَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الَّذِي يَكُونُ حَرْفًا مُوَصُولًا فَيَنْسَبُ مِنْهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ
مَصْدَرٌ ؛ كَمَا يَنْسَبُ مَعَ أَنَّ وَالْفِعْلَ فَأَجَازَ : أَعْجَبَنِي الَّذِي قَمَتَ ، أَيُ : قِيَامُكَ^(١) ،
وَفَرَّغَ عَلَيَّ مَذْهَبَهُ الْكُوفِيُّونَ^(٢) ، وَقَدْ اسْتَحْسَنَهُ الْفَارِسِيُّ فِي بَغْدَادِيَاتِهِ^(٣) .
وقوله : " الأثنى التي " يُشْعِرُ أَنَّ : " الذي " لمذكر وأكثر ما يكون لمفرد ،
وَقَدْ يَأْتِي لِجَمْعٍ فَتَقُولُ : هُمَ الَّذِي خَرَجُوا ، تَرِيدُ الَّذِينَ ، وَقَوْلُهُ : " وَالْيَا إِذَا مَا تُنْيَا لَأَ
تُثَبِّتَ " أَيُ تَقُولُ : اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ ، وَلَا تَقُولُ : اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ
آخِرُهُمَا يَاءٌ نَحْوُ : الشَّحِيحِ وَالْعَمِيِّ خَافَ أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ تَثْنِيَتَهُمَا كَثْنِيَّةُ الْعَمِيِّ وَالشَّحِيحِ
فَذَكَرَ أَنَّكَ فِي تَثْنِيَتِهِمَا لَا تُثَبِّتُ الْيَاءَ بَلْ تَحذفُهَا وَجُوبًا .

ومفهومُ الشرط هنا ملغىٌّ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ حَذْفَ الْيَاءِ بِالتَّثْنِيَةِ بَلْ يَجُوزُ حَذْفُهَا
فِي الْإِفْرَادِ ، فَتَقُولُ : الَّذِي قَامَ زَيْدٌ ، وَاللَّتِ قَامَتِ هِنْدٌ ، / ٢٦ وَإِذَا حَذَفْتَ الْيَاءَ فَإِنْ
شِئْتَ أَبَقَيْتِ الدَّالَ وَالتَّاءَ عَلَى كَسْرِهِمَا ، وَإِنْ شِئْتَ أَسَكَنْتِ فَتَقُولُ : اللَّذُ وَاللَّتُ .

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ فِيهِمَا حَالَةٌ الْإِفْرَادِ مِنَ الضَّرَائِرِ لِأَنَّ لُغَةَ^(٤) ،
وَيَجُوزُ تَشْدِيدُ الْيَاءِ فِي : الَّذِي وَالَّتِي ، فَتَقْدَرُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ دَائِمًا^(٥) ، أَوْ مَجْرَاةٌ

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : إن الذي على ثلاثة أقسام منها مصدر به محكوم بحرفيتها
وهذا المذهب أيضاً هو مذهب الفراء رحمه الله وهو الصحيح ، وبه أقول ثم سرد آياتاً تقصد
ذلك وتقول الذي بمصدر ، شرح التسهيل : ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، وشرح الكافية الشافية :
٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) التذيل والتكميل : ٣ / ١٩ .

(٣) انظر المسائل الشيرازيات : ٤٢٢ ، والمسائل العضديات : ١٦٩ - ١٧٠ ، والمسائل المشكلة
المعروفة بالبغداديات : ٣٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٩ ، وقد جاء فيه : قال
أبو علي : ويجيء قوله تعالى { كَالَّذِي خَاضُوا } (التوبة : ٦٩) على قياس فيكون التقدير
وخض كخوضهم فلا يعود إلى الذي شيء لأما في مثل هذا حرف .

(٤) التذيل والتكميل : ٣ / ٢٥ ، وانظر الزجاج : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ - ١١١ .

(٥) هذا هو ظاهر قول ابن مالك في تسهيل الفوائد : " وقد تشدد ياءهما مكسورتين " وهذا
جائز في الذي والتي وهما مبنيان على الكسر ، وأبو حيان لم يستظهر البناء على الكسر في
ذلك من قول المصنف بل قال : " أما البناء على الكسر فليس يظهر في الرواية التي أنشدها -

بوجوه الإعراب فتقول : قام الَّذِي فِي الدار ، ورأيت الَّذِي فِي الدار ، ومررت بِالَّذِي فِي الدار. (١)

وَعِنْدَنَا أَنَّ الَّذِي أَحْمَلُهُ اللَّامُ وَالذَّالُ وَالْيَاءُ ، فَهُوَ مَرْكَبٌ عِنْدَنَا مِنْ أَصْلِ ثَلَاثِي (٢) ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ اللَّامَ وَالْيَاءَ زَائِدَتَانِ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الذَّالُ وَحَدَمَا (٣) ، كَمَا زَعَمُوا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ فِي : " ذَا " أَنَّ الْاسْمَ هُوَ الذَّالُ وَحَدَمَا وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ :

وَالْتُونِ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّدَا أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا

تَقَدَّمَ لَنَا عِنْدَ ذِكْرِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ تَشْدِيدُ التُّونِ ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ التَّشْدِيدُ فِي

قَوْلِهِ :

وَالْتُونِ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّدَا

= المصنف وهي قوله (إلا للذي) لأنه يجوز أن تكون الحركة حركة إعراب أحدثتها لام الجر .. انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢١ - ٢٢ .

(١) هذا القول نسبة أبو حيان في التذيل والتكميل لأبي موسى الجزولي : ٣ / ٢٢ وفيه يقول :

" وقد زعم أبو موسى أن الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة وإن صح هذا عن العرب فلا

يكون في إنشاد المصنف دليل على أنها تبنى على الكسر إذ يحتمل أن تكون الكسرة كسرة

إعراب ، وذكر بعض أصحابنا أن في الذي إذا شددت البناء على الكسر والجرى بوجوه

الإعراب " . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٧٠ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٣ / ١٩ .

(٣) انظر الإنصاف : ٦٦٩ - ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ٣ / ١٣٩ ، وشرح الكافية :

٢ / ٣٩ ، ٤٠ .

وَلَيْسَ مَجْمَعاً عَلَى إِطْلَاقِهِ ، أَمَا فِي الرَّفْعِ فَصَحِيحٌ تَقُولُ : اللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ ، وَهَذَانِ ، وَهَاتَانِ ، وَأَمَا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّشْدِيدُ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِمَا ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّشْدِيدُ فَتَقُولُ : الَّذِينَ ، وَاللَّتَيْنِ وَهَاتَيْنِ وَهَذَيْنِ^(١) .

قوله : " وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِداً " أي : قصد بالتشديد التعويض مما ذهب بالحذف من الاسم المفرد في التثنية ؛ لأنَّ القياسَ كَانَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَحذف منه شيء ، فَكَانَ يُقَالُ لِلذَّيَانِ ؛ كَمَا قَالُوا : الشَّجِيانِ ، وَهَذِيانِ ؛ كَمَا قَالُوا : رَحِيانِ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ وَالْأَلْفَ فِي التَّثْنِيَةِ فَناسَبَ أَنْ يَعْوِضُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ التَّشْدِيدَ فِي التُّونِ ، وَيَحْتَاجُ فِي دَعْوَى هَذَا إِلَى دَلِيلٍ^(٢) .

وَيُمْكِنُ أَنْ يَدَّعِي أَنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي التُّونِ إِنَّمَا هِيَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ تَثْنِيَةِ الْمَبْنِيِّ وَتَثْنِيَةِ الْعَرَبِ لَا لِلتَّعْوِيضِ مِنَ الْمَحذُوفِ ؛ كَمَا فَرَّقُوا بِالْحَرَكَةِ بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْمَبْنِيِّ فِي : " قَبْلُ وَبَعْدُ " فَجَعَلُوا الْحَرَكَةَ فِيهِمَا إِذَا كَانَا مُبْنِيَيْنِ ضَمَّةً ، وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ دَعْوَى^(٣) .

(١) قال أبو حيان في التذيل والتكميل : ٣ / ٢٥ ، ٢٦ : " وقوله مجوزاً تشديد نونها أي نون التثنية ، وتخفيف النون لغة الحجاز وبني أسد ، وتشديدها لغة قيس وتميم ، وظاهر كلام المصنف التشديد مع الألف والياء " وفي البسيط : وفيه وجهان : تشديد النون لغة قريش وتخفيفها ، فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون وقد قرئ في السبعة (والذان يأتيانها منك) النساء : ١٦ ، وأما مع الياء ففيه خلاف مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وبه قرأ بعضهم في قوله (ربنا أرنا الذين أضلانا) فصلت : ٢٩ ، وانظر الأزهية للهروي : ٢٩١ - ٣٠٧ ، تحقيق عبد المعين الملوحي ط . ١٩٩٣ م ، وابن الشجري : ٣ / ٥٥ تحقيق الطناحي .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩١ ، والحجة لأبي علي الفارسي : ٣ / ١٤١ - ١٤٤ والأزهية : ٣٠٧ ، وابن يعيش : ٣ / ١٤٢ .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري : ٣ / ٥٦ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٦ .

وسألني بعض من لقيناه من أهل النَّحْوِ بَدْيَارِ مِصْرَ عَنْ قَوْلِهِمْ : " هَذَا " ما التُّونِ المَزِيدَةُ ؟ ، قلت الأولى ، قال : قال الفارسيُّ في التذكرة هي الثانية لئلا يُفصلُ بين ألفِ التَّثْبِيَةِ وتُونِهَا ولا يُفصلُ بينهما.

قلت له : يكثر العمل في ذلك لأننا نكون قد زدنا نونا متحركة ثم أسكنا الأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ثم أسكنا الأولى وحركنا الساكنة بالكسر على أصلِ التقاء الساكنين ثم أدغمنا ، وعلى ما ذكرته يكون زدنا نونا ساكنة وأدغمنا فقط ، فهذا أولى لقلة العمل.

قَوْلُهُ :

جَمْعُ الَّذِي الْأَلْيِ الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا

ذكر في البيتين أن : " الَّذِي " له جمعان : الألي والذين ، وعلى بقوله :
" مُطْلَقًا " أي : رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وبعضُ العَرَبِ يَقُولُ : " الدُّونَ " في الرفع. (١)

وذكر في البيت الثاني أن الَّتِي لَهَا جمعان : اللات ، واللاء ، وذكر فيه أن اللاء - أيضاً - يقع لمعنى الذين ؛ أي يكون جمعاً للذي فلم يستوف جمع الذي ولا الَّتِي.

وأوهم اختصاص كل واحد منهما بما ذكر أنه جمعه ؛ لأنه في معرض البيان والتفصيل ، والأمر ليس كذلك ، أما الذي فيجمع - أيضاً - الأولاء ، ويجمع

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩١ ، ونسبه فيه إلى هذيل ، وانظر أيضاً ابن الناظم :

٨٣ ، وابن الشجري : ٣ / ٥٦ ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

وبنو نويجة اللدون كأنهم معط مخدمة من الخزان

- أيضاً - بحذف نون الجمع فتقول : الذي كحاله إذا كان مفرداً ، ويقال - أيضاً -
في جمعه اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجرأً.^(١)

ويجوزُ حذفُ التَّوْنِ / ٢٧ فتقولُ : اللاؤُ واللائي^(٢) ، وأما التي فمن جمعها
الألى فتكونُ جمعاً للذي كما تقدّم ، وجمعاً للتي لا اختصاص بواحد منهما نصّاً
الناسُ على ذلك ، وقال زهير يصف بقرّةً وخشيّةً وكلاباً :^(٣)

تَبْدُ الألى يَأْتِيهَا مِنْ وَرَائِهَا وَإِنْ تَقَدَّمَهَا الطَّوَارِدُ تَصْطَدُ

واللائي واللائي واللواتي وبلا ياءات واللوا واللواء ، واللاي واللا واللاء مبنياً
على الكسر مطلقاً أو معرباً إعراب المندات فتقول : جاء اللآتُ خرجن ، ورأيت
اللآتِ خرجن ، ومررت باللآتِ خرجن.^(٤)

(١) اللاؤون - أيضاً - لغة لبعض هذيل يقولون : اللاؤون في الرفع واللائين في الجر والصب ،
وأشددوا قول الشاعر :

هم اللاؤون فكوا الغل عني بمرو الشاهجان وهم جناحي

انظر الأزهية في علم الحروف : ٣١٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٥٨ / ٣ ، وشرح الجمل لابن
عصفور : ١٧٢ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٣٦ / ٣ .

(٢) انظر الأزهية للهروي : ٣١٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٥٨ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ /
٤١ ، والكشاف للزمخشري : ٣٦٣ / ١ ، والبحر المحيط : ١٩١ / ٢ .

(٣) البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه : ١٨٤ ، وانظر التذيل والتكميل :
٤٠ / ٣ .

اللغة : تبد : تسبق ، وتصطد : تصيب بقرنيها ما تقدمها من الكلاب .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " الألى " حيث جاء جمعاً لمذكر عاقل بمعنى الذين .

(٤) إنما ذكر ابن مالك في نظمه المشهور من جمع الذي والتي وما استدركه أبو حيان من ألفاظ

أخرى إنما هي لغات ضعيفة جاء منها الشاهد والشاهدان بخلاف ما ذكره ابن مالك من

جموع فهو الكثير والفصيح المستعمل .

ويجوز - أيضاً - استعمال : " الَّتِي " في الموضع الذي يستعمل جمعها فتقول : قام الهنود الَّتِي في الدار ؛ كما تقول : اللواتي في الدار ، وذلك من حيث معاملة الجمع معاملة الواحدة المفردة كما تقول : الهنود قامت وقمن .

وقد زعم بعضهم أن اللواتي جمع اللاتي لا الَّتِي ، وتسمية هذه الأسماء المذكورة جمعاً للتي والذي إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى ما اصطَلَحُوا عَلَيْهِ من جمع السلامة وجمع التكسير .

وقد كان قياس الذي والَّتِي أن لا تثنى ولا تجمع ؛ لأنهما مبنيان والمبني لا يثنى ولا يجمع ؛ لأن ذلك تصرف فيه وما منع لفظه أن يتصرف فيه بإعراب منع مدلوله أن يتصرف فيه بثنية أو جمع أو تأنيث ليطابق الدليل المدلول في منع التصرف ، وكذلك كان قياس أسماء الإشارة .

والتحقيق في هذا كله أن ذلك صيغ تثنية وصيغ جمع لا تثنية ولا جمع صحيحان ؛ لأن الاسم لا يثنى حتى يذكر ولا يكون ذلك في اسم الإشارة ولا الموصول .^(١)

قوله :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ

أما : " مَنْ " فمُجْمَعٌ عَلَى اسميتها ، وأما : " مَا " فيكون اسماً ويكون حرفاً ، وإن كانت موصولة فمذهبنا أنه اسمٌ إذا كانت بمعنى الذي وفروعه ، وأنها حرف إذا كانت مصدرية نحو : أعجبتني ما قمت أي قيامك ، وبهذا قال الكوفيون ، وخالف الأحنف في المصدرية فزعم أنها اسم .

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٣١ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٨ / ٣ ، ١١١ / ٢ - ١١٢ ،

وعلى الثنية لابن جني : ٧٢ - ٨٠ .

وأما : " أل " الَّتِي بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي نَحْوُ : الضَّارِبِ وَالضَّارِبَةِ ، تَرِيدُ : الَّذِي ضَرَبَ وَالَّتِي ضَرَبَتْ ، فَفِيهَا خِلَافٌ :

ذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ كَأَلِ الَّتِي فِي سِي : الرَّجُلِ وَلَيْسَتْ بِمَوْصُولَةٍ^(١) ، وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا حَرْفٌ مَوْصُولٌ^(٢) ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيُّ وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ ، هَذَا نَقْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا.^(٣)

ونقل صاحب كتاب الإفصاح وهو عبد الله بن هشام الخضراوي ما ملخصه : الألف واللام الموصولة مذهب ابن الباذش أَنَّهَا اسْمٌ ، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّذَكُّرَةِ ، وَقَالَ أَبُو عَثْمَانَ وَأَبُو بَكْرٍ هِيَ اسْمٌ مَوْصُولٌ انْتَهَى . فَقَدْ اِخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنِ الْمَازِنِيِّ^(٤) وَالْفَارَسِيِّ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَوْلَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَنَقَلَ كُلٌّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ.^(٥)

(١) انظر الباب للعكبري : ١٢٧ / ٢ ، والمتبع في شرح اللمع : ٦٣٩ ، وذكر الفارسي في البغداديات : ٥٥٣ أن هذا المذهب حكى عن المازني وظاهر قول الأخفش في معاني القرآن : ٨٤ أنها اسم بمحذوف الذي.

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان : ٥٨٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٧ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٦١ / ٣ .

(٣) انظر الأصول لابن السراج : ٢٢٣ / ٢ ، ٢٧٠ ، والإيضاح للعضدي : ٥٤ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨٨ ، والمتبع في شرح اللمع : ٦٣٩ ، والتذيل والتكميل : ٦٠ / ٣ .

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢٠٠ / ١ " وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة " . وضعف ابن مالك قول المازني ، انظر شرح التسهيل : ٢٠٠ / ١ ، وحكى أبو حيان عن المازني أن أل موصول حرفي ، ثم قال : " والجمع بين الحكايتين أن أل معرفة في مذهب الأخفش ومذهب المازني إلا أن المازني هي عنده موصول حرفي وعند الأخفش هي معرفة وليست موصولة فقد اشترك المذهبان في التعريف واختص مذهب المازني بالوصل " . التذيل والتكميل : ٦٤ / ٣ .

(٥) انظر التذيل والتكميل : ٥٩ / ٣ - ٦٤ .

وقوله : " تساوي ما ذكر " أي الذي والتي وفروعهما ، ويكون بلفظ واحد لذكر والمؤنث لمفرد ولثنى ولجموع ، وقوله : " وهكذا ذو عند طيء " هذا فيه تعقب ؛ لأن الأصح في : ذو أن لا تنطلق على المؤنث إلا إن عني بقوله : " وهكذا " مطلق الموصولة فلا تعقب .

قوله :

وكأنتي - أيضاً - لديهم ذات وموضع الالهي أتى ذوات

أفهم كلامه أن : " ذات " يجمع ، وأن : " ذو " لا تجمع ، وليس كذلك بل قد حكى جمع : " ذو " وإعرابه كجمع ذي بمعنى صاحب وإعرابه ، وحكى - أيضاً - إعراب ذو كإعراب ذي بمعنى صاحب.^(١)

وقد أشرنا إلى ذلك / ٢٨ عند ذكر ذي بمعنى صاحب ، وحكى - أيضاً - إعراب : " ذات " كإعراب : " ذات " بمعنى صاحبة ، وإن كان الأصح في : " ذو " أن يكون بالواو ، وفي : " ذات " أن تكون مبنية على الضم في الأحوال الثلاثة فيهما ، أعني الرفع والنصب والجر ، وقد حكى - أيضاً - ثنية ذو وذات كما يشيان مراداً بهما معنى صاحب وصاحبة.^(٢)

(١) شاعده قوله :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسي من ذي عندهم ما كفانيا

يروى بالإعراب والبناء

(٢) حكى الهروي ثنيتهما وجمعها عن بعض الطائيين ، وأطلق ابن عصفور جواز الثنية والجمع ، ونقل أبو حيان أن ابن عصفور نقل ذلك عن العرب وهذا ما حكاه الهروي وابن السراج ، إلا أن ابن مالك رد على ابن عصفور في ذلك وقال : " فأضربت عنه " . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩٩ ، والمقرب : ١ / ٥٦ - ٥٧ ، والأزهية : ٣٠٥ ، والأصول : ٢ / ٢٦٣ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٥٤ ، ٥٥ .

وأما جمع : " ذات فدوات " بالضم في الأحوال الثلاثة ، ونقل لنا شيخنا أبو عبد الله بن النحاس الحلبي - رحمه الله - وهو كان نحويّ الديار المصرية أنّه حُكِيَ إِعْرَابُ ذَوَاتُ هَذِهِ إِعْرَابُ : مسلمات ، قال : وَهَذَا غَرِيبٌ ، وَالْمَعْرُوفُ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ مَطْلَقًا. ^(١)

والأفصح في : " ذو وذات " أن لا يثنى ولا يجمع بل تَكُونُ ذُو هَكَذَا للمذكر المفرد ومثناه ومجموعه ، وذات للمؤنث المفردة ومثناها ومجموعها ، وأن يكونا مبنيين رفعاً ونصباً وجرأً. ^(٢)

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

ذكر أن : " ذا " بعد : " ما " الاستفهامية أو بعد : " من " يكون موصولاً مثل ما كَانَتْ ما موصولة ، فتقول : ماذا صنعته ؟ ، ومن ذا ضربته ؟ ، تريد : ما الذي صنعته ؟ ، ومن الذي ، وهذا البيت فيه خللٌ من جهات :

الأولى : أنّه قيد : " ما " بالاستفهام ، وقال : " أو من " وأطلق وينبغي أن يقيد : " من " كما قيد : " ما " ؛ لأنّ ذا لا تُكُونُ موصولة بعد مَنْ إِلا إذا كَانَتْ من استفهاماً ، وهذه المسألة فيها خلاف ، فمن النحويين من لا يميز جعل ذا موصولة إلا بعدما لا بعد من ^(٣) ، وأجاز ذلك أكثر أصحابنا. ^(٤)

(١) انظر التذيل والتكميل : ٤١ / ٣ ، وذكر الرضي في شرح الكافية : ٤٢ / ٢ ، أن ابن الدهان حكى ذلك.

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٥١ / ٣ .

(٣) انظر إيضاح الشعر للفارسي : ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وشرح الجزولية للشلوبين : ٥٩٧ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٨ ، والتذيل والتكميل : ٤٢ / ٣ ، ٤٣ . وحجتهم

أن ما أكثر إماماً فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد.

وشاهدتهم قوله : ألا أن قلبي لدى الطاعنين حزين فمن ذا يعزي الحزينا

الثانية : أنه شرط في استعمالها موصولة أن لا تلغى ولا تحتاج لهذا الشرط ؛ لأنّ ذا اسم والأسماء لا تلغى.^(١)

الثالثة : أنه تحرز على زعمه بقوله : " إذا لم تلغ منها إذا ركبت مع ما ولم يتحرز من استعمالها باقية على أصلها من الإشارة فإنّها لا تكون موصولة ما دامت اسم إشارة بل يستقل الكلام بها مع ما أو من ، فتقول : ماذا ، أو من ذا ؛ كأنك قلت : أي شيء هذا ؟ ، ولتعلم أنّ : " ما ذا " لها استعمالات :

أحدها : أن يبقى كل على حده منهما على أصلها فتبقى ما على استفهاميتها وذا على إشارتها كما مثلنا.

والثاني : أن تكون ما استفهاماً ، وذا موصولة مفردة هكذا لمذكر والمؤنث ولفروعهما.^(٢)

والثالث : أن تتركب ذا مع ما ويصير اسماً واحداً ، ويظهر الفرق بين هذا الاستعمال والذي قبله أنّك إذا قلت : ما ذا صنعت ؟ ، فإن كانت موصولة لم يتسلط : صنعت على ما قبله ؛ لأنّه صلة ويكون الضمير محذوفاً وهو معمول صنعت ،

(١) تلغى ذا إذا ركبت مع ما كقولهم : ماذا صنعت ؟ والمعنى أي شيء صنعت ؟.

(٢) قال سيويه : هذا باب إجرائهم ذا وحده بمتزلة الذي ، وليس يكون الذي إلا مع ما ومن في الاستفهام وإجرائهم إياه مع ما بمتزلة اسم واحد ، أما إجرائهم ذا بمتزلة الذي فهو قولك : ما ذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال الشاعر لبيد بن ربيعة :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وأما إجرائهم إياه مع ما بمتزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول خيراً ، وقال جلّ ثناؤه " ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً " - النحل ٣٠ ، فلو كان ذا لغواً لما قالت العرب : عمّذا تسأل ؟ ولقالوا : عمّ ذا تسأل . ولكنهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً .. ولو كان ذا بمتزلة الذي في ذلك الموضع البتة لكان الوجه فيه : ماذا رأيت ؟ إذا أحاب أن يقول : خيراً . ينظر الكتاب :

وما : مبتدأ ، وذا : خبره ؛ كأنك قلت : أي شيء الذي صنعت ، ويكون جوابه في الأوضح بالرفع فتقول : خير.

وإن كَأَنْتُ : " ذا " مركبة مع : " ما " كَأَنْ ماذا يجملته مفعولاً بصنعت ولا محذوف في صنعت ، ويكون جوابه في الأوضح بالنصب فتقول : خيراً ، وكذلك يظهر الفرق بينهما بالبدل فعلى استعمال الثاني تقول : ماذا صنعت ؟ ، أخيراً أم شراً ؟ بالرفع وعلى الاستعمال الثالث تنصب فتقول : أخيراً أم شراً ؟.

الرابع : أن تستعمل : " ماذا " كلها اسماً موصولاً ، وهو قليل نحو : أعجبتني ماذا عندك ، ورأيت ماذا عندك ، أي : الذي عندك ، وقد أثنى سيويه :^(١)

(١) البيت من بحر الوافر قاله سحيم بن وثيل الرياحي وقيل انثب العدي ، وهو من قصيدة طويلة أولها :

أَكَلُ الدَّهْرِ حِلٌّ وَأَرْتَحَالَ أَمَا بَقِيَ عَلَيَّ وَلَا بَقِيَ

وانظره في الخزانة ٢ / ٥٥٤ ، والمغني ص ٣٠١ . وشرح شواهد المغني ص ١٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٤٩٧ ، والشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٢٣١ ، والكتاب ٢ / ٤١٨ والهمع : ١ / ٨٤ .

اللغة : قوله " دعى " أي اتركى ، و : " ماذا عَلِمْتُ " بكسر التاء قال النحاس رواية أبي الحسن بكسر التاء ، ورواية أبي إسحاق " عَلِمْتُ " بضم التاء ، قوله : " تَبَيَّنِي " أي أخبريني من النبأ وهو الخبر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ماذا عَلِمْتُ " فإن ذا هاءنا إما موصولة أو نكرة موصوفة أي دعى الذي علمته أو شيئاً عَلِمْتُ ، وفيه يقول ابن هشام مغني اللبيب ص ٣٠٩ (صحيح) : الرابع : أن يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء ، أو موصول بلا معنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر : " البيت " فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعى ثم اختلف ، فقال السيرافي وابس حروف : ما موصول بمعنى الذي ، وقال الفارسي : نكرة بمعنى شيء ، قال لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات ، وقال ابن عصفور : لا تكون ماذا مفعولاً لدعى لأن الاستفهام له الصدر ولا لعلمت لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو ؟ ، ولا لمحذوف يفسره سأتيه : لأن عَلِمْتُ حيث لا محل لها بل ما اسم استفهام مبتدأ وذا موصول خبر وَعَلِمْتُ صلة ، وعلق دعى عن العمل بالاستفهام انتهى ، ونقول : إذا قدرت "ماذا" بمعنى الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعى ، وقوله : " لم يرد أن يستفهم عن معلومها " لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبر ، ودعواه تعليق دعى مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب .

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَاتَّقِيهِ وَلَكِن بِالْمُعْتَبِ تَبَيَّنِي

يريد : دعي الذي علمت. (١)

وقد أجاز الفارسي في هذا البيت أن تكون نكرة موصوفة ، أي : دعي شيئاً علمت (٢) ، فعلى هذا يكون لماذا استعمال خامس ، وأنكر أن تكون ماذا في هذا البيت بمعنى الذي ، قال لأننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب ووجدنا في الأجناس ما هو مركب ، وقال : جاز لذا أن يتنكر ؛ لأنه لما ركب مع ما حدث بالتركيب معنى لم يكن. (٣)

ولا يجوز عند البصريين / ٢٩ أن يستعمل ما كان اسم إشارة موصولاً إلا :
 "ذا" إما بانفرادها كما ذكرنا في الوجه الثاني ، وإما مع ما في الوجه الرابع. (٤)
 وزعم الكوفيون أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات (٥) ، وكذلك - أيضاً - زعموا أن الاسم النكرة إذا أضيف إلى معرفة كان موصولاً نحو :

(١) يراجع سيبويه ٢ / ٤١٦ - ٤١٨ ، وفيه يقول : " لو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع البتة لكان الوجه في : ماذا رأيت ، إذا أجاب أن يقول : خير ، وقال الشاعر : وسمعتنا بعض العرب بقوله :

دعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمُعْتَبِ تَبَيَّنِي

فألذي لا يجوز في هذا الموضع ، ومالا يحسن أن تلغيها "

(٢) انظر الحجة : ٢ / ٣١٧ ، والمسائل المنثورة : ٢١٩ ، والمسائل البغداديات : ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٣) النص بلفظه في التذييل والتكميل : ٣ / ٤٨ .

(٤) انظر الإنصاف : ٧١٧ مسألة : ١٠٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوين : ٥٩٨ ، ونسب

إلى سيبويه في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٤٤٣ ، والكتاب لسيبويه : ٢ / ٤١٦ .

(٥) إيضاح الشعر : ٤٢٣ - ٤٢٤ ، والإنصاف : ٧١٧ - ٧٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور

: ١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، ومعاني القرآن للقرآء : ١ / ١٣٨ - ١٣٩ ، ٢ / ١٧٧ ، واحتجوا

بمثل قوله تعالى : " وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ يَا مُوسَى " (طه : ١٧) أي ما التي ، ورده البصريون

وقالوا معناه هذه ويمينك حال وليست صلة .

هَذَا غِلامٌ زَيْدٌ بِمَكَّةَ إِذَا كَانَ لَهُ غِلامٌ بِمَكَّةَ وَغِلامٌ بِغَيْرِهَا^(١) ، وَأَنَّ الاسْمَ الْجَامِدَ الْمَعْرُوفَ بِالْجَمْعِ يُجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَوْصُولًا نَحْوُ : أَنْتَ الرَّجُلُ تَسَامُرُ بِالْحَقِّ ، أَيِ الَّذِي تَسَامُرُ بِالْحَقِّ^(٢) ، وَأَنَّ النِّكَرَةَ تَوْصِلُ نَحْوُ : هَذَا رَجُلٌ رَأَيْتَهُ ، فَرَأَيْتَهُ عِنْدَهُمْ صَلَاةً لِرَجُلٍ ، وَأَنَّ النِّكَرَةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نِكَرَةٍ جَازَ أَنْ تَصِلَ الْأُولَى وَأَنْ تَصِلَ الثَّانِيَةَ نَحْوُ : هَذَا غِلامٌ امْرَأَةٌ أَكْرَمْتَهُ إِنْ وَصَلَتْ غِلامًا ، وَهَذَا غِلامٌ امْرَأَةٌ أَكْرَمْتَهَا ، إِنْ وَصَلَتْ امْرَأَةً ، وَجَمِيعٌ هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يُجُوزُ عَلَى الصَّلَةِ.^(٣)

قَوْلُهُ :

وَكُلُّهَا يَلْتَزِمُ بَعْدَهُ صَلَاةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لِائْتِاقِ مُشْتَمَلَةٍ

هَذَا كَمَا ذَكَرَ لِابْدٍ لِلْمَوْصُولِ مِنْ صَلَاةٍ وَعَائِدٍ ، وَسَيَذْكَرُ حُكْمَ الصَّلَةِ وَحُكْمَ الْعَائِدِ ، وَقَوْلُهُ : " عَلَى ضَمِيرٍ لِائْتِاقِ " أَيِ لِائْتِاقِ بِالْمَوْصُولِ مَنَاسِبٍ لَهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيهِ .

وَهَذِهِ الْمَوْصُولَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مِنْهَا مَا يَكُونُ لَفْظُهُ مُفْرَدًا مَذْكَرًا دَائِمًا ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ لَفْظُهُ مُفْرَدًا وَيُنْثَى وَيُجْمَعُ وَيَذْكَرُ وَيُنْثَى ، وَمِنْهَا مَا اسْتَعْمَلَ مَرَّةً مُفْرَدًا مَذْكَرًا وَمَرَّةً مُفْرَدًا وَمَثْنِيًّا وَمَجْمُوعًا وَمَذْكَرًا وَمَوْثَنًا .

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ نَحْوُ : مِنْ وَمَا ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي نَحْوُ : الَّذِي وَالتِّي ، وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ نَحْوُ : " أَيِ " .

(١) مجالس ثعلب : ٤٣٥ ، والتذليل والتكميل : ٦٩ / ٣ - ٧٠ .

(٢) انظر الإنصاف : ٧٢٢ - ٧٢٦ م : ١٠٤ ، واحتجوا بقوله : لعمرى لأنت البيت أكرم أهله ، ورده البصريون بأن جملة أكرم خير ثان أو صفة للبيت .

(٣) التذليل والتكميل : ٧٠ / ٣ .

فما كان مفرداً مذكراً دائماً أو في حال فتارة يحمل على لفظه وتارة يحمل على معناه ، وذلك في تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق ذكره بهذا المختصر.^(١)

وما استعمل مفرداً ويثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فإن الضمير في الصلة يطابق الموصول في ذلك فيقول : جاءني اللذان قاما ، ولا يجوز : الذي قام ، وجاءتني اللواتي خرجن ، ولا يجوز : خرج.

وقوله : " إن الصلة تشتمل على ضمير " هذا هو الأكثر وإلا فقد جاء اشتغالها على ظاهر هو الموصول في المعنى لكنه قليل ؛ كما قالوا : الحجاج الذي رأيت ابن يوسف ، وأبو سعيد الذي رويت عن الخذري ، يريد : رأيت ورويت عنه.^(٢)

قوله :

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْتَهَ كُفْلٌ

أطلق الجملة ولها ثلاثة شرائط سوى اشتراط الربط :

-
- (١) التفصيل الذي قصده أبو حيان هنا في كتابه : التذييل والتكميل : ٣ / ١٠٧ - ١٣٩ ، وملخصه هو ما ذكره ابن مالك في قوله : ومن وما في اللفظ مفردان مذكران فإن عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته أو يلزم بمراعاة اللفظ لیس أو قبح فتجب مراعاة المعنى مطلقاً الخ
- فمثال مراعاة اللفظ : " أفمن اتبع رضوان الله كما بآء بسخط من الله " (آل عمران : ١٦٢)
- ومثال مراعاة المعنى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ " (يونس : ٤٢)
- ومثال مراعاة اللفظ ثم المعنى : " وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لَهِ رَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً " (الأحزاب : ٣١)
- وقد جاء في القرآن كثير من مراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ مرة أخرى.
- (٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ١٨١ والتذييل والتكميل : ٣ / ٦ ، ومن الشعر قوله :
 فيارب ليبي أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأول : كونها خبرية فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي أَضْرِبُهُ ، فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ
غير خبر تُؤَوَّل ، وَقَدْ حَكِيَ إِجَازَةٌ وَصَلَهَا بِجُمْلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْكَسَائِي (١) ، وَأَجَازَ
الْمَازِنِيُّ الْوَصْلَ بِالْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ إِذَا كَانَتْ بِلَفْظِ الْخَيْرِ (٢) ، وَأَمَّا لَيْتَ وَلَعَلَّ وَعَسَى
فَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يُوَصَّلُ بِهَا (٣) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ هَشَامُ (٤)

الشرط الثاني : كونها عارية من معنى التعجب ، فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي مَا
أَحْسَنَهُ ! ، وَهَذَا عَلَيَّ رَأْيِي أَصْحَابِنَا فِي أَنْ التَّعَجُّبَ خَيْرٌ ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَزْعَمُ أَنَّهُ
إِنْشَاءٌ فَلَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَاجُ هَذَا الشَّرْطَ ؛ لِأَنَّ إِدْرَاجَهُ
تَحْتَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ .

الثالث : كونها لا تطلب تقدّم كلام قبلها فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي حَتَّى
وجبه وحسن ، وَلَا يَجُوزُ : جَاءَنِي الَّذِي لَكِنْ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ أَنْ يُوَصَّلَ بِالْقَسَمِ وَجَوَابِهِ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةٌ قَسَمٍ عَارِيَّةً مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَيَّ
المُوصُولِ (٥) ، وَلَا بِالشَّرْطِ وَجَزَائِهِ إِذَا عَرِيتْ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ فَلَا يَحُوزُ

(١) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ١٦٣ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٧ ، وقد مثل له أبو
حيان بقوله : الذي اضربه أو لا تضربه زيد .

(٢) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٧ ، ومثل أبو حيان للدعاء
بقوله : الذي يرحمه الله زيد ، ثم قال : " ويقضي مذهب الكسائي موافقة المازني بل هو
أحرى بذلك لأنه أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يبيّنه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء
أولى وأحرى " .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٧ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٣ / ٩ ، ومثل له أبو حيان بقوله :

وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها

(٥) المانع هو الفراء في معانيه : ١ / ٢٧٦ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ٧٥
- ٧٦ ، وانظر التذيل والتكميل : ٣ / ١١ ، وأما ابن السراج فقد أجازته في الأصول : ٢ /
٣٤٠ ، ودليل المحيز قوله تعالى : " وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُظَنَّنَّ " (النساء : ٧٢) واحتج له ابن
الضائع بأن القسم والشرط يقعان خبراً ولا فرق بين الموصول والخبر .

عِنْدَهُمْ : جَاءَنِي الَّذِي أَحْلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ ، وَلَا : جَاءَنِي الَّذِي إِنْ قَامَ عَمْرُو قَامَ
أَبُوهُ أَوْ إِنْ قَامَ أَبُوهُ قَامَ عَمْرُو. (١)

وقوله : " أو شبهها " فسر ذلك بالظرف ولا حاجة لهذا / ٣٠ لأن الظرف
أو المحرور إذا وَقَعَ بعد الموصولِ فَلَيْسَ هو الصلةُ ، بل الصَّلَةُ الفِعْلُ المَحذُوفُ ، فإذا
قَلتَ : قَامَ الَّذِي فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ ، فَالتَّقْدِيرُ : اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ ، فَقَدْ آلَ
الْمَعْنَى إِلَى الجُمْلَةِ ، غَايَةُ مَا فِي هَذَا أَنَّ الجُمْلَةَ تَارَةً تَكُونُ مَثْبَتَةً وَتَارَةً تَكُونُ
مَحذُوفَةً ، وَذَلِكَ مع الظرف أو المحرور بشرط أن يكون كل واحد منهما تاماً ، فإن
كَانَ الظرف أو المحرور ناقصاً لَمْ يَحذف العاملُ فيه نحو : قَامَ الَّذِي اليَوْمَ ، أَوْ قَامَ الَّذِي
عِنْدَكَ.

وَقَوْلُهُ : " وصل به " لفظ مطلق يدخل تحته جميع الموصولاتِ عَلَى سبيل
البديلة فتدخل تحته آل ، وأل لا توصل بشبه الجملة من الظرف أو المحرور ، ولا بكل
جملة يوصل بها غيرها بل بما سيذكره بعد هذا في البيت.

وأجاز الكوفيون أن يتبع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الصلة
فيجيزون : مررت بالذي أخيك ، وضربت الذي أخاك ، عَلَى أَنَّ أَخَاكَ نعت للذي
سد مسد الصلة وكفي منها إلا أن يكون الاسم المعرفة مضمراً فلا يتبع ما قبله ولا
يستغنى به عن الصلة. (٢)

وفي الصلة - أيضاً - بـ : " مثل " خلاف : مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ
صِلَةً ، وَأجاز ذلك الكوفيون نحو : جَاءَنِي الَّذِي مِثْلَكَ بالنصب ، وَهَذَا مِثْنِي عَلَى

(١) انظر التذيل والتكميل : ١٢ / ٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للفرأء : ١ / ٣٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٠٨ ، وابن يعيش :

٣ / ١٥٣ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والتذيل

والتكميل : ٧ / ٣ .

الخلاف في مثلك ، هل يجوز أن يكون محلاً أم لا يجوز ؟ مذهب الكوفيّين جواز ذلك ، ومذهب البصريّين المنع.^(١)

قوله :

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

الصريحُ الخالصُ وهذا اللفظُ ملبسٌ لأنّه لم يتقدّم فيه اصطلاح من النحاة أنّه يعني به كذا ، فإنّ عنّي بالصريح المشتق وتحرز بذلك من المحكوم له بحكم الاشتقاق نحو : جاء زيدُ الأسد ، فرددَ عليه : زيدُ الأفضل قائمٌ ، فإنّ " أَلْ " ليست فيه موصولة وأفضل مشتق.

وإنّ عنّي بالصريح غيرَ الجملة والظرف والمجرور فإنّهنَّ يَقَعْنَ صفات ويوصل بها غير أَلْ على زعمه في الظرف والمجرور فرددَ عليه مثل : جاء زيدُ الأسد وعمرو الأفضّل.

وإنّ عنّي اسم فاعل واسم مفعول فيحتاج إلى تبيين فلفظة صريح لم يوضع في الاصطلاح لا لاسم فاعل ولا لاسم مفعول ولا لغيرهما.^(٢)

(١) ذكر أبو حيان مذهب الكوفيين وإجازتهم وقوع مثل صلة الموصول ، وذكر أنّهم استدلوا

ببيتين من الشعر بناء على أن مثل عندهم تستعمل ظرفاً ومن ذلك قوله :

إنّ الزبيري الذي مثل الجلم سرى بأسلايك في أهل العلم

ثم ذكر أن قول الكوفيين مردود باحتمال أن تكون الصلة محذوفة والتقدير صار مثل الجلم

فحذف الجملة وأبقى معمولها ؛ كما استدل على أن الصلة يجوز حذفها كلها فجواز حذف

بعضها أخرى وأولى . انظر التذييل والتكميل : ١٦ - ١٧ .

(٢) إنّما وصف الصفة بالصريحة ليخرج بها الصفات التي غلبت عليها الاسمية مثل : راكب

(للإبل) وصاحب (للملك) وأبطح (للأرض المتسعة) ، فمثل ذلك لا تجري صفات على

الموصوف ولا تقع صلوات لأل ولا تتحمل ضميراً . التصريح : ١ / ١٤٢ .

وَقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلُّ " نحو : قام يضرب زيداً ، أي الضارب زيداً ،
نصَّ الناسُ أن هذا مَخْصُوصٌ بِالضَّرُورَةِ^(١) ، ونصَّ هو في غير هذه الأرجوزة أن ذلك
يَجُوزُ اخْتِيَاراً^(٢) ولا يحفظ مثل : جاء يضرب زيداً في النثر إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ فِي
أبيات فلا ينبغي أن يجعل ذلك قاعدة نبي عليها.

وَقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ " لا يصح عَلَى الإِطْلَاق ؛ لِأَنَّ مُعْرَبَ الْأَفْعَالِ عَلَى
قسمين :

أحدهما : ما دخلَ عَلَيْهِ حرف كلام الأمر وما لِلتَّنْفِيِّ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ معرب
الأفعال ولا تُوصَلُ بِهِ لا أَلْ ولا غيرها.^(٣)

الثاني : المضارعُ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفٌ ، وهو الَّذِي يُوصَلُ بِهِ أَلْ فَكَانَ
ينبغي أن يقيدهُ.

قَوْلُهُ :

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفِّ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ ائْحَذَفْ

(١) الضرائر لابن عصفور : ٢٠٢ / ١ ، وشرح الحمل الكبير له : ١١٢ / ١ ، ١٧٩ ، والإنصاف :

ومن أمثله قول الفرزدق : ما أنت بالحكم الترضى حكومته

وقول هذا الجاهلي :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى رينا صوت الحمار اليجدع

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٢ / ١ .

(٣) يرد عليه أن المضارع المعرب إذا أطلق انصرف إلى الذي لم يدخل عليه حرف .

يقول : أيّ كما في مثل كونها موصولة ، وهذا مذهب الجمهور ، أغني أنّها
تجيء موصولة ، وقال أحمد بن يحيى لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء^(١) ، ولها أحكام
تخالف بها ما ، وكان ينبغي أن يذكرها مع الموصولات أولاً قبل ذكر الصلة .

وذكر أن أياً تُعربُ بشرطين :

أحدهما : أن لا تُضَاف .

الثاني : أن لا يحذف صدر صلتها ، مثال ذلك : اضرب أياً هو قائم ، وامرر
بأي هو قائم .

وقوله : " وصدْرُ وصلِها ضميرٌ انْحَدَفَ " جملة معطوفة على صلة ما في
قوله : " ما لم تُضَفْ " فكأنه قال : " تعرب أي " ما انتفت إضافتها وحذف صدر
صلتها ، وذلك كما مثلنا .

وقد أطلق في قوله : " ما لم تُضَفْ " وأي هذه لا تنفك عن الإضافة إما لفظاً
أو معنى فكان ينبغي أن يقول : ما لم تُضَفْ لفظاً ، فإن أضيفت / ٣١ وحذف صدر
صلتها فمذهب سيبويه والجمهور البناء على الضم^(٢) ، وقال بعض البصريين والكوفيين
هي معربة على كل حال.^(٣)

(١) التذييل والتكميل : ٣ / ٥٥ ، وقد نقل فيه أن ثعلباً محجوج بأربعة أبيات وآية كريمة جاءت

موصولة ، أما الآية فهي قوله تعالى : { ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } (مریم : ٦٩)

أي الذي هو أشد ، وأما الأبيات فمنها قوله : فسلم على أيهم أفضل ، أي الذي .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢ / ٣٩٩ - ٤٠١ ، وانظر الإنصاف : ٧١١ ، والبحر المحیط : ٦ / ١٩٦ ،

وقد قرئ في الشواذ { ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } (مریم : ٦٩) بنصب أي ،

معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٣٩ .

وإن لم يحذف صدر صلتها وأضيفت لفظاً أعربت اتفاقاً نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم ، واضرب أيُّهم هو قائم ، فإن حذف صدر صلتها ولم تضاف لفظاً ، فالجمهور على الإعراب وهو كلام العرب نحو : اضرب أيا قائم ، وامرر بأيِّ قائم^(١) وقد أجاز بعضهم البناء قياساً.

قَوْلُهُ :

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَضِي

يحتمل أن يريد : وبعض النحويين أعرب مطلقاً ، وهذا مذهب الخليل^(٢) ويونس^(٣) ، والكوفيين لا يرون أنها تُبنى بحال من الأحوال^(٤) ، ويحتمل أن يريد وبعض العرب فإن من النحويين من أجاز البناء والإعراب ، وجعل ما ورد منها بالنظر إلى لغتين فلا يحمل مذهب سيبويه على اللزوم ولا مذهب المخالف.

وقَوْلُهُ : " مطلقاً " يعني سواء أضيف لفظاً أو لم يُضَفْ ، وسواء حذف صدر صلتها أم لم يحذف ، وقَوْلُهُ " وفي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَضِي " .

ذكر أن غير أيٍّ من الموصولات كالذي والتي وغيرها تجري مجرى : " أي " في حذف الضمير المصدر به الصلة مرفوعاً ؛ لكن بشرط الطول ، وحذفه من غير طول للشذوذ أو ضرورة ، وهذا الشرط لم يشترطه الكوفيون^(٥).

(١) الكتاب لسيبويه : ٤٠١ / ٢ ، وعلى ذلك فهي تعرب في ثلاثة أحوال وتبنى في واحدة وهي قوله تعالى : أيهم أشد ، وهي عند إضافتها وحذف صدر الصلة.

(٢) زعم الخليل أن الضم رفع على الحكاية أو على التعليق ورد سيبويه عليه في كلا القولين . انظر الكتاب لسيبويه : ٤٠٠ / ٢ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٤٠٠ / ٢ .

(٤) الإنصاف : المسألة : ١٠٣ ص ٧٠٩ - ٧١٦ ، والتعليق : ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٨ / ١ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٧ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٨٦ - ٨٧ ، وقد

احتج الكوفيون لحذف صدر الصلة دون طول بقراءة (تماماً على الذي أحسن) بالرفع وقول

الشاعر : من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه .. الخ.

وقوله : " وإن لَمْ يَسْتِطْلِ فَالْحَذْفُ نَذْرٌ " (١) أي قليل لَمْ يوافق البصريين في كون ذَلِكَ شاذاً ولا الكوفيين في كونه عِنْدَهُمْ فَصِيحاً (٢) ، وذكر أَنَّهُ لَا يَحْذَفُ هَذَا الضمير إذا صلح ما بعده للصلة وهذا معنى قوله : " وأبوا أن يَحْتَزَلَ " .

وهَذَا لَيْسَ مَخْتَصِماً بِغَيْرِ أَيٍّ مِنَ الموصولات بل هَذَا الشرطُ فِي : " أي " وفي غيرها ، وظاهرُ كَلَامِهِ اختصاصُ ذَلِكَ بِغَيْرِ : " أي " وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

وترك شرطاً آخرأ وهو مشترك في : " أي " وفي غيرها ، وهو أن لا يكون الضميرُ المرفوع المصدر به الصلة معطوفاً عَلَيْهِ غَيْرُهُ نحو : يعجبني أَيُّهُمُ هو وبكر يصطحبان ، ويعجبني الَّذِي هو وبكر قائمان .

وخالف فِي هَذَا الفراءُ فأجاز حذفَ هَذَا الضميرِ نحو : جَاءَنِي الَّذِي وَزَيْدٌ قَائِمَانِ ، أي : هُوَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ . (٣)

وتلخيصُ القَوْلِ فِي الضميرِ المرفوعِ العائدِ عَلَى الموصولِ مِنْ صِلَتِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حذفه إلا بشروط :

أحدها : أن يكون مبتدأً فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَبْتَدَأٍ نحو : كونه فاعلاً نحو : جَاءَنِي اللذانِ قَامَا ، أو مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ نحو : جَاءَنِي اللذانِ ضَرْبًا ، أو اسمَ كَانَ وأخواتها نحو : جَاءَنِي اللذانِ كَانَا فَاضْلِينَ لم يجوز حذفه .

(١) لم يسرد أبو حيان أبيات الألفية في هذا الموضع وهي كالآتي :

إن يستطل وصل وإن لَمْ يَسْتِطْلِ فَالْحَذْفُ نَذْرٌ وَأَبُوا أَنْ يَحْتَزَلَ
إن صلح الباقي لوصل مكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مِنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مَتَّصِلٍ ... أَخْ

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل : " فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يتمتع ... " .

انظر شرح التسهيل : ١ / ٢٠٧ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣ / ٨٧ - ٨٨ ، ورده أبو حيان قائلاً : لم يسمع من كلامهم ولستلا

يؤدي إلى وقوع حذف العطف صدرأ .

الثاني : أن لا يصلح ما بقي بعد الحذف أن يكون صلة فإن كان يصلح لم يجز نحو : قام الذي هو وجهه حسن ، ونحو : قام الذي هو عندك .

الثالث : أن لا يكون محصوراً فإن كان محصوراً لم يجز حذفه نحو : جاء الذي ما قائم إلا هو ، وجاءني الذي إنما في الدار هو .

الرابع : أن لا يكون قد دخل عليه حرف نفي فإن كان لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي ما هو قائم .

الخامس : أن لا يكون معطوفاً على غيره ، فإن كان معطوفاً على غيره لم يجز نحو : جاءني الذي زيد وهو فاضلان .

السادس : أن لا يكون في معنى ما دخل عليه حرف النفي فإن كان في معناه لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي إنما هو فاضل .

السابع : أن لا يكون معطوفاً عليه غيره ، فإن كان كذلك لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي هو وزيد قائمان خلافاً للفراء في هذا وقد تقدم .

الثامن : أن يكون في الصلة طول إن كان الموصول غير : " أيا " وقد تقدم خلاف الكوفيين في هذا ، وأنهم لا يشترطون الطول ، وأن أيا وغير أي من الموصولات في ذلك سواء . / ٣٢

قوله :

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ اتَّصَبَ بِفِعْلِ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ تَرَجُّو يَهَبُ

ذكر أن الحذف كثير ظاهر في الضمير المنصوب العائد على الموصول وشرط في ذلك شرطين :

أحدهما : أن يكون الضمير متصلاً فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي إياه أضرب ، أو جاءني الذي ما أضرب إلا إياه .

الثاني : أن يكون منصوباً بفعلٍ أو وصفٍ ، فإن كان منصوباً بغير ذلك لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي إنَّه قائم ، وترك شرطين آخرين :

أحدهما : أن لا يكون الفعل من باب كان وأخواتها ، فإن كان منها فلا يجوز نحو : جاءني الذي ليس زيدٌ ، تريد : ليسه .

الشرط الثاني : أن لا يكون ثم ضمير غيره يصلح للربط ، فإن كان ثم لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي ضربته في داره^(١) ، هذا المنقول والمشهور ، وفيه خلاف غريب نقله إبراهيم ابن أصبغ في مسائل الخلاف من تأليفه.^(٢)

وقوله : " أو وصف " سوى الناظم بين ما ينتصب بفعل وبين ما ينتصب بوصف في أن الحذف في الضمير كثيرٌ منجّل .

أما الفعل فصحيح نحو قوله تعالى : {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا} ،

أي بعثه .

وأما الوصف فإما أن يكون فيه أل أو لا إن كانت فيه أل نحو : الضارها زيد هند ، فلا يجوز حذفه عند الجمهور ، وأجازه بعضهم^(٤) ، وقد اختلف عن الكسائي في ذلك.^(٥)

(١) أقول : لا حاجة إلى الشرطين اللذين زادهما أبو حيان : أما الأول فإن خير كان وأخواتها لا يحذف مطلقاً عائداً على موصول أو غير عائد لأنه ركن ، وأما الشرط الثاني فإن الضمير المحرور صار رابطاً وهو كاف في ذلك ذكر المنصوب أو لم يذكر .

(٢) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ القرية ، وواحد زمانه بافريقية أملى عشرين كراسة على قول سيبويه هذا باب علم ما الكلم من العربية ، توفي سنة (٦٢٧هـ) .

(٣) من الآية : ٤١ من سورة الفرقان .

(٤) انظر الأصول : ٢ / ٢٧١ وفيه أن المازني ذكر أنه قد جاء في الشعر ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٨٣ .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٨٣ .

وهَذَا عَلَى خِلافٍ فِي هَذَا الضَّمِيرِ ، فَمَذَهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ^(١) ،
ومذهب المازني وأبي عمر أَنَّهُ مَجْرُورٌ^(٢) ، ومذهب الفراء أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً أَوْ
مَجْرُوراً^(٣).

ومذهب سيبويه اعتبار هَذَا الضَّمِيرِ بِالظَّاهِرِ فَحَيْثُ جَازَ فِي الظَّاهِرِ النِّصْبَ
والخَفْضَ جَازَ فِي الضَّمِيرِ مِثْلَ ذَلِكَ نَحْوُ : جَاءَ الضَّارِبَا زَيْدًا ، وَيَجُوزُ الضَّارِبَا زَيْدًا ،
فَإِذَا قُلْتَ : الضَّارِبَا هُمَا غَلَامَاكَ الزَّيْدَانِ جَازَ أَنْ يَكُونَ هُمَا فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ وَفِي
مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَحَيْثُ وَجِبَ فِي الظَّاهِرِ النِّصْبَ وَجِبَ فِي الضَّمِيرِ نَحْوُ : جَاءَ الضَّارِبُ
زَيْدًا ، فَإِذَا قُلْتَ : الضَّارِبُ زَيْدٌ غَلَامُكَ فَالضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ^(٤).

قَوْلُهُ :

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَأَنَّ قَاضِي بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قَوْلُهُ : " مَا يَوْصَفُ " احْتِرَازٌ بِهِ عَنِ مَا خَفِضَ بِاسْمٍ غَيْرِ وَصَفٍ نَحْوُ : جَسَاءَ
الَّذِي قَامَ غَلَامُهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الضَّمِيرِ ، وَأَجَازَ الْكَسَائِي حَذْفَ الضَّمِيرِ
مَعَ الْاسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ فَأَجَازَ : ارْكَبْ سَفِينَةَ السِّدِّي
تُعْمَلُ ، أَيْ تَعْمَلُ سَفِينَتُهُ^(٥) ، وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ فِي ذَلِكَ.

(١) انظر هامش الكتاب : ١ / ١٨٨ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعيش : ٢ / ١٢٤ ، والتذيل
والتكميل : ٣ / ٨٣.

(٢) انظر هامش الكتاب : ١ / ١٨٨ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٨٣.

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٨٣.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١ / ١٨١ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعيش : ٢ / ١٢٤ ، وشرح الكافية
للرضي : ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٨٣.

(٥) التذيل والتكميل : ٣ / ٧٦ ، قال أبو حيان واستدل بقول الشاعر :

أعوذ بالله وآياته من باب من يغلغ من خارج

تقدير من باب من يغلغ بابه من خارج

وأطلق الناظم في الوصف ويحتاج إلى تقييد ؛ لأن الوصف الحافض للضمير إما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول ، إن كان اسم مفعول لم يجر حذف الضمير نحو : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ مَضْرُوبُهُ ، فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ مَضْرُوبٌ .

وإن كان اسم فاعل فيما أن يكون لمعنى الحال أو الاستقبال أولاً ، إن كان كذلك جاز حذفه كما ذكر إجراء له مجرى الضمير المنصوب^(١) ، وإن لم يكن كذلك لم يجر حذفه نحو : جَاءَ الَّذِي أَنْتَ مُكْرَمُهُ أَمْسَ ، إجراء له مجرى : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ غُلَامُهُ ، وهذا التفصيل في اسم الفاعل على مذهب غير الكسائي على ما سندكر في باب اسم الفاعل - إن شاء الله -^(٢).

قَوْلُهُ :

كَذَا الَّذِي جُرِّ بِمَا الْمَوْصُولُ جُرِّ كَمُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهَوَ بَرٌّ

شرط في جواز حذف الضمير المحرور شرطاً واحداً وهو أن يكون الضمير محروراً بما جر الموصول / ٣٣ وله جملة شروط :

أحدها : أن يكون الجار للموصول ولضميره حرفاً ، فإن كان غير حرف لم يجر حذف الضمير ، مثاله : جَاءَ غُلَامٌ الَّذِي أَنْتَ غُلَامُهُ .

الثاني : أن لا يكون في موضع رفع ، فإن كان في موضع رفع لم يجر حذفه نحو : مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَّ بِهِ .

الثالث : أن لا يكون ثم ضمير يصلح للربط غيره ، فإن كان ثم لم يجر حذفه نحو : مررت بالذي مررت به في داره .

(١) مثال قوله تعالى : " فاقض ما أنت قاض " (طه : ٧٢) وهو كثير في الشعر ، ومثال

المنصوب الذي قاس عليه الحذف قولك : جاء الضارب زيداً أي الضاربه .

(٢) مذهب الكسائي أنه يعمل اسم الفاعل ولو كان دالاً على المضي ، وعلى ذلك يجوز جاء الذي

أنت مكرم أمس ، أي مكرمه .

الرابع : أن يكون العامل متحداً لفظاً ومعنى فإن اختلف لفظاً ومعنى نحو :
مررت بالذي فرحت به ، أو لفظاً فقط نحو : اشتقت إلى الذي حننت إليه ، أو معنى
فقط [.....] ^(١) لم يجز حذفه.

الخامس : أن يكون الحرف الجار للموصول متحد المعنى ، فإن لم يكن
متحد المعنى لم يجز حذفه نحو : مررت بالذي مررت به على زيد ، إذا جعلت الباء
في به سببية أو باء الحال.

السادس : أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور ، فإن كان
كذلك لم يجز حذفه نحو : مررت بالذي ما مررت إلا به ، ونحو : مررت بالذي إنما
مررت به.

والمضاف للموصول ينزل في هذا كله منزلة الموصول نحو : مررت بغلام
الذي مررت به ، فيجوز حذف هذا الضمير مع الحرف كما جاز حذف ذلك من
نحو : مررت بالذي مررت به ، انتهى حكم الضمير العائد على الموصول وهو أحد
جزأي الصلة أو معمول الصلة.

فإن كان بعض معمول للصلة حذف الم معمول ، فاحذف بحذفه الضمير نحو أن
يقول قائل : فلان فاضل ، فتقول : أين الرجل الذي ذكرت ؟ تريد : ذكرت أنه
فاضل ، ومنه قوله - جل ثناؤه - ^(٢) {أَيْنَ شُرَكَاءِى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}
أي تزعمون أنهم شركائي.

(١) ما بين المعقوفين بياض في الأصل وفي النسخة الأمريكية.

(٢) من الآية : ٧٤ من سورة القصص.

﴿ الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ﴾

قَوْلُهُ :

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطُّ فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ قُلُ فِيهِ السُّمَطُ

ظاهرُ كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّ أَلْ أَوْ اللَّامُ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَي : أَحَدُهُمَا ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَلٌ وَأَنْ يَكُونَ اللَّامُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُمَا قَوْلَانِ لِلنَّحْوِيِّينَ :

أحدهما : اللام وحدها وهو مذهب سيبويه. (١)

الثاني : أنَّهَا أَلٌ وَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ بِمِثْلَةِ قَدْ وَهَلْ (٢) ، وَالِاسْتِدْلَالُ لَهُذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ وَعَلَيْهِمَا يَذْكَرُ فِي غَيْرِ هَذَا ، وَإِنَّمَا أَتَى بِالْهَمْزَةِ عَلَى مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ تَوْصِيلاً إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ .

(١) الَّذِي فِي الْكِتَابِ لِسَيْبَوِيهِ : أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَعاً لِلتَّعْرِيفِ وَهُوَ مَا قَالَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَلَوْلَا أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بِمِثْلَةِ قَدْ وَسُوفَ لَكَانَتَا بِنَاءِ بِنِي عَلَيْهِ الْاسْمُ لَا يَفَارِقُهُ وَلَكِنَّهُمَا جَمِيعاً بِمِثْلَةِ هَلْ وَقَدْ وَسُوفَ يَدْخُلَانِ لِلتَّعْرِيفِ وَيَخْرُجَانِ " . انظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٢٥ وفي : ٤ / ١٤٧ نص على أن اللام مع الألف ثم قال : " والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم والرجل والناس وإنما هما بمِثْلَةِ قولك قد وسوف " ثم أورد بيتاً لذي الرمة غيلان يدل على أن الألف عبارة عن همزة وصل فقال : وقال غيلان :

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل بالشحم إنا قد مللنا به بجل .

الكتاب لسيبويه : ٤ / ١٤٧ وهو نفس البيت الذي أورده في ٣ / ٣٢٥ .

(٢) هَذَا الْقَوْلُ مَا أوردته سيبويه عن الخليل في الكتاب : ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وهو ما صححه ابن مالك في شرح التسهيل وعلل قوله بوجه عدة . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وقد أورد أبو حيان في شرحه للتسهيل أن ابن مالك ذكر في أداة التعريف ثلاثة مذاهب : الأول : أن اللام وحدها هي أداة التعريف وهو منسوب للمتأخرين ، الثاني : قول الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي والهمزة فيه قطع كهمزة أم ، الثالث : أنه ثنائي الوضع وهمزته همزة وصل كهمزة استمع فيكون أحادياً ، ثم ذكر أبو حيان أن النحويين أجمعوا على أن المذاهب =

قَوْلُهُ :

وَقَدْ تُزَادُ لِأَزْمَاءِ كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِي

" اللات " صنم كان بمكة وهذا الاسم عَلِمَ له فال فيه زائدة ، وَقَدْ لَزِمَتْهُ ،
وَأَمَّا " الْآنَ " فقالت العرب : من الْآنَ أُؤَمَّلُ قِصْدَكَ ، ففتحوا نون الْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ
وهو مَبْنِيٌّ ، وَأَلِ فِيهِ لِلْحَضُورِ عِنْدَنَا^(١) لا زائدة بخلاف ما رَأَى النَّاطِمُ ، وللبراء فِي :
الآن قولان :^(٢)

أحدهما : أن أصله : آن كذا وكذا ، فسمى الوقت بالفعل ، ودخلت أل على
المحكي كما دخلت على أمس ، وهو مبني في جميع الحالات ، وكما دخلت على :
الحاد باد ، وعلى أولى وهما مبنيان .

والثاني : من قولي البراء : أن أصله : " الأوان " فاستقطعوا الألف الزائدة منه
كما فعلوا ذَلِكَ فِي الزمان ، قَالُوا : الزمن ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً
فصار الآن وهو عَلَى هَذَا القول الثاني معرب ، يُقَالُ فِيهِ الْآنُ ، وَالْآنِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى
الأوان ، والأوان معرب بلا خلاف .

ويحتمل - أيضاً - إذا قلنا أن أصله الأوان أن تقول : إن الواو لَمَّا تحركت
وانفَتْحَ ما قبلها فصارت ألفاً سقطت لسكونها وسكون الألف الثانية فالباقية هي
الزائدة / ٣٤ والمسقطه هي الأَصْلِيَّةُ .

مذهبان فقط : الأول : هو مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو اللام وحدها ، والثاني :
أنه كلمة ثنائية الوضع مثل قد وهل والهمزة همزة قطع ، ثم فصل أبو حيان فِي ذلك تفصيلاً
واسعاً . انظر ذلك فِي التذيل والتكميل : ٣ / ٢١٧ - ٢٣٠ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١١ .

(٢) انظر القولين باختصار فِي شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٣ .

وأما : " الدِّينِ واللاَّيِي " فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْمَوْصُولَاتِ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِينَ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي الَّذِي وَنَحْوِهِ هِيَ الْمَعْرِفَةُ فَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ فَإِنْ قُلْتَ : الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَتِهَا أَنَّهُ رُبَّمَا حُذِفَتْ ، فَقِيلَ : لَدِي ، وَلَدَيْنِ .

قلت : هَذَا نَحْوُ مَا رَوَى مِنْ حَذْفِهَا فِي قَوْلِهِ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، يَرِيدُ : السَّلَامَ عَلَيْكُمْ ، وَجَعَلَ النَّاطِمُ : " أَل " فِي : " الدِّينِ واللاَّيِي " مِمَّا يَزِيدُ لَازِمًا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَتْ كَمَا قُلْنَا إِلَّا إِنْ أَرَادَ لَازِمًا بِالنَّظَرِ إِلَى غَالِبِ الْكَلَامِ ، وَأَمَّا أَنَّهَا زَائِدَةٌ فَفِيهَا الْخِلَافُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَا ضَطْرَارَ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ

بنات أوبر علم للجنس ، وامتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وأنشدوا :^(١)

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَوَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

(١) أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله ، وهو من الكامل ، والبيت في الخصائص : ٥٨ / ٣ ، والمعني : ٥٢ ، وشرح شواهد المعني : ١٦٦ ، واللسان مادة " وبر " ، والشاهد : ١٤٠ من شواهد العيني ، وابن الناظم : ٣٩ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٢٦٣ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٨١ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " وَوَلَقَدْ جَنَيْتُكَ " أَي : جَنَيْتُ لَكَ ، قَوْلُهُ : " أَكْمُوًّا " بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَضَمِّ الْمِيمِ وَفِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ وَهُوَ مِنْ جَمْعِ كَمْوٍ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَأَفْلَسَ جَمْعُ فَلَسَ وَهُوَ وَاحِدٌ كَمَاةٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ بَابِ تَمْرٍ وَتَمْرَةٌ ، وَقَوْلُهُ : " وَعَسَاقِلًا " جَمْعُ عَسَقُولٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَتَيْنِ ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْكَمَاةِ وَأَصْلُ عَسَاقِلًا عَسَاقِيلٌ فَحُذِفَتْ الْمُدَّةُ لِلضَّرُورَةِ ، وَقَوْلُهُ : " بَنَاتِ الْأَوْبَرِ " وَهِيَ كَمَاةٌ صَغِيرَةٌ عَلَى لَوْنِ التَّرَابِ .
الاسْتِشْهَادُ فِيهِ : عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ : " الْأَوْبَرِ " وَالْأَصْلُ بَنَاتِ أَوْبَرٍ بِدُونِ اللَّامِ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ ، وَقَالَ سَبِيوِيَّةٌ : هُوَ عِلْمٌ جِنْسٌ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْوَزْنِ كَابْنِ أَوْيٍ فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ .

وإِلَى هَذَا الْبَيْتِ يَشِيرُ بِقَوْلِهِ : " كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ " وَالْأَلِفُ وَالسَّلَامُ زَائِدَتَانِ لِلضَّرُورَةِ ، وَمَذْهَبُ الْمَرْدِ أَنَّهُ نَكْرَةٌ وَأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ .^(١)

وقوله : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " أَي الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي النَّفْسِ وَإِنَّمَا كَانَتْ زَائِدَةً لِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ وَالتَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْرِيفُ التَّمْيِيزِ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا تَكُونُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ زَائِدَةً .^(٣)

وَيَشِيرُ بِقَوْلِهِ : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٤)

(١) قَالَ الْمَرْدُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْبَيْتَ : " فَإِنْ دَخَلَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ دَخُولُهُمَا كَدَخُولِهِمَا فِي : الْفَضْلِ وَالْعَبَاسِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ لِأَنَّ أَوْبَرَ نَعْتٌ نَكْرَةٌ فِي الْأَصْلِ وَالْآخَرَ عَلَى قَوْلِكَ : هَذَا ابْنُ عَرَسٍ آخَرَ تَجْعَلُهُ نَكْرَةً كَمَا تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ مِنَ الزَّيْدِيِّينَ أَي هَذَا وَاحِدٌ مِمَّنْ لَهُ هَذَا الْاسْمُ فَأَنْتَ وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَذَكَرْ قَبْلَهُ شَيْئاً تَقُولُ بَعْدَهُ آخَرَ فَإِنَّمَا أَرَدْتَ ضَرْباً مِمَّا يَقَعُ لَهُ هَذَا الْاسْمُ " . الْمُقْتَضَبُ : ٤٨ / ٤ - ٤٩ ، وَانظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ : ١ / ١٨٢ .

(٢) شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ بِحَاشِيَةِ الصَّبَانِ : ١ / ١٨٢ .

(٣) هُوَ قَوْلُ يُونُسَ وَالْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ . انظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ٢٣٨ .

(٤) قِيلَ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ فَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَجُّ بِهِ ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ قَائِلَهُ هُوَ : رَشِيدُ بْنُ شَهَابِ الْيَشْكِرِيِّ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الطَّوِيلِ وَأَوَّلُهَا هُوَ قَوْلُهُ :

مَنْ مَبْلَغُ فِتْيَانٍ يَشْكُرُ أَلْتِي أَرَى حِقْبَةَ بُدْيِ أَمَا كِنَ لِلصَّبْرِ

وَيَنْظُرُ مَرَاجِعَ الشَّاهِدِ فِي رَقْمِ : ١٤٢ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِيِّ ، وَشَرْحَ التَّصْرِيحِ : ١ / ١٥١ ، وَهَمَّعَ الْهَوَامِعَ لِلْسِّيُوطِيِّ : ١ / ٨٠ ، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ : ١ / ١٨٢ ، وَابْنَ النَّاطِمِ : ٣٩ ، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ : ١ / ٢٦٤ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ : ١٢٩ ، وَشَرْحَ ابْنِ عَقِيلِ : ١ / ١٨٢ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " رَأَيْتَكَ " خَطَابٌ لِقَيْسِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ قَيْسِ بْنِ خَالِدِ الْيَشْكِرِيِّ ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو ، قَوْلُهُ : " وَجُوهَنَا " أَرَادَ بِالْوَجْهِ الْأَنْفَ وَالذُّوَاتَ مِنْ قَبِيلِ إِطْلَاقِ اسْمِ جِزْءِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْوَجْهِ الْأَعْيَانُ مِنْهُمْ يُقَالُ : هُوَلَاءُ وَجُوهُ الْقَوْمِ أَي أَعْيُنُهُمْ وَسَادَتُهُمْ ، قَوْلُهُ : " صَدَدْتُ " أَي أَعْرَضْتُ ، قَوْلُهُ : " وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو " أَي : طَابَتْ نَفْسُكَ عَنْ عَمْرٍو الَّذِي قَتَلَنَاهُ ، وَكَانَ عَمْرٍو حَمِيمَ قَيْسِ . -

رَأَيْتُكَ لَمَّا عَرَفْتِ وُجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
قَوْلُهُ :

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَدْفُهُ سِيَانِ

الفضل منقول من : فضل المصدر وهو مما يوصف به ، أي أن المسمى بالفضل
لمح فيه معنى الفضل إذا جئت فيه بـأل ، والحارث منقول من الصفة لحظ فيه أنه يعيش
فيحترث ، ومن ذلك قولهم إنما سميت هائتا لتنهأ ، وقول الشاعر :^(١)

كَأَنَّ أَبَاهُ حِينَ سَمَاهُ صَاعِدًا رَأَى كَيْفَ يَرْقَى فِي الْمَعَالِي وَيَصْعَدُ

وأما النعمان الذي ذكره هذا الناظم فَلَيْسَتْ أَل فِيهِ لِلْمَحِ الصِّفَةُ ؛ لأنه لَيْسَ
بِصِفَةٍ فِي الْأَصْلِ وَلَا مِمَّا يُوصَفُ بِهِ كَالْفَضْلِ فَأَل فِيهِ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي : " السلات "
وَكأنَّهُ إِنَّمَا غَرِهَ فِي ذَلِكَ إِبْتِهَا تَارَةً وَحَدْفَهَا أُخْرَى.

وقوله فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ : " لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا " عبارة غير جيدة لِأَنَّ أَل
لَا تَكُونُ لِلْمَحِ الْأَسْمَ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ الْعَلَمَ مُطْلَقًا ، إِنَّمَا تَكُونُ لِلْمَحِ الصِّفَةَ كَمَا قُلْنَا.

وقوله : " فَذِكْرُ ذَا وَحَدْفُهُ سِيَانِ " يَعْنِي أَنَّ حَدْفَ أَلِ الَّتِي لِلْمَحِ الصِّفَةُ وَعَدَمُ
حَدْفِهَا سِوَاءٍ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ وَغَرِهَ فِي ذَلِكَ مَا يُوجَدُ فِي كِتَابِ النُّحُوِّينَ أَنَّ أَلِ لَا
تَلْزَمُ بَلْ تَقُولُ : الْحَارِثُ وَحَارِثٌ.

وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ صِفَاتٌ فِي الْأَصْلِ أَوْ يَجُوزُ
الْوَصْفُ بِهَا إِنَّمَا أَنْ تُرِيدَ بِهَا أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءً يُعْلَمُ بِهَا الْمُسَمَّوْنَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْحَظَ فِيهَا
مَعْنَى صِفَةٍ أَوْ تَلْحَظَ فِي ذَلِكَ مَعْنَى الصِّفَةِ فَيَكُونُ قَدْ سَمَّيْتَ حَارِثًا تَفَاوُلًا بِالْعَيْشِ

= الاستشهاد فيه : فِي قَوْلِهِ : " وَطَبَتِ النَّفْسَ " حَيْثُ ذَكَرَ التَّمْيِيزَ مَعْرَفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَكَانَ

حَكْمُهُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً وَإِنَّمَا زَادَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ.

(١) لم نجد تخريجاً لهذا البيت.

حَتَّى يَحْرُثَ أَي يَكْسِبُ ، وَكَذَلِكَ : عَبَّاسٌ وَمَالِكٌ تَفَاوُلًا بِأَنْ يَعِيشَ حَتَّى يَمْلِكَ أَوْ يَعْبَسَ لِعِدَائِهِ .

فَإِنْ لَمْ تُلْحَظْ مَعْنَى الصِّفَةِ لَمْ تَدْخُلْهَا وَإِنْ لَحِظْتَهَا أَدْخَلْتَهَا فَاتَّضَحَ بِهَذَا أَنَّ الحذفَ والإثباتَ لَيْسَا بِسَوَاءٍ^(١) بَلِ هُمَا مَعْنِيَانِ مَقْصُودَانِ .

وذكر المصنف من أقسام : " أل " أن تكون معرفة وزائدة وللمح الصفة وللغلبة ، وقد قدمنا من تقسيمنا للألف واللام عند قوله : ٣٥/

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْدَا وَأَلٌ

أول الأرجوزة ما أغني عن إعادته هنا.^(٢)

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ : " أل " العهدية يعرض فيها الغلبة ولمح الصفة.^(٣)

وَأَنَّ أَلَّ الجِنْسِيَّةِ يعرض فيها الحضور وبعضهم عدَّ التي للغلبة والتي للمح الصفة والتي للحضور قسماً للعهدية والجِنْسِيَّةِ لا أقساماً راجعة إليهما ، وتحقيقاً هَذَا كله يذكر في غير هَذَا من المطولات.^(٤)

وَأَشْكَلُ مَا فِيهَا الألف واللام الجِنْسِيَّةِ فَيَبْغِي أَنْ يفحص عن الفرق بين : اشتر اللحم واشتر لحمًا ، وبين اسقني الماء واسقني ماءً ، وما أشبه هَذَا عِنْدِي بتعريف عَلَمِ الجِنْسِ .

(١) هما سواء في العلمية التي تفيد التصريف وأما زيادة فللمح الأصل.

(٢) قسم هناك عدة أقسام : عهدية في شخص أو جنس ، وإلى موصولة وزائدة ، وهناك التي تفيد الحضور والغلبة ولمح الصفة.

(٣) انظر المقدمة الجزولية : ٦٦ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٥٦ ، والتوطئة :

١٩١ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٢٣٢ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٢٣٢ - ٢٣٤ .

فأل التي لتعريف الجنس كالعلمية التي في أسامة بمعنى أن صورته صورة المعرفة ومعناه النكرة ، واسم الجنس إنما هو معلق على الحقيقة ولذلك يقع على ما قل أو كثر نحو : لبن ؛ ألا ترى أنه يقع على جميع اللبن ، ويقع على القطعة منه ؛ لأن الحقيقة كما هي موجودة في الجميع هي موجودة في القطعة.

فإذا دخلت الألف واللام دخلت لتعريف الحقيقة فإن كان أريد باسم الجنس جميع آحاد الحقيقة فيكون الألف واللام فيه للعموم وصح الاستثناء منه ووصفه بما يوصف به الجمع نحو قوله تعالى : ^(١) {وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝٢} إلا الذين آمنوا { على أحد القولين ، وقولهم : أهلك الناس الديار الصفر والدرهم البيض ، فوصفها بما يوصف بها الجموع.

فمن حيث الوضع يكون الألف واللام لتعريف الحقيقة التي لا يقتضي موضعها قليلاً ولا كثيراً ، ومن حيث الاستعمال يجوز أن يراد به الكثرة ، ويجوز أن يراد بها أقل ما ينطلق عليه الحقيقة.

ولأجل هذا وقع الخلاف بين الناس في أن المفرد المحلى بالألف واللام التي ليست للعهد ، هل يجوز أن تكون فيه للعموم أم لا يجوز ؟ فمن نظر إلى أن ذلك تعريف للحقيقة من حيث هي هي يجوز أن تكون للعموم إذ الحقيقة من حيث هي هي لا دلالة لها على الكثرة ولا على القلة ، ومن نظر إلى الاستعمال وأنه قد يراد بالاسم الذي فيه أل ما يتملحه من الكثرة لا من حيث الوضع جوز ذلك وقد أطلنا في هذا ؛ لأننا لم نجد لأحد من أصحابنا كلاماً منقحاً في الألف واللام الجنسية.

وأعرف الأسماء التي فيها أل الاسم التي هي فيه للحضور ثم الاسم التي هي فيه للعهد ثم التي هي فيه للجنس.

(١) الآيات من : ١ - ٣ من سورة العصر.

قَوْلُهُ: (١)

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافًا أَوْ مَصْحُوبًا أَلْ كَالْعَقَبَةِ

يقول : إِنَّهُ قَدْ يَصِيرُ الْاسْمُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ فَيَلْزِمُهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ : إِمَّا الْإِضَافَةَ ، وَإِمَّا أَلْ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ابْنِ عَمْرٍ ، وَالثَّرِيَّا ، أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ عَلَيَّ كُلِّ ابْنٍ لِعَمْرِ يَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطَبِكَ عَهْدٌ فِيهِ ثُمَّ غَلِبَ عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ وَحْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الثَّرِيَّا نَجْمٌ بِجَمْعِهِ ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الثَّرْوَةِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ الثَّرِيَّا عَلَيَّ أَنْجُمٍ كَثِيرَةٍ بَيْنَ الْمَخَاطَبِينَ فِيهَا عَهْدٌ ، وَقَدْ غَلَبَتْ عَلَيَّ هَذِهِ النُّجُومُ بَعَيْنَهَا هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْغَالِبَةَ جَارِيَةٌ بِمَجْرَى الْأَعْلَامِ وَلَيْسَتْ بِأَعْلَامٍ أَلَا تَرَى أَنَّ تَعْرِيفَهَا لَيْسَ بِوَضْعِ اللَّفْظِ عَلَيَّ الْمُسَمَّى بَلْ بِأَلْ أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، وَلِذَلِكَ تَلْزَمُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الثَّرِيَّا وَنَحْوِهِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَيَّ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍ لَيْسَ بِعَلَمٍ أَنَّ الْعَلَمَ الْوَاقِعَ عَلَيْهِ إِتْمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَإِتْمَا غَلِبَ عَلَيْهِ ابْنُ عَمْرٍ بَعْدَ تَسْمِيَتِهِ عَبْدَ اللَّهِ. (٢)

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وحذف أَلْ ذِي أَنْ تَنَادَ أَوْ تَضَفَ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَحْذَفُ

(٢) ابن مالك أشار إلى هَذَا الْمَعْنَى حِينَ قَالَ : " قَدْ يَصِيرُ " فَتَعْبِيرُهُ بِصِيرٍ يُوحِي بِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍ كَانَ نَكْرَةً وَكَذَا الثَّرِيَّا فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَتَنَاوَلُ كُلَّ نَجْمٍ ثُمَّ صَارَ الْأَوَّلُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، وَكَذَا الثَّرِيَّا غَلِبَتْ عَلَيَّ كَوَاكِبٌ خَاصَّةٌ ، وَالْبَيْتُ غَلِبَ عَلَيَّ بَيْتٌ مَعِينٌ ، وَالْكِتَابُ غَلِبَ عَلَيَّ كِتَابٌ مَعِينٌ ، وَالْمَدِينَةُ عَلَيَّ مَدِينَةٌ مَعِينَةٌ .. وَهَكَذَا .



﴿الابتداء﴾

قَوْلُهُ : / ٣٦

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبْرٌ إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ

لَمْ يَذْكَرْ حَدًّا لِلْإِبْتِدَاءِ وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ مَثَلًا ، وَالْمَثَلُ لَا يَتَوَصَّلُ مِنْهَا إِلَى تَعْرِفِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَجَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهِ فِي الْأَبْوَابِ.^(١)

قَوْلُهُ :

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارِ ذَانَ ؟

" سار " اسم فاعل من سرى ، و " ذان " تثنية ذا ، وَيُشِيرُ بِهِذَا إِلَى أَنْ الْوَصْفَ الَّذِي يَسْبِقُهُ أَدَاةُ الْإِسْتِفْهَامِ وَلَمْ يَطَابِقْ مَا بَعْدَهُ فِي كَوْنِهِ مُثَنَّى أَوْ مَجْمُوعًا نَحْوِ : أ قَائِمِ الزَّيْدَانِ ؟ ، أ قَائِمِ الزَّيْدُونَ ؟ ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ يُعْرَبُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْخَبْرِ .

وسواء في ذلك عندنا أن يكون الوصف رافعاً لاسم ظاهر أم يكون رافعاً لضمير منفصل نحو : أ قَائِمِ أَتْمًا ؟ ، وأ قَائِمِ أَتْمِ ؟ ، وأ قَائِمِ أَتْمَنَ ؟ ، وقال الكسائي والفراء : أ قَائِمَانِ أَتْمًا ؟ ، (الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ)^(٢) ، ولا يجيزان غير ذلك وَيَقُولَانِ :

لا يخلو الفعل من الضمير ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَمْتَ أَوْ تَقَوْمُ ، فالضمير

متصل بالفعل ، فإذا رددته إلى الدائم فالضمير على حاله.^(٣)

(١) أدخل المناطقة الحد بالمثل من الحدود والتعاريف.

(٢) ما بين القوسين من التذييل : ٢٥٤ / ٣ ، وهي زيادة لازمة للوضوح.

(٣) هذا ما ذهب إليه الزمخشري في إعراب قوله تَعَالَى : (أَرَأَيْتَ أَتَمَّتْ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ - مريم : ٤٦) انظر الكشف : ٥١١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٤ / ٣ ، وفيه نسبة إلى الكوفيين عامة وأورد حجج الكوفيين بأن هذا الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير فإذا انفصل كان مبتدأ لا فاعلاً ، ثم صحح ما قاله البصريون قياساً وسماعاً.

وَأَيْمًا يَحْتَاجُ إِلَى مَرَاغٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَالاسْمُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ حَتَّى يَرِافِعَهُ آخِرٌ ،
وَالْفِعْلُ قَدْ يَكْتَفِي بِالضَّمِيرِ ، تَقُولُ قُمْتُ وَقُمْنَا ، وَلَا تَقُولُ : قَائِمٌ وَتَسْكُتُ حَتَّى
تَقُولُ : قَائِمٌ أَنْتَ ، وَقَائِمَانِ أَنْتُمَا ، وَقَائِمُونَ أَنْتُمْ . انتهى .

وَهَذَا الْوَصْفُ لَا خَيْرَ لَهُ بَلِ الْمَرْفُوعُ بَعْدَهُ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ وَذَلِكَ لِانْطِوَاءِ هَذَا
الْكَلَامِ عَلَى مَسْنَدٍ وَمَسْنَدٍ إِلَيْهِ وَكَأَنَّهُ أَخَذَ شَبَهًا مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَمِنْ بَابِ الْمُبْتَدَأِ ،
فَمِنْ حَيْثُ أَنْ فِيهِ فَاعِلًا مَسْكُوتًا عَلَيْهِ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِهِ أَشْبَهَ بَابِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْ حَيْثُ أَنْ
فِيهِ اسْمًا مَرْفُوعًا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ رَافِعٌ لَفْظِيٌّ أَشْبَهَ بَابَ الْمُبْتَدَأِ .

وَلَمَّا قَوِيَ شَبَهُ هَذَا الْوَصْفِ بِالْفِعْلِ لَمْ يَجْزُ تَصْغِيرُهُ فَلَا تَقُولُ : أَضْوَبٌ
الرَّيْدَانِ ؟ ، وَلَا وَصْفَهُ فَلَا تَقُولُ : أَضَارِبٌ عَاقِلُ الرَّيْدَانِ ؟ ، وَلَا تَعْرِيفَهُ فَلَا تَقُولُ :
الْقَائِمُ أَخْوَاكُ ، وَلَا يَثْنِي وَلَا يَجْمَعُ فِي الْأَكْثَرِ فَلَا يُقَالُ : أَقَائِمَانِ أَخْوَاكُ ؟ عَلَى أَنْ
يَكُونَ أَخْوَاكُ فَاعِلًا بِقَوْلِهِ : أَقَائِمَانِ ؟ .

وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ : فَأَمَا عَلَى لُغَةِ : أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ^(١) ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ ،
وَقَدْ كَانَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بِنِ حَوْطِ اللَّهِ^(٢) يَقُولُ : مِنْ زَعْمٍ أَنَّ هَذَا لَا يَثْنِي وَلَا يُجْمَعُ
فَقَدْ غَلَطَ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ :^(٣)
" أَوْ مُخْرَجِي هُمْ ؟ " . انتهى .^(٤)

(١) جملة : " أكلوني البراغيث " جملة قالها أحد الأعراب وهي مما مثل به سيبويه في كتابه انظر :

١٩ / ١ ، ٢٠ ، ٧٨ ، ٤١ / ٢ ، ٤١ / ٣ ، ٢٠٩ ، وهي في أكثر كتب النحويين . انظر سر صناعة

الإعراب : ٦٨٢ ، وكتاب الشعر الفارهي : ٤٧٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٧١ / ٣ .

(٢) هو محمد عبد الله بن سليمان بن داوود الأنصاري المالقي ، توفي سنة (٦١٢ هـ) . انظر بغية الوعاة : ٤٤ / ٢ .

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ٤ / ١ .

(٤) أورد أبو حيان هذا القول في تذييله ونصه : " وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله : هذا

غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - أو مخرجي هم ؟ قال ابن

هشام الخضراوي : قلت لأبي محمد يكون كيتعاقبون فيكم ملائكة فسكت ، قال ابن هشام

إن لم يكثر فهذا وجهه ، وإن كثر فعلي التقديم والتأخير يعني على أن يكون الوصف خيراً

مقدماً وما بعده مبتدأ " . انظر : التذيل : ٢٧١ - ٢٧٢ .

وهَذَا إِنْ كَثُرَ كَانَ عَلَى التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ فَيَكُونُ : " هَمْ " مبتدأ ، و :
"مخرجي" خبره ، وَإِنْ كَانَ جَاءَ قَلِيلًا فَيُحْمَلُ عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي البِرَاغِيثُ .

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى هَذَا الوصفِ بِأَمِّ فالقياسُ الإفرادُ نَحْوُ : أَقَائِمِ أَحْوَاكِ أُمَّ
قَاعِدٌ؟^(١) وَقَدْ حَكِيَ أَبُو عَثْمَانَ المازِنِي المِطَابِقَةَ للفاعلِ لا المِوَافِقَةَ للوصفِ فتقولُ :
أَقَائِمِ الرِّيدَانِ أُمَّ قَاعِدَانِ؟^(٢) وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ :^(٣)

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَقَارِكَةٌ عَقْدَ الوَفَاءِ ظَلُومٌ

قَوْلُهُ :

وَقَسِ وَكَاسِفَهُامِ التَّفْيِ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : فَانِرٌ أَوْلُو الرِّشْدِ

(١) قال ابن جني : " ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامه " . وبهذا النص
يخالف أبو حيان قول العرب حيث أفرد المعطوف . ثم قال ابن جني : " قال أبو عثمان :
والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعد هما ؟ إلا أن العرب لا تتوله إلا قاعدان
فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى " . انظر الخصائص : ١ / ١٠١ .

(٢) ما نسبته أبو حيان إلى المازني : قد ورد في الخصائص : ١ / ١٠١ وقال محقق الخصائص معللاً
للثنية بقوله : " لأنه معطوف على الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر ، وإنما يكون مرفوعه
اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل
استغنى بالمستتر على خلاف القياس ، وكأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في غيرها ، ويرى
غيره أن أم هنا منقطعة والتقدير : أم هما قاعدان " . انظر حاشية الصبان : ١ / ١٩٢ - ١٩٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل أول ثلاثة أبيات من مقطوعة للعباس بن الأحنف في ديوانه ص ٢٥٠
(دار الكتاب العربي) وهو في الديوان هكذا :

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وقاطعة جبل الصفاء ظلوم

وبعده قوله :

تعالوا نجدد دارس الوصل بيننا كلانا على طول الجفاء ملوم

وهو في التذييل والتكميل : ٣ / ٢٥٥ ، قال أبو حيان معلقاً : فأيهما أعمل في ظلوم من
اسمي الفاعل لزم الإضمار مؤخراً منفصلاً لكن البيت جاء على ما حكاه أبو عثمان .

يقول : يقاس ذلك في الاستفهام ، والنفي كالأستفهام نحو : ما قائم زيد ،
وما قائم زيدان ، وما قائم زيدون .

وأطلق قوله : " النفي " ليندرج فيه النفي بالحرف نحو ما مثلنا ، وبالاسم
نحو : / ٣٧ غير قائم زيدون ؛ لأنه في معنى : ما قائم زيدون ، فإعراب : " غير "
مبتدأ ، والزيدون فاعل بقائم أغنى عن الخبر ؛ لأن المعنى : ما قائم زيدون ، ونحوه
قول الشاعر :^(١)

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهَمِّ وَالْحَزَنِ

ف : " غير " مبتدأ ، و : " على زمن " جار ومجرور في موضع المفعول
الذي لم يسم فاعله لقوله : " مأسوف " وقد أغنى عن الخبر ؛ لأن المعنى ما
مأسوف على زمن ، نحو : ما مضروب زيدان .

(١) قائله : هو أبو نواس الحكمي ، واسمه الحسن بن هانئ الشاعر المشهور ، وبعد البيت المذكور
بيت آخر وهو قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمَخَنِ

ولم أعر على البيت في ديوان أبي نواس وهو الشاهد : ١٤٩ من شواهد العيني ، وهو في
الخرزاة : ١ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، والأمال الشجرية : ١ / ٤٧ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٢٧٠ ،
وشرح ابن عقيل : ١ / ١٩٠ . وإنما ذكر الشراح البيت المذكور تمثيلاً لا استشهاداً به ؛ لأن
أبا نواس وأمثاله لا يحتج بهم ، وقصد بالبيت المذكور ذم الزمان الذي هذه حاله ، فكأنه قال :
زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه .

الشاهد فيه : أن " غير " رفع بالابتداء ، ولما أضيف إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار
والمجرور استغنى المبتدأ عن الخبر ، كما استغنى قائم ومضروب في قوله : أ قائم أخواك ؟ وما
مضروب غلامك ، عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بما مسد الخبر .

وهذا البيت سأل أبا الفتح بن جني^(١) عن إعرابه ابنه عالي بن أبي الفتح فارتبك في إعرابه ، وكذلك لأبي عمرو بن الحاجب^(٢) فيه كلامٌ طويل^(٣) ، وخرجه ابن جني وتبعه ابن الحاجب على حذف المبتدأ وإقامة صفته مقامه وإيقاع الظاهر موقع المضمحل حذف ظاهر المبتدأ ، والتقديرُ : زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه^(٤).

وقوله : " فائز أولو الرشد " معناه : وقد يتدأ بالوصف العاري من الاستفهام والنفي وقد يجوز ويرفع ما بعده على أنه معمول له أغنى عن الخبر نحو : قائم الزيدون ، ولا يجوز هذا الذي قال : إنه يجوز عند أحد من البصريين إلا الأخفش فإنه أجاز ذلك^(٥) ، واتبعه الناظم مستدلاً على صحة ذلك بقول الشاعر^(٦) :

(١) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلني ولد سنة (٣٢٠ هـ) وله مصنفات شتى منها في النحو والصرف : الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب . ومنها في القراءات المختب وغيره ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٦٥ وما بعدها .

(٢) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي المقرئ النحوي له في النحو : الكافية وشرحها ونظمها والواقية وشرحها ، وفي التصريف : الشافية وشرحها ، وقد شرح المفصل شرحاً سماه : الإيضاح ، وله الأمالي في النحو وغيرها ، توفي سنة (٦٤٦ هـ) . بغية الوعاة للسيوطي : ١٣٤ / ٢ ، ١٣٥ .

(٣) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب : ١٢١ / ٣ - ١٢٣ أملية : ١١٧ .

(٤) انظر ذلك في التذيل والتكميل : ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٥) هو مذهب الأخفش كما ورد في البغداديات : ٤١٦ ، وابن يعيش : ٧٩ / ٦ ، وتسهيل الفوائد : ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٢ / ١ - ٢٧٣ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٤٣ ، ٢٧٢ / ٣ ، وهذا القول منسوب إلى الفراء في الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٤١ وشرح الكافية للرضي : ١ / ٨٧ ، وأسرار العربية : ٨١ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٦ .

(٦) قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه ، وهو من الطويل ، انظر الشاهد رقم : ١٥١ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١ / ١٥٧ ، والدرر : ٧ / ٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ١٥٧ وشرح قطر الندى : ٢٧٢ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١ / ٩٤ ، وابن الناظم : ٤١ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٩٥ =

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةٌ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

ف : " خَبِيرٌ " مبتدأ وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ اسْتِفْهَامٌ وَلَا نَفْيٌ ، و : " بَنُو لَهَبٍ " فاعِلٌ
أُعْتِيَ عَنِ الْخَبِيرِ ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ : " خَبِيرٌ " خَبْرًا مُقَدَّمًا ، و : " بَنُو لَهَبٍ "
مبتدأ ؛ لِأَنَّ الْخَبِيرَ لَا بَدَّ مِنْ مَطَابَقَتِهِ لِلْمُبْتَدَأِ.

وظن هذا أنه دليل قاطع على صحة مذهب الأخفش^(١) ، وليس فيه عندي
دليل لأن " خَبِيرًا " فعيل يصح أن يُخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع^(٢) ، ولا سيما
ورد ذلك في الشعر ؛ كما أخبروا بعدوا وصدق ، قال الله تعالى : { هُمُ الْعَدُوُّ } ،
وقال بعض العرب : هُنَّ صَدِيقٌ ، وإذا احتمل أن يكون مثل هذا لم يكن فيه دليل
قاطع.

قَوْلُهُ :

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبِيرٌ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

يَقُولُ : إِنْ كَانَ الْوَصْفُ مُطَابِقًا لِلْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ ، وَسِوَى
الْإِفْرَادِ هُوَ التَّنْيِةُ وَالْجَمْعُ نَحْوُ : أ قَائِمَانَ الزَّيْدَانِ ؟ وَأ قَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ وَأ قَائِمَاتُ
الْهِنْدَاتُ ؟ ، فَالْوَصْفُ خَبِيرٌ مُقَدَّمٌ وَالْإِسْمُ الَّذِي طَابَقَهُ الْوَصْفُ مُبْتَدَأٌ ، وَلَمْ يَذْكَرْ هَذَا
النَّاطِقُ حَكْمَ هَذَا الْوَصْفِ إِذَا لَمْ يَطَابِقْ فِي الْجَمْعِ نَحْوُ : أ قَائِمِ الزَّيْدُونَ ؟ وَأ قَائِمِ
الرِّجَالِ ؟.

= والمعنى : أن بني لهب عالمون بالزجر والقيافة فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر وقاف وحين
تمر عليه الطير.

الاستشهاد فيه : قوله : " خبير بنو لهب " حيث سد الفاعل مسد الخبر من غير اعتماد
الوصف على استفهام أو نفي وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفيين والأخفش ، وزعم
بعضهم أن سيبويه وافقهم في هذا والصحيح عند سيبويه خلاف ذلك.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٣ / ١ - ٢٧٤ .

(٢) من ذلك هذا الشاهد المشهور وهو قوله تعالى : { والملائكة بعد ذلك ظهير } (التحریم : آية : ٤)

(٣) من الآية : ٤ من سورة المنافقون .

وإنما ذكر حكمه إذا لم يطابق في التثنية نحو : أسار هذان ؟ ، وحكم الجمع حكم التثنية ، ولم يذكر - أيضاً - حكمه إذا طابق ما بعده في الإفراد نحو : أ قائم زيد ؟ ، وهذا يجوز فيه إعرابان :

أحدهما : أن يَكُونَ الوصفُ مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبرِ كحاله إذا لم يطابق ما بعده في التثنية والجمع.

والوجه الثاني : أن يكون الوصفُ خبراً مقدماً وما بعده مُبتدأ كحاله إذا طابق ما بعده في التثنية والجمع على مشهور لغات العرب ، وإلا فيجوز فيه أن يكون على لغة : أكلوني البراغيث ، أعني : في حال التثنية والجمع.

وأما هذا الوصف إذا رفع ما بعده بالنسبة إلى التذكير والتأنيث فإنه في ذلك كالفعل فتقول : أ قائم زيد ؟ وأ قائمة هند ؟ ، ولا يجوز : أ قائم هند ؟ ، كما لا يجوز : أ قام هند ؟ ، وَعَلَيْهِ البيت الذي أنشدناه قبلُ :

أَناسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَتَارِكَةٌ عَقَدَ الْوَفَاءِ ظَلُومٌ

/ ٣٨ قَوْلُهُ :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

هَذَا الَّذِي اخْتَارَ فِي رَفَعِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ هُوَ الْمَنْسُوبُ لِسَيبِيهِ^(١) ، فَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَقِيلَ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْأِسْمِ أَوَّلًا مُقْتَضِيًا ثَانِيًا ، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢).

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١٢٧ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٥٧ / ٣ .

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، انظر الإنصاف : ٤٤ - ٥١ ، المسألة الخامسة وابن

يعيش : ١ / ٨٣ - ٨٥ ، وعلى قول سيبويه والبصريين ردود ثلاثة . انظرها في التذيل والتكميل : ٢٥٧ / ٣ .

وقيل : ارتفع لشبهه بالفاعل ، ويروى عن المبرد والزجاج^(١).

وقيل : ارتفع بالتَّجْرِيدِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَيُروى ذَلِكَ عَنِ الْمُبَرِّدِ^(٢) ، وبه قال الجرمي^(٣) والسيرافي^(٤) وكثير من البصريين^(٥) ، وذكر الفراء أَنَّهُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَأَصْحَابِ الْخَلِيلِ لَا يَعْرِفُونَ هَذَا^(٦).

وقيل : إِنَّهُ ارْتَفَعَ بِالْخَبَرِ وَيُروى ذَلِكَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ^(٧) ، وَفِي الْمَوْضِعِ^(٨) أَنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا فِي مِثْلِ : زَيْدٌ قَائِمٌ إِلَى أَنْ زَيْدًا مَرْفُوعٌ بِلَفْظِ قَائِمٍ ، وَقَائِمٌ مَرْفُوعٌ بِزَيْدٍ ، وَالضَّمِيرُ رَفَعَ بِقَائِمٍ ، وَقَائِمٌ يَنْبُؤُ مِنْ مَنَابِ اسْمٍ وَفَعَلَ جَمِيعًا لَا يَنْفَصِلُ الْاسْمُ مِنَ الْفِعْلِ وَلَا الْفِعْلُ مِنَ الْاسْمِ^(٩).

وقيل : يَرْتَفَعُ بِالْعَائِدِ مِنَ الذِّكْرِ وَهُوَ - أَيْضًا - مُرَوَى عَنِ الْكُوفِيِّينَ^(١٠).

(١) ذكره ابن عصفور في شرحه للجمل دون نسبة : ٣٥٥ / ١.

(٢) قال المبرد : "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء : التنبه والتعريف عن العوامل غيره وهو أول الكلام" ، المقتضب : ١٢٦ / ٤.

(٣) انظر الإنصاف : ٤٩.

(٤) التذيل والتكميل : ٢٦١ / ٣.

(٥) انظر ابن يعيش : ٨٣ / ١ - ٨٥ ، واللباب للعكبري : ١٢٦ / ١ - ١٢٩ ، والتذيل والتكميل : ٢٦١ / ٣.

(٦) التذيل والتكميل : ٢٦١ / ٣ - ٢٦٣.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء : ١٨٥ / ٣ ، والإنصاف : ٤٤ ، واللباب للعكبري : ١٢٦ / ١ - ١٢٩ ، والمتبع في شرح اللمع : ٢٢٩.

(٨) قال محقق التذيل والتكميل : لعله الموضح في النحو لأبي الحسن علي بن إبراهيم الحسوفي المتوفى (٤٣٠هـ) وهو كتاب كبير حسن . انظر معجم الأدباء : ٢٢١ / ١٢ - ٢٢٢ ، وهديّة العارفين : ٦٨٧ / ٥.

(٩) انظر التذيل والتكميل : ٢٦٥ / ٣.

(١٠) انظر المرجع السابق نفسه.

وأما الخبرُ فقيل : ارتفع بالابتداء وهو ظاهرُ مذهب سيويه^(١) ، ومذهب
الفارسي وأصحابه.

وقيل : هو مرفوعٌ بالابتداء ، وهو قولُ ابنِ السَّراجِ.^(٢)

وقيل : ارتفع بالابتداء والابتداء جميعاً ، ويروى هذا عن المبرد وهو قول أبي
إسحاق وأصحابه ، وعليه الأكثرُ.^(٣)

وقيل : ارتفع بالتعري من العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، ويُروى عن المبرِّدِ ، وحكم
المرفوع أن يكون في الرتبة قبل المنصوب والمحرور ، لا نعلم في ذلك اختلافاً.^(٤)

واختلفوا في المبتدأ والفاعل فقيل : رتبة الفاعل أن يكون قبل المبتدأ ، وقيل :
العكس ، الأول هو الظاهر من قول أبي القاسم الزجاجي ، والثاني هو الظاهر من
مذهب ابن السراج واضطرب في ذلك كلام المبرد.^(٥)

قَوْلُهُ :

وَالْخَبْرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

(١) هو مذهب المبرد في المقتضب : ١٢ / ٤ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٦١ .

(٢) في الأصول لابن السراج يقول : " فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما " . انظر الأصول :

١ / ٥٨ وقد نسبه العكبري إليه في التبيين : ٢٩ واللباب : ١ / ١٢٨ .

(٣) انظر المقتضب : ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢ ن ١٢٦ ، والأصول : ١ / ١٨ ، وشرح جمل الزجاجي

لابن عصفور : ١ / ٣٥٧ .

(٤) هو مذهب المبرد وسيويه . انظر الكتاب لسيويه : ١ / ٢٧٨ ، والمقتضب : ٤ / ١٢٦ ،

وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٥) قدم الزمخشري في المفصل باب الفاعل لأن رفعه يظهر فرقاً بين الفاعل والمفعول ، أما الرفع

في المبتدأ والخبر فلأمر استحسان حيث لا لبس ، وقدم ابن مالك الحديث عن المبتدأ في كنه

تابعاً في ذلك سيويه .

حَدَّ الْخَيْرِ بِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُتَمُّ الْفَائِدَةُ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْخَيْرُ وَغَيْرُهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الْحَدَّ يَصْدُقُ عَلَى الْفَاعِلِ وَيَصْدُقُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا الْجُزْءُ الْمُتَمُّ الْفَائِدَةُ ؛ إِذِ الْفَائِدَةُ كَمَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْخَيْرِ كَذَلِكَ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَعَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْفِعْلِ - أَيْضاً - وَعَلَى الْحَرْفِ - أَيْضاً - وَعَلَى كُلِّ مَا يَكُونُ جُزْءاً مُتَمًّا لِلْفَائِدَةِ فَهَذَا أَمْرٌ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِخَيْرِ الْمُبْتَدَأِ دُونَ غَيْرِهِ .

قَوْلُهُ: (١)

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ

خيرُ المبتدأ كما ذكرنا مفرداً وجملةً ، وسنذكر قولَ مَنْ أثبتَ خيراً لا مفرداً ولا جملةً عندَ قَوْلِهِ : " وأخبروا بظرفٍ أو بحرفٍ جرٍ " ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ الْقَوْلَ فِي الْمُفْرَدِ فَقَالَ : وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَنَقُولُ : الْمُفْرَدُ ثَارَةٌ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ زَيْدٌ وَقَوْلُ أَبِي النَّجْمِ: (٢)

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

وظاهراً مثل هذا عدم الفائدة لأنه إذا استفيد من الخبر ما استفيد من المبتدأ لم يكن لربط أحدهما بالآخر فائدة ؛ لكن العرب قالت مثل هذا على أن ضمنت الاسم الثاني معنى لم يتضمَّنه الأول فتحصل بذلك التضمين فائدة وهو أنهم يقولون ذلك في معنى زيد المعروف والمشهور .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وإن كان الشرح قد تضمنه وهو :

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كنطقي الله حسبي وكفى

(٢) البيت من بحر الرجز لأبي النجم وبعده :

الله درى ما يجن صدري

وهو في شرح شواهد المغني : ٩٤٨ ، وابن يعيش : ٩٨ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٤ / ١ ، والدرر : ٣٥ / ١ ، وإيضاح الشعر : ٣٥٣ .

والمعنى : أنا أبو النجم وشعري ما ثبت في النفوس من جزائه والتوصل به من المراد لغايته . موطن الشاهد فيه : قوله : " وشعري شعري " حيث جاء الخبر المفرد بلفظ المبتدأ .

وَكَذَلِكَ شِعْرِي شِعْرِي ، أَي شِعْرِي هُوَ الْمَعْرُوفُ السَّائِرُ الْمَشْهُورُ ، فَلَمَّا
 ضَمِنَ هَذَا الْمَعْنَى صَحَّ التَّرْكِيبُ ، وَتَارَةً يَكُونُ الْخَبْرُ مَغَايِرًا لِلْفِعْلِ الْمُبْتَدَأِ ، وَإِذَا كَانَ
 كَذَلِكَ فَتَارَةً يَكُونُ مَسَاوِيًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى / ٣٩ حَقِيقَةً وَتَارَةً يَكُونُ مَسَاوِيًا بِمَجَازًا ،
 وَتَارَةً يَكُونُ مِنْ بَابِ إِجْرَاءِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ.

فَالأول : الإِنْسَانُ حَيْوَانٌ نَاطِقٌ ، فَحَيْوَانٌ نَاطِقٌ مَسَاوٍ لِلإِنْسَانِ حَقِيقَةً.

وَالثَّانِي : زَيْدٌ زُهَيْرٌ ، فَهَذَا مُسَاوِيَةٌ مَجَازًا لِأَنَّ حَقِيقَةَ ضَرُورَةٍ أَنَّ حَقِيقَتَهُمَا
 مُتَبَايِنَةٌ.

وَالثَّالِثُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَقَائِمٌ عَامٌ ، وَزَيْدٌ خَاصٌّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَائِمًا يَصِحُّ
 الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ.

وَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَارِقَةَ خَيْرًا تَحْوِي مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ إِيَّاهُ
 فَيَكْتَفِي بِهَا ، وَهَذَا كَلَامٌ مَبْهَمٌ فَلَا يَدْرِي مَا مَعْنَى تَحْوِي مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ.

وَلَمْ يُفَصِّلْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ يُوضِّحْهُ ، وَلَا ذَكَرَ هَلْ كُلُّ جُمْلَةٍ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ
 بِهَا عَنْ الْمُبْتَدَأِ أَمْ يُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوطٌ ؟ ، وَنَقُولُ : الْجُمْلَةُ الْوَارِقَةُ خَيْرًا إِمَّا أَنْ تَكُونَ
 طَلِبِيَّةً أَوْ لَا ، إِنْ كَانَتْ طَلِبِيَّةً نَحْوُ : زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، زَيْدٌ لَا تَضْرِبْهُ ، جَازَ أَنْ تَقَعَ خَبْرًا ،
 وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ.^(١)

وَإِذَا قُلْنَا بِالْجَوَازِ ، فَهَلْ تَمَّ إِضْمَارُ قَوْلٍ وَأَنَّ التَّقْدِيرَ : زَيْدٌ أَقُولُ لَكَ اضْرِبْهُ ؟ ،
 وَزَيْدٌ أَقُولُ لَكَ لَا تَضْرِبْهُ ؟ ، الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ قَوْلٍ ، وَخَالَفَ فِي
 ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ.^(٢)

(١) منع ابن الأنباري وبعض النحويين الكوفيين أن تقع جملة الخبر طلبية ، انظر شرح الكافية للرضي : ١ / ٩١ .
 (٢) ما ذكره ابن السراج في أصوله ١ / ٦٢ هو قوله : " وبالخير يقع التصديق والتكذيب ؛ ألا
 ترى أنك إذا قلت : عبد الله جالس وإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد
 الله لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليها جالسا " ونسبة القول
 لابن السراج لم أجد في باب في الأصول وإنما نسبه إليه من النحويين ابن عصفور القائل في =

وإن لم تكن طلبية فإما أن تكون قسمةً أو لا ، إن كانت قسمةً نحو : زيدٌ أقسمُ بالله لأضربنهُ جازَ ، وخالف في ذلك أحمد بن يحيى^(١) ، وإن لم تكن قسمةً ، فإمّا أن تكون مصدريةً بياناً وما عملت فيه أو لا ، إن كانت مصدريةً بها نحو : زيدٌ إنّه قائمٌ ، زيدٌ إن وجهه حسنٌ ، جاز ذلك خلافاً للكوفيين.^(٢)

وإن لم تكن مصدريةً بياناً فإما أن تكون مستقبليةً بالسين وسوف أو غير ذلك ، إن كان نحو : زيدٌ سيقومُ ، وزيدٌ سوف يقومُ ، جاز ذلك خلافاً لبعض المتأخرين ، واتفقوا على جواز زيدٍ يقومُ غداً^(٣) ، هذا حكم الجملة.

وأما من جهة الرابطة فنقول : إما أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى أو لا ، إن كانت لم تحتج إلى رابطٍ نحو : قولي لا إله إلا الله ، وقولي : الله أكبر ، فهاتان الجملتان لا عائدٌ فيهما يعود على المبتدأ.

وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فلا بد من رابطٍ والرابطة المتفق عليه أحد خمسة أشياء : إما ضميرٌ نحو : زيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ أبوه قائمٌ ، وإما إشارة إليه نحو قوله تعالى : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ، وزيدٌ ذاك رجل صالح ، وإما إعادته بلفظه ، وأكثر ما يكون في أماكن التفعيم نحو قوله تعالى : ﴿الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ﴾ ،

= شرحه لجمال الزجاجي : " وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيدٌ اضربه وزيدٌ لا تضربه حمله على إضمار القول تقديره : زيدٌ أقول لك اضربه ، أو أقول لك لا تضربه ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج . انظر شرح الجمل : ١ / ٣٤٦ .

(١) قال الرضي : " وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون قسمةً نحو : ما زيدٌ والله لأضربنه والأولى الجواز إذا لا منع . شرح الكافية للرضي : ١ / ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣١٠ وضعف قوله ابن مالك لعدم الدليل ولورود الاستعمال .

(٢) التذييل والتكميل : ٤ / ٢٦ .

(٣) هذا القول ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤ / ٢٦ .

(٤) من الآية : ٢٦ من سورة الأعراف .

(٥) الآيتان : ١ ، ٢ من سورة الحاقة .

وقوله تَعَالَى : ^(١) { الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ } ، وَقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ ، وَإِمَامًا عَمُومٌ نَحْوُ : أَمَّا الصَّبْرُ فَلَا صَبْرَ لِي عِنْدَكَ .

وَأَمَّا العطفُ بِجَمَلَةٍ فِيهَا ضَمِيرُ المبتدأِ عَلَى جَمَلَةٍ عَارِيَةٍ نَحْوُ : هُنْدٌ جَاءَ عَمْرُو فَضَرَبَهَا ، فَجَاءَ عَمْرُو ، لَا ضَمِيرَ فِيهَا يَعُودُ عَلَى هِنْدٍ ، لِأَنَّ الجُمْلَةَ المَعطُوفَةَ عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ : " فَضَرَبَهَا " فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى هِنْدٍ ، فَحَصَلَ بِهِ الرِيبُ ، فَإِنَّ وَقَعَ مَكَانَ الفَاءِ الرواؤُ الجامعةُ يَجُوزُ : هُنْدٌ جَاءَ زَيْدٌ وَضَرَبَهَا ، فَقَدْ أَجَازَ الرِيبُ بِذَلِكَ هِشَامُ وَمَنْعَهُ الكُوفِيُّونَ .^(٢)

وَأَجَازَ الأَخْفَشُ أَنَّ يَكُونَ الرِيبُ إِعَادَةَ المبتدأِ بِمَعْنَاهُ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُو عَمْرُو إِذَا كَانَ أَبُو عَمْرُو كُنْيَةَ زَيْدٍ^(٣) ، وَيَنْدَرِجُ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ تَحْتَ قَوْلِ النَّاطِمِ :
حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرِيبَ بِالمَعْنَى إِلَّا بِشَيْءٍ مِنَ الروابِطِ الَّتِي قَدَّمْنَا أَنَّهَا مُتَّفِقَةٌ عَلَيْهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَصِحُّ الرِيبُ بِالمَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٤) { وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ } ، فَقَالَ : يَتَرَبَّصْنَ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ ، وَقَدْ رِيبُ بِالمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : يَتَرَبَّصُ أَزْوَاجَهُمْ ، فَبِعِضِّ الجُمْلَةِ قَامَ مَقَامَ مُضَافٍ إِلَى العَائِدِ فَحَصَلَ الرِيبُ^(٥) ، وَهَذَا عِنْدَنَا مُتَأَوَّلٌ .^(٦)

(١) الآياتان : ١ ، ٢ من سورة القارعة .

(٢) ما ذكره أبو حيان في التذييل هو أن الجواز مذهب هشام ، وأما الجمهور فعلى المنع واشترط الجمهور أن يكون العطف بالفاء . انظر : ٣٥ / ٤ .

(٣) هذا هو الرابط الخامس الذي أشار إليه ، وقد خرج على مذهب الأخفش قول الله تعالى : { وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ } (الأعراف : ١٧٠) ، وقوله : { وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا } (الكهف : ٣٠) .

(٤) من الآية : ٢٣٤ من سورة البقرة .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش : ١٧٦ - ١٧٧ ، والتذييل والتكميل : ٣٥ - ٣٦ .

(٦) أوله بعضهم على تقدير مضاف إلى المبتدأ وأصل الكلام : ونساء الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو كثير ، وقيل : الرابط ضمير =

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا ذَكَرَتْ أَسْمَاءَ وَذَكَرَتْ أَسْمَاءَ مُضَافَةً إِلَيْهَا فِيهَا
مَعْنَى الْجَزَاءِ أَنَّهَا تَتْرُكُ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى وَيَكُونُ الْخَيْرُ عَنِ الْمُضَافِ وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ الْآيَةَ
الْمَذْكُورَةَ ، وَأَنْشَدَ آيَاتًا تَأْوَلُّهَا أَصْحَابُنَا^(١) ؛ لِأَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ / ٤٠ يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ
الْمَبْتَدَأِ لِعَوَا لَا خَيْرَ لَهُ وَلَا مَا يَغْنِي عَنِ الْخَيْرِ .

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِمُ لِحُكْمِ الضَّمِيرِ الَّذِي يَرْبِطُ بِهِ حَذْفًا وَإِثْبَاتًا ، وَكَانَ مِنْ تَمَامِ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلْنَذَكُرْ فِيهِ مَا يَحْضُرُنَا فَنَقُولُ : الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا
لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ سِوَاءَ كَانَ مَبْتَدَأً أَوْ غَيْرَهُ نَحْوُ : زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا ، فَلَا يَجُوزُ
حَذْفُ هُوَ وَلَا حَذْفُ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ ، وَفِي حَذْفِهِ إِذَا كَانَ مَبْتَدَأً خِلَافًا
وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ.^(٢)

وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَيُخَصُّ حَذْفُهُ بِالشَّعْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِيرٌ غَيْرُهُ يَعُودُ عَلَى
الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرِبَتْ^(٣) ، وَإِنْ كَانَ مَنْفَصِلًا نَحْوُ : زَيْدٌ لَمْ أَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ ، أَوْ تَمَّ
ضَمِيرٌ غَيْرُهُ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرِبْتَهُ فِي دَارِهِ ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، هَذَا
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ .

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ حَذْفَهُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا جَائِزٌ فِي
الْكَلَامِ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ كَلًّا ، أَوْ كَلًّا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَيُّهُمْ

= محذوف وأصله يتربصن بعدهم . وقيل الخير محذوف وأصله مما يتلى عليكم الذين يتوفون
منكم ثم ابتداء يتربصن لتفسير المتلو .

(١) انظر معاني القرآن للفراء : ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، ومن ذلك الآيات قوله :

بني أسد إن ابن قيس وقتله بغير دم دار المذلة خلت

قال : فألقى ابن قيس وأخبر عن قتله بأنه ذل .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

ضربت ؟ وكلهم ضربت ، تريد : ضربته ، وكلا الرجلين ضربت ، هَذَا نقل بعض أصحابنا.^(١)

ونقل أبو بكر بن الأنباري أن الكسائي كَانَ يميز : أبوك ما أحسن ! ، قال لما لَمْ أصلِ إِلَى نصب الأب أضمرت له هاء تعود عَلَيْهِ فرفعته بها والتقدير : أبوك ما أحسنه!^(٢)

وقال الفراء : لا أجزى رفع الأب ؛ لأنه لَيْسَ هنا دليل يدل عَلَى الهاء ولا أضمر الهاء إِلاَّ مَعَ ستة أشياء : " كل وما ومن وأي ونعم وبئس " نحو ما مثل قبل ، ونحو : نعم الرجل لقيت ، وبئس الرجل ضربت ، وهذا عَلَى مذهبه فِي أن نعم وبئس يرتفعان عَلَى الابتداء.^(٣)

وذكر صاحب هذه الأرجوزة فِي غيرها من تصانيفه ما نصه : وَقَدْ يَحذف يَعْني الضمير بإجماع إِنْ كَانَ مَفْعُولاً بِهِ والمبتدأ كل أو شبهه فِي العموم والافتقار.^(٤)

(١) ومما جاء على مذهب الفراء قول الشاعر فِي كل :

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبا كله لم أصنع

وقوله فِي كلا :

أرجزا تطلب أم قريضا كلاهما أجد مستريضا

وقيل يجوز ذلك فِي غير الضرورة ونسب هذا القول للكسائي والفراء . انظر المحتسب : ١ /

٢١١ ، والخزانة : ١ / ١٧٣ .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٤٢ .

(٣) انظر المسألة بالتفصيل فِي الإنصاف : ٩٧ - ١٢٦ المسألة رقم : ١٤ ، القول فِي نعم وبئس

أفعلان أم اسمان ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٦٨ ، ٢ / ١٤١ ، ١٤٢ ، والتبيين

للعكبري : ٢٧٤ - ٢٨١ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٤٤ .

(٤) هذا نص تسهيل الفوائد : ٤٨ ، وقد مثلنا له قريبا بقول الشاعر : على ذنبا كله لم أصنع

وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِجْمَاعًا ؛ إِذْ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ^(١) ، وَالْأَرْجَحُ فِي كُلِّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ الْقِرَاءَةُ الْمُتَوَاتِرَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :^(٢) {وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْتَى} أَي وَعَدَهُ^(٣) فَحَذَفَ .

وَلَمَّا رَأَى هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بَعْضُ شَيْوخِنَا^(٤) قَالَ : إِنَّ حَذْفَهُ جَاءَ فِي الشُّعْرِ وَفِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ ، قَالَ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ : {وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْتَى}^(٥) ، وَفِي مَحْفُوظِي قَدِيمًا أَنَّ هِشَامًا أَجَازَ : زَيْدٌ ضَرَبَتْ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ لَا مُخْتَصًّا بِالشُّعْرِ^(٦) .

وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا فَإِنَّمَا بِإِضَافَةٍ فَلَا يَجُوزُ ، هَذَا نَقَلَ أَصْحَابُنَا وَإِطْلَاقُهُمْ وَسِوَاهُ أَمَّا أَصْلُهُ النَّصْبُ نَحْوُ : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَخْفُوضًا بِإِضَافَةِ اسْمِ فَاعِلٍ فَقَدْ يُحذفُ^(٧) ، وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا بِحَرْفٍ فَإِنَّمَا أَنْ يُودِي حَذْفَهُ إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعِهِ عَنْهُ نَحْوُ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، أَوْ لَا يُودِي نَحْوُ : السَّمْنُ مِنْهُ بَدْرَهُمْ ، فَإِنَّ أَدَى لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ جَازَ فَتَقُولُ : السَّمْنُ مِنْوَانُ بَدْرَهُمْ^(٨) .

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ١٢ ، ٨٥ - ٨٨ ، وقد نص أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن

أن الميرد لا يميز هذا في منشور ولا منظوم ، والتذليل والتكميل : ٤ / ٤٢ .

(٢) من الآية : ١٠ من سورة الحديد .

(٣) قرأ ابن عامر برفع لام : " وكل " وكذا هو في المصاحف الشامية وقرأ الباقون بالنصب .

ينظر النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٨٤ .

(٤) هو أبو الحسن بن أبي الربيع . انظر التذليل والتكميل : ٤ / ٤٣ .

(٥) التذليل والتكميل : ٤ / ٤٣ .

(٦) انظر التذليل والتكميل : ٤ / ٤٣ .

(٧) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

سبل المعالي بنو الأعلين سالكة والإرث أجدر من يحظى به الولد

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

قَوْلُهُ :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

قوله : " فارِعٌ " لا يدري من ماذا ؟ وإِنَّمَا يَعْنِي فارِعاً من الضمير ، أي لا يتحمل الضمير نحو : هَذَا حَجَرٌ ، وذهب الكسائي^(١) والرماني وجماعة إلى أن الجامد يتحمل الضمير^(٢) ، وَعِنْدَنَا أَنَّ الجامد إذا أول بالمشتق تحمل الضمير فقوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ " لَيْسَ عَلَى إطلاقه ، ومثال تحمل الجامد المؤول بالمشتق الضمير : زَيْدٌ حَجَرٌ ، أي صلب ، أضمرت في : حجر ضمير زَيْدٍ .

وقوله : " وَإِنْ يُشْتَقُّ " ظاهره أَنَّ الفاعل الَّذِي هو منوي فِي يشتق ضمير يعود عَلَى قوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ " ولا يصح حمله عَلَى المفرد بقيد الجمود بل هو عائد عَلَى المفرد لا بقيد الجمود.^(٣)

وقوله : " فهو ذو ضمير مستكن " لَيْسَ عَلَى إطلاقه ، بل لا يكون فِيهِ ضَمِيرٌ وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا وَذَلِكَ إِذَا رَفَعَ الظاهر / ٤١ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ أَخُوهُ .

(١) هو ما نسبه إليه ابن مالك فِي شرح التسهيل : ٣٠٧ / ١ ، وقال فيه أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ١٤ / ٤ " وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائي دون تقييد فعندي استبعاد لإطلاقه إذ هو مجرد عن دليل " .

(٢) هو ما نسبه الأنباري فِي الإنصاف إلى الرماني والكوفيين لا للكسائي ، انظر الإنصاف : ٣٨٢ - ٣٩٣ ، وانظر التبيين للعكبري : ٢٣٦ - ٢٣٨ ، وقال أبو حيان ومن الأقوال ما هو ضعيف جداً كهذا القول وكم للكوفيين من قول ضعيف ودعا ولا يقوم على شيء منها دليل . انظر التذييل والتكميل : ١٤ / ٤ ، ١٥ .

(٣) وما المانع من عوده على المفرد الجامد ويكون المعنى أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويكون من باب أوَّل أن المشتق يتحمل الضمير وعلى كل فالتقسيمات ثلاثة :

١ - جامد لا يتحمل الضمير : هذا آخى .

٢ - جامد مؤول بالمشتق يتحمل : هذا حجر .

٣ - مشتق يتحمل : هذا ناجح .

وَإِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُشْتَقَّ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَقَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ أَوْ لَا ، إِنْ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ تَحَمَّلَ الضَّمِيرَ ، وَإِنْ لَمْ يَجْرَ مَجْرَى الْفِعْلِ كَأَسْمَاءِ الْآلَاتِ نَحْوُ : مَكْسَرٌ ، وَأَسْمَاءِ الْأَمَاكِينِ وَالْأَزْمَنَةِ نَحْوُ : مَرْمَى إِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَكَانَ الرَّمْيِ أَوْ زَمَانَهُ فَلَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَإِنْ كَانَ مَكْسَرٌ مُشْتَقًّا مِنَ الْكَسْرِ وَمَرْمَى مُشْتَقًّا مِنَ الرَّمْيِ .

قَوْلُهُ :

وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا

مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ : أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ اسْمًا مُشْتَقًّا وَكَانَ جَارِيًا عَلَيَّ غَيْرَ مِنْ هُوَ لَهُ فَإِنَّكَ تُبْرِزُ الضَّمِيرَ نَحْوُ : زَيْدُ الْفَرَسِ رَاكِبُهُ هُوَ ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَالْفَرَسُ مُبْتَدَأُ ثَانٍ ، وَرَاكِبُهُ خَبَرٌ عَنِ الْفَرَسِ وَلَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، أَيُ : لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ صِفَةً لَهُ بَلْ هُوَ مِنْ صِفَاتِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ مَرْكُوبٌ لَا رَاكِبَ ، وَهُوَ فَاعِلٌ بِرَاكِبٍ ، أَيُ رَكَبَ هُوَ أَيُ زَيْدٌ .

وَقَوْلُهُ : " وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقًا " أَيُ سِوَاءِ أَلْبَسَ أَوْ لَمْ يَلْبَسْ ، فَمِثَالُ إِبْسَاءِ : زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ ؛ لِأَنَّا لَوْ حَذَفْنَا هُوَ احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ضَارِبِهِ أَعْنِي : الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ عَائِدًا عَلَيَّ زَيْدٌ فَيَكُونُ عَمْرُو هُوَ الضَّارِبُ أَيُ ضَارِبُ زَيْدٌ وَيَكُونُ الصِّفَةُ جَرَتْ عَلَيَّ مِنْ هِيَ لَهُ ، وَاحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَيَّ عَمْرُو فَيَكُونُ عَمْرُو الْمَضْرُوبُ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا هُوَ زَالِ الْإِبْسَاءِ وَتَعَيَّنَ هَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي ، أَيُ : زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ ، أَيُ : ضَارِبُ عَمْرُو هُوَ أَيُ زَيْدٌ .

وَمِثَالُ عَدَمِ إِبْسَاءِ الْمَثَالِ الْمُقَدَّمِ مِنْ قَوْلِنَا : زَيْدُ الْفَرَسِ رَاكِبُهُ هُوَ وَاتَّبَعَ هَذَا النَّاطِمُ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ ، أَعْنِي فِي إِبْرَازِ الضَّمِيرِ أَلْبَسَ أَوْ لَمْ يَلْبَسَ .^(١)

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ - ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧ / ١ .

وَفَصَّلَ الْكُوفِيُّونَ فَقَالُوا : الصفة إذا جرت على غير من هي له فلا يلزم انفصال الضمير إلا إذا حيف لبس أو لم تكرر الصفة ، فإن تكرر أو أمن اللبس لم يلزم انفصال الضمير فيجوزون في : زيد حسنة أمه عاقلة هي ، وفي : زيد هند ضاربها هو ، أن لا يأتي بالضمير منفصلاً فتقول : زيد حسنة أمه عاقلة ، وزيد هند ضاربها ؛ لأن الصفة تكررت في المثال الأول واللبس قد أمن في المثال الثاني ، هذا كله إذا كان الخبر اسماً. (١)

فإن كان فعلاً فلا تأتي بالضمير على أنه فاعل بالفعل بل يجوز أن تأتي به على طريق التأكيد للضمير المستكن في الفعل مثال ذلك : زيد هند يضربها ، ويجوز أن تقول : يضربها هو ، فيكون هو تأكيداً للضمير المستكن في : يضربها العائد على زيد هكذا أطلق النحويون .

ويعرض اللبس في الفعل كما عرض في اسم الفاعل ، وذلك إذا كان التساوي من كل جهة نحو : زيد عمرو يضربه ، وهند دعد تغلبها ، والزيدان البكران ضرباهما ؛ ألا ترى أن الفعل في كل هذا احتمال أن يكون للأول واحتمل أن يكون للثاني ، ولم يتعرض الناظم لهذه المسألة .

وأفهم قوله في البيت : أنه إذا لم تجر الصفة على غير من هي له وجرت على من هي له أن الضمير لا يبرز وليس كذلك بل يجوز في الصفة إذا جرت على من هي له إبراز الضمير وعدم إبرازه ، فإذا لم تبرز فظاهر نحو : زيد هند ضاربه ، وإذا أبرزته فعلى وجهين :

أحدهما : أن يكون تأكيداً للضمير المستكن في الصفة .

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ - ٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧ / ١ ،

والمقتضب : ٩٣ / ٣ - ٩٤ ، وأما ابن الشجري : ٥٢ / ٢ - ٥٦ ، والتبيين : ٣٥٩ -

٣٦٢ ، واللباب : ١٣٧ / ١ - ١٣٨ ، والتذيل والتكميل : ١٩ / ٤ - ٢٠ .

والثاني : أن يكون فاعلاً بالصفة على حد ما كان حين كانت الصفة جارية على غير من هي له ، وقد أجاز سيويه في نحو : مررتُ برجلٍ مكرمك هو ، أن يُعمل هو تأكيداً للضمير المستكن في : مكرمك ، وأن يكون فاعلاً بالصفة.^(١)

٤٢ / قَوْلُهُ :

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

مثال ذلك : زيد أمامك ، وزيد في الدار ، واختلفوا في الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً للمبتدأ على أربعة أقوال :

أحدها : أنَّهُمَا من قبيل المفرد ، والعامل فيهما كائن أو مستقر ، وقد نُسِبَ إلى سيويه^(٢) ، وهو مذهب الأخفش.^(٣)

والثاني : أنَّهُمَا من قبيل الجمل والعامل فيهما كان أو استقر أو يستقر على ما يُراد من المعنى وقد نُسِبَ هذا إلى سيويه ، وبه قال جمهور البصريين.^(٤)

(١) الكتاب لسيويه : ٥٣ / ٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧١ ، والتذيل والتكميل : ١٦ / ٤ .

(٢) هذا القول في مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف : ٢٤٥ - ٢٤٧ ، وفي التبيين : ٢٩٤ - ٢٥١ ، ٣٧٦ - ٣٧٨ ، ونسبه عبد القاهر لسيويه في المقتصد : ٢٧٧ ، وانظر الكتاب لسيويه : ٨٧ / ٢ .

(٣) نسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية : للأخفش : ٣٤٩ - ٣٥٠ وهو على قول أبي علي في الإيضاح العضدي : ٤٣ - ٤٧ - ٤٨ ، وقال به الزمخشري في المفصل : ٢٤ ، وابن يعيش : ١ / ٨٨ - ٩١ ، ونسب في الإنصاف : ٢٤٥ للبصريين ، وفي الباب : ١ / ١٣٩ ، ١٤٠ لجمهور البصريين .

(٤) هذا القول قال به الفارسي والزمخشري وابن الحاجب ، هكذا قال به السيوطي في الهمع : ١ / ٩٨ وابن هشام في المغني : ٤٩٩ ، وذكره ابن عصفور دون نسبة في شرحه للجمل : ١ / ٣٤٤ وابن يعيش دون نسبة في شرحه للمفصل : ١ / ٩٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٩٣ .

والثالث : أنه يجوز تقدير الوجهين فيكون من قبيل المفرد ويجوز أن يكون من قبيل الجمل وهو ظاهر قول هذا الناظم لأنه قال : " نأوين معنى كائن أو استقر " فقدره بالمفرد وبالجملة. (١)

والرابع : أنه قسم برأسه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، وهو مذهب ابن السراج (٢) حكاه عنه الفارسي في الشيرازيات (٣) هذا المنقول عن البصريين وهو عندهم يتحمل ضميراً عائداً على المتبدأ سواء أكان متقدماً على المتبدأ أو متأخراً نحو : خلفك زيد ، وزيد خلفك.

وأما الكوفيون فالكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين مجمعون على أن المحل ينتصب ؛ لأنه خلاف الاسم الذي المحل حديثه لا فعل ينصبه ولا يقدر معه من قبله ولا من بعده ومبناهم على ضعف المحل ، وأن الذي يضعف لا يُحمَل من الحركات إلا الفتح والفائدة في : زيد خلفك أن المخاطب دل على موضع زيد ولم يقصد لفعله في استقرار ولا قيام ولا قعود. (٤)

وخالف أحمد بن يحيى أصحابه فقال : المحل منصوب بفعل محذوف ليس بمضمّر أولاً ولا آخر ، والمحل ثابت عنه يضم فيه من ذكر الاسم ما يضم في الفعل (٥) ، ومذهب الفراء أن المحل إذا تأخر فقلت : زيد عندك : أنه يتحمل ضمير

(١) هذا القول ذكره ابن عصفور في شرحه للجمل دون نسبة : ١ / ٣٤٤ .

(٢) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب مجمل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج الفراء والأصول ، وتوفي سنة (٣١٦ هـ) ، المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) هذا المذهب مذكور في المسائل العسكرية : ١٠٥ وقد ذكره ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٣٤٤ وأبو حيان في التذيل والتكميل : ٤ / ٦ ، وبحث عنه في الشيرازيات فلم أجده .

(٤) انظر ابن يعيش : ١ / ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣١٣ ، والإنصاف : ٢٥٤ - ٢٤٧ ، والتبيين : ٣٧٦ - ٣٧٨ ، ٢٤٩ - ٢٥١ .

(٥) الإنصاف : ٢٤٥ ، والتبيين : ٣٧٧ .

زَيْدٌ وَإِذَا تَقَدَّمَ لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا فَيَقُولُ : عِنْدَكَ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْمَحَلِّ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ رَفَعَ الظَّاهِرَ وَرَفَعَ ضَمِيرَهُ^(١) ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ رَافِعُ زَيْدٌ عَائِدُ الْاسْمِ الْمُضْمَرِ فِي الصِّفَةِ يَعْنِي الظَّرْفَ .

وزعم ابن أبي العافية^(٢) وابنُ خروفٍ وغيرُهما أن مذهب سيبويه أنك إذا قلت : زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَزَيْدٌ خَلْفَكَ ، فَالظَّرْفُ مَنْصُوبٌ بِالْمَبْتَدَأِ نَفْسَهُ ، وَهُوَ خَيْرٌ عِنْدَهُ وَعَمَلٌ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ النَّصْبُ لَا الرَّفْعُ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا كَانَ الْخَيْرُ هُوَ الْأَوَّلُ رَفَعَ ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ الْأَوَّلِ نَصَبَ^(٣) .

قال ابن خروف : العاملُ عِنْدَ سيبويه فِي الظرفِ المبتدأ وهو الَّذِي نصَّ عَلَيْهِ فِي أبوابِ الصِّفَةِ عملٌ فِيهِ نَصْبًا كَمَا عملٌ فِي المِفْرَدِ رَفْعًا لِكُونِهِ إِيَّاهُ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْمَبْتَدَأُ الظرفِ عملٌ فِيهِ نَصْبًا وَهُوَ مذهب متقدمي أهل البصرة . انتهى^(٤)

وَفِي نَصْبِ الظرفِ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ وَفِي رَفْعِهِ تَقْسِيمٌ نَوْمِيٌّ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ النَّاطِمُ إِلَّا فِي قَوْلِهِ : " نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ " فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ النَّصْبُ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْمُولًا لِذَلِكَ الْمَحذُوفِ ، فَنَقُولُ : الظرفِ إِذَا تَقَدَّمَ مَبْتَدَأً فِيمَا أَنْ يَكُونَ مَكَانًا أَوْ زَمَانًا :

إِنْ كَانَ مَكَانًا فِيمَا أَنْ يَقَعَ خَيْرًا لِأَسْمَاءِ النَّاسِ أَوْ مِضَافًا ، إِنْ كَانَ مِضَافًا فِيمَا أَنْ يَكُونَ مِضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ إِلَى نَكْرَةٍ ، إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ نَحْوُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ ،

(١) انظر التذيل والتكميل : ٥٥ / ٤ .

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي ، توفي

سنة (٥٨٣ هـ) ، ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣) انظر التذيل والتكميل : ٥٠ / ٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٤ / ١ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٥٠ / ٤ .

فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ جَوَازُ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ ، فيقولون : زَيْدٌ خَلْفَكَ وَخَلْفَكَ^(١) ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا النِّصْبُ.^(٢)

وإن أضيف إلى نكرة اتفق الفريقان على جواز رفعه ونصبه فتقول : زَيْدٌ خَلْفُ حَائِطٍ وَخَلْفَ حَائِطٍ^(٣) ، وإن لم يكن مضافاً فإما أن يكون مصحباً من أو غير مصحب من ، إن كان مصحبها جَوُزُوا كُلَّهُمْ رَفَعُهُ وَنَصَبَهُ نحو : زَيْدٌ قَرِيْباً مِنْكَ ، وَقَرِيْبٌ مِنْكَ.^(٤) / ٤٣

وإن لم يكن مصحباً بمن فإما أن يكون بالألف واللام أو غيرها ، إن كان بالألف واللام أجاز الكوفيون والبصريون الرفع على اختلاف التأويلات التي لهم^(٥) ، وأما النصب فلا يجوز عند الكوفيين ويجوز عند البصريين نحو : زَيْدٌ الْأَمَامَ ، وَزَيْدٌ الْيَمِيْنَ.^(٦)

وإن لم تكن فيه الألف واللام فإما أن يعطف عليه منكور مثله أو لا يعطف ، إن عطف فالاختيار عند الكوفيين الرفع ، ويجوزون النصب على غير اختيار ، والبصريون يسوون بين الرفع والنصب فيقولون : القوم يمين وشمال ويمينا وشمالاً.^(٧)

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٢ / ١ .

(٢) أجاز الكوفيون النصب مطلقاً وخصوا الرفع بالشعر . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١

٣٢٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٩٥ .

(٣) التذيل والتكميل : ٦٧ / ٤ .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٠٩ ، والتذيل والتكميل : ٦٧ / ٤ ، ومن أمثله قوله تعالى :

{وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ} (الأنفال من الآية ٤٢) بالنصب والرفع في أسفل .

(٥) انظر التذيل والتكميل : ٦٨ / ٤ .

(٦) انظر هذا كله بالنص في التذيل والتكميل : ٦٨ / ٤ .

(٧) انظر هذا بنصه في التذيل والتكميل : ٦٨ / ٤ .

وإن لم يعطف عليه مثله رفعة الكوفيون لا غير ، وجوز البصريون رفعه
ونصبه فقالوا : زيد خلف وخلفاً.^(١)

فإن كان الظرف مختصاً لم يرفع ولم ينصب نحو : زيد دارك ، أو دارك ؛ لا
يجوز برفع ولا بنصب إلا فيما سمع نحو قولهم : زيد جنبك ، ولا يقاس عليه : زيد
ركن الدار لا يرفع ولا بنصب^(٢) ، أو إلا أن يقصد المقدار ، وقام على ذلك دليل نحو :
زيد مني المسجد الجامع بمعنى : قدره مني في البعد كقرب المسجد الجامع ، ولا
يكون فيه إذ ذلك إلا الرفع.

وحكى الكسائي والفرأء : زيد مني الكوفة على هذا المعنى ، ولا وجه
لنصب الكوفة ، وأجاز الفرأء : هو مني مكان الحائط منك النصب على المحل والرفع
بتأويل : قدره مني كقدر مكان الحائط منك.

ويجري مجرى الظرف في ذلك المصدر ، قالوا : هو مني فوت اليد ، وهو مني
دعوة رجل ، وعدوة فرس ، بالرفع والنصب ، فإذا رفعوا أضمروا القدر ، وإذا نصبوا
بنوا على المحل ، وإذا قالوا : هو مني فرسخان ، جاز الرفع والنصب على هذين
المعنيين.

وإذا وقع الظرف المكاني خبيراً للمواضع نصب ورفع نحو : مكاني خلفك
وخلفك ، وقالت العرب : منزله شرقي الدار ، رفعوا على أن المنزل هو الشرقي
ونصبوا على مذهب الناحية ، فإن قلت : موعدك ركن الدار فالرفع على أنه موضع
الوعد ولا وجه لنصبه.

(١) انظر هذا بنصبه في التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤ . ومن أمثله قول الشاعر :

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة يد الدهر إلا جبرائيل أمامها

(٢) انظر هذا بنصبه في التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤ .

وَكَذَلِكَ : موعِدُكَ البِزَازُونَ والمسجد والمقصورة لا ينصب شيء من هَذَا ،
وموعِدُكَ بابُ البُرْدَانِ برفعِ بابِ عَلِيٍّ أَنَّ الموعِدَ هو البابُ ونصبه عَلِيٍّ معنَى موعِدُكَ
ناحية بابِ البُرْدَانِ ، وَكَذَلِكَ بابُ الطاقِ .

والمستعمل بالنصب من المختصات لا يقاس غيره عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يَكْثُرَ استعماله ،
وَلِذَلِكَ مَنْ قَالَ : موعِدُكَ بيتَ المَقْدِسِ ومدينةَ أَبِي جعفرٍ وطاقُ الحِرايِني لا ينصب
شيئاً منه وهو يقصد الناحية ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ به استعمال ، وإن وقع الظرف المَكَانِي
خَبَرًا لِلْمَصَادِرِ نحو : القتالِ خَلْفَكَ والضربِ قَدَامَكَ فالنصب ، والنصَّ عَلَيَّ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ : خروجك وراؤنا بالرفع .

وهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ والنصب هو من الظروف المتصرفة ،
فَإِنْ كَانَ الظرفُ قَدْ لَزِمَ النصبِ نحو : عِنْدَكَ أو تصرف فِيهِ بِمَنْ خَاصَةٌ فلا تَجِيءُ فِيهِ
هذه التقاسيمُ الَّتِي ذَكَرْنَا .

ولتَعْلَمَ أَنَّ اصطلاح النحاة مختلف في الظرفِ فالبصريون يسمونه ظرفاً والفرّاءُ
يُسَمِّيهِ محلاً ، والكِسَائِيُّ يُسَمِّيهِ صفةً ولا مشاحةً فِي الاصطلاح ، ولكل من التسمية
وجه .

وَإِنْ كَانَ الظرفُ الواقعُ خَبَرًا للمبتدأ زماناً وَيُسَمَّى عِنْدَ الكوفيين وقتاً ، فإِذَا
أَنَّ يقعَ خَبَرًا لِزَمَانٍ أو لِمَصْدَرٍ أو لِحِثَّةٍ ، إِنْ وَقَعَ خَبَرًا لِزَمَانٍ فالرفعُ نحو : الأحدُ اليومُ
وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الأيَّامِ جميعاً إلا الجمعة والسبت فَإِنَّهُ يَجُوزُ رفعهما ونصبهما هَذَا
مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ وهكذا تقتضي قواعدهم فِي غير الأيَّامِ نحو : أسماءَ الشهورِ وغيرها ،
فتقول : الوقت الطيب المحرم ، وأول السنة المحرم ، واليوم يومك وغير ذَلِكَ^(١) .

(١) انظر هذا بنصه في التذيل والتكميل : ٤ / ٦٢ ، ٦٣ ، والكتاب لسيبويه : ١ / ٤١٨ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(١) وهشام : اليوم يرفع وينصب مع الأيام كلها إذا رفع جعل الذي بعده بعينه ، وإذا نصب بني على الآن ، وكذلك : اليوم النوروز ، واليوم المهرجان والفطر والأضحى لا يمتنع من رفع اليوم ونصبه ، واليوم يومك ؛ على معنى هذا الرقت وقتك ، واليوم يومك بتأويل : الآن ميعادك .

وإن وَقَعَ خَبْرًا لمصدر فاتفق الكوفيون والبصريون على أنه يرفع وينصب في حال تعريفه ، فتقول : / ٤٤ قيامك يوم الخميس.^(٢)

وأما إذا كَانَ نكرة فذهب هشام إلى أنه كالمنكور من المحالِ عنده يلتزم فيه الرفع فتقول : ميعادك يوم ويومان وثلاثة أيام ؛ كما تقول : زيد خلف وأمام وقدام ، والناسُ يمين وشمال ، وذلك على مذهبهم في هذا ، وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة وهو مذهب البصريين ، هذا كله إذا لم يكن الحدث مستغرقاً للزمان.^(٣)

فإن كَانَ مستغرقاً فمذهب البصريين أنه يحوز الرفع والنصب ، ومذهب الكوفيين أنه لا يحوز إلا الرفع ، فإذا قيل : قيامك يوم ، والقيام أخذ لجملة اليوم ، فإن كَانَ الْقَائِمُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ فهو منصوب مع النعت أو الصلة فتقول : قيامك يوماً مباركاً من الدهر ، فإن قيل : قيامك شهر ، فالرفع والنصب على المعنيين المختلفين

(١) هذا ما نسه أبو حيان والذي في معاني القرآن : ١ / ١١٩ أنه لا يقال إلا بالرفع وفي التذييل والتكميل : ٤ / ٩٣ ، " وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة وهو مذهب البصريين . هذا نقل أبي بكر بن الأنباري " . وروى أبو حيان عن السيرافي أنه يجوز الرفع والنصب باتفاق معرفة كان أو نكرة ، وحكى النحاس عن الكوفيين رفعه نكرة ونصبه معرفة ، وحكى أبو حيان عن غيرهما التفصيل عن الكوفيين . انظر التذييل والتكميل ٤ / ٦٣ .

(٢) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٤ / ٦٢ .

(٣) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٤ / ٦٣ ، ٦٤ ، وقد استشهد عليه بقوله تعالى :

{غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ} (سبا من الآية ١٢) .

والمضاف للمصدر كالمصدر نحو : أفضل قيامك يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ونصبه.^(١)

والمصادر كُلُّهَا تنصب عَلَى الأوقات فتقول : قيامي صباحَ الديك ، وخروجَ الأمير وخروجكم خروجنا ، ويجوزُ الرفع عَلَى قبح عَلَى أن القيام وقت الخروج ، ولمْ يشترط الكوفيون فِي نصب المصدر ميقاتاً شيئاً^(٢) ، ولا نقل أحفظه عن البصريين فِي أن ذَلِكَ مُنْقَاسٌ ، أو أن فِيهِ شَرْطاً إلا ما حكاه^(٣) أبو جعفر النحاس فِي شرح المعلقات السبع أنه سمع أبا إسحاق لا يبيز مثل هَذَا إلا فِيمَا يعرف نحو : قدومَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، ولو قلت : لا أكلمك قيامَ زَيْد ، تريد وقت قيام زَيْد ، لمْ يجزِ لَأَنَّهُ لا يعرف . انتهى.^(٤)

ولا يكون المصدرُ وقتاً إلا أن يكون مصرحاً ، فمن قال : يعجبني أن تقوم وما تقوم لا يقول : خروجنا أن يصيح الديك ، ولا ما يصيح الديك.^(٥)

وهَذَا الَّذِي ذكرناه من الرفع والنصب لظرف الزمان إِنَّمَا يكون لما تصرف ، وأما ما لزم الظرفية نحو : سحر إذا أردته من يوم بعينه فلا يرفع.

وإن وقع بعد جثة فيأتي حكمه فِي البيت الَّذِي يَلِي هَذَا وهو .

قَوْلُهُ :

(١) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٢) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٣) النحاس : هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري ، تلقى عن الأخفش الصغير والزجاج ونفطويه وابن الأنباري وغيرهم وله من التصانيف : إعراب القرآن ، والمقنع فِي اختلاف البصريين والكوفيين ، والنفاحة ، والكافي وغيرها . توفي سنة (٣٣٨ هـ) . نشأة النحو : ١٤٣ ،

١٤٤ ، وطبقات النحويين : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ووفيات الأعيان : ٣١ / ١ - ٣٣ .

(٤) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٥) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٦٥ / ٤ .

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبْرًا عَنْ جُنَّةٍ وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا

قوله : " وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا " نحو مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ : الهلالُ الليلةُ ، والرطبُ شهري ربيع ، والطَّيَالِسَةُ ثلاثةُ أشهر ، والصيد شهري ربيع ، وزَيْدٌ حين بقل وجهه ، وزَيْدٌ حين طرَّ شاربه ، واليوم حمراً وغداً أمراً ، والجبابُ شهرين ، والبلحُ شهرين ، والحجاج زمان ابن مروان.

واختلفوا فِي ذَلِكَ فَمَنَعَ الْجُمْهُورُ أَنْ تَقَعَ ظُرُوفُ الْأَزْمَنَةِ مَوْقِعَ أَخْبَارِ الْأَشْخَاصِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ سِوَاءِ أَجْنَتِ بِالظَّرْفِ مَنْصُوبًا أَمْ جَرَّرْتَهُ بِفِي ؟ ، وَتَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَيَّ حَذْفِ مِضَافٍ^(١) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ قَوْمٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى لِلشَّرْطِ نَحْوُ : الرطب إذا جاء الحرّ.^(٢)

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَمْتَنِعُ إِذَا أَفَادَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّهُ إِذَا أَفَادَ ذَلِكَ جَازَ ، وَإِذَا وَصَفَتِ الظَّرْفُ ثُمَّ جَرَّرْتَهُ بِفِي جَازَ وَقَوَّعَهُ خَبْرًا لِلجُنَّةِ نَحْوُ : نحن في يوم طيب ، ونحن في يوم صائف.^(٣)

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْفَارَسِيِّ : الهلالُ الليلةُ هُوَ عَلَيَّ ظَاهِرُهُ لَا عَلَيَّ حَذْفِ مِضَافٍ ؛ لِأَنَّ الْهَلَالَ يَكُونُ ظَاهِرًا ثُمَّ يَسْتَسِرُّ ثُمَّ يَظْهَرُ فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ بِهِ الْأَحْوَالُ أَجْرِي بِجَرَى الْأَحْدَاثِ الَّتِي تَقَعُ مَرَّةً وَتَزُولُ أُخْرَى فَجَازَ جَعَلَ الزَّمَانَ خَبْرًا عَنْهُ. انتهى.^(٤)

(١) ما نقل في التذييل والتكميل : ٥٩ / ٤ ، والكتاب لسيبويه : ١٣٦ / ١ ، والمقتضب للمبرد :

٣ / ٢٧٤ ، ٤ / ١٣٢ ، ١٧٢ / ٣٢٩ / ٣٥١ ، وإيضاح الشعر : ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٣١٦ ،

٣٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٤٨ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٩٤ .

(٢) ما نقل في التذييل والتكميل : ٥٩ / ٤ .

(٣) ما نقل في التذييل والتكميل : ٥٩ / ٤ .

(٤) ما نقل في التذييل والتكميل : ٥٩ / ٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٢٩٠ .

﴿ مَوَاضِعُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ ﴾

قَوْلُهُ :

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ مَا لَمْ تَفِذْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةَ
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلَّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ وَيُقَسِّنُ مَا لَمْ يَقْلُ

جعل المسوغ لجواز الابتداء بالنكرة هو الإفادة ويرد عليه مثل : رجل في الدار ، / ٤٥ فإن فائدته وفائدة : في الدار رجل سواء ، وقد أجمعت العرب والنحاة على منع : رجل في الدار ، وعلى جواز : في الدار رجل ، وذكر من المسوغات ستة : تقدم الظرف والاستفهام والنفي والوصف والعمل والإضافة وأبرزها في مثلها .

وقد تتبع بعض المتأخرين هذه المسوغات فأنهاها إلى ثيفٍ وثلاثين^(١) ، فمنها الستة المذكورة ، ومنها :

أن تكون شرطاً نحو : من يقيم أقم معه ، وأن تكون جواباً ، يُقال : من في الدار ، فتقول : رجل ، وأن تكون منوعة نحو :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرٌ^(٢)

(١) انظر هذا النص في شرح ابن عقيل على الألفية ، كما أن ابن عقيل نفسه ذكر منها أربعة وعشرين موضعاً ، وأكثر المواضع التي ذكرها أبو حيان هي في شرح ابن عقيل بقاعدتها وأمثلتها .

(٢) قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وهو من قصيدة رائية ، وهي طويلة من المتقارب ، ينظر ديوانه : ٧٠ طبعة دار الكتب العلمية وروايته فيه :

فَلَمَّا ذَنُوتُ تَسَدَّتْهَا فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرٌ

والشاهد : ١٦٧ من شواهد العيني ، وشرح ابن عقيل : ٢١٩ / ١

اللغة : قوله : " وتوب أجر " وإنما جر التوب لتلا يرى أثر قدميه فيعرف لأن القايف يتبين ذلك ، ويقال : فعل ذلك من الخوف ، قوله : " تسديتها " أي علوها وركبتها ، يقال : تسدى فلان

وأن تكون عامة نحو : كل يموت ، وأن تكون دعاء نحو : ويل له ،
 و^(١){سَلَامٌ عَلَيَّ إِلَى يَاسِينَ} ، أو تكون قَارَبَتِ المعرفة نحو : أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا ،
 أو يكون فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، وَعَجَبٌ لِرَيْدٍ .

أو تكون خَلْفًا مِنْ مَوْصُوفٍ نحو : مؤمن خير من كافر ، أو تكون مَصْغَرَةً
 نحو : رُجُلٌ عِنْدَنَا ، أو تكون كم الخبرية نحو : كَمْ رَجُلٍ جَاءَنِي ، أو تكون محصورة
 بأداة الحصر نحو : مَا فِي الدَّارِ إِلَّا رَجُلٌ ، إِنَّمَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، أو تكون صدر جملة
 حالية نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعِمَامَةٌ عَلَيَّ رَأْسَهُ.^(٢)

أو تكون معطوفة عَلَى معرفة نحو : زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانٌ ، أو تكون معطوفة
 على وصف نحو : تَمِيمِيٌّ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، أو يكون عطف عَلَيْهَا موصوف نحو :
 رجل وامرأة طويلة فِي الدَّارِ ، أو تكون مبهمة نحو : قول امرئ القيس :^(٣)

فلاناً إذا أخذه من فوقه . ينظر الخزانة : ١ / ١٨٠ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل :
 ١ / ٢٢٠ ، ونتائج الفكر : ٣٣٨ .

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " فتوب " حيث وقع مبتدأ وهو نكرة لكون القصد بها إلى التنويع
 وهو من جملة المسوغات المحدودة .

(١) الآية ١٣٠ من سورة الصافات .

(٢) ومن أمثله قول الشاعر :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق

^(٣) البيت من بحر المتقارب من قصيدة يائية لامرئ القيس أولها :

أَيَا هِنْدَ لَا تَنْكِحِي بُوَهَةَ عَلَيْهِ عَقِيْقَةُ أَحْسَبَا

والبيت في ديوان امرئ القيس بن حجر : ١٢٨ ، ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٢ ، وأشعار

الستة الجاهليين : ١ / ١٠١ ، والشاهد : ١٦٩ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " مرسغة " قال الأعلام : المرسغة مثل المعادة كان الرجل من جهلة العرب يعقد

معادة مخافة أن يموت أو يصيبه البلاء ، وقال غيره : المرسغة التهمة يجعلها فِي رَسْغِهِ ، قوله :

" عسم " بفتح العين والسين المهملتين وهو ييس فِي الرَسْغِ ، وزَيْغٌ يُقَالُ يَدُ عَسْمَاءَ ، وقال =

مُرْسَفَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَتَغْيِ أَرْبَا

أو تكون بعد لولا تقول : حضرنا للقتال فلولا رجلٌ هُزِمْنَا ، أو لولا سيفٌ لقتلت ، أو تكون بعد فاء الجزاء : إِنْ تَزُرُّنَا فَبِرِّ عِنْدَنَا.

وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة — " نهاية الإعراب في علم التصريف والإعراب " ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين فقلت :

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّفْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّعْمِيمِ

ولولا أن الغرض في هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الوصفين اللذين هما التخصيص والتعميم.

= الأعلم : العسم اعوجاج في الرسغ ويس ، وقوله : " يتغْيِ " أي يطلب ، و : " الأرنب " حيوان مشهور من خصائصه أنه يبيض من بين سائر الحيوانات وألفه زائدة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " مرسفة " فإنها نكرة وقعت مبتدأ لأن النكرة إذا لم يرد بها معين ساغ الابتداء بها لأنه لا يريد مرسفة دون مرسفة بخلاف رجل قائم . ينظر شرح التسهيل لابن

﴿ أحوال الخبر "تقدماً وتأخيراً" ﴾

قَوْلُهُ :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَازُ التَّقْدِيمِ إِذْ لَا ضَرَرًا

الأصل - كما ذكرنا - تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، ثم يعرض له وجوب هذا الأصل وامتناعه فصار المبتدأ والخبر بالنسبة إلى التقديم والتأخير على ثلاثة أقسام :
قسم يجب فيه تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وقسم عكسه ، وقسم يجوز ذلك فيه ، وأخذ الناظم يحصر ما يجب فيه تقديم المبتدأ وما يجب فيه تقديم الخبر ، فإذا فرغ من ذلك بقي سوى ذينك على الجواز ، ونحن نبدي أنه لم يخصر ذينك القسمين حصراً تاماً.

وقوله : " وجوزوا التقديم " هذا القسم فيه خلاف ، وهو القسم الذي هو غير الواجب فيه تقديم المبتدأ وغير الواجب فيه تقديم الخبر ، فمذهب البصريين أنه يجوز تقديم الخبر رافعاً ضمير المبتدأ أو سببه أو ناصباً ضميره أو سببه نحو : قائم زيد ، وضربته زيد ، وقائم أبوه زيد ، وضرب أخاه زيد عمرو ، وقام أبوه زيد.^(١)

وخالف في هذا كله الكوفيون ومنعوه^(٢) ، ونقل بعض أصحابنا أن الكسائي والفراء يقولون : إذا تقدم المكني المرفوع على الظاهر مع حرف لا ينوي به التأخير فلا يجوز ذلك ، ويجوزون تقديم الضمير على ما يفسره إذا لم يكن مرفوعاً فعلى هذا يجوز

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٢) انظر في ذلك التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، والإنصاف : ٦٥ - ٧٠ ،

والتبيين : ٢٤٥ - ٢٤٨ ، ونسب الرضي المنع لبعض البصريين في شرح الكافية : ١ / ٩٤ .

عَلَى قَوْلِهِمَا : ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ ^(١) ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ حِكَايَتُنَا عَنْ
الْكُوفِيِّينَ مِنْعَهُ ، وَقَدْ نَسَبَ مَنْعَ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ إِلَى الْخَلِيلِ ^(٢) .

وَذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : قَائِمٌ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُرَكَّبًا
مِنْ وَاجِبِينَ أَوْ مَمْتَنِعِينَ أَوْ مِنْ جَائِزِينَ فَلَا يَجُوزُ ^(٣) ، وَإِذَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ وَاجِبٍ وَجَائِزٍ
صَحَّ ، وَقَائِمٌ زَيْدٌ ، صَارَ بِتَأْخِيرِ زَيْدٍ مُرَكَّبًا مِنْ وَاجِبِينَ ؛ لِأَنَّ الْجَائِزَ يَصِيرُ بِتَأْخِيرِهِ
وَاجِبًا ، وَقَائِمٌ وَاجِبٌ فَقَدْ تَرَكَّبَ قَائِمٌ زَيْدٌ مِنْ وَاجِبِينَ فَلَا يَجُوزُ .

وَأَمَّا نَحْوُ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، فَجَائِزٌ إِجْمَاعًا مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ ^(٤)
وَوَقَعَ فِي بَعْضِ التَّصَانِيفِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَمْنَعُونَ تَقْدِيمَ الْخَيْرِ وَأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ
يَجِيزُونَهُ ^(٥) ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِمُوَافَقَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : فِي دَارِهِ

(١) انظر التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٢) التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٣) التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، وقد مثل للواجبين برجل قائم والممتنعين بلا قائم ولا
رجل ، وللجائزين بزید أخوك . وقد رد مذهب ابن الطراوة .

(٤) أما جوازه عند الكوفيين فإنهم لم يعتمدوا الضمير لأن المقصود في الدار زيد فخلت الجملة من
الضمير ، وأما عند البصريين فيجوز عندهم مطلقاً تقديم الخير .

(٥) " الأمر إنه إذا عَلِمَ ما يجب فيه تقديم الخير وما يجب فيه تأخيره عَلِمَ أن ما عدا هذا يجوز فيه
التقديم والتأخير سواء كان الخير رافعاً ضمير المبتدأ أو سببياً أو ناصباً ضميره أو سببياً . هَذَا
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ أَخَاهَا زَيْدٌ هِنْدٌ ،
وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى مَنْعِ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْكَسَائِنِيِّ
وَالْفَرَّاءِ أَنَّهُمَا يُجِيزَانِ التَّقْدِيمَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا نَحْوُ : ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، وَالصَّحِيحُ عَنِ
الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعَ مُفْرَدًا كَانَ الْخَيْرُ أَوْ جُمْلَةً ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، فَمَنْعُوا ،
وَبَيْنَ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، فَأَجَازُوا ؛ بِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ غَيْرَ مَعْتَمَدٍ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَقْصُودَ : فِي
الِدَارِ زَيْدٌ ، وَحَصَلَ هَذَا الضَّمِيرُ بِالْعَرَضِ . وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِهِ حِكْمًا
سَبِيوِيَةً عَنِ الْعَرَبِ : مَشْنُوءٌ مِنْ يَشْنُوكَ ، وَتَمِيمِي أَنَا " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .

زَيْدٌ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ اتَّصَلَ بِالْخَيْرِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا اتَّصَلَ بِالْمَبْتَدَأِ مِثْلَ : فِي دَارِهِ قِيَامُ جَعْفَرٍ ، وَفِي بَيْتِهَا ثَوْبُ زَيْنَبَ أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ^(١) ، وَمَنْعَهُ غَيْرُهُ .

ونظير : فِي دَارِهِ زَيْدٌ^(٢) فِي بَابِ الْفَاعِلِ وَفِي بَابِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : فِي بَيْتِهِ قَامَ زَيْدٌ ، وَقَوْلُهُمْ : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ "^(٣) ، وَنَظِيرٌ فِي بَيْتِهِ قِيَامُ زَيْدٍ : لَيْسَ ثَوْبُهَا عَبْدُ زَيْنَبَ ، وَلَا خِلَافٌ أَعْلَمُهُ فِي جَوَازِ مِثْلِ : لَيْسَ ثَوْبُهَا عَبْدُ زَيْنَبَ ، وَهِيَ مِنْ فُرُوعِ : ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدٌ^(٤) .

قَوْلُهُ :

فَامْتَنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنَ عُرْفًا وَتُكْرًا عَادِمِي بَيَان

يقول : إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ فِي التَّذْكِيرِ وَلَيْسَ تَمَّ مَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ مِنَ الْخَيْرِ فَامْتَنَعَ تَقَدَّمَ الْخَيْرُ مِثَالُ ذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ : زَيْدٌ أَحْوَكُ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي التَّذْكِيرِ : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا يَعْني بِالتَّسَاوِيِ فِي التَّعْرِيفِ أَنَّ هَذَا يَكُونُ عَلَمًا وَهَذَا عَلَمًا ، وَلَا أَنَّ هَذَا مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ وَهَذَا مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ ،

(١) شرح الكافية للرضي : ٩٤ / ١ ، وقال أبو حيان : " وما ذكره المصنف من أن الأخفش أجاز المسألين هو قول البصريين وذكره جواز ذلك منسوباً إلى الأخفش يوهم أن غيره من البصريين يخالفه وليس كذلك " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ ، وارتشاف العرب : ٢ / ٤٥ ، والإنصاف : ٦٥ .

(٢) علل أبو حيان جواز ذلك بقوله : " إنما جاز ذلك لأنه منوي به التأخير وفيه ضمير يفسره ما بعده لفظاً والنية به التقديم فهو شبيه بقولهم : ضرب غلامه زيد " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٤ .
(٣) بجمع الأمثال للميداني : ٧٢ / ٢ برقم : ٢٧٤٢ وهو مثل يضرب بين المتخاصمين ورد على ألسنة البهائم ، وانظره في الإنصاف : ٦٦ ، والتبيين : ٢٤٨ ، وابن يعيش : ١ / ٩٢ ، وشرح الكافية : ١ / ٩٤ .

(٤) قال أبو حيان : " ومنع الكوفيون المسألين فلا يميزون : في داره قيام زيد ، ولا على باها عبد هند ، وكذلك أيضاً لا يميزون : كفاعله الدال على الخير ، ويميزه البصريون وإنما أجاز البصريون ذلك لأنهم يرفعون زيدا والدال بالابتداء " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .

وإِنَّمَا يَعْنِي أَنَّ هَذَا يَكُونُ مَعْرِفَةً وَهَذَا يَكُونُ مَعْرِفَةً بِأَيِّ جِهَةٍ تَعْرِفَانِ مِنْ جِهَاتِ التَّعْرِيفِ.

وكذلك - أيضاً - فِي التَّنْكِيرِ لَا يَشْتَرِطُ التَّسَاوِي ، فَيَكُونُ مَسْوَعٌ جَوَازَ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ عَيْنِ مَسْوَعِ الْآخَرِ ، بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ يَكُونُ لِهَذَا مَسْوَعٌ وَلِهَذَا مَسْوَعٌ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ زَيْدٍ ، وَأَنْكَ قَدَّرْتَ الْمَخَاطَبَ بِجَهْلِ نِسْبَةِ أَخُوتهِ إِلَيْهِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، فَلَوْ عَكَسْتَ فَقُلْتَ : أَخُوكَ زَيْدٌ اقْتَضَى مَعْرِفَةَ الْمَخَاطَبِ أَنَّ لَهُ أَخًا وَأَنَّهُ بِجَهْلِ كَوْنِهِ زَيْدًا وَلَمَّا كَانَتْ النِّسْبَةُ تَعَكُّسُ إِذَا عَكَسْتَ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ ثُمَّ مَا يَبِينُ الْمَبْتَدَأَ مِنَ الْخَيْرِ.

وهذه المسألة فيها خلاف فمنهم من أجاز ذلك ولم يلتفت إلى هذا الانعكاس ويقول : الفائدة تحصل للمخاطب سواء أقدّمت الخير أم أخرته ؟ ومنهم من منع لهذا الذي ذكرناه.

وهذه المسألة جرى الكلام فيها بين رجلين كبيرين من علماء بلادنا وهما أبو محمد بن السيد^(١) وأبو بكر بن الصائغ^(٢) ، وأصل ذلك اختلاف النحاة بمدينة سرقسطة في قول الشاعر :^(٣)

(١) عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطلبوسى صنف : شرح أدب الكاتب وشرح الموطأ وشرح سقط الزند ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل والخلل في شرح أبيات الجمل ، وغيرها ، توفي سنة (٥٢١ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن يحيى بن باجة الأندلسي السرقسطي المعروف بابن الصائغ ، كان شاعراً مجيداً ، مؤلفاته في الفلسفة والطب ، توفي بفاس سنة (٥٧٣ هـ) ، البغية : ١ / ٤٧٥ ، الأعلام : ٧ / ١٣٧ .

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لكثير عزة في ديوانه : ٣٦٩ ، وانظر ابن عبيش : ٦ / ٣٧ ، واللسان مادة : "قصر" و : "بجتر" ، والبيت الأول في التذييل والتكميل : ٣ / ٩٨ والثاني فيه : ٣ / ٣٢٤ ، وهما معاً فيه : ٣ / ٣٣٩ .

اللغة : البحائر : القصار ، والقصائر : بعض معييات النساء . =

وَأَلَّتِ الَّتِي حَبَّبَتْ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
عَنِيَتْ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أَرُدْ قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبِحَاتِرُ

/ ٤٦ فقال بعضهم : " شَرُّ النِّسَاءِ " خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، والبيحتر مبتدأ ولا يجوز غيره ؛ لأنَّ الشاعر أراد أن يحكم على البيحتر أَنَّهُنَّ شَرُّ النِّسَاءِ^(١) ، وقال بعضهم : لا يجوز ذَلِكَ لئلا ينقلب المبتدأ خيراً ، والخير مبتدأ^(٢) ، فدارت بين الرجلين في ذَلِكَ مكالمة ونزاع وتعصب حتَّى أملى في ذَلِكَ أبو محمد بن المنذر ، وأجاز أن يكون خيراً مُقَدَّمًا وأجاز أن يكون مبتدأ ، ويوقف على ترجيح ذَلِكَ من كلامه.^(٣)

وقال في إصلاح الخلل : إِذَا كَانَ خَيْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَعْرِفَةً كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، لَمْ يَجِزْ تَقْدِيمُهُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، فَلَا يُقَالُ : أَخُوكَ زَيْدٌ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مُقَدَّمًا لئلا يلتبس الخير بالمخير عنه ولكن أيهما تَقَدَّمَ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ وما بعده الخير . انتهى.^(٤)

قَوْلُهُ :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَيْرًا أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا

= موطن الشاهد فيه في قوله : " شر النساء البيحتر وقد وقعت خلافات بين ابن الصائغ وابن السيد استسلم فيه ابن السيد لابن الصائغ القائل بأن البيحتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخير ، وتسليم ابن السيد بذلك لأنه الأصل والأعم ."

(١) هذا قول ابن الصائغ : انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ .

(٢) هذا قول ابن السيد انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ .

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٣٩ .

(٤) انظر نصح في إصلاح الخلل : ص ١٢٦ تحقيق النشرتي (دار المريخ) ، وانظر التذييل

والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ ، وهو قول أبي علي الفارسي . انظر الإيضاح العضدي : ٩٩ ،

والمقتصد : ٤٠٣ ، ٤٠٥ .

أطلق في قوله : " كَانَ الْخَيْرَ " وينبغي أن يقيد فيقول : كَانَ خَيْرًا رافعاً
لضمير المبتدأ متصلاً ، فقولهم رافعاً تحرز من أن يكون الفعل ناصباً الضمير نحو : زَيْدٌ
ضربته ، وزَيْدٌ مررت به .

وقولهم : " لضمير " تحرز من أن يرفع الفعل مسنداً نحو : زَيْدٌ قام أخوه ،
وقولهم : " متصلاً " تحرز من أن يكون الضمير منفصلاً نحو : زَيْدٌ ما قام إلا هو ، ففي
هاتين المسألتين يجوز تقديم الخبر عَلَى المبتدأ فتقول : قام أخوه زَيْدٌ ، وما قام إلا هو زَيْدٌ .

وَقَدْ وقع الفعل فِيهِمَا خَيْرًا للمبتدأ ، وَإِنَّمَا الممتع مثل : زَيْدٌ قام ؛ لأن الفعل
قَدْ رفع ضمير المبتدأ متصلاً فلو قَدَّمْتُهُ فقلت : قام زَيْدٌ لالتبس بالجملة الفعلية^(١) ، فلو
أَمِنَ اللبس نحو : الزَيْدَانِ قاما ، والزَيْدُونَ قاموا ، والهندات قمن ، ففيه خلاف :

منهم من منع ذَلِكَ إجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد ؛ لِأَنَّهُمَا
فرعه فيجري الباب مجرى واحداً ، ويقول إذا ورد مثل : قاما أخواك فله تأويلان :
أحدهما : أن تَكُونَ الألف علامة لتثنية الفاعل ؛ كما كَانَتْ التاء في : قامت
زينب لتأنيث الفاعل .

والثاني : أن تَكُونَ الألف ضَمِيراً فَاعِلاً بالفعل وأخواك بدل منه.^(٢)

ومنهم من أجاز تقديم خبر المبتدأ إذا أَمِنَ اللبس ، فتقول قاما الزيدان ، وقاموا
الزَيْدُونَ ، وقمن الهندات ؛ لِأَنَّ هَذَا موضع قَدْ أَمِنَ فِيهِ اللبس الَّذِي كَانَ يعرض فِي
فعل الواحد لو قُدِّمَ.^(٣)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٥٣ / ١ .

(٢) هو مذهب جميع البصريين إلا الأخفش والمبرد . نظر الارتشاف : ٤١ / ٢ ، تحقيق : (النماس)

(٣) هو مذهب الأخفش والمبرد : انظر الارتشاف : ٤١ / ٢ ، تحقيق النماس ، وانظر شرح

التسهيل لابن مالك : ٢٩٨ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠ .

وهذا كله إنما هو تفریع علی القول بجواز تقدیم الخیر ، وأما من منع ذلك فقد استغنى عن الكلام في هذه المسائل وعن التفصيل في ذلك.

قوله :

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لِأَزَمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا

يقول : إذا كان الخبر مسنداً لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء نحو : لزَيْدٌ قائمٌ ، فلا يجوز تقديمه عليه فتقول : قائمٌ لزَيْدٌ ، أو مسنداً إلى لازم الصدر نحو : أيهم في الدار فلا يجوز - أيضاً - تقديمه عليه فتقول : في الدار أيهم ، وتلخص أن المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ على ما ذكر هذا الناظم ستة :

أحدها : أن يستوي المبتدأ والخبر تعريفاً أو يستويا تنكيراً ، أو يكون الخبر فعلاً أو يكون محصوراً ، أو يكون دخل على المبتدأ لام الصدر ، أو يكون المبتدأ اسم شرط نحو : أيهم يقيم أقم إليه ، أو استفهام نحو : أيهم يقوم ؟ أو مضافاً إلى واحد منهما نحو : غلام أيهم يقيم أقم إليه ، وغلام أيهم يقوم ؟ أو تكون كم الخبرية في اللغة الفصيحة نحو : كم غلام لي ، أي كثير من الغلمان لي ، أم ما التعجبية نحو : ما أحسن زَيْدًا !.

ونقص من مواضع منع تقدیم / ٤٨ الخیر ما ذكره فمن ذلك : أن يكون الخیر مشبهاً بالمبتدأ نحو : زَيْدٌ حاتمٌ جوداً ، وقال بعض أصحابنا في هذا إذا فهم المعنى جاز تقدیم الخیر على المبتدأ ، أو يكون قد سدت الحال مسده فيجب تقديم المبتدأ وتأخير الخیر نحو : ضربت زَيْدًا قائماً ، فلا يجوز أن تقدم ما سد مسد الخیر فلا تقول : قائماً ضربت زَيْدًا ؛ إلا على قول الزجاج فإنه أجاز ذلك.^(١)

أو يكون المبتدأ فيه معنى الدعاء معرفة كان نحو : الخيبة لزَيْدٍ ، أو نكرة نحو : ويح لزَيْدٍ ، أو يكون جملة لا تقتضي الصدق ولا الكذب نحو : زَيْدٌ اضربه ، وزَيْدٌ

هَلَا تَضْرِبُهُ ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَكَذَلِكَ مَا زِيدَ بِقَائِمٍ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ زَيْدٍ عَلَيَّ
اللَّغْتَيْنِ فَلَا يَجُوزُ : مَا بِقَائِمٍ زَيْدٌ ، وَيَعْنِي بِاللَّغْتَيْنِ لُغَةَ تَمِيمٍ وَلُغَةَ الْحِجَازِيِّينَ^(١) ، وَسَيَأْتِي
الْخِلَافُ فِي هَذَا.

أَوْ يَكُونُ خَيْرًا عَنِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ نَحْوُ : هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، لَا يُقَالُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ
لِأَزْمِ الصَّدْرِ لِحَوَازِ دَخُولِ النَّوَاسِخِ عَلَيْهِ ، أَوْ يَكُونُ الْخَيْرُ فِي مِثْلِ نَحْوُ : " الْكَلَابُ عَلَيَّ
الْبَقْرُ " .^(٢)

أَوْ يَكُونُ مَقْرُونًا بِالْفَاءِ نَحْوُ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ
دِرْهَمٌ ، أَوْ يَكُونُ خَيْرًا عَنِ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ مَخْبِرٌ عَنْهُ بِالَّذِي أَوْ التِّي أَوْ أَحَدُ
فُرُوعِهِمَا ، أَوْ بِنَكْرَةٍ أَوْ مَعْرِفَةٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَقَدْ عَادَ الضَّمِيرُ مُطَابِقًا لِلْمَبْتَدَأِ فِي
التَّكْلِمِ أَوْ الْخِطَابِ نَحْوُ : أَنْتَ الَّذِي تَضْرِبُ زَيْدًا ، أَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُ زَيْدًا ، أَنْتَ
الرَّجُلُ تَضْرِبُ زَيْدًا ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ خِلَافًا
لِلْكَسَائِيِّ^(٣) فَإِنَّهُ يُحْجِزُ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ فَيَحْجِزُ : الَّذِي تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ ،
وَكَذَلِكَ فِي الْأَمْثَلَةِ بَعْدَهَا.^(٤)

قَوْلُهُ :^(٥)

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنًى يُخْبَرُ

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٩٥ - ٥٩٦ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٣ .

(٢) هو المثل : ٣٠٣٦ من أمثال الميداني : ٢ / ١٤٢ ، وهو مثل يضرب عند تحريش بعض القوم

على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلهم ، وهذا المثل يروى بنصب : " الكلاب "

على معنى : أرسل الكلاب . انظره في التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٤) التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٤ .

(٥) ترك الشارح بيتاً قبل هذا البيت وهو :

عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ

يشير بهذا البيت إلى مسألة مشهورة عبر عنها النحاة في كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرك ، وذلك أن يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر نحو :
في الدار ساكنها ، وعلى التمرة مثلها زبدا ، ونحو ذلك.

وعبر هذا الناظم بهذه العبارة المثبحة الفاسدة ، أما تشبيها فغير خاف لكثرة الضمائر التي في عليه وفي به وفي عنه وللحشو - أيضاً - فلا يظهر معنى لقوله مبيناً.

وأما فسادها فواضح ؛ لأن الضمير في قوله : " عليه " إما أن يكون عائداً على المبتدأ ، ويصير المعنى كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد على المبتدأ ضمير من الشيء الذي يخبر به عن المبتدأ.

ولا يوجد هذا الحكم أبداً في صورة من الصور لا هذه التي نحن بصددنا ولا غيرها ؛ لأن الضمير الذي في قولهم : في الدار ساكنها يستحيل أن يكون عائداً على المبتدأ الذي هو الساكن وإنما هو ضمير الدار قطعاً ، وإما أن يكون عائداً على الخبر ، ويصير المعنى : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه أي على الخبر مضمراً من المبتدأ الذي يخبر عنه به أي بالخبر وليس الضمير على هذا التقدير عائداً على الخبر ؛ لأن الخبر ليس الدار ولا التمرة وإنما الخبر جار والمجرور والخبر في الحقيقة إنما هو العامل فيه.

وكان هذا الناظم قد تلقف هذه العبارة عن أبي الحسن بن عصفور^(١) فإنه وقع له في شرح الجمل : أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر^(٢) فاتبه

(١) ابن عصفور : هو أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي أخذ عن الدباج والشلوبين وحمل راية

النحو بالأندلس وله من التصانيف : المقرب وشرحه ومختصر المحتسب لبني جني وشرح جمل

الزجاجي وغيرها ، توفي سنة (٦٦٩هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٠٦ ، ونشأة النحو : ٢٠٢ .

(٢) انظر النص في شرح الجمل لابن عصفور تحقيق : صاحب أبو جناح ، ج ١ ص ٣٥٣ .

فِي ذَلِكَ وَهُوَ كَلَامٌ فَاسِدٌ ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُقْرَبِ^(١) ، فَقَوْلُ النُّحَوِيِّينَ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَيْرِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْدَلَ لَوْضُوحِهِ وَصِحَّتِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّنَاطُظَ أَنَّ الْخَيْرَ يَلْتَزِمُ تَقْدِيمَهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الأول : أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً وعنى بذلك أن يكون كل منهما مسوغاً لجواز الابتداء بالنكرة^(٢) ، وشرطُ هَذَا الظرفِ / ٤٩ والمجرورِ - أيضاً - أن لا يكونَ واحداً منهما نكرةً شديدة الإبهام ، فلا يجوز : في داره رجل ، ولا خلفاً امرأة.

الثاني : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي فَرَعْنَا مِنْهَا وَهِيَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَيْرِ نَحْوُ : فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا.

الثالث : أن يكونَ الْخَبْرُ لَازِمَ الصَّدْرِ.

الرابع : أن يكونَ مَحْضُورًا ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا فِي الْبَيْتَيْنِ بَعْدُ وَمَثَلُهُمَا ، وَاندرج فِي قَوْلِهِ :^(٣)

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصَدِيرَ

وَأَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ كَمِ الْخَيْرِيَةِ نَحْوُ : كَمِ دَرَاهِمِ مَالِكَ ، أَيْ كَثِيرٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مَالِكَ ، أَوْ يَكُونُ مِضَافًا إِلَيْهَا نَحْوُ : صَاحِبِ كَمِ غَلَامٍ أَنْتَ ، أَوْ مِضَافًا لِاسْمِ اسْتِفْهَامِ نَحْوُ : غَلَامٌ أَيْ رَجُلٌ زَيْدٌ.

(١) المقرب لابن عصفور : ٨٥ / ١ ، وشرحه : ٧١٨ / ١ ، ونصه : أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر.

(٢) تعبير ابن عصفور أدق منه حين قال في هذا الموضوع : أن يكون المبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بما إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدمين عليها . شرح الجمل : ٣٥٣ / ١.

(٣) تمام هذا البيت والبيت الذي يليه هو :

كأين من علمته نصيراً

وخبير المحصور قدم أبداً كما لنا إلا اتباع أحمداً

ونقص من مواضع لزوم تقدم الخبر : أن يكون قد استعمل متقدماً في مثل نحو : " فِي كُلِّ وَاِدِ بَنُو سَعْدٍ " (١) ، أو تكون الفاء دخلت على المبتدأ في نحو : أما في الدار فزيد ، أو يكون المبتدأ أن ومعموليهما نحو : صحيح أنك قائم ، وعندني أنك منطلق ، فلا يجوز : أنك قائم صحيح ، ولا أنك منطلق عندي.

هذا مذهب سيبويه والجمهور أعني أنا الابتداء بأن لفظاً غير جائز ، وأجاز ذلك الأخفش والفراء وأبو حاتم وهذا ما لم يتقدم على أن ، أما فإن تقدمت أما فلا خلاف في الجواز نحو : أما أن زيداً منطلق فصحيح. (٢)

قوله :

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكَمَا

ذكر أنه إذا كان ثم ما يدل على المحذوف من المبتدأ أو الخبر جاز ذلك ، ومثل بالمثاليين في هذا البيت وفي البيت الذي بعده ، ثم تعرض إلى الأماكن التي يجب فيها حذف الخبر ، ولم يتعرض إلى الأماكن التي يجب فيها حذف المبتدأ ، وذكر في البيت بعد هذا قوله :

وَفِي جَوَابِ كَيْفِ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ فَزَيْدٌ اسْتَعْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

وهو جواب لقوله : كيف زيد ؟ فجعل زيداً محذوفاً وكأنه قال : زيد دنفٌ وجرت عادة النحويين في مثل هذا أن لا يقدرُوا المحذوف مظهراً إنما يقدرُونَهُ مضمراً ، أي دنفٌ.

(١) هذا المثل في مجمع الأمثال : ٢ / ٨٣ برقم : ٢٧٩٧ وروايته فيه : " في كل أرض سعد بن زيد " وقاله الأضبط بن قريع حينما رأى من أهله وقومه أموراً كرهها ففارقهم فرأى من غيرهم مثل ما رأى منهم فقال : في كل أرض سعد بن زيد.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٥٠ ، وهناك فيه مواضع أخرى زادها أبو حيان نقلاً عن

النحويين ، وانظر : ٣ / ٣٥٠ - ٣٥٢.

فإذا قيل : كيف محمد ؟ ، فيقال : منطلق قَدَّرُوهُ : هو منطلق ؛ لَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ
إِلَى الإِظْهَارِ ، فَإِنَّمَا يُقَدَّرُونَهُ مُضْمَرًا ؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مَظْهَرًا فِي كَلَامِ السَّائِلِ ،
فَتَقْدِيرُهُ بِالْمَظْهَرِ يَشْعُرُ بِالْمَغَايِرَةِ ، وَتَقْدِيرُهُ بِالْمُضْمَرِ يَعِينُ أَنَّهُ الْأَوَّلُ لَا مُحَالَّةَ ، فَلِذَلِكَ
قَدَّرَهُ النَّحَاةُ بِالْمُضْمَرِ لَا بِالْمَظْهَرِ .

﴿ مَوَاضِعُ حَذْفِ الْخَبْرِ وَجُوبًا ﴾

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبْرِ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرَّ

يُشِيرُ بِقَوْلِهِ : " غَالِبًا " إِلَى أَنَّهُ رُبَّمَا أُثْبِتَ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ : " لَوْلَا " ، وَالَّذِي عَلَيْهِ مَشَاهِيرُ النَّحَاةِ أَنَّ الْخَبْرَ يَجِبُ حَذْفُهُ بَعْدَ : " لَوْلَا " ^(١) وَهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ : " لَوْلَا " مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِنَفْسِ : " لَوْلَا " كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ ^(٢) وَابْنُ كَيْسَانَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَأَبُو مَنْصُورِ الْجَوَالِيقِيِّ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ أَوْ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَسَائِيُّ ^(٣) ، فَإِذَا قُلْتَ : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، فَتَقْدِيرُهُ : لَوْلَا حَضَرَ زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ هَكَذَا النُّقْلَ الْمَحْرُورَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ^(٤) ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ : " لَوْلَا " يَرْتَفِعُ الْأِسْمَ بَعْدَهَا بِهَا ، وَأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(٥) ، وَإِذَا قُلْنَا بِشَيْءٍ مِنْ مَذْهَبِ الْفَرَاءِ أَوْ الْكَسَائِيِّ فَيَطِيعُ هَذَا كُلَّهُ ^(٦) أَعْنِي

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور يقول : قسم يلتزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لأكرمته ، التقدير لولا زيد حاضر ، إلا أنه لا يجوز ذكر الخبر لأن الكلام قد طال فالتزم فيه الحذف تخفيفاً ، شرح الجمل ١ / ٣٥١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٠٤ ، وأمالى الشجري : ٢ / ٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٣ ، وشرح الكافية : ١ / ١٠٤ ، ونسب في الإنصاف للكوفيين : ص : ٧٠ - ٧٨ .

(٣) نسب للكسائي في التذيل والتكميل : ٣ / ٣٠٠ ، ونسب للكوفيين في التبيين : ٢٣٩ .

(٤) ورد ابن مالك قول الفراء والكسائي دون ذكر اسمهما فقال : " والقولان مردودان لأهمما مستلزمان ما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظير " ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٣ .

(٥) الإنصاف : ص : ٧٠ .

(٦) قوله فيطيع جواب إما في قوله : وأما إذا قلنا .

الكَلَامِ فِي وَجوب ذكر الخبر بعد لولا وجوازه إذ لا خبر إذ لا مبتدأ ، ولكن التفريع عَلَى ما ذهب إليه البصريون وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا أَنَّ الْخَبْرَ هُوَ : لَأَكْرَمَتِكَ ؛ كما ذهب إليه ابن الطراوة فلا خَبْرَ مَحذُوفٌ.

وَقَدْ فَصَّلَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : الْخَبْرُ بَعْدَ لَوْلَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَوْنًا مُطْلَقًا / ٥٠ أَوْ كَوْنًا مُقَيَّدًا ، إِنْ كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا وَجِبَ حَذْفُهُ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمَتِكَ ، أَيْ : لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ ؛ وَإِنْ كَانَ كَوْنًا مُقَيَّدًا ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ أَوْ لَا يَكُونَ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ فِي حَانُوتِهِ لَكَانَ كَذَا ، فَلَوْ حَذَفْتَ هَذَا الْخَبْرَ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : لَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ فُلَانٌ فَيَقُولُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَمَتَّ ، أَيْ لَوْلَا زَيْدٌ مَحْسَنٌ ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَا يَمْتَنِعُ لِأَجْلِ الْكُونِ الْمَطْلُوقِ إِتْمَا يَمْتَنِعُ لَوْجُودِ الْكُونِ الْمُقَيَّدِ وَهُوَ الْإِحْسَانُ.^(١)

وَقَوْلُهُ : " وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ " ؛ أَيْ : هَذَا الْحَذْفُ الَّذِي هُوَ مَتَحْتَمٌ اسْتَقَرَّ فِي نَصِّ الْيَمِينِ مِثَالِ ذَلِكَ : يَمِينُ اللَّهِ لِأَخْرَجِنَ ، أَمَانَةُ اللَّهِ لِأَخْرَجِنَ ، أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَخْرَجِنَ ، لِعَمْرِكَ لِأَخْرَجِنَ ، تَقْدِيرُهُ : يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَلْ أَجَازُوا فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً مَحذُوفٌ الْخَبْرَ كَمَا قَرَّرَ هَذَا النَّاطِمُ وَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا مَحذُوفٌ الْمَبْتَدَأُ ، التَّقْدِيرُ : قَسَمِي يَمِينِ اللَّهِ ، وَمِمَّنْ أَجَازَ الْوَجْهَيْنِ ابْنُ عَصْفُورٍ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرْ هَذَا الْمَوْضِعَ فِيمَا يَجِبُ حَذْفُهُ.^(٢)

(١) القائلون بالتفصيل هم الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧٦ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧ ، والتصريح : ١ / ١٧٩ ، والأشْمُونِي : ١ /

(٢) انظر شرح الحمل لابن عصفور : ١ / ٣٥١ ، والمقرب : ١ / ٨٤ - ٨٥.

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعٍ كَمَثَلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ ذَكَرَهُمَا الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ :

أحدهما : أَنَّ الْخَيْرَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : مَقْرُونَانِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ حَذَفَ خَيْرَ بَلْ هَذَا كَلَامٌ تَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : كُلِّ رَجُلٍ مَعَ صِنْعِهِ ، وَهَذَا كَلَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَذْفٍ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ.^(١)

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شَبِيهَةٌ بِقَوْلِهِمْ : حَسْبُكَ يَنْبِ النَّاسُ ، فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ لَا خَيْرَ لَهُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَكْفَى ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ طَاهِرٍ.^(٢)

وَقِيلَ : الْخَيْرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : حَسْبُكَ السُّكُوتِ يَنْبِ النَّاسِ ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي : " حَسْبُكَ " أَنَّ الْحَرَكَةَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.^(٣)

وَحَكِي أَبُو زُرْعَةَ^(٤) وَهُوَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ^(٥) قَالَ : حَسْبُكَ يَنْبِ النَّاسِ ، مُبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ مِثْلُ : رُوِيَ ، وَأَضْيَفَ

(١) ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ أَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ : ٢٨٣ / ٣ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لَابْنَ مَالِكٍ : ٢٧٧ / ١ .

(٢) انظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٨٦ / ٣ .

(٣) التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٨٦ / ٣ .

(٤) قَالَ السِّيُوطِيُّ عَنْهُ : " أَبُو زُرْعَةَ الْفَرَّازِيُّ ذَكَرَهُ الزُّبَيْدِيُّ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الدِّينِ فَقَالَ لُغْوِي لَمْ نَقِفْ عَلَى اسْمِهِ " . انظُرِ بَغِيَةَ الْوَعَاةِ : ١٢٥ ، وَطَبَقَاتُ اللَّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ : ١٢٥ .

(٥) هُوَ عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عِمَارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِنِيِّ النَّحْوِيُّ الْمَقْرئُ أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ ، تُوْفِيَ سَنَةَ

(١٥٨هـ) ، انظُرِ الْبَغِيَةَ : ٢٣١ / ٢ - ٢٣٢ .

إلى الكاف كما أضيفت عليك^(١) ، نقل ذلك عن الفارسي أبو الطيب محمد بن طوسي القصري.^(٢)

قَوْلُهُ :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ

ذكر أنه يجب حذف الخبر في أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا غالباً.

الثاني : في نص يمين.

الثالث : بعد واو مع.

الرابع : إذا سدت الحال مسد الخبر وهذه عبارة النحويين ، وَقَدْ عَبَّرَ هَذَا

النَّاطِمُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : " وَقَبْلَ حَالٍ الْبَيْت "

وَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ يَحْذِفُ الْخَبْرَ قَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ تِلْكَ الْحَالُ خَبْرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي

قَدْ أَضْمَرَ خَبْرَهُ فَيُوقِفُ حَذْفَ الْخَبْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ قَبْلَ حَالٍ لَا تَكُونُ خَبْرًا عَنِ مَبْتَدَأٍ

حَذَفَ خَبْرَهُ ، قَالَ : آلَ الْمَعْنَى إِلَى أَنْ الْخَبْرَ لَا يَحْذِفُ إِلَّا عَنِ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفِ الْخَبْرِ ،

وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ ، وَهُوَ شَيْءٌ دَقِيقٌ لَا يَدْرِكُ بِأَوَّلِ نَظَرٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَمَّ النَّظَرُ فِي

ذَلِكَ.

وهذا كله تفريع على مذهب من يقول : إن ضربي مبتدأ وأن الخبر محذوف ،

وأنه إذا كان المصدر المبتدأ به ماضياً قَدَّرَ الْخَبْرَ إِذْ كَانَ ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبِلاً قَدَّرَ إِذَا

كَانَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَشَاهِيرِ الْبَصْرِيِّينَ.

(١) في التذييل والتكميل : ٢٨٦ / ٣.

(٢) هو محمد بن طوسي القصري أبو الطيب من النحويين المعتزلة أحد تلاميذ أبي علي الفارسي

أملى عليه المسائل البصريات ولم يذكر السيوطي وفاته . البغية : ١ / ١٢٢ ، وانظر معجم

الأدباء : ١٨ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

وذهب الأخصش إلى أن التقدير : ضربي زيدا ضربه قائماً^(١) ، فجعل الخبر المحذوف ليس الظرف إنما هو : ضربه .

فأما من زعم أن ضربي فاعل بفعل محذوف ؛ أي : ثبت ضربي زيدا قائماً^(٢) ، أو من ذهب / ٥١ إلى أنه مبتدأ لا خير له لوقوعه موقع الفعل فكأنك قلت : ضربت زيدا قائماً^(٣) ، أو من ذهب على أن قائماً هو نفس الخبر وهو مذهب الكسائي ، وهشام والفراء وابن كيسان في المشهور عنهم لا على ما نقل ابن السيد عنهم أن الخبر محذوف بعد قائم ، تقديره : ثابت أو موجود فيطرح هذا التفرع كله.^(٤)

ولهذه الحال أحكام كثيرة سنذكر طرفاً منها في باب الحال إن شاء الله تعالى حيث يشير إلى ذلك المصنف.^(٥)

ولا تسد هذه الحال مسد الخبر إلا إذا كان المبتدأ مصدراً ، والمضاف إلى هذا المصدر نحو : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، يجري مجرى هذا المصدر ، فتكون هذه الحال تسد مسد خبره ، ولذلك مثل في البيت الثاني بقوله :

..... وأتم
تبيني الحق منوطاً بالحكم

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٠٥ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٩٠ .

(٢) ذكر أبو حيان هذا المذهب في التذيل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٢٨٧ .

(٣) هو مذهب ابن درستويه كما ذكره الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٠٥ ، والتذيل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٢٨٨ .

(٤) التذيل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٢٩٩ - ٣٠٣ .

(٥) لم يذكر طرفاً كما قال وإنما ذكر هناك عدة صفحات صدرها بقوله : ونحن الآن نتكلم على هذه المسألة لتلا يخلو هذا الكتاب عنها فنقول : أجمع النحويون ... الخ .

فأتم مضاف إلى المصدر الذي هو تبيين ، ومنوطاً حال سدت مسد خبره ،
وقد ذكر بعض النحويين^(١) أن الأسماء التي لا حقيقة لها في الوجود نحو : الطيف
والخيال تجري مجرى هذا المصدر في كونه يجوز أن يكون مبتدأ وتسد الحال مسده
فأجاز : خيال هند هاجرة ، أي : إذ كانت أو إذا كانت على ما تقدم من التقديرين ،
وجعل من ذلك قول الشاعر :^(٢)

خِيَالٌ لَأَمِّ السُّلَسِيلِ وَدُونَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٍ لِلْبُرَيْدِ الْمُدْبَذِبِ

ولا يتعين ذلك في هذا البيت إذ يحتمل أن يكون خيال خبر مبتدأ مرفوع على
تقديره هذا خيال لا على ما ظنه القائل من أن قوله : " خيال " مرفوع على الابتداء
والخبر محذوف سدت الحال التي هي قوله : " ودونها مسيرة شهر " مسد الخبر ، وإذا
دخلت على الحال واوها فهل تسد مسد الخبر ؟ ، في ذلك خلاف . منهم من أجاز
ذلك^(٣) ، ومنهم من منعه^(٤) ، وذلك نحو : ضربني زيدا وهو قائم ، وسيأتي.

قَوْلُهُ :

-
- (١) نسبة أبو حيان في التذييل والتكميل إلى ابن عصفور : ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .
(٢) البيت من بحر الطويل وهو للبعيث بن حريث في الحماسة : ١ / ٢١٨ ، وشرح الحماسة
للمرزوقي : ٣٧٦ ، وللأعلم : ٦٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٣٠٥ .
اللغة : المذبذب : الذي لا يستقر .
موطن الشاهد فيه : في قوله : " خيال " فقد زعم أبو الحسن بن عصفور أن الاسم الذي لا
حقيقة له في الوجود يجري مجرى المصدر في هذا المعنى لا يجري الجث فتسد الحال مسد خبره
واستدل بهذا البيت .
(٣) الجواز هو مذهب الكسائي والفراء . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٣٠٦ .
(٤) المنع هو مذهب سيويه والأخفش . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٣٠٦ ، واستشهد
أبو حيان لقول سيويه بورود السماع وأورد شاهدين لذلك منهما قوله :
خير اقترابي من المولى حليف رضا وشر بعدي عنه وهو غضبان .

وَأَخْبِرُوا بِأَتْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهَمَّ سَرَاةً شُعْرًا

في جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف : منهم من أجازته مطلقاً سواء أكان الخبران فصاعداً من قسم المفرد أم من قسم الجملة أم مركباً منهما ؟ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ مَنْطَلِقٌ ، وزَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وزيد قائم أبوه منطلق ، ونحو ذَلِكَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ هَذَا النَّاطِمِ. (١)

ومنهم من قال : لا يُقْضَى إِلَّا خَيْرًا وَاحِدًا فَإِنْ قَضَيْتَهُ أَكْثَرَ فَلَا بَدَّ مِنْ حَرْفِ التَّشْرِيكِ نَحْوِ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَنْطَلِقٌ نَحْوِ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَأَخُوهُ مَسَافِرٌ ، إِلَّا أَنْ تَرِيدَ اتِّصَافَهُ بِذَلِكَ فِي حِينٍ وَاحِدٍ فَيَجُوزُ نَحْوِ : هَذَا حَلْوٌ حَامِضٌ ، أَيْ مِزٌ ، فَإِذَا لَمْ تَرِدْ أَنْ

(١) قال ابن مالك : " تعدد الخبر على ثلاثة أضرب . أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد الخبر عنه ؛ كقوله تعالى : (وَهُوَ الْقَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ) ، وكقول الراجز :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وعلاوة هذا النوع : صحة الاختصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .. والثاني : أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد الخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ومنه قول الشاعر :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يَرْجِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَانِظَةٌ

والثالث : أن يتعدد لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ ؛ كقولك : هذا حامض حلو . بمعنى : مز ، وكقولك : هو أعسر أيسر ، بمعنى : أضبط . أي : عامل بكلتا يديه فما كان النوع الأول صح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب عدده ، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه الوحدة إلا مجازاً ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاختصار على بعض المجموع .. ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني فلا يستعمل دون عطف ، وأما الثالث : فلا يستعمل فيه العطف ؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٢٧ .

يتصف بذلك في حين واحد وكان ذلك في وقتين فلا يجوز نحو: زيد ضاحك راكب ، وهذا هو اختيار من عاصرناه من الشيوخ.^(١)

وإذا كان للمبتدأ خبران في حين واحد وكانا بغير تشريك وهما مشتقان نحو: هذا حلواً حامضاً ، فهل فيهما ضميران أم الأول خال من الضمير والثاني متحمل ضمير المبتدأ؟ فيه نظر.

نُقلَ لنا أنه ليس إلا ضميرٌ واحدٌ يحمله الخبر الثاني ؛ لأنَّ الأوَّلَ تَنَزَّلَ مِنَ الثَّانِي مِثْلَ مِثْلِهِ مِنْهُ وَصَارَ الْخَبْرُ إِنَّمَا هُوَ بَتَمَامِهِمَا ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُقَدَّرًا بَعْدَهُمَا لَا فِي الْخَبْرِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الثَّانِي - أَيْضاً - قَدْ تَنَزَّلَ مِثْلَ الْجُزْءِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْخَبْرُ إِنَّمَا هُوَ مَجْمُوعُهُمَا.^(٢)

والذي أختره أن كلاً منهما تحمّل ضميراً من المبتدأ وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عن ما استقرّ في الخبر المشتق من تحمّله للضمير ، وثمرة

(١) وقال ابن عصفور : " واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خير واحد إلا بالعطف نحو قولك : زيد راكب وضاحك ، إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده ، فيكون معنى قولك : زيد ضاحك راكب . جامع للضحك والركوب في حين واحد فلا تحتاج لعطف ؛ لأهما خبران في اللفظ وبالنظر للمعنى خير واحد . فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه إلى حرف العطف وما عدا ذلك فلا بد من حرف العطف " . شرح جمل الزجاجي "الكبير" لابن عصفور : ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وينظر المقرب لابن عصفور : ١ / ٨٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ٢ / ٦٥ ، وينظر : شرح المقرب "المرفوعات" ١ / ٧٣٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢ / ١١٢٠ ، وبين ابن عصفور وابن هشام "ماجستير" بالأزهر : ١٤٥ .

(٢) انظر المسائل المثورة : ٣٢ - ٣٣ ، وقد قال فيه : " ليس الذكر في واحد منهما وذلك أنهما تنزلا بمثلة شيء واحد فقاما مقامه ، وذلك أنك أردت : هذا مز فجعلت حلواً حامضاً بدلان على محذوف وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا فرجع على هذا ذكر شيء محذوف قام هذا مقامه " . وانظر الحجة : ١ / ٢٠٠ - ٢٠٢ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٩٠ .

هَذَا الْخِلَافُ تَظْهَرُ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا اسْمٌ ظَاهِرٌ نَحْوُ : هَذَا الْبُسْتَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ رُمَّانُهُ ،
 فَإِذَا قُلْنَا : الْأَوَّلُ لَا ضَمِيرَ يَتَحَمَّلُ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الرُّمَّانُ مَرْفُوعًا بِالثَّانِي ، وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ
 يَتَحَمَّلُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ ، وَلَا النِّفَاتَ لِمَنْ شَرَطَ فِي بَابِ
 الْإِعْمَالِ أَنَّ الْعَامِلِينَ لَا يَتَنَازَعَانِ سَبَبًا مَرْفُوعًا^(١) ، وَسَيَأْتِي هَذَا فِي بَابِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٤ / ٢ - ١٦٦ ، والتذيل والتكميل : ٩٠ / ٤ .

﴿ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

قَوْلُهُ : ٥٢ /

تَرْفَعُ كَانُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَمَا كَانَ سَيِّدًا عُمَرَ

ذكر أن كان وأخواتها ترفع المبتدأ اسماً وتُنصب الخبر ، وهذا إن كان عنى بذلك بعض المبتدآت وبعض الأخبار ، فكان ينبغي أن يُبين ذلك البعض ويخصه من سائر المبتدآت والأخبار ، وإن عنى بذلك كل مبتدأ وخبر فهو خطأ محض ؛ لأن كثيراً من المبتدآت وكثيراً من الأخبار لا تدخل عليها كان ولا أخواتها كالمبتدأ إذا كان اسم شرط ، والخبر إذا كان جملة غير خبرية.^(١)

قَوْلُهُ :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَا

ذكر في هذه الأفعال : " لَيْسَ " وَلَهَا حالة لا تعمل فيها عند بعض العرب ، وهو إذا شبهت بـ : " مَا " فكما أن : " مَا " إذا شبهت بـ : " لَيْسَ " أعملت بالشروط التي ستذكر في بابها ؛ كذَلِكَ : " لَيْسَ " إذا شبهت بـ : " مَا " غَيْرَ العاملة لا تعمل ، وَذَلِكَ إذا أوجب خبرها بإلا نحو : لَيْسَ زَيْدٌ إِلا أَخوكَ ، كانه قال : ما زيد إلا أخوك ، فكما أن : " مَا " إذا أوجب خبرها لا تعمل فكذلك : " لَيْسَ " ، وَرُويَ عن الْعَرَبِ : لَيْسَ الطَّيْبُ إِلا الْمِسْكُ ، أَي : مَا الطَّيْبُ إِلا الْمِسْكُ.^(٢)

(١) أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية كل هذه الأشياء لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها وعليه فلا تكون اسماً لكان وأخواتها ، فلا تستثنى ، وأما الجملة الطلية فلم يقع معناها فلا تكون خيراً ، وأخبار هذه الأفعال واقعة في الماضي أو الاستقبال.

(٢) في الكتاب لسيبويه : ١٤٧/١ : " وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَيْسَ تُجْعَلُ كَمَا وَذَلِكَ قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ وَهَذَا يَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ ... هَذَا كُلُّهُ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ وَالْوَجْهَ وَالْحَدُّ أَنْ تَحْمَلَهُ عَلَى أَنْ فِي لَيْسَ إِضْمَارًا وَهَذَا مَبْتَدَأٌ كَقَوْلِهِ : إِنَّهُ أُمَّةٌ =

وقدر الفارسيّ تأويل ذلك وإبقاء : " لَيْسَ " عَلَى بَابِهَا مِنَ الْعَمَلِ (١) ، وَلَيْسَ بشيء لثبوت ذلك لغة لِبَنِي تَمِيم. (٢)

وهذه المسألة جرت بين عيسى بن عمر الثقفي وبين أبي عمرو بن العلاء ، كان عيسى ينكر الرفع وأبو عمرو يجيزه فاجتمعا ، فقال له عيسى في ذلك ، فقال له أبو عمرو : نمت يا أبا عمرو ، وأدج الناس لَيْسَ في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا تميمي إلا وهو يرفع ، ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد الزبيدي إلى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من إصبعه ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك بهذا والله فقت الناس.

قَوْلُهُ :

فَتَىٰ وَانْفَكَّ وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لَشِبِّهِ نَفِيٍّ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ

أما فتى فيقال فيها : فتأ على وزن فَعَلَ ، وانفكاً على وزن : افْعَلَ ، وقوله : "وهذي الأربعة" يعني : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك.

وقوله : " لَشِبِّهِ نَفِيٍّ " شبه النفي يريد به النهي والدعاء نحو : لَا تَزَلْ مُحْسِنًا لِزَيْدٍ ، وَلَا زَالَ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ ، وقوله : " أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ " يعني : أن تكون منفية بحرف نحو : ما زال زيد قائماً ، أو : لن يزال زيد قائماً ، أو : لم يزال زيد ، أو :

= الله ذاهبة ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، وما كان الطيب إلا المسك .

(١) قال الفارسي : " فأما الوجه الآخر : فهو نادر على قياس نظائره وقليل في الاستعمال -أيضاً- على ما حكاه أبو عمر وقله هذا في الاستعمال كقلة استعمال : ليس الطيب إلا المسك على التشبيه بما " . كتاب الشعر الفارسي : ١١ ، وينظر الأصول : ٥٩ / ٢ ، وأما ابن الشجري : ٣٠٢ / ١ تحقيق : الطناحي ، والمسائل البغداديات : ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٢) هو ما قاله أبو حيان في التذيل والتكميل : ١١٨ / ٤ تحقيق : هنداوي .

لا يزال ، أو : زَيْدٌ غَيْرُ زَائِلٍ قَائِمًا ، أو : قَلَمًا يَزَالُ زَيْدٌ قَائِمًا ، أو : لَسْتُ زَائِلًا قَائِمًا ، فَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَكَانَ النْفِي بِالْحَرْفِ أَوْ بِالِاسْمِ أَوْ بِالْفِعْلِ .

وذكر النَّاطِمِ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعَ الْبَيْتِ قَبْلَهُ ، وَالْبَيْتَ بَعْدَهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلًا تَرْفَعُ الْإِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَيْرَ .

وكلها أفعال بلا خلاف إلا : " لَيْسَ " فقد تقدم الخلاف فيها في أول هذا الكتاب^(١) .

ومن قال بفعليتها فوزنها عنده : فَعَلٌ بِكسْرِ الْعَيْنِ وَخَفِيفٌ^(٢) ، ولزمت التخفيف لثقل الكسرة في الياء ، ولا يجوز أن يكون وزنها (فَعَلٌ) لأنه لو كان

(١) اختلف العلماء في فعلية ليس فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، قال سيويه في ذلك : " كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخير . تقول كان عبد الله أحاك " . الكتاب ١ / ٤٥ ، وقال ابن السراج : " فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست ؛ كما تقول : ضربت ، ولستما كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن كضربن ، ولستن كضربين ، وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة ؛ كقولك : ضربت أمة الله زيدا " . الأصول في النحو لابن السراج : ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، وقد خالف الفارسي في فعلية " لَيْسَ " وقال بحرفيتها ، قال أبو علي : " وأما (لَيْسَ) فَقَدْ اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا فِعْلٌ بِدَلَالَةِ أَنَّ الضَّمِيرَ يَتَعَلَّقُ بِهَا وَيَتَّصِلُ بِهَا وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَيْسَا ... وَهَذَا لَا يَلِزَمُ وَذَلِكَ أَنَّ (هَا) وَهِيَ حَرْفٌ يَتَّصِلُ بِالضَّمِيرِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ / هَاءُ مَوْأ ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ (هَا) بِهَا وَلَمْ يَكُنْ ضَمِيرًا فَكَذَلِكَ يَتَّصِلُ بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ ضَمِيرًا ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ وَلَا تَدُلُّ عَلَى حَدْثٍ وَلَا زَمَانٍ " . انظر المسائل المثورة للفارسي : مسألة رقم ٢٤٧ ، والحلبيات : ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وإيضاح الشعر : ١٠ ، والمسائل البصريات : ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٩٩ ، والتذليل والتكميل لأبي حيان : ٤ / ١٧ تحقيق : هندأوي .

(٢) انظر الكتاب لسيويه : ٢ / ٣٧ ، ٤٠٠ ، ٤ / ١٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٣ ، ٣ /

كَذَلِكَ لَكَانَ مِمَّا تَحْرَكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَتَنْقَلِبُ الْيَاءُ فَتَصِيرُ : لَاسٍ مِثْلَ : بَاعَ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ - أَيْضاً - فَعْلٌ ؛ لِأَنَّهُ / ٥٣ لَوْ كَانَ : (فَعْلٌ) لِلزَّمِ أَنْ يَكُونَ إِذَا
اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ فَأَوْهَا مَضْمُومَةٌ نَحْوُ : طَلَّتْ فِي : طَال ، عَلَيَّ أَنَّهُ قَدْ سُمِعَ
فِيهَا : لُسْتُ بِضَمِّ اللَّامِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَيَّ أَنَّهَا مِمَّا بَنِيَتْ مَرَّةً عَلَيَّ فَعِلٌ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ
وَمَرَّةً عَلَيَّ : فَعْلٌ وَهُوَ الْأَقْلُ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَوْ كَانَ عَلَيَّ فَعِلٌ لِلزَّمِ كَسْرُ فَائِئِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ
نَحْوُ : نَلْتُ فِي : نَالَ ، وَإِذَا كَانُوا يَكْسِرُونَهَا فِي : (فَعْلٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ فَيَقُولُونَ فِي :
بَاعَ : بَعْتُ فَلَأَنْ يَكْسِرُونَهَا فِي (فَعْلٌ) أَوْلَى ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : لِسْتُ بِكَسْرِ
اللَّامِ ؟ .

فَالْجَوَابُ أَنْ هَذَا - أَيْضاً - لَازِمٌ لَوْ قُلْنَا : إِنْ أَصْلُهَا (فَعْلٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ ؛
لَكِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيَّ هَذَا شِدْوَذَانٌ :

أَحَدُهَا : تَخْفِيفُ عَيْنِهَا بِلَا مَرْجَبٍ تَصْحِيحِهِ .

وَالثَّانِي : عَدَمُ كَسْرِ فَائِئِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ وَعَلَيَّ دَعْوَى أَهْمَا (فَعْلٌ)
يَلْزَمُ الشِدْوَذَ الثَّانِيَّ فَقَطُّ لِأَنَّ الْأَوَّلَ ، لِأَنَّ تَخْفِيفَ (فَعْلٌ) إِلَيَّ : فَعْلٌ قِيَاسٌ مَطْرُودٌ نَحْوُ :
شَهَدَ ، وَعَلِمَ فِي : شَهَدَ ، وَعَلِمَ ، فَلِذَلِكَ كَانَ ادِّعَاءُ أَنْ وَزْنُهَا (فَعْلٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ
أَوْلَى .

[الأفعال التي وردت بمعنى : صار]^(١)

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ أَكْثَرُ مِمَّا ذَكَرَ هَذَا النَّاطِمُ ، فَمِنْ ذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ هَذَا
الْبَابِ وَأَنَّهُ يَرْفَعُ الْأِسْمَ وَيُنْصَبُ الْخَبَرَ جَاءَ فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ^(٢) ، بِمَعْنَى :

(١) عنوان ليس في المخطوط .

(٢) مثل من أمثال العرب ، أول من قاله الخوارج قالوه لعبد الله بن عباس حين أرسله إليهم على
ابن أبي طالب كرم الله وجهه ، وانتظر المثل والحديث عنه معنى ونحوها في الكتاب لسيبويه :

مَا صَارَتْ حَاجَتَكَ ، ف : " ما " مرفوعة بالابتداء وهي استفهامية ، والمعنى : أي شيء ، وجاءت في مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، واسم جاءت ضمير يعود على : " ما " على المعنى لا على اللفظ من الأفراد ، وحاجتك منصوب على أنه خبر جاءت .

وقد روي : ما جاءت حاجتك ، برفع الحاجة على أن يكون اسم جاءت ، وما في مَوْضِعِ نَصْبِ خَيْرِ جَاءت ، والمعنى : أي شيء صارت حاجتك .

وكذلك - أيضاً - مِنْ هَذَا الْبَابِ : " قعد " في قولهم : " شحذ شَفْرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ " ^(١) ، أي : حتى صارت ، ففي : " قعدت " ضمير يعود على الشفرة ، وهو اسم قعدت ، و : " كأنها حربة " جملة في مَوْضِعِ خَيْرِ : قعدت .

ولا يُتَعَدَّى بـ : " جاء وقعد " غير مَوْضِعِ السَّمَاعِ ، وَهُمَا الْمَكَائِنُ الْمَذْكُورَانِ ، ومن قاس : " قعد " بِمَعْنَى : " صار " فعداً ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَدْ أَخْطَأَ نَحْوَ قَوْلِ : من جعل ملوماً من قوله تعالى : ^(٢) { فَتَقَعْدَ مَلُومًا } خَيْرِ تَقَعْدَ ^(٣) .

= ١ / ٥٠ ، ٥١ ، وشرح الكتاب للسرياني : ٢ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ (الهيئة العامة للكتاب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٩٠ ، ٩١ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٦٣ .

(١) رواية هذا المثل في ابن يعيش : ٧ / ٩١ ، أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، وانظر التذيل والتكميل : ٤ / ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩٠ .

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء .

(٣) الذي جعل ذلك قياساً للفراء والكسائي والزمخشري . انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٧٤ ، والكشاف : ٢ / ٣٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٤٨ ، وقال ابن مالك بعد أن ذكر قول الفراء والكسائي : ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر :

ما يقسم الله أقبل غير مبتس منه وأقعد كريماً ناعم البال

وكذلك - أيضاً - فلان قعد يتهكم بعرض فلان ، جعل بعضكم يتهكم خبر
" قعد " وَلَيْسَ بِشَيْءٍ. ^(١)

وزاد الأعلام وغيره في هذه الأفعال : " عَادَ " بِمَعْنَى صَارَ نَحْوُ : عاد الطسين
خزفاً ، أي صار ^(٢) ، وزاد بعض البغداديين : ما وئى ، وبعض النحويين : ما رام. ^(٣)
والمشهور إلحاق : غدا ، وراح بها ^(٤) لا آضَ ، وآلَ ، ورجَعَ ، وتحوَّلَ ،
واستَحَالَ ، وارتدَّ ، وحارَ ، وأسحَرَ ، وأفجَرَ ، وأظَهَرَ. ^(٥)

وأما سببونه فذكر منها أفعالاً قليلة ثم قال : وما كان نحوهن مما لا يستغني
عن الخبر ^(٦) ، فأعطى هذا القانون الكلبي ، ولم يذهب إلى التعداد.

(١) قيل: إن قعد هنا زائدة والمعنى فلان يتهكم بعرض فلان ، والقول بزيادة قعد هنا منسوب لابن
جني ، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٢٨٣ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٦٥ .
(٢) قال ابن مالك : " وترد الخمسة الأوائل بمعنى : صار ، ويلحقها ما رادفها من آض ، وعاد
وآل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد . " تسهيل الفوائد بشرحه لابن مالك : ١ / ٣٤٤ ،
والتذيل والتكميل : ٤ / ١٦٢ .

(٣) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " وَقَيْدَ وئى ورام الملحقات بهن بمرادفتها احترازاً من وئى بِمَعْنَى فتر ومن رام
بِمَعْنَى : حاول وِبِمَعْنَى تحول ومضارع التي بِمَعْنَى حاول يروم ومضارع التي بِمَعْنَى تحول
يريم ، وهكذا مضارع المرادفة زال وهي وئى بِمَعْنَى زال غريتان ولا يكاد النحويون
يعرفونهما إلا من عني باستقراء الغريب ... " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٣٤ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٩٠ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣٨٨ - ٣٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٩٠ ،
ويقول الرضي في شرحه للكافية : " وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف ونقص
منه ، فالذي زيد من مرادفات صار : آل ورجع وحال وارتد : كان كلها في الأصل بمعنى
رجع تاماً وكذا : استحال وتحول ، فإنهما كانا في الأصل بمعنى : انتقل وكذا كان أصل :
صار " . شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٦) الكتاب لسبويه : ١ / ٤٥ .

وحاصلُ هَذَا كُلِّهِ أَنْ كُلَّ فِعْلٍ رَفَعَ اسْمًا مَفْتَقَرًا إِلَى ثَانٍ مَنْصُوبٍ افْتِقَارَ الْمَبْتَدَأِ
لِخَيْرٍ وَجَاءَ تَعْرِيفُ ذَلِكَ الْمَنْصُوبِ وَتَنْكِيرُهُ فَذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَمَا لَا يَكُونُ
كَذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ .

والمرفوع من هذا الباب مشبه بالفاعل إجماعاً ، وأما المنصوب فإنه عندنا
مشبه بالمفعول ، وعن الفراء مشبه بالحال^(١) ، وفي كتاب اللباب لأبي البقاء
العكبري : الخبر منصوب بكان عند البصريين ، وقال الكوفيون ينتصب على القطع
يعنون الحال . انتهى^(٢).

(١) ذهب البصريون إلى أن كان وأخواتها أشبهت الفعل المتعدي في احتياجه إلى شيئين مرفوع
ومنصوب فرفعت المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول والدليل على أنها
عملت في الاسمين اتصالهما بها عندما يكونان ضميرين والضمير لا يتصل إلا بفاعله ، ووقوع
الخبر ضميراً لا يكون حالاً ، وأيضاً زال التجرد عن المبتدأ بدخول هذه العوامل . وأما
الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن هذه الأفعال لما دخلت على المبتدأ والخبر نصبت الخبر وبقي المبتدأ
مرفوعاً وجاء نصب الخبر تشبيهاً له بالحال لأن هذه الأفعال لازمة لا تنصب المفعول به فإذا
قلت كان زيد قائماً معناه كان زيد في حال قيام ، ووافق الفراء البصريين في عمل كان في
الاسم وخالفهم في نصب الخبر حيث ذكر أنه منصوب تشبيهاً له بالحال . وانظر في ذلك :
الكتاب : ٤٥ / ١ ، المقتضب : ٩٧ / ٣ ، ٨٦ / ٤ ، الأصول : ٨٢ / ٧ ، الإنصاف : ٨٢١ / ٢
(المسألة : ١١٩) ، شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٩ / ١ (أبو جناح) ، وهناك إشارة إلى
رأي الفراء في المعاني له : ٢٨١ / ١ ، وانظر أيضاً التذليل والتكميل : ١١٦ / ٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : ١٦٧ / ١ تحقيق : غازي مختار طليمات ط . دار
الفكر المعاصر ، لبنان ، ودار الفكر ، سوريا . أولى : ١٩٩٥ م .

وَيَجُوزُ عِنْدَنَا تَعْدَادُ الْخَبْرِ فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ فَقِيهًا شَاعِرًا^(١) ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ دَسْتُورِيهِ فَمَنَعَ مِنْ تَعْدَادِ الْخَبْرِ^(٢).

وَقَدْ أُلْحِقَ الْكُوفِيُّونَ بِهَذَا الْبَابِ أَشْيَاءَ فِي احتياجها إِلَى اسْمِ مَرْفُوعٍ وَإِلَى خَبْرٍ مَنْصُوبٍ مِنْ ذَلِكَ : " هَذَا ، وَهَذِهِ " إِذَا كَانَ الْاسْمُ بَعْدَهُمَا لَا ثَانِي لَهْ فِي الْوَجُودِ نَحْوُ : هَذِهِ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِمًا ، أَوْ كَانَ مَعْبَرًا بِهِ عَنِ جِنْسِهِ لَا عَنِّ وَاحِدٍ بَعِينَهُ نَحْوُ { }^(٣).

أَوْ كَانَ يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ نَحْوُ : هَا أَنَا ذَا قَائِمًا ، فَتَقْدَمُ اسْمُ التَّقْرِيبِ هُنَا عِنْدَهُمْ ، فَيَعْرَبُونَ فِي كُلِّ هَذَا اسْمَ الْإِشَارَةِ تَقْرِيبًا ، وَالْمَرْفُوعُ مَعَهُ اسْمُ التَّقْرِيبِ وَالْمَنْصُوبُ خَيْرُ التَّقْرِيبِ ، وَمِنْ ذَلِكَ / ٥٤ عِنْدَهُمْ : مَرَرْتُ إِذَا لَمْ تُكُنْ لِانْتِقَالِ الْخَطَا نَحْوُ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَمْرِ صَحِيحًا ، فَصَحِيحًا عِنْدَهُمْ خَيْرُ مَرَرْتُ ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَكْرَرُ نَحْوُ : لَيْتَ ضَرْبَتَهُ لَتَضْرِبَتْهُ الْكَرِيمَ ، فَالْكَرِيمُ عِنْدَهُمْ خَيْرٌ : لِتَضْرِبَتْهُ^(٤).

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٧٤ / ٢ ، وينظر : مع الهوامع للسيوطي : ١ / ١١٤ ، والكتاب : ٤٥ / ١ ، الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : ١٩٦ / ٢ ، والتذيل والتكميل لأبي حيان : ١٣١ / ٤ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش الجزء : ١٠٨٢ / ٣ .

(٢) قال المرادي : " ويجوز تعدده خلافاً لابن درستويه وشبهته أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد فلا يزداد على ذلك ، قال ابن أبي الربيع : ويظهر هذا في كلام سيويه وهذا القول عندي أقوى . انتهى ، والصحيح الجواز ؛ لأنه خير مبتدأ في الأصل ؛ إذ جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فجوازه مع الأقوى أولى " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٤٣ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٨ / ١ ، وإصلاح الخلل : ١٤٩ ، والبسيط في شرح الجمل : ٦٨٩ ، والتذيل والتكميل : ١٣١ / ٤ ، ١٣٢ .

(٣) ما بين المعقوفين بياض في النسخة المغربية والنسخة الأمريكية ص : ٥٣ ، وتكلمته من التذيل والتكميل : ١٦٧ / ٤ هكذا : كقولك : ما كان من السباع مخوفاً فهذا الأسد مخوفاً لأنك لم تقصد إلى شخص بعينه .

(٤) قال السيوطي : " وذهب الكوفيون إلى أن (هَذَا وَهَذِهِ) إِذَا أُرِيدَ بِهِمَا التَّقْرِيبُ كَانَ مِنَ أَخْوَاتِ كَانَ فِي احتياجها إِلَى اسْمِ مَرْفُوعٍ وَخَبْرٍ مَنْصُوبٍ نَحْوُ : كَيْفَ أَخَافُ الظُّلْمَ وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِمًا ؟ وَكَيْفَ أَخَافُ الْبَرْدَ وَهَذِهِ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ ؟ ، (وَجَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى : =

وهَذَا كله عندنا منصوب عَلَى الحال إِلا فِي الفعل المكرر ، فَإِن الكريم عندنا
بدل من الضمير فِي : لتضربنه. (١)

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا

يعني مثل " كان " فِي دخولها عَلَى المبتدأ والخبر ، وقوله : " مسبوقة بِمَا "
يَنبَغِي أَن يَقيد ، فيقول : مسبوقة بـ : " ما " المصدرية الظرفية نحو ما مُثَّلَ بِهِ .

وشرط : " دام " هَذِهِ أَن تكون ماضية اللفظ مثبتة ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مَا مَصْدَرِيَّةً
لأنه ينسبك منها مع الفعل بعدها مصدر ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لَأَن المصدر قد

= وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) ، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له
فِي الوجود نحو : هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون هذا تقريباً والمرفوع اسم التقريب
والمنصوب خبر التقريب ؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس
بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ؛ ألا ترى أنك لَمْ تشر إليهما وهما
حاضران ، و - أيضاً - فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إِلَي تبيينهما بالإشارة إليهما
وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة بخبر عنه بالمنصوب ؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لَمْ يَحْتَمِل
المعنى ؛ كما لو أسقطت كان من كان زيد قائماً ، وقال بعض النحويين : يدخل فِي هذا
الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو : قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدثاً ،
فإن جعلته تاماً نصبت على الحال " . همع الهوامع للسيوطي : ١ / ١١٣ ، وانظر معاني القرآن
للغراء : ١ / ١٢ ، ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(١) قال أبو حيان : " وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح إلا
أن الإعراب على غير ما ذكروه بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر والمنصوب حال والمعنى قد
يكون على خلاف اللفظ ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له
موضع من الإعراب ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب " . التذيل والتكميل :
.١٦٨ ، ١٦٧ / ٤ .

يستعمل ظرفاً نَحْوُ : جُنْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، أي : وقت خفوق النجم^(١) ، وقد سبق الكلام في وقوع المصدر موقع الظرف في باب المبتدأ.^(٢)

قَوْلُهُ :

وغير ماضٍ مثله قَدْ عَمِلًا إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَالًا

غير الماضي : هُوَ الْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرُ نَحْوُ : يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكُنْ قَائِمًا ، وَزَيْدٌ كَائِنٌ صَدِيقَكَ ، وَعَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ صَدِيقَكَ ، وقوله : " مثله " أي مثل الماضي قَدْ عَمِلَ عَمَلُ الْمَاضِي فِي رَفْعِهِ الْاسْمِ وَنَصْبِهِ الْخَبَرِ .

وقوله : " إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَالًا " احتراز مما لَزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً نَحْوُ : " لَيْسَ ، وَدَامَ " فَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَعْمَلَا إِلَّا مَاضِيَيْنِ^(٣) ، وَمَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْهُ أَمْرٌ وَلَا مَصْدَرٌ ، وَهُوَ مَا كَانَ النِّفْيَ أَوْ شَبَّهَ شَرْطًا فِي رَفْعِهِ الْاسْمِ وَنَصْبِهِ الْخَبَرَ ، وَأَمَّا مَا بَقِيَ فَيَسْتَعْمَلُ مِنْهُ الْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ بِلَا خِلَافٍ.^(٤)

(١) ينظر الفصل وابن يعيش : ٧ / ١١١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٠ .

(٢) ذكر هناك وهو يتحدث عن الخبر شبه الجملة وهو الظرف المكاني يرفع على الخبر وينصب على الظرف قال : ويجري مجرى الظرف في ذلك المصدر ، قالوا : هو منى فوت اليد ، وهو متى دعوة رجل وعدوة فرس بالرفع والنصب ، فإذا رفعوا أضرروا القدر وإذا نصبوا بنوا على المحل .

(٣) قال الصبان : " قوله : ودَامَ على الصحيح يقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعاً وهو : يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ذكره في التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ؛ لأنها من تصرفات دام التامة ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك : لا أكلمك ما دمت عاصياً ، وقولك : لا أكلمك ما تدوم عاصياً ، بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا - أيضاً - بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر ، وأن هذا المصدر مصدرها " . حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٢٣٠ .

(٤) الحق أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : الأول : ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتساق ودام على الصحيح . الثاني : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها مما يتقدم عليه أداة نفى =

وأما المصدر منها ففي رفعه الاسم ونصبه الخبر خلاف فمنهم من أجاز ذلك وهو الصحيح^(١) ، ومنهم من منع ذلك وجعل المرفوع بَعْدَ الْمَصْدَرِ فاعلاً والمنصوب حالاً ، وجعل المصدر المسموع من ذلك إِنْمَا هُوَ مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا التَّامَّةُ لَا النَّاقِصَةَ ؛ لأن كان الناقصة لا مصدر لها^(٢) ، وأما سَبِيوِيَّةٌ فقد استعمل مصدر كان الناقصة في كتابه في غير ما مَوْضِعٍ ، يقول : وكيونته كذا.

وَنَحْنُ نَذَكُرُ مَصَادِرَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، أَمَا أَضْحَى ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ فمصادرهما : الإِضْحَاءُ ، وَالْإِمْسَاءُ ، وَالْإِصْبَاحُ ، وَأَمَا كَانَ فمصدرها : الْكَوْنُ وَالْكَيُونَةُ^(٣) ، وَأَمَا صَارَ فمصدرها : الصَّيْرُورَةُ ، وَالصَّيُورُ^(٤) ، وَأَمَا بَاتَ فمصدرها :

= مما هو شرطه ذلك فإنه لا يستعمل منه الأمر ولا المصدر . الثالث : ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي هذه الأفعال والأمثلة على ذلك في كتب النحاة . ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٣٠ / ١ .

ومثال المضارع من كان قوله تعالى : { وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا }

ومثال الأمر قوله تعالى : { قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا }

ومثال اسم الفاعل قوله :

وما كل من يبدي البشاشة كأننا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

ومثال المصدر قوله :

بيذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسيّر

ومثال اسم الفاعل من زال قوله :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض

(١) هو قول ابن مالك : ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٨٧ .

(٢) الذي جعل المرفوع بعد المصدر فاعلاً والمنصوب حالاً هو أبو البقاء العكبري وقد رد عليه بأن

هذا المنصوب قد يكون ضميراً (الصدق كتنه) والضمير لا يكون حالاً . التصريح : ١ / ١٨٧ .

(٣) قال صاحب الصحاح (كون) وكيونة مثل حيدودة وطبروزة من ذوات الياء ولم يجيء من

الواو على هذا إلا أحرف وعد منها ديمومة وكيونة .

(٤) في الصحاح (صير) صار الشيء كذا يصير صيراً وصيرورة وصيور الأمر آخره ووزنه فيقول .

البَيَات ، والبيُّوتَة ، وأما ظَلُّ فِئيل : إنه لَمْ يسمع لها مصدر ، ورأيت لبعض أهل العلم استعمال مصدرها الظُّلُول^(١) ، وهكذا نص عليه أبو جعفر الطوسي^(٢) في تفسيره .

(١) هو قول لكذة كما ذكره في التذييل والتكميل : ١٥٨ / ٤ وذكره في : ١٣٥ / ٤ دون نسبة

لأحد ، وفي الصحاح (ظلل) ظلمت أعمل كذا بالكسر ظلولاً إذا عملته بالنهار دون الليل .

(٢) لم أعر على ترجمة له .

﴿ حكم توسط خبر كان ﴾

قَوْلُهُ :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْخَبَرِ أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرُ

ذكر أنه يجوز في جميعها توسط الخبر ، وليس كما ذكر بل الخبر في ذلك
على ثلاثة أقسام :

١- قسم يجب فيه ذلك.

٢- وقسم يمتنع فيه.

٣- وقسم يجوز.

مثال ما يجب فيه ذلك : كان في الدار ساكنها ، ومثال ما يمتنع فيه : كان
موسى عيسى ، ومثال ما يجوز فيه : كان قائماً زيد^(١) ، خلافاً للكوفيين في منعهم
توسيط الخبر على أن يكون : " قائماً " فيه ضمير عائد على : " زيد " ، وزيد اسم
كان مرفوع بها خاصة ؛ بل أجازوا ذلك على تقدير آخر هو مذكور في
المبسوطات.^(٢)

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " تَقْلِيدِ الْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ شَبِيهٌ بِتَقْلِيدِ الْمَفْعُولِ فَلِيَحْكَمَ بِجَوَازِهِ مَا لَمْ يَمْنَعِ
مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ ... " . شرح الكافية الشافية : ٣٩٦ .

(٢) هذا التقدير في قولك : كان قائماً زيد ، أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بقائم واسم
كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر ، وانظر في ذلك شرح الجمل لابن
عصفور : ١/ ٣٩٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ٢/ ٢١٤ ، والتذليل والتكميل : ٤/ ١٦٩ ، ١٧٠ ،
وفيه كلام مطول .

ووقع لابن معط^(١) وهم فمّنع توسيط / ٥٥ خير : " دام"^(٢) وهو مخالف للنص والإجماع والقياس.^(٣)

وأما تَقْدِيمَ خَبَرَ لَيْسَ عَلَى اسمها فجائز نَحْوُ : لَيْسَ قَائِمًا زَيْدٌ ، قال الفارسيّ : لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى اسمها^(٤) ، وحكى صاحب الإرشاد^(٥) أن من النَّحْوِيِّينَ مَنْ مَنَعَ تَقْدِيمَ خَبَرِهَا عَلَى اسمها ، فهؤلاء شبهوها بِمَا ، فكما لا يَجُوزُ :

(١) هو يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي توفي سنة (٦٢٨ هـ) . بغية الوعاة : ٢ / ٣٤٤ .

(٢) ينظر الفصول الخمسون لابن معط : ١٨١ ، وقد قال فيها : " وأما دام فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها ولا تفصل عنها ما بخلاف أخواتها " . وقال في الألفية ص : ٣٥ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ الْخَبَرَ عَلَى اسم مَا دَامَ وَجَازَ لِي الْآخَرَ

انظر توضيح المقاصد للمراي : ١ / ٢٩٩ .

(٣) مما ورد في حواز ذلك من الشعر قول الشاعر :

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهزم

وقوله :

ما دام حافظ سرى من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً أبداً

ينظر شرح قطر الندى : ١٣١ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٨٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٣٢ .

(٤) الإيضاح العضدي : ١٠١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٧ ، والمسائل الحلييات : ٢٨٠ ، ومن شواهد تقدم خبر لَيْسَ قوله تعالى : { لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ } ، وقول الشاعر : سلي إن جهلت الناس عتاً وعنهم فليس سواء عالم وجهول

(٥) يقصد ابن درستويه .

مَا قَاتِمًا زَيْدًا ، فَلَا يَجُوزُ : لَيْسَ قَائِمًا زَيْدًا^(١) ، وهذا المذهب يرد عليه السماع ، قال الشاعر^(٢) :

سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلٌ

وقوله : " وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظْرٌ " أي : وكل من العَرَبِ أو من النَّحَاة منع أن يتقدم خبر دام على دام ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ لِأَنَّ ذَلِكَ مَسْأَلَتَانِ :

إحدهما : تقدم الخبر على ما دَامَ نَحْوُ : لَا أَصْحَبُ طَالِعَةَ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ ، فَهَذِهِ لَا تَجُوزُ .

الثانية : تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى دَامَ وَحَدِّهَا دُونَ مَا نَحْوُ : لَا أَصْحَبُ مَا طَالِعَةَ دَامَتِ الشَّمْسُ ، وَفِي جَوَازِ ذَلِكَ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ : عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ ، تَرِيدُ : مِمَّا ضَرَبْتُ زَيْدًا .

(١) ينظر شرح الأشموني بمحاشية الصبان : ٢٣٢ / ١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٨٦ / ٢ ، وقد ذكر ابن مالك في شرحه التسهيل : ٣٤٩ / ١ أن خبر لَيْسَ جَائِزٌ تَوْسِيطُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانَ عَنِ ابْنِ الدَّهَّانِ وَابْنِ عَصْفُورٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٧١ / ٤ .

(٢) أقول : قائله هو السموأل بن عاديا الغساني اليهودي ، ويقال قائله هو الجلاح الحارثي ، والأول أشهر وهو من قصيدة لامية ، من الطويل .

اللغة : قوله : " سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ إِلَى آخِرِهِ " كَانَ السَّمُوَالُ هَذَا قَدْ خَطَبَ امْرَأَةً وَخَطَبَهَا غَيْرَهُ أَيْضًا ، وَكَانَتْ قَدْ أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ فَخَاطَبَهَا بِهَذِهِ الْآيَاتِ إِلَى أَنْ قَالَ : أَيُّهَا الْمَرْأَةُ : إِنْ جَهَلْتَ حَالَنَا فَسَلِي النَّاسَ عَنَّا وَعَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَطَبُوكَ حَتَّى تَعْلَمِي حَالَنَا وَحَالَهُمْ فَلَيْسَ الْعَالَمُ بِالشَّيْءِ وَالْجَاهِلُ سَوَاءً .

الاستشهاد فيه : حيث تقدم خبر ليس على اسمه ، وهو جائر خلافًا لابن درستويه فإنه يمنع ذلك ، والبيت حجة عليه ، وانظر البيت في ابن الناظم : ٥٢ ، وشرح المرادي : ٢٩٨ / ١ ، والأشموني : ١١٢ / ١ ، ومغني اللبيب : ٢٠٠ ، وتخليص الشواهد لابن هشام : ٢٣٧ ، وابن عقيل وقطر الندى ... الخ .

ويمكن أن يقال لا يَجُوزُ ذَلِكَ لأنَّ دَامَ النَّاقِصَةَ لا تتصرف ولا تستعمل إلا ماضية اللَّفْظِ كَمَا سَبَقَ ، وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ لا يتصرف في معمله نَحْوُ : فعل التعجب ، ويمكن أن يقال يَجُوزُ ذَلِكَ لأنَّ منع التصرف في دَامَ لَيْسَ بِخُصُوصِيَّةِ دَامَ بَلْ كُلُّ فَعْلٍ وَقَعَ صِلَةٌ لِمَا الظَّرْفِيَّةِ لا يكون إلا ماضِي اللَّفْظِ نَحْوُ : لا أَصْحَبُكَ مَا لَاحَ لِلَّهِ بَارِقٌ ، فعدم التصرف فيها إنما كَانَ لِكُونِهَا وَقَعَتْ صِلَةٌ لِمَا التَّوْقِيتِيَّةِ فَصَارَ ذَلِكَ فِيهَا لَا لِكُونِهَا وَوَضِعَتْ عَلَيَّ مَنَعَ التَّصَرُّفِ بَلْ لِأَجْلِ مَا.^(١)

قَوْلُهُ :

كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٌ مَّا النَّافِيَةُ فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهَا لَا تَالِيَةَ

يقول : لا يَجُوزُ أن يسبق الخَبَرُ ما النَّافِيَةُ ، وهذا تحته قسمان :

أحدهما : ما النفي أو شبهه شرط في إعماله في المَبْتَدَأِ والخَبَرِ وهو : ما زال ، وما انك ، وما فتى ، وما برح .

والآخو : ما صلح أن ينفي بما من كان وأخواتها نَحْوُ : ما كان زيد قائماً .

فالقسم الأولُ أَجَازَ تَقْدِيمَ الخَبَرِ عَلَيْهِ ابنُ كَيْسَانَ والنحاس ، وحكى مثله عن الكِسَائِيِّ فَأَجَازَ : مُنْطَلِقًا ما زال زيد.^(٢)

(١) انظر التذيل والتكميل : ١٧١ / ٤ ، ١٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٩ / ١ .

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام ؛ لأنه نظر إلى أن : ما زال زيد فاضلاً ، بمرتلة : كان زيد فاضلاً ، في المعنى فاستويا في جواز تقديم الخبر ... وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجاز ابن كيسان ؛ لأن (ما) عندهم ليس لها تصدير مستحق حكى ذلك ابن كيسان " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٥١ ، وينظر ابن كيسان النحوي : ١٨٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣٩٨ / ١ ، ويقول الرضي : " وأما غير (ما دام) مما في أوله (ما) من هذه الأفعال فأجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها .. قالوا : لأن (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كجزئها بخلاف نحو : ما فارق وما انفصل . فإنها لم تلزمها ، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الأفعال ولم يجوز ذلك غيرهم =

ومفهوم قول الناظم : أن النفي إذا كان بغير ما يجوز تقديم الخبر عليه نحو : قائماً لم يزل زيد ، خلافاً للفراء إذ منع من تقديم الخبر مطلقاً ، وخلافاً لغيره من الكوفيين إذ أجاز ذلك مطلقاً كما نقلناه عن ابن كيسان ومن قال بقوله .

ويفهم أيضاً من قوله : إن المنع إنما هو من تقديم الخبر على (ما) ، فإن تأخر عن (ما) وتقدم على الفعل فالمفهوم جوازه نحو : ما منطلقاً زال زيد ، وهذه فيها - أيضاً - خلاف أكثر النحويين على جواز ذلك ، وبعضهم منعه. ^(١)

وأما القسم الثاني وهو : ما كان زيد قائماً ، فالنصوص متضادة على منع التقديم ، فلا يجوز : منطلقاً ما كان زيد ^(٢) ، ويمكن أن يكون فيه خلاف لمن يميز : زيدا ما ضربت ، فيجيز تقديم معمول الفعل المنفي بما عليه. ^(٣)

وقوله : " فجيء بها متلوّة لا تالية " تأكيد لمعنى نصف البيت وليس لتأسيس معنى ؛ لأنه قد فهم من قوله : " كذلك سبق خبر ما النافية " أن ما تكون متلوّة بما بعدهما من اسم وخبر لا تالية .

قوله :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطَفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفِعَ يَكْتَفِي

= نظراً إلى لفظ (ما) ولو لم يكن فيها معنى للنفي لم يصر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام . شرح الكافية للرضي : ٣٩٧ / ٢ .

(١) المنع هو مذهب بدر الدين بن مالك وابن هشام الخضراوي : ينظر الارتشاف : ٨٧ / ٢ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٣٤ ط . دار الجليل ، وعلله الرضي فقال : " لأن ما لازمت هذه الأفعال حتى صارت ك بعض حروفها فلا يجوز ما قائماً زال زيد كما جاز : ما قائماً كان زيد اتفاقاً " . شرح الكافية : ٣٩٧ / ٢ .

(٢) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٣٤ .

(٣) وأما إيلاء الخبر ما النافية فجاز اتفاقاً تقول : ما قائماً كان زيد .

يقول : اختير منع تقديم الخبر على : " ليس " فلا يجوز : قائماً ليس زيد ،
وفي ذلك خلاف : المنع مذهب الكوفيين^(١) والميرد^(٢) وابن السراج^(٣) والزجاج
وأكثر المتأخرين^(٤) ، واختار ذلك^(٥) أبو الحسين بن عبد الوارث الفارسي ، وقال ابن
جني : انفرد المبرد بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها / ٥٦ ، وخالفه في ذلك
الجمهور . انتهى .^(٦)

- (١) المسائل الحلييات : ٢٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨ ، والإنصاف : ١٦٠ ، وابن
يعيش : ١١٤ / ٧ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ .
- (٢) نص في المقتضب على جوازه : ٤ / ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ ، والمنع منسوب إليه في غالب
كتب النحاة . انظر : المسائل الحلييات : ٢٨٠ ، والبغداديات : ٢٥٧ ، والخصائص : ١٨٨ / ١ ،
والإنصاف : ١٦٠ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٧٧٣ - ٧٧٤ ، وابن يعيش : ١١٤ / ٧ ،
وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ .
- (٣) الأصول : ١ / ٨٩ - ٩٠ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ .
- (٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٣٤ ، وعلة المنع عندهم : هي ضعفها بعدم
تصرفها وشبهها بما النافية . وينظر المقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٨٧ / ٢ ،
وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٥١ - ٣٥٤ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ .
- (٥) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت أبي علي
الفارسي ، توفي سنة (٤٢١ هـ) . ينظر البغية : ١ / ٩٤ .
- (٦) عبارة ابن جني : " وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به
عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً
معنا فإن كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن
خلافه وتستوحش منه ولا تستأنس بأول خاطر يدور لك ... " . الخصائص : ١ / ١٨٩ ،
١٩٠ ، وينظر الارتشاف : ٨٧ / ٢ ، ٨٨ .

وقد اختلف على سيبويه في هذه المسألة فنسب بعضهم إليه الجواز وبعضهم المنع^(١) وليس في كتاب سيبويه ما يشهد بالجواز إلا ما في أبواب الاشتغال من قوله : إن زيداً لست مثله ، كأنه قال : أخالفت زيداً لست مثله؟^(٢) ، ولا يجوز أن يفسر إلا ما يجوز أن يعمل.

وتلخص من ما ذكر في جواز تقديم خبر هذه الأفعال عليها ، ومنعه أن : "دام" لا يتقدم الخبر عليه ، ولا يتقدم الخبر - أيضاً - على ما نفي بلفظ : "ما" بلا خلاف ذكره ، ولا على : "ليس" في المختار.

واقضى مفهوم ذلك أن ما سوى ذلك يجوز تقديم خبره عليه ؛ لأنه خصص المنع بهذه الثلاثة مواضع ، فما سوى ذلك يجوز فيه التقديم وليس كذلك بل تقديم الخبر على هذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه تقديم الخبر.

(١) قال ابن الناظم : " وأما ليس فمذهب سيبويه وأبي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ - هود : ٨} وتفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه بملايس ضميره كقولهم : أزيد لست مثله ؟ حكاه سيبويه ، وذهب السيرافي والمبرد وابن السراج إلى منع ذلك قاسوها على : "عسى" ونعم وبئس وفعل التعجب ، قال السيرافي : بين ليس وفعل العجب ونعم وبئس فرق ... لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمورها ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ولا يكون فاعله إلا ضميراً فكانت ليس أقوى منها ...". ابن الناظم : ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ١٠٣ / ١ ، ورواية المثال فيه : أزيداً لست مثله ؟ وفي هذا النص يقول سيبويه : " أما الانتصاب ثم ها هنا فمن وجه واحد ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ومثله : أزيداً لست مثله ؟ لأنه فعل فصار بمنزلة قولك : أزيداً لقيت أخاه ؟ وهو قول الخليل ."

وقسم يمتنع فيه تَقْلِيمِ الْخَبَرِ.

وقسم مختلف فيه فمن التَّخَوُّينِ من يقول : لا يَجُوزُ ، ومنهم يقول : يَجُوزُ .

أما الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَتَحْوُ : أين كان زيد ؟ وعلامة أَيْكُمْ كان زيد ؟ وَتَحْوُ ذَلِكَ.

والقسم الثاني تَحْوُ : خَبَرٌ : " ما دام وقعد " في المثل.

والقسم الثالث تَحْوُ : ما ذكرناه من خَبَرٍ : " ما زال " وأخواتها ، وخَبَرٌ : " لَيْسَ " ، وخَبَرٌ : " كَانَ " - أيضاً - فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : قائماً كان زيد ، عَلَى أَنْ يَكُونَ : قائماً خبر كان ، وفيه ضَمِيرٌ عائِدٌ عَلَى زيد ، بل عَلَى وجه آخر ذكره النُّحَاةُ فِي الْمَبْسُوطَاتِ .

وتحت كل قسم من هذه الأقسام مسائل تذكر في الميسوطات

وقوله : " وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفِعَ يَكْتَفِي " يعني أن هذه الأفعال على قسمين : قسم لا يستعمل إلا ناقصاً وذكر في البيت الثاني أَنَّهُ : " فَتَيَّ ، وَلَيْسَ ، وَزَالَ " (١).

وقسم يستعمل تاماً وناقصاً وهو : ما بقي ، فما اكتفى بمرفوع ولم يحتاج إلى منصوب كان تاماً ، وما احتاج إلى منصوب كان ناقصاً ، هذا أحد التفسيرين في كَوْنِهَا سُمِّيَتْ نَاقِصَةً ، وهو أن فائدتها لا تتم بذكر المرفوع فقط بل تفتقر إلى الْمَنْصُوبِ ، لأنَّ الْكَلَامَ منعقد مما أصله الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ولا يفيد ذكر المبتدأ دون ذكر الْخَبَرِ .

والتفسير الثاني : هو أنه سميت نَاقِصَةً ؛ لأنه لا دلالة لها عَلَى الحدث ، وهذا

فيه خلاف :

(١) يقول ابن مالك في البيت الذي أشار إليه أبو حيان :

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالتَّقْصُ فِي فَتَيَّ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قَفِي

ذَهَبَ الْمُبَرَّدُ^(١) وَالْفَارِسِيُّ^(٢) وَابْنُ السَّرَّاجِ^(٣) إِلَى أَنَّهَا مَجْرَدَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ ، وَأَنَّهَا جُعِلَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطَّ^(٤) ، وَإِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا حَدِيثٌ وَلَا اشْتَقَّتْ مِنْهُ كَمَا يَذْهَبُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيُّ^(٥) ، وَالْمَشْهُورُ وَالْمَنْصُورُ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ مَسْنَدٌ إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا كَانَتْ : ظَنَنْتُ مَسْنَدَةً إِلَى الْجُمْلَةِ^(٦).

وَالَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ فَهَلْ تَنْصِبُهُ ، فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ نَائِمًا كَوْنًا ، أَحَازَهُ بَعْضُهُمْ^(٧) ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ ، وَأَنْهُمْ عَوْضُوا عَنِ النَّطْقِ بِمَصْدَرِهِ الْخَبْرَ إِذْ هُوَ الْمَسْنَدُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اسْمًا^(٨).

(١) المقتضب . ٣ / ٣٣ ، ٩٧ ، ٤ / ٨٦ - ٨٩ ، وانظر : ١ / ١٨٩ .

(٢) المسائل العسكرية : ٩٦ ، والبصريات : ٢٣٢ ، والبغداديات : ١١٣ - ١١٦ .

(٣) الأصول : ١ / ٨٢ - ٨٣ .

(٤) قال الجرجاني : " وهذه الأفعال تكون على ضربين : أحدهما : أن لا تسكت فيها على المرفوع وتأتي بالخبر المنصوب كقولك كان زيد أحاك ، وذلك إذا جعلتها دالة على الزمان فقط وتسمى ناقصة . والضرب الثاني أن تجري بجرى سائر الأفعال فيقال كان زيد وتسكت (بمعنى وجد) " . المقتصد : ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وينظر الأصول لابن السراج : ١ / ٩١ ، وقد ذكر فيه الناقصة ولم يذكر ما أشار إليه الشارح ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٩٠ .

(٥) قال الشلوبيني : " وأرى أن ليس و : " عسى " وما أشبههما أشبه بالحرف منها بالفعل من جهة أن مرادها في غيرها بهذا ينفصل عن اعتراض من اعترض هذا الحد بكان الناقصة مجردة عن الدلالة على الحدث للدلالة على الزمان من حيث كانت تشبه الحرف إذ كان معناها في الخبر ، هذا إن كان مذهبه أنها مجردة من الحدث وهو الذي عليه أكثر التحوين وهو الأولى " . شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١ / ٢١٧ ، وانظر التوطئة : ٢٢٤ .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٣٨ - ٣٤٠ ، وقد ذكر ابن مالك عشرة أوجه يستدل بها على أن هذه الأفعال دالة على الحدث والزمان معاً .

(٧) قال به السيرافي كما نسبه إلى أبو حيان في التذيل والتكميل : ٤ / ١٣٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٤٠ .

(٨) التذيل والتكميل : ٤ / ١٣٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

ولما ذَهَبَ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهَا خُلِعَتْ الدلالة عَلَى الحدث ، قال لا تعمل فِي حال ولا ظرف مكان ولا فِي مصدر ولا يتعلق بها حرف جر ، وفي عملها فِي ظرف الزمان نظر انتهى^(١) ، ومن قال بأنها تدل عَلَى الحدث أجازَ لَهَا العمل فِي ذَلِكَ كُلِّهِ^(٢) وَلِذَلِكَ علق بَعْضُهُم المجرور فِي قوله^(٣) : { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا } بكان .

وأما ما ذكره النَّاطِم من أن : " فَتَى ، وَزَالَ ، وَلَيْسَ " فهن النقص فِي ذَلِكَ نظر ، وقد ذكر هو وَغَيْرُهُ أن : " فَتًا " تستعمل تامة^(٤) ، وذكر غَيْرُهُ - أيضاً - أن : " زَالَ " تُكُون تامةً ، ومضارع التامة يَزُولُ ، ومضارع الناقصة : يزال^(٥) ، وَسُمِعَ فِيهِ - أيضاً - يَزِيلُ .

وأما لَيْسَ فَقَدْ زَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا يعطف بِهَا فِي المفردات فَعَلَى هَذَا تكتفي باسم واحد فتقول : قام القوم لَيْسَ زِيد^(٦) ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ

(١) التذييل والتكميل : ٤ / ١٣٤ ، والمسائل المنثورة لأبي علي ص : ٢١٩ ، ٢٢٠ تحقيق : د/ شريف النجار .

(٢) الحجة للفارسي ٦ / ٤٦٢ ، وانظر الحليبات : ٢٥٥ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ١٣٤ .

(٣) من الآية : ٢ من سورة يونس .

(٤) قال الصبان : " قوله (فتى) لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجىء تاماً بِمَعْنَى كسر وأطفاً ، يقال : فتأته عن الأمر كسرتة والنار فتأها أطفأها حكاه المصنف فِي شرح التسهيل عسناً الْفَرَاء ، فذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فِي كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء : وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فِي تغليطه " . حاشية الصبان : ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) قال أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤ / ١٢٢ : " زال ماضي يزال احتراز من التِي مضارعها يزول بِمَعْنَى تحول فإنها تامة ، قال المصنف : ومن زال الشيء بِمَعْنَى عزله فمضارعه يزال . انتهى ، قلت : وحكى الكسائي أيضاً فِي مضارع زال الناقصة يزال عَلَى وزن يبيع ، وحكى أحمد بن يحيى عن الفراء : لا أزيل أقول ذلك فتكون زال الناقصة مما جاءت على فِعْلٍ يَفْعَلُ ، وفَعْلٌ يَفْعِلُ " .

(٦) مما احتجوا به فِي ذلك قول لبيد :

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه إنما يجزى الفقى ليس الجميل

البَصْرِيِّينَ^(١) ، وفي شرح اللمع للمهابدي^(٢) أن هذه الأفعال تجيء تامة كما تجيء : " كان " إلا : " ظل " فإنها لا تستعمل تامة ولا تستعمل إلا في فعل النهار ، وليسَ لآ تكون إلا ناقصة ، واستثناؤه ظل وذكره / ٥٧ أنها لا تستعمل تامة ليسَ بجيد ؛ لأن أئمة اللغة والنحو حكوا أنها تكون تامة^(٣) ، وأما قوله : ولا تستعمل إلا في فعل النهار فقد سبقه إلى مثل ذلكُ لكُذبة الأصبهاني^(٤) وعاب على الأعشى قوله :^(٥)

يَظَلُّ رَجِيماً لِرَيْبِ الْمُنُونِ وَالْهَمَّ فِي أَهْلِهَا وَالْحَزْنَ

(١) قال المرادي في حديث عن ليس : " أن تكون حرفاً عاطفاً على مذهب الكوفيين ... ولم يثبت كونها عاطفة عند البصريين ... ومن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عند الكوفيين ابن بابشاذ والنحاس وابن مالك وحكاة ابن عصفور عن البغداديين ، قيل : وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف ؛ لأنهم أضمرُوا الخَيْرَ في قولهم : قام زيد ليسَ عمرو ، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول وأضمرُوا الفعل بعدها ، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر ليسَ هذاً تحرير مذهبهم وهو المفهوم من كلام هشام وابن كيسان ، وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين " . الجني الداني : ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهابدي الضرير ، توفي في حدود سنة (٥٠٠ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ٣٢٠ / ١ ، ومعجم الأدباء : ٢١٩ / ٣ .

(٣) ينظر الارتشاف : ٧٧ / ٢ .

(٤) هو الحسن بن عبد الله أبو علي أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي ولم يذكر السيوطي وفاته انظر بغية الوعاة : ٥٠٩ / ١ ، ومعجم الأدباء : ١٣٩ / ٨ - ١٤٥ ، توفي سنة (٣٦٠ هـ) .

(٥) البيت من بحر المتقارب في ديوان الأعشى ميمون من قصيدة بعنوان : " طول الحياة عناء " : ٣٠٣ شرح : يوسف شكري فرحات ، ط . دار الجيل أولى : ١٩٩٢ م .

اللغة : الرجيم : اللعين .

موطن الشاهد فيه قوله : " يظل " قال فيه أبو حيان : زعم لكذبة أن يظل خطأ قال : لأن الظلول لا يكون إلا نهاراً ، وقال : أفتراه يظل نهاره رجيماً لريب المنون ، فإذا كان الليل أمن وينظر الشرح .

فَزَعَمَ أَنْ يَظِلُّ خَطَأً قَالَ : لِأَنَّ الظُّلُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَهَاراً ، وَقَالَ : أَفْتَرَاهُ يَظِلُّ نَهَارَهُ رَجِيماً لَرَيْبِ المُنُونِ ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ أَمِنَ ، وَقَالَ لَا يَقَالُ : ظَلَّ فُلَانٌ شَهْرَهُ سَائِراً إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِثْمًا كَانَ سِيرُهُ نَهَاراً خَاصَةً ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ لُكْذَةُ وَالمُهَابِذِي خَطَأً بَلْ نَقَلَ النِّاسَ أَنْ ظَلَّ تَكُونُ بِمَعْنَى صَارَ.^(١)

وَقَدْ رَدَّ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينُورِي^(٢) عَلَيَّ لُكْذَةَ قَوْلَهُ ، وَأَتَى بَأَيِّ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَيِّاتٍ عَنِ الْعَرَبِ تَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ : " ظَلَّ " قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّهَارِ^(٣) ، وَقَدْ أَهْمَلَ النَّاطِمُ الْكَلَامَ فِي مَعَانِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ التَّحْوِيلِينَ تَعَرَّضُوا لِذِكْرِ ذَلِكَ.

(١) نَسَبَهُ أَبُو حَيَّانٍ أَيْضاً فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٨ / ٤ - ١٥٩ إِلَى السِّرَافِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ وَهَشَامٍ .
 (٢) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ دَاوُودَ وَكُنِيَّتُهُ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينُورِي ، تَوَفَّى سَنَةَ (٢٩٠ هـ) ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ ، مَا تَلَحَّنَ فِيهِ الْعَامَّةُ ، يَنْظُرُ بَغِيَةَ الْوَعَاةِ : ٣٠٦ / ١ ، وَالبَلْغَةُ ص ٧٣ .
 (٣) مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى مَخَاطِباً السَّامِرِيَّ : { وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا } (طه : ٩٧) ، وَمِنْهَا قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ :

ظَلَلْتُ تَخْفَقُ أَحْشَانِي عَلَى كَبْدِي كَأَنِّي مِنْ ضِرَاءِ الْبَيْنِ مُورُودِ

﴿ حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم ﴾

قَوْلُهُ: (١)

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَرَفَ جَزْ

العامل هو : " كان وأخواتها " أو مما يعمل عملها مما يلاقيها في الاشتقاق ، ومعمول الخبر أعم من أن يكون مفعولاً به أو له أو حالاً أو ظرفاً ، ثم استثني الظرف وحده خاصة.

وليس هذا الحكم مختصاً بـ : " كان وأخواتها " بل لا يلي عاملاً من العوامل ما رفعه غيره أو نصبه تقول : جاء زيد ضارباً عمراً ، ولو قلت : جاء عمراً زيد ضارباً لم يجز ، لما يلوح في ذلك من الفصل بين الفعل وما عمل فيه بما لم يعمل فيه .

ومعمول الخبر له أحوال :

إحداها : أن يتأخر عن الخبر المتأخر عن الاسم نحو : كان زيد أكلأ طعامك ، فيجوز ذلك وهو وجه الكلام. (٢)

الثانية : أن يتقدم عليه وحده نحو : كان زيد طعامك أكلأ ، فيجوز ما لم يمنع مانع في الخبر من تقديم معموله عليه مثل كون الخبر في صلة موصول ، فلا يجوز التقديم عليه نحو : كان زيد الأكل طعامك .

(١) ترك الشارح بيتاً للناظم ها هنا ونصه :

وما سواه ناقص والنقص في فتى ليس زال دائماً قفي

(٢) هذا هو قول البصريين . انظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع :

٧٠٥ - ٧٠٦ ، والكتاب لسبويه : ١ / ٧٠ - ٧١ ، والمقتضب : ٤ / ٩٨ - ٩٩ ، ١٥٦ ، والأصول

لابن السراج : ١ / ٨٦ ، ٨٨ ، ٢ / ٢٢٧ ، والمقتصد : ٤٢٥ - ٤٢٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٣٨ .

الثالثة : أن يتوسط وحده بَيْنَ كان واسمها ، ولا يخلو إذ ذلك أن يَكُون ظرفاً أو مجروراً أو غَيْرَ ذَلِكَ ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جازت المسألة باتفاق نحو : كَانَ اليوم زيد مسافراً ، أو كان لله زيد مُطِيعاً.

وإن كان غير ذلك نحو : كان طعامك زيد أكلاً ، منع ذلك البصريون^(١) ، والمشهور في النقل عن الكوفيين أن ذلك جائز^(٢).

وذكر أبو بكر بن الأنباري^(٣) ما يدل على أن ذلك لا يجوز على مذهب الكوفيين في محاوررة جرت بين أحمد بن يحيى ، ومحمد بن يزيد بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر ، وأن ابن يحيى ألزم محمد بن يزيد جواز : طعامك جاءني أكل ، وحقق لقيت آخذاً ، فقال : أجزئ المسألين ، فقال له أحمد لم يُجز هذا أحد لأن الصلة لا تتقدم إلا عند تصرف الموصول يعني بالصلة هنا معمول اسم الفاعل ، ويعني بالموصول : اسم الفاعل ، ويعني أنه اسم لا يتصرف أي ليس كالفعل الذي يتصرف في نفسه فكذلك يتصرف في معموله.

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ١٣٨ ، والكتاب لسيويه : ١ / ٧٠ - ٧١ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٩ / ٤ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم : ١٣٨ ، وتمسك الكوفيين على ذلك بقول الشاعر :

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

وقول الآخر :

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقي المساكين

ومحمله عند البصريين على إسناد الفعل إلى ضمير الشأن والجملة بعده خير كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين ، انظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦٧ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي ، توفي ببغداد سنة (٣٢٨ هـ) ، من مؤلفاته كتاب الزاهر في اللغة والوقف والابتداء وغريب الحديث ، ينظر بغية الوعاة : ١ / ٢١٢ - ٢١٤ .

وَيَبِينُ مِمَّا حَكِينَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ اسْمًا لَا يَجُلُّ مَحَلَّهُ
الْفِعْلُ وَلَهُ مَعْمُولٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ لَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا فِي مَا أَشْبَهَهَا.

فَإِنْ كَانَ فِعْلًا أَوْ اسْمًا يَجُلُّ مَحَلَّهُ الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ أَوْ يَتَوَسَّطُ مَعَ الْخَبَرِ
بَيْنَ كَوْنِهَا مَتَقَدِّمًا عَلَى الْخَبَرِ الْعَامِلِ فِيهِ نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ آكَلًا زَيْدٌ ،
فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ : مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ الْمُنْعُ (١) ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٢) وَالْفَارِسِيُّ
إِلَى الْحَوَازِ (٣) ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَلْحَةَ (٤).

أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ نَحْوُ : كَانَ آكَلًا طَعَامُكَ زَيْدٌ ، فَيَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ / ٥٨ ،
وَيَمْتَنِعُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَهْمٍ لَا يَجِيزُونَ تَوَسِيطَ الْخَبَرِ وَلَا تَقْدِيمَهُ عَلَى الْفِعْلِ
إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اسْمِ كَوْنِهِ ، هَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ تَقْدِمْ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ
قَدِّمْتَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ فِيمَا أَنْ تَقْدِمْ مَعَ الْخَبَرِ أَوْ وَحْدَهُ ، فَإِنْ قَدِّمْتَهُ وَحْدَهُ
لَمْ يَجِزْ سِوَاءِ أَنْ يَكُنْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، لَا يُقَالُ : طَعَامُكَ كَانَ زَيْدٌ آكَلًا ،
وَلَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ عَمْرُو سَائِرًا ، وَلَا فِي الدَّارِ كَانَ زَيْدٌ مَقِيمًا ، هَذَا نَقَلَ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا. (٥)

(١) لَمْ يَذْكَرْ سَيِّبَوَيْهِ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ وَتَوَسِطَهُ مَعَ الْخَبَرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ وَإِنَّمَا الَّذِي ذَكَرَهُ بِنَصِّهِ
هُوَ : " وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدِّمْتَ وَأَخْرَجْتَ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي : ضَرْبِ
لِأَنَّهُ فِعْلٌ مِثْلُهُ وَحَالُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ فِيهِ كَحَالِهِ فِي : ضَرْبِ إِلَّا أَنْ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ
لِشَيْءٍ وَاحِدٍ . الْكِتَابُ لِسَيِّبَوَيْهِ : ٤٥ / ١ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَهِمَ النِّحَاةَ أَنَّهُ بِاقْتِصَارِهِ عَنِ
الْحَدِيثِ عَلَى الْمَعْمُولِ هُوَ عَدَمُ مَوَافَقَةِ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ مَعَ الْخَبَرِ وَتَوَسِطِهِمَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ .

(٢) انظُرِ الْأَصُولَ : ٨٦ / ١ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٤٠ / ٤ .

(٣) الْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ : ١٠٦ - ١٠٧ ، وَانظُرِ الْبَصْرِيَّاتِ : ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وَالتَّعْلِيقَةُ عَلَى كِتَابِ
سَيِّبَوَيْهِ : ١٠٥ / ١ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ بِحَاشِيَةِ الصَّبَانِ : ٢٣٧ / ١ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٤٠ / ٤ .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدِ الْأُمَوِيِّ الْإِشْبِيلِيِّ أَبُو بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ
بِابْنِ طَلْحَةَ ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٦١٨ هـ) ، يَنْظُرُ بَغِيَةَ الْوَعَاةَ لِلْسَيُّوطِيِّ : ١٢١ / ١ ، ١٢٢ .

(٥) يَنْظُرُ تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ : ٣٠٤ / ١ .

وقال ابن السراج : جميع ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فهو جائز في كان إلا أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ، قال : وأصحابنا يجيزون غلامه كان زيد يضرب فيضربون الغلام ييضرب ويقدمونه ؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم معموله. (١)

وإن قدمته مع الخبر فله صورتان :

إحدهما : تقديمه على الخبر نحو : طعامك أكلاً كان زيد.

والثانية : تقديم الخبر عليه نحو : أكلاً طعامك كان زيد ، فإن ذلك يجوز حيث يجوز تقديم الخبر ويجيء في ذلك المنع على رأي الكوفيين. (٢)

قوله :

ومضمرة الشأن اسماً أو إن وقع موهب ما استبان أنه امتنع

يقول : إذا ولي العامل معمول الخبر وليس بظرف ولا مجرور نحو : كان طعامك زيد أكلاً ، فإن ذلك متأول عند البصريين على أن في كان اسمها وهو ضمير الشأن. (٣)

(١) ينظر الأصول لابن السراج : ١ / ٨٦ ، ومن شواهد قوله تعالى : { وأنفسهم كانوا

يظلمون } (الأعراف : ١٧٧)

(٢) في الصبان : ١ / ٢٣٧ : اعلم أن نحو : كان زيد أكلاً طعامك ، يتحصل فيه أربع وعشرون صورة ... وكلها جائزة عند البصريين إلا : كان طعامك زيد أكلاً ، وكان طعامك أكلاً زيد ، وأكلاً كان طعامك زيد.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٤٢ ، والمنع

مذهب الكسائي من الكوفيين : انظر التذيل والتكميل : ٤ / ٢٤٢ .

وهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَتِمُّ إِلَّا حَيْثُ كَانَ الْخَبْرُ لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ هُوَ الْأِسْمُ وَيَجْعَلُ الْخَبْرَ الْجُمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرُ ، وَتَقْدَمُ مَعْمُولٌ ذَلِكَ الْخَبْرُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلَ أَوْ يَأْكُلُ ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَنْعَقِدَ مِنْ ذَلِكَ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ ، فَإِذَا أُثْبِتَ بِهِ ظَاهِرًا فِيهِ الْإِعْرَابُ لَمْ يَحْتَمِلْ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً وَخَبْرًا نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدًا أَكَلًا ، لِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ مِنْ قَوْلِهِ : زَيْدٌ أَكَلَ مَبْتَدَأً وَخَبْرًا ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

(١) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق يهجو به جريراً وقومه ويصفهم بالفجور والخيانة. اللغة : و " القنافذ " جمع قنفذ والأنثى قنفذة ، قوله : " هداجون " من هداج الظليم إذا مشى في ارتعاش فهو هداج ، قوله : " عطية " اسم رجل وهو أبو جرير. الاستشهاد فيه : قوله : " بما كان إياهم عطية عودا " وأصل المسألة أن الفصل بين كان واسمها إذا كان بظرف أو بحرف جر يجوز اتفاقاً كما في قولك : كان عندنا زيد قائماً ، وكان في الدار بشر متكلماً ؛ لأن الظرف والجار والجرور يتوسع فيهما بما ليس لغيرهما ، أما الفصل بين كان واسمها بغير الظرف وحرف الجر نحو : كان الماء زيد يشرب ومثل البيت المذكور فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء كان متصلاً بالخبر أو منفصلاً ، وأجازه الكوفيون مطلقاً مستدلين بالبيت المذكور فإنه فصل بين كان واسمها بقولهم إياهم وليس هو بظرف ولا بجرور وأجاب البصريون عن البيت المذكور بأربعة أوجه :

الأول : أن اسم كان ضمير الشأن ، والجمله خبر كان ، فلم يفصل بين كان واسمها ؛ لأن اسمها مستتر فيها ، والثاني : أن كان زائدة بين الموصول وصلته فحينئذ لا اسم ولا خبر ، الثالث : أن ما موصولة واسم كان ضمير مستتر يرجع إلى (ما) و : " عطية " مبتدأ ، و "عود" خبره ، و : " إياهم " مفعول مقدم ، والعائد محذوف والتقدير : بالذي كان عطية عودهموه فحذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بفعل على ما هو المقرر في باب الموصول ، الرابع : أن هذا ضرورة فلا اعتبار به . وانظر التأويلات المذكورة في الشرح.

ففي كان ضمير الأمر : " وإياهم عطية عوداً " يعتقد منه مبتدأ وخبر فلا يبقى للكوفيين حجة في جواز ذلك إذ قد نقل جواز ذلك عنهم^(١) ، أعني : أن يلسي كان معمول خبرها المتأخر بعد اسمها على الإطلاق ، وقد تقدمت حكاية ثعلب والمبرّد ، والظاهر - والله أعلم - أن مذهب الكوفيين أنه لا يجوز ذلك إلا إذا كان الخبر فعلاً.^(٢)

وهذا البيت الذي استدل به الكوفيون تأوله أصحابنا على أن في : " كان " ضمير الأمر والشأن ، و : " إياهم " مفعول مقدم ، و : " عطية " مبتدأ ، و : " عود " في موضع خبر المبتدأ ، والجملة في موضع خبر كان^(٣) ، وهذا لا يجوز عند الكوفيين ؛ لأن الخبر لا يجوز تقديمه إذا كان فيه ضمير مرفوع ، فلا يجوز تقديم معموله.^(٤)

وتأوله أصحابنا - أيضاً - تأويلاً آخر غير التأويل الذي أشار إليه الناظم وهو أن يكون : " كان " زائدة ، ومن أصحابنا من لم يتأوله وجعل تقديم معمول فيه ضرورة.^(٥)

(١) الإجازة مذهب هشام ، انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ ، وانظر التذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ ، ٣٥٥ / ٣ - ٣٥٧ .

(٢) علق عليه أبو حيان في التذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ ، ٣٥٥ / ٣ - ٣٥٧ ، وقال والإجازة مذهب هشام يميزه مع الماضي والمستقبل والدائم .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد : ٣٠٤ / ١ ، ٣٠٥ .

(٥) توضيح المقاصد : ٣٠٥ / ١ ، وشرح الأشموني : ٢٣٨ / ١ ، ٢٣٩ .

﴿ ما تختص به كان دون أخواتها ﴾

قَوْلُهُ :

وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

" كَانَ " لَهَا مَحَامِلُ :

أحدها : أن تكون ناقصة فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وتدل على تقييد خبرها بالزمان الذي دلت عليه إن كان ماضياً فماضٍ ، وإن كان مستقبلاً فمستقبلاً ، وإن كان حالاً فحالاً ، وقد تستعمل في حال نقصها بمعنى : " صار " (١)

وإذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي الناقصة ، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها (٢) ، وليست غير الناقصة خلافاً لأبي القاسم خلف بن فرتون (٣) ، ومن قال بمقالته / ٥٩ ، فإنه زعم أنها قسم غير الناقصة (٤)

وقد ذهب الكسائي إلى أنه إذا جاء الاسمان بعدها مرفوعين كانت ملغاة لا عمل لها (٥) ، وإلى نحو منه كان يذهب ابن الطراوة فإنه كان يقول في نحو : كان

(١) ومن شواهد ذلك قوله تعالى : { وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا * وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً } (الواقعة : ٥-٧)

(٢) توضيح المقاصد : ١ / ٣٠٥ .

(٣) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشتريني النحوي ، توفي سنة (٥٣٢ هـ) . انظر البغية : ١ / ٥٥٧ .

(٤) قال أبو حيان في التذيل والتكميل : ٤ / ٢٥١ مسألة : كان إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها وليست غير الناقصة فتكون قسماً برأسها هذا مذهب الجمهور ، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الشتريني عرف بابن الأبرش إلى أنها قسم غير الناقصة .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤١١ ، وانظر التذيل والتكميل : ٤ / ٢٥٠ ، والجزء

الثاني : ٢٨٢ - ٢٨٣ .

زيد قائم : إنها غير عاملة ولا أضمر فيها أمرٌ ولا شأنٌ^(١) ، ورفع الاسمين بعدَ كَـانَ مسموع عن العَرَبِ^(٢) وبه قَالَ الْجُمْهُورُ^(٣) وأنكر الفراء سماعه.^(٤)

والثاني : أن تكون تامة وهي على قسمين :

أحدهما : أن تكون لازمة نحوُ : قد كان لبن ، أي : حضر لبن.^(٥)

والثاني : أن تكون متعدية بمعنى : كفل ، نحوُ : كنتُ الصبيِّ ، أي : كفلته أو بمعنى غزل نحوُ : كنتُ الصوفَ ، أي : غزلته ذكر ذلك صاحب الحلل ، وأنه من غرائب اللغات.

الثالث : أن تكون زائدة وهي التي أشار إليها الناظم.

وتنقاس زيادتها بين : " ما وفعل التعجب " فتدل على الانقطاع نحوُ : ما كان أحسن زيدا ، وروي من كلام العَرَبِ : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْكَمَلَةَ^(٦)

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢٥٠ / ٤ ، قال فيه أبو حيان : " نقله عن السهيلي وغيره يقصد ابن أبي الربيع ". ينظر شرح الحمل لابن أبي الربيع : ٧٤٠ ، وانظر مناقشة أبي حيان لمذهب ابن الطراوة هذا في الجزء الثاني من التذييل : ٢٧١ - ٢٧٣ .

(٢) من ذلك قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صَنَفَانِ : شَامِتٍ وَأَخْرَ مُنِّي بِالَّذِي كُنْتُ أَصْتَعِ

وقول الآخر :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرَتْ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

(٣) انظر شرح الحمل لابن عصفور : ٤١١ / ١ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٢٥٠ / ٤ .

(٥) من الشواهد المشهورة في ذلك قوله تعالى : { وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ {البقرة : } ، وقول الشاعر :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

(٦) في الأصل : الكلمة.

مِنْ بَنِي عَبَسٍ فَلَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُمْ ، فزاد : " كان " ، ولا تزداد كان أولاً ولا
 آخراً ولا بلفظ غير الماضي ، وشذ زيادتها بلفظ المضارع نحو قوله :^(١)
 أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَيْلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالًا بَلِيلٌ

وذكر بعض أصحابنا أنها تزداد بين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة
 والموصول.^(٢)

وإذا زيدت فمذهب السيرافي أنها زيدت وفيها ضمير المصدر^(٣) ، ومذهب
 الفارسي أنها زيدت وحدها ولا إضمار فيها^(٤) وهو أولى ؛ لأن زيادة المفرد أقرب من
 زيادة الجملة.

(١) بيتان من الرجز المشطور قالتها أم عقيل بن أبي طالب وهي ترقصه ، وانظر الشاهد في ابن
 الناظم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمرادي : ٣٠٦ / ١ ، أوضح المسالك لابن هشام : ٢٥٥ / ١
 وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢٩٢ / ١ .

اللغة : قوله : " ماجد " أي كريم ، وكذلك المجيد من مجد بالضم ، و " النيل " من النبالة
 وهي الفضل ، قوله : " إذا تهب " بضم الهاء وجوباً ، وهو شاذ قياساً ؛ لأن قياس مضارع
 فعل المضعف القاصر يفعل بالكسر نحو : حنَّ يحنُّ وأنَّ يئنُّ وهبت الريح هبوباً وهيباً إذا
 هاجت ، قوله : " شمال " بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح همزة وفي آخره لام وهي
 الريح المعروفة ، وهي تهب ناحية القطب ، قوله : " بليل " بفتح الباء الموحدة وكسر اللام
 وسكون الباء آخر الحروف فعيل بمعنى مفعولة أي المبلولة بالماء .

الاستشهاد فيه : في قوله : " تكون " فإنها زائدة ، والثابت زيادة " كان " بلفظ الماضي
 بخلاف المضارع فإنه معرب لشبه الأسماء فلا يزداد ، وهذا شاذ على خلاف الأصل .

(٢) انظر نصه في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٨ / ١ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي : ٣٦٦ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢١٣ / ٤ ، وشرح التسهيل لابن
 مالك : ٣٦١ / ١ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٣٩ / ١ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٣٦٦ / ١ ،
 وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٩ / ١ ، ٥٨٥ ، والتذيل والتكميل : ٢١٣ / ٤ .

وأَجَازَ أهل الكوفة زيادة : " أمسى ، وأصبح " وحكوا : ما أصبح أبردها ! ،
وما أمسى أدفأها ^(١) ، وأَجَازَ بَعْضُ الناس زيادة : " أضحى " وسائر أفعال هَذَا
الباب إِذَا لَمْ ينقص المعنى. ^(٢)

قَوْلُهُ :

وَيَحْدِفُونَهَا وَيَتَّقُونَ الْخَبْرَ وَبَعْدَ إِذْ وَلَوْ كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرُ

يريد يحذفونها واسمها مستترٌ فيها ولا يحذفونها واسمها ظاهرٌ ، ومن الحذف لها
وَلَيْسَتْ بَعْدَ : " إن " ، ولا : " لو " قوله تَعَالَى ^(٣) : { اتَّهَمُوا خَيْرًا لَكُمْ } عَلَى تَأْوِيلِ
الْكِسَائِيِّ ، أي : انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم ^(٤) ، وحذفها بَعْدَ : " إن " كَثِيرًا
ومشهورٌ ؛ كما أنشدوا : ^(٥)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٦٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٤١ ونسبه
إلى أبي علي الفارسي واستشهد على ذلك بيتين من الشعر ، وشرح الجمل الكبير لابن
عصفور : ١ / ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤١٤ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٠٧ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١ / ٤١٥
وصاحب هذا القول هو ابن جنبي ذكر عنه في الخزانة : ٥ / ١٣٠ - ١٣١ ، والتذييل
والتكميل : ٤ / ٢١٦ .

(٣) من الآية : ١٧١ من سورة النساء .

(٤) البحر المحيط : ٣ / ٤٠٠ .

(٥) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة من قصيدة يخاطب بها يزيد بن سنان المري ، وأولها هو قوله :

اجمع جُمُوعَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنِّي أَعْدَدْتُ يَرَبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا

الشاهد في الديوان : ٩٥ (عباس عبد الساتر) ابن الناظم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمرادي :
١ / ٢٦٠ .

اللغة : قوله : " حَدِيتٌ " بفتح الحاء وكسر الدال المهملتين وفتح الباء الموحدة من حذب إذا
عطف ومن عليه . قوله : " بطون ضَبَّةٍ " أراد بالبطون القبائل ، وضبة بفتح الضاد المعجمة
وتشديد الباء الموحدة وهو ضبة بن أد بن طابخة بن اليأس بن مضر بن نزار . =

حَدَبْتُ عَلَيَّ بَطُونُ ضَبَّةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وقال النعمان بن المنذر: (١)

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاً

وقال غيره: (٢)

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو د إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

هكذا أطلقوا أنها تحذف بعد إن ، وإذا تتبع الموارد التي جاءت فيها ذلك وجدتها في أماكن التنويع ؛ كما في قوله : " إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا " و : " إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا " ، و : " إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا " كما روي : إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ .

= الاستشهاد فيه : في قوله : " إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا " عَلَى حَذْفِ كَانَ واسمها بَعْدَ إِنْ الشرطية والتقدير كما قلنا إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا .

(١) أقول : البيت من بحر البسيط وقائله هو النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، وهو من قصيدة لامية من البسيط وأولها هو قوله :

شَرُّذِ بَرِّخَلِكِ عَنِّي حَيْثُ شِئْتُ وَلَا تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنكَ الْأَقَاوِيلَا

إلى آخره انظر الشاهد في شرح ابن عقيل على الألفية : ٢٩٤ / ١ .

الاستشهاد فيه : في قوله : " صدقًا وكذبًا " حَيْثُ حَذَفَ فِيهِمَا كَانَ كما ذكرنا وهو حذف شائع ذائع سائغ .

(٢) البيت من بحر المتقارب ، وهو في طلب العفو والصفح نسب في مراجعه لعبد الله بن همام السلولي وانظره في كتاب سيبويه : ٢٦٢ / ١ ، وشرح ابن السيرافي : ٢١٤ واللسان (ره) .

موطن الشاهد : في قوله : " إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا " حَيْثُ اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى حَذْفِ كَانَ بعد : " إِنْ " وهو كثير مشهور .

ولا يحفظ حذفها بعد : " إن " دون تنويع ولا تكرير ، فلا يحفظ : اضرب زيداً إن قائماً ، ولا : سأضرب عمراً إن خارجاً ، تريد : إن كان قائماً ، وإن كان خارجاً ولا سأمر بيكر إن ضاحكاً ، تريد : إن كان ضاحكاً مع أن الأبيات الثلاثة المتقدمة لَيْسَتْ نصاً في حذف : " كان " بل يحتمل أن يكون المنصوب بَعْدَ إن حالاً ، وَلَيْسَتْ إن الشرطية بل محذوفة من : إما ؛ كما قال الشاعر :^(١)

سَفَتَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُغْدَمَا

/ ٦٠ يريد : إما من صيفٍ وإما من خريف ، وكأنه قال : إما ظالماً وإما مظلوماً ، أي : حدثت علي في هَذِهِ الْحَالِ وفي هَذِهِ الْحَالِ^(٢) ، وَذَلِكَ تَأْوِيلُ الْبَيْتَيْنِ الْآخَرَيْنِ.

وأما حذفها بَعْدَ : " لو " فمشهور نَحْوُ ما مثل به سيبويه : أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا أي : ولو كان تماً ، وَيَجُوزُ رَفْعُ تَمْرٍ ، أي ولو يَكُونُ عِنْدَنَا تَمْرًا^(٣) ، وما بَعْدَ : " لو " إِذَا حذفت كان يَكُونُ مندرجاً في ما قبلها ولا يَكُونُ أَعْلَى ولا أعم نَحْوُ : ائْتِنِّي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا ، فالحمارُ مندرجٌ في مدلول الدابة ، وَلَيْسَ أَعْلَى ولا أعم ، فلو قُلْتَ : أَلَا حَشَفَ وَلَوْ تَمْرًا ، كان قبيحاً ، إِيْمًا وجه الكلام : أَلَا تَمْرٌ ولو حشفاً.

(١) البيت من بحر المتقارب للنمر بن توبل في الكتاب لسبويه : ١ / ٢٦٧ ، ٣ / ١٤١ ، والخزانة :

٤ / ٤٣٤ ، والخصائص : ٢ / ٤٤٢ ، وشرح ابن الناظم : ٣٨١ ، وتوضيح المقاصد للمراذي :

٣ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٢ .

اللغة : الرواعد : جمع راعدة وهي السحابة ذات الرعد ، والصيف : المطر الذي يجيء في الصيف ، ويقول - أيضاً - إنه لا يعدم ماء الخريف فهو ري دائم .

موطن الشاهد : في قوله : من صيف وإن من خريف ، فأصله : إما من صيف وإما من خريف فحذف ما من إما الأولى وتبعها إن ثم حذف ما من الثانية وأبقى إن .

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٣) ينظر الكتاب بتصرف : ١ / ٢٦٩ .

ولو قُلْتَ : ألا شرابٌ ولو عسلاً لَمْ يَجْزِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ تَضَطَّرَ فِيهِ إِلَى الْعَسَلِ ،
وَلَوْ قُلْتَ : ألا خبزٌ ولو ماء ، فَيَجُوزُ عَلَى قَبْحِهِ بِالنَّصْبِ وَبِالرَّفْعِ ، وَإِنَّمَا قَبْحٌ ؛ لِأَنَّ
الماء لا يندرج فِي الخبزِ .

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ كَمِثْلِ : أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

المثال فِي ذَلِكَ : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، التَّقْدِيرُ : أَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا
انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، أَي لَأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، ثُمَّ حُذِفَ كَانَ وَحَدَّثَهَا
فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْعَامِلُ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مَعَ إِثْبَاتِهِ مُتَّصِلًا
نَحْوُ قَوْلِهِ : (١)

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمَلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

التَّقْدِيرُ : وَإِنْ لَمْ يَحْمَلْ ، فَحُذِفَ : " لَمْ يَحْمَلْ " فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ
مُتَّصِلًا فِي يَحْمَلْ ، وَلَمَّا حُذِفَ كَانَ عَوْضَ مِنْهَا : " مَا " ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا عَوْضٌ
مِنْ : " كَانَ " أَكْثَرُ لَا يَجْتَمِعَانِ ، فَلَا يَقَالُ : أَنْ مَا كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، وَأَنَّ هَذِهِ مَفْتُوحَةٌ

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة مشهورة للسموأل بن عادياء اليهودي مطلعها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْتَسْ مِنْ اللُّؤْمِ عَرْضُهُ فَكُلَّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

وبيت الشاهد ثاني أبياتهما

اللُّغَةُ : لَمْ يَحْمَلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا : أَي يَحْمَلُهَا عَلَى الصَّبْرِ وَالْمَكَارِهِ ، وَأَصْلُ الضَّمِيرِ الْعَدُولُ
عَنِ الْحَقِّ يَقَالُ ضَامَهُ ضَمِيمًا وَهُوَ مُضْمِيْمٌ .

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمَلْ فَإِنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَا بَدَّ مِنْ دَخْوَلِهَا عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ وَأَصْلُهُ
وَإِنْ لَمْ يَحْمَلْ فَحُذِفَ الْفِعْلُ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَعَلَى ذَلِكَ فَهَذَا الضَّمِيرُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ
يُفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ ، وَانظُرِ الْبَيْتَ فِي الدَّرْرِ : ١ / ٣٩ ، ٢ / ٧٥ ، وَالْمَعْمُورُ : ١ / ٦٣ ، ٢ / ٥٩ ،
وَانظُرْهُ مَعَ شَاهِدٍ مَشْهُورٍ سَبَقَ أَوَّلَ الْبَابِ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْأَدَبِ .
(المقاصد الكبرى للعيني : ٢١٣ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ص ٥٥٢ "دار الجليل").

وهي في مَوْضِعِ نَصَبٍ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِهِ ، أَوْ فِي مَوْضِعِ حَسْرٍ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي بَيْنَ الْخَلِيلِ وَسَيَّوِيَه. ^(١)

ولما كانت : " ما " عوضاً من : " كان " المحذوفة لم يجوز حذفها فلا يقال : أن أنت مُنْطَلِقاً. ^(٢)

وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ مَعَ الْمَفْتُوحَةِ وَجَعَلَ : " ما " زائدة فتقول : أما كنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك ^(٣) ، والصحيح أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ جَرَى بِجَرَى الْمَثَلِ ، وَالْأَمْثَالُ وَمَا يَجْرِي بِجَرَاهَا تُحَكِّي كَمَا سُمِعَتْ وَلَا يَطْرُدُ فِيهَا قِيَاسٌ وَلِذَلِكَ تَقُولُ : إِنْ الْأِسْمُ مَتَى كَانَ ظَاهِراً نَحَوُ : إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً انطلقت معه فلا يَجُوزُ هَا هُنَا التَّعْوِيزُ ، فَلَا تَقُولُ : إِنْ مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً. ^(٤)

وأما إِنْ كَانَ مَضْمِراً لْغَائِبٍ أَوْ لِمُتَكَلِّمٍ فَنَبِي جَوَازِ ذَلِكَ نَظَرُ نَحَوُ : زَيْدٌ إِنْ كَانَ مُنْطَلِقاً انطلقت معه ، وَنَحَوُ : أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً انطلقت معي ، فَهَلْ يَجُوزُ هُنَا التَّعْوِيزُ فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَمَا هُوَ مُنْطَلِقاً ؟ ، وَنَحَوُ : أَمَا أَنَا مُنْطَلِقاً ؟ فِي ذَلِكَ نَظَرٌ ،

(١) الكتاب لسيويه : ١٢٦ / ٣ - ١٢٩ ، وانظر التذيل والتكميل : ٢٣٢ / ٤ - ٢٣٣ .

(٢) قال ابن جني في معناه وهو يتحدث عن حذف الفعل : " وربما جاء بَعْدَهُ المرفوع والمنصوب جميعاً نَحَوُ قولهم : أما أنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك ، تقديره : أن كنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك فحذف الفعل فصار تقديره : لأن أنت مُنْطَلِقاً وكرهت مباشرة أن الاسم فزيدت ما فصارت عوضاً من الفعل ومصلحة للفظ لتزول مباشرة أن الاسم ... " . الخصائص : ٣٨٢ / ٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمراذي : ٣٧٥ / ١ ، والانتصار لابن ولاد : ٩٨ - ٩٩ ، والبغداديات :

٣٠٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٥٣ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٤ / ٤ .

(٤) هو ما قال به المراذي في شرحه للتسهيل : ٣٧٥ / ١ ، وانظر الكتاب لسيويه : ٢٩٤ / ١ ،

والتذيل والتكميل : ٢٣٤ / ٤ .

والَّذِي نَخْتَارُهُ أَنْ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى مُرَادِ السَّمَاعِ ، وَالسَّمَاعُ إِتْمَا جَاءَ وَالضَّمِيرُ
لِلخَطَابِ قَالَ الشَّاعِرُ :^(١)

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرِ
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ

وقال آخر :^(٢)

(١) أقول : قائله هو العباس بن مرداس ، قيل : إنه قدم إلى دمشق وانتنى بها داراً ، يخاطب
العباس بهذا خفاف بن نديه منسوب لأمه وكنيته أبو خراشة وهو من الصحابة شهد فتح مكة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد الشاهد قوله :

السلم تأخذ منها ما رضيت به والحرب يكفيك من أنفاسها جرع

وهما من البسيط . ديوانه : ١٢٨ ، والأشباه والنظائر : ١١٣ / ٢ ، والخزانة : ١٣ / ٤ ،
والدرر : ٩١ / ٢ ، وشرح شذور الذهب : ٢٤٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ١١٦ ،
ونسب لجرير وهو في ديوانه : ٣٤٩ / ١ ، والخصائص : ٣٨ / ٢ ، ابن يعيش : ٩٩ / ٢ ،
الكتاب لسيويه : ٢٩٣ / ١ ، والمغني : ٣٥ / ١ ، والمنصف : ١١٦ / ٣ ، ابن الناظم : ٥٦ ،
أوضح المسالك لابن هشام : ٢٦٥ / ١ ، شرح ابن عقيل على الألفية : ٢٩٧ / ١ .

اللغة : قوله : "ذا نفر" أي : ذا قوم وجماعات ، والنفر في الأصل اسم لما دون العشرة ،
"الضبع" بفتح الضاد المعجمة وضم الباء الموحدة ، وأراد به السنة المجذبة .
والمعنى : يا أبا خراشة إن كنت كثير القوم عزيزاً فإن قومي موفورون لم تأكلهم السنة الجذبة
من القلة والضعف .

الاستشهاد فيه : في قوله : "أما أنت" فإنه حذف فيه كان بعد أن الناصبة للفعل ، فقوله :
"أما أنت" بفتح همزة أما ، وليست هي أما التي في قولك : أما بعد ، بل هما كلمتان باتفاق
والثانية منهما عوض من كان محذوفة ، وأصله : لأن كنت فحذفت اللام من "لأن" تناسياً
فبقي أن كنت ، ثم حذف كان لكثرة الاستعمال ، ثم جيء بالضمير المنفصل خلفاً عن
المتصل ، ثم عوضت عن كان ما الزائدة قبل الضمير . والتزم حذفها لسلا يتجمع العوض
والمعوض منه ، ثم أدغم نون أن في ما فصار : أما أنت .

(٢) البيت من بحر البسيط ، ولم أعثر على قائله وهو في الارتشاف : ١٠٠ / ٢ ، وابن يعيش :
٩٨ / ٢ ، والخزانة : ٨٢ / ٢ ، والمغني : ٣٦ . وشاهده كالذي قبله وأصله لأن كنت مقيماً
ولأن كنت مرتحلاً .

أَمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَنْذِرُ

وإنما اخترنا الاختصار على مورد السماع ؛ لأن ذلك خارج عن القياس ؛ ألا ترى أن ذلك لا يجوز في غير كان من أفعال هذا الباب وهو كلام جرى مجرى المثل ، وقد وقع في كتاب سيبويه في هذه المسألة : أما زيد ذاهباً ذهب معاً^(١) ، والمعنى إن كان زيد ذاهباً ذهب معه ، فأنتى بالاسم الظاهر مرفوعاً على إضمار كان معوضاً منها ما لكن هذا من تمثيله ولم ينقله من كلام العرب فينبغي ألا يقاس عليه إلا إن ثبت من لسان العرب .

وقد حذف - أيضاً - كان بعد إن الشرطية / ٦١ وعوض منها ما ولزمت في قولهم : " إما لا " ألزمت ما عوضاً من الفعل كأنه قال : افعل كذا إن كنت لا تفعل غيره ، فموضع : إما لا ، موضع : إن كنت لا تفعل غيره ، وذلك كله شاذ خارج عن الأقيسة ، وأنشدوا :^(٢)

لَوْ أَنَّ نُوْقًا لَكَ أَوْ جِمَالًا
أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي : أن كنت لا تجد غيرها^(٣) ، ولا يُحذف الفعل مع المكسورة إلا في هذا ، فإن قلت : إما كنت منطلقاً انطلقت معك لم يحذف كان ، فلا تقول : إما أنت منطلقاً ؛ كما لا يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة .

(١) انظر الكتاب : ١ / ٢٩٣ ، ٣ / ٧ ، ١٤٩ .

(٢) البيتان من بحر الرجز مجهولاً القائل في هامش المقتضب : ٢ / ١٥١ ، وشواهد التوضيح :

١٨٨ ، وشرح التسهيل للمراذي : ١ / ٣٧٥ .

اللغة : التلة : جماعة الغنم أو الكثيرة منها أو من الضأن خاصة .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إما لا " حيث حذف كان مع معموليها (اسمها وخبرها) .

(٣) الكتاب لسبويه : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

قَوْلُهُ :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا التَّرْمُ

تقول : لم يكن زيد قائماً ، ولم يك زيد قائماً ، بحذف النون لكثرة الاستعمال ، وعلامة الجزم في : " لم يك " حذف الضمة التي كانت على النون التي حذفت لكثرة الاستعمال.

وأطلق الناظم جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم ، وفيه تفصيل ، وهو أنها إما أن تلتقي ساكناً أو لا ، إن لقيت ساكناً نحو : لَمْ يَكُنْ ابْنُكَ قائماً ، ولم يكن الرجل مُنْطَلِقاً ، ففي حذفها خلاف ، أجاز ذلك يونس^(١) ومنعه سيبويه^(٢).

وإن لَمْ تلق ساكناً جاز حذفها نحو : لَمْ يَكْ زيد قائماً ، وكان ينبغي أن يقول : منجزم بحذف الضمة احتراز من أن يكون منجزماً بحذف النون فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف ، واحتراز بقوله (منجزم) من أن يكون مبنياً ، وقد دخل عليه الجازم كحاله إذا دَخَلَ عَلَيْهِ وهو مبني على نون التوكيد أو نون الإناث ، وظاهر كلام الناظم أن ذَلِكَ يَجُوزُ فِي مُضَارِعِ كَانِ الْمُنْجَزِمِ سواء أكان من كان الناقصة أو التامة ويكثر مجيئه في الناقصة وجاء في التامة ، ومنه : " وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا " على قراءة من رفع حسنة.^(٣)

(١) قال سيبويه : " وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة ". الكتاب لسبويه : ٢ / ٢٠٥ .
(٢) راجع الكتاب لسبويه : ٤ / ١٨٤ ، وفيه يقول : " كما قالوا : لَمْ يَكْ شبهت النون بالياء حيثُ سكنت ولا يقولون : لَمْ يَكُ الرجل ؛ لأنها في موضع تحرك فلم يشبه بلا أدر ".
(٣) من الآية : ٤٠ من سورة النساء ، هي قراءة نافع وابن كثير من السبعة وأبي جعفر من العشرة ، وقرأ الباقر بالنصب (فالرفع على التمام والنصب على النقصان) (النشر : ٢ / ٢٤٩ -

﴿ فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَإِنْ الْمُشْبَهَاتِ بِلَيْسَ ﴾

قَوْلُهُ :

إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْمِلْتُ "مَا" دُونَ "إِنْ" مَعَ بَقَا التَّفْهِي وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

" ما " حرف لا يختص ، قياسه أن لا يعمل ، ولذلك بنو تميم يجيئون بعدها بالابتداء والخبر ، فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ^(١) ، وأما أهل الحجاز فإنهم يجيئون بَعْدَهَا بالاسم مرفوعاً وبِالْخَبَرِ مُجْرُوراً بِالْبَاءِ كَثِيراً نَحْوُ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَقَدْ لَا يَأْتُونَ بِالْبَاءِ فَيَنْصِبُونَ فَيَقُولُونَ : مَا زَيْدٌ قَائِماً^(٢).

وقد جاء هَذَا فِي الْقُرْآنِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : {مَا هَذَا بَشِراً} ^(٣) ، و : {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} ، وَلَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا فِي بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ قَالَ : ^(٤)

(١) نقل سيبويه أن إهمالها لغة تميم وجعله القياس لأنها ليست بفعل . الكتاب لسيبويه : ٥٧ / ١ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٥٧ / ١ ، وحكى الكسائي أن النصب بها لغة تهامة ، ينظر شرح التسهيل للمراي : ٣٧٩ / ١ ، والمقتضب : ١٨٨ / ٤ ، والأصول : ٩٢ / ١ ، والإنصاف :

١٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٩١ / ١ .

(٣) من الآية : ٣١ من سورة يوسف .

(٤) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .

(٥) البيت من بحر الكامل غير منسوب في مراجعه وقبله بيت آخر وهو قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مَسُودَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا .

وبيت الشاهد في الأشباه والنظائر : ٧٥ / ٢ (ط. دار الكتب العلمية) ، والمعجم المفصل :

١٩١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣٠٢ / ١ ، والشاهد : ٢٣٣ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " النذير " من الإنذار وهو الإعلام ، والنذير هو المعلم الذي يخوف القوم بما يكون دهمهم من عدو أو غيره وهو المخوف أيضاً ، وكذلك المنذر ، الحرة : أرض ذات حجارة سود والمراد هنا الكتيبة ، أقوادها جمع قود وهي جماعة الخيل ، قوله : " أبناؤها " أي أبناء الكتيبة وأراد رجالها ، وأراد بأبائهم رؤساءهم ، قوله : " متكنفون " يريد قد صاروا حوله على أكتافه يعني : قد أخذوا برأس الكتيبة فجعلوه بمنزلة الأب إذ كان يقوم بأمرهم =

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ آبَاهُمْ حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا

كذا ذكر بعض النَّحْوِيِّينَ ، ولا نبالي بكونه لم ينقل إلا قليلا ؛ إذ قد ثبت ذلك في كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وقد يَكُونُ سبب عدم كثرة النقل اشتهاً ذلك في لُغَتِهِمْ .
وإذ قد ثبت أن نَصَبَ الْخَبَرِ موجودٌ في لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ فنقول : اِخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي ذَلِكَ ، فَمَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ أن : " ما " لا تعمل شيئاً ، وأن المرفوع بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ ، وأن المنصوب إِنَّمَا انتصب بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ وهو خير المبتدأ^(١) ، وَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ : أَنَّهَا شَبِهَتْ بـ : " لَيْسَ " فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر^(٢).

ونحن نفرع عَلَى مَذَهَبِهِمْ / ٦٢ فنقول : اشترط أكثرهم في جواز إعمالها ثلاثة شروط وهي التي أشار إليها في البيت :

الشرط الأول : أن لا تزداد بَعْدَهَا : " إن " ، فإن زيدت بطل الإعمال ، قال فروة بن مُسَيْكِ الْحِجَازِيِّ :^(٣)

= ويأمر فِيهِمْ وينهي ، قوله : " حنقوا الصدور " أصله : حنقون جمع حَنَقٍ بفتح الحاء وكسر النون وهو صفة مشبهة من الْحَنَقِ بفتح الحاء وهو الغيظُ ، قوله : " وما هم أولادها " أي لَيْسُوا بأولاد الكنية عَلَى الْحَقِيقَةِ يعني لَمْ تُلْدِهِمُ الْكِنْيَةُ وَإِنَّمَا هُمْ أَبْنَاؤُهُمْ عَلَى مَخَازِ قَوْلِ الْعَرَبِ : " بنو فلان بنو الحرب " .

الاستشهاد فيه : حَيْثُ نُصِبَ خَبَرٌ " ما " الَّتِي بِمَعْنَى لَيْسَ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ لِشَبْهِهَا بِهَا فِي أَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ .

- (١) هو قول الفراء في معانيه : ٤٢ / ٢ ، ١٣٩ / ٣ ، وانظر التذيل والتكميل : ٢٥٥ / ٤ .
(٢) ينظر الارتشاف : ١٠٣ / ٢ ، وشرح التسهيل للمراي : ٣٧٩ / ١ ، ٣٨٢ ، والكتاب لسيبويه : ٥٧ / ١ ، وهم الهوامع للسيوطي : ١٢٣ / ١ .
(٣) البيت من بحر الوافر وقد نسبه الشارح وهو في الكتاب لسيبويه : ١٥٣ / ٣ ، ٢٢١ / ٤ ، والمقتضب للميرد : ٥١ / ١ ، ٣٦٣ / ٢ ، ٣٦٤ ، والمحتسب : ٩٢ / ١ ، والخصائص : ٣ / ١٠٨ ، والمغني : ٢٥ ، وشرح شواهد : ٨١ / ١ . =

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَذَوْلَةَ آخِرِينَا

ولا يَجُوزُ إعمالها وقد زيد بَعْدَهَا إِنْ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ^(١)، وَأَجَازَ ذَلِكَ الكُوفِيُّونَ^(٢)، وحكى ذلك يعقوب.^(٣)

الثاني من الشروط : بقاء النفي ، فإن انتقض النفي لَمْ تعمل نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وأجاز يونس إعمالها ، فتقول : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، وهكذا نقل الخلاف عنه مطلقاً.^(٤)

وفصل الكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا النَّصْبَ فِيمَا كَانَ الثَّانِي مُنْزَلًا مِثْلَةَ الْأَوَّلِ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا زُهَيْرًا ، وما عمرو إِلَّا حَاتِمًا ، ومنعوه إِذَا كَانَ اسْمًا هُوَ الْأَوَّلُ نَحْوُ : ما زيد

= اللغة : " فما إن طبنا " : أي عادتنا ، والدولة بالفتح : الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، والمعنى : لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية ، وانتقال الحال عنا والدولة.

موطن الشاهد قوله : " ما إن طبنا جبن " حيث زبدت إن بعد ما توكيداً فكفتها عن العمل.

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١٥٣ / ٣ ، ٢٢١ / ٤ ، والمقتضب : ٥١ / ١ ، ٣٦٣ / ٢ - ٣٦٤ ، والأصول : ٢٣٦ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢٥٨ / ٤ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٢٥٨ / ٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٠ / ١ ، ومع الهوامع

للسيوطي : ١٢٣ / ١ ، والتصريح : ١٩٧ / ١ ، ومن شواهد الكوفيين في ذلك :

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

(٣) هو ابن السكيت يعقوب بن إسحاق المتوفى سنة (٢٤٤ هـ).

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٤٨ / ١ ، وحكى ذلك أيضاً عن سيبويه وابن مالك

في شرحه التسهيل جعل النسبة ليونس من غير طريق سيبويه ينظر : ٣٧٣ / ١ ، ٣٧٤ ، ومن

شواهد ذلك قوله :

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

إلا أحاك ، فإن كان وصفاً أجازَ الفراءُ فيه النصبَ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً ، ومنعه البصريون^(١) ، وقد تقدم الخلاف عن يونس من البصريين .

الشرط الثالث : ألا يتقدم خيرها على اسمها ، فإن تقدم بطل الإعمال ، فتقول : ما قائمٌ زيدٌ ، هَذَا مَذْهَبُ عَامَةِ النَّحْوِيِّينَ^(٢) ، وأجازَ الفراءُ وَغَيْرُهُ نَصْبَهُ مَقْدِماً نَحْوُ : ما قائماً زيد^(٣) ، وروى أبو عمر أن ناساً قد رَووا ذَلِكَ عن العَرَبِ^(٤) ، وفي كتاب سيبويه إشارة إلى ذَلِكَ^(٥) ، فإن قَدِّمْتَ الخَيْرَ مَنْصُوباً وأدخَلْتَ إِلَّا على الاسمِ نَحْوُ : مَا قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، أجازَ ذَلِكَ الأَخْفَشُ ، ومنعها البصريون^(٦) .

(١) التذيل والتكميل : ٤ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ومع الهوامع : ١ / ١٢٣ .

(٢) قال الشلوبين : " ولا يقولون : ما قائماً زيد إلا شاذاً في زعم سيبويه " . شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٨٩٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٣ ، وقد حكم بقبحه ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٣٧ والتذيل والتكميل ٤ / ٢٦٧ .

(٤) هو أبو عمر الحرمي حكى عن العرب : ما مسيئاً من أعتب على الإعمال وقال إنه لغة . التصريح : ١ / ١٩٨ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه : ٥٧ - ٥٩ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٦) قَالَ ابْنُ مَدِينٍ : " وَأَجَازَ الأَخْفَشُ فِي نَحْوِ : ما أحد قائماً إلا زيد ، أن يقال : ما قائماً إلا زيدٌ بِحَذْفِ اسْمِ ما والاستغناء عَنْهُ بِبَدَلِهِ المُوجِبِ يِلْلاً ، ومثل هذا لو سمع من العَرَبِ لكان جَدِيراً بِالرَّدِّ لِأَنَّ المُرَادَ فِيهِ مَجْهُولٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أصله : ما أحد قائماً إلا زيد ، وأن يَكُونَ أصله : ما كَانَ قائماً إلا زيد ، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه ؛ لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِمَنْ قَالَ : همرون الديار ، أن يقول رغبت زيداً ؛ لأن المراد مجهول لاحتتمال أن يكون أراد : رغبت في زيد ، وأن يكون أراد : رغبت عن زيد " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٣ ، وينظر شرح التسهيل للمراذي . ١ / ٣٨٣ .

والذين متعوا من تقديم خبر : " ما " إذا كان غير ظرف ولا مجرور ،
اختلفوا في تقديمه إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فمنهم من منع^(١) ، ومنهم من أجاز
نحو : ما في الدار زيد ، وما خلفك بكر^(٢).

ومما لم يذكره الناظم من الشروط :

ألا تراد : " ما " بعد : " ما " فإن زيدت لم تعمل نحو : ما ما زيد قائم ،
هَذَا مَذْهَبَ عَامَةِ التَّحْوِيَّينِ^(٣) ، وحكي عن بعض الكوفيين ذلك نحو : ما ما زيد
قائماً^(٤).

قَوْلُهُ :

وَسَبَقُ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعَلَمَا

إذا سَطَّتَ معمولَ الخبرِ بَيْنَ : " ما " واسمها " فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو
مجروراً أو غيرهما ، إن كان ظرفاً أو مجروراً جاز ذلك نحو : ما اليوم زيد قائماً ،
وما بي زيد معنياً^(٥).

(١) أشار في التذيل والتكميل : ٢٥٦ / ٤ إلى أنه مذهب الكوفيين ، وانظر الإنصاف : ١٦٥ - ١٦٦ .
(٢) أشار في التذيل والتكميل : ٢٥٦ / ٤ إلى أنه مذهب البصريين ، وانظر كتاب الشعر للفارسي :
٤٨٢ ، ٤٨٣ ، وانظر أيضاً شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٩٥ ، وشرح المقرب
(المرفوعات ص ١٠٦١) .

(٣) انظر التذيل والتكميل : ٢٦٠ / ٤ .

(٤) حكى ابن مالك في شرحه على أن تكرار ما لا يطل العمل فقال لا يتغير عملها : " إذا قيل ما ما
زيد قائماً ؛ كما قال الراجز :

لا ينسك الأسي تأسيا فما ما من حمام أحد معتصما

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧١ ، وينظر شرح
التسهيل للمراي : ١ / ٣٨١ وفيه قال : والصواب عدم اشتراط هذا الشرط .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٠ .

وإن كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ نَصْبُ الْخَبَرِ نَحْوُ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلٌ ، فَلَا يَجُوزُ فِي : أَكَلٌ إِلَّا الرَّفْعُ^(١) ، وَحَكِي عَنِ الْمَازِنِيِّ مَنَعَهُ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ مَعَ نَصْبِ الْخَبَرِ خِلَافٌ ، فَإِنْ مِنْ يُجِيزُ تَقْلِيدَ الْخَبَرِ الْمُنْصُوبِ عَلَى الْاسْمِ فَيَقُولُ : مَا قَائِمًا زَيْدٌ ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجِيزَ تَقْلِيدَ مَعْمُولِهِ نَحْوَ الْمِثَالِ الْمَتَقَدِّمِ لِكِنِّي لَا أَنْقَلُ فِيهِ خِلَافًا.

فَإِنْ قَدَّمْتَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى : " مَا " لَمْ تَجْزِ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، سِوَاءِ أَرَفَعْتَ الْخَبَرَ أَمْ نَصَبْتَ ؟ ، فَلَا يَجُوزُ : طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ أَكَلٌ ، لَا بِرَفْعِ أَكَلٍ وَلَا بِنَصْبِهِ ، وَسِوَاءِ أَكَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ سِوَاءِ أَرَفَعْتَ الْخَبَرَ أَمْ نَصَبْتَ ؟ قِيَاسًا لـ : " مَا " عَلَى : " لَمْ وَلَنْ وَلَا " هَكَذَا ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنْهَمْ قَالُوا ذَلِكَ قِيَاسًا.^(٢)

وَقَدْ سَمِعْتُ تَقْلِيدَ مَعْمُولِ الْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ بـ : " مَا " عَلَى : " مَا " ، وَأَنْشَدُوا :^(٣)

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِرًا مُشْمَعِلَةً نَخِيبَ الْفُؤَادِ رَأْسَهَا مَا تُقْنَعُ

(١) يَنْظُرُ تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ لِلْمِرَادِيِّ : ١ / ٣١٤ ، ٣١٥ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٤ / ٢٦٠ ، وَالْأَصُولَ : ١ / ٩٣ - ٩٤ .

(٢) انظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٤ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ وَهُوَ لِلْأَعْرَجِ الْمَعْنِيِّ (شَاعِرٌ مَخْضَرٌ) قَالَهُ مِنْ أَيْبَاتٍ يَرُدُّ بِهَا عَلَى امْرَأَتِهِ وَقَدْ لَامَتْهُ عَلَى عِنَايَتِهِ بِفَرَسِهِ..

اللُّغَةُ : الْحَاسِرُ : هُوَ فِي الْأَصْلِ الَّذِي لَا مَغْفِرَ لَهُ وَلَا دَرَعَ وَالْمَعْنَى هُنَا مَكْشُوفٌ لِلرَّأْسِ ، الْمَشْمَعِلَةُ : فِي الْأَصْلِ النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ وَالْمَعْنَى سَرِيعَةٌ فَرْعَةٌ ، رَأْسُهَا مَا تُقْنَعُ : أَيُّ لَا تَغْطِي رَأْسَهَا بِالْقِنَاعِ ، نَخِيبَ الْفُؤَادِ : ضَعِيفَهُ .

وَشَاهِدُهُ : تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ بِمَا عَلَى مَا وَأَوَّلَ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلِ مَحْذُوفٍ . وَالشَّاهِدُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٢٥١ ، وَانظُرْهُ مَعَ أَيْبَاتٍ أُخْرَى فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمِرْزُوقِيِّ ج ١ ص ٣٤٩ .

فَرَأَسَهَا مَنْصُوبٌ بِـ : " تَقْنَعُ " الْمَنْفِي بِـ : " مَا " ، وَتَأُولُ هَذَا الْبَيْتِ
أَصْحَابَنَا ، فَإِنْ قَدَّمْتَ مَعْمُولَ الْخَبْرِ عَلَى الْخَبْرِ وَحَدَّهُ جَازَ النَّصْبُ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ
طَعَامَكَ أَكَلًا ، فَإِنْ كَانَ مُوجِبًا بِـ : " إِلَّا " لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : مَا
زَيْدٌ طَعَامَكَ إِلَّا أَكَلًا ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ .

/ ٦٣ قوله :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

مثال ذلك : ما زيد قائماً بل قاعداً ، ورفعهُ فيهما على إضمار مبتدأ تقديره :
بَلُّ هُوَ قَاعِدٌ ، وَلَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ ، وقوله : " وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛
لأنه لا يسمي ما بعدهما مَعْطُوفًا إِذْ لَيْسَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ حَرْفِي عَطْفٍ ، بَلْ هُمَا حَرْفَا
ابْتِدَاءٍ ؛ لِأَنَّهُمَا جَاءَتَا بَعْدَهُمَا الْجُمْلَةُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : بَلُّ هُوَ قَاعِدٌ ، وَلَكِنْ هُوَ
قَاعِدٌ ، هَكَذَا نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَعْطِفَانِ إِلَّا الْمَفْرُودَ^(١) ، وَهَذَا عَلَى خِلَافٍ - أَيْضًا -
فِي (لَكِنْ) سَنَذَكُرُهُ فِي بَابِ الْعَطْفِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلُّ قَاعِدًا ، بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى : " قَائِمٌ " ؛ لِأَنَّهُ
مُوجِبٌ بَعْدَ : " بَلُّ " ، وَ : " مَا " لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْجِبِ^(٢) ، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ جَعَلَ
بَلُّ بَعْدَ النَّفْيِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

(١) بل حرف عطف إن تلاها مفرد فإن تقدمها أمر أو إيجاب جعلت ما قبلها كالمسكوت عنه فلا
يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته
وجعل ضدها لما بعدها. المغني بحاشية الأمير : ١ / ١٠٣ ، وينظر حكم لكن كحرف عطف
في المغني بحاشية الأمير : ١ / ٢٢٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٤ ، وفيه أن قياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب
المعطوف ببل ولكن.

أحدهما : ما ذكرته من أن : " بل " توجب لِمَا بَعْدَهَا ما نُفِي عَنْ ما قبلها ،
فلا يكون ما بَعْدَهَا منصوباً .

الثاني : أن تكون : " بل " بَعْدَ النَّفْيِ عَلَى حَالِهَا بَعْدَ الواجب لزوال العطف ،
فَهَذِهِ ينتصب الْخَبَرُ بَعْدَهَا ؛ لأن التقدير : بل ما زيد مُنْطَلَقاً^(١) ، وقال بَعْضُ شيوخنا :
الذي يظهر أنك متى أردت هَذَا الْمَعْنَى جئت بالثاني بدلاً انتهى^(٢) . يعني : أن ذكر
الْخَبَرِ أولاً كان عَلَى جهة الغلط ، فأنت بالثاني لتستدرك الغلط ، وتبين أن قصدك
أولاً إِنَّمَا كَانَ للاسم الثاني فيصير نظير : مررت بِرَجُلٍ بِلِ امرأَةٍ ، قصدت أن تقول :
مررت بامرأة ، فسبق لسانك غلطاً إِلَى قولك : برجل فأضربت عن ذَلِكَ وَقُلْتَ : بل
امرأة .

ورفع الاسم بَعْدَ : " بل " فِي قولهم : ما زَيْدٌ قائماً بل قاعداً ، أوردَهُ سماعاً
عن الْعَرَبِ سِيَّوِيَّةً ، وعلل رفعه بنقض النفي^(٣) ، وقال الْفَارِسِيُّ : قياس لكن أن
تكون مثل بل ، انتهى^(٤) . وقد جاء ذَلِكَ نَصّاً فِي لَيْسَ ، قال الشاعر :^(٥)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٨٦ ونسب هذا للمبرد ، انظر التذيل والتكميل : ٤ /
٢٧٥ ، والمعنى : ١٢٠ .

(٢) ذكر هذا نَصّاً فِي التذيل والتكميل : ٤ / ٢٧٥ .

(٣) راجع الكتاب لسيويه : ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(٤) الإيضاح العضدي ، ١١٠ - ١١١ .

(٥) البيت من بحر الوافر منسوب لهذبة بن خشرم العذري أو قيس بن زهير العبسي ، انظره فِي
التذيل والتكميل : ٤ / ٢٧٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٧٢ ، والإيضاح العضدي :
١١٠ - ١١١ .

اللغة : قوله : " السفساف " الدنيء ، وقوله : " المدره " الذاب عن القوم ، وقوله . " العوان "
أي : من الحرب التي قوتل فيها مرة بعد مرة .
موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " ولست ولكن " حيث جاءت فيه لكن مراداً بها
الإنبات واقعة بعد ليس المراد بها النفي .

وَلَسْتُ الشَّاعِرِ السَّفْسَافِ فِيهِمْ وَلَكِنَّ مِدْرَهُ الْحَرْبِ الْعَوَانَ

وقياس : " مَا " على : " لَيْسَ " يقتضي جواز : مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنَّ قَاعِدًا ،
ومفهوم بيت النَّاطِمِ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ بِغَيْرِ : " بَلْ وَلَكِنَّ " لا يلزم الرفع فِي الْمَعْطُوفِ
من بَعْدَ مَنْصُوبٍ ، بَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَغَيْرُهُ.^(١)

وهَذَا عَلَى قَسْمَيْنِ : منه ما يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ ، وَيَكُونُ أَوْلَى ، وَيَجُوزُ فِيهِ
الرفْعُ عَلَى ضَعْفِ نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ، النِّصْبُ أَوْلَى عِنْدَنَا فَيَكُونُ مِنْ
عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَيَجُوزُ الِرفْعُ عَلَى إِضْمَارِ هُوَ ، أَيِ : وَلَا هُوَ قَاعِدٌ فَيَكُونُ مِنْ
عَطْفِ الْجُمْلِ.^(٢)

وقَدْ مَنَعَ الْقَوْمُ النِّصْبَ فِي : " لَيْسَ " ، فَلَمْ يُجِيزُوا : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا
قَاعِدًا ، بِالنِّصْبِ ، وَقَالُوا : يَجِبُ الرَّفْعُ فَتَقُولُ : وَلَا قَاعِدٌ عَلَى إِضْمَارِ هُوَ ، أَيِ : وَلَا
هُوَ قَاعِدٌ ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ : وَلَا لَيْسَ قَاعِدًا ، وَإِذَا مَنَعُوا ذَلِكَ فِي : لَيْسَ
فَلَأَنْ يَمْنَعُوهُ فِي : " مَا " أَحْرَى وَأَوْلَى ، وَحَكَى سَبِيئَةَ الْخَفِضِ عَلَى تَوْهَمِ الْبَاءِ
نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا^(٣) ، وَجَعَلَ الْفَرَاءُ ذَلِكَ مَقْيَسًا.

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ هَذَا الْوَصْفِ اسْمُ سَبِيئِ نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا أَخُوهُ ،
فَإِنْ جَعَلْتَ الْاسْمَ مَرْفُوعًا بِقَاعِدٍ جَازٍ فِي : قَاعِدٌ وَجِهَانُ :

أَحَدُهُمَا : النِّصْبُ عَطْفًا عَلَى : قَائِمًا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٩٦ ، ٥٩٧ .

(٢) بنظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٩٦ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣١٥ ، وشرح

التسهيل للمرادي : ١ / ٣٨٦ .

(٣) انظر حكاية سبيويه ذلك في ليس ، الكتاب : ١ / ٣٠٦ ، ٢٩ / ٣ ، وقد نسب ذلك لسبيويه

ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٩٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٧٦ .

والثاني : رفعه بالابتداء ، ومسوغه : أنه اعتمد على أداة نفى ، " وأخوه " فاعل به أغنى عن الخبر ويكون من عطف الجمل ، وإن لم يجعله مرفوعاً بـ : "قاعد" كان : " أخوه " مرفوعاً بالابتداء ، ووجب رفع : " قائم " على أنه خبر مقدم.^(١)

القسم الثاني : ما وجب فيه الرفع وهو إذا كان الوصف قد جاء بعده أجنبي ، وذلك نحو : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ عَمْرُو ، وفي العطف في هذا الباب تفصيل لا يليق ذكره بهذا المختصر.^(٢) / ٦٤

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرَ وَبَعْدَ "لَا" وَنَفْيِ "كَانَ" قَدْ يُجَرُّ

جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرَ بَعْدَ : " مَا وَلَيْسَ " مَقِيسٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ } ، وَنَحْوُ مَا قُدِّمَ أَوَّلَ الْبَابِ أَنَّ الْحِجَازِيِّينَ يَجْرُونَ خَبَرَ : " مَا " كَثِيرًا حَتَّى إِنْ

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، ٣١٥ - ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٩٦ ، ٥٩٧ / ١ .

(٢) قال سيويه : " وتقول : مَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلَا عَاقِلًا أَبُوهُ ، تجعله كأنه للأول بمرتلة كريم ؛ لأنه ملتبس به إذا قلت : أَبُوهُ تجريره عليه كما أجريت عليه الكريم ؛ لأنك لو قلت : مَا زَيْدٌ عَاقِلًا أَبُوهُ نصبت وكان كلاماً ، وتقول : مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا عَاقِلٌ عَمْرُو ؛ لأنك لو قلت : مَا زَيْدٌ عَاقِلًا عَمْرُو لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ؛ لأنه لَيْسَ مِنْ سَبِيهِ فترفعه على الابتداء والقطع من الأول كأنك قلت : وَمَا عَاقِلٌ عَمْرُو ، ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمار كالهاء في الأب ونحوها ، وَلَمْ يَجْزِ نَصْبُهُ عَلَى مَا ؛ لأنك لو ذكرت ما ثم قَدِّمْتَ الْخَبَرَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا كَرِيمٌ أَخُوهُ ؛ إِنْ ابْتَدَأْتَهُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ عَلَى مَا كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ حِينَ بَدَأْتَ بِالاسْمِ " . الْكِتَابُ لِسِيَوِيهِ : ١ / ٦١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤ / ٣٢٠ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة القيامة ، ومثال ما قوله : { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } الآية : ٤٠ من سورة فصلت .

السَّمَاعُ قَلِيلٌ بِالنَّصْبِ^(١) ، فَإِذَا انْجَرَّ بَعْدَ : " مَا " الْحِجَازِيَّةُ كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَيْرًا لَهَا أَوْ بَعْدَ : " مَا " التَّمِيمِيَّةُ كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَيْرًا لِلْمُبْتَدَأِ.

ويصدق القسمان تحت قوله : " جَرُّ الْبَاءِ الْخَيْرِ " فَإِنَّ الْخَيْرَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ

خير : " مَا " أَوْ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ ، أَمَا دُخُولُ الْبَاءِ فِي خَيْرِ مَا الْحِجَازِيَّةُ فَجَائِزٌ بِإِجْمَاعِ^(٢).

وَأَمَّا فِي الْخَيْرِ بَعْدَ : " مَا " التَّمِيمِيَّةُ فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهَا

الْفَارِسِيُّ فَتَارَةً قَالَ : لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي خَيْرٍ : " مَا " الْحِجَازِيَّةُ ، وَتَارَةً قَالَ : تَدْخُلُ فِي

خَيْرِ كُلِّ مَنْفِيٍّ وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٣) ، وَقَدْ نَقَلَ سَيَّبُوهُ وَالْفَرَّاءُ أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الْخَيْرِ فِي لُغَةِ

بَنِي تَمِيمٍ^(٤) ، وَقَدْ دَخَلَتْ - أَيْضًا - فِي الْخَيْرِ بَعْدَ : " مَا " الْمَزِيدُ بَعْدَهَا : " إِنْ "

نَحْوُ : مَا إِنْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ^(٥).

وقوله : وَبَعْدَ " لَا " نَحْوُ : لَا رَجُلٌ بِقَائِمٍ ، زَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ

زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي خَيْرٍ : " لَا " ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي خَيْرٍ : " مَا " ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ

بِحَازٍ^(٦) ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ^(٧) ، وَأَنْشَدَ لِسُودِ بْنِ قَارِبٍ :

(١) هذا ما جعل الفراء يقول : " لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء " معاني القرآن للفراء :

٤٢ / ٢ ، ١٣٩ / ٣ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ .

(٣) راجع المسائل البغداديات : ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والشيرازيات : ٥٦٥ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه : ٦٢ / ١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ .

(٥) استشهدوا لذلك بقول الشاعر المتنخل من الشعراء الهذليين :

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

(٦) منهم ابن مالك كما ذكر في التذييل والتكميل : ٣٠٨ / ٤ .

(٧) البيت من بحر الطويل قائله هو سواد بن قارب الأسدي الدوسي الصحابي - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى

عَنْهُ - وهو في ابنِ النَّاطِمِ : ٥٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ ، وأوضح المسالك

لابن هشام : ٢٩٤ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣١٠ / ١ ، وشرح التسهيل لابن

مالك : ٣٧٦ / ١ ، وشرح آيات المغني : ٢٧١ / ٦ =

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُعْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فعنده أن : " لَا " هنا أعملت عمل لَيْسَ ، ف : " ذُو شَفَاعَةٍ " اسم : " لا " ،
و : " بمعْن " في موضع نصب عَلَى خَبْرٍ : " لَا " .^(١)

ولَيْسَ هَذَا بِنَصٍّ ؛ إذ يحتمل أن يكون : " ذُو شَفَاعَةٍ " مبتدأ ، وَلَمْ تعمل " لا " شيئاً ، و : " بِمُعْن " فِي مَوْضِعِ رَفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ ، ودخلت الباء لِمَا فِيهِ مِنْ معنى النفي لَأَجْل أَنَّهُ فِي خَبْرٍ : " مَا " ؛ أَلَا تَرَاهُمْ أَدَخَلُوا الْبَاءَ فِي خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ : " مَا " التَّمِيمِيَّةِ وَهِيَ لَا تَعْمَلُ ، وَأَدَخَلُوهَا - أَيْضاً - فِي الْخَبْرِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي تَقْدِمُهُ أَدَاةُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي يَرَادُ بِهِ النَّفْيُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :^(٢)

= اللغة : قوله : " وَكُنْ لِي شَفِيعاً " يخاطب به رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ويقول له : كُنْ لِي يَا رَسُولَ اللهِ شَفِيعاً يَوْمَ لَا يَغْنِي صَاحِبُ الشَّفَاعَةِ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ ، و" الفتيل " الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في النواة ، قوله : " عن سواد بن قارب " أصله : عني ، وَلَكِنَّهُ أَقَامَ الْمَظْهَرَ مَقَامَ الْمَضْمَرِ .

الاستشهاد فيه : فِي قَوْلِهِ : " بِمُعْن " حَيْثُ دَخَلَتْ فِيهِ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ فِي خَيْرِ لَا الْعَامِلَةَ عَمَلِ لَيْسَ كَمَا تَدَخَّلُ فِي خَبْرِ لَيْسَ .

(١) قال فِي الْمَعْنَى : تَزَادَ الْبَاءُ فِي خَبْرِ الْمُنْفِي بِلَيْسَ وَمَا أُخْتَهَا كَثِيراً كَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى : { أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ } ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } ، وَتَزَادَ بَقْلَةٌ فِي خَبْرِ " لَا " النَّافِيَةِ الْعَامِلَةَ عَمَلِ لَيْسَ كَبَيْتِ الشَّاهِدِ . يَنْظُرُ الْمَعْنَى : ١١٠ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٨٢ وَمَا بَعْدَهَا ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ١ / ٣١٦ .

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ ، قَائِلُهُ هُوَ الْفَرَزْدَقُ هَمَامُ بْنُ غَالِبٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ يَهْجُو بِهَا جَرِيراً وَيُرْمِي قَوْمَهُ بِإِتْيَانِ الْإِبِلِ ، مَصْدَرُ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ :

يقول إذا اقلولني عليها وأقردت

- يَنْظُرُ تَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ : ٦٨٦ ، وَالْحِزَانَةُ : ٤ / ١٤٢ ، وَالدَّرَرُ : ٢ / ١٢٦ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَعْنَى :

٧٧٢ ، وَالصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ مَادَّةُ : (قَرْد) ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٨٢ .

الاستشهاد فيه : زيادة الباء في خير المبتدأ الذي دخلت عليه هل لشبهها بالنفي .

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدِيدٍ بِدَائِمِ

وقوله : وَتَفِي " كَانَ " نَحْوُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ بِقَائِمِ ، وقوله : " قَدْ يُجَرَّ " يشير إلى أن زيادة الباء بَعْدَ : " لَا " وَبَعْدَ تَفِي : " كَانَ " قليلة ، وقال الشنفرى :^(١)
وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزَادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ
يريد : لَمْ أَكُنْ أَعْجَلَهُمْ.

قَوْلُهُ :

فِي التَّكْرَاتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

إعمال : " لا " إعمال : " لَيْسَ " فِي رَفْعِ الأَسْمِ وَنَصْبِ الخَبَرِ قَلِيلٌ جَدًّا ، حتى إن بَعْضَ التَّحْوِينِ زَعَمَ أَنَّ : " لَا " أَجْرِيَتْ مَجْرَى : " لَيْسَ " فِي رَفْعِ الأَسْمِ خاصة : " لا " فِي نَصْبِ الخَبَرِ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ النَّصْبَ فِي خَبَرِ : " لَا " ملفوظاً به وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ سُمِعَ ذَلِكَ لِكِنَّةٍ فِي غَايَةِ النَّدْوَرِ وَالْقَلَّةِ ، قال الشاعر :^(٢)

(١) قائله هو الشنفرى الأزدي ، وهو من قصيدة لامية ، وهي قصيدة مشهورة طويلة من الطويل ، وأولها هو قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيكُمُ فَإِنِّي عَلَيَّ قَوْمٍ سِوَاكُمْ لِأَمِيلُ

انظر ديوان الشنفرى : ٥٨ وما بعدها (شرح : إميل بديع يعقوب) الخزانة : ٣ / ٣٤٠ ، والدرر : ١٢٤ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٨٩٩ ، وبلا نسبة في الجني الداني : ٥٤ ، والمغني : ٥٦٠ ، والهمع : ١ / ١٢٧ ، والمعجم المفصل : ٦٨٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٢ ، ابن الناظم : ٥٧ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣١٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١ / ٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٣١٠ .

اللغة : قوله : " بأعجلهم " يعني بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذي هو للتفضيل ، " الجشع " : هو الحرص على الأكل ، وقال الجوهري : الجشع أشد الحرص تقول منه جشع بالكسر .

والمعنى : إذا مد القوم أيديهم إلى الزاد لم أكن أنا عاجلاً في ذلك حين يكون أجشعهم أعجلهم . الاستشهاد فيه : في قوله : " لم أكن بأعجلهم " حيث دخلت الباء في خبر كان المنفية .

(٢) أقول هذا البيت من الطويل مجهول القائل ولم ينسبه العيني وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد :

٢٩٤ ، والدرر : ١١١ / ٢ ، والمغني : ١ / ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٦ ، =

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا

وهذا كله يدل على أن إعمال : " لا " إعمال ليس ضعيف جداً ، ولو ذهب
 ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل : " لا " هذا العمل لذهب مذهباً حسناً ؛ إذ لا يحفظ
 ذلك في نثر أصلاً ولا في نظم إلا في بيت نادر ، ويتبغى أن لا تبني عليه القواعد ،
 وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها إعمال ليس مقيس مطرد ، بل قال :
 وزعموا أن بعضهم قرأ : ^(١) {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ} ، وهي قليلة ؛ كما قال بعضهم في
 قول سعد بن مالك : ^(٢) ٦٥ /

= وابن النظم : ٥٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣١٨ / ١ ، وأوضح المسالك لابن هشام
 : ٢٨٦ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣١٣ / ١ .

اللغة : قوله : " تعز " أمر من تعزى يتعزى من العزاء وهو الصبر والتسلي ، قوله : " ولا وزر
 " بفتح الواو والزاي المعجمة وفي آخره راء وهو الملحأ ، وأصل الوزر الجبل ، قوله : " واقياً "
 من وقى بقي وقاية إذا حفظ .

والمعنى : اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ، ولا
 ملحأ بقي الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين .

الاستشهاد فيه : في قوله : " فلا شيء باقياً ولا وزر واقياً " فإن لا في الموضعين بمعنى ليس
 وعملت عملها .

(١) من الآية : ٣ من سورة ص .

(٢) قائله هو سعد بن مالك بن ضبيعة جد طرفة ، وهو من قصيدة حائية وأولها هو قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَخُوا

وهي من الكامل المخزوء وفيه الإضمار والترفيل ، وانظر الشاهد في ابن النظم : ٥٨ ، وشرح

المفصل : ١٠ / ١ ، والكتاب : ٥٨ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٨ / ١ .

اللغة : قوله : " أراهط " جمع الجمع كأنهم قالوا : رهط وأراهط ، ثم قالوا : أراهط ، قوله :

" من صد " أي من أعرض " عن نيرانها " أي عن نيران الحرب ، قوله : " فأنا ابن قيس لا

براح " أي لا براح لي أي : ليس لي براح . =

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَمَّا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ

فجعلها بمترلة لَيْس^(١) ، فظاهر كلام سيبويه أن مثل هذا البيت لا يبنى عليه ؛
ألا تَرَى أَنَّهُ شَبِهَ رَفَعَ الْحَيْنَ بَعْدَ : "لات" برفع بَرَاخَ بَعْدَ : "لا" ، ولا تَرَفَّعَ : "لات"
غَيْرَ الْحَيْنِ ، فَكَذَلِكَ لَا تَرَفَّعَ : "لا" غَيْرَ بَرَاخَ فِي هَذَا الْبَيْتِ .

ومن وقفنا على كلامه ممن ذكر أن : "لا" تعمل عمل : "لَيْسَ" لم ينص
على أن ذلك بالنسبة إلى لُغَةٍ مَخْصُوصَةٍ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ الْمَغْرِبِ لِأَبِي الْفَتْحِ نَاصِرِ بْنِ
أَبِي الْمَكَارِمِ الْمَطْرُزِيِّ الْخَوَّارِزْمِيِّ^(٢) ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ مَا نَصَّهُ : "مَا وَلَا" بِمَعْنَى :
"لَيْسَ" تَرَفَّعَانَ الْأَسْمَ وَتَنْصِبَانَ الْخَبَرَ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، وَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ،
وَعِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ لَا تَعْمَلَانِ .^(٣) انتهى .

فنص على أن : "لا" لا تعمل عند بني تميم ، وأنها تعمل عند غيرهم وقرنها
بـ : "ما" ، وما يعملها أهل الحجاز ، فالظاهر من كلامه أنها عندهم مثل : "ما"
ثم تفرع على ما قاله الناس من أن لا يجوز أن تعمل عمل : "لَيْسَ" ، وإن كنا لا
نختار ذلك فنقول : شرطوا لذلك ثلاثة شروط :

= والمعنى : إن أعرض عن نيران الحرب أولاد يشكر وأولاد بني حنيفة فأنا ابن قيس لا براح
لي عن موقفي في الحرب .

الاستشهاد فيه : في قوله : "لا براح" حيث استعمل الشاعر لا بمعنى لَيْسَ فقال : لا براح
في تقدير : ليس براح ، وإن كان ذلك قليلاً .

(١) الكتاب لسيبويه : ٥٨ / ١ .

(٢) المتوفى في سنة (٦١٠ هـ) ، من مؤلفاته مختصر المصباح في النحو ، والمغرب في شرح
المغرب ، والإقناع في اللغة ، ينظر بغية الوعاة : ٣١١ / ٢ .

(٣) انظر النص في التذييل والتكميل : ٢٨٤ / ٤ ، وقد وقف عليه المحقق في المغرب : ٥٣٦ ،
بيروت .

أحدها : أن يَكُون اسمها وخبرها نكرتين نَحْو : لا رجل قائماً ، ولم يميزوا :
لا زيد أخاك ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فِي النَكَرَات " وذكر هبة الله بن الشجري : أَنَّهَا
عملت في معرفة^(١) ، وأنشد للنابغة الجعدي :^(٢)

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا

وتأولوا هذا البيت وكان يَتَّبِعِي أن يبنوا عليه كما بنوا على مثل قوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

أي : لَيْسَ بَرَاحٌ لِي ، أو يتأولوا هذا كما تأولوا ذلك ، ولا يسبني إلا على
الكثير المعروف من كلام العَرَب لا النادر الشاذ الذي لَمْ يَأْت إِلَّا فِي شعر ، وَلَمْ يَذْكَرُ
النَّاطِم فِي : " لَا " سِوَى هَذَا الشَّرْطِ الواحد وهو التنكير .

(١) اشترط النحويون لعمل " لا " عمل " ليس " شروطاً ، قال ابن هشام في حديثه عن " لا " :
أما لا تعمل إلا في النكرات خلافاً لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما جاء قول
النابغة ثم ذكر البيت . المعنى : ٢٤٠ ، وقال ابن مالك : وشذ إعمالها في معرفة وذكر البيت
، شرح التسهيل : ٢٧٧ / ١ ، وينظر أمالي ابن الشجري : ٤٣٠ / ١ وما بعدها تحقيق : محمود
الطناحي .

(٢) قائله هو النابغة الجعدي الصحابي - رضي الله تعالى عنه - وهو من قصيدة بائنة من الطويل وقبلة :

بَدَتْ فِعْلٌ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتَهَا تَوَلَّتْ وَأَبَقَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

اللغة : قوله : بدت : أظهرت ، حلت : نزلت .

الاستشهاد فيه : في قوله : " لا أنا باغيا " حَيْثُ عمل لا بمعنى لَيْسَ فِي المعرفة وهو شاذ ،
وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ فِي كِتَابِ التَّمَامِ وابن الشجري أيضاً ، وقد أجيب عن هذا من وجهين :
أحدهما : أن تجعل أنا مرفوعاً بفعل مضمر وباغياً نصب على الحال تقديره : لا أرى باغياً
فلما أضر الفعل برز الضمير وانفصل ، والثاني : أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً
ناصباً " باغياً " على الْحَالِ ، وكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه
ونظائره كثيرة كالحال السادة مسد الخبر . وانظر البيت في الخزانة : ٣ / ٣٣٧ ، والمعنى :
٢٤٠ ، والأمالي لابن الشجري : ٤٣٠ / ١ ، والتصريح : ٢٦٧ / ١ ، وشرح التسهيل لابن
مالك : ٣٢٥ / ١ ، والمقاصد : ٣١٩ / ١ ، وابن عقيل : ٣١٥ / ١ .

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإذا تقدم الخبر ارتفع بالابتداء نحو : لا قائم رجل.

الشرط الثالث : أن لا ينتقض النفي ، فإن انتقض بطل عملها نحو : لا رجل إلا أفضل منك.

وقوله : " وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا " ، أما : " لات " فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ لَا عَمَلٌ : " لَيْسَ " وَلَا عَمَلٌ : " إِنْ " ، وَأَنَّ الرَّفْعَ بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنَّ النَّصْبَ عَلَى الظرف. (١)

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّاءَ فِي " لات " بَدَلَ مِنَ السِّينِ ، وَأَنَّ أَصْلَهَا : " لَيْسَ " ، فَأَبْدَلَ مِنَ السِّينِ التَّاءَ ؛ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي : ست ؛ إِذِ الْأَصْلُ : سِدْسٌ ، ثُمَّ قَلَبَتِ الْيَاءَ أَلْفًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الْأَصْلُ فِي لَيْسَ : لَاسٌ ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَ وَكَأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا : لَيْتَ فَيَصِيرُ لَفْظُهَا لَفْظَ التَّمَنِّيِّ (٢) ، وَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ ، وَهَكَذَا وَقَفَ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْقُرَّاءِ إِلَّا الْكَسَائِي ، فَرَوَى عَنْهُ الْوَقْفَ بِالْهَاءِ وَبِالتَّاءِ (٣) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ وَلَيْسَتْ بِبَدَلٍ مِنَ السِّينِ وَلَا مَزِيدَةٌ فِي حِينٍ خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ.

(١) هما مذهبان باختصار : مذهب سيبويه إعمال لات إعمال ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين أو ما يرادفه ، وأن يذكر أحدهما ويحذف الآخر وشاهده القراءةتان في الآية ، ومذهب الأخفش أنها تعمل عمل إن فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي لهم وجوز إهمالها وحين ظرف خبر لبتدا محذوف أي ولات الحين حين مناص بل ذهب إلى أن الظرف منصوب بفعل محذوف : ولات أرى حين مناص . انظر الكتاب : ١ / ٥٧ ، ٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٤٥٣ ، والتذييل والتكميل ج ٤ : ٢٨٩ - ٢٩٥ .

(٢) قال المرادي : " وذهب ابن أبي الربيع إلى أنها ليس أبدلت من السين التاء ثم أبدل من الياء الألف كراهة أن يلتبس بحرف التمني " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٩٠ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٨٩ .

(٣) ينظر الوقف بين النحويين والقراء : ٩٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٤٣ ، والبحر المحيط لأبي حيان : ٧ / ٣٨٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩٩٦ .

وأما : " إن " فكان ينبغي للناظم أن يقيد فيقول : وإن النافية ليحترز بذلك من إن المخففة ، وإعمال : " إن " هذه فيه خلاف ، أجاز ذلك الكوفيون والمبرّد^(١) وابن السراج^(٢) ، وأباه أكثر البصريين^(٣) والفراء^(٤) ، والذي ورد من ذلك قول الشاعر: ^(٥)

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ

(١) ينظر المقتضب : ٥٠ / ١ .

(٢) ينظر الأصول لابن السراج : ٩٥ / ١ ، والارتشاف : ١٠٩ / ٢ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٣٨٦ / ١ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ١٥٢ / ٣ ، ٢٢١ / ٤ ، والارتشاف : ١٠٩ / ٢ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء : ١٤٤ / ٢ .

(٥) هذا البيت أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد ، وهو بلا نسبة في الأزهية : ٤٦ ، وتخليص

الشواهد : ٣٠٦ ، والجنح الداني : ٢٠٩ ، والخزانة : ١٦٦ / ٤ ، والدرر : ١٠٨ / ٢ ،

ورصف المباني : ١٠٨ ، والتصريح : ٢٠١ / ١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢١٦ ، والمقرب :

١ / ٢٠٥ ، والمعجم المفصل : ١٠٤٨ ، وابن الناظم : ٥٨ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١ /

٣٢١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢٩١ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٣١٧ .

وهو من المنسرح ، وفيه العصب بالصاد المهملة والمعنى ظاهر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " إن هو " فإن إن هاهنا نافية بمعنى ليس ، وعملت عملها وهو

نادر ، وذكر أنه لغة أهل العالية ، وفيه شاهد على مسألة أخرى وهي أن انتقاض النفي بعد

الخبر لا يقدر في العمل .

فمنهم مَنْ خصَّ ذلكَ بالضرورة^(١) ، ومنهم من قاس عليه وجعله قاعدة يبنى عليه كما فعل هَذَا النَّاطِمُ^(٢) ، وليس بشيء ، ولا حجة في قراءة^(٣) سعيد بن جبير :^(٤) { **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** }^(٥) بتخفيف : " إن " ، ونصب : "عباداً أمثالكم" فخرج على أن : " إن " نافية ، و : "الذين" اسمها : / ٦٦ و : "عباداً" خبرها و : "أمثالكم" صفة لـ : "عباد" لشذوذ هذه القراءة ، ولاحتمالها غير هَذَا الْمَعْنَى ، وهي أن تكون المخففة من الثقيلة ، وانتصب خبرها على حد انتصاب خبر : "إن" المشددة في قول الشاعر :^(٦)

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أَسَدًا^(٧)

(١) مما ورد من ذلك أيضاً قول الشاعر :

إِن الْمَرْءَ مَيْتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بَانَ يَغِيى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

ينظر شرح التسهيل للمرادى : ٢٨٧ / ١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢١٧ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٧ .
(٢) ذهب أكثر البصريين والفراء إلى أن : " إن " النافية لا تعمل عمل لَيْسَ ومذهب الكوفيين أنها تعمل بنفس شروط (لا) النافية فإن احتل شرط أهملت وإن انتقض النفي بَعْدَ الْخَبَرِ تظلل (إن) عاملة لوجود إلا بَعْدَ الْخَبَرِ . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : / ١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والمغني : ٢٣ ، ٢٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ٧٥ .

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي مولاهم أبو محمد الكوفي التابعي قتله الحجاج في سنة (٩٥ هـ) . ينظر طبقات الفراء : / ١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٤) من الآية : ١٩٤ من سورة الأعراف .

(٥) المحتسب لابن جني : / ١ ، ٢٧٠ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٤٨ .

(٦) البيت من بحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ويوجد في التذييل والتكميل : ٢٧٨ / ٤ ، وشرح أبيات المغني : / ١ ، ١٨٣ - ١٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور : / ١ ، ٤٢٤ ، والدرر اللوامع : / ١ ، ١١١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٨٠٠ ، والشواهد النحوية في شعر عمر بن أبي ربيعة : ٣١ (د/ عبس العزيز فاخر) .

(٧) انظر التذييل والتكميل : / ٤ ، ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والعجيب أن أبا حيان خرج من ضعيف إلى ضعيف بل من ضعيف إلى أضعف ، وكون إن في الآية نافية عاملة عمل ليس أفضل من كونها مؤكدة ناصبة للاسمين .

ومن قاس على ذلك لم يخصص ذلك بالنكرات ، بل أجاز أن يعمل فيها وفي المعارف ، نحو : إن زيد القائم ، وإن رجل قائماً ، ولم يتعرضوا للشروط التي لا تعمل إلا إذا كانت موجودة وكأنهم اكتفوا بقولهم : " تعمل عمل ما " .

قوله :

وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينِ عَمَلٍ وَحَذْفِ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسِ قَلِّ

إذا جاز إعمال : " لات " خصَّ إعمالها بالحين ، فمنهم من خص ذلك بلفظه كما يقتضيه كلام هذا الناظم^(١) ، ومنهم من أجاز ذلك في الحين ، وما رادفه^(٢) ، وسواء أكان معرفة أو نكرة ، وجعل الفارسي من إعمالها فيما رادف الحين قول الشاعر :^(٣)

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هُنَا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَنَّتِ

فأما ما ورد من رفع غير الحين بعدها فمؤول نحو قوله :^(٤)

(١) هو أيضاً قول سيبويه في الكتاب : ٥٨ / ١ .

(٢) وهو قول ابن عصفور في المقرب : ١٠٥ / ١ ، ومن عجائب لات حذف لا وبقاء التاء ، قال

ابن مالك : وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء ثم أنشد قول الشاعر وهو أبو وجزة السعدي :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعَمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعَمِ ؟

ينظر الجني الداني : ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٨ / ١ ، والتساء

مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١١١ د . أحمد السوداني ط . أولى : ٢٠٠٤ م .

(٣) هو بيت من الكامل لحجل بن نضلة ، وهو في الغزل لصاحبه نوار

اللغة : بدا : أي ظهر ، وأجنت : سترت .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ولات هنا " حيث دخلت لات على اسم الزمان ، وهو هنا

والمعنى ليس هذا أو ان حين . ينظر اللسان مادة : " هنا " والعيني على هامش الخزانة : ٤١٨ / ١ ،

والمسائل البصريات : ٧٥٦ ، والشيرازيات : ٥٣٩ - ٥٤٣ ، ومعاهد التنصيص : ٧٣ / ١ .

(٤) قائله هو شمر دل الليثي ، وهو من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد وهذا أولها ، وهو من

الكامل . انظر الشاهد في التصريح : ٢٠٠ / ١ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٧ / ٢ ، والدرر =

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٍ^(١)

وأما ما زَعَمَ الْفَرَّاءُ مِنْ أَنَّ : "لات" قد تخفض بها أسماء الزمان نحو قوله :^(٢)

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

= ٦٣ / ٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٩٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٨٢ / ٦ ، والمغني

: ٦٣١ ، وشرح الأشموني : ٢٥٦ / ١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢٨٧ / ١ .

اللغة : قوله : " لهفي عليك " أي : تحسري عليك ، قوله : " يبغي " أي : يطلب ، قوله :
" جوارك " بكسر الجيم بمعنى الأمان ، و " مجير " اسم فاعل من أجار .

الاستشهاد فيه : في قوله : " حين لات مجير " حيث أهملت لات لعدم دخولها على الزمان .

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢٩٢ / ٤ ، وأما تأويله فأول على أن مجير مبتدأ والخبر محذوف أو
مجير فاعل بفعل محذوف (له مجير أو يحصل مجير) .

(٢) قائله هو أبو زيد الطائي ، والبيت المذكور من قصيدة من بحر الخفيف المخبون ، وأولها قوله :

خَيْرُنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمَكَاءِ

ينظر : ديوانه : ٣٠ ، والإنصاف : ١٠٩ ، وتخليص الشواهد : ٢٩٥ ، وتذكرة النحاة :

٧٣٤ ، والخزاعة : ١٨٣ / ٤ ، والدرر : ١١٩ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٦٤٠ ، وبلا

نسبة في الخصائص : ٣٧٠ / ٢ ، وروصف المباني : ١٦٩ ، وسر الصناعة : ٥٠٩ ، وابن

يعيش : ٣٢ / ٩ ، والمغني : ٢٥٥ ، وابن الناظم : ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٩٧ / ٢ .

مناسبة القصيدة : قال أبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي : نزل رجل شيباني برجل طائي

فأضافه وسقاه فلما سكر وثب إليه بالسيف فقتله ، وخرج هارباً وافتخر بنو شيبان بذلك ،

فقال أبو زيد هذه القصيدة في تلك الحادثة .

اللغة : قوله : " الركبان " بضم الراء جمع ركب والركب أصحاب الإبل في السفر دون

الدواب وهم العشرة فما فوقها ، قوله : " بضربة المكاء " بضم الميم وتشديد الكاف وهو اسم

الرجل الشيباني الذي قتل الطائي ، قوله : " طلبوا صلحنا " أي طلب هؤلاء القوم صلحنا

ولكن ليس هذا وقت الصلح .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولات أوان " حيث جرت لات ما بعدها من اسم الزمان كما

ذهب الفراء .

وقول الآخر: (١)

فَلْتَعْرِفَنَّ شَمَانِلًا مَحْمُودَةً وَلْتُنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةِ مَنْدَمٍ

فلا يعرف ذلك البصريون في الكلام (٢) ، وتأولوا ما ورد من ذلك في الشعر على حذف حين وكأنه قال : ولات حين أوان ، ولات حين ساعة مندم ؛ كما جاء حذف الحين - أيضاً - في قول الأفوه الأودي: (٣)

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ وَتَوَلَّوْا لَاتَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ

أي : لات حين لم يغنِ الفرار.

وقوله : " وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلٌّ " يقول : اشتهر عن العرب أن : " لات " يحذف المرفوع بعدها ، وينصب الحين ، وعكس هذا قليل ، ولذلك قرأ أكثر القراء : {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} بالنصب ، وقرأ بعضهم بالرفع ، وحين مرفوع للات على أنه اسمها ، والخبر محذوف. (٤)

وَلَا نَحْفَظُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَجِيءَ الْاسْمِ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا وَالْخَبْرَ مَنْصُوبًا مُثْبِتِينَ مَعًا ، بل إن أُثْبِتَ الْاسْمُ حَذْفَ الْخَبْرِ ، وَإِنْ أُثْبِتَ الْخَبْرُ حَذْفَ الْاسْمِ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} بِالنَّصْبِ ، إِلَى أَنْ حِينَ اسْمٌ :

(١) البيت من بحر الكامل وهو لقائل مجهول ، وشاهده الجر للات وأول على حذف الحين . وانظر البيت في معاني القرآن للفراء : ٣٩٧ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٩٥ / ٤ ، وخزانة الأدب : ١٦٨ / ٤ وما بعدها .

(٢) التذيل والتكميل : ٢٩٥ / ٤ .

(٣) البيت من بحر الرمل ويوجد في تمهيد القواعد لناظر الجيش : ١٢٣٠ ، ومعجم الشواهد : ١٧٠ . والشاعر يفتخر أن الناس سلموا له ولقومه أنفسهم وظهورهم واستسلموا وبعضهم أراد الفرار ولم يستطع .

(٤) حكي الرفع عن عيسى بن عمر . انظر شواذ ابن خالويه : ١٣٠ ، والبحر المحيط : ٣٨٤ / ٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٤٧ / ٢ ، والكتاب لسيبويه : ٥٨ / ١ .

"لات" عَلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلُ : " إِنْ " كَحَالِهَا إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا التَّاءَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا حِينَ مَنَاصِرٍ لَهُمْ ، وَخَيْرُهَا مَحذُوفٌ ، وَهَذَا كُلُّهُ مُحْتَمَلٌ .

وَالأُولَى عِنْدِي : أَنْ : "لات" لَا تَعْمَلُ شَيْئاً ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى : "لا" ؛ لِأَنَّهَا كَمَا ذَكَرْنَا لَا يَحْفَظُ لَهَا الْإِتْيَانُ بِاسْمِهَا وَخَيْرُهَا مُثَبِّتِينَ فَنَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ} فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ وَأَعْمَلَهَا إِعْمَالُ لَيْسَ وَادَّعَى أَنْ اسْمِهَا لَمْ يَلْفِظْ بِهِ ، وَأَنْ : " حِينَ مَنَاصِرٍ " انْتَصَبَ خَيْراً لَهَا : لَا يَخْلُو هَذَا الْاسْمَ الْمُدْعَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِهَا وَلَمْ يَلْفِظْ بِهِ مِنْ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضْمِراً ، أَوْ مَحذُوفاً لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مُضْمِراً فِي : "لات" ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَضْمُرُ فِيهَا ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفاً ؛ لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ بِجَرَى لَيْسَ فِي الْعَمَلِ / ٦٧ ، وَلَيْسَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَاسْمُ لَيْسَ لَا يَحُوزُ حَذْفَهُ ، فَكَذَلِكَ اسْمُ : " لات " لَا يَحُوزُ حَذْفَهُ ؛ إِذْ لَوْ جَازَ حَذْفُ اسْمِ : " لات " لَكَانُوا قَدْ تَصَرَّفُوا فِي الْفِرْعِ مَا لَمْ يَتَصَرَّفُوا فِي الْأَصْلِ ، وَ : " لات " عَلَى زَعْمٍ مِنْ أَعْمَلَهَا مَقْصُورَةٌ فِي إِعْمَالِهَا عَلَى الْحِينِ حَتَّى إِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ عِنْدَهُ أَصْلاً بِخِلَافِ : " لَيْسَ " فَإِنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ .

وَإِنَّمَا لَمْ يَجِزْ حَذْفُ اسْمِ : " لَيْسَ " لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ فِي عَمَلِهَا بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ فِي رَفْعِ أَحَدِ الْأَسْمِينَ وَنَصْبِ الْآخَرِ ؛ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ كَذَلِكَ مَرْفُوعٌ مِثْلَهُ بِالْفَاعِلِ ، وَمَنْصُوبٌ مِثْلَهُ بِالْمَفْعُولِ ، فَكَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَحذفُ فَكَذَلِكَ اسْمِهَا لَا يَحذفُ ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَرْنَاهُ مِنْ أَنْ : " لات " لَا تَعْمَلُ شَيْئاً هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ .^(١)

وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ فِي : " لات " أَنَّهَا عَمَلَتْ عَمَلُ لَيْسَ ، قَالَ وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِي عَمَلِ : " مَا " عَمَلِ : " لَيْسَ " مَا نَصَّهُ : كَمَا شَبَّهُوا بَلَيْسَ لَاتَ فِي بَعْضِ

(١) هذا النص بكامله في التذييل والتكميل : ٢٩٣ / ٤ ، ٢٩٤ .

المواضع وذلك من الحين خاصة لا تكون لات إلا مع الحين تُضْمَرُ فِيهَا مَرْفُوعاً
وَتُنْصَبُ الْحِينَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَلَمْ تُمَكَّنْ تَمَكُّنَهَا وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَضْمُراً فِيهَا^(١). انتهى.

فقول سيبويه : " كما شَبَّهُوا بِـ : لَيْسَ لَاتٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ " ظاهر في
أنها لا يلزمها الإعمال دائماً بل إعمالها إنمَّا جاء في بعض المواضع ، وكأنه يُشِيرُ إِلَى
مَا رُوِيَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٢)

نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنْدَمٍ وَالْبَغِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

وقوله : " وذلك مع الحين خاصة لا تكون لات إلا مع الحين " نصٌ على أنها
لا تعمل عملَ لَيْسَ فِي غَيْرِ الْحِينَ ، وظاهر في اختصاصها بلفظه ، وقوله : تَضْمَرُ
فِيهَا مَرْفُوعاً ، لا يُرِيدُ الإضمار حقيقة ؛ لأن الحرف لا يُضْمَرُ فِيهِ بَلْ يُرِيدُ : يَحْذَفُ
المرفوع معها ، وسماه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون
ملفوظاً به ، وتبين أن مرادَهُ بِالِإِضْمَارِ الْحَذْفُ ، وقوله بعد ذلك : " وَلَيْسَتْ لَاتٍ
كَلَيْسَ فِي الْمَخَاطَبَةِ وَالْإِخْبَارِ عَنْ غَائِبٍ " ، تقول : لَسْتُ ، وَلَيْسُوا ، وَعَبَدُ اللَّهِ لَيْسَ

(١) الكتاب لسيبويه : ٥٧ / ١ .

(٢) قاله هو محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي ، ويقال : ابن مالك الكِنَانِي ، وهو

من الكامل وفيه الإضمار والقطع ، والبيت في الخزانة : ١٧٥ / ٤ ، وفي تخلص الشواهد :

٢٩٤ ، والدرر : ١١٧ / ٢ ، وينظر المعجم المفصل : ٨٨٣ ، وانظر ابن الأَظْمِ ، ٥٨ ،

وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣٢٠ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٧ / ١ .

اللغة : قوله : " البغاة " جمع باغ كالقضاة جمع قاض ، وقوله : " ولات ساعة مندم " أي
وليس الساعة ساعة ندامة ، والمندم مصدر ميمي ، قوله : " مرتع " بالناء المثناة من فوق
ورتع إذا رعى ، قوله : " مبتغيه " من ابتغى إذا طلب ، قوله : " وخيم " أي ثقيل من
الوخامة .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولات ساعة مندم " حيث عملت لات عمل ليس وعملها في

أسماء الأحيان نحو : حين وساعة وأوان ، والحاصل أن المراد بكون اسمها حيناً أن يكون اسم

زمان لا لفظ حين بدليل البيت المذكور .

ذَاهِبًا ، فَتَبْنِي عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَتَضْمُرُ فِيهِ وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي : " لَات " ، لَا تَقُولُ : عَبْدُ
اللَّهِ لَاتٍ مُنْطَلِقًا ، وَلَا : قَوْمُكَ لِأَتُوا مُنْطَلِقِينَ ، فَهَذَا كُلُّهُ نُصْرٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِيدُ
بِالإِضْمَارِ إِلَّا الحِذْفَ .

وقوله : " وَتَنْصِبُ الحِينَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ " ، أَي : مَشَبَّهُ بِمَا شَبِهَ بِالمَفْعُولِ بِهِ ؛
لأن لَاتٍ شَبِهَتْ بِلَيْسٍ ، وَلَيْسَ شَبِهَتْ بِضَرْبٍ ، وَمَنْصُوبٌ ضَرْبٌ هُوَ المَفْعُولُ بِهِ
حَقِيقَةً^(١) ، وَقَوْلُهُ : " وَلَمْ تُمَكِّنْ تَمَكُّنَهَا " أَي وَلَمْ تَتَمَكَّنْ تَمَكُّنٌ لَيْسَ ، وَقَوْلُهُ : " وَلَمْ
تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَضْمَرًا فِيهَا " أَي إِلَّا مُحذُوفًا مَعَهَا اسْمُهَا .^(٢)

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٩٠ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ١ / ٥٧ .

﴿ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ ﴾

أطلق الناظم على هذه الكلمات أفعالاً وهي على قسمين :
قسمٌ مُجمَعٌ عليه أنه فعلٌ وهو ما عدا : " عسى " .

وقسمٌ مُختلفٌ فيه وهو : " عسى " ، فمذهب الجمهور أنها فعلٌ ، وذهب
بعض النحويين إلى أنها حرفٌ ، ويُنسبُ إلى أبي بكر بن السراج ، وهو قولُ أبي
العبّاس أحمد بن يحيى نصّاً نقله عنه غلامه^(١) أبو عمرو الزاهد^(٢) .

وسُميت أفعالُ المقاربة ؛ لأنَّ فيها ما هو للمقاربة لا أنها كلّها للمقاربة ، بل
هي على ثلاثة أقسام :

قسمٌ منها للشروع في الفعل ، فما كان قد شرعَ فيه / ٦٨ وأخذ في التلبس
به لا يُسمّى ذلك مقاربةً .

وقسمٌ منها للتراجيح ، وما كان كذلك لا يُسمّى مقاربة - أيضاً - .

وقسمٌ منها للمقاربة نحو : كادَ ، فإطلاقُ أنها أفعالُ المقاربةِ مجازٌ لتسميةِ
المجموعِ ببعضِ أفرادِهِ .

قَوْلُهُ :

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنِ نَدَرَ
غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ

(١) هو عثمان بن جلال أبو عمرو الزاهد العابد شيخ أبي علي بن بليمة ، ولم يذكر وفاته ابن
الجزري في طبقاته ، ينظر : طبقات القراء : ١ / ٥٠١ .

(٢) قال المرادي : " عسى " : " ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف ونقله بعضهم عن ابن السراج وحكاه أبو عمرو
الزاهد عن ثعلب ، وذهب الجمهور إلى أنه فعل وهو الصحيح ، والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به
نحو : عسيت ، وعسيتم ، ولحاق تاء التانيث له نحو : عست هند أن تقوم " . الجني الداني للمرادي : ٤٦١ ، ٤٦٢ ،
وينظر الكتاب : ٣ / ١١ ، ١٢ ، ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، وشرح الرضي على
الكافية : ٤ / ٢١٤ وفيه نسبة للزجاج ، وابن يعيش : ٧ / ١١٦ .

كان عَلَى قِسْمَيْنِ : نَاقِصَةً وَتَامَةً ، قَاصِرَةً وَمُتَعَدِّيَةً وَزَائِدَةً ، فكان ينبغي إذا شبه بها : " عَسَى وَكَأَدَ " أن يبين بأي أقسامها شبههما إذ لا يصح أنهما مثلها فيما ذكرنا ؛ لأن " عَسَى وَكَأَدَ " لا يزدان ولا تكون كاد تامة قاصرة ، لا يُقَالُ : كَادَ الأمر ، ولا كَادَ قِيَامَ زَيْدٍ ، إِنَّمَا تَأْتِي مُتَعَدِّيَةً نَحْوُ : كَادَ زَيْدٌ عَمْرًا ، لكن مُضَارِعُهُمَا يَأْتِي عَلَى يَفْعَلُ نَحْوُ يَكِيدُ ، ومضارع هذه المذكورة في هذا الباب يكاد ، وأما "عَسَى" فَقَدْ ادَّعَى بعض النحويين أنها تكون متعدية إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَلَى مَا سَبَّأْتِي بَيَّانَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ ذَكَرُوا - أَيْضًا - أَنَّهَا تَأْتِي تَامَةً وَسَنِينِ ذَاكَ ، فَهَذَا التَّشْبِيهُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْنِيهِ ، وَإِنَّمَا يَعْنِي أَنَّهَا مِثْلُهَا فِي رَفْعِ الْأِسْمِ وَنَصْبِ الْخَبَرِ فَقَطْ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ آخِرَ الْبَيْتِ : " لَكِنْ نَدْرَ " ، غير مضارع هذين خَبَرٌ ، أي أن خبر كان يكون اسمًا مفردًا ويكون جملة اسمية وفعليّة وظرفًا ومجرورًا ، وخبر هذين يكون مضارعًا وندر كونه غير مضارع ، أما فِي " عَسَى " ففِي قَوْلِ الْعَرَبِ : عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوَسَا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

(١) بيتان من الرجز المشطور قالهما رؤبة بن العجاج (ملحق ديوانه ص ١٨٥) ، قال العيني : قال أبو حبان : هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به ، قلت : لو كان الأمر على ما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلها وخمسين بيتا مجهولة القائل ، وانظر الشاهد في الخصائص : ٨٣ / ١ ، وابن الناظم : ٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادى : ٣٢٤ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣٢٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٤٠٩ / ٣ ، ٣٤٣ ، والخزانة : ٣٧٤ / ٨ ، وابن يعيش : ١٤ / ٧ .
اللغة : قوله : " أكثرت " من الإكثار ، " والعذل " بالذال المعجمة الملامة ، وقد عدلته فاعتدل والاسم العذل بالتحريك ، قوله : " ملحا " من ألح يلح إلحاحاً فهو ملح ، قوله : " عسيت " بفتح العين وكسر السين يقال : عسيت أفعل ذلك ، وعسيت أيضاً بفتح السين وقرئ : { فَهَلْ عَسَيْتُمْ } - من الآية : ٢٢ من سورة محمد - وعسيتم بالفتح والكسر .
الاستشهاد فيه : فِي قَوْلِهِ : " عَسَيْتَ صَائِمًا " وذلك لأن الأصل أن يكون خير : " عسى " فعلاً مضارعاً وقد جاء هاهنا مفرداً وهو نادر ، وقد قيل في هذا المقام خلاف ذلك ؛ لأن " عسى " هاهنا فعل تام خبري لا فعل ناقص إنشائي بدليل وقوعه خبراً لإن ، ولا يجوز =

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وأما : " كَادَ " ففي قول تأبط شراً :^(١)

فأبت إلى فهم وما كدت أيباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وقول العَرَب : " عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوَسًا " للنحاة فيه ثلاثة مذاهب :

فمَذْهَبُ سَبِيئِهِ وَجَمِيعِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ : " أَبُوَسًا " خَبْرٌ : " عَسَى " وَهُوَ عَلَى
حَذْفِ مِضَافٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : ذَا أَبُوَسٍ.^(٢)

بالاتفاق : إن زيدا هل قام ؟ ، بدليل قبول هذا الكلام التصديق والتكذيب ، فعلى هذا فالمعنى :
إني رجوت أن أكون صائماً فصائماً خيراً لكان والفعل مفعول لـ " عسى " . ينظر : المعنى
: ١٥٢ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ،
والشاهد : ٢٤٢ من شواهد العيني.

(١) قائله هو تأبط شراً ، وهو من قصيدة رائية ، وأولها هو قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذْبِرٌ

وهي من الطويل . ينظر الأغاني : ١٥٩ / ٢١ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٩ ، والخصائص : ١ /
٣٩١ ، والدرر : ١٥٠ / ٢ ، والتصريح : ١ / ٢٠٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف : ٥٤٤ ،
ورصف المباني : ١٩٠ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٨٢٢ ، وابن يعيش : ٧ / ١٣ ، وشرح
شواهد المعنى : ٩٧٥ ، وابن الناظم : ٥٩ / وتوضيح المقاصد للمرادى : ١ / ٣٢٥ ، وأوضح
المسالك لابن هشام : ١ / ٣٠٢ ، وشرح ابن عقيل : على الألفية : ١ / ٣٢٥ .

اللغة : قوله : " وقد جد جدّه " أي ازداد جدّه جداً ، قوله : " أضاع " أي ضيع أو وجده
ضائعاً ، قوله : " وقاسى أمره " أي شقى به وهو مؤول ، قوله : " فأبت " من آب يؤوب إذا
رجع أوباً وإياباً ، قوله : " إلى فهم " وهي قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان ،
قوله : " وما كدت أيباً " أي راجعاً وهو فاعل من آب يؤوب ، قوله " وكم مثلها " أي وكم
مثل هذه الخطة فارقتها وهي تلهف كيف أفلت ، قوله : " وهي تصفر " من صفر الطائر .
الاستشهاد فيه : في قوله : " وما كدت أيباً " وهو أنه استعمل خير كاد اسماً مفرداً وإنما قياسه
الفعل ، ويروى : وما كنت أيباً فإن صح فلا استشهاد فيه .

(٢) ينظر الكتاب لسيويه : ٣ / ١٥٨ ، ١٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادى : ١ / ٢٣٦ ، ٣٢٧ ،

والمقتضب : ٣ / ٧٠ ، ٧٢ ، والأصول : ٢ / ٢٠٧ ، والحلييات : ٢٥٠ .

وقال الكِسَائِيُّ : انتصب عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ يَكُونُ مَضْمَرَةً ، أَي : " عَسَى " الغوير
أن يَكُونُ أَبُوْسًا ، أَي أهل أبوس. ^(١)

وقال أبو عبيد : التقديرُ أنْ يَأْتِيَ بِأَبُوس. ^(٢)

وقال ابنُ كَيْسَانَ : أَبُوْسًا مصدرٌ والتقدير : أن يَأْسَ ^(٣) ، وَقَوْلُ سَبْيَوِيَّةٍ أَرْجَحُ
مِنْ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ. ^(٤)

وقال أبو عمرو الزاهد : قال أبو العباسِ يَحْيَى أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى كَلَامُ الْعَرَبِ
كله : " عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فتجعل : زيدا مبتدأ ، وقائماً خبره ، قال : ومن الْعَرَبِ من
يَجْعَلُهَا فِي مَعْنَى : كَانَ ؛ فَيَقُولُ : " عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا " ، وَلِهَذَا اللَّغَةُ جَاءَ الْخَبَرُ عَنْ
عَمْرٍو بنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَجَدَهُ مُتَبَوِّذًا : (عَسَى الْغَوِيْرُ أَبُوْسًا)
انتهى. ^(٥)

فظاهر هَذَا النِّقْلِ عن أحمد بن يحيى أَنَّهُ يَجُوزُ : عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَّهُ كَلَامُ
الْعَرَبِ ، وَلَا يَكُونُ لـ : " عَسَى " عَمَلٌ أَلْتَبَةً ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا يَعْرِفُهُ الْبَصْرِيُّونَ ،
وظاهر كلامه — أيضاً — أَنَّهُ يَجُوزُ : عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلِذَلِكَ أَثْبَتْنَا لُغَةً لِلْعَرَبِ لَا
ضُرُورَةَ وَلَا نَادِرًا ، وَهَذَا — أَيْضًا — مُخَالَفٌ لِرَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ. ^(٦)

(١) ذكر هذا التقدير المبرد في المقتضب : ٧٠ / ٣ ، وتعلب في مجالسه : ٣٠٧ .

(٢) التذييل والتكميل : ٣٤٣ / ٤ ، وقال محققه : " قال في غريب الحديث : ٣ / ٣٢١ - ٣٢٢

ومعناه كأنه أراد عسى الغوير أن يحدث أبوساً أو أن يأتي بأبوس فهذا طريق النصب "

(٣) ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل : ٣٤٣٤ / ٤ وعلق بقوله : " قال مصعب بن أبي بكر

الخشني وهذا حسن . "

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ١٥٨ / ٣ .

(٥) ينظر الارتشاف : ١٢١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٣٤٤ / ٤ ، والخبر في صحيح البخاري

كتاب الشهادات باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه . ١٥٨ / ٣ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٢٢ / ٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٤٤ / ٤ .

وكان يَنْبَغِي لِلنَّاطِمِ أَنْ يَقُولَ : لَكِنْ نَدَرَ جِيءُ خَبَرَهُمَا اسْمًا وَلَا يَقُولُ : غَيْرِ
مضارع ؛ لأنَّ غَيْرَ مضارع يصدق عَلَى الاسم وَعَلَى غَيْرِهِ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ جُمْلَةٍ
اسْمِيَّةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ لَمْ تَصْدَرَ بِمُضَارِعٍ ، ففِي قَوْلِهِ : " غَيْرَ مُضَارِعٍ " إِنْهَامٌ ، وَكَانَ يَنْبَغِي
أَنْ يُعَيَّنَ وَدَلَّ كَلَامُ النَّاطِمِ أَنَّ خَبَرَهَا يَكُونُ مُضَارِعًا بِالْمَفْهُومِ لَا بِالْمَنْطُوقِ . / ٦٩

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ : " عَسَى " نَزَرَ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " وَكَوْنُهُ " عَائِدٌ إِلَى الْمِضَارِعِ ، أَي : وَكَوْنُ الْمِضَارِعِ الَّذِي
يَقَعُ خَبْرًا لَهُمَا قَلِيلٌ بِدُونِ : " أَنْ " بَعْدَ : " عَسَى " ، يَعْنِي أَنَّ : عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ قَلِيلٌ
جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ ، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّوِيَّة^(١) ، وَأَمَّا جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ فَبَابُهُ عِنْدَهُمُ الشَّعْرُ^(٢) ،
وَمَفْهُومُهُ أَنَّ : " عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ " ، كَثِيرٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ .

وَيَدُلُّ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمِضَارِعَ خَبْرٌ لـ : " عَسَى " سِوَاهُ اقْتِرَانِ بِأَنْ أَمْ لَمْ يَقْتَرِنْ
بِهَا ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ الْمِضَارِعُ بِأَنْ فَهُوَ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ : " عَسَى " ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ
نَصْبٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ .

وَأَمَّا عَلَى مَا حَكِيْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ
خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ ، وَلَمْ تَعْمَلْ : " عَسَى " شَيْئًا ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَمَا
يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا ، وَإِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بـ : " أَنْ " فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَأْتِي بِالسَّيْنِ فَيَقُولُ :
عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ .

(١) يَنْظُرُ الْكِتَابُ لِسَيَّوِيَّةِ : ١٥٨ / ٣ .

(٢) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمُرَادِيِّ ١ / ٣٢٧ ، وَيَنْظُرُ شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ بِحَاشِيَةِ الصَّبَانِ : ١ / ٢٦٠ . وَمِنْ

شَوَاهِدِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

عَسَى فَرَجَ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

وَأَمَّا إِذَا قَرِنَ الْمُضَارِعُ بِـ : " أَنْ " فَفِيهِ خِلَافٌ : الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ عَلَى الْخَيْرِ^(١) ، وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ^(٢) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الرَّجَاجِيِّ فَتَكُونُ إِذْ ذَاكَ لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ.^(٣)

وقد نص ابن الطراوة على أن : " عَسَى " فِي قَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ ، وَحَكَى صَاحِبُ اللَّبَابِ عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفَعِ عَلَى الْبَدَلِ مِمَّا قَبْلَهُ.^(٤)

وقوله : " وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ : عَسَى نَزْرٌ " قِيلَ حُذِفَتْ مِنْهُ : " أَنْ " تَشْبِيهًا بِـ : " كَادَ " ، وَقِيلَ : حُذِفَتْ مِنْهُ تَشْبِيهًا بِـ : " لَعَلَّ " وَحَمَلًا عَلَيْهَا كَمَا حُمِلَتْ : " لَعَلَّ " عَلَى : " عَسَى " فِي زِيَادَةِ : " أَنْ " فِي خَيْرِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِ مَتَمِّ بْنِ نُورَةَ :^(٥)

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مِلْمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّابِيِّ يَدَعْنَكَ أَجْدَعًا

- (١) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢ ، وجاء خير عسى كله في القرآن مقترناً بأن .
 (٢) قال المبرد : " واسمها فاعلها وخبرها مفعولها " . المقتضب للمبرد : ٧٠ / ٣ ، وانظر : ٦٨ / ٣ ،
 وتعليق الشيخ عزيمة في : ٦٩ ، وما ذكره أبو حيان في شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢ .
 (٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢ ، ونصه في الجمل : ص ٢٠٠ ، قال الزجاجي :
 وتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال : قارب زيد القيام .
 (٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٢ / ١ ، وقال العكبري : " بعد أن ذكر الأوجه كلها :
 ولا يصح . بعله بدلاً لثلاثة أوجه : أحدها أن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره ، والثاني :
 أنه في معنى المفعول والخبر الذي دلت عليه عسى وليس هذا حكم البدل ، والثالث : أنه قد
 جاء الفعل الذي دلت عليه عسى وإبدال الفعل من الاسم لا يصح " .
 (٥) البيت من بحر الطويل ، وهو لمتهم بن نورية من قصيدة يرثي بها أخاه " مالكا " الذي قتله
 خالد بن الوليد ، وهو في المقتضب : ٧٤ / ٣ ، واللسان مادة : " علل " ، وابن يعيش : ٨ /
 ٨٦ ، والمغني : ٢٨٨ ، وشرح شواهد : ٥٦٧ ، وشرح التسهيل للمراذي : ٤٠٨ / ١ ،
 وشاهده اقتران خبر لعل بأن وهو قليل بابه الشعر .

يُرِيدُ : " تُلِّمَ " (١)

وقوله : " وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا " يَعْنِي أَنَّ مَجِيءَ الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا مَقْرُونًا بِأَنَّ قَلِيلًا ، وَدُونَهَا كَثِيرٌ وَهَذَا لَا تَحْرِيرَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ دُخُولَ : " أَنْ " عَلَى الْمُضَارِعِ خَيْرٌ : " كَادَ " بِأَبُو الشَّعْرُ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِهِ ، هَكَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا. (٢)

وَيَزَعَمُ هَذَا النَّاطِمُ أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَلْبَةٍ وَيُسْتَدَلُّ بِأَثَرِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ (٣) : " مَا كَذَبْتُ أُصْلِي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ

(١) فائدة : إذا قلت : عساني أن أفعل أو عساك أن تفعل ، فما الحكم ؟ قال المرادي : " في ذلك ثلاثة مذاهب : الأول : مذهب سيويه أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسماً لها وأن الفعل في موضع رفع خيراً لها ، وأن عسى حملت على لعل في العمل كما حملت لعل عليها في دخول أن في خيرها كالبيت ، والثاني : مذهب الميرد والفراسي : أن الياء وأخواتها في موضع نصب خيراً لعسى تقدم على اسمها ، وأن الفعل في موضع رفع اسماً لها ، فعسى باقية على عملها ولكن انعكس الإسناد ؛ إذ جعل المخبر عنه خيراً والخبر مخبر عنه ، والثالث : مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر وضمير النصب أعني الياء وأخواتها وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه ، فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو اسم عسى وأن الفعل في موضع نصب وهو خيرها ، قال المصنف : وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظر ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ... " . شرح التسهيل للمرادي : ٤٠٩ / ١ ، وينظر الارتشاف : ١٢٥ / ٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٩١ / ١ ، وشواهد التصحيح والتوضيح : ٩٨ ، ٩٩ . ومن أمثله قول الشاعر :

كادت النفس أن تفيظ عليه الخ

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب قول الرجل ما صلينا ، وهو في شواهد التوضيح لابن مالك : ٩٨ .

تَعْرُبٌ^(١) ، وأما في : " عَسَى " فاستعماله بغير : " أن " لا يختص بالشعر بل هو مُستعمل في الكلام خلافاً لمن خص ذلك بالشعر.^(٢)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنَّ جُعَلًا
خَيْرَهَا حَتْمًا بِأَنْ مَّصِلًا

مثاله : حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، فـ : " حَرَى " مثل : " عَسَى " في كونها لها اسمٌ وخبرٌ ؛ لَكِنَّهُ يَجِبُ اقْتِرَانُ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ خَيْرًا لَهَا بِأَنْ ، وفي كونه خبراً أو مفعولاً به الخلاف المتقدم في : " عَسَى " ؛ لأن الخلاف المذكور في كُلِّ فِعْلٍ قُرِنَ الْمُضَارِعُ مَعَهُ بـ : " أن " .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَأَلْزَمُوا اخْتِلَاقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى
وَبَعْدَ أَوْشَكَ الثَّفَا أَنْ نَزَرًا

يقول : إن اخْتِلَاقَ التَّرِيمِ فِي الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا : " أن " مثل : " حَرَى " ، نَحْوُ مَا مَثَلُوا بِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : اخْتَلَوَلَّتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطَّرَ ؛ كَمَا التَّرَمُّوا ذَلِكَ فِي : حَرَى ، وَأَمَا : " أَوْشَكَ " فاستعمال المضارع بعدها بـ : " أن " هو الكثير نحو : أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ودون : " أن " قليلٌ نحو : أَوْشَكَ زَيْدٌ يَقُومُ ، ومثل النَّاطِمِ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا مُضَارِعًا نَحْوُ :

(١) هذا في شواهد التصحيح والتوضيح : ٩٩ ، وفيه يقول : " قلت تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه ، والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن ولذلك لم يقع في القرآن الكريم إلا غير مقرون بأن " .

(٢) قال المرادي : " وقسم يجوز فيه الوجهان والاقتران أعرف وهو عسى وأوشك ، ومن التجريد بعدها - بيتان من الشعر - وجمهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٠٣ ، وينظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ١٥٧ .

يُوشِكُ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، وَالصَّحِيحُ أَنْ الْمَاضِي وَارِدٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ ،
وَالكَثِيرُ الْمُسْتَعْمَلُ إِنَّمَا هُوَ الْمُضَارِعُ. ^(١) / ٧٠

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ^(٢)

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَّبَا وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

تقدم أن : " كَادَ " الكثير استعمال المضارع بعدها بِتَيَّر : " أَنْ " ، وأما
استعماله بِأَنْ فَذَكَرَ أَنْ بابه الشعر نَحْوَ قوله: ^(٣)

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رَيْطَةَ وَبُرُودِ

وَتَقَدَّمَ أَنْ اخْتِيَارَ النَّاطِمِ فِي : كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، أَنَّهُ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ فَذَكَرَ
هُنَا أَنْ : " كَرَّبَ " فِي هَذَا الْحُكْمِ مِثْلُ : " كَادَ " الْأَكْثَرُ فِيهَا أَنْ لَا يَكُونُ الْمُضَارِعُ
بَعْدَهَا مَقْرُونًا بِأَنْ ، وَالْقَلِيلُ أَنْ يَأْتِي بِأَنْ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٤)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ٤١٢ / ١ .

مثال أوشك في الماضي قوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومثال أوشك في المضارع قوله :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

(٢) ترك الشارح بيتاً من ألفية الناظم بعد هذا البيت وهو :

كأنشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق

(٣) البيت من الخفيف نسبة لأبي زيد الطائي وهو في شرح أبيات المغني : ٢٦ / ٨ ، وأوضح

المسالك : ٣١٠ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٣٠ / ١ .

اللغة : فاضت وفاضت نفسه ، الربطة : هي الملاءة ، البرود : جمع برد وهي الثياب .

الشاهد قوله : كادت النفس أن تفيض : حيث جاء خبر كاد مقترناً بأن وهذا ضرورة أو قليل .

(٤) البيت من الطويل لأبي زيد الأسلمي هكذا نسبة العيني في شواهد الشاهد رقم (٢٥٣) ،

ويوجد في أوضح المسالك : ٣١٦ / ١ ، وتوضيح المقاصد : ٣٢٩ / ١ ، والتصريح : ١ /

٢٨٥ ، والهمع : ١٣٠ / ١ .

والشاهد قوله : " كربت أعناقها " وهو كالبيت السابق .

سَقَاها ذَوْو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تُقَطَّعَا

وَلَمْ يَذْكَرْ سَبَبِيَّتهُ خَبَرَ كَرَبَ إِلَّا بَدُونَ : " أَنْ " ^(١) ، والمشهور في : " كرب " فتح الرء ، وقد حُكِيَ كَسْرُهَا .

وقوله : فِي أَنْ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلشَّرُوعِ فَإِنْ لَا تَجِيءُ مَعَهُ نَحْوُ : أَخَذَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، وَجَعَلَ فُلَانٌ يَقُومُ حُكْمٌ صَحِيحٌ ^(٢) إِلَّا أَنِّي وَجَدْتُ فِي شِعْرِ بَعْضِ الْعَرَبِ الْمُسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِمْ دَخُولُ : " أَنْ " فِي خَبَرٍ : " جَعَلَ " ، وَذَهَلَتْ الْآنَ عَنِ الدِّيوانِ الَّذِي رَأَيْتُ فِيهِ ذَلِكَ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرَ وَزَادُوا مُوشِكَا

أَفْعَالٌ هَذَا الْبَابِ الْأَصْلُ فِيهَا : التَّصْرُفُ إِلَّا : " عَسَى " خَاصَّةً ؛ لَكِنَّ الْعَرَبَ حِينَ اسْتَعْمَلَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالَ هُنَا التَّرَمَّتْ فِيهَا لَفْظَ الْمَاضِي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ : أَوْشَكَ ، وَكَادَ ، أَمَا أَوْشَكَ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا ، وَأَنْ الْأَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ مُضَارِعِهَا ، وَيُظْهِرُ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمُضَارِعِ مِنْ أَوْشَكَ قَلِيلٌ ^(٣) ، وَأَمَّا : " كَادَ " فَاسْتِعْمَالُ مُضَارِعِهَا كَثِيرٌ فَصِيحٌ ^(٤) .

(١) الكتاب لسيبويه : ١٥٩ / ٣ ، ومن تجرده من أن قوله :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

(٢) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٦٣ / ١ .

(٣) كلام ابن مالك في مؤلفاته المشهورة التي بين أيدينا يفاير ما نسبه إليه أبو حيان حيث نسب إليه ذلك والصحيح فيما قاله ابن مالك أن استعمال مضارع أوشك هو الكثير وماضيها هو القليل ، فنال في شرح الكافية الشافية : " وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي إلا كاد وأوشك فإنهما استعمالا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً واستعمل منهما اسم فاعل قليلاً " شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٥٩ ، وقال في شرح التسهيل : " ولازمت أفعال هذا الباب لفظ الماضي إلا كاد وأوشك فإنهما اختصا باستعمال مضارعهما وشذ استعمال اسم فاعل أوشك في قول الشاعر :

فموشكة أرضنا أن تعود خلافاً للخليط وحوشا يباباً .

شرح التسهيل لابن مالك : ٤٠٠ / ١ ، ٤٠١ .

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٦٤ / ١ ، وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم بلفظ المضارع من كاد .

وقوله : " وزادوا موشكاً " ظاهره : جواز استعماله في الكلام ، وهو إنما جاء نادراً في الشعر ولا خصوصية لموشك ، بل قد جاء - أيضاً - في الشعر كائد ، فقوله : " وزادوا موشكاً " يوهم أنهم لم يريدوا غيره. (١)

وقوله : " لا غير " يعني أنهم لم يستعملوا مضارعاً إلا من : " كاد ، وأوشك " ، وأما من غيرهما فلا ، وقد نقل أنهم استعملوا - أيضاً - مضارعاً من : " جعل " . (٢)

قال ابن مالك :

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَنَى بِـ أَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

" عَسَى وَاخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ " ؛ إِذَا أُسْنِدَتْ إِلَى : " أَنْ يَفْعَلَ " نَحْوُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ ، فَتَكُونُ تَامَّةً ، وَتَكُونُ : " أَنْ يَفْعَلَ " فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى ثَانٍ فَإِنَّ رَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ظَاهِرًا نَحْوُ : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالتَّمَامِ فَيَكُونُ : " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ بِـ : " عَسَى " ، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ بِأَنْ يَقُومَ وَلَا يَجِيزُ غَيْرَ ذَلِكَ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الشَّلُوبِيِّ. (٣)

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ هَذَا ، وَأَجَازَ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فَيُرْفَعُ زَيْدًا بِـ : " عَسَى " ، وَيَجْعَلُ : " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخِلَافِ

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٦٤ ، ومن شواهد كائد قوله :

أموت أسي يوم الرجام وإنني يقينا برهن بالذي أنا كائد

(٢) سمع عن العرب قولهم : إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء بجه .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيين : ٩٧٠ ، قال : فيكون فاعلها أن مع الفعل مثاله :

عسى أن يقوم زيد .

الذي سبق ، أ هُوَ مَفْعُولٌ أَمْ خَبَرٌ ؟ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ^(١) وَالسَّرَافِيِّ وَالْفَارِسِيِّ^(٢)
وَصَحَّحَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا.^(٣)

وتظهرُ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ فِي التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ تَقَوْلُ : عَسَى أَنْ
يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الْهِنْدَاتُ ، فَلَا يَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ
ضَمِيرٌ لِأَنَّهُ رَفَعَ الظَّاهِرَ.^(٤)

وعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يَتَّصِلُ فَتَقَوْلُ : عَسَى أَنْ يَقُومَا أَحْوَاكُ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا
إِحْوَتُكَ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَنَّ الْهِنْدَاتُ ؛ / ٧١ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَرْفُوعٌ بِـ : " عَسَى " لَا
بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَالْأَصْلُ : عَسَى أَحْوَاكُ أَنْ يَقُومَا ، وَ : عَسَى إِحْوَتُكَ أَنْ يَقُومُوا ، وَ
: عَسَى الْهِنْدَاتُ أَنْ يَقُومَنَّ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَجَرَّدَنَ عَسَى أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذَكَرَا

فَاعِلٌ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا اسْتَرَّ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ وَبَرَزَ فِي حَالِ التَّنْبِيَةِ
وَالْجَمْعِ مُطَابِقًا لِاسْمِ الَّذِي يُعَوِّدُ عَلَيْهِ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ : زَيْدٌ جَعَلَ يَأْكُلُ ،
وَالزَّيْدَانِ جَعَلَا يَأْكُلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ جَعَلُوا يَأْكُلُونَ ، وَالْهِنْدَاتُ جَعَلْنَ يَأْكُلْنَ.

وَأَمَّا : " عَسَى " وَحَدَّهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَبْرُزَ فِي التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ : الزَّيْدَانِ
عَسَى أَنْ يَخْرُجَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَخْرُجُوا ، وَالْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَخْرُجْنَ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَرَّ فِيهِمَا فَتَقَوْلُ : الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَخْرُجَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ

(١) المقتضب : ٣ / ٧٠ .

(٢) نصر في الإصباح العضدي : ٧٧ - ٧٨ على أن المصدر المورول فاعل عسى . وانظر التذيل

والتكميل : ٤ / ٣٥٩ .

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٦٦ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٠٦ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٤ / ٣٥١ .

يَخْرُجُوا ، وَالْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَخْرُجَنَّ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " وَجَرَّدَنْ " أَيَّ جَرَّدَ :
 "عَسَى" مِنَ الضَّمِيرِ أَوْ ارْفَعَ مَضْمَرًا نَحْوَ مَا مَثَلْنَا ، وَالتَّجْرِيدُ مِنَ الضَّمِيرِ هُوَ عَلَيَّ
 اسْتِعْمَالُهَا تَامَّةً وَرَفْعُ الضَّمِيرِ عَلَيَّ اسْتِعْمَالُهَا نَاقِصَةً.^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ : عَسَيْتُ وَانْفِ الْفَتْحُ زُكِنَ

يدل قوله : " مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ " عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي السِّينِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ،
 وَهَذَا فِيهِ إِبْهَامٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَتَى بِذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ أَوْ
 ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ فَقَطُّ كَمَا ضَبِطَ هَذَا الْحَرْفُ بِفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّهَا فَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ
 بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا نُونُ الْإِنَاثِ فَالْفَتْحُ مَنقُولَتَانِ فِيهَا نَحْوُ : عَسَيْنَ ، وَعَسَيْنَ ،
 ذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ كِتَابِ التَّرْشِيحِ^(٢) ، وَلَا يَكُونُ - أَيْضًا - هَذَا الْحُكْمُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا
 ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ أَوْ ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ أَصْلُهُ النَّصْبُ نَحْوُ : عَسَايَ أَنْ أُخْرَجَ ، وَعَسَاكَ أَنْ
 تَخْرُجَ ، فَإِنَّ السِّينَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فَتْحُهَا وَهِيَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ وَمُخَاطَبٍ .

وَإِنْ عَتَى بِذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرِ رَفْعٍ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ
 بِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرِ الْإِنْتَيْنِ أَوْ ضَمِيرِ جَمْعِ
 الْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ الْعَائِبِ فَلَا يَجُوزُ فِي السِّينِ إِلَّا الْفَتْحُ نَحْوُ : عَسِيَا ، وَعَسَتَا ، وَعَسَوَا ،
 وَضَابِطُ هَذَا الْحُكْمِ أَنَّ السِّينَ مَفْتُوحَةٌ إِلَّا أَنْ يَتَّصَلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرِ مَرْفُوعٍ
 لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ نُونِ إِنْثَاءٍ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَعَ الْفَتْحِ الْكَسْرُ .

(١) وقد جاء القرآن بالتحرد واستعمالها تامة قال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٍ مِنْ قَوْمٍ عَسَى

أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ } (الحجرات : ١١)

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، توفي بعد سنة (٤٥٠هـ) ، قال

السيوطي : وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا (بغية الوعاة :

انْقَضَى الْبَابُ وَتَلَخَّصَ أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهِ هِيَ : " عَسَى ، وَكَأَدَ ، وَحَرَى ، وَاخْتَلَوْتُ ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَ ، وَأَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ " وَذَلِكَ أَحَدَ عَشَرَ فِعْلاً ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِيهَا : قَارَبَ^(١) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَدَنَا^(٢) ، وَذَكَرَهَا سَبِيوَيْهِ مَقْرُونَةً بـ : " أَنْ " فِي قَوْلِهِمْ : ذَنُوتَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَزَادَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ فِيهَا : " هَبَّ ، وَقَامَ ، وَهَلْهَلَ ، وَأَوْلَى " ^(٣) ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ - أَيْضاً - : " قَرَّبَ ، وَأَقْبَلَ ، وَانْبَرَى ، وَطَارَ " ^(٤) ، وَبَعْضُهُمْ : " قَعَدَ ، وَنَشَبَ " ^(٥) .

(١) هو قول أبي إسحاق البهاري حيث زاد : قارب وكارب وقرب وأحل وأقبل وأظل وأشفي وشارف وقب ودنا وأثر وقام وقعد وذهب واذدلف ودلف وأشرف وأزلف ونهيا وأسف ، وزاد غيره طار وانبرى وألم ونشب ، وذكر ابن هشام اللخمي فيها : ابتداء ونشب . ينظر الارتشاف : ١١٨ / ٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ١١٨ / ٢ .

(٣) تسهيل الفوائد : ٥٩ .

من أمثلة هب قول الشاعر :

هبت ألوام القلب في طاعة الهوى
فلج كأي كنت باللوم مغربيا
ومن أمثلة هلهل قوله :

وطننا بلاد المعتدين فهلهمت
نفوسهم قبل الإمامة تزهق
ومثال أولى قوله :

فعاذي بين هاديتين منها

وأولى أن يزيد على الثلاث

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري وقد زاد ذلك في كتاب له اسمه : الإسماء

المتحل ، ذكره السيوطي في همعه : ١ / ١٢٩ ، ثم قال : وما زاد البهاري لا يقوم عليه دليل .

(٥) نسب السيوطي نشب إلى البهاري ، ينظر الهمع : ١ / ١٢٩ .

﴿ إِنِّ وَأَخَوَاتِهَا ﴾

لَمْ يَذْكَرِ النَّاطِمُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ اللَّذِينَ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا هَذِهِ الْحُرُوفُ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : (١)

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

/ ٧٢ عَدَّهَا سَبْعِينَ خَمْسَةً ؛ لِأَنَّ فَتْحَةَ هَمْزَةٍ إِنَّ عَرَضَ لَهَا ، وَذَكَرَ أَنَّ لِهَذِهِ الْحُرُوفِ عَكْسَ مَا لِكَانَ مِنَ الْعَمَلِ ، وَ : " كَان " قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ بِعَكْسِهَا ، فَهِيَ تَنْصِبُ الْاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ . (٢)

أَمَّا نَصْبُهَا لِلْاسْمِ وَعَمَلُهَا فِيهِ فَبِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا عَمَلُهَا الرَّفْعَ فِي الْخَبَرِ فَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَنَّهَا عَمِلَتْ فِي الْاسْمَيْنِ مَعاً (٣) ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَيْسَ مَرْفُوعاً بِهَذِهِ الْحُرُوفِ ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ قَبْلَ دُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا عَمِلَتْ نَصْباً فِي الْاسْمِ فَقَطْ (٤) .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو عبارة عن التمثيل لبعض هذه الحروف وهو :

كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَبِي كَفَّاءَ وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضَغْنِ

(٢) ينظر الكتاب لسبويه : ١٣١ / ٢ .

(٣) ينظر الكتاب لسبويه : ١٣١ / ٢ ، والمقتضب للمبرد : ١٠٧ / ٤ ، والأصول لابن السراج :

١ / ٢٢٩ ، وابن يعيش : ٥٩ / ٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٥ / ٢ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد للمراذي : ١ / ٣٣٤ ، والجني السداني : ٣٩٣ ، والإنصاف : ١٧١ ،

واللباب للعكبري : ١ / ٢١٠ ، وفي الباب أورد دليلين على قول الكوفيين ، وانظر أيضاً

التذليل والتكميل : ٥ / ٦ .

ومَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَصْبُ الْخَبْرِ بَعْدَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ
الستة^(١) ، واخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ، فنَقَلَ صَاحِبُ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ فِي غَيْرِهَا
مِنْ كُتُبِهِ أَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ نَصْبَ خَبْرٍ لَيْتَ ، فنَقُولُ : لَيْتَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا^(٢) ، وَأَنَّ
أَصْحَابَ الْفَرَّاءِ أَجَازُوا ذَلِكَ فِي بَاقِي الْخَمْسَةِ - أَيْضًا - ، وَأَنَّ الْكِسَائِيَّ تَأَوَّلَ مَا وَرَدَ
مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ^(٣) .

ونقل صاحب تقييد رؤوس المسائل وهو إبراهيم بن أصبع^(٤) من أصحابنا أن
نُصِبَ الْخَبْرُ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ^(٥) ، وَأَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ ذَلِكَ فِي : " كَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ"
وَأَنَّ الْكِسَائِيَّ أَجَازَ ذَلِكَ فِي لَيْتَ ، وَأَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَجَازَ ذَلِكَ فِي السِّتَةِ ، فَقَدْ
اِخْتَلَفَ نَقْلَ هَذَا النَّاطِمِ ، وَنَقَلَ ابْنُ أَصْبَعٍ عَنِ الْفَرَّاءِ وَالْكِسَائِيَّ ، وَنَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا
أَنَّ نَصْبَ الْخَبْرِ بِهَا كُلُّهَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ ابْنُ الطَّرَاوَةِ ، وَمِمَّنْ
ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامِ الْجَمْحِيِّ^(٦) ، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ^(٧)
فتلخص من هذه الأقوال أن المذاهب في الخبر أربعة :

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢٤٢ / ١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٩ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٥٢ / ٢ .

(٣) ينظر هذا بتصرف في شرح التسهيل لابن مالك : ٩ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٥٢ / ٢ ،
والجني الداني : ٣٩٤ .

(٤) هو إبراهيم بن عيسى أبو إسحاق القرطبي المعروف بابن المناصف ، توفي سنة (٦٢٧ هـ)

(٥) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٤٢٤ / ١ ، قال فيه : وزعم بعض النحويين .

(٦) ذكر ابن عصفور ذلك وقال : إنه في طبقات الشعر له ، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير

لابن عصفور : ٤٢٤ / ١ ، وانظر طبقات الشعراء لابن سلام : ٦٥ ، وقد استدل ابن سلام

بقول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وقد سرد أبو حيان في التذيل والتكميل : ٢٧ / ٥ - ٣٠ خمسة عشر بيتاً في ذلك .

(٧) قال المرادي : "ونقل ابن أصبع عنه أنه أجاز في لعل أيضاً ، قال ابن عصفور : وممن ذهب

إلى جواز ذلك في إن وأخواتها ابن سلام في طبقات الشعراء وزعم أنها لغة رؤبة وقومه ،

أحدها : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ.

والثاني : أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ.

الثالث : أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ فِي خَبَرٍ لَيْتَ دُونَ أَخْوَاتِمَا.

الرابع : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي خَبَرٍ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ دُونَ إِنْ وَأَنْ وَلَكِنَّ.

وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ فَنَقُولُ : إِنْ لِلتَّأْكِيدِ ، وَلَكِنَّ
لِلاسْتِدْرَاكِ^(١) ، وَهِيَ مَفْرَدَةٌ لَا مَرَكِبَةٌ مِنْ : لَا وَإِنْ^(٢) ، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ وَالْهَمْزَةُ حُدِفَتْ
خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ^(٣).

وقال ابن السيد : نصب خبر إن وأخواتها لغة قوم من العَرَبِ ، وإلي ذلك ذهب ابن الطراوة ،
والجمهور على أن ذلك لا يجوز ، ومن شواهد نصب الخبر أيضاً قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت وتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا

وأوله المانعون على أنه حال والخبر محذوف أي تلقاهم أسدا ، أو خبر كان محذوفة أي :
"كانوا أسدا" . الجنبي الداني : ٣٩٤ ، وينظر توضيح المقاصد : ١ / ٣٣٤ ، والمغني : ٣٦
وشرح شواهد : ١٢٢ ، وحاشية الصبان : ١ / ٢٦٩ .

(١) وهو إثبات ما يتوهم نفيه ونفي ما يتوهم إثباته وقال بعضهم : إنها تأتي للتأكيد ، وقيل :
للاستدراك مع التأكيد على ذلك ، وأما تتوسط بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجاباً . ينظر
الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين : ٩٥ إعداد : هادي عطية مطر
الهلاي ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي : ٢ / ٤٠٨ ، والمقرب لابن عصفور : ١ / ١٠٦ ،
ودراسات لأسلوب القرآن ق ١ ج ٢ / ٥٨٣ وما بعدها ، والتذيل والتكميل : ١٠ / ٥ .

(٢) اختار البصريون في " لكن " البساطة وألفه أصل ووزنه فاعل ، يقول ابن يعيش فيه : " وأما
(لَكِنَّ) فحرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء والأفعال وألفه أصل ؛ لأننا لا نعلم أحداً يؤخذ
بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة ، فلو سميت به لصار اسماً وكانت ألفه زائدة .

(٣) قال الفراء : " وإنما نصبت العرب بلكن إذا شددت نونها ؛ لأن أصلها : إن عبد الله قائم ،
فزيدت على إن لام وكاف فصارتا حرفاً واحداً ألا ترى أن الشاعر قال :

ولكنني من حبها لكميد

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها : إن . معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، واللباب
للعكبري : ١ / ٢٠٦ ، وابن يعيش : ٨ / ٧٩ ، والجنبي الداني : ٦١٧ ، والتذيل والتكميل : ١١ / ٥ .

و: " كَأَنَّ " للتشبيه ، وزعم بعضهم أنها تأتي للتوكيد^(١) ، وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى : ظننت وإليه ذهب ابن الطراوة^(٢) .

وهي مركبة من كاف التشبيه وأن^(٣) ، واعتنت العرب بحرف التشبيه فقدمته على أن فانفتحت ، وأصل : كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ ، أَنْ زَيْدًا كَأَسَدٍ ، وَتَفَارِقُ : " كَأَنَّ الكَافَ " في شيئين :

(١) مثلوا له بقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعراً
كأن الأرض ليس بها هشام

(٢) المعنى الأصلي لـ " كأن " في اللغة هو إفادتها التشبيه وقد اقتصر عليه النحويون البصريون ولم يثبتوا غيره ومنهم الرماني وابن مالك والمرادي وغيرهم ووافقهم الفراء ، قال ابن مالك : " (كأن) للتشبيه المؤكد نحو : كأن زيدا أسد . فإن الأصل : إن زيدا كالأسد ، فقدمت الكاف وفتحت أن وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد " . شرح التسهيل لابن مالك : ٦ / ٢ ، وينظر المعنى بحاشية الأمير : ١ / ١٦٢ ، والجني الداني للمرادي : ٥٧٠ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٠ .

(٣) " كأن " حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر من أخوات إن ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة من : كاف التشبيه وإن . فأصل الكلام عندهم : إن زيدا كالأسد ؛ ثم قدمت الكاف عندهم اهتماماً بالتشبيه ففتحت إن ؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف جر . قال سيبويه : " وسألت الخليل عن (كَأَنَّ) فزعم أنها (إن) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (إن) بمترلة كلمة واحدة " . الكتاب : ٥١ / ٣ وينظر ٣ / ١٦٤ ، ٣٣٢ ، والجني الداني للمرادي : ٥٦٨ ، نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً : ١٢٤ ، ١٢٥ د هادي الهلالي ، وقال ابن جني : " ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه إن فقالوا : إن زيدا كعمرو ، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لـم يجز أن تباشر (إن) ؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأن زيدا عمرو " . الخصائص لابن جني : ١ / ٣١٨ ، وينظر المقتضب : ٤ / ١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٨٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن : ق ١ ج ٢ ، ٣٣٥ ، والارتشاف : ٢ / ١٢٨ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ١٢ .

أحدهما : أن : " كان " غيرُ مُتعلِّقة بِفِعْلِ فَلَا مَوْضِعَ لَهَا ، وَلَمَّا بَعَدَهَا ،
وَكَاثِ التَّشْبِيهِ لِأَبَدِّ لَهَا مِمَّا تَتَعَلَّقُ بِهِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ^(١) ، وَقَدْ وَهَمَ
بَعْضُ فُضَلَاءِ أَصْحَابِنَا فَرَعَمَ أَنَّ كَاثِ التَّشْبِيهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ .

الثَّانِي : أَنَّ مَا بَعَدَ الْكَافِ فِي : " كَانُ " لَيْسَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِمَا كَمَا كَانَ
فِي : لِأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا رُكِبَتْ صَارَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا ، وَحَدَّثَ فِيهَا مَعَ
التَّرْكِيْبِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا لَوْ لَمْ تُرْكَبْ ، فَإِذَا قُلْتَ : كَانُ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَهَذَا كَلَامٌ تَامٌ
بِنَفْسِهِ مُرْجِحٌ فِيهِ أَنَّ بِحَرْفِ التَّشْبِيهِ ، فَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ ، وَقَدْ تَوَهَّمَ
ذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ وَهُوَ غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى تَقْدِيرِ مَا هُوَ كَلَامٌ بِالْمُفْرَدِ .

و: " لَيْتَ " لِلتَّمَنِّي ، و: " لَعَلَّ " لِلتَّرَجِّي فِي الْمَحْبُوبَاتِ ، وَلِلتَّوَقُّعِ فِي
الْمَحْذُورَاتِ .

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا تَكُونُ لِلِاسْتِفْهَامِ ^(٢) ، وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّهَا تَكُونُ
لِلتَّلْغِيلِ ^(٣) ، وَمِنْ أَغْرَبِ اللُّغَاتِ فِيهَا مَا حَكَاهُ ابْنُ السَّكِّيتِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَخْفِضُ بِهَا
وَسَيَّاتِي ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ ^(٤) - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

(١) ينظر كل ذلك في سر صناعة الإعراب : ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) قال ابن هشام : " الثالث : الاستفهام أثبت الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو : " لا

تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا .. " . المغني بحاشية الأمير : ١ / ٢٢٣ .

(٣) ينظر المغني بحاشية الأمير : ١ / ٢٢٣ ، وهو قول الأخفش والكسائي وحملوا عليه قوله تعالى

فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ، وَمِنْ لَمْ يَثْبُتْ حَمَلُهُ عَلَى الرَّجَاءِ وَيَصْرِفُهُ لِلْمَخَاطِبِينَ

أَيِ إِذْهَبَا عَلَى رَجَائِكَمَا .

(٤) ينظر الخزانة : ١٠ / ٤٢٦ ، والدرر : ٤ / ١٧٤ ، شرح شواهد المغني : ٦٩١ ، واللسان :

"جوب ، علل" ، ووصف المبانئ : ٣٧٥ ، شرح التصريح : ١ / ٢١٣ ، ومغني اللبيب :

٢٦٨ ، ٤٤١ ، مع الهوامع للسيوطي : ٢ / ٣٣ ، الجر بلعل لغة لبني عقيل ينظر المغني بحاشية

الأمير : ١ / ٢٢٢ .

و: " لَعَلَّ مُرَكَّبَةٌ مِنَ اللَّامِ وَمِنْ: " عَلَّ " ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ اللَّامَ أَصْلٌ ، وَفِيهَا
لُغَاتٌ ذُكِرَتْ فِي الْمَبْسُوطَاتِ. ^(١)
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرِ الْبَدْيِ

يقول : رَاعِ تَقْدِيمَ الْأَسْمِ وَتَأْخِيرَ الْخَبْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبْرُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا ،
وَمَعْنَاهُ : فَلَا / ٧٣ تُرَاعِ هَذَا التَّرْتِيبَ ، وَذَلِكَ إِمَّا لِجَوَازِ غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ نَحْوُ : إِنَّ
فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِمَّا لِوُجُوبِهِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى
شَيْءٍ فِي الْخَبْرِ نَحْوُ : إِنَّ فِي الدَّارِ سَاكِنَهَا ، وَإِنْ عِنْدَ زَيْدٍ أَبَاهُ .

وَقَوْلُهُ : " وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ " بَعْدَ أَنْ مَثَلَ بِالْأَسْمِ مُقَدِّمًا عَلَى الْخَبْرِ ، وَأَنَّ
الْأَسْمَ يَلِي الْحَرْفَ ، وَالْإِسْتِثْنَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ
خَبْرًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلِي إِنْ إِلَّا اسْمُهَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْخَبْرِ ، أَوْ خَبْرُهَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى
الْأَسْمِ ، فَلَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبْرِ وَكَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ نَحْوُ : إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا
أَكَلٌ ، فَلَا خِلَافَ يَعْرِفُ فِي بَطْلَانِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا فَقَدْ جَاءَ فِي
لِسَانِ الْعَرَبِ مَا يَقْضِي ظَاهِرَهُ جَوَازُ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٢)

(١) شرح شواهد المغني : ٦٩١ ، واللسان : " جوب ، علل " ، ووصف المباني : ٣٧٥ ، شرح
التصريح : ٢١٣ / ١ ، والإنصاف : ٢١٨ / ١ وما بعدها .

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو من أبيات الكتاب واحتج به سيبويه ولم يعزه إلى قائله ، وهو في
الخرزانه : .: / ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، والدرر : ١٧٢ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٩٦٩ ، والكتاب : ٢ /
١٣٣ ، والمغني : ٦٩٣ ، والمقرب : ١ / ١٠٨ ، والهمع : ١ / ١٣٥ ، والتذليل والتكميل : ٥ / ٣٧ .
اللغة : قوله : " فلا تلحني " أي فلا تلمني من لحيت الرجل ألحاه لحيا إذا لمته وعذلته وهو
من باب فعل يفعل بفتح العين فيهما ، قوله : " فيها " أي في المحبوبة ، قوله : " جم " بفتح
الجيم وتشديد الميم أي عظيم وكثير ، " بلبله " أي وساوسه وهو جمع بلبله وهي الوسوسة .
الاستشهاد فيه : في قوله : " مجبها " فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخير قدم
على الاسم ولا يجوز تقديم معمول الخير على الاسم إلا عند البعض فقد ذهبوا إلى جواز ذلك
مستدلين بالبيت المذكور . =

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بَحِبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا بِقَوْلِهِ : "بَحِبَّهَا" وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَتَعَلِقٌ بِالْخَبْرِ الَّذِي هُوَ مُصَابٌ وَتَأْوِيلُهُ أَصْحَابُنَا ^(١)، وَمَنْعُوا مِنْ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْخَبْرِ عَلَى الْاسْمِ مُطْلَقاً سِوَاءَ أَكَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَهُمَا.

وَفِي كَلَامِ السُّهَيْلِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا وَقَعَا خَبْرَيْنِ وَقَدْ مَدَّ عَلَى الْاسْمِ أَنَّهُ إِثْمًا جَازَ تَقْدِيمَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ الْخَبْرُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَتَعَلِقٌ بِالْخَبْرِ، وَالْخَبْرُ مَنْوِيٌّ مُؤَخَّرًا فِي مَوْضِعِهِ، قَالَ : وَلِذَلِكَ عَدَلَ سَبِيئِيُّهُ فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلًا، وَ : ^(٢)

= وقد اتفق النحاة بالإجماع على عدم جواز تقديم معمول الخبر إن كان غير ظرف أو جار ومجرور فلا يجوز في مثل إن أخاك أكل طعامك إن طعامك أخاك أكل.

(١) جعلوا بحبها متعلقاً بفعل محذوف تقديره أعنى فكأنه قال أعنى بحبها وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إن واسمها ، شرح الحمل لابن عصفور : ٤٤ / ١ ، والتذليل والتكميل : ٣٧ / ٥ .
(٢) قائله : هو كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وتمامه :

يلوح كأنه خلل

وهو من الوافر من العروض الثانية المجزوءة وضربها مثلها ، وليس في ديوانه (سلسلة شعراؤنا) وينظر الخزانة : ٢١١ / ٣ ، شرح التصريح : ٣٧٥ / ١ ، الكتاب لسبويه : ١٢٣ / ٢ ، شرح شواهد المغني : ٢٤٩ ، واللسان مادة : "وحش" ، وبلا نسبة في الخصائص : ٤٩٢ / ٢ والمغني : ٨٥ .
اللغة : قوله : "لمية" بفتح الميم وتشديد الياء آخر الحروف وهو اسم امرأة ، و : "الطلل" بفتحتين : ما شخص من آثار الديار ، قوله : "يلوح" أي يلمح من لاح يلوح لوحاً ، قوله : "خلل" بكسر الخاء المعجمة جمع خلة - أيضاً - ، قال الجوهري : الخلة بالكسر واحدة خلل السيف وهي بطائن كانت تغشى بها أجناف السيوف منقوشة بالذهب وغيره وهي - أيضاً - سيور تلبس ظهور القوس .

الاستشهاد فيه : في قوله : "موحشاً" حيث تقدم على ذي الحال لكونه نكرة وتقدم الحال على ذي الحال واجب إذا كان ذو الحال نكرة غير مختصة بوجه من وجوه التخصيص لتمييز بالتقدم عن الصفة ، فإن الحال يتقدم على ذي الحال والصفة لا تتقدم على الموصوف

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ

إِلَى أَنْ جَعَلَهَا حَالًا مِنْ تَكْرَرِ وَلَمْ يَجْعَلْهَا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُؤَخَّرٌ فِي النِّيَّةِ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ ، وَهُوَ مَعْنَوِيٌّ ، وَالْحَالُ لَا تَقْدَمُ عَلَيْهِ الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ ، فَهَذَا يُبَيِّنُكَ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ لَيْسَ هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ . انتهى .^(١)

فَظَاهِرُهُ مَا قَالَ السُّهَيْلِيُّ يَقْضِي جَوَازَ مِثْلِ : إِنْ بِكَ زَيْدًا وَاتَّقِ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُقَدِّمِ الْخَبَرَ إِنَّمَا قَدِّمْتَ مَعْمُولَهُ ، لِأَنَّ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، مَعْنَاهُ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، كَائِنٌ ، فِي الدَّارِ لَيْسَ بِخَبَرٍ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا الْخَبَرُ كَائِنٌ ، وَهُوَ وَاجِبٌ أَنْ يَقْدَرَ مُؤَخَّرًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لَمْ يُحْذَفِ الْخَبَرُ ، وَهُنَا حُذِفَ الْخَبَرُ وَنَابَ الْمَجْرُورُ مِنْابُهُ حَتَّى لَا يَكَادُ يَلْفِظُ بِهِ مَعَهُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ أُوتِيَتْ : " إِنْ " مَا هُوَ كَالْمَعْمُولِ لَهَا بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَنْتَزِلُ مِنْزِلَةَ مَا هُوَ كَالْمَعْمُولِ لَهَا .

وَمِنْ أَعْرَبِ الْمُنْقُولَاتِ مَا وَقَعَ فِي النِّكْتِ الَّتِي عَلَى الْإِيضَاحِ لِلْفَارِسِيِّ وَهِيَ تَأْلِيفُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَمْدُونَ الْأَسَدِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْحُلُولِيِّ^(٢) ، وَهُوَ مَا نَصَّهُ : يَجُوزُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ : " إِنْ وَاسْمِهَا " بِالْحَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَجْرَوْا الْحَالَ مَجْرِي الظَّرْفِ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ضَاحِكًا ، جَازَ تَقْدِيمُ : " ضَاحِكًا " عَلَى : " زَيْدًا " ، فَتَقُولُ : إِنْ ضَاحِكًا زَيْدًا قَائِمًا ، فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّكَ إِذَا قَدِّمْتَ ضَاحِكًا وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِمٍ صِرْتَ كَأَنَّكَ قَدِّمْتَ بَعْضَ الْخَبَرِ ، قُلْتَ : لَوْ اِمْتَنَعَ هَذَا لَامْتَنَعَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ وَالنِّيَّةُ بِهِ

وهذا من جملة الفروق بينها وبين الصفة ، قيل : والحق أن هذه الحال ليست حالاً عن النكرة

بل هي حال من الضمير في الخبر والضمير معرفة .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) انظر في تحقيق اسمه التذليل والتكميل : ٣٨ / ٥ (الأصل والهامش)

التَّأخِيرُ ، والتعلُّقُ بِالْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا قَائِمًا ، وَفِي الدَّارِ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِمٍ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ جَائِزٌ ، وَمَنْعُ قَوْمِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا بِالْحَالِ . انتهى كلامه^(١) .

فتضمن هذا الذي ذكره أن التَّحْوِينَ اِخْتَلَفُوا فِي الْفَصْلِ بَيْنَ اسْمِ إِنْ وَبَيْنَهَا بِالْحَالِ ، وَأَنَّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَنْعُ أَصْحَابِنَا ، وَقَوْلُهُ :

.....إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرِ الْبَدِي

مِثْلَ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ التَّامِّينِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ خَبْرًا إِلَّا التَّامُّ ، وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ النَّاقِصُ خَبْرًا فِي اللَّفْظِ وَهُوَ مَعْمُولٌ لِمُتَعَلِّقِهِ فِي الْمَعْنَى ، وَمُتَعَلِّقُهُ حَالٌ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ خَبْرٌ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا بِالْحَارِيَةِ كَفِيلًا ، وَإِنْ زَيْدًا الْيَوْمَ قَائِمًا ، هَذَا تَقَلُّ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الْفَرَّاءِ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ .

وفي الواضح أن الكُوفِيِّينَ يَحْكُونُ / ٧٤ النَّصْبَ مَعَ النَّاقِصِ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : النَّصْبُ مَعَ التَّامِّ أَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَأَصْحُ عِلَّةً ، أَنشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا البيت

روي بنصب: " مصاباً " ونصبه على الحال ، وجعل الياء خبر إن وما يتم الكلام بها دون مصاب ، وهذا مُتَفَرِّعٌ مِنْ بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى : عَبْدُ اللَّهِ بِالْحَارِيَةِ كَفِيلٌ ، الرَّفْعُ وَاجِبٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وَزَعَمُوا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ بِالْحَارِيَةِ كَفِيلًا^(٢) .

(١) انظر نصح في التذييل والتكميل ٥ / ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ١٣٣ ، ونصح في التذييل والتكميل : ٥ / ٣٩ ، ٤٠ .

﴿ فتح وكسر همزة إن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَهَمْزَ إِنْ افْتَحَ لِسَدُّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرِ

قوله: " لِسَدُّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا " مثاله : يعجبني أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، أي : يعجبني القيامُ ، وقوله : " وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرِ " ، أي : وفي مكان سِوَى سَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا ، وهذا الَّذِي قَالَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ لِأَنَّ وَجَدْنَاهَا تَفْتَحُ حَيْثُ لَا يَسُدُّ الْمَصْدَرُ مَسَدَّهَا ، وَلَا تَكْسِرُ ، وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ :

أحدها : مَجِيئُهَا بَعْدَ " مَا " التَّوْقِيئِيَّةِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : لَا أَصْحَبُكَ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا.

الثَّانِي : مَجِيئُهَا بَعْدَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا ، فَإِنَّهَا تَفْتَحُ وَلَا يَسُدُّ الْمَصْدَرُ مَسَدَّهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ عَلَى مَذْهَبِ سِبْيَوِيَّةِ ، فَلَا يَصِحُّ : ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ.

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جَامِدًا نَحْوُ : عَرَفْتُ أَنْ هَذَا حَجَرٌ ، فَلَا يَسُدُّ الْمَصْدَرُ هُنَا مَسَدَّهَا.

الرَّابِعُ : مَجِيئُهَا بَعْدَ " لَوْ " نَحْوُ : لَوْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ ، وَلَا يَصِحُّ : لَوْ قِيَامَ زَيْدٍ لَقُمْتُ.^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ وَحَيْثُ إِنْ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ

(١) أكثر ما ذكره أبو حيان يسد المصدر مسده : فتقول على الأول لأصحبك مدة كون في السماء نجم وفي الثالث عرفت كون هذا حجراً وفي الأخير أولوه على فعل محذوف أي لو ثبت قيام زيد وفي باب ظن تسامحوا في أن المصدر الصريح لا يكون في هذا الموضع والموول منه كاف.

لَمَّا أَتَى بِقَانُونِ كُلِّيٍّ يَضْبِطُ عَلَيَّ زَعْمَهُ حَيْثُ تَفْتَحُ وَحَيْثُ تَكْسِرُ أَخَذَ يَذْكُرُ
أَمَاكِنَ الْكَسْرِ فَقَطُّ ، وَأَمَاكِنَ الْفَتْحِ فَقَطُّ ، وَالْأَمَاكِنَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ
فَبَدَأَ بِأَمَاكِنَ الْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَقَالَ : " فَانْكَسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ " وَهَذَا فِيهِ إِبْهَامٌ ؛ لِأَنَّ
الْإِبْتِدَاءَ فِي اصْطِلَاحِ النَّحَاةِ مَعْرُوفٌ ، وَلَا يَرَادُ هُنَا ؛ إِذْ يَلْزَمُ عَلَيَّ ذَلِكَ الْكَسْرُ فِي
نَحْوِ : عِنْدِي إِنَّكَ فَاضِلٌ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَعْنِي ابْتِدَاءَ الْكَلَامِ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ
لُغَةً .

وعادة النحويين أنه إذا أطلق الإبتداء إنما يفهم منه الإبتداء الاصطلاحي^(١) ،
وليس ما ذكر من أنها تكسر في ابتداء الكلام جمعاً عليه ؛ إذ قد ذهب بعض
النحويين إلى جواز الإبتداء بأن المفتوحة أول الكلام^(٢) ؛ كما سبق في باب الإبتداء
فتقول : أن زيدا قائم عندي .

وقوله : " وفي بدء صله " لا يصح هذا على الإطلاق ، وقد بينا ذلك قبل في
قولهم : لا أصحبتك ما أن في السماء نجماً ، فقد فتحت وهي في بدء صلة ، فلا بد
من تقييد يخرج هذه المسألة ، فتقول في بدء صلة اسم نحو : جاء الذي إن وجهه
حسن ، وذلك اختراز من أن يكون في بدء صلة حرف^(٣) .

وقوله : " وحيث إن اليمين مكملة " مثاله : والله إن زيدا لقائم ، ويريد : أنه
يلزم كسرهما بعد اليمين إذا كان في خبرها اللام ؛ لأنه قد ذكر بعد ذلك أنها إذا
وقعت بعد قسم ولا لام بعده ففيها وجهان وسيأتي الكلام على ذلك ، والخلاف
الذي في المسألة .

(١) فيه تحامل من أبي حيان فالإبتداء معناه ابتداء الكلام وهو واضح وأما ما ذكره من قوله : زيدا
قائم عندي فإن مؤولة مع ما بعدها بمصدر فوجب فتحها .

(٢) ينظر الارتشاف : ١٣٩ / ٢ .

(٣) إذا ذكر الموصول والصلة دون تقييد انصرف إلى الموصول الأسمى وصلته ، وإذا أريد الحرفي
منه قيد بذلك .

وإِنَّمَا قَالَ : " مُكْمَلَةٌ " لِأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ : وَاللَّهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، ثُمَّ أُدْخِلَتْ
 إِنَّ مَكْمَلَةً لِلْيَمِينِ ، وَمُؤَكَّدَةٌ فَلَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفَيْ تَأْكِيدٍ فَأَخْرَجُوا السَّلَامَ إِلَى
 الْخَبَرِ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلًّا حَالٍ ؛ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

مثاله : قال زيدٌ إنَّ عمراً مُنْطَلِقٌ ، وإِنَّمَا قَالَ : " أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ " لِأَنَّ الْقَوْلَ
 تَارَةً يَحْكِي وَتَارَةً / ٧٥ يَجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ ، فَإِذَا حُكِيَ بِهِ كُسِرَتْ إِنَّ ؛ لِأَنَّكَ تُؤَدِّي
 بِهِ اللَّفْظَ الْمَقُولَ فَيُحْكِي كَمَا يَسْمَعُ ، وَالْقَوْلُ عَامِلٌ فِيهِ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، فَالْجُمْلَةُ الْمُحْكِيَةُ
 فِي نَحْوِ الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَكَذَلِكَ فِي نَحْوِ : قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ،
 فـ: " عَمْرُو مُنْطَلِقٌ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، قَالَ : إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ
 وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَا يُوْجَدُ هَذَا الْحُكْمُ ، أَعْنِي : أَنَّ تَكُونَ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ
 نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي يُحْكِي بِهَا نَحْوُ : قَالَ ، وَسَمِعَ ، وَقَرَأَ ،
 وَتَلَا ، وَمَا أَشْبَهَهَا ، أَوْ فِي الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَقَدْ عُلِّقَتْ نَحْوُ :
 عَرَفْتُ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ، فـ : " أَيُّهُمْ زَيْدٌ " فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ بِهِ .

هَذَا إِذَا قُلْنَا : أَنَّ عَرَفْتُ لَمْ تُضْمَنَّ مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالْجُمْلَةُ الْوَارِقَةُ
 بَعْدَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يُحْكِي بِهَا لَا يَقَالُ إِنَّ الْفِعْلَ قَبْلَهَا مُعْلَقٌ ، وَلَا مُلَغِيٌّ ، أَمَا كَوْنُهُ غَيْرَ
 مُعْلَقٍ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْجُمْلَةِ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا ، وَأَمَا كَوْنُهُ
 غَيْرَ مُلَغِيٍّ فَلِأَنَّ الْمُلَغِيَّ لَا يَكُونُ لَهُ عَمَلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْإِلْغَاءَ : تَرَكَ الْعَمَلَ لَفْظًا
 وَمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ الْمَحْكِيُّ بِهِ عَامِلٌ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وَإِذَا أُجْرِيَ الْقَوْلُ مَجْرَى
 الظَّنِّ لَمْ تَكْسُرْ : " إِنَّ " بَعْدَهُ بَلْ تَفْتَحُ ، وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ بَابِ :
 " ظَنَّ وَأَخْوَاتِهَا " .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ عُلِقَا بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو ثَقْيٍ

التَّعْلِيقُ : يَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا " ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ فِي الاسْمِ نَحْوُ : زَيْدٌ عَالِمٌ إِنِّي لَقَائِمٌ ، وَنَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ عِلْمِ زَيْدٍ إِنْ عَمِرًا لَقَائِمٌ ، وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّهَا تُكْسَرُ وَجُوبًا فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ ، وَنَقَصَهُ مَوَاضِعَ تُكْسَرُ فِيهَا - أَيْضًا - وَجُوبًا :

أحدها : بَعْدَ : " أَلَا " الَّتِي لِلإِسْتِفْتَاكِحِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ } .

الثَّانِي : بَعْدَ : " حَيْثُ " نَحْوُ : اجْلِسْ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ .

الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ اسْمٍ عَيْنِ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ عَمِرًا يَضْرِبُهُ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

بَعْدَ إِذَا فِجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ لِمِي

يَقُولُ : إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ إِذَا الفِجَاءِيَّةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الكَسْرُ وَالْفَتْحُ نَحْوُ : خَرَجْتُ فَإِذَا إِنْ الأَسَدُ رَابِضٌ ، فَتُكْسَرُ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تَصْلُحُ فِيهِ الجُمْلَةُ الإِبْتِدَائِيَّةُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ : خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ رَابِضٌ ، وَيَجُوزُ : فَإِذَا أَنْ الأَسَدُ رَابِضٌ ؛ وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - المَفْرَدُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ : خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ ، وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - القَسَمُ عِنْدَهُ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : الكَسْرُ وَالْفَتْحُ ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا اللَّامُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا اللَّامُ كُسِرَتْ لَا غَيْرُ .

(١) من الآية : ١٣ من سورة البقرة.

وهذا الذي اختارَ بعدَ القَسَمِ مِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ غَيْرُ مُخْتَارٍ ، وَالْمَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ: (١)

إِجَازَتُهُمَا وَاخْتِيَارُ الْفَتْحِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ وَالْبَغْدَادِيِّينَ .
وإِجَازَتُهُمَا وَاخْتِيَارُ الْكَسْرِ .
ووجوبُ الْفَتْحِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ .

ووجوبُ الْكَسْرِ ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ أَصْحَابُنَا ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ، وَبِهِ وَرَدَ السَّمَاعُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ (٢) ، قَالَ تَعَالَى: (٣) { حَمَّ } وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٦﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ { } ، وَقَالَ تَعَالَى: (٤) { حَمَّ } وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٦﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا { } .

قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ : وَلَمْ يُسْمَعْ فَتَحُّهَا بَعْدَ الْيَمِينِ ، وَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْقِيَاسِ .
انتهى (٥) ، وَقَدْ سُمِعَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ : حَلَفْتُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَعَلَطَ سَمَاعُ ذَلِكَ مَنْ أَجَازَ الْفَتْحَ وَالْكَسَرَ فِي قَوْلِكَ : بِاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : حَلَفْتُ بِاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَكَمَا يَجُوزُ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ مَعَ التَّضْرِيحِ بِالْفِعْلِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ مَعَ إِضْمَارِهِ .

وَيَبَيِّنُ الْعَلَطُ فِيهِ : أَنَّ مَنْ كَسَرَهَا بَعْدَ : " حَلَفْتُ " لَمْ / ٧٦ يَجْعَلْ : " حَلَفْتُ " إِلَّا قَسَمًا ، وَ : " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا جَوَابًا لَهَا ، وَمَنْ فَتَحَهَا بَعْدَهَا جَعَلَ : " حَلَفْتُ " إِخْبَارًا عَنْ قَسَمٍ مُتَقَدِّمٍ وَلَمْ يَجْعَلْهَا قَسَمًا ، وَتَكُونُ : " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٥ / ٦٩ ، ٧٠ ، والارتشاف : ٢ / ١٣٩ .

(٢) انظر الكتاب : ٣ / ١٤٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٠٧ ، وشرح الحمل لابن عصفور : ١ / ٤٦٠ .

(٣) الآية : ١ - ٢ ، ومن الآية ٣ من سورة الدخان .

(٤) الآيات : ١ - ٣ من سورة الزخرف .

(٥) انظر شرح جهل الزجاجي لابن خروف : ٤٦٨ (د/ سلوى محمد عرب) .

مَعْمُولٌ لَهَا ، وَلَا يَتَّصِرُ هَذَانِ التَّقْدِيرَانِ إِذَا كَانَتْ حَلَفْتُ مُضْمَرَةً ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ
تُضْمِرُ : حَلَفْتُ ، وَتُرِيدُ بِهَا غَيْرَ الْقَسَمِ ، بَلْ إِذَا أَضْمَرْتَهَا كَانَتْ قَسَمًا لَا إِخْبَارًا عَنْهُ ،
فَلِذَلِكَ كَسَرَتْ : " إِنْ " بَعْدَ : " حَلَفْتُ " الْمُضْمَرَةَ .^(١)

وَقَوْلُهُ : " بَوَّجِهَيْنِ نُمِي " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْوِيٌّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ السَّمَاعُ
إِنَّمَا وَرَدَ بِالْكَسْرِ وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ مَا الْمُخْتَارُ مِنْهُمَا .

وإِلَى جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ ذَهَبَ أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالَ : جَوَازُ
فَتْحَهَا وَكَسْرُهَا بَعْدَ الْقَسَمِ ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ جُمْلَةٌ يُؤَكِّدُ بِهَا جُمْلَةً أُخْرَى ، فَإِنْ كُسِرَتْ
: " إِنْ " فَلَا تَهَيَّأُ فِي حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ ، وَإِنْ فَتَحَتْ فَلَا تَهَيَّأُ تَوْدِي عَنْ حَدِيثِ
مَخْلُوفٍ عَلَيْهِ يَعْمَلُ فِيهِ : أَحْلَفُ ، وَأُقْسِمُ . انتهى .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

مَعَ تَلْوَاةِ الْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

يقول : إِذَا وَقَعَتْ : " إِنْ " بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ،
قَالَ تَعَالَى : ^(٢) { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ }
فَإِنَّهُ قُرِئَ بِالْفَتْحِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٣) { وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ }
، قُرِئَ بِالْكَسْرِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٤) { أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ
بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ } ، قُرِئَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَالْفَتْحُ عَلَى

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٧٠ / ٥ ، ٧١ .

(٢) من الآية : ٦٣ من سورة التوبة ، وروايته بقراءة عاصم : يعلموا .

(٣) من الآية : ٢٣ من سورة الجن .

(٤) من الآية : ٥٤ من سورة الأنعام .

إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٌ يَكُونُ الْمُفْرَدُ الْمُقَدَّرُ مَكَانَ أَنْ ، وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَجَزَاؤُهُ كَيْتُونَةُ النَّارِ لَهُ ، وَكَذَلِكَ فَجَزَاؤُهُ الْغُفْرَانُ .

وَالكسْرُ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا ، وَالكسْرُ أَحْسَنُ فِي الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ يُؤَدِّي إِلَى تَكْلُفِ الْإِضْمَارِ ، وَالكسْرُ لَا إِضْمَارَ مَعَهُ .^(١)

وقوله : "وَذَا يَطْرُدُ" يعني : الكسْرُ والفتحُ فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ ذَكَرَهَا سَيِّبِيُّهُ^(٢) ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَمَنْ فَتَحَ قَدْرَهَا بِالْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ حَمْدُ اللَّهِ فَأَوَّلُ : مُبْتَدَأٌ ، وَإِنِّي أَحْمَدُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ ، وَهَذَا إِخْبَارٌ بِمَعْنَى عَنْ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ قَوْلًا مَصْدَرٌ ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَصْدَرٌ وَحَمْدٌ مَصْدَرٌ أَخْبَرَ بِهِ عَنْ مُضَافٍ لِمَصْدَرٍ .

فَإِنْ قُلْتَ^(٣) : أَيَجُوزُ مَعَ فَتْحٍ : أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ وَهُوَ مَفْعُولُ الْقَوْلِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَوَّلُ الْأَلْفَاظِ الَّتِي أَقُولُهَا ، أَوْ أَوَّلُ الْأَلْفَاظِ أَقُولُهَا حَمْدُ اللَّهِ .

قُلْتَ : مَنَعَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ ، قَالَ : لِأَنَّ حَمْدَ اللَّهِ لَيْسَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَقُولَةِ ، فَكَيْفَ يَقَعُ خَبَرًا لِمَا هُوَ لَفْظٌ ؟ ، وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَحْوُ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، أَوْ مِثْلًا مِثْلَهُ نَحْوُ : زَيْدٌ زَهْرٌ ، وَحَمْدُ اللَّهِ لَيْسَ أَوَّلَ الْأَلْفَاظِ وَلَا مُنْزَلًا مُنْزَلَتَهُ .

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٣١ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ١٤٣ .

(٣) انظر نص الاعتراض والرد عليه في التذيل والتكميل : ٥ / ٧٨ ، ٧٩ .

وأجاز ابنُ خَرُوفٍ مَعَ فَتْحِ "أَنْ" أَنْ تُكُونَ : "مَا" موصولةً بِمَعْنَى الَّذِي وَنَكْرَةً موصوفةً ، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ : حَمْدُ اللَّهِ مِنْ قَبِيلِ الأَلْفَاظِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : أَوَّلُ أَلْفَاظِي هَذَا اللَّفْظِ أَي : حَمْدُ اللَّهِ.^(١)

وَمِنْ كَسَرَ فَقَالَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَمَا موصولةً بِمَعْنَى الَّذِي ، أَوْ نَكْرَةً موصوفةً أَوْ مصدريةً أُرِيدُ بِهَا المَفْعُولُ ؛ كَمَا قَالُوا : دَرَهْمٌ ضَرَبَ الأَمِيرُ ، أَي مَضْرُوبُهُ.

وَكَذَلِكَ هَذَا تَقْدِيرُهُ : أَوَّلُ قَوْلِي ، أَي مَقُولٍ ، وَمَعْمُولٍ أَقُولُ : إِذَا كَانَتْ "مَا" بِمَعْنَى الَّذِي أَوْ موصوفةً مَحذُوفٍ ، كَمَا قَدَرْتَاهُ إِذَا فَتَحْتَ أَنْ وَالخَبْرُ عَنِ المُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ : "أَوَّلُ" إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، كَمَا تَقُولُ : أَوَّلُ مَا أَقْرَأُ : سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ ، فَسَبَّحَ اسْمَ / ٧٧ رَبِّكَ خَبْرٌ عَنِ أَوَّلٍ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ هَذِهِ الجُمْلَةُ ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ المُبْتَدَأِ فِي المَعْنَى ، هَكَذَا فَسَّرَ النَّاسُ كَلَامَ سَيَبَوَيْهِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ ، أَعْنِي : أَنْ أَوَّلُ مَا أَقُولُ مُبْتَدَأٌ ، وَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ خَبْرٌ عَنْهُ^(٢) ، فَسَرَهُ كَذَلِكَ المُبَرِّدُ وَالرَّجَّاحُ وَالسَّيرَافِيُّ وَابْنُ طَاهِرٍ وَأَكْثَرُ مُقَرَّرِي كِتَابِ سَيَبَوَيْهِ بِالْأَنْدَلَسِ.

وَأَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ فِيهِ ارْتِبَاكٌ وَخَبْطٌ^(٣) : زَعَمَ : "أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ" مَعْمُولٌ لِأَقُولُ فِي قَوْلِهِ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَكُسِرَتْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِلْقَوْلِ مُحْكِيَّةٌ بِهِ فَاحْتَاجَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ خَبْرٍ لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ فَقَدَرَهُ : ثَابِتٌ فَصَارَ المَعْنَى : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ.^(٤)

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الأَرْتَشَافِ : ١٤١ / ٢ أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ فَمَنْ فَتَحَ أَنْ قَدَرَهَا بِالمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ حَمْدُ اللَّهِ فَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ وَإِنِّي أَحْمَدُ فِي مَوْضِعِ الخَبْرِ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ فَإِنْ جَعَلْتَ مَا موصولةً بِمَعْنَى الَّذِي أَوْ نَكْرَةً موصوفةً فَأَجَازَ ذَلِكَ ابْنُ خَرُوفٍ وَالصَّحِيحُ مَنَعَهُ.

(٢) يَنْظُرُ الكِتَابَ لِسَيَبَوَيْهِ : ١٤٣ / ٣.

(٣) انظُرْ نَصَهُ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٨٠ / ٥ (الزَّعْمُ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ).

(٤) قَالَ المَرَادِيُّ : "وَزَعَمَ الفَارِسِيُّ أَلْمَا كُسِرَتْ لِأَنَّهَا مُحْكِيَّةٌ بِالقَوْلِ وَقَدَرِ الخَبْرَ مَحذُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ ، قَالُوا : وَهَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ مَعْقُولٍ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ =

وردَّ النَّاسُ عَلَيَّ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وقالوا : تَغْيِيرَ مَعْنَى الْكَلَامِ ، والكلامُ تامٌ دُونَ هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَمِمَّنْ رَدَّ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِي (١) ، وأبو الحسين ابن الطَّرَاوَةَ وأبو الحجاج بن معرور. (٢)

وَزَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنْ : أَنِّي أَحْمَدُ مَعْمُولٌ لِأَقُولُ لَكِنَّهُ خَيْرٌ لِلْمَبْتَدَأِ مَنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَسَدُّ الْمَفْعُولِ مَسَدُّ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَقُولُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ : أَقَائِمُ الزَّيْدَانَ ؟ ، فَقَدْ سَدَّ الْفَاعِلُ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، وَأَعْنَى عَنْهُ فَكَذَلِكَ هَذَا سَدٌّ فِيهِ الْمَفْعُولُ مَسَدَّ الْخَبَرِ وَأَعْنَى عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ (٣) ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَدٌّ فِي : أَقَائِمُ الزَّيْدَانَ ؟ لِاجْتِمَاعِ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ ، فَالْمَعْنَى مُتَّفِقٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا التَّرْتِيبِ ، وَأَمَّا فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فَإِنْ قَوْلُهُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ جَعَلَهُ مَفْعُولًا لِأَقُولُ فَضْلُهُ فِي الْكَلَامِ فَلَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ وَلَمْ تَكُنْ الْفَضْلَةُ لِتَنْتَوِبَ عَنْ مَا هُوَ أَحَدُ جُزْئِي الْكَلَامِ الَّذِي تَتَوَقَّفُ مَعْقُولِيَّةُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَالْمَحْكُومُ بِهِ عَلَيْهِ.

= أول قوله : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ وهو ميل إلى موجود ، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غير موجود ، وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع أن خير قول ، ويكون خيرا قولاً كَأَحْمَدٍ رَأْدَعُو ، فلو لم يكن خيراً قولاً تعين الكسر نحو : أول قولِي إنك ذاهب . ينظر شرح التسهيل للمرازي : ٤٣١ / ١ .

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي ، توفي سنة (٤٨٩هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٣٢٧ / ٢ .

(٢) هو يوسف بن معرور أبو الحجاج القيسي ، الأستاذ الأديب النحوي ، من أهل الجزيرة الخضراء ، له شرح على الإيضاح الفارسي والرد على الزمخشري في مفصله ومن أهل التقدم في علم الكتاب ، توفي سنة (٦٢٥هـ) بمصر . ينظر بغية الوعاة : ٣٦٢ / ٢ .

(٣) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٨١ / ٥ .

وزَعَمَ أبو علي الشلوبيّين أَنَّهُ لَيْسَ^(١) : "إِنِّي أَحْمَدُ اللهُ" مَعْمُولًا لِأَقُولُ ، وَلَا كَسْرُهَا لِأَجْلِ كَوْنِهَا مَعْمُولَةً ، وَإِنَّمَا كَسْرُهَا ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ : "أَوَّلُ" وَهُوَ قَوْلٌ مِنْ حَيْثُ أَضِيفَ إِلَى الْقَوْلِ وَقَدَّرَ الْخَبْرَ مَحذُوفًا ، أَيْ ثَابِتٌ ؛ كَمَا قَدَّرَهُ الْفَارِسِيُّ وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ : "إِنْ" لَا تَكْسِرُ حِكَايَةَ لِفِعْلٍ أَوْ مَصْدَرٍ إِلَّا وَهِيَ مَعْمُولَةٌ ، وَ : "أَوَّلُ" لَا يَعْمَلُ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْ لَفْظِهِ فَعَل.

وُسِبَ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَةِ^(٢) أَنَّهُ أَحَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَحذُوفًا ، تَقْدِيرُهُ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهُ^(٣) ، وَارْتِضَاءُ بَعْضِ شَيْوَحِنَا ، وَرَدَّهُ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ الْمَوْصُولَ وَأَبْقَى مَعْمُولَهُ ، وَهَذَا بَابُهُ الشَّعْرُ عِنْدَنَا وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْتَنِعَ هَذَا لِأَنَّ الْقَوْلَ قَدْ كَثُرَ إِضْمَارُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ حَتَّى صَارَ يَجْرِي مُضْمَرًا مَجْرَاهُ مُظْهِرًا لَكِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ مَجَازُ الْإِضْمَارِ ، وَإِذَا جَعَلْتَ : إِنِّي أَحْمَدُ اللهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ فَلَا إِضْمَارَ ، وَكَلَامِ سَيِّوِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاضِحٌ جَدًّا.

وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ^(٤) أَنْ كَسَرَ : "إِنْ" فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا لِكُونِهَا خَبْرًا عَنْ أَوَّلٍ وَهُوَ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ وَالْمُتَّفَهِّمِ مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيَّةٍ ، أَوْ عَنْ : "قَوْلِي" الْمَضْمُرَةَ مَعْمُولَةً لَهُ ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَةِ ، أَوْ لِكُونِهَا مَعْمُولَةً لِأَقُولُ وَالْخَبْرَ مَحذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ ، أَوْ : لِأَوَّلِ مَا أَقُولُ وَالْخَبْرَ مَحذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُ

(١) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٨١ / ٥ . (الزعم والرد)

(٢) عضد الدولة بن بويه فنا خسرو الذي ألف له أبو علي الفارسي كتابه الإيضاح العضدي حيث إنه صحبه فترة من الزمن وعلمه النحو . ينظر البغية : ٢٤٧ / ٢ .

(٣) انظر ما نسب إلى عضد الدولة والرد عليه في التذييل والتكميل : ٨٢ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ١٤١ / ٢ .

(٤) انظر نص هذا الملخص إلى قوله وتلخص من كلام الناظم في التذييل والتكميل : ٨٢ / ٥ ، ٨٣ .

الشلوبيين ، أو لا يحتاج إلى خبر لسدّ المعمول مسده وهو قول بعض أصحابنا ،
وتحقيق الكلام في هذه المسألة أن القول ينطلق على معنيين :

أحدهما : الحدّث وهو تأخيد الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض
أشخاصه.

والثاني : أشخاص الكلام أنفسها ومثال ذلك : هذا ضربِي ، تُشير إلى تأخيد
الحركات ، وهذا درهمُ ضربِ الأميرِ ، تُريدُ : مَضْرُوبُهُ ، فإذا أرذت الحدّث فتحت ،
وكان التقديرُ : أوّلُ تكلمي تحميدُ الله ، فوقعت موقع المفرد ، وإذا أرذت المقول
كسرت ، وكان التقدير : أوّلُ كلامي إني أحمدُ الله. / ٧٨

وتلخص من كلام الناظم أنه يجوز فتحها وكسرها في أربعة مواضع ، وسبق
الكلام عليها موضعاً موضعاً ونقصه مواضع يجوز فيها الفتح والكسر على اختلاف
التقديرين. (١)

أحدهما : بعدَ : " حتّى " فإن كانت حرف ابتداء وجب الكسر نحو :
مرض زيد حتّى إن الطير ترحمه ، وإن كانت عاطفة منصوباً على منصوب ، أو
كانت حرف جر فتحت.

الثاني : بعدَ : " أما " ، فإن كانت بمعنى : "الأ" الاستفتاحية كسرت نحو :
أما إن زيدا قائم^(٢) ، وإن كانت بمعنى : " حقاً " فتحت نحو : أما أن زيدا قائم ،
والمعنى : حقاً أن زيدا قائم^(٣) ، وهي في موضع نصب على الظرف وخبر عن
المبتدأ الذي يتقدر من : " أن " وما بعدها.

(١) انظر هذه المواضع التي نقصها في التذييل والتكميل : ص ٨٦ حديث أما ، ص ٩٠ حديث
حتى ، ص ٩٥ حديث أما ، ص ٩٣ حديث مذ ومنذ.

(٢) المقتضب : ٢ / ٣٥٣.

(٣) ينظر المقتضب : ٢ / ٣٥٣ ، والكتاب لسيويه : ٣ / ١٢٢.

الثالث : بَعَدَ : " أَمَا " نَحْوُ : أَمَا فِي الدَّارِ فَإِنَّكَ قَائِمٌ ، الكسر عَلَى تقدير :
فَأَنْتَ قَائِمٌ ، ويتعلق الْمَجْرُورُ بِمَا فِي : " أَمَا " من معنى الْفِعْلِ ، والفتح عَلَى تقدير :
قِيَامُكَ ، وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ. (١)

الرابع : بَعَدَ : " مُذَّ " نَحْوُ : مَا رَأَيْتَهُ مُذَّ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، حكى بعض أصحابنا
أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : مَا رَأَيْتَهُ مُذَّ أَنْ اللَّهُ خَلَقَنِي ، وَمُذَّ إِنَّ اللَّهَ ، بالفتح والكسر ، فمن
فتح فالتقدير : مُذَّ خَلَقَ اللَّهُ إِيَّايَ ، ومن كسر فلأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنَّ تُضَافَ مُذَّ إِلَى
الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَذَلِكَ مَطْرُودٌ عِنْدَ سِبْوَئِيهِ فِي كُلِّ ظَرْفٍ مَاضٍ (٢) ، نَيْجُوزُ : مُذَّ زَيْدٌ
قَائِمٌ ، ومع أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِيهِ ، فَالسَّمَاعُ وَرَدَّ بِهِ ، قَالَ الْأَعْشَى : (٣)
وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذَّ أَنَا يَافِعٌ وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ سَبْتُ وَأَمْرُداً

فَإِذَا دَخَلَتْ إِنْ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَكْسُورَةً.

(١) ينظر الكتاب لسيويه : ١٢٢ / ٣ .

(٢) ينظر الكتاب لسيويه : ١٢٢ / ٣ .

(٣) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو قصيدة من الطويل مدح بها رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين ذهب ليعلم إسلامه ، وأولها هو قوله :

أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ الْمُسَهَّدًا

ينظر ديوانه : ١٠٠ ط : دار الكتاب العربي ، وتذكرة النحاة : ٥٨٩ ، والتصريح : ٢١ / ٢ ،
ومغني اللبيب : ٣٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٥٧٧ ، وهم الهوامع للسيوطي : ٢١٦ / ١ .
اللغة : قوله : " أبغي " أي أطلب من البغية ، وقوله : " يافع " من أيفع شاذ والقياس : موقع
واليافع الذي ناهز الحلم ، والمعنى : لم أزل مذ ناهزت الحلم محسداً مضطرباً بضغائن الأعداء ،
و : " الوليد " الصبي ، و : " الكهل " بعد الثلاثين ، وقيل بعد الأربعين إلى الخمسين ، و :
" الأمرد " الذي ليس في وجهه شعر وأصله من تمر يد الغصن وهو تجريده عن ورق .

الاستشهاد فيه : في قوله : " مذ أنا يافع " حيث وليت مذ الجملة الاسمية فإذا دخلت إن
على هذه الجملة كانت مكسورة ، وأما وليدا فهو خير لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : مذ
كنت وليداً .

﴿ دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَيْرُ
لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَّرُ

هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، أَعْنِي : دُخُولَ اللَّامِ مَعَ : " إِنْ " وَأَصْلُهَا التَّقَدُّمُ عَلَى : " إِنْ " لَكِنَّهُمْ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ حَرْفِي تَأْكِيدٍ فَأَخْرَجُوا اللَّامَ ^(١) ، وَقَدْ أَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا حِينَ أَبْدَلُوا مِنْ هَمْزَتِهَا هَاءً ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى
لَهْتِكَ مِنْ بَرَقِ عَلَيَّ كَرِيمٌ

عَلَى خِلَافٍ فِي هَذَا.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ مَعَ : لَعَلَّ ، وَلَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، فَلَا يُقَالُ : لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَكَذَلِكَ أَخْتَاهَا.

وَاجْتَلَفُوا فِي : " لَكِنَّ " فَمَذَهَبَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا ، فَيَقُولُونَ : لَكِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ^(٣) ، وَمَذَهَبَ الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ ^(٤).

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٨.

(٢) البيت من بحر الطويل غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١ ، والخزانة : ٤ / ٣٣٩ ، وشرح أبيات المغني : ٤ / ٣٤٧ ، والدرر : ١ / ١١٨.

موطن الشاهد في قوله : " لهتك " فإنه شاهد على وجوب تأخير لام الابتداء إلا إذا أبدلت الهزمة هاء كما في الشاهد.

(٣) توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٤٣.

(٤) قال ابن مالك : " وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما في بقي مع إن " . واحتجوا بقول بعض العرب :

يلوموني في حب ليلي عواذلي ولكنني من جهـ لعميد

ولا حجة لهم في ذلك لشذوذه . شرح التسهيل : ٢ / ٢٩ .

وأما : " أن " المَفْتُوحَة فَمِهَا خِلَافٌ شَاذٌّ عَنِ الْمَبْرَدِ^(١) ، وَهُوَ مَسْمُوعٌ فِي شِعْرِ الْعَرَبِ ، وَفِي قِرَاءَةِ شَاذَّةٍ قَرَأَ بَعْضُهُمْ :^(٢) { أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ } ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ وَلَا يُقَاسُ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ.^(٣)

وَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنْ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَصْحَبُ خَبَرَ : " إِنْ " مُطْلَقًا إِلَّا مَا اسْتَنَاهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَنْفِيًّا ، أَوْ يَكُونَ الْخَبَرُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ : " قَدْ " .

وَبَقِيَ مَا سِوَى ذَلِكَ يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ سِوَاءَ كَانَ اسْمًا نَحْوُ مَا مَثَلُ^(٤) ، أَوْ مُضَارِعًا نَحْوُ^(٥) : { إِنْ رَبِّكَ لَيَحْكُمُ } ، أَوْ ظَرْفًا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَعِنْدِكَ ، أَوْ مَجْرُورًا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ ، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَوْجَهَ حَسَنٍ .

وَهَذَا الَّذِي اسْتَنَاهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ ، وَفِيهِ - أَيْضًا - تَعَقُّبٌ ، أَمَا كَوْنُهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ فَلَأَنَّ لَنَا صُورًا - أَيْضًا - لَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْخَبَرِ فِيهَا عَلَى خِلَافٍ فِي بَعْضِهَا نَذْكُرُهُ .

أَحَدُهَا : إِذَا دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَى الْفَصْلِ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ ، إِذَا أَعْرَبْنَا : " هُوَ " فَصْلًا ، فَهَذِهِ صُورَةٌ لَا تَدْخُلُ اللَّامُ فِيهَا عَلَى الْخَبَرِ.^(٦)

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وتوضيح المقاصد للمراي : ١ / ٣٤٣ .

(٢) من الآية : ٢٠ من سورة الفرقان ، وهي قراءة سعيد بن جبیر . ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٣ / ١٤ ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطاياك لمن خير المطي

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٨٠ .

(٤) وهو قول ابن مالك في النظم نحو : إني لوزر أي ملجأ ، ومنه قوله تعالى : إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ ، وقوله : إِنْ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ .

(٥) من الآية : ١٢٤ من سورة النحل .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٢ / ٢٧ .

الثانية : أن يَكُونَ الخَبِرُ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا مَنِ يَكْرِمُهُ أَكْرِمَهُ ، فلا تدخلُ اللامُ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ ولا عَلَى جُمْلَةِ الجَزَاءِ. (١) / ٧٩

الثالثة : أن يَكُونَ الخَبِرُ مُسْتَفْتَحًا بِسَوْفَ أو بِالسَّيْنِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا سَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فَيَقُولُ : إِنْ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ. (٢)

الرابعة : أن تُعْنِيَ عَنِ الخَبِرِ الواوُ المُصَاحِبَةُ الَّتِي بِمَعْنَى : " مَعَ " نَحْوُ : إِنْ كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، خِلَافًا لِلِكِسَائِيِّ فِي إِجَازَتِهِ : إِنْ كُلُّ رَجُلٍ لَوْضِيعَتُهُ. (٣)

الخامسة : أن تُسَدَّ الحَالُ مَسَدَ الخَبِرِ نَحْوُ : إِنْ أَكَلِي التُّفَاحَةَ نَضِيجَةً ، فلا يَحُوزُ : إِنْ أَكَلِي التُّفَاحَةَ لَنَضِيجَةً ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَالَّتِي قَبْلَهَا لَيْسَ ذَلِكَ خَبْرًا حَقِيقَةً.

السادسة : أن يَكُونَ مَعْمُولُ الخَبِرِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللامُ فلا يَحُوزُ إِذْ ذَلِكَ دُخُولُهَا عَلَى الخَبِرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَطَعَامِكَ أَكَلٌ ، فلا يَحُوزُ : " لَأَكِلُ " خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ. (٤)

السابعة : أن يَكُونَ الخَبِرُ مُقَدِّمًا عَلَى الاسمِ فلا يَحُوزُ : إِنْ لَفِي الدَّارِ زَيْدًا ، ولا : إِنْ لَعِنْدَكَ عَمْرًا.

(١) قال ابن مالك : " والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً " . شرح التسهيل : ٢ / ٢٨ .

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز البصريون : إِنْ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ ، ولم يجزه الكوفيون ولا مانع من ذلك فجوازه أولى " . شرح التسهيل ٢ / ٢٩ .

(٣) بنظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٣٧ .

(٤) " ولا يجوز دخولها على معمول الخبر والخبر جملة فعلية فعل ماض لأن دخولها على المعمول

فروع دخولها على الخبر ، وأجازه الأحفش والفراء " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٣٦ ،

وينظر همع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩ .

فَقَدْ اتَّضَحَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الَّتِي أَبَدَيْنَاهَا أَنْ قَوْلَ النَّاطِمِ : إِنْ لَامَ الْاِبْتِدَاءِ
تَصَحَّبُ الْخَبَرَ مَا لَمْ يَكُنْ مَنْفِيًّا وَلَا فِعْلًا مُتَصَرِّفًا مَاضِيًّا غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِقَدْ لَيْسَ عَلَى
إِطْلَاقِهِ ، وَأَمَّا التَّعَقُّبُ الَّذِي فِيهِ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ :

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيََا

إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَكْثَرِ ، وَقَدْ تَدَخَّلَ مَنْفِيًّا بـ : " مَا " قَلِيلًا يَجُوزُ : إِنْ
زَيْدًا لَمَا يَخْرُجُ ، وَقَوْلُهُ :^(١)

..... وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرِضِيَا

يَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا مَا كَانَ مَاضِيًّا مُتَصَرِّفًا غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِقَدْ فَإِنَّهُ لَا
يَدْخُلُهُ اللَّامُ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَامَ ، فَإِنَّ كَانَ مَصْحُوبًا بـ : " قَدْ " جَازَ دُخُولُ اللَّامِ
عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ^(٢) ، وَأَمَّا إِنْ زَيْدًا لَقَامَ فَلَا يَجُوزُ ، وَكَانَ الْكِسَائِيُّ وَهَشَامُ
يَجِيزَانِ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ قَدْ^(٣) ، لِأَنَّهَا تُقَرِّبُ الْمَاضِيَّ مِنَ الْحَالِ ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ :
يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكُونَ لَامُ الْقِسْمِ لَا لَامُ التَّأَكِيدِ ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَمَفْهُومُ مَا قَالَهُ هَذَا النَّاطِمُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ يَجُوزُ دُخُولُ
اللَّامِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ نَصُّ قَوْلِهِ وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ،
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ .

وَالْمَنْقُولُ عَنْ سَيِّبَوَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ غَيْرِ
الْمَصْحُوبِ بِقَدْ سِوَاءِ أَكَانَ مُتَصَرِّفًا أَمْ جَامِدًا ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ دُخُولَهَا عَلَى الْجَامِدِ

(١) ترك السارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وقد تليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا متحوذا

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ١١٢ / ٥ وشرح التسهيل للمرادي : ٤٣٦ / ١ .

(٣) ينظر المرجعان السابقان (الجزء والصفحة) .

فَأَجَازَ : إِنْ زَيْدًا لِنَعْمِ الرَّجُلِ^(١) ، وَتَابِعَهُ عَلِيُّ ذَلِكَ الْفَرَاءُ ؛ لِأَنَّ : " نَعْمَ " لَا تَتَصَرَّفُ فَاشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ : إِنْ عَبْدَ اللَّهِ لَعَسَى أَنْ يَقُومَ ؛ لِأَنَّ : " عَسَى " بِمَنْزِلَةِ : " نَعْمَ " ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّيِّدِ : وَلَا يَجُوزُ هَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ عَلَيَّ مَذْهَبِ سَيِّبَوَيْهِ . انْتَهَى .

وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ دُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ عَلَيَّ الْفِعْلِ الْجَامِدِ الْوَاقِعِ خَيْرًا لِإِنَّ ، وَمَا قَدَمْنَاهُ قَبْلُ مِنْ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَيَّ الْفِعْلِ الْمَاضِي إِذَا كَانَ مَصْحُوبًا بِقَدْ هُوَ كَالْمَجْمَعِ عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ ، إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ حِطَابُ بْنُ يُونُسَ الْفَارِسِيِّ^(٢) فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِالْتَّرْشِيحِ^(٣) مِنْ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَيَّ الْفِعْلِ الْمَاضِي سِوَاءَ كَانَ مَصْحُوبًا بِقَدْ أَمْ عَارِيًا عَنْهَا ، وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فِي كَلَامِهِمْ : إِنْ زَيْدًا لَقَامَ وَلَقَدْ قَامَ ، فَإِنَّهَا لَامُ الْقَسَمِ لَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَعَلَّلَ امْتِنَاعَ ذَلِكَ بِمَا يَوْقِفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ^(٤) .

(١) قَالَ الْمُرَادِيُّ : " وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَيَّ فِعْلٍ مَاضٍ مُتَصَرِّفٍ خَالَ مِنْ قَدْ ، فَلَا يَجُوزُ إِنْ زَيْدًا لَذَهَبَ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي الْأَصْلِ لِلْإِسْمِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيَّ الْمَضَارِعِ لِشَبْهِهِ بِالْإِسْمِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لِنَعْمِ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّهُ شَابَهُ الْإِسْمُ فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ ، وَإِنْ قَرُنَ بِقَدْ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَدْ ذَهَبَ ؛ لِأَنَّ قَدْ تَقَرَّبَهُ مِنَ الْحَالِ فَشَابَهُ الْمَضَارِعَ ، وَأَجَازَ الْكَسَائِي وَهَشَامُ دُخُولَهَا عَلَيَّ الْمَاضِي الْمَتَصَرِّفِ عَلَيَّ إِضْمَارًا قَدْ وَحَكِي عَنْ سَيِّبَوَيْهِ مَنَعَ دُخُولَهَا عَلَيَّ الْجَامِدِ نَحْوُ : نَعْمَ وَعَسَى . ط يَنْظُرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ : ٤٣٦ / ١ ، وَيَنْظُرُ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ : ٢٨١ / ١ ، ٢٨٢ .

(٢) هُوَ حِطَابُ بْنُ يُونُسَ بْنِ هَلَالِ الْقُرْطُبِيِّ أَبُو بَكْرٍ الْمُرَادِيُّ ، مَاتَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَالْأَرْبَعِمِائَةِ . يَنْظُرُ بَغِيَةَ الْوَعَاةِ : ٥٥٣ / ١ .

(٣) ذَكَرَهُ السَّيُّوطِيُّ فِي الْبَغِيَةِ وَقَالَ عَنْهُ : وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ التَّرْشِيحِ ، يَنْقُلُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ وَابْنُ هَشَامٍ كَثِيرًا .

(٤) يَنْظُرُ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١١٢ / ٥ ، شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ : ٢٨١ / ١ ، ٢٨٢ ، وَأَمَّا تَعْلِيلُهُ فَلِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِي لَيْسَ لَهُ مَعْنَى اسْمٍ فَاعِلٍ .

وقول الناظم : " وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تُصْحَبُ الْخَبَرُ .. لَامُ ابْتِدَاءٍ " لَمْ
يَتَعَرَّضُ لِتَبْيِينِ مَعْنَى دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْخَبَرِ ، فَالَّذِي نَخْتَارُهُ مَا قَدَمْنَاهُ أَنْ هَذِهِ السَّلَامُ
إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلتَّوَكِيدِ كَحَالِهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ نَحْوُ : لَزِيدٌ قَائِمٌ ،
فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِثْبَانِ بِهَا وَتَرْكِهَا لَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
بَعْضُهُمْ ، وَلَا أَنَّهَا جِيءَ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْجَوَابِ خِلَافًا لِمَ زَعَمَ ذَلِكَ ^(١) ، وَأَنَّ دُخُولَ
اللَّامِ فِي خَبَرٍ : " إِنْ " بِإِذَاءِ الْبَاءِ فِي خَبَرٍ : " مَا " فَإِذَا قِيلَ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا نَوْقُضَ بِأَنَّ
زَيْدًا قَائِمٌ وَإِذَا قِيلَ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ فَأَكَّدَ النِّفْيَ بِالْبَاءِ ، نُوقِضَ بِأَنَّ زَيْدًا لِقَائِمٍ فَأَكَّـدَ
الْإِيجَابَ بِاللَّامِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَعَاذِ بْنِ مُسْلِمِ الْهَرَاءِ ^(٢) أَحَدِ شِيُوخِ الْكُوفِيِّينَ وَقُدَمَائِهِمْ ،
وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى .

وقال الفراء : جاؤوا باللام فرقا بين ما كان جوابا وما كان مستأنفا ، تقول :
إن زيدا منطلق ، إذا استأنفت ، وإن زيدا لقائم ، إذا جاؤبت فعلى أقوال هؤلاء لا
تكون مخيرا بين الإتيان بها وتركها .

(١) مجيء اللام للتوكيد هو ما قاله الناظم في شرحه للتسهيل : ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، وقال الزجاجي :
" لام الابتداء تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة ومانعة ما قبلها من تحطيه إلى ما بعدها كقولك :
لأحوك شاخص ، ولزيد قائم ، وكقوله تعالى : { لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله } ."
اللامات للزجاجي : ٧٨ ، وينظر فقه اللغة للثعالبي : ٢٤٢ ، وكان القياس أن تقدم على
"إن" فتقول : إن زيدا قائم . في : إن زيدا لقائم ، وإنما كرهوا الجمع بينهما لألها بمعنى
واحد وهو التأكيد ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، وذلك أن هذه الحروف
إنما أتت بها نائبة عن الأفعال اختصاراً ، والجمع بين حرفين يناقض هذا الغرض ، وإنما وجب
في اللام أن تكون متقدمة على "إن" ، لأن "إن" عاملة وحق العامل أن يلي معموله واللام
ليست عاملة ، كما أن العرب قد نطقت بها نطقاً وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو : لهلك
قائم . ابن يعيش : ٩ / ٢٥ ، ٢٦ ، وينظر الحروف غير العاملة ووظيفتها في اللغة : ٦١ /
ومغني اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير : ١ / ١٨٩ .

(٢) نحوي كوفي ، أستاذ الكسائي ، كان صديقاً للكعبية الشاعر ، عمر طويلاً ولم يؤثر عنه
كتب ، ولد أيام عبد الملك بن مروان وعمر حتى نكبة البرامكة ، توفي سنة (١٩٠ هـ) .
إنباه الرواة : ٣ / ٢٢٨ .

٨٠ / قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبْرِ وَالْفَصْلَ وَاسِمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبْرُ

يعني بالواسط ما توسط بين الاسم والخبر من معمولٍ سواءً أكان ظرفاً أو مجروراً أو مفعولاً به نحو: **إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ** ، أو **لَعِنْدَكَ قَائِمٌ** ، أو **لَطَعَامِكَ أَكَلٌ** ، وذلك بشرط: أن يكون الخبر مما يجوز أن تدخل عليه اللام نحو ما مثلناه ، فإن كان مما لا يجوز أن تدخل اللام عليه نحو كونه ماضياً ، فلا يجوز دخول اللام على المعمول ، مثال ذلك: **إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ** ، لا **يَجُوزُ** : **لَعَمْرًا ضَرَبَ** ؛ لأنه لا يجوز: **إِنَّ زَيْدًا لَضَرَبَ عَمْرًا** ، وأجاز ذلك الأخفش^(١).

ولا خصوصية لما ذكر الناظم بأن يكون معمول الخبر ، بل تصحب - أيضاً - ما توسط بينهما من معمولٍ إلا المتأخر نحو: **إِنَّ فِي الدَّارِ لِبِسْوَطٍ ضَارِبًا** ، وإن عندك لبسوطٍ ضارباً ، وإن في الدارٍ لَطَعَامِكَ أَكَلًا^(٢).

وأطلق الناظم في قوله: " معمول الخبر " وليس الإطلاق بصحيح ؛ لأن معمول الخبر إذا كان حالاً لم تدخل اللام عليه نحو: **إِنَّ زَيْدًا لَعُرْيَانًا قَائِمٌ** ، فلا يجوز هذا ولم يسمع من لسانهم ، ونص الأئمة على منعه ، وإن كان القياس على: **إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامِكَ أَكَلٌ** يقتضيه.

فإن كان المعمول مصدرًا أو مفعولاً من أجله نحو: **إِنَّ زَيْدًا لَقِيَامًا قَائِمٌ** ، وإن زيدا لإحساناً يزورك ، ففي ذلك نظرٌ ، ولا أذكر جواز ذلك نصاً عن أحدٍ إلا أن جواز ذلك مندرج في عموم قولهم ، إنما تدخل على معمول الخبر.

(١) انظر شرح التسهيل : ٢ / ٢٩ ، والتذيل والتكميل ٥ / ١١٤ ، قال أبو حيان والصحيح المنع

لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل.

(٢) المنصوب في الأمثلة الثلاثة اسم إن والظرف المقدم خبرها والمعمول بعده معمول للاسم.

﴿ إبطال عمل إن إذا اتصلت بها (ما) الزائدة ﴾

قال ابن مالك :

ووصل ما بذي الحروف مبطلُ إعمالها وقد يُبقي العملُ

إذا اتصلت : " ما " غير الموصولة بهذه الحروف نحو : إنما زيد قائم ، ففي ذلك أربعة مذاهب. ^(١)

أحدها : أنها تكفها عن العمل ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر إلا : "ليت" فيجوز أن تتصل بـ : "ما" كافة فلا تعمل كأحوالها ، ويجوز أن تتصل بها زائدة فتعمل ، وهذا منقول عن سيبويه والفرّاء وهو مذهب الأخفش وهو الصحيح. ^(٢)

والثاني : أنه يجوز فيها كلها أن تكون معها كافة فلا تعمل ، وزائدة فتعمل وهذا مذهب الزجاجي والزّمخشري ونقل عن ابن السراج. ^(٣)

والثالث : أن : " ليت ، ولعل ، وكان " يجوز فيها الإلغاء والإعمال نحو : ليتما زيدا قائم ، ولعلما عمرا منطلق ، وكأنما زيدا أسد برفع زيد ونصبه ، ولا يجوز في : " إن ، وأن ، ولكن " إلا الإلغاء وهو مذهب الزجاج ، ونقل عن ابن السراج ، وهو اختيار أبي الحسن بن أبي الربيع من شيوخنا. ^(٤)

(١) انظر هذه المذاهب الأربعة بنصها في التذييل والتكميل : ١٤٦ / ٥ - ١٤٧ .

(٢) قال سيبويه : " وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان رؤية بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

رفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : مثلاً ما بعوضة : البقرة : ٢٦ ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق . الكتاب لسيبويه : ١٣٧ / ٢ ، ١٣٨ ، وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٣ / ١ ، ٤٣٤ .

(٣) ينظر الجمل للزجاجي : ٢٩٥ ، ومع الهوامع : ١٤٣ / ١ .

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٣ / ١ ، وينظر الهمع : ١٤٣ / ١ .

والرابع : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَفُّ : " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " ب : " مَا " بَلْ يَجِبُ
الإِعْمَالُ وَهُوَ مَنسُوبٌ إِلَى الْفَرَاءِ ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ وَالْكَسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ : إِنَّمَا زَيْدًا
قَائِمٌ بِإِعْمَالٍ : " إِنْ " مَعَ إِحْقَاقٍ : " مَا " (١)

وإِنَّمَا كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّ : " لَيْتَ " وَخَدَهَا يَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ دُونَ
سَائِرِ أَخْوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ : " لَيْتَ " بَقِيَتْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ
الاسْمِيَّةُ ، بِخِلَافِ أَخْوَاتِهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ : لَعَلَّمَا
زَيْدٌ يَقُومُ ، وَلَعَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ (٢) ، فَلَمَّا بَقِيَتْ عَلَى
اخْتِصَاصِهَا لَمْ يَقَوْ فِيهَا أَنَّهَا تُلغَى أَلْبَتَّةَ ، بَلْ جَوَزَتِ الْعَرَبُ فِيهَا الإِعْمَالُ رَغْبًا لِقُوَّةِ
اخْتِصَاصِهَا ، وَالْإِلْغَاءُ اعْتِبَارًا لِدُخُولِ : " مَا " وَإِحْقَاقًا لَهَا بِأَخْوَاتِهَا (٣)

(١) ينظر الهمع : ١ / ١٤٣ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٤٥ ، ولهذه المذاهب تعجيلات في

شرح الجمل لابن عصفور يطول الحديث بذكرها فليراجعها من أرواها.

(٢) من شواهد ذلك قوله تعالى :

- إِنَّمَا نَخْنِئُ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ عَلَّمْتُمَا (فاطر : ٣٨)

- أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا (المؤمنون : ١١٥)

- كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ (الأنفال : ٦)

- ولكني أسعى لمجد مؤنسل وقد بردك المجد المؤنسل أمثالي

- أعد نظراً يا عبد قيس لعلماء أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(٣) هذا القول يناسب ما قاله الأخفش ونقله عنه ابن عصفور في شرحه للجمل في قوله : " وأما

الأخفش فحجته القياس والسماع ، أما السماع فإنه لا يحفظ إلا في لیت باتفاق من النحويين

إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء فإنه قال : ومن العرب من يقول

: إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرة قائم فيلغى وينصب وكذلك سائر أخواتها....." . ينظر شرح

الجمل : ١ / ٤٣٤ .

وقد وقع في بعض ما وقفنا عليه من التصانيف أن : " لَيْتَمَا " يَجُوزُ أَنْ تَلِيهَا
الْجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ فتقول : لَيْتَمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَلَا مَحْفُوظٍ عَنِ الْعَرَبِ . ٨١/
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَجَائِزٌ رَفَعَكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلًا

يقول : يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الْمَعْطُوفَ عَلَى مَنصُوبٍ : " إِنْ " بَعْدَ اسْتِكْمَالِ :
" إِنْ " لِخَبَرِهَا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، وَفِي قَوْلِهِ : " عَلَى مَنصُوبٍ إِنْ " مَسَامِحَةٌ ،
وصوابه : عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ إِنْ .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ
: " إِنْ " لَا قَبْلَ الْخَبَرِ وَلَا بَعْدَهُ ، وَأَنْ مَا رُوِيَ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ مِنَ الرَّفْعِ إِنَّمَا هُوَ
مَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ لِذِلَالَةِ الْخَبَرِ قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَّفَهِّمُ
مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيَّةٍ^(١) ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مَتَأَخَّرُوا أَصْحَابُنَا الْأَنْدَلُسِيِّينَ^(٢) ، وَبِهِ قَالَ
الْجَرْمِيُّ نَصًّا عَلَيْهِ فِي الْفَرَحِ .

(١) قال سيويه : " ومثال ذلك قولك : إن زيدا ظريفاً وعمرو ، وعمراً ، فالمعنى في الحديث
واحد ، وما يراد من الإعمال مختلف في : كان وليس وما " . الكتاب لسيويه : ٦١ / ١ ،
وقال - أيضاً - : " هذا باب ما يكون محمولاً على إن فيشاركه فيه الاسم الذي يليها
ويكون محمولاً على الابتداء ، فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريفاً وعمرو ،
وإن زيدا منطلق وسعيد ، يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف ؛
كأنه قال : زيد منطلق وعمرو ، وفي القرآن مثله (أن الله بريء من المشركين ورسوله -
التوبة : ٣) ، وأما الوجه الآخر الضعيف فإنه يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق
والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيدا ظريفاً هو
وعمرو ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيدا منطلق وعمراً ظريفاً ،
فحملته على قوله - عز وجل - (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده
سبعة أبحر) وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك " .
الكتاب لسيويه : ١٤٤ / ٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ١٥٩ / ٢ .

والمشهورُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ أَنَّهُ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى المَوْضِعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الخَبَرِ حَتَّى إِنَّ صَاحِبَ هَذِهِ الأَرْجُوزَةِ قَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : يَجُوزُ رَفْعُ المَعْطُوفِ عَلَى اسمٍ إِنَّ وَلَكِنَّ بَعْدَ الخَبَرِ بِإِجْمَاعٍ^(١) ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ، وَقَدْ جَهِلَ الخِلَافَ فِي ذَلِكَ.^(٢)

وَأَمَّا إِذَا عَطَفْتَ قَبْلَ الخَبَرِ فَلَا يَجُوزُ إِلا العَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ عَمْرٍو عَلَى المَوْضِعِ سِوَاءِ أَخْفِي إِعْرَابِ الأَسْمِ أَمْ ظَهَرَ ؟ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الكِسَائِيُّ مَطْلَقًا ، وَفَصَلَ الفَرَّاءُ فَأَجَازَ ذَلِكَ إِذَا خَفِيَ إِعْرَابُ الأَسْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ قَبْحُ فِي تَخَالُفِ إِعْرَابِ الأَسْمِينَ وَمَنْعِهِ إِذَا ظَهَرَ لظُهُورِ القَبْحِ بِالتَّخَالُفِ.^(٣)

وَحُكْمُ : " لَكِنَّ " فِي ذَلِكَ حُكْمُ : " إِنَّ " وَمَنْ أَجَازَ العَطْفَ عَلَى مَوْضِعِ اسمٍ : " إِنَّ " اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ فِي : " أَنْ " المَفْتُوحَةَ ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُمُ إِحْقَاقُ : " أَنْ " بِأَنَّ فِي ذَلِكَ.^(٤)

فَإِنْ كَانَ العَطْفُ عَلَى اسمٍ سَائِرِ أَخْوَاتِ : " إِنَّ ، وَأَنْ ، وَلَكِنَّ " فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلا النَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى مَوْضِعِ اسمِ الحَرْفِ ، وَلَا عَلَى الأَبْتِدَاءِ وَالخَبَرِ مَحذُوفٍ بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ وَالكُوفَةِ ، هَكَذَا تَقَلَّ الأِتِّفَاقُ بَعْضُ

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ .

(٢) ينظر الارتشاف : ١٥٩ / ٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥١ / ٢ ، والارتشاف : ١٥٩ / ٢ ، والتذيل : ١٩٤ / ٥ ،

وفي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول ابن مالك : " يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائي ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء ". أقول : وقد احتجوا بالآية المشهورة : (إن السذين آمنوا والسذين هادوا والصابون - المائدة : ٦٩)

(٤) قال ابن مالك : " وأن في ذلك كان على الأصح ، وكذا البواقى عند الفراء ". تسهيل

الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، وشرح التسهيل : ٥٠ / ٢ ، والتذيل : ١٩٨ / ٥ ، ١٩٩ .

أصحابنا ، وليسَ بِصَحِيحٍ بل المُنْقُولُ عن الفَرَّاءِ أَنَّ سَائِرَ أَخْوَاتِ إِنْ كَانِ فِي ذَلِكَ ،
فَيَجُوزُ أَنْ تَتَّبَعَ عَلَى لَفْظِ اسْمِ سَائِرِ الْحُرُوفِ وَيَجُوزُ عَلَى مَوْضِعِهِ كَمَا (١)

وأما غَيْرُ عَطْفِ النَّسَقِ مِنَ التَّوَابِعِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ إِلَّا
الِإِتْبَاعَ عَلَى اللَّفْظِ سِوَاءِ أَتْبَعَهُ قَبْلَ الْخَبَرِ أَوْ بَعْدَهُ.

وَمَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ فِي ذَلِكَ كَمَذْهَبِهِ فِي الْعَطْفِ فَيَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَنْعَتَ وَيُوكَدَ
وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ قَبْلَ الْخَبَرِ وَبَعْدَهُ. (٢)

وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ التَّفْصِيلُ كَمَا سَبَقَ فِي الْعَطْفِ ، وَمَذْهَبُ الْجَرَمِيِّ وَالزَّجَّاجِ
أَنَّ النَّعْتَ وَالتَّوَكِيدَ وَعَطْفَ الْبَيَانِ فِي ذَلِكَ كَعَطْفِ النَّسَقِ. (٣)

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَلَا فِي
شَيْءٍ مِنَ التَّوَابِعِ ، وَقَدْ لَقَّنَنَا أَسْتَاذُنَا أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ (٤) ، وَهُوَ الَّذِي أَخَذْنَا عَنْهُ عِلْمَ
اللِّسَانِ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ فَقَالَ : جَوَازَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ يَشْتَرِطُ فِيهِ عِنْدَ
الْمُحَقِّقِينَ ثَلَاثَةٌ شُرُوطٍ : (٥)

أحدها : أَنْ يَكُونَ لَهُ لَفْظٌ وَمَوْضِعٌ.

الثاني : أَنْ يَكُونَ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ.

الثالث : أَنْ يَكُونَ لِلْمَوْضِعِ مُخْرَجٌ.

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٢ / ٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٢ / ٢ ، وفي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول :
" والنعت وعطفا البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والفراء والزجاج ، ونادر : إلهم
أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان . "

(٤) هو الأستاذ أبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الجبائي المولد الفرناطي المنشأ ، ألف
تعليقاً على كتاب سيبويه والذيل على صلة ابن بشكوال ، توفي سنة (٧٠٨هـ) . بغية الوعاة

: ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٥) انظر هذه الشروط بنصها في الارتشاف : ١٥٩ / ٢ ، ١٦٠ .

وشرح ما ذكره أستاذنا أبو جعفر : هو أنه قد تجدد الاسم له لفظ وماله موضع نحو : قام زيد ، وقد تجدد له موضع وما له لفظ نحو : قام هذا ، وقد تجدد له لفظ وموضع نحو : ما قام من رجل ، فلفظه جر بمن وموضعه رفع بقام على الفاعلية ثم إن ما له لفظ وموضع ، تارة يكون الموضع بحق الأصالة ، وتارة يكون بحق الفرعية ، فالأول نحو : ما مثلنا به من : ما قام من رجل ، فإن موضعه رفع وهو بحق الأصالة ، ومثال ما هو بحق الفرعية : هذا ضارب زيداً وعمراً ، فزيد لفظه نصب وله موضع جر إذ يجوز : ضارب زيد ؛ لكن هذا الموضع بحق الفرعية ؛ لأن الأصل عندهم في اسم الفاعل المستكمل شروط العمل أن يعمل ، وإضافته فرع عن عمله ، وقد راعى بعض النحويين هذا الموضع فأجاز الحمل عليه .

وإذا ثبت / ٨٢ للاسم لفظ وموضع وأن الموضع بحق الأصالة فتارة يكون للموضع مخرب وتارة لا يكون .

ويعنون بالمخرب طالبا يطلب الموضع يجوز أن يعمل فيه لو زال العامل في الاسم اللفظي مع كون المخرب لا يتغير شيء منه نحو : ليس زيد قائم ولا قاعداً ، فهذا يجوز ؛ لأن مخرب النصب موجود وهو ليس ، ويجوز لها أن تعمل في : "قائم" النصب لو زال العامل اللفظي الآخر الذي هو الباء ، فمن هنا لم يحز العطف على موضع اسم إن ؛ لأنه لا مخرب للرفع لأن الرفع إنما هو على الابتداء ، وقد ذهب الابتداء بدخول إن .

وكذلك لا يجوز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل ، ولا في باب المصدر فلا يجوز : هذا ضارب زيد وعمراً ، ولا يجوز : عجت من ركوب زيد وعمرو الفرس ، ولا : عجت من ركوب الفرس والحمار زيد ، لأن زيداً لو نصبه ضارب ، وزيداً لو رفعه ركوب ، والفرس والحمار لو نصبهما ركوب لتغير المخرب

الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ ، وركوب بزيادة تنوين آخره بخلاف لَيْسَ فَإِنَّهُ لَا يَتَّعِيرُ شَيْءَ مِنْهَا
مع نصب : " قائم " ، إِذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا.

وتلخص من هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْحَمَلَ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا يَنْقَاسُ إِلَّا بِهَذِهِ الشُّرُوطِ
الثلاثة ، وَأَنْ مَا سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ مِمَّا لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا يَوْقِفُ فِيهِ مَعَ السَّمَاعِ نَحْوُ قَوْلِ
النايعة: (١)

تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنِ سُوْدٍ أَسَافِلُهُ عَدَوُ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا
أَوْ ذُو وَشُومٍ بِخَوْضِي بَاتَ مُنْكَرِسًا فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلْتَ دِيمَا

فقوله : " أَوْ ذُو وَشُومٍ " معطوف على مَوْضِعِ النَّحُوصِ ، التقدير : كما
تعدو النَّحُوصُ أَوْ ذُو وَشُومٍ.

(١) البيتان من البسيط وهما للنايعة الذبياني من قصيدة مطلعها :

بانت سعاد وأمسي جبلها انجذما واحتلت الشرع فالأجزاء من إضما

والبيتان مركبان من ثلاثة أبيات في الديوان : ١١٣ ، ١١٤ ، هكذا :

فَأَشْتَقُّ عَنْهَا عَمُودَ الصَّبْحِ جَافِلَةً عَدَوُ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا
تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنِ سُوْدٍ أَسَافِلُهُ مَشْنَى الْإِمَاءِ الْفَوَادِي تَحْمِلُ الْخُزْمَا
أَوْ ذُو وَشُومٍ بِخَوْضِي بَاتَ مُنْكَرِسًا فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلْتَ دِيمَا

اللغة : بانت تراعي متزلا زيمًا : مكنت تراقب الناس جماعات جماعات ، عدو : سرعة ،
جري ، النحوص : الأتان التي لا لبن لها ، القانص : الصائد ، ذو وشوم : بقر وحشي له
قوائم سود ، ومعنى " المنكرس " : الداخِل ، والدم : الواحدة ديمة ، مطر يتساقط بسكون لا
رعد ولا برق.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " أَوْ ذُو وَشُومٍ " حيث عطف أَوْ ذُو وَشُومٍ عَلَى مَوْضِعِ
النحوص ؛ إذ التقدير : كما تعدو النحوص أَوْ ذُو وَشُومٍ.

وللتَّخْوِينِ عَطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ وَهُوَ وَاضِحٌ ، وَعَطْفٌ عَلَى الْمَوْضِعِ ^(١) ،
وَعَطْفٌ عَلَى التَّوْهَمِ ^(٢) ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ : ^(٣)

أَجْدَكَ لَنْ تَسْرَى بِثُعَيْبَاتٍ وَلَا بَيْدَانَ نَاجِيَةَ ذُمُولًا
وَلَا مُتَدَارِكَ وَاللَّيْلُ طِفْلٌ بِيَعْضِ نَوَاشِعِ الْوَادِي حُمُولًا

فَقَوْلُهُ : " وَلَا مُتَدَارِكَ " مَخْفُوضٌ مَعْطُوفٌ عَلَى التَّوْهَمِ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ اسْمُ
يَعْطِفُ عَلَيْهِ لَفْظًا وَلَا مَوْضِعًا لِكِنَّةِ تَوْهَمِ أَنَّهُ قَالَ : أَجْدَكَ لَسْتُ بِرَاءً ، فَعَطَفَ عَلَيْهِ :
" وَلَا مُتَدَارِكَ " .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالْعَطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ أَنَّ الْمَوْضِعَ رَاجِعٌ
إِلَى وَجُودِ الْعَامِلِ دُونَ مَعْمُولٍ ، وَالتَّوْهَمَ رَاجِعٌ إِلَى وَجُودِ الْمَعْمُولِ دُونَ عَامِلٍ ، وَعَلَى

(١) مثال العطف على اللفظ والعطف على الموضع ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى : " وما
يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في
كتاب مبين " قرئ بفتح الراء في أصغر وأكبر عطفاً على اللفظ في مثقال وقرئ فيهما
بالرفع عطفاً على الموضع لأنه فاعل وفيه من زائدة . ينظر البحر المحيط : ١٧٤ / ٥ ، والواو
دراسة صوتية صرفية نحوية : ٥٩ د . عبد المعطي سالم وذكر للعطف على الموضع شروطاً في
ص ٦١ ، والمعنى بحاشية الأمير : ٩٥ / ٢ .

(٢) العطف على التوهم هو ما يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه فيكون في نحو : ليس
زيد قائماً ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخير ويسمى في القرآن الكريم :
العطف على المعنى . ينظر الواو دراسة صوتية صرفية نحوية : ٧٦ ، ينظر المعنى بحاشية الأمير : ٨٩ .

(٣) البيتان من الوافر للمرار الأسدي والأول في معاني القرآن للفراء : ١ / ١٧١ ، والبحر المحيط :
٢ / ٢٩٠ ، ٧ / ٤٧٥ ، وممهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش : ١٢٤٧ ،
١٨٥٧ ، ٣١٠٧ ، ٤١٨٨ ، واللسان : بيد .

اللغة : ثعيلبات وبيدان : موضعان ، الناحية : الناقة السريعة ، الذمول : ضرب من سير الإبل .
والشاهد فيه : واضح في الشرح .

ذَلِكَ حَمَلَ سَيَّبِيَّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (١) {فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ} ؛ كَأَنَّهُ قَالَ :
أَصْدَقَ وَأَكْنَ (٢) ، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ جَعَلَ هَذَا مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ (٣) ،
وَكَأَنَّهُ قَصَدَ إِلَى خِلَافِ سَيَّبِيَّهِ ، أَوْ لَمْ يَتَحَصَّلْ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَوْضِعِ وَالتَّوَهُّمِ .
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَأَلْحَقْتَ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

قد تقدم الخلاف في أن من أجازَ العطفَ على موضعِ اسمٍ : " إن " ، اختلفوا
في [العطف] (٤) على موضعِ اسمٍ أن المَفْتُوحَةَ ولا نعلمُ خِلَافاً في : " أن " ، لَكِنْ
حُكْمَهَا حُكْمُ : " إن " المَكْسُورَةِ (٥) ، وتقدم - أيضاً - الخلاف في لَيْتَ وَلَعَلَّ
وَكَأَنَّ فأغنى عن إعادته .

(١) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ١٠٠ / ٣ .

(٣) هو قول السيرافي والفارسي فقد عطفا على محل فأصدق . ينظر المعنى بحاشية الأمير : ٩٧ / ٢ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط في الأصل .

(٥) قال ابن مالك : " ومثل إن ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء أن إذا تقدمها علم أو

معناه ... " . شرح التسهيل لابن مالك : ٥١ ، ٥٠ / ٢ .

﴿ تخفيف إن وأن وكأن ولكن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَحَقَّقْتَ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهَمَّلُ

إِذَا خُفِّتْ : " إِنْ " فِي إِعْمَالِهَا خِلَافٌ ، مَنَعَهُ الْكُوفِيُّونَ ^(١) ، وَأَجَازَهُ
الْبَصْرِيُّونَ عَلَى قَلَّةٍ ^(٢) .

وإعمالها مع التخفيف مسموع من لسان العرب حكاه سيبويه ^(٣) ،
والأخفش ^(٤) لکنه قليل ، وأطلق الناطم أنها إذا خُفِّتْ قَلَّ عَمَلُهَا ^(٥) .

وَيَبْغِي أَنْ يُقَيَّدَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ أَصْلًا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مَضْمَرٌ ، وَإِنَّمَا تَعْمَلُ
/ ٨٣ عِنْدَ مَنْ أَجَازَ إِعْمَالَهَا فِي مُظْهِرٍ ، فَإِنْ وَلِيَهَا مُضْمَرٌ وَجِبَ انْفِصَالُهُ مَرْفُوعًا
وَوَجِبَ إِهْمَالُهَا فَلَا يَجُوزُ : إِنَّهُ قَائِمٌ ، وَلَا : إِنَّهُمَا قَائِمَانِ عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ : " هَا " ^(٦)
اسم : " إِنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً ، وَتَلَزَمَ اللَّامُ فَتَقُولُ : إِنْ هَا لِقَائِمَانِ ، وَتَكْتُبُهَا

(١) ذهب الكوفيون إلى أن : " إن " المخففة المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من إن بل هي النافية واللام بعدها بمعنى إلا ويجعلون النصب في (وإن كلا - هود ١١١ -) بفعل يفسره ليوفينم أو بليوفينهم نفسه وبه قال الفراء ، وفي ذلك يقول ابن مالك : وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه ؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني : " وأما الذين خففوا إن فإنهم نصبوا : " كلا " بليوفينهم ، وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله " . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤ / ٢ ، ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٠ / ٢ .

(٢) قال ابن مالك : " ومذهب البصريين أن : (إن) تخفف فيقال فيها : (إن) فيبطل اختصاصها بالاسم ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم وعلى ذلك يحملون قوله تعالى : (وإن كل لما جميع لدينا محضرون - يس : ٣٢) " . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٣ / ٢ ، ٣٤ . (٣) الكتاب لسبويه : ١٤٠ / ٢ .

(٤) قال الأخفش : " وقال : (وإن كلا) ثقيلة ، وقال أهل المدينة (وإن كلا) خففوا إن وأعملوها كما تعمل لم يك ، وقد خففها من يكن " . معاني القرآن للأخفش : ٣٥٩ / ٢ .

(٥) هذا مخالف لقوله في شرح التسهيل : ٣٣ / ٢ ، ٣٤ .

مفصولة من الضمير ، وَإِذَا أَهْمَلْتُمْ : " إِنْ " وَلَيْتَهَا الْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ فَتَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ.

و : " إِنْ " فِي هَذَا الْمِثَالِ وَنَحْوِهِ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ^(١) ، وَبَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ^(٢) ، يَقُولُ : هِيَ النَّافِيَةُ ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَّا ، فَإِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ فَمَعْنَاهَا عِنْدَهُمْ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ.

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ " لَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا فَلَا تَدْخُلُهُ اللَّامُ نَحْوُ : إِنْ زَيْدٌ لَيْسَ قَائِمًا ، وَإِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ ، وَإِنْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ ، وَإِنْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ.

وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ مَحَلَّ دُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ ، وَدُخُولُهَا تَارَةً يَكُونُ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ ، وَتَارَةً فِي الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدٌ.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي هَذِهِ اللَّامِ ، فَقِيلَ : هِيَ لِأَمِّ الْإِبْتِدَاءِ لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ ^(٣) وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ نَحَاةِ بَغْدَادِ ^(٤) ، وَقَالَ بِذَلِكَ مِنْ أُمَّةِ بِلَادِنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنِ الْأَخْضَرِ ^(٥) ،

(١) قَالَ سَيُوه : " وَحَدَّثَنَا مِنْ نَثَقَ بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ : إِنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَؤُونَ (وَإِنْ كَلَّا لِيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) يَخْفَفُونَ وَيَنْصُبُونَ كَمَا قَالُوا :

كَأَنَّ ثُدَيْبِيَهُ حَقَّانَ

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَرْفَ بِمِثْلَةِ الْفِعْلِ فَلَمَّا حُذِفَ مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ لَمْ يَلْغِ عَمَلُهُ . الْكِتَابُ لِسَيُوه : ١٤٠ / ٢ .

(٢) يَنْظُرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٣٤ / ٢ ، ٣٥ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : ٣٠ / ٢ .

(٣) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : " وَإِذَا أُلْغِيَتْ لَزِمَتْهَا اللَّامُ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ فَتَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ ؛

لَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ لَأَحْتَمَلُ أَنْ تُرِيدَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ . شَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ

: ٤٣٨ / ١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَالشُّلُوبِيِّينَ وَابْنَ أَبِي الرَّبِيعِ .

(٤) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٥ / ٥ .

(٥) هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ بْنِ عَمْرَانَ أَبُو الْحَسَنِ ابْنِ الْأَخْضَرِ الْإِشْبِيلِيِّ ، تُوْفِيَ سَنَةَ

(٥١٤ هـ) . يَنْظُرُ بَغِيَةَ الْوَعَاةِ : ١٧٤ / ٢ .

وقيل : هي مجتلبة للفرق وليست لام الابتداء ، وبه قال الفارسي^(١) ، وأبو عبد الله بن أبي العافية من أئمة بلادنا.^(٢)

وأما سيبويه فنص على أنها لام الابتداء لزمت للفرق ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : إن توكيد لقولك : زيد منطلق ، وإذا خُففت فهي كذلك تؤكد ما تُكلم به وليثبت الكلام غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها . انتهى كلامه ، ولام التوكيد عنده عبارة عن لام ابتداء.^(٣)

وتمرة خلاف القولين^(٤) تظهر عند دخول : " ظننت وأخواتها " فإن كانت للفرق لم تعلق ، وإن كانت لام الابتداء علق ، ولذلك اختلف ابن أبي الأخرصر ، وابن أبي العافية في قوله - عليه السلام -^(٥) : " قد علمنا إن كنت لعموماً " .

وقد اختلف قبلهما - أيضاً - أبو الحسن علي بن سليمان^(٦) ، وأبو علي الفارسي^(٧) ، فقال أبو الحسن : لا تكون فيه إن إلا مكسورة ، وقال : أبو علي لا يجوز إلا فتحها ، فمن جعلها مجتلبة للفرق قال بفتح : " إن " إذ لا تعليق ، ومن قال : هي لام الابتداء قال : تُكسر : " إن " كما تقول : علمت إن زيدا لقائم^(٨) ، والاحتجاج لهذين القولين لا يليق بهذا المختصر.^(٩)

-
- (١) المسائل البغداديات : ١٧٥ - ١٨٥ ، وانظر التذيل والتكميل : ١٣٥ / ٥ .
(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكندي ، توفي سنة (٥٨٣ هـ) . ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .
(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٤ / ٢٣٣ .
(٤) انظر ذلك في التذيل والتكميل : ٥ / ١٣٩ .
(٥) ينظر صحيح البخاري : ضوء : ٣٧ ، وكسوف : ١٠ ، والموطأ كسوف : ٤ .
(٦) هو علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر أخذ عن المبرد وثعلب ، وتوفي سنة (٣١٦ هـ) .
(٧) ينظر المسائل البغداديات : ١٧٥ - ١٨٥ .
(٨) راجع هذا الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٥ / ٢ ، ٣٦ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ١٣٥ وما بعدها .
(٩) أما من قال بأنها لام الابتداء وهو سيبويه ومن تبعه فقد علله بأنها لا تدخل في أفصح الكلام إلا على ما هو خير مبتدأ في الأصل وهو خير كان وثاني مفعولي ظن فلا تدخل على صفة =

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ اللَّامَ قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهَا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ
مَعْنَاهُ النَّفْيَ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

يريد : وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلًا

= ولا على حال ولا على فعل ماض ، فلا يوجد من كلامهم : إن تظن زيدا رجلاً لعاقلاً
ولكن يجب دخولها على المفعول الثاني (الموصوف).

وأما من قال بأنها لام اجتمعت للفرق وهو أبو علي الفارسي وغيره فقد علله بأنها دخلت على
ما ليست له علاقة باسم إن ولا خبرها كما في قوله : {وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين}
(الأعراف : ١٠٢) كما أن وجدنا نصبت فاسقين ولام إن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ،
كما أنها دخلت على الفاعل في قولك : إن يزينك لنفسك ، وعلى المفعول في قولك : إن
قتلت لمسلماً ، وعلى الماضي : إن زيد لقام ، ولام الابتداء لا تدخل على شيء من ذلك .
التذليل والتكميل : ١٣٥ / ٥ - ١٣٧ . بتلخيص وتصرف

(١) البيت من الطويل ، وقائله هو الطرماح ، ينظر الديوان : ٥١٢ ، والدرر : ١٩٣ / ٢ ، وشرح
التسهيل لابن مالك : ٣٤ / ٢ ، وتذكرة النحاة : ٤٣ ، والجني الداني : ١٣٤ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٢٣٧ ، والهمع : ١ / ١٤١ .

اللغة : قوله : " أباة الضيم " بضم الهمزة وتخفيف الباء الموحدة جمع آب من أبي يأبي إذا منع
كقضاة جمع قاض ، و " الضيم " بالضاد المعجمة الظلم يقال : ضامه واستضامه فهو مضميم
ومستضام ، قوله : " من آل مالك " مالك هذا اسم أب لقبيلة ومالك الثاني منقول منه اسم
للقبيلة ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل ، وصرف للضرورة ، قوله : " كرام
المعادن " أي الأصول .

الاستشهاد فيه : في قوله : " وإن مالك كانت " حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن
المخففة من الثقيلة وبين إن النافية ، وذلك لوجود القرينة الرافعة لاحتمال النفي لأن البيت في
المدح .

يقول : إذا خُفِّفَتْ : " إِنْ " ووليتها جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فلا تُوجَدُ تِلْكَ الْجُمْلَةُ غَالِبًا جُمْلَةٌ غَيْرُ نَاسِخَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ .

واحترز بقوله : " غَالِبًا " بِمَا رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ : " إِنْ تَزَيْتُكَ لَنْفُسُكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَّةٌ " (١) ، فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى : " تَزِينُ وَتَشِينُ " وَلَيْسَا مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ .

وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ النَّاسِخِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ، وَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا (٢) كَمَا قَالَ تَعَالَى (٣) : { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ } ، وَ (٤) : { وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ } وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَهِيَ عِنْدَهُمُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَحُكْمُ اللَّامِ لِرُومًا وَجَوَازًا وَامْتِنَاعًا وَمَحَلًّا حُكْمُهَا مَعَ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ . (٥)

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا بِمَعْنَى : " قَدْ " وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ، أَيْ : وَقَدْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ فَاسِقِينَ ، وَقَدْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ . (٦) / ٨٤

(١) المثال في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧ / ٢ وروايته بالياء لا بالتاء فروايته (إن يزيتك لنفسك ، وإن يشينك لهية).

(٢) وأيضاً كاد وأخواتها كما في قوله تعالى : وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ (القلم : ٥١)

(٣) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية : ١٤٣ من سورة البقرة.

(٥) هو ما قاله ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٣٦ ، ٣٧ ، وهو في التذييل والتكميل : ٥ / ١٤٠ وما بعدها.

(٦) قال المرادي في بيان أنواع إن : " السابع : إن التي بمعنى (قد) حكى عن الكسائي في قوله تعالى : (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى - الأعلى : ٩) أنه جعل إن بمعنى قد ، أي : قد نفعت الذكرى ، وقال بعضهم في قوله تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا - الإسراء : ١٠٨) إنما =

وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبِيرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
 إذا خففت أن فلا يكون اسمها إلا محذوفاً ضمير الأمر ، ولا يكون غيره إلا
 ضرورة نحو قول الشاعر :^(١)

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ
 وقال بعض شيوخنا : يجوز أن يظهر عملها إذا خففت على ضعف نحو :
 علمت أن زيدا قائم ، قال : وأكثر ما يكون هذا في الشعر.^(٢)

= بمعنى قد ، ثم قال وليس بصحيح ، وإن في الآية الأولى شرطية ، وفي الثانية مخففة من الثقيلة
 " . الجنى الداني للمراي : ٢١٤ ، ٢١٥ .

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول ، وهو في الإنصاف : ٢٠٥ ، والجنى الداني : ٢١٨ ،
 والخزاعة : ٥ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، والدرر : ٢ / ١٩٨ ، وشرح شواهد المغني : ١ / ١٠٥ ، وابن
 يعيش : ٨ / ٧١ ، والمنصف : ٣ / ١٢٨ ، والهمع : ١ / ١٤٣ .

المعنى : أنه وصف نفسه بالجوود حتى لو سأله الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلى ذلك ، وكان
 ينبغي أن يقول : وأنت صديقة لأنه فعيل بمعنى فاعل ، ولكنه أراد : أنت إنسان صديق أو شبه
 فعلا بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول .

الاستشهاد فيه : في قوله : " أنك " حيث خففت أن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير
 الشأن .

(٢) قال المرادي : " إذا خففت أن المفتوحة لم تلغ كما تلغى المكسورة بل تكون عاملة إلا أنه لا
 يلفظ باسمها إلا في الضرورة كقوله :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وفي كلام بعضهم أنه إذا خففت ألغيت ، والمراد أنها لا يظهر عملها إلا أنها لا تمل ، وذلك
 لأن سبب عملها اختصاصها بالاسم وهو باق مع التخفيف بخلاف المكسورة " . شرح
 التسهيل للمراي : ١ / ٤٤٦ .

وأطلقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا جَوَازَ إِعْمَالِهَا مُخَفَّفَةً فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَّارٍ
وَلَا ضَعْفٍ.^(١)

فَأَمَّا إِذَا كَانَ اسْمُهَا مَحذُوفًا ضَمِيرَ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ، فَالْخَبَرُ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً
مُحَرَّدَةً نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، يُرِيدُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مُصَدَّرَةً بِلا نَحْوِ : عَلِمْتُ
أَنَّ لَا زَيْدًا عِنْدَكَ وَلَا عَمْرُو ، أَوْ بِرُبِّ نَحْوِ : عَلِمْتُ أَنَّ رَبَّ رَجُلٍ فَاضِلٍ رَأَيْتُهُ ، أَوْ
جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، وَسَيَّاتِي حُكْمُهَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

وَقَدْ أَجَازَ سَبِيؤُهُ فِي : " أَنْ " إِذَا خُفِّفَتْ أَنْ تُلغَى لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ؛ كَمَا أُلغِيَتْ
إِنِ إِذَا خُفِّفَتْ ، وَتَكُونُ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا لَا يَعْمَلُ شَيْئًا كَبَعْضِ الْحُرُوفِ الْمَصَدَّرِيَّةِ ،
قَالَ سَبِيؤُهُ : وَلَوْ خَفَّفُوا أَنْ وَأَبْطَلُوا عَمَلَهَا فِي الْمُظْهِرِ وَالْمُضْمَرِ وَجَعَلُوهَا كَأَنَّ إِذَا
خُفِّفَتْ لَكَانَ وَجْهًا قَوِيًّا . انتهى.^(٢)

(١) قال ابن عصفور : " وأما : " أَنْ ، وكان " إذا خففا لا يجوز فيهما إلا الإعمال ، إلا أن اسمها
لا يكون إلا ظاهراً أو مضمراً محذوفاً ، فتقول : يعجبني أن زيدا قائم ، وكان زيدا قائم ، فإن
قلت كان زيد قائم ، أو يعجبني أن زيد قائم ، فإن اسم أن وكان محذوف تقديره : يعجبني
أنه زيد قائم ، وكأنه زيد قائم " . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٦ / ١ .

(٢) انظر الكتاب : ١٦٥ / ٣ ، لكن الأصل عند سبويه إذا خففت أن الإعمال حيث قال فيسي
قوله تعالى : (والخامسة أن غضب الله عليها - النور : ٩) فكأنه قال : أنه غضب الله عليها
، أن لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم فلو لم
يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كأن
ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله : كأن ورديه رشاء حلب ، وقال في قوله تعالى : وناديننا ،
أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا (الصفات : ١٠٤ ، ١٠٥) كأنه قال : أنك قد صدقت
الرؤيا . الكتاب : ١٦٣ / ٣ .

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ كُتُبِ النَّحْوِ أَنَّ : " أَنْ " إِذَا حُفِّتِ الْغَيْتُ ، وَلَا يَعْنُونَ
بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا لَا يَظْهَرُ لَهَا عَمَلٌ لَا فِي مُظْهِرٍ وَلَا مُضْمَرٍ ، لَكِنْ نَقُولُ : قَدْ عَمِلَتْ فِي
مُضْمَرٍ مَحْدُوفٍ هُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ. ^(١)

وقوله : " وَالخَبْرُ اجْعَلْ جُمْلَةً " هُوَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً ، وَقَدْ
ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ الْفِعْلِيَّةِ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا وَلَمْ يُذَكَّرْ كَيْفِيَّةَ الْاسْمِيَّةِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا

يَقُولُ : وَإِنْ يَكُنْ الْخَبْرُ فِعْلًا لَا دُعَاءً وَلَا جَامِدًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ دُعَاءً نَحْوَ
قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢) : { وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا } ، وَقَوْلُهُمْ : أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ،
أَوْ إِذَا كَانَ جَامِدًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣) : { وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ } ،
وَقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٤) : { وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى } ، وَقَوْلُ زُهَيْرٍ ^(٥) :

أَنْ نِعْمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا
خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى الْخَمْرِ

قَالَ :

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفِي أَوْ
تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(١) ينظر شرح التسهيل للمراي : ٤٤٦ / ١ .

(٢) من الآية : ٩ من سورة النور .

(٣) من الآية : ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) الآية : ٣٩ من سورة النجم .

(٥) البيت من بحر الكامل وهو لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان من رائية مشهورة ،

والشاهد في الهمع : ١ / ١٤٣ ، والدرر : ١ / ١١٩ ، والديوان ص ١١٦ (قباوة)

اللغة : معترك الجياع : موضع اجتماع الناس في الأكل ، خب السفير : اشتد الزمان ،

والسفير الورق تطيره الريح ، وسابى الخمر : مشتريها .

وشاهده : تخفيف أن وبجيء خبرها جملة فعلية فعلها جامد .

يقول : الأَحْسَنُ الفصلُ بِأَحَدٍ مَا ذُكِرَ ، وَهَذِهِ عِبَارَةٌ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ،
وَبَعْضُهُمْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْفَصْلَ لَازِمٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ بِلَا فَصْلٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
الشَّعْرِ^(١) وَبَعْضُ شَيْوَحِنَا يَقُولُ : إِنَّهُ يَجُوزُ فِي ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ حَذْفُ قَدْ وَالسِّينِ
وَسَوْفَ فِي الْإِيجَابِ .

وَقَالَ سِبْيَوِيَّةٌ : وَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ تَفْعَلَ
ذَلِكَ ، أَوْ : عَلِمْتُ أَنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، حَتَّى تَقُولَ : سَيَفْعَلُ ، أَوْ : قَدْ فَعَلَ . انتهى .^(٢)

قال بعض أصحابنا : تضعيف سيبويه إنما هو قياس ولم يجئ في كلامهم إلا
ضرورة . انتهى .

ومثال الفصل بقَدُّ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) : { وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا } ، وبالسين قَوْلُهُ
تَعَالَى^(٤) : { عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى } ، وبالتنفي قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : { أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا
يَرْجِعَ }

وقوله : " أَوْ نَفِي " يُرِيدُ حَرْفَ نَفْيٍ ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ ذَلِكَ فِي النَفْيِ وَسَمِعَ
فِي : " لَا " نَحْوُ : " أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ " ، وَفِي : " لَنْ " نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٦) :

(١) من ذلك قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وقول الآخر :

أبيننا ويأبى الناس أن يشتروها ومن يشتري ذا علة بصحيح

(٢) نص سيبويه هو قوله : " واعلم أنه ضعيف في الكلام ن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، ولا

قد علمت أن فعل ذلك ، حتى تقول : سيفعل أو قد فعل " . الكتاب لسيبويه : ١٦٧ / ٣ .

(٣) من الآية : ١١٣ من سورة المائدة .

(٤) من الآية : ٢٠ من سورة المزمل .

(٥) من الآية : ٨٩ من سورة طه .

(٦) من الآية : ٣ من سورة القيامة .

{أَيْخَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ} ، وفي لَمْ / ٨٥ نحو قوله تعالى^(١) : {أَيْخَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ}.

ولا أحفظ ذلك جاء في : " ما " ، ولا في : " لما ، وإن " فينبغي أن لا يقدم على ذلك حتى يُسمع ، على أن بعض شيوحننا مثل جواز ذلك بـ : " ما " نحو : علمت أن ما يقوم زيد ، ولا أحفظه عن العرب^(٢) ، ومثال الفصل بلو قوله تعالى^(٣) : {أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ} ، وقوله تعالى^(٤) : {وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ} وقوله تعالى^(٥) : {أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا}.

وقول الناظم : " وقليل ذكر لو " يعني أن ذكرها فاصلة يقل في كتب النحاة لا في كلام العرب ؛ ألا ترى أنه قد جاء في عدة آي من القرآن فلا يكون ذكره قليلاً في كلام العرب.

قال ابن مالك :

وَحُفِّفَتْ كَأَنَّ - أَيْضًا - فُنُويَ مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا - أَيْضًا - رُويَ

إذا حُفِّفَتْ : " كَأَنَّ " نُويَ فِيهَا الْأِسْمُ ضَمِيرَ أَمْرٍ ، وَزَالَ اخْتِصَاصُهَا بِالْأِسْمِ فَتَلِيهَا الْجُمْلَةُ الْأِسْمِيَّةُ نَحْوُ : كَأَنَّ زَيْدٌ أَسَدٌ ، وَالْفِعْلِيَّةُ الْمَنْفِيَّةُ بِـ : " لَمْ " نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٦) : {كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ} ، وقال الشاعر^(٧) :

(١) الآية : ٧ من سورة البلد.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ١٥٣ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ١٦٤ .

(٣) من الآية : ١٠٠ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية : ١٦ من سورة الجن .

(٥) من الآية : ٣١ من سورة الرعد .

(٦) من الآية : ٣٤ من سورة يونس .

(٧) البيت من بحر الطويل من كلام لمضاض بن عمرو الجرمي قاله حين أجلتهم خزاعة عن مكة .

شرح قطر الندى : ١٥٩ . =

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونَ إِلَى الصَّفَا أَنَيْسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

أو المثبت المصدر بـ : " قد " نحو قول النابغة :^(١)

أَفِدِ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

يريد " وكان قد زالت ، ويعني بقوله : " فَتَوَيَّ مَنْصُوبُهَا " أي : نوي ضمير أمر ، والجملة التي بعدها في موضع خبر لكان .

وقوله : " وَثَابِتًا - أَيْضًا - روي " أي : وروي مَنْصُوبُهَا ثَابِتًا نَحْوَمَا أَشَدُّوا.^(٢)

= اللغة : الحجون : جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها ، الصفا : جبل آخر مشهور منه يبدأ السعي ، سامر : متحدث بالليل .

المعنى : يأسف الشاعر على أيامه في مكة قبل أن يجلو عنها هو وأهله حيث كان له فيها ذكريات جميلة وأحاديث بالليل .

وشاهده : تخفيف كان والفصل بينها وبين خبرها بلم النافية وأما اسمها فهو ضمير الشأن .

^(١) البيت من بحر الطويل قائله النابغة الذبياني ، من قصيدة دالية قالها في المتجردة امرأة النعمان . انظر توضيح المقاصد : ٢٨ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١٩ / ١ ، والديوان : ١٠٥ شرح عباس عبد الساتر ، والخزانة : ٢٣٥ / ٣ ، وابن يعيش : ٢٩ / ٩ ، وهو الشاهد الخامس من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " أفد " ؛ على وزن : فعل [بكسر العين] ومعناه قرب ودنا ، ويروى أزف الترحل ، ومعناه : قرب أيضاً ، و : " الترحل " الرحيل ، و : " الركاب " الإبل الرواحل ، والرحال : جمع رحل وهو أيضاً وهو مسكن الرجل ومزله ، قوله : " وكان قد " أي : وكان قد زالت وذهبت بقرينة لم تزل .

الاستشهاد فيه : في قوله : " وكان قد " حيث خففت كأن وعملت في ضمير محذوف وفصل بينها وبين خبرها بقد .

(٢) احتج به سيويه : في كتابه ولم يعزه إلى أحد ، وهو من الهزج ، وصدوره :

وَوَجْهٌ مُشْرِقٌ اللَّوْنِ

ويروى : وصدور ، وهو الصواب كما روى ونحوه . ويروى : " النحر " بدلاً من " اللون " . انظر ابن الناظم : ٧٠ ، وتوضيح المقاصد للمراذي : ٣٥٧ / ١ ، وشرح ابن عقيل على =

كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وقوله - أيضاً - :^(١)

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِهِ مُقْسِمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَيَّ وَارِقِ السَّلْمِ

في رواية مَنْ نَصَبَ : " ظَبْيَةً " ، وَمَنْ رَوَى : " ثَدْيَيْهِ " بِالنَّصْبِ .^(٢)

= الألفية : ١ / ٣٩١ ، والبيت بلا نسبة في الإنصاف : ١٩٧ ، والجني السداني : ٥٧٥ ،
والخزاعة : ١٠ / ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، والدرر : ٢ / ١٩٩ ، والتصريح : ١ / ١٣٤ ، وابن
يعيش : ٨ / ٨٢ ، والكتاب : ٢ / ١٣٥ ، والنصف : ٣ / ١٢٨ ، والهمع : ١ / ١٤٣ ،
والشاهد رقم ٢٩٣ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : " كأن ثديه " على تخفيف كأن وعملها النصب في الاسم ، كما
روي ثدياه بالرفع على حذف الاسم ووقوع خبرها جملة وأصله : كأنه والضمير للوجه أو
النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبرها .

(١) البيت من بحر الطويل ، قائله هو أرقم بن علباء اليشكري يذكر امرأة ويمدحها . انظر الشاهد
في الكتاب : ٢ / ١٣٤ ، والخزاعة : ٤ / ٣٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٦ .
واللسان مادة : (قسم) ، والمغني الشاهد رقم : ٤٢ ، وابن الناظم : ٧٠ ، وأوضح المسالك
لابن هشام : ١ / ٣٧٧ ، والشاهد رقم : ٢٩٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " توافينا " بضم حرف المضارعة من الموافاة وهي المقابلة بالإحسان والخير
والمجازاة الحسنة ، قوله : " بوجه مقسم " بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي
بوجه محسن ، قوله : " إلی وارق السلم " الوارق بكسر الراء بمعنى المورق وهو نادر إذ فعنه
أورق ومثله : أئنع فهو يانع ، يقال ورقت الشجرة وأورقت إذا خرج ورقها ، وأورق أكثر ،
والسلم : بفتحين شجر من شجر العضاة الواحدة سلمة وبه سمي بعض الناس ، المعنى : شبه
هذا المرأة بظبية مخضبة المرعى تتناول الشجر وترتعيها .

الاستشهاد فيه : في قوله : " كأن ظبية " حيث يروي ظبية بثلاثة أوجه : الجر على زيادة أن ،
والرفع على أنها خبر كأن المخففة ، والنصب على أنها اسم كأن والخبر محذوف (ظبية مكانها)
(٢) قال سيويه : " وروي الخليل - رحمه الله - أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ (اسم إن
ضمير الشأن والجملة خبرها) ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز
في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم اليشكري : =

وَذَكَرَ النَّاطِمُ تَخْفِيفَ : " إِنْ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ " وَأَهْمَلَ : " لَكِنَّ " ، وَحَكَمُهَا
أَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ لَا تَعْمَلُ لَا فِي ضَمِيرِ أَمْرٍ وَلَا غَيْرِهِ ، فَتَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ
يَقُمْ ، وَلَا تَخْتَصُّ - أَيْضاً - بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ بَلْ تَلِيهَا الْاِسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ .

وَحَكَى أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ الرَّمَاكِ ^(١) أَنَّ يُونُسَ أَجَازَ إِعْمَالَهَا مُخَفَّفَةً فَأَجَازَ : قَامَ
زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَقُمْ ^(٢) ، وَنَقَلَ النَّاطِمُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّ إِعْمَالَهَا مُخَفَّفَةٌ مَذْهَبُ
يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ وَلَيْسَ مَسْمُوعاً مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ^(٣) .

= وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ
وقال الآخر :

وَوَجْهَةٌ مُشْرِقُ التَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانِ

لأنه لا يحسن ها هنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَيْبًا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

والنصب أكثر في كلام العرب ؛ كأنه قال ولكن زنجياً عظيماً المشافر لا يعرف قرابتي ... ورفع على قوله :

(ولكن زنجي) " . الكتاب لسبويه : ١٣٤ / ٢ - ١٣٦ .

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي

المعروف بابن الرماك ، توفي سنة (٥٤١ هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٨٦ / ٢ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد : ٢٦٠ / ١ ، والتذيل والتكميل : ١٤٦ / ٥ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٨ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٤٦ / ٥ .

﴿ لَا الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ ﴾

قَوْلُهُ :

عَمَلٌ : " إِنْ " اجْعَلُ : " لِلاَّ " فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً

" لَا " حرفٌ مشتركٌ يَكُونُ نَفِيًّا وَهِيَ وَدَعَاءٌ وَزَائِدًا ، وَإِذَا كَانَ نَفِيًّا فَلَيْسَ بِمُخْتَصٍّ بَلْ يَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ ، فَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ لِكِنَّهُ عَرَضٌ لَهُ شَبَهَان :

شَبَهَةٌ بِـ : " لَيْسَ " مِنْ حَيْثُ الْإِشْتِرَاكِ فِي النَّفْيِ ، وَشَبَهَةٌ بِـ : " إِنْ " مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَفِيدُ تَأْكِيدَ الْإِثْبَاتِ ، وَهَذَا لِلنَّفْيِ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عَمَلُهَا عَمَلٌ لَيْسَ أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " ؛ لِأَنَّ حَمْلَ الشَّيْءِ عَلَى نَظِيرِهِ أَقْوَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى نَقِيضِهِ ، لَكِنْ جَاءَ كَلَامُ الْعَرَبِ بَعَكْسِ هَذَا. ^(١)

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي إِعْمَالِهَا عَمَلٌ : " لَيْسَ " وَهَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِعَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " وَهِيَ فَرْعٌ فَرْعٌ فَرْعٌ. ^(٢)

وَشَرْطٌ وَجُوبٌ عَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " أَنْ لَا تَتَكَرَّرَ ، وَأَنْ لَا يُفَصَّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا ، وَأَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَقْصُودًا بِهِ خُلُوصَ الْعُمُومِ ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ الْعَمَلُ ، وَإِنْ زَالَ وَاحِدٌ مِنَ الشَّرْطَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ عَمَلٌ : " إِنْ " بَلْ يَبْطُلُ عَمَلُهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣) : { لَا فِيهَا غَوْلٌ } ، وَنَحْوُ : لَا رَجُلٌ عِنْدِي بَلْ رَجُلَانِ .

(١) أي بنصب الاسم ورفع الخبر حملاً لها على إن ، قال تعالى : قالوا لا ضمير ، وقال لا ظلم اليوم .

(٢) أي إن لا تعمل بالحمل على إن وإن تعمل بالحمل على الفعل .

(٣) من الآية : ٤٧ من سورة الصافات .

وقوله : " اجْعَلْ : " لَلَا " فِي نَكْرَةٍ " يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ عَمَلٌ : " إِنْ " إِلَّا فِي نَكْرَةٍ ، فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَصْبِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ : قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ ، وَقَوْلِهِمْ : وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ^(١) ، وَأَشْبَاهَهُمَا فَمَتَأَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَي : وَلَا مِثْلَ أَبِي حَسَنِ ، أَوْ عَلَى أَنْ يُرَادُ بِهِ النُّكْرَةُ ، أَي : لَا أَحَدٌ مِمَّنْ يَتَسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ ، فَهُوَ نَكْرَةٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ^(٢).

وَلِذَلِكَ قَالَ الْفَرَّاءُ : مِنْ قَالَ قَضِيَّةً وَلَا أَبَا حَسَنِ ، لَا يَقُولُ : وَلَا أَبَا الْحَسَنِ لَهَا ، بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تُمَخَّضُ التَّعْرِيفَ وَتُبْطَلُ مَعْنَى التَّكْثِيرِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا أَجَزْنَا : لَا عَبْدَ اللَّهِ لَكَ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ مُسْتَعْمَلٌ يُقَالُ : لِكُلِّ أَحَدٍ عَبْدُ اللَّهِ وَلَا يُجِزُ لَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَلَا عَبْدَ الرَّحِيمِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِعْمَالَ لَمْ يَلْزَمْ هَذَيْنِ ؛ كَمَا لَزِمَ عَبْدُ اللَّهِ. انتهى^(٣).

وَلِذَلِكَ سُمِعَ : نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدٌ ، وَيُسَمَّى عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا ، وَلَا يَجُوزُ : نِعَمَ غُلَامٍ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ " عَبْدَ اللَّهِ " يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : نِعَمَ الْمَرْءِ خَالِدٌ^(٤).

(١) يشير إلى قول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أمية في البلاد

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٢٨٨ / ٥ ، وقال سيبويه : " واعلم أن المعارف لا تجري بحرى

النكرة في هذا الباب ؛ لأن لا لا تعمل في معرفة أبداً ، فأما قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك لا بصره لكم .. وتقول : قضية

ولا أبا حسن ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه ، فقال :

لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت أبا حسن نكرة

حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب

عنها ، ثم قال : وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت لا براح فجائز . الكتاب لسيبويه : ٢ /

٢٩٦ ، ٢٩٧ ، وينظر الأمالي الشجرية : ١ / ٣٦٦ تحقيق الطناحي.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ٢٨٦ / ٥ .

(٤) المرجع السابق.

وكان الكِسَائِيُّ يقيسُ عَلِيَّ : لا عبد الله لك لا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ،
وقد حكى الفراءُ عن العربِ : قتل عبد العزيز وعرقل فلا عبدَ عزيزٍ وعَرَقَلِ لِيَهْ ،
بِحَذْفِ الألفِ واللامِ مِنَ العَزِيزِ ، كما حَذَفُوها مِنْ : قضية ولا أبا حسن^(١).

والذي يدلُّ عَلَيَّ تنكير هذه الأسماء الواقعة بَعْدُ ، وهي مَعَارِفُ فِي اللفظِ ما
ذَكَرَهُ الفراءُ مِنْ أَنْ مَنْ قَالَ : لا أُمِيَّةَ لَكَ ، ثُمَّ نَعَتَ نَعْتَهُ بِنكرةٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ لَفْظُ
التعريفِ بترك أجزائه فقالَ : لا أبا أُمِيَّةَ عَاقِلًا لَكَ ، ولا يُقالُ : العَاقِلُ ؛ لِنِيبَتِهِ عَنِ
النِّكَرَةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ الفراءُ فِي مثل هذه الأَشْيَاءِ إِلَى أَنَّها مَعَارِفُ نابتٌ عَنِ النِّكَرَاتِ ،
ولِذَلِكَ قالَتِ العَرَبُ : لا أبا حمزةَ عِنْدَكَ ولا أبا عُمَرَ لَكَ ، نَصَبُوا كما نَصَبُوا النِّكَرَةَ ،
وَلَمْ يُجْزُوا : عُمَرَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّعْرِيفُ ، وَأَنَّ يَسُدُّ المَعْرُوفُ مَسدَّ المَنْكُورِ.

وقد نقل - أيضاً - عن العَرَبِ دُخُولَ لا عَلَيَّ اسمِ الإِشارةِ نَحْوُ : لا هذين
عِنْدَكَ كما قالوا : لا رجلين عِنْدَكَ ، وَلَمْ يَحْفَظْ عَنِ العَرَبِ إِعمالها فِي ذِي الألفِ
واللامِ ، لَمْ يَقُولُوا لا العَبَّاسَ لَكَ ، ولا الرَّجُلَ عِنْدَكَ ، ولا - أيضاً - حَفَظَ إِعمالها
فِي المُضْمَرِ ، لم يقولوا : لاكَ ، ولا إِيّاكَ.^(٢)

وَمَعَ ذَلِكَ فَجَمِيعُ ما وردَ عَنِ العَرَبِ مِمَّا أَعْمَلتْها فِي المَعَارِفِ لا نَجْعَلُهُ
أَصْلًا ولا تُبْنِي عَلَيْهِ قاعِدةً ، وقولُ النَّاطِمِ : " مُفَرَّدَةٌ جَاءَتْكَ أوْ مُكْرَرَةٌ " يَعْنِي :
أَفْرَدْتَ لا أو كَرَّرْتَهَا نَحْوُ : لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، ولا غُلامَ رَجُلٍ عِنْدَنَا.

(١) انظر التذيل والتكميل : ٢٨٦ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ١٧٠ / ٢ .

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ولا هي على أن يكون الضمير اسم لا
محكوماً بتنكيره ونصبه ، وأجاز لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة
اسماً محكوماً بتنكيره " . شرح التسهيل لابن مالك : ٦٨ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٩٢ / ٥ ،
وينظر ابن يعيش : ١٢٣ / ٤ ، والمقتضب : ٣٦٣ / ٤ ، والأصول : ٤٠٦ / ١ .

قَوْلُهُ :

فَانصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَةً

المضارعُ للمضافِ هو المُشَبَّهُ بهِ فِي اسْتِدْعَائِهِ مَا بَعْدَهُ وَطَلِبِهِ لَا عَلَى جِهَةِ الإِضَافَةِ بَلْ عَلَى جِهَةِ الْعَمَلِ أَوْ التَّعْلُقِ ، فَالَّذِي عَلَى جِهَةِ الْعَمَلِ نَحْوُ : لَا ضَارِبًا زَيْدًا عِنْدَنَا ، وَالَّذِي عَلَى جِهَةِ التَّعْلُقِ : لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، وَيُسَمَّى هَذَا الْمَضَارِعُ لِلْمُضَافِ مُطَوَّلًا وَمَمْتُوَلًا.

وقوله : " فانصب " أي : لا تبني بل انصبه ، وقد سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ - أَيْضًا - بِنَاءُ الْمُضَافِ ^(١) عَلَى الْفَتْحِ ، حَكَى الْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ ؛ لَا أَبَا زَيْدٍ لَكَ ، وَلَا أَبَا مُحَمَّدٍ عِنْدَكَ ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا أَبَا زَيْدٍ وَأَبَا مُحَمَّدٍ اسْمًا وَاحِدًا ، وَفِي هَذَا شُدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِعْمَالُ لَا فِي الْمَعْرِفَةِ.

الثَّانِي : بِنَاؤُهَا كَمَا تُبْنَى التَّنْكِرَةُ الْمُفْرَدَةُ ، وَقَدْ حَمَلَ الْكِسَائِيُّ قَوْلَ الْعَرَبِ : لَا أَبَا حَمْزَةً لَكَ ، عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي التَّاءِ كَالْفَتْحَةِ فِي : لَا رَجُلٌ لَكَ ؛ كَمَا قَالُوا : لَا أَبَا زَيْدٍ لَكَ ، وَلَيْسَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ فِي مِثْلِ لَا أَبَا زَيْدٍ لَكَ اضْطِرَّارًا إِلَى أَنْ جَعَلْنَاهُ نَحْوُ : لَا رَجُلٌ لَكَ ، وَلَسْنَا بِمُضْطَرِّينَ فِي : لَا أَبَا حَمْزَةً إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ : " حَمْزَةً " مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ فَذَا يُدْعَى أَنْ حَرَكْتُهُ كَحَرَكَةِ : لَا رَجُلًا.

وقوله : " وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَةً " أَي بَعْدَ أَنْ تُنصِبُهُ بِلَا ، اذْكُرْ الْخَبَرَ رَافِعًا لَهُ فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ بَعْدَ الْاسْمِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ أَنَّهُ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ لَا

(١) فِي الْأَمْرِيكِيَّةِ بِنَاءُ الْمَضَارِعِ.

والاسم بطلَ عملها ؛ لأن : " لا " أضعف من " إن " ^(١) ، ولم يُبين الناظم على أي جهة رفع الخبر ^(٢) ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه ارتفع على أنه خيرُ الابتداء لأن : " لا " وما عملت فيه في موضع رفع على الابتداء ، ولم تعمل فيه : " لا " شيئاً ، إنما عملت في الاسم فقط ، وهذا هو الصحيح ^(٣).

الثاني : أنه ارتفع بـ : " لا " كما عملت : " إن " في الخبر ، وهو مذهب الأخص ^(٤).

-
- (١) قال سيويه : " واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل ". الكتاب لسيويه : ٢ / ٢٧٦ .
- (٢) قال ابن مالك : " ثم أشرت إلى أنه لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً بلا إذا لم يركب الاسم معها ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح ، فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا ؛ لأن شبهها بإن ضعف حين تركيب وصارت كجزء كلمة وجزء كلمة لا يعمل فمقتضى هذا أن يطل عملها في الاسم والخبر لكن عملها أبقى في أقرب المعمولين وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد ... ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥٥ ، ٥٦ .
- (٣) قال في التذيل والتكميل : ٥ / ٢٣٥ وهو الظاهر من كلام سيويه ، وقال سيويه : " هذا باب النفي بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بما عن حال أخواتها خولف لفظها كما خولف بخمسة عشر ". الكتاب لسيويه : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .
- (٤) نسب في التذيل والتكميل : ٥ / ٣٣٤ إلى الأخص والمأزني والمرد ، وانظر - أيضاً - المقتضب : ٤ / ٣٥٧ ، وشرح المفصل : ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٥٦ .

قَوْلُهُ :

وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا
مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

المُفْرَدُ يَطْلُقُ بِاصْطِلَاحَاتٍ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْعَلَمِ ، وَيُرِيدُ بِهِ هُنَا مَا عَدَا الْمُضَافَ وَالْمُطَوَّلَ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ جَمْعَ سَلَامَةٍ وَتَكْسِيرٍ ، فَإِذَا كَانَ الْمُفْرَدُ مُثَنَّى أَوْ مَجْمُوعاً جَمْعَ سَلَامَةٍ فِي الْمَذْكَرِ فَمَذْهَبُ سَبِيئِيهِ أَنَّهُمَا يُنَيَّانِ عَلَى مَا أُعْرِبَا بِهِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَهِيَ الْبَاءُ ، فَتَقُولُ : لَا زَيْدَيْنِ وَلَا زَيْدَيْنِ. ^(١)

ومذهبُ المبرِّدِ أَنَّهُ مُعْرَبٌ ^(٢) ، وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ يُنَيَّ عَلَى الْكَسْرِ ، فيقول : لَا مُسَلِمَاتٍ لَكَ ، وقال المازنيّ والفارسيّ : يَنْبَغِي أَنْ يُفْتَحَ فَتَقُولُ : لَا مُسَلِمَاتٍ. ^(٣)

وقال الشاعر : ^(٤)

(١) ينظر الكتاب لسبويه : ٢ / ٢٨١ ، وانظر - أيضاً - شرح الحمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٢

وشرح المقرب : ١٢٨٤ (المنصوبات) ، والمسائل الحلبيات : ٣٠٩ ، ٣١٠

(٢) انظر المقتضب ٤ / ٣٦٦ ، والأصول : ١ / ٣٨٣ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٢٤٥ ، قال أبو

حيان : " واستدل على ذلك بأنهما لم يجعل مع ما قبلهما اسماً وخيراً ولا وجود ذلك في كلامهم "

(٣) انظر المسائل الحلبيات : ٣١٢ ، ٣١٣ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٢٣٠ ، ونصه قاله أبو علي :

فصارت الحركة التي في التاء لكل اسم للا ولمسلمات وليست هي لمسلمات دون لا فتكسرهما.

(٤) هو سلامة بن جندل ، والبيت من قصيدة بائنة من البسيط وأولها قوله :

أودى الشباب حميداً ذو التعاجيب أودى وذلك شأو غير مطلوب

وجملتها تزيد على ثلاثين بيتاً ، والبيت في : الديوان : ١٢ صنعه محمد بن الحسن وقدم له :

راجي الأسمر ، نشر دار الكتاب العربي (بيروت) ، وتخليص الشواهد : ٤٠٠ ، والخزانة : ٤ / ٢٧ ،

والدرر : ٢ / ٢٢٤ ، وبإلا نسبة في شرح شذور الذهب : ١١١ ، والهمع : ١ / ١٤٦ ، =

أودى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ [فِيهِ نَلْدُ] وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ^(١)

فَبَنَاهُ عَلَى الْكَسْرِ ، وَقَوْلُهُ : " فَاتِحًا " هَذَا فِيهِ خِلَافٌ ، فَمَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ والزجاج والسيِّرَافِيَّ أَنَّ مِثْلَ : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ، حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ إِغْرَابٍ^(٢) ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، قِيلَ : لِتَرْكِيبِهِ مَعَ " لَا " وَقِيلَ : لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ^(٣) ، وَهُوَ : " مِنْ " الظَّاهِرَةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

= وتوضيح المقاصد للمرايدي : ١ / ٣٦٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢ / ٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢ / ٩ ، والشاهد رقم : ٣٠٨ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أودى " أي ذهب وفات ، وشباب كل شيء أوله " وحيداً " حال من الشباب ، قوله : " ذو التعاجيب " ويروى ذو الأعاجيب جمع أعجوبة ، والمعنى : كان الشباب كثير التعجب يعجب الناظرين إليه ويروقهم ، و " الشيب " بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس وقد شاب رأسه شيئاً وشيبة فهو أشيب على غير قياس ، لأن هذا الفعل من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ، والشيب بفتح الشين هو المشيب ، قال الأصمعي : الشيب بياض الشعر ، والمشيب دخول الرجل في حد الشيب.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولا لذات " حيث يجوز في لذات البناء على الفتح والكسر جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بألف وتاء يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسر ، والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥٣ ، والكتاب : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، والمفصل للزحشري : ٧٥ ، والمساعد في تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١ / ٣٤٠ .

(١) ما بين المعقوفين سقط في المخطوط.

(٢) أبطله ابن مالك قائلاً : فإن الاستقراء اطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف أو للإضافة أو أل أو علم موصوف بابن والاسم المشار إليه ليس شبيهاً من ذلك . شرح التسهيل : ٢ / ٥٨ ، والتذيل : ٢ / ٢٤٩ .

(٣) ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٣٣٦ وقد نسبة إلى الأحفش والمبرد والملازني والفارسي.

(٤) هذا البيت من الطويل مجهول القائل ، وهو في تحليص الشواهد : ٣٩٦ ، والجني الداني :

٢٩٢ ، والدرر : ٢ / ٢٢١ ، والتصريح : ١ / ٢٣٩ ، واللسان مادة : (ألا) ، والهمع : ١ /

١٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥٤ ، وابن الناظم : ٧١ ، وأوضح المسالك لابن

هشام : ٢ / ١٣ ، والشاهد رقم ٣٠٩ من شواهد العيني . =

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقالَ ألاَ لاَ مِن سبيلِ إلى هِنْدِ

وقوله : " والثاني اجعلاً مرفوعاً " نحوُ : لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ ، أو منصوباً : لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ ، أو مركباً : لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ ، وإذا رفعتَ الاسمَ الأوَّلَ جازَ في الثاني الرَّفْعُ نحوُ : لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ ، والبناءُ نحوُ : لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ ، ولا يجوزُ نصبُه فلا تقول : لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ ، فهذه خمسةُ أوجهٍ ، فإن قدرتَ : " لا " توكيداً للأولى وتكراراً فكحالتها لو لم تُذكرُ فيمتنعُ البناءُ.

فأما الوجهُ الأوَّلُ : فقوْلُكَ : ولا امرأةَ معطوفٌ على مَوْضِعِ : لا رجلَ ، ويحتملُ أن يكونَ مرفوعاً ، على أنه اسمٌ : " لا " وقد عملت عملَ لَيْسَ والخَبَرُ مَحذوفٌ ، ويحتملُ أن يكونَ مرفوعاً على الابتداءِ والخَبَرُ محذوفٌ.^(١)

وأما الوجهُ الثاني : فقوْلُكَ : " ولا امرأةَ " معطوفٌ على مَوْضِعِ رجلٍ ، إن قلنا إن حركته حركةُ بناءٍ ، وإن قلنا حركةُ إعرابٍ فمعطوفٌ على لفظه.^(٢)

= اللغة : قوله : " يذود " أي يدفع من ذاد يذود ذوداً ، وأكثر ما يستعمل الذيد في الإبل والغنم ، قوله : " من سبيل " أي من طريق إلى هند.

الاستشهاد فيه : في قوله : " من سبيل " حيث برزن فيه " من " الزائدة لإفادة استغراق الجنس ، وهذا يدل على أن المفرد الذي يدخل عليه " لا " يبنى لتركيبه مع " لا " كخمسة عشر لأجل تضمنه معنى الحرف وهو من الجنسية ، ولهذا أبرزها الشاعر لأجل الضرورة ، والضرورات ترد الأشياء إلى أصولها . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ، وورصف المباني : ٣٩٠ ، والكتاب : ٢ / ٢٧٤ .

(١) شاهده قول الشاعر :

هذا لعمر كم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

(٢) شاهده قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع

وأما الوجه الثالث : وهو التركيب فظاهراً^(١).

وأما الوجه الرابع : وهو رفع الاسم فيحتمل أن يكونا مرفوعين بالابتداء ، أو مرفوعين على أنهما اسما " لا " العاملة عمل ليس ، أو يكون الأول مرفوعاً بالابتداء ، والثاني : على أنه اسم : " لا " العاملة عمل ليس ، أو يكون الأول مرفوعاً على أنه اسم " لا " العاملة عمل ليس ، والثاني مرفوعاً على الابتداء^(٢).

وأما الوجه الخامس : فيحتمل رفع الأول أن يكون على الابتداء ، ويحتمل أن يكون اسم " لا " العاملة عمل ليس ، وأما بناء الثاني فظاهراً^(٣).

قال ابن مالك :

ومفرداً نعتاً لمبني يلي فافتح أو انصب أو ارفع تغدل

يجوز ثلاثة أوجه في مثل : لا رجل ظريف عندنا ، تركيب الصفة مع الموصوف ، ونصب الصفة نحو : لا رجل ظريفاً على الموضع إن قلنا : إن الحركة حركة بناء ، وإن قلنا : حركة إعراب فعلى اللفظ.

ورفع الصفة نحو : لا رجل ظريف ، على الموضع ؛ لأن : لا رجل في موضع رفع بالابتداء.

(١) شاهده قوله تعالى : لا بيع فيه ولا خلة في قراءة ابن كثير بفتح الاسمين. ومنه قول الشاعر :

يحشر الناس لا بين ولا آ باء إلا وقد عنتهم شون

(٢) شاهده قوله تعالى : لا بيع منه ولا خلة في قراءة الجماعة برفع الاسمين. ومنه قول الشاعر :

وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل

(٣) شاهده قول الشاعر :

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم

ولَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ حَكْمَ النَّعْتِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرَبًا تَابِعًا ،
ولا حَكْمَ غَيْرِ النَّعْتِ مِنَ التَّوَابِعِ لِلْمَبْنِيِّ ، وستعرض لِدَلِيلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

قَوْلُهُ :

وَعَيْرُ مَا يَلِي وَغَيْرِ الْمَفْرَدِ لَا تَبْنِي وَأَنْصِبُهُ أَوْ الرَّفْعَ أَقْصِدُ

يقول : النعت الذي لا يلي المبنى لا يبنى مع المنعوت بل ينصب على
موضع اسم : " لا " نحو : لا رجل عندك ظريفاً ، أو على لفظه إن قلنا : الحركة
حركة إعراب ، أو يرفع على موضع لا واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء
نحو : لا رجل عندك ظريف ، ولا يبنى مع المنعوت لأجل الفصل بينهما .

وقوله : " وغير المفرد " يعني أن النعت إذا كان غير مفرد ككونه مضافاً
ومشبهاً به سواء أولي النعت المنعوت أم لم يله نحو : لا رجل صاحب دابة ، ولا
رجل خيراً من زيد ، فيجوز في النعت الرفع والنصب ولا يجوز البناء .

قَوْلُهُ :

وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ اتَّسَى

يقول : إذا قلت : لا رجل وامرأة في الدار ، فيجوز رفع امرأة ونصبها ،
وحكى الأخصش البناء على الفتح على نية : " لا " نحو : لا رجل وامرأة .^(١)

وأطلق الناطم أنك إذا عطفت ولم تُكْرَرْ : " لا " فإنه يجوز وجهان في
المعطوف : الرفع والنصب ؛ كما مثلنا كحال النعت إذا فصلت بينه وبين المنعوت
وليس على إطلاقه ؛ لأن المعطوف إذا كان معرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع على
الموضع ، سواء أ تكررت لا أم لم تتكرر نحو : لا رجل ولا عمرو في الدار ؟ ، ولا
رجل وعمرو .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٦٨ / ٢ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢٧٥ / ٢ .

وَجَمَاعُ الْقَوْلِ فِي الْمَتَّبِعِ وَالتَّابِعِ فِي هَذَا الْبَابِ : أَنْ الْمَتَّبِعَ سَوَاءٌ أَمْ كَانَ مَبْنِيًّا أَوْ مُعْرَبًا إِمَّا أَنْ تُتَّبِعَهُ بِنَعْتٍ أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ ، فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِنَعْتٍ فَيَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ ، سَوَاءٌ أَمْ كَانَ التَّعْتُ مُفْرَدًا أَوْ غَيْرَهُ ؟ .

فَإِنْ كَانَ اسْمٌ : " لَا " مَبْنِيًّا وَالتَّعْتُ مُفْرَدٌ يَلِيهِ زَادٌ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِغَيْرِ النَّعْتِ فِيمَا بِتَوْكِيدٍ أَوْ بَدَلٍ أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ .

أَمَّا بِالتَّوَكِيدِ فَلَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ اسْمًا : " لَا " نَكْرَةً ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ النِّكَرَةَ لَا تُؤَكَّدُ .

وَأَمَّا بِالْبَدَلِ فِيمَا أَنْ يُبَدَلَ مِنْ اسْمٍ لَا نَكْرَةَ أَوْ مَعْرِفَةً ، إِنْ أَبْدَلْتَ نَكْرَةَ جَازَ الرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ لَا الْبِنَاءَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَكُونُ إِلَّا الرَّفْعُ ؛ إِذْ لَا تَتَكَرَّرُ مَعَهُ : " لَا " ، وَإِنْ أَبْدَلْتَ مَعْرِفَةً فَالرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَقَطُّ .

وَأَمَّا بِعَطْفِ الْبَيَانِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً^(١) ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ : الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ .

وَأَمَّا بِالنَّسَقِ فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ ، وَوَقَعَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا وَهُمْ فِي أَنْ اسْمًا : " لَا " إِذَا كَانَ مُعْرَبًا فَإِنَّهُ لَا يُتَّبَعُ إِلَّا عَلَى لَفْظِهِ^(٢) .

(١) الَّذِينَ أَحَازُوا هُمُ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْهُمُ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِّيٍّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ

الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ . التَّصْرِيحُ : ١٣١ / ٢ .

(٢) هُوَ ابْنُ عَصْفُورٍ يَقُولُ : وَإِذَا أَتْبَعْتَ الْاسْمَ بَعْدَ لَا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا أَوْ مَبْنِيًّا فَإِنْ كَانَ

مُعْرَبًا فَعَلَى لَفْظِهِ . شَرْحُ الْجَمَلِ : ٢٧٤ / ٢ .

﴿ دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

أَجْمَلَ النَّاطِمِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَ وَ : " لَا " الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَكُونُ عَلَى مَعَانٍ :

أحدها : إقرار كل واحدة من الهمزة ولا على معناها من أن تكون : " الهمزة " لصريح الاستفهام ، و : " لا " للنفي نحو قول العرب : أَفَلَا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ .^(١)

الثاني : أن يكون استفهام على طريق التقرير والإنكار نحو قول حسان :^(٢)

أَلَا طِعَانَ أَلَا فِرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ^(٣)

(١) القماص : بالكسر والضم : الوثب ، والعير : الحمار الوحشي ، وهو مثل يضرب لمن ذل بعد

عز . ينظر اللسان مادة : " قمص " ، وقيل : يضرب للرجل المعمي الذي لا حراك به .

(٢) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله تعالى عنه - وهو من قصيدة يهجو بها الحارث

ابن كعب المجاشعي ، وأولها :

حَارِبُ بْنُ كَعْبٍ أَلَا أَخْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ

اللغة : قوله : " الجوف " بضم الجيم جمع أجوف كالسود جمع أسود وهو الواسع الجوف ،

قوله : " الجماهير " جمع جمخور بضم الجيم وسكون الميم وضم الحاء المعجمة وهو العظيم

الجسم القليل العقل والقوة ، قوله : " عادية " بالعين المهملة من العدو ويقال بالغين المعجمة

من العدو الذي يقابل الرواح ، وقال أبو الحسن : بالمهملة أحب إلي ؛ لأن العادية تكون

بالغداة وغيرها ، قوله : " ألا تجشؤكم " بالجيم والشين المعجمة من تجشأت تجشؤا ، وهو من

الجشاء ، وهو دليل الامتلاء من الطعام ، قوله : " التناير " وهو جمع التنور وهو ما يخبز فيه .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ألا طعان " حيث جاء فيه ألا للتوبيخ والإنكار مع بقاء عملها .

(٢) البيت في تخليص الشواهد : ٤١٤ ، والجني الداني : ٣٨٤ ، والخزاعة : ٦٩ / ٤ ، والكتاب

لسيبويه : ٢ / ٢٠٦ ، وشرح شواهد المغني : ٢١٠ ، وابن الناظم : ٧٣ ، وتوضيح المقاصد :

١ / ٣٦٩ ، والشاهد رقم ٣٢١ من شواهد العيبي ونسب لخدش بن زهير في شرح أبيات

سبويه : ١ / ٥٨٨ ، ونسب لحسان أو لخدش في الدرر : ٢ / ٢٣٠ .

وَحُكْمٌ : " لا " فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ حُكْمُهَا لَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ مِنْ جَوَازِ الْغَاثِهَا ، وَإِعْمَالِهَا إِعْمَالٌ : " إِنْ " ، وَإِعْمَالٌ : " لَيْسَ " بِجَمِيعِ أَحْكَامِهَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

الثالث : أَنْ تَصِيرَ الْكَلِمَةُ بِمَجْمُوعِهَا لِلتَّحْضِيضِ فَيَحْمَلُ مَا بَعْدَهَا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ؛ إِذْ لَا عَمَلَ لَهَا ، وَيَلْزَمُ تَنْوِينُ الْاسْمِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُنَوَّنُ ؛ لِأَنَّ أَدَاةَ التَّحْضِيضِ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فَمُضْمَرًا. (١)

وعِنْدِي أَنْ : " أَلَا " الَّتِي لِلتَّحْضِيضِ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَلَا الَّتِي لِلتَّنْفِي ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ لِلتَّحْضِيضِ بَلْ هِيَ بَسِيطَةٌ وَضِعَتْ لِمَعْنَى التَّحْضِيضِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ التَّحْوِينِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَلَا الَّتِي لِلتَّنْفِي وَأَنَّهُ دَخَلِيَا مَعْنَى التَّحْضِيضِ. (٢)

الرابع : أَنْ يَدْخُلَهَا مَعْنَى التَّمْنَى ، فَفِيهَا خِلَافٌ : مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ إِذْ ذَاكَ أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا اسْتِعْمَالًا : " لَا " الْعَامِلَةَ عَمَلٌ : " إِنْ " فَقَطْ ، وَأَنَّ الْاسْمَ يُتْنَى مَعَهَا إِنْ كَانَ مُقَدَّرًا ، وَلَا يُتْبَعُ اسْمُهَا إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ وَلَا خَبَرَ لَهَا ، وَإِنَّمَا وَافَقَتْ : " لَا " فِي الْعَمَلِ فِي الْاسْمِ خَاصَّةً. (٣)

(١) من أمثله قوله تعالى : { أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ } (التوبة : من الآية ١٣)

وهي في الآية للتحضيض وهو الطلب بشدة وقد تفيد العرض وهو الطلب برفق ، ومن أمثله قوله :

{ أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ } (النور : من الآية ٢٢). ومثل له ابن مالك بقول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت

والتقدير : ألا تروني رجلاً (شرح التسهيل : ٧١ / ٢)

(٢) التذييل والتكميل : ٣٠٥ / ٥ ، ٣٠٦ .

(٣) قال سيبويه : " ومثل ذلك : هلا ولولا وألا أزموهن لا وجعلوا كل واحدة مع لا بمرتلة

حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض ". الكتاب لسيبويه : ٣ /

١١٥ ، وينظر المقتضب للميرد : ٣٨٢ / ٤ ، وقد مثلوا لألا التي للتمني بقول الشاعر :

ألا عمرو لي مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

قال ابن مالك : فنصب يرأب لأنه جواب ممن مقرون بالفاء. شرح التسهيل : ٧١ / ٢ .

وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى جَازَ فِيهَا أَنْ تَعْمَلَ عَمَلٌ : " لَيْسَ " وَأَنْ تُلْفَى ، وَأَنْ تَعْمَلَ عَمَلٌ : " إِنْ " ، وَإِذَا عَمِلَتْ عَمَلٌ : " إِنْ " جَازَ عِنْدَهُ أَنْ يُتْبَعَ اسْمُهَا عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَهَا خَبْرٌ مَلْفُوظٌ بِهِ أَوْ مَحذُوفٌ كَحَالِ : " لَا " إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ ، وَيَرَادُ بِالْجُمْلَةِ التَّمْنَى كَمَا يُرَادُ بِالْاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَّ بِمَذْهَبِ سَبِيئِيهِ.^(١)

و : " أَلَا " إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي لِلْاسْتِفْهَامِ وَمِنْ : " لَا " الَّتِي لِلتَّمْنَى ، وَاسْتَعْمِلَتْ فِي مَعْنَى التَّمْنَى لِأَنَّ التَّمْنَى مَفْقُودٌ ؛ كَمَا أَنَّ التَّمْنَى كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا ادَّعَيْنَا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِ : " لَا " وَجِدَتْ فِي : " أَلَا " عَلَى رَأْيِ سَبِيئِيهِ ، وَجَمِيعِ أَحْكَامِهَا عَلَى رَأْيِ الْمَازِنِيِّ ، فَقَدْ اتَّفَقَتْ : " أَلَا " وَ" لَا " مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَمِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ بِخِلَافِ : " أَلَا " الَّتِي لِلتَّخْضِيعِ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ وَافَقَتْ : " لَا " مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَمْ تُوَافِقْ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا عَمَلَ لَهَا ، وَأَنَّ التَّخْضِيعَ إِنَّمَا مُتَعَلِّقُهُ الْفِعْلُ لَا الْاسْمُ ، وَالتَّمْنَى وَالتَّمْنَى مُتَعَلِّقُهُمَا فِي اللَّفْظِ الْاسْمِ.^(٢)

قال ابن مالك :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبْرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْخَبْرُ شَاعَ حَذْفُهُ وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَبْرَ إِذَا أُنْزِلَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ ، أَوْ لَا يَكُونُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجِبَ ذِكْرُهُ نَحْوُ : لَا أَحَدًا أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ.

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٤ / ٣٨٢ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٣٠٦ - ٣٠٩ .

(٢) ينظر الكتاب لسبيويه : ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٣٠٩ .

وَإِنْ كَانَ فِيمَا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ وَاحِدًا مِنْهُمَا
جَازَ إِثْبَاتُهُ وَحَذْفُهُ^(١) ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَبَنُو تَمِيمٍ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ ، وَالْحَجَّازِيُّونَ
يَحْذِفُونَهُ كَثِيرًا^(٢).

وَذَكَرَ بَعْضُ النَّاسِ تَفْصِيلًا آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ يَكْثُرُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ تَمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى
حَذْفِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ وَلَمْ يُفْصَلْ ظَرْفًا وَمَجْرُورًا
وغيرَهما^(٣) ، وَوَقَعَ لِأَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ فِي حَذْفِ الْخَبْرِ تَخْيِيطُ رَدِّهِ النَّاسُ عَلَيْهِ^(٤).

وَقَدْ سُمِعَ حَذْفُ الْأِسْمِ فِي قَوْلِهِمْ : لَا عَلَيْكَ ، أَي : لَا بِأَسْ عَلَيْكَ ، وَشَذَّ
- أَيْضًا - بِنَاءُ الْأِسْمِ مَعَ : " مَا " الْنَافِيَةِ فِي قَوْلِهِمْ : مَا بِأَسْ الْحَاقِلُ : " مَا " ب -
" لَا " ؛ كَمَا الْحَقُولَا : " لَا " ب - " مَا " فِي رَفْعِ الْأِسْمِ وَنَصْبِ الْخَبْرِ.

(١) مثال إثباته قوله تعالى : لا ظلم اليوم (غافر : ١) ، ومثال حذفه قوله : قالوا لا ضير
(الشعراء : ٥٠)

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمراذي : ٣٧٣ / ١ ، والتذليل والتكميل : ٢٤١ / ٥ .

(٣) قال في الفصل ص ٦٠ في حديث عن خير لا : ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا
مال ولا بأس ثم يحتج ذلك بقوله : وبنو تميم لا يثبتونهم في كلامهم أصلاً .

(٤) قال الشلوبين شارحاً كلام الجزولي : ولا يلفظ بالخير بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً ، يقول : إن
قولك : لا رجل أفضل منك ، لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإلهم يحذفون
الخير فيقولون : لا رجل ، ولا ينطقون بالخير ، وينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول
قائل : هل من رجل أفضل منك ؟ ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم
الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جواباً لقول قائل ذلك لفظاً ولكنه جواب له تقديراً خاصة لا
لفظاً ، فلا ينبغي أن يحذف الخير أصلاً لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تميم
يحذفون ما لا دليل عليه أصلاً بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولا بد
في إثبات الخير لأنه لا دليل عليه ، وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفاً ، استثناء لا أعلمه عن
أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟

ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له
وجه من اتساعهم في الظروف بما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول ولعله من قياسه
وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع ، والاتساع إنما هو منقول . انظر المقدمة الجزولية ص
٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، وينظر لغات

العرب في ابن يعيش : ١٠٧ / ١ .

﴿ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

قَوْلُهُ :

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء أعني رأي خال علمت وجدًا

ذكر أن هذه الأفعال تنصب المبتدأ والخبر وليست تنصب كل مبتدأ وخبر ، بل ما صح أن يكون اسماً لكان وخبراً يصح أن يكون مفعولاً لهذه الأفعال .

ومذهب الجمهور أن ظن وأخواتها داخله على المبتدأ والخبر ، وأنها من نواسخ الابتداء ، وذهب السهيلي إلى أنها ليست داخله عليهما وليست من نواسخه ، واستدل على ذلك بأن العرب تقول : ظننت زيدا عمراً ، أي : ظننت المسمى بهذا هو المسمى بهذا ، فالذات واحدة ، ولو قلت : زيد وعمرو لكان المعنى : زيد مثل عمرو ، فهما ذاتان ؛ كما تقول : زيد حاتم ، أي : مثل حاتم ، وليس المعنى في : ظننت زيدا عمراً ، ظننت زيدا مثل عمرو .^(١)

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، ويجوز أن يقع موقع المفعول الثاني مجموع الخبرين نحو : حسبت الرمان حلواً حامضاً ، ومنع من ذلك ابن درستويه .

وقوله : " أعني رأي إلى آخره " احتاج أن يبين الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر ؛ لأنه قال : انصب بفعل القلب ، وفعل القلب على قسمين : لازم ومتعد ، واللازم نحو : جبن ، وظرف ، وشجع ، والمتعد على قسمين : متعد إلى واحد نحو : فهمت المسألة ، وعرفت زيدا ، ومتعد إلى اثنين ، فلما كان فعل القلب ينقسم إلى ما ذكرناه احتاج إلى أن يبين الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر .

(١) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٤٦ / ١ .

فأما : " رأي " فتتعدى إلى اثنين إذا كانت لعلم أو ترجيح^(١) أو اعتقاد ،
وزعم أنها إذا كانت لاعتقاد لا تنصب إلا واحداً.^(٢)

و : " خَالَ ، وَحَسِبَ " يَنْصِبَانِ مَفْعُولَيْنِ إِذَا كَانَتَا لَتَصَوُّرِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ
اسْتِثْنَاتٍ وَلَا دَلِيلٍ ، وَقَدْ يَكُونُ : " حَسِبْتُ " مِثْلَ : " عَلِمْتُ " أَوْ لِعِتْقَادٍ رَاجِحٍ^(٣) ،
و : " عَلِمَ " الْمُتَعَدِّيَةُ إِذَا لَمْ تُسْتَعْمَلْ كَ : " عَرَفَ " تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ ، فَإِنْ
اسْتَعْمَلَتْ كَ : " عَرَفَ " نَصَبَتْ وَاحِدًا^(٤) ، و : " وَجَدَ " كَعَلِمَ الَّتِي لَمْ تَجْرُ
مَجْرَى الْعِرْفَانِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥) : { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ } .

قوله :

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَدٍ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ

" ظَنَّ " لِعِلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ^(٦) ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ، و : " زَعَمَ " لِلْإِعْتِقَادِ^(٧) ، و :
" عَدَدٌ " فِيهَا خِلَافٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى
إِلَى وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا ثَانِيًا أَلْبَتَّةَ ، وَهَذَا هُوَ

(١) وقد اجتمعا في قوله تعالى : {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا} (المعارج : ٦ ، ٧) فالأول
للترجيح والثاني لليقين.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢ / ٨١ ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته.

(٣) مثاله قوله تعالى : {يُحْسِبُونَ كُلَّ صِيحَةٍ عَلَيْهِمْ} (المنافقون من الآية : ٤) وهي للرجحان
ومثالها للعلم قول لبيد : حسبت التقى والجود خير تجارة ... إلخ.

(٤) مثال ذلك في قوله تعالى : {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا} (النحل :
من الآية ٧٨).

(٥) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٦) مثال العلم قوله تعالى : {الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} (البقرة : ٤٦) ، ومثال الرجحان

قوله : ظننتك إن شئت لظي الحرب صالياً فعددت فيمن كان عنها معرداً

(٧) هو الأصل في معناها كقوله تعالى : {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا} (التغابن : ٧)

الْمَشْهُورُ^(١) ، و : " حَجَا " لِلْإِعْتِقَادِ الرَّاجِحِ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهَا غَيْرَ هَذَا النَّاطِمِ
وَأَنْشُد :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَّةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتٍ^(٢)

و : " دَرَى " بِمَعْنَى : " عَلِمَ " قَالَ الشَّاعِرُ :^(٣)

(١) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ

ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٧٧ / ٢ وشرح التسهيل للمراذي : ٤٧٢ / ١ .

(٢) قائله هو مجيم بن ابي ابن مقبل كذا قاله ابن هشام وليس في ديوانه ، وهو من البسيط ،
وهو في تخلص الشواهد : ٤٤٠ ، شرح التصريح : ٢٤٨ / ١ ، والدرر : ٢٣٧ / ٢ ،
والشاهد : ٣٢٩ من شواهد العيني ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٣ ، واللسان : " ضريح ،
حجا " ، ومع الهوامع للسيوطي : ١٤٨ / ١ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وأوضح المسالك : ٢ /
٣٥ ، وشرح ابن عقيل : ٨٣ / ٢ .

اللغة : قوله : " أحجو " أي أظن ، وقوله : " حتى ألت بنا " أي نزلت من الإلمام وهو
التزل ، والملمات جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدنيا .

الاستشهاد فيه : في قوله : " كنت أحجو " فإنه جاء بمعنى الظن ونصب المفعولين ولم يذكر
أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك - رحمه الله تعالى - ينظر
شرح التسهيل لابن مالك : ٧٧ / ٢ .

(٣) البيت من الطويل وهو مجهول وأثبت أبو حيان : " يا عمرو " بدلاً من يا عمرو في المخطوط ،
والبيت بلا نسبة في الدرر : ٢ / ٢٤٥ ، وينظر التصريح : ٢٤٧ / ١ ، وأوضح المسالك : ٢ /
٣١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٦٦ ، وشرح قطر الندى : ١٧١ ، ومع الهوامع للسيوطي :
١٤٩ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٧٩ / ٢ ، وابن الناظم : ٧٤ ، وأوضح المسالك :
٣٣ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٣١ / ٢ .

اللغة : قوله : " دريت الوفي " على صيغة المجهول من درى يدري إذا علم ، قوله : " فاغبت " بالغير
المعجمة من الغبطة وهي أن تمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس
بحسد .

الاستشهاد فيه : على أن : " درى " بمعنى علم يقتضي مفعولين وله استعمالان في الكلام
أغلبهما أن يتعدى بالباء نحو : دريت بكذا ومنه قوله تعالى : { ولا أدراكم به } - من الآية
١٦ من سورة يونس - وإنما تعدى إلى الضمير بسبب دخول همزة النقل عليه ، وأندرها أن
يتعدى إلى اثنين بنفسه كما في البيت المذكور . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٧٩ / ٢ .

دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرْوُ فَاعْتَبِطْ فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

قَوْلُهُ : " وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ " ، يُرِيدُ : وَجَعَلَ الْاِعْتِقَادِيَّةَ ؛ لِأَنَّ : " جَعَلَ " لَهَا عِدَّةُ مَعَانٍ ، فَإِذَا كَانَتْ اِعْتِقَادِيَّةً نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : { وَجَعَلُوا اَلْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ اِنْسَانًا } ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : صَيَّرَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : جَعَلْتَ الطَّيْنَ خَرْفًا. ^(٢)

قَوْلُهُ :

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالْتَمِي كَصَيِّرًا - أَيْضًا - بِهَا اِنصِبْ مُبْتَدَأً وَخَيْرًا

" هَبْ " فِيهَا خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ فَقَطْ ، وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، إِذَا قُلْتَ : هَبْ زَيْدًا شَجَاعًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ وَهِيَ عِنْدَهُ بِمَعْنَى : " ظَنَّ " ^(٣) ، قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٤)

(١) من الآية ١٩ من سورة الزخرف.

(٢) ومنه قوله تعالى : { وَوَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا } (الفرقان : ٢٣)

(٣) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٦ ، وفيه يقول : " وعدها من أفعال هذا الباب هو مذهب الكوفيين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال : إنها تتعدى إلى واحد بدليل تنكير الثاني ، ومرة قال : إنها تتعدى إلى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة إلا أنه جعلها أمراً من وهب بمعنى جعل النبي بمعنى صير في قولهم : وهبني الله فداك ."

(٤) قائله هو ابن هشام السلولي ، وهو من المتقارب ، والبيت في تخلص الشواهد : ٤٤٢ ،

والخزاعة : ٩ / ٣٦ ، والدرر : ٢ / ٢٤٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، وشرح شواهد المغني

: ٩٢٣ ، واللسان " وهب " ، ومعاهد التنصيص : ١ / ٢٨٥ ، وبلا نسبة في همع الهوامع

للسيوطي : ١ / ١٤٩ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٧ ، والمغني : ٥٩٤ ، وشرح التسهيل

لابن مالك : ٢ / ٧٨ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٧٧ ، وأوضح المسالك

: ٢ / ٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٣٩ . =

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

و : " تَعَلَّمَ " بِمَعْنَى : " اَعْلَمَ " ، وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى أَنْ وَمُعْمُولِيهَا نَحْوُ قَوْلِ
زُهَيْرٍ (١)

تَعَلَّمَ أَنْ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ يُنَادِي فِي شِعَارِهِمْ : يَسَارُ

وَقَوْلُهُ - أَيْضاً - (٢)

وَقُلْتُ تَعَلَّمَ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

= المعنى : فقلت يا أبا خالد أجرني وأغثنني وإن لم تجرنني فظنني من الهالكين.

الاستشهاد فيه : في قوله : " هبني " فإنه بمعنى ظنني ، ونصب مفعولين كما ذكرناه وهو من الجوامد لا يتصرف منه الماضي والمستقبل ولا يجيء منه إلا الأمر ، والغالب عليه أن يتعدى إلى مفعولين صريحاً ، وقد يدخل على أن وصلتها قليلاً ، وزعم الجرمي أنه لحن وهو فاسد ؛ لأنه ورد في حديث عمر - رضي الله تعالى عنه - : " هب أن أبانا كان حماراً " . ينظر المعنى : ٥٩٤ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٧٧ .

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لزهير في ديوانه ص ٢٢٠ (شرح ثعلب) والشعار (بالكسر) علاقة القوم في سفرهم ، ويسار راعي إبل لزهير . ويستشهد به على وقوع تعلم على أن ومعمولها .

(٢) قائله هو زهير بن أبي سلمى ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يمدح بها حصين بن بدر ، وأولها هو قوله :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله

ينظر البيت في التصريح : ١ / ٢٤٧ ، واللسان : " أذن " ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٤ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢ / ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ٣ / ٥٧ .

الاستشهاد فيه : في قوله : " تعلم أن للصيد " وهو أن وقوع تعلم بمعنى اعلم في الأكثر يكون على أن وصلتها ، ومنه ما جاء في حديث الدجال " تعلموا أن ربكم ليس بأعور " أي اعلّموا ، وفي حديث " تعلموا أنه ليس يرى أحد منكم ربه حتى يموت " أي اعلّموا .

وَقَدْ نَصَبْتَ الْمَفْعُولَيْنِ صَرِيحاً نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(١)
تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا فَبَالِغِ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

وقوله: "وَالَّتِي كَصَيِّراً" يَشْمَلُ: "جَعَلَ" فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَ: "وَهَبَ" غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ بَلْ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ إِلَّا الْمَاضِي نَحْوُ: وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، أَيْ صَيَّرَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، وَ: "رَدَّ"، وَ: "تَرَكَ"، وَ: "تَخَذَ"، وَ: "أَكَانَ"^(٢) هَكَذَا سَرَدَ النَّاطِمُ مَا كَانَ مُرَادِفاً لـ: "صَيَّرَ" مِمَّا يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ.

وَفِي: "تَرَكَ" خِلَافٌ، مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، وَالثَّانِي مَنصُوبٌ عَلَى الْحَالِ^(٣)، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَهُوَ اخْتِيَارُ هَذَا النَّاطِمِ^(٤)، وَأُنشِدَ:^(٥)

- (١) قائله هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر، وهو من الطويل، والبيت في الخزانة: ١٢٩ / ٩ والدرر: ٢ / ٢٤٦، وشرح التصريح: ١ / ٢٤٧، وشرح شواهد المغني: ٩٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٨٠، وشرح الكافية الشافية: ٥٤٦، والمغني: ٥٩٤، وابن الناظم، ٧٤، وأوضح المسالك: ٢ / ٣١، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٣٢.
- الاستشهاد فيه: على أن تعلم بمعنى اعلم وأنه يستدعى مفعولين ونصبهما وأن هذا قليل؛ لأن أكثر استعماله إعماله في أن كما ذكرناه.
- (٢) قال ابن مالك: ألحق ابن أفلح بأصاير أكان المنقولة من كان بمعنى صار وما حكم به جائر قياساً وهو غير مسموع. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٨٣.
- (٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي: ١ / ٤٧٧.
- (٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٥٥٠.
- (٥) البيت من بحر الطويل قائله هو فرعان بن الأعراف من قصيدة قالها فرعان في ابنه منازل، انظرها في شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٤ / ١٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقسي: ١٤٤٥، وانظر الشاهد في شرح الأشموني: ٢ / ٢٥، وجمع الهوامع للسيوطي: ١ / ١٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٨٢، وابن الناظم: ٧٥، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٤١، والشاهد رقم: ٣٤٣ من شواهد العيني.
- اللغة: قوله: "وربيته" من التربية، قوله: "واستغنى عن المسح شاربه" كناية عن كونه كبيراً غير محتاج إلى خدمة أحد. =

وَرَيْبُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَقْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي: "اتخذ"، والصحيح أنها قد تعدى إلى مفعولين،

ومنه قوله تعالى^(١): {أَفْرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ}

وقد تبين أن الذي ذكر الناظم من هذه الأفعال مصرحاً به ثلاثة عشر فعلاً،
وذكر أن التي تُرادف: "صير" سبعة أفعال، وذلك على ما شرحه في بعض كتبه
فصار المجموع عشرين فعلاً.^(٢)

وزاد بعض النحويين في أفعال هذا الباب: "ألقي" بمعنى: "وجد" ^(٣)،

نحو قوله تعالى^(٤): {إِنَّمِ اتَّخَذُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ}، وقال الشاعر^(٥):

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمَغِيثَ إِذَا مَا الرُّوعُ عَمَّ فَلَا يَلْوِي عَلَى أَحَدٍ

= الاستشهاد فيه: في قوله: "تركه" حيث نصب مفعولين؛ لأن فيه معنى التحويل.

(١) من الآية: ٢٣ من سورة الجاثية.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٧٢ / ٢ وما بعدها.

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل: ٧٨ / ٢.

(٤) الآية: ٦٩ من سورة الصافات.

(٥) البيت من البسيط بلا نسبة في تخلص الشواهد: ٤٣١، والخزانة: ٣٣٥ / ١١، والدرر:

٢ / ٢٤٥، ومع الهوامع للسيوطي: ١ / ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٨ / ٢،

وابن الناظم: ٧٤، والشاهد ٣٣٩ من شواهد العيني

اللغة: قوله: "ألفوه" بالفاء أي وجدوه، قال تعالى: {وَأَلْفَيْ سَيْدَةٍ لَدَى الْبَابِ} — من

الآية ٢٥ من سورة يوسف — أي وجداه، قوله: "المغيث" من الإغاثة، و: "الروع" الخوف

والفرع، قوله: "فلا يلوي على أحد بل يعم الجميع.

الاستشهاد فيه: في قوله: "ألفوه" حيث نصب ألفى مفعولين لكونه بمعنى وجد ومنهم

من منع تعدى ألفى إلى اثنين وزعموا في قوله تعالى: {إِنَّمِ اتَّخَذُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ}، أن ضالين

حال، والبيت حجة عليهم لأنه تعدى فيه إلى اثنين.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ : " ضَرَبَ " مَعَ الْمَثَلِ بِمَعْنَى : " صَيَّرَ " كَمَا قَالَ تَعَالَى :^(١)

{وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ }^(٢)

والحق - أيضاً - بهذا الباب الأخفش والفارسي : " سَمِعَ " إِذَا عُلِّقَتْ بِغَيْرِ مَسْمُوعٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ ، فَإِنْ لِيهَا مَسْمُوعٌ تَعَدَّتْ إِلَيَّ وَاحِدٌ نَحْوُ : سَمِعْتُ حَدِيثَكَ.^(٣)

والحق بعضهم بها : " رَأَى " الْحُلْمِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) : {إِنِّي أَرْنِيَّ أَعْرِضُ

خَمْرًا }^(٥)

والحق هشام بها : " عَرَفَ ، وَأَبْصَرَ "^(٦) ، وابن درستويه : " أصاب ، وصادف ، وغادر "^(٧) .

وذكر صاحب المفتاح فيها : " تَوَهَّم ، وَتَيَقَّنَ ، وَشَعَرَ ، وَتَبَيَّنَ ، وَاعْتَقَسَدَ ، وَصَيَّرَ ، وَتَمَنَّى ، وَرَدَّ ، وَأَتَقَوْل "^(٨) ، وسيأتي في آخر الباب ذكر القول والكلام عليه .

(١) من الآية : ١٣ من سورة يس .

(٢) قال ابن مالك : " وألحق بعض الخذاق من النحويين بأفعال هذا الباب (ضرب) المعملة في المثل كقوله تعالى : {وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ} " ، شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٥٠ ، وينظر التذيل والتكميل : ٥١ / ٦ .

(٣) ينظر التذيل والتكميل : ٤٦ / ٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٢ / ١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٤٧ ، والإيضاح العضدي : ١٣٣ / ١ .

(٤) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٤ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٤٤ / ٦ .

(٦) ينظر همع الهوامع : ١٥١ / ١ .

(٧) ينظر همع الهوامع : ١٥١ / ١ .

(٨) قال السيوطي في الهمع : " وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدى إلى اثنين : توهمت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعتقدت وتمنيت ، ثم قال : ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب إلى صحة نقل عن العرب " ، ينظر الهمع : ١٥١ / ١ ، والذي في المفتاح : " وقد ورد هذا في عدمت وفقدت ، قالوا : عدمتني وفقدتني ، قال جران العود :

﴿ الإلغاء والتعليق في باب ظن ﴾

قوله :

وْخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أَلْزَمَا

التَّعْلِيقُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا لِعَارِضٍ ، وَالْإِلْغَاءُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَعْنَى لِعَيْرِ عَارِضٍ. (١)

وظاهرُ كلامِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ أفعالَ القلوبِ يَجُوزُ تَعْلِيقُ جَمِيعِهَا فَيَدْخُلُ فِيهَا : "هَبُّ" عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِمَعْنَى : "ظَنَّ" ، وَتَعَلَّمَ " وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي : " هَبُّ " وَلَا فِي : " تَعَلَّمَ " ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ لَا يَتَصَرَّفَانِ ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِمَا بِالْإِلْغَاءِ وَلَا تَعْلِيقٍ ، بَلْ بَقِيََا عَلَى أَصْلِهِمَا مِنَ الْعَمَلِ ، وَإِنْ كَانَا فِعْلَيْنِ قَلْبٍ. (٢)

وَأَمَّا : " صَيَّرَ " وَمَا فِي مَعْنَاهَا فَلَا يَكُونُ فِيهَا تَعْلِيقٌ وَلَا إِلْغَاءٌ (٣) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ دَخَلَتْ عَلَى الْأَسْمَيْنِ ، وَكَانَ لَهَا تَأْثِيرٌ مَحْسُوسٌ فِيَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ؛ أَلَا تَرَى قَوْلَهُمْ : صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزْفًا ، كَيْفَ تَأْتُرُ الطِّينُ وَتَحْوُلُ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى تَأْتُرًا مَحْسُوسًا ؟ فَهَوَّ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ بَابِ : ظَنَنْتُ ، وَفِي قَوْلِكَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، لَمْ يَكُنْ مِنْكَ تَأْثِيرٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَيْنِ ؛ إِنَّمَا الْفِعْلُ وَقَعَ مِنْكَ وَمُتَعَلِّقُهُ النَّسْبَةُ الَّتِي بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ لَا الْأَسْمَانَ وَالتَّضْعِيفُ فِي : " صَيَّرَ " لِلنَّقْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ : صَارَ الطِّينُ خَزْفًا ، ثُمَّ نُقِلَتْ بِالتَّضْعِيفِ فَقُلْتُ : صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزْفًا.

لقد كان لي عن ضربين علمتي

وعما ألقى منهما مترحرح

وأريت مجهولا ، وكذا أرى وترى وما ينخرط في هذا السلك يدخلن في باب ظننت .

مفتاح العلوم : ٤٠ ط. دار الكتب العلمية.

(١) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٤ / ١ .

(٢) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٦ / ١ - ٢٥٧ .

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٧ / ١ .

ولما كانت : ظننتُ وأخواتها مما يُلغى ويُعلَقُ ولا تُأثِرُ لها محسوسٌ فيما
دَخَلَتْ عَلَيْهِ سَاعٌ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لأنَّ نَصْبَهَا لَمَّا بَعْدَهَا لَيْسَ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ
ولا المقاربة به في الشبه.

وقوله : " والأمر هب قد ألزما " يقول : التزم في : " هب " صيغة الأمر ،
وذلك إذا كانت بمعنى : " ظن " كما اختار ، وقد بينا أن بعض النحويين ذهب إلى
أن : " هب " لا تتعدى إلا إلى واحد.

وقوله : " وخصَّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب " يعني الأفعال التي ذكرت
من قبل : " هب " وهي أحد عشر فعلاً ، أما الإلغاء فتختص به هذه الأفعال ، وأما
التعليق فلا تختص به بل يوجد فيها وفي غيرها نحو : عرفت ، وفكرت.

كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلُّ مَا لَهُ زُكْنٌ

يعني : أن : " تَعَلَّمَ " مثل : " هب " في كونها لا تتصرف بل لا تستعمل إلا
أمرًا ، وذلك إذا كانت بمعنى : " اعلم " التي تتعدى إلى مفعولين ، ولا يقال منها
ماضي ولا مضارع ولا اسم فاعل ولا غير ذلك.

وإنما قلنا : " بمعنى " : " اعلم " احترازاً من : " تَعَلَّمَ " التي هي أمرٌ من
قولك : تَعَلَّمَ فلان المسألة ، فإن هذه تتعدى إلى واحد ، وهي متصرفةٌ يستعمل منها
الماضي ، والمضارع ، واسم الفاعل ، وغير ذلك.

وقوله : " ولغير الماضي من سوى " : " هب و تَعَلَّمَ " ما للماضي يعني من
الأحكام التي ذكر من نصبها المفعولين ، ومن التعليق والإلغاء ، وغير الماضي يعني
به المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر وغير ذلك.

قوله :

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَلْوِضْمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامٍ ابْتِدَاءً

" لا في الابتداء " يَشْمَلُ حَالَيْنِ : التوسط ، والتأخر ، نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ
منطلقً ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي جَوَازِ الإِلْغَاءِ إِلاَّ أَنْ لَا يَكُونَ فِي
الابتداء فَذَكَرَ شَرْطاً فِيهِ خِلَافٌ ، فَالْكُوفِيُّونَ لَا يَعْتَبِرُونَهُ وَيَجُوزُونَ الإِلْغَاءَ فِي الإِبْتِدَاءِ
وَإِنْ كَانَ الإِعْمَالُ عِنْدَهُمْ أَحْسَنَ. ^(١)

وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " لا في الإبتداء " إبتداءَ الكلامِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِبْتِدَاءِ الكلامِ
فِيمَا أَنْ يَتَقَدَّمَ الفِعْلُ عَلَى المَفْعُولَيْنِ أَوْ يَتَوَسَّطُ أَوْ يَتَأَخَّرُ ، إِنْ تَقَدَّمَ فَالإِلْغَاءُ ضَعِيفٌ وَلَا
يَمْتَنِعُ نَحْوُ : مَتَى تَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمٌ ^(٢) ، وَإِنْ تَوَسَّطَ فَقِيلَ : الإِلْغَاءُ والإِعْمَالُ سَوَاءٌ ،
وَقِيلَ : الإِعْمَالُ أَرْجَحُ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَالإِلْغَاءُ أَحْسَنُ.

ومسائلُ هَذَا البَابِ فِي الإِلْغَاءِ عَلَى أَقْسَامٍ : ^(٣)

قِسْمٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ الإِلْغَاءُ وَهُوَ أَنْ تَدْخُلَ لَامُ الإِبْتِدَاءِ عَلَى الإِسْمِ الأوَّلِ ، فَإِنْ
دَخَلَتْ بَطُلَ الإِعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَلَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ.

(١) جواز الإلغاء في غير الإبتداء هو قول البصريين أما الكوفيون والأخفش فإنهم أجازوا الإلغاء
في الإبتداء - المقصود به التقدّم - نحو : ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقول
بعض بني فزارة :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أبي وجدت ملاك الشيمة الأدب

برفع ملاك على الإبتداء ، وغير ذلك . ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٨ / ١ .

(٢) لخصه ابن مالك في قوله : " وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو : زيد ظننت قائم ،
وبضعفه في نحو : متى ظننت زيد قائم ، وزيد أظن أبوه قائم ، ويجوازه بلا قبح ولا ضعف
في نحو : زيد قائم ظننت وزيد ظننت قائم " . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧١ ،
وينظر في هذه المسائل شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨٥-٨٧ ، والتذيل والتكميل : ٦ /
٦٠ وما بعدها .

(٣) راجع هذه الأقسام بنصها في شرح التسهيل للمراذي : ١ / ٤٨١ ، ٤٨٢ . مع تصرف .

وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ الْإِعْمَالُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَتْنِيًّا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَيَّ
 الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ تَأَخَّرَ أَوْ تَوَسَّطَ نَحْوُ : مَا ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَزَيْدًا لَمْ أَظُنَّ قَائِمًا ،
 وَزَيْدًا قَائِمًا لَمْ أَظُنَّ ، أَوْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُؤَكَّدًا بِصَرِيحٍ مَصْدَرِهِ نَحْوُ : زَيْدًا ظَنَنْتُ ظَنًّا
 قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ مِثْلَ هَذَا عَلَى قُبْحِ .

فَإِنْ أَكَّدْتَ بِضَمِيرِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : زَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا ، أَوْ بِإِشَارَةِ إِلَيْهِ نَحْوُ .
 زَيْدًا ظَنَنْتُ ذَلِكَ قَائِمًا ، وَكَذَا فِي التَّأخِيرِ فَالْإِعْمَالُ وَلَا يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ إِلَّا قَلِيلًا وَهُوَ مَعَ
 الْإِشَارَةِ لِلْمَصْدَرِ أَقْوَى مِنْهُ مَعَ ضَمِيرِهِ ، أَوْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَصْدَرًا بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ،
 فَالْإِعْمَالُ نَحْوُ : زَيْدًا ظَنَّا قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَّا .

وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ لَا الْإِلْغَاءُ وَلَا الْإِعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمًا ؛
 لَتَعَانِدَ الْمُبْطِلِ وَالْمُوجِبِ ، وَتَصْحِيحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَذْفُ الْمَصْدَرِ قَتْلَى أَوْ حَذْفُ
 اللَّامِ فَتَعْمَلُ .

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ وَذَلِكَ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا بِهِ أَوْلًا^(١) ، وَإِذَا كَانَتْ
 هَذِهِ الْأَقْسَامُ فِي الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُ النَّاطِمِ : " وَجُوزِ الْإِلْغَاءِ لَا فِي
 الْإِبْتِدَاءِ " ؟ ، وَحَيْثُ يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ نَحْوُ :^(٢)

(١) وهو قوله : زيد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت .

(٢) قائله هو اللعين المنقري يهجو به رؤبة بن العجاج كذا قال بعضهم ، وهو من البسيط ، وقيل
 البيت لجرير . شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٢٥٧ ، وانظر البيت في تخلص الشواهد : ٤٤٥ ،
 والخزاعة : ١ / ٢٥٧ ، والدرر : ٢ / ٢٥٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٣ ، وابن يعيش : ٧ / ٨٤ ،
 والكتاب لسيبويه : ١ / ١٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨٦ ، والشاهد رقم : ٣٤٨
 من شواهد العيني ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٥٥ ، ٦٣ ، واللمع : ١٣٧ ، وابن الناظم : ٧٧ ،
 وأوضح المسالك : ٢ / ٥٨ .

اللغة : قوله : " أبالأراجيز " جمع أرجوزة بمعنى الرجز ، " توعدني " من الإيعاد والوعيد ، و
 : " اللؤم " بضم اللام وسكون الهمزة وهو أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة
 الآباء ، وقوله : " والخور " بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو - أيضاً - وهو الضعف .
 الاستشهاد فيه : في قوله : " خلعت " حيث ألقى عملها لتوسطها بين مفعوليهما .

أَبالْأَرَاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلْتُ اللُّؤْمَ وَالْحَوْرُ

وقائمٌ ظننتُ زَيْدًا ، وأبوه منطلقٌ ظننتُ عمرو ، وإن تُكْرِمَهُ يكرمك خلت
ريد ، وَيَجُوزُ النصبُ فِي هَذَا كَلِّهِ .

وَمَنْعَ الكُوفِيُونَ : قَامَ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، وَيَقُومُ خَلْتُ مُحَمَّدًا ، وَأَجَازُوا الرَّفْعَ عَلَى
لِفَاعِلٍ لَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَقَالُوا لَا يُنْصَبُ إِلَّا مَا كَانَ مُبْتَدَأً قَبْلَ دُخُولِ : " ظَنَّ " وَلَا
يُبْتَدَأُ بِالاسْمِ إِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ ^(١) ، وَأَجَازَ الْبَصْرِيُّونَ النَّصْبَ وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّفْعِ ^(٢) .

وَذَكَرَ النَّاطِمُ قَوْلَهُ : " وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ " وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ ،
أَعْنِي أَنَّكَ إِذَا وَسَّطْتَ الْفِعْلَ أَوْ أَخَّرْتَهُ بِشُرُوطِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِلْغَاءِ
وَالْإِعْمَالِ ^(٣) .

وقال أبو الحسن : لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، بَلْ إِذَا ابْتَدَأْتَ لِتَبْنِي الْكَلَامَ عَلَى
الْفِعْلِ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَاءِ أَقْدَمْتَهُ أَوْ وَسَّطْتَهُ أَمْ أَخَّرْتَهُ ؟ ، وَإِذَا ابْتَدَأْتَ
وَأَنْتَ تَبْنِي الْكَلَامَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَدَّثَ لَكَ الْإِحْبَارُ بِمَا ابْتَنَى عَلَيْهِ الْعَيْتُ ^(٤) .

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٨٧ / ٢ .

(٢) قال المرادي : " وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين ، مثال ذلك قام
أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فيجوز رفع زيد في المثالين ونصبه ، فرفعه ظاهر ونصبه على أنه
المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني ، ومنع الكوفيون
النصب في المثالين وأوجبوا الرفع ، والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع ، قال الشاعر :

شجاك أظن ربع الظاعنين ولم تعبا بعدل العاذلينا

ينشد برفع ربع ونصبه ، قيل والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز الإلغاء لأن الأعمال مترتب
على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبراً والجزءان هنا لا يكونان مبتدأ وخبراً ألبتة ... " . ينظر

شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٥ / ١ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٦ / ٢ .

(٤) التذيل والتكميل : ٥٤ / ٦ ، والهمع : ١٥٣ / ١ .

وقال ابنُ دُرُسْتَوَيْهٍ بما قال أبو الحسنِ إِلا أَنَّهُ إِذَا قَدَّمْتَ الاسمَ وَسَطْتَ الفِعْلَ لَمْ تَلغِ بَلْ تَعْمَلُ فِي ضَمِيرِهِ وَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهُ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قَائِماً ، وَإِذَا قَدَّمْتَ الخَبَرَ وَظَهَرَ فِيهِ الرَّفْعُ أَلغَيْتَ نَحْوُ : قَائِمٌ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، فَإِنْ كَانَ مَجْرُوراً أَوْ جُمْلَةً أَعْمَلْتَ وَنَوَيْتَ النَّصْبَ فِي مَوْضِعِ الجُمْلَةِ والمَجْرُورِ نَحْوُ : فِي الدَّارِ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، وَأخُوهُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ الرَّفْعُ هُنَا ، وَقَوْلُهُ :

وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ

عِنْدَهُ مِنْ أَفْبَحِ الضَّرُورَاتِ. (١)

وَقَالَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ : إِذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى اليَقِينِ أَلغَيْتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى الشَّكِّ وَلَمْ تُقَدِّمِ الفِعْلَ كُنْتَ مُخَيَّرًا بَيْنَ الإلغَاءِ والإِعْمَالِ. (٢)

وتَحْرِيرُ هَذِهِ العِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : إِذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى الإبتدَاءِ وَلَمْ تَجْعَلْ مَضمُونِ النسبَةِ مُتَعَلِّقًا لِفِعْلِ أَلغَيْتَ ، وَإِذَا ابْتَدَأْتَ جَاعِلًا مَضمُونِ النسبَةِ مُتَعَلِّقًا لِفِعْلِ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الإلغَاءِ والإِعْمَالِ.

(١) التذييل والتكميل : ٥٤ / ٦ ، والمهمع : ١٥٣ / ١ .

(٢) التذييل والتكميل : ٥٥ / ٦ .

قَوْلُهُ :

فِي مُوهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّرِيمِ التَّغْلِيْقِ قَبْلَ نَفْسِي مَا
و: "إن" و: "لا" لَامٌ ابْتِدَاءً أَوْ قَسَمٌ كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ الْحَتْمُ

قال في البيت قبله : وَالْوِ ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامٌ ابْتِدَاءً

ثم قال : فِي مُوهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

يَعْنِي إِذَا وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ الْإِلْغَاءُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْاسْمَيْنِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا
فَإِنَّ هَذَا مُتَأَوَّلٌ ، فَإِنَّمَا عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَحذُوفٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ،
و : " زَيْدٌ قَائِمٌ " فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَالتَّقْدِيرُ : ظَنَنْتَهُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَإِنَّمَا عَلَى
أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ مَحذُوفَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : ظَنَنْتَهُ لَزَيْدًا قَائِمًا ، وَهِيَ مَعْلُوقَةٌ ، أَعْنِي : ظَنَنْتُ ،
فَالْحُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَذَهَبَ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ الْإِلْغَاءِ فِي نَحْوِ
هَذَا^(١) ، وَتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزُّبَيْدِيُّ.^(٢)

وَقَوْلُهُ : " وَالتَّرِيمِ التَّغْلِيْقِ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْبَابِ عَلَى قِسْمَيْنِ :
قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ التَّغْلِيْقُ ، وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ :

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْاسْمِ أَدَاءُ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : ظَنَنْتُ
أَزَيْدًا قَائِمًا ؟ ، أَوْ يَكُونَ الْاسْمُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : ظَنَنْتَ أَيُّهُمْ قَائِمًا ؟ ، أَوْ يَكُونَ

(١) أسندت في التذييل والتكميل : ١٥٧ / ٦ إلى الكوفيين والأخفش وابن الطراوة ، وانظر أيضاً
التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٨ / ١ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر أبو بكر الزبيدي
الإشبيلي النحوي صاحب طبقات النحويين واللغويين والواضح في علم العربية ، توفي سنة
(٣٧٩ هـ) . ينظر البغية : ١ / ٨٤ ، ٨٥ ، وانظر ما نقله عنه أبو حيان في الواضح ص
٢٥٥ إلا أنه وصف الإلغاء بالقبح .

مُضَافًا إِلَى اسْمِ اسْتِفْهَامِ نَحْوُ : عَلِمْتُ غُلَامًا أَيُّهُمْ أَنْتَ ؟ ، أَوْ يَكُونُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ :
 " مَا " النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ إِنْ النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ :
 " لَا " النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلَا عَمْرُو ، أَوْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ
 قَائِمٌ ، أَوْ : " أَنْ " وَفِي ثَانِي مَعْمُولِيهَا اللَّامُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ ، هَكَذَا قَالُوا :
 وَهِيَ تَعُودُ إِلَى لَامِ الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ مَنْوِيًّا بِهَا التَّقْدِيمَ ، أَوْ دَخَلَ عَلَى الْجُمْلَةِ لَامُ
 قَسَمِ نَحْوُ : (١)

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِينَ مِنِّي
 إِنْ الْمَنَايَا لَا يَطِيشُ سِهَامُهَا

هَكَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

(١) قائله هو لبيد بن عامر الجعفري ، وليس في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :

صَادَفَنَ مِنْهَا غَرَةً فَأَصَبْتُهُ إِنْ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وهو في وصف بقرة صادفتها الذئب فأصبن ولدها وهو من قصيدة طويلة وأولها هو قوله :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنَى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

والقصيدة من الكامل ، وصدر الشاهد في الديوان : ٣٠٨ بشرح الطوسي .

ينظر التصريح : ٢٥٤ / ١ ، وهمع الهوامع : ١٥٤ / ١ ، والكتاب ١١٠ / ٣ ، ومغني اللبيب :
 ٤٠٧ ، وتحليص الشواهد : ٤٥٣ ، والخزانة : ١٥٩ / ٩ ، والدرر : ٢٦٣ / ٢ ، وشرح
 شواهد المغني : ٨٢٨ ، وابن الناظم : ٧٨ ، وأوضح المسالك : ٦١ / ٢ .

اللغة : قوله : " عفت " أي درست وانمحت ، و : " محلها " حيث حلوا ونزلوا ، و : " مقامها "
 حيث أقاموا ، قوله : " تأبد " أي توحش و : " الغول " بفتح الغين المعجمة وسكون الواو اسم
 موضع ، وكذلك " الرجام " وهو بكسر الراء والجيم ، قوله : " صادفن منها " أي صادفت
 الذئب من البقرة فأصبن ولدها .

الاستشهاد فيه : على أن لام القسم والابتداء في قوله : " لتأتين مني " عقلت علمت عن
 العمل أي منعه من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه ؛ لأن ما له صدر الكلام لا يصح أن
 يعمل ما قبله فيما بعده ، فإن قلت : ما الفرق بين الإلغاء والتعليق ؟ فإن المفعولين في كل
 واحد من الموضعين يرجع إلى أصله وهو الرفع ؟ قلت : كل واحد منهما متصل معناه بالجملة
 لكن المفعلي لا عمل له فيها لا لفظاً ولا تقديراً ، فهو منزل معها منزلة حرف مهمل ، والمعلق
 عامل فيها بمعنى فهو معها بمنزلة المبني حقه أن يظهر فيه عمله لولا المانع في المعمول .

وأكثرُ أصحابنا لم يذكروا لامَ القسمِ في أسبابِ التعلُّيقِ^(١) وهو الصحيحُ ،
وذلكَ أنَّ الحُمْلَةَ المُعْلَقَ عَنْهَا الفِعْلُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ، وَالْحُمْلَةُ الَّتِي تَقَعُ جَوَابًا
لِلْقَسَمِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ فَتَدَا فَعَا.

ومِمَّا ظَهَرَ لِي أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ التَّعْلِيقِ : "لَعَلَّ"^(٢) وَهُوَ شَيْءٌ أَهْمَلُهُ النَّحْوِيُّونَ ،
وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ نَصًّا لِبَصْرِيٍّ وَلَا لِكُوفِيٍّ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ
مَسْمُوعٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وَإِنْ لَمْ يُنَبِّهْ النَّحْوِيُّونَ عَلَيْهِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) : {وَإِنْ أَذْرِي
لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ} ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٤) : {وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِي} ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : {لَا
تُدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا}.

و : " دَرَى " من الأفعال التي تُعْلَقُ كَمَا عُلِّقَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٦) : {وَإِنْ
أَذْرِي أَقْرِبَ أَمْ بَعِيدَ مَا تُوعَدُونَ؟} ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٧) : {وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ} ،
^(٨){وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ}.

(١) ينظر التصريح : ٢٥٤ / ١ ، ومع الهوامع : ١٥٤ / ١ ، والكتاب : ١١٠ / ٣ ، وشرح
التسهيل للمرازي : ٢٨٧ / ١ ، ٢٨٨ ، وفيه يقول : " وفي الغرة ولام القسم لا تعلق ..
وأسقط كثير ذكر لام القسم من المعلقات " .

(٢) انظر نصح في التذييل والتكميل : ٨٤ / ٦ ، وقد ذكر فيه : وكنت قد ذكرت في منهج
السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من المعلقات لعل ، وهذا يدل على أن
شرح الألفية ألف قبل شرح التسهيل .

(٣) من الآية : ١١١ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية : ٣ من سورة عبس .

(٥) من الآية : ١ من سورة الطلاق .

(٦) من الآية : ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٧) الآية : ٣ من سورة الحاقة .

(٨) الآية : ٣ من سورة القارعة .

وَأَيْمًا كَانَتْ مِنْ أَسْبَابِ التَّعْلِيقِ لَشَبْهَهَا بِأَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ حَتَّى أَنْ بَعْضَ
الْكُوفِيِّينَ زَعَمَ أَنَّ : " لَعَلَّ " تَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ : " إِنْ " .

قَالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ ^(١) : " لَعَلَّ " مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ ، يَقُولُ الْعَرَبِيُّ
لِمُخَاطَبِهِ : لَعَلَّكَ تَسْبِيئِي فَأَعَاقِبَكَ ، يُرِيدُ : هَلْ تَسْبِيئِي ؟ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَهُ
الْمَثَلُ الْأَعْلَى ^(٢) : { لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا } ، فَجَعَلَ " لَعَلَّ " فِي
مَوْضِعِ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ مَقْرُونًا بِدَلِيلِ الاسْتِفْهَامِ وَهُوَ : " تَدْرِي " . انتهى كلامه .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ مَا يَجُوزُ فِيهِ التَّعْلِيقُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ لَا
يَدْخُلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ وَمَا بَعْدَهُ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ؟ ،
فَيَجُوزُ فِي : " زَيْدٍ " وَجِهَانِ :

أَحَدُهُمَا : النَّصْبُ وَهُوَ الْأَوَّلَى ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ
الثَّانِي .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ،
وَ : " عَلِمْتُ " مُعَلِّقَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؟ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولَيْهِمَا
هَكَذَا قَالُوا .

فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مَنْفِيَّةً نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا مَا هُوَ قَائِمٌ ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا لَامُ
الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا لِأَبُوهُ قَائِمٌ ، أَوْ : " إِنْ " وَفِي خَبَرِهَا اللَّامُ نَحْوُ : عَلِمْتُ
زَيْدًا إِنْ أَبَاهُ لِقَائِمٌ ، فَلَا نَصَّ أَعْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِي ذَلِكَ .

فَهَلْ تَجْرِي الْجُمْلَةُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَجْرَى الْجُمْلَةِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَمْ ذَلِكَ
مُخْتَصٌّ بِالْجُمْلَةِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ ؟ ، وَفِي ذَلِكَ نَظْرٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : الْجُمْلَةُ الَّتِي تُعَلِّقُ عَنْهَا
هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى قِسْمَيْنِ : خَبَرِيَّةٌ وَغَيْرُ خَبَرِيَّةٍ .

(١) بحث عنه في الواضح في علم اللغة العربية للزبيدي فلم أجده .

(٢) من الآية : ١ من سورة الطلاق .

فَالْخَبْرِيَّةُ : تُعَلِّقُ هَذِهِ الْأَفْعَالَ بِهَا نَحْوُ : عَلِمْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا ، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمًا ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْوُجُودِ ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْعَدَمِ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْخَبْرِيَّةِ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، فَإِنَّهُ يَشْكَلُ انْعِقَادُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ بِالْجُمْلَةِ الْخَبْرِيَّةِ الَّتِي هِيَ : " عَلِمْتُ " ؛ لِأَنَّ عَلِمْتُ تُفِيدُ حُصُولَ الْعِلْمِ ، وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، مَعْنَاهُ : طَلَبُ الْإِعْلَامِ بِمَنْ فِي الدَّارِ ، فَهَذَا الْكَلَامُ يُدَافِعُ أَوَّلَهُ آخِرَهُ ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْعِلْمِ يُتَافَى طَلَبَ الْعِلْمِ ، فَمَنْ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ لَا يَطْلُبُ تَحْصِيلَ الْعِلْمِ ، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ طَلَبُ الْإِعْلَامِ بِذَلِكَ مُتَعَلِّقًا لِتَفْهِيمِ الْعِلْمِ أَوْ إِثْبَاتِهِ .

وَهَلْ يُنْفَى أَوْ يُثَبِتُ إِلَّا النَّسْبَ الْخَبْرِيَّةَ لَا النَّسْبَ الَّتِي لَيْسَتْ بِخَبْرِيَّةٍ ؟ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مِمَّا صُوِّرَتْهُ صُورَةُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، فَإِذَا قُلْتَ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، فَمَعْنَاهُ : عَلِمْتُ الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي عُلِّقَ عَنْهُ الْفِعْلُ لَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ أَلْبَتَّةَ بِخِلَافِهِ إِذَا لَمْ يُعَلِّقْ عَنْهُ الْفِعْلُ ، فَإِذَا قَالَ : أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ اسْتَدْعَى جَوَابًا ، وَقَدْ قَالَ سَبِيوِيَّةَ مَا نَصَّه : كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَرْيَدُ نَمَّ أَمْ عَمُرُو ؟ ، أَرَدْتَ أَنْ تُخَبِّرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا نَمَّ . انتهى .^(١)

فَقَوْلُ سَبِيوِيَّةَ : " أَرَدْتَ أَنْ تُخَبِّرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا نَمَّ " ، نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَادُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ أَلْبَتَّةَ ، وَجَمِيعُ الْمُثَلِّ الَّتِي أوردَهَا سَبِيوِيَّةَ فِي الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ هَذَا النَّصُّ مِمَّا صُوِّرَتْهُ صُورَةُ الْاسْتِفْهَامِ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الْاسْتِفْهَامِ أَصْلًا .

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ الْبَادِشِ عَلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - قَالَ مَا نَصَّه : عَلِمْتُ أَرْيَدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمُرُو ؟ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى^(٢) : { لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ } ؛ لَيْسَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ هُنَا لِمَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْ مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُهُ . انتهى .

(١) الكتاب لسبيويه : ٢٣٦ / ١ .

(٢) من الآية : ١٢ من سورة الكهف .

وَقَالَ بَعْضُ حَذَاقِ شُيُوخِنَا فِي قَوْلِ الرَّجَّاجِيِّ : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَمْ
عَمْرُو ؟ ، مَا نَصُّهُ : وَاعْلَمْ أَنَّ أَدْوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ اسْتَعْمِلَتْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَجْرَدَةِ مَنْ
مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامِ كَثِيرٍ ، وَذَلِكَ الْقَائِلُ : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدٌ ثُمَّ أَوْ
عَمْرُو ؟ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ الَّذِي نَمَّ مِنْهُمَا ، وَأَرَادَ أَلَّا يُعَيِّنَهُ لِلْمُخَاطَبِ
فَجَاءَ بِلَفْظَةِ الْاسْتِفْهَامِ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا فِي الْإِبْهَامِ عَلَى الْمُخَاطَبِ .

فَهَذِهِ النُّصُوصُ مُتَضَافِرَةٌ مِنْ أُنْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الْاسْتِفْهَامِ ،
وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدٍ حَامِدُ بْنُ جَعْفَرِ الْبَلْخِيِّ^(١) عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ أَنَّ مِرْوَانَ سَأَلَ
أَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشَ فَقَالَ إِذَا قُلْتَ : أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ ، أَفَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ نَمَّ
كَوْنًا ثَابِتًا وَلَكِنْ لَا تَدْرِي مَنْ أَيُّهُمَا هُوَ ؟ قَالَ : بَلَى ، قَالَ : فَلِمَ جِئْتَ بِالْاسْتِفْهَامِ ؟ .

قَالَ جِئْتُ بِهِ لِأَلْبَسَ بِهِ عَلَى الْمَخْبِرِ مَنْ عَلِمْتَ ، فَقَالَ لَهُ مِرْوَانُ : إِذَا قُلْتَ :
قَدْ عَلِمْتَ مَنْ أَنْتَ ؟ ، أَرَدْتَ أَنْ تَلْبَسَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، قَالَ : فَسَكَتَ ،
يَعْنِي : الْأَخْفَشُ ، قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : عِنْدِي أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتَ مَنْ أَنْتَ ؟ فَهُوَ لَا
يُرِيدُ أَنْ يَلْبَسَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ : قَدْ عَلِمْتَ مَنْ أَنْتَ ؟ أَحْيَرُ
أَمْرُكَ أَمْ شَرُّ ؟ ؛ كَمَا تَقُولُ قَدْ عَلِمْتَ أَمْرُكَ . انْتَهَى .

وَكَانَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّ يَرُوي عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ
عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ : قَدْ عَلِمْتَ جَوَابَ هَذَا الْكَلَامِ ، وَكَانَ يُفْتِي بِهِ
وَيَرَاهُ فِي بَعْضِ إِقْرَائِهِ^(٢) .

(١) تُوْفِي سَنَةَ (٥٣٨ هـ) أَخَذَ عَنِ الرَّزْمِخَشَرِيِّ .

(٢) قَالَ الشُّلُوبِيُّ : " وَالْمَانِعُ فِي التَّقْدِيرِ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلِمْتَ أَيُّهُمْ قَائِمٌ لِأَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ مُقَدَّرَةٌ
فِي أَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ كُلِّهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : عَلِمْتَ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، فَأَيُّهُمْ قَائِمٌ نَائِبٌ مَنَابِ قَوْلِكَ :
أَزِيدٌ مِنْهُمْ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو أَمْ بَكَرٌ وَلِذَلِكَ بَنَيْتُ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهُ " . شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ : ٦٩٩ .

والأحسن ما قَدَّمناه أَوْلًا من نُصوحي الأئمة ، وكثير في لسان العَرَبِ أن يكون الكلام لفظه مُخالفًا لمَعناه ؛ ألا تَرى مَجِيءَ الأمرِ بِصورةِ الخَبَرِ ، ومَجِيءَ الخَبَرِ بِصورةِ الأمرِ ، وكلامُ العَرَبِ في تَرْكيبه على ثلاثة أقسامٍ :

القسمُ الأولُ : مطابِقةُ اللفظِ للمعنى نحوُ : زَيْدٌ قائمٌ ، وما قام زيد ، وشبه ذلك.

والثاني : غلبةُ اللفظِ على المعنى نحو قولهم : أظنُّ أن تقومَ ، أجمَعوا على صِحَّتِها ، وأبطل أكثرُ النَحويِّينَ : أظنُّ قيامَكَ ، ومعنى أن تقومَ : قيامك ، وإنما جازَ ذلكَ ؛ لأنَّ الظنَّ لا يَكْتفِي بِكلمةٍ واحدةٍ ، و : " أن تقوم " كلمتان في اللفظِ ، فقد اشتمَل " أن تقوم " على مُسندٍ ومُسندٍ إليه بخلاف : " قيامك " فإنه كلمةٌ واحدةٌ ، ولا إسنادَ فيه .

والقسم الثالث : غلبة المعنى على اللفظِ نحوُ : لَيْتَ شِعْري زيدا ما صنع ، حُذِفَ مِنْ : " لَيْتَ " اسمُ المُتَكَلِّمِ ولم يَظْهَرْ لَيْتَ خَبْرٌ ، ولا يَجوزُ ذلكَ في غيرِ لَيْتَ من أخواتها ، لا يقالُ إن شعري أباك ما صنع ، والمعنى : لَيْتِي أشعُرُ بما صنعَ أبوك ، فهذا مما غلبَ فيه المعنى على اللفظِ .

ومن هذا القسمِ مسألتنا التي نَحْنُ نتكلَّمُ فيها وهو أن صورته صورة الاستفهام ومعناه على غير الاستفهام ، فهو مما غلبَ فيه المعنى على اللفظِ ، وإذا كانوا قد أتوا بما صورته الاستفهام ومعناه على غير الاستفهام ولم يدخلوا عليه ما يُغيِّره من العوامل اللفظية فلأن يُغيِّروه مع العوامل اللفظية أولى وأخرى ؛ لأن في اللفظ المتقدم ما يرشد إلى المعنى ويدلُّ عليه لتعلقه به بخلاف ما لم يتقدَّم عليه لفظ يطلب المعنى ويستدعيه ، مثال ذلك أنهم يقولون في معنى التعظيم والتعجب : أيُّ رجلٍ أنت ؟! ، المعنى : ما أكملك رجلاً ، فصورته صورة الاستفهام ، ومعناه ليس معناه ، ولذلك لا يُجابُ مثل هذا الاستفهام فقد غيِّروه عن الاستفهام إلى غيره ولم يدخلوا عليه عاملاً ، فإذا أدخلوا عليه العامل كان أجدر أن يُغيَّرَ ، وكان قياسُ العاملِ

أَنَّهُ كَمَا غَيَّرَهُ مَعْنَى أَنْ يُغَيَّرَهُ لَفْظًا وَيُؤْتَرُ فِيهِ النَّصْبُ ؛ لَكِنَّ رَاعُوا صُورَةَ الْاسْتِفْهَامِ فَلَمْ يُعْمَلُوا فِيهِ مَا قَبْلَهُ لَفْظًا ، وَإِنْ كَانَ عَامِلًا فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ ، وَذَلِكَ إِذَا عَطَفُوا عَلَى مَوْضِعِ الْمُعَلَّقِ عَنْهُ نَصَبُوا فَيَقُولُونَ : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرًا شَاخِصًا ، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرًا مُنْطَلِقًا .

وقوله : " والاستفهام ذال له انحتم " يدخل تحته ثلاثة أشياء : اسم الاستفهام نحو : علمت أيهم قائم ؟ ، والمضاف إليه نحو : علمتُ غلاماً أيهم أنت ؟ ، وما دخلت عليه أداته نحو : علمت أزيدُ قائمٌ أم عمرو ؟ .

قوله :

لِعِلْمِ عِرْفَانَ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً

لَمَّا قَدَّمَ أَنْ : " عِلْمٌ ، وَظَنَّ " تَنْصِبُ جُزْأَيِ الْإِبْتِدَاءِ ، فَتَعْدَى إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ وَكَانَ لهُمَا حَالٌ لَا تَدْخُلَانِ فِيهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بَلْ إِنَّمَا تَنْصِبَانِ مَفْعُولًا وَوَاحِدًا بَيْنَ ذَلِكَ فَقَالَ : " لِعِلْمِ عِرْفَانَ " يَعْنِي : أَنَّ الْعِلْمَ إِذَا كَانَ مُعَامِلًا مُعَامِلَةَ الْعِرْفَانَ فِي كَوْنِهِ جَعَلَ مُتَعَلِّقَةً الْمَفْرَدَاتِ تَعْدَى إِلَى وَاحِدٍ^(١)

وَالْمَشْهُورُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ جَعَلَتِ الْعِلْمَ مُتَعَلِّقًا بِالنَّسَبِ الْخَبَرِيَّةِ ، وَجَعَلَتِ الْمَعْرِفَةَ مُتَعَلِّقَةً بِتَصَوُّرِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَرَبَّمَا جَعَلَتِ الْعِلْمَ مُتَعَلِّقًا بِالتَّصَوُّرَاتِ ، فَتَعْدَى : " أدراك " إِلَى مَفْعُولٍ وَوَاحِدٍ .

وَقَدْ رَأَى الْعَبْدِيُّ^(٢) ، وَابْنُ بَابِشَاذٍ^(٣) ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِبْدَاءً فَارِقٍ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا لَا يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ .

(١) من أمثله قوله تعالى : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا } (النحل : ٧٨)

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي أبو طالب أحد الأئمة المشهورين ، له شرح الإيضاح وشرح كتاب الجرمي ، توفي سنة (٤٠٦ هـ) . بغية الوعاة : ١ / ٢٩٨ .

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري ، توفي سنة (٤٦٩ هـ) ينظر بغية الوعاة : ٢ / ١٧ .

وأما : " الظنُّ " إذا كانَ بِمَعْنَى التُّهْمَةِ فإنه يتعدى إلى واحدٍ ، تقولُ : ظننتُ زيداً ، أي : اتَّهَمْتُ زيداً.

والعجبُ منَ هَذَا النَّاطِمِ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ ، وَأَبْدَى لَهُمَا مَعْنَى لَا يَكُونَانِ بِهِ دَاخِلَيْنِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَأَهْمَلْ مَا سِوَاهُمَا مِنْ أفعالِ هَذَا الْبَابِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ : " وَجَدَ " إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " حَقَّدَ " تَعَدَّتْ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى أَصْلِهَا تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ^(١) ، وَكَانَتْ بَاقِيهَا تُسْتَعْمَلُ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَغَيْرِ دَاخِلَةٍ ، وَذَكَرَ مَعَانِيهَا فِي الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ.

قَوْلُهُ :

وَلِرَأْيِ الرَّؤْيَا أَوْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ اتَّمَى

تَقَدَّمَ أَنَّ : " رَأَى " تَنْصَبُ اثْنَيْنِ إِذَا كَانَتْ لِعِلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ ، وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ لِإِعْتِقَادٍ ، وَذَكَرَ النَّاطِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَلْمِيَّةً تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْرًا}.

وَلَمَّا كَانَتْ : " رَأَى " الْمَنَامِيَّةُ لَيْسَتْ رُؤْيَةً حَقِيقَةً إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ وَالتَّخْيِيلِ أُجْرِيَتْ مَجْرَى : حَسِبَ ، وَخَالَ ؛ إِذْ هُمَا لِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتٍ وَلَا دَلِيلٍ ، فَجَعَلُوهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ تَعَدَّتْ إِلَى ضَمِيرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ لِوَاحِدٍ : أَحَدُهُمَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي : " أَرَانِي " وَهُوَ الْفَاعِلُ ، وَالْآخَرُ الْيَاءُ ، وَالرَّائِي هُوَ الْمَرَأِي فَهُمَا وَاحِدٌ.

(١) ينظر توضيح المقاصد : ١ / ٣٨٦ ، تقول في ذلك : وجدت الضالة ، أي لقيتها.

(٢) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

ولا يجوز ذلك إلا فيما كان من أفعال القلوب داخلاً على المبتدأ والخبر ؛
 ألا ترى أنه لا يجوز أبصرْتُني ، ولا نظرتُني ، إنما يقالُ في هذا ونحوه : أبصرتُ
 نفسي ، أو إياي أبصرتُ إلا ما شذ من ذلك ، وهما لفظتان : عَدِمْتَنِي وفَقَدْتَنِي ، ولا
 يُقاسُ عليهما .

ومن زعم أن : " رأى " إذا كانت بصريّة تعدت إلى اثنين مستدلاً بما روي
 في الحديث من قول عن عائشة - رضي الله عنها -^(١) : " لقد رأيتنا مع رسول الله
 - صلى الله عليه وسلم - وما لنا طعام إلا الأسودان " فلا حجة فيه ؛ إذ هي بمعنى
 العلم ، أي لقد علمتُنا .^(٢)

و : " رأى " تُستعمل بمعنى : " علم " فتكونُ إذ ذاك من أفعال القلوب ،
 ولا تجعلُهُ مما حملَ على الشاذ الذي لا يُقاسُ عليه .^(٣)

وقوله : " ولرأى الرؤيا " يُريدُ بالرؤيا الحلمية ؛ كما فسرتها ؛ لكن اللفظ ليس
 نصاً فيه ؛ لأن الرؤيا تُستعملُ مصدرًا لرأى مطلقاً سواء أكانت حلمية أم يقظية ،
 ولكن المشهور استعمالها مصدرًا للحلمية .

(١) الحديث في مسند أحمد بن حنبل : ٢ / ٢٩٨ ، ٣٥٥ ن ٤٠٥ .

(٢) ينظر شرح التسهيل للمراذي : ١ / ٤٩٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٩٢ ، ٩٣ .

﴿ حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ﴾

قَوْلُهُ :

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِإِلَّا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

الْحَذْفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : اِقْتِصَارٌ وَاجْتِصَارٌ ، فَحَذْفُ الْاِقْتِصَارِ حَذْفُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ ، وَحَذْفُ الْاجْتِصَارِ حَذْفُ الشَّيْءِ لِلدَّلِيلِ عَلَيْهِ فَتَقُولُ إِذَا حَذَفْتَ الْمَفْعُولَيْنِ اجْتِصَاراً جَازَ نَحْوُ قَوْلِهِ :^(١)

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ؟

يُرِيدُ : وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ ، فَحَذْفَ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ^(٢) ، وَإِذَا حَذَفْتَهُمَا اِقْتِصَاراً فَفِي ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٌ :

أَحَدُهَا : الْمَنْعُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ، وَبِهِ قَالَ النَّازِمُ^(٣) ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِإِلَّا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ.....

الثَّانِي : الْجَوَازُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الصَّحِيحُ.^(٤)

(١) قائله هو الكميته بن زيد الأسدي ، وهو من الطويل ، انظر الكميته بن زيد وقصائده الهاشميات ص ١١٩ (عبد المتعال الصعيدي) وهو في مدح آل البيت .

الاستشهاد فيه : قوله : "وتحسب" حيث حذف منه المفعولان وهو جائز بالإجماع وذلك ؛ لأجل الاختصار ولكن عند قيام القرينة وليس ذلك بمطلق . وانظر البيت في التذييل والتكميل : ٩ / ٦ ، وينظر الخزانة : ١٣٧ / ٩ ، والدرر : ٢٢٧ / ١ ، وشرح التصريح : ٢٥٩ / ١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٦٩٢ ، والمحتسب : ١٨٣ / ١ ، والشاهد : ٣٥٣ من شواهد العيني ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١٥٢ / ١ ، والأشموني بحاشية الصبان : ٣٥ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ٢٨٨ / ١ ، وأوضح المسالك : ٦٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٥٥ / ٢ .

(٢) من ذلك - أيضاً - قوله تعالى : {أَيْنَ شَرَكَاؤُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تُزْعَمُونَ} (الأنعام : ٢٢) .

(٣) ينظر مذهبه ومذهب الأخفش في شرحه للتسهيل : ٧٤ / ٢ ، ٧٥ ، والهمع : ١٥٢ / ١ .

(٤) توضيح المقاصد : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، والتذييل والتكميل : ١٢ / ٦ ، وينظر الأصول لابن السراج : ٢٤٢ / ٢ ، والهمع : ١٥٢ / ١ ، ومنه قوله تعالى : {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} (النحل : ٧٤)

الثالث : التفصيلُ ، فيحوزُ ذَلِكَ فِي : ظَنَنْتُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا ، وَيُمنَعُ فِي :
"عَلِمْتُ" وَمَا فِي مَعْنَاهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَعْلَمِ.^(١)

وإِذَا حَذَفْتَ أَحَدَهُمَا اخْتِصَارًا فَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا ،
فَمَنْ حَذَفَ الْأَوَّلَ قَوْلِ النَّابِغَةِ :^(٢)

تَلَذُّ لِطْعِمِهِ وَتَخَالُ فِيهِ إِذَا نَبَهَتْهَا بَعْدَ الْمَتَامِ

يُرِيدُ : وَتَخَالُ مَا ذَكَرْتَ فِيهِ ، وَمَنْ حَذَفَ الثَّانِي قَوْلِ عَنْتَرَةَ :^(٣)

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظِي غَيْرَهُ مِنِّي بِمِثْلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

(١) نسبه إليه المرادي في توضيح المقاصد : ١ / ٣٩٠ ، وهو في التذييل والتكميل : ٦ / ١٢ .
(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة للنابغة بعنوان : " نماء من فروع المجد نام " في الديوان : ٦٥ .
اللغة : وتخال بمعنى تظن ، ونبهتها بمعنى : أيقظتها بعد المنام .
موطن الشاهد فيه : قوله : " وتخال فيه " يريد وتخال ما ذكرت فيه .

(٣) قائله هو عنتره بن شداد العبسي ، من قصيدته المشهورة التي أولها هو قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتْرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

وهي من الكامل ، بشرح الزوزاني : ٤٣ وشرح ديوانه : ١١٨ ط : دار الكتب العلمية أولى
لسنة : ١٩٨٥ م ، وانظر الشاهد في الخصائص : ٢ / ١١٦ ، ومع الهوامع : ١ / ١٥٢ ، والأشباه
والنظائر : ٢ / ٤٠٥ ، والأغاني : ٩ / ٢١٢ ، والخزانه : ٣ / ٢٧ ، والدرر : ٢ / ٢٥٤ ، والتذييل
والتكميل : ٦ / ١٤ ، وشرح شذور الذهب : ٤٨٦ ، وشرح شواهد المعنى : ٤٨٠ ، والمقرب : ١ /
١١٧ ، توضيح المقاصد : ١ / ٣٩٨ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٧٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٦ .

اللغة : قوله : " ولقد نزلت إلى آخره " يعني أنت عندي بمثلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك
و : " المحب " بفتح الحاء بمعنى المحبوب والمستعمل في الكلام المحبوب ولكنه أجراه على أصله
من أحببت ، والمكرم على صيغة المفعول من الإكرام .

والشاهد فيه : في قوله : " فلا تظني " هي معترض بين الحار والمجروح وبين متعلقه ، وقوله :
" غيره " مفعول أول لتظني ، ومفعوله الثاني محذوف تقديره : فلا تظني غيره واقماً ، وهذا
الحذف للاختصار دون الاقتصار ، وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون .

بُرِيدُ : فَلَا تَظَنِّي غَيْرَهُ مِنِّي وَإِعْمَا أَوْ كَائِنَا ، وَذَهَبَ ابْنُ مَلِكُونَ^(١) إِلَى الْمَنَعِ.^(٢)

وَإِذَا حَذَفْتَ أَحَدَهُمَا اقْتِصَارًا لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَكَمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يُحذفُ اقْتِصَارًا فَكَذَلِكَ هَذَا لِأَنَّ يَتَقَى مُسْنَدٌ بِلَا مُسْنَدٍ إِلَيْهِ ، أَوْ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ بِلَا مُسْنَدٍ ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ بَرِيدَ ، فَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَيْنِ وَعَدَّتْ : " ظَنَّ " بِالْبَاءِ وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ وَإِلَّا كَانَ يَلْزَمُ ذِكْرُ اسْمِ آخِرٍ وَلَكِنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ ، أَي جَعَلْتُ ظَنِّي فِي زَيْدٍ وَأَوْقَعْتُ بِهِ ظَنِّي ، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْفَاعِلِ وَحذفِ الْمَفْعُولَيْنِ اقْتِصَارًا ، وَقَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ :^(٣)

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفِي مَدَجَجٍ سَرَائِهِمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ^(٤)

(١) ابن ملكون : هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي أبو إسحاق الإشبيلي له شرح على الحماسة وشرح لجمل الزجاجي ونكت على كتاب التبصرة للصيمري ، توفي سنة (٥٨١ هـ). البلغة : ٦٢ - ٦٤ .

(٢) اعلم أن هناك خلافاً حول حذف أحد مفعولي " ظن وأخواتها " اختصاراً ، فالمنع مذهب ابن ملكون والجواز مذهب الجمهور ، وقد رد الجمهور مذهب ابن ملكون قياساً على جواز حذف خبر " كان " وورود الحذف شعراً ونثراً وفي الفصح من كتاب الله تعالى . ينظر شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان : ٣٥ / ٢ ، القضايا النحوية والصرفية في الجزء السادس عشر من كتاب روح المعاني للألوسي : ١٩٩ ، ٢٠٠ (ماجستير بالأزهر) ، شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٧٢ / ٢ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٣) من شعراء الجاهلية ، قتل يوم حنين مع قومه من المشركين ، وكان من ذوي الرأي . الشعر والشعراء : ٧٤٩ .

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة لدريد قاله في رثاء أخيه عبد الله ، وهي من القصائد المنتقاة في الأصمعيات والحماسيات ، والمدجج : التام السلاح ، والسراة : الأشراف ، والفارسي المسرد : الدرود صنعت في بلاد فارس . ويستشهد به على حذف المفعولين والتقدير اجعلوهم موضع ظنكم ، وانظر الشاهد في ابن يعيش : ٨١ / ٧ ، والجمل : ١٩٩ . وشرحه لابن عصفور : ٣٠٩ / ١ ، وأسرار العربية : ٦٤ ، وانظر القصيدة في الأصمعيات ص ١١٧ (دار صادر)

أَيُّ : اجْعَلُوا ظَنَكُمْ فِي أَلْفِي مُدَجِّجٌ ، وَقَالَ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ ذَلِكَ ، فَهَذَا عِنْدَ سَبْيُوِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ^(١) ، وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ^(٢) ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى مَا قُلْنَا مَسْأَلَتَانِ :

أَحَدُهُمَا : وَقُوعُ : " أَنْ " الْمُسْتَدَدَّةُ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، أَوْ : " أَنْ " الْمُخَفَّفَةُ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ بَعْدَ : " ظَنَّ وَأَخْوَاتِهَا " نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فَسَبْيُوِيهِ يَقُولُ : سَدَّ ذَلِكَ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالْأَخْفَشُ يَجْعَلُ الثَّانِي مَحْدُوفًا فَيَقْدَرُ : ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ كَائِنًا .

الثَّانِيَةُ : ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا أَبُوهُ ، وَهُوَ إِذَا تَأَخَّرَ : " أَبُوهُ " وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا مَثَلْنَا ، فَلَا يَجُوزُ هَذَا عِنْدَنَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ سِوَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى مَعْنَى : ظَنَّ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوهُ .

(١) ينظر الكتاب لسبويه : ٣٩ / ١ - ٤١ .

(٢) انظر معاني القرآن : ٤٥ / ١ ، وشرح التسهيل : ٧٥ / ٢ ، والتذيل : ١٩ / ٦ .

﴿ إجراء القول مجرى الظن ﴾

قَوْلُهُ :

وَكَتَّظْنُ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
وَإِنْ بِيَعْضِ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ

ذكر الناظم لإعمال القولِ إعمالَ الظنِّ شَرْطَيْنِ :

أَحَدَهُمَا : أَنْ يَلِيَّ اسْتِفْهَامًا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْاسْمُ نَحْوُ : أَيُّهُمْ تَقُولُ مُنْطَلِقًا؟
وَالْحَرْفُ نَحْوُ : أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟.

الثَّانِي : أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالْفِعْلِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَحْرُورٍ أَوْ
أَحَدَ مَفْعُولِيهِ ، مِثَالُ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ : أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا ؟ ، وَمِثَالُ الْمَحْرُورِ :
أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا ؟ ، وَأَقَائِمًا تَقُولُ زَيْدًا ؟ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَوْ
عَمَلٍ " (١).

ومثال الفصلِ بِغَيْرِ ما ذَكَرَ : أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؟ ، وَلَا يَجُوزُ هُنَا أَنْ
تُعْمَلَ : " تَقُولُ " إِعْمَالًا : " تَظُنُّ " ؛ لِأَنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ أَذَاةِ الْاسْتِفْهَامِ وَبَيْنَ تَقُولِ
بِأَنْتَ وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَحْرُورًا وَلَا مَعْمُولًا لِتَقُولِ ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ

(١) مثال ذلك من كلام العرب :

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملني بهم أو تقول البعد محتوما

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بظرف ، ومن ذلك أيضاً :

أجهالا تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بأحد المعمولين.

ذَلِكَ فَأَوْجَبَ الْحِكَايَةَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّاطِمِ^(١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ^(٢) ، وَنَقَلَ ابْنُ السَّيِّدِ أَنَّ سَيِّوَيْهَ يَخْتَارُ الْحِكَايَةَ ، وَأَنَّ غَيْرَهُ اسْتَوَى عِنْدَهُ الْفَصْلُ بِالْمُبْتَدَأِ وَعَدَمُ الْفَصْلِ فِي جَوَازِ الْإِعْمَالِ .

وَتَرَكَ النَّاطِمُ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ لِإِعْمَالِ الْقَوْلِ إِعْمَالَ الظَّنِّ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ لِمُخَاطَبٍ ، وَيُمْكِنُ أَنَّهُ اِكْتَفَى عَنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ بِالتَّمثِيلِ فَإِنَّهُ قَالَ : " وَكَتَطَّنُ اجْعَلْ تَقُولُ " فَإِنَّهُ أَتَى بِهِ مُضَارِعًا لِمُخَاطَبٍ .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ بِاللَّامِ نَحْوُ : أَتَقُولُ لَزَيْدٍ عَمْرُو مَنْطَلِقُ ؟ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ هُنَا إِعْمَالُ الْقَوْلِ إِعْمَالَ : " أَتَطَّنُ " بَلْ تَتَحْتَمُ الْحِكَايَةُ ، وَلَمْ يُسَيِّنِ النَّاطِمُ فِي عَمَلِ الْقَوْلِ عَمَلَ الظَّنِّ بِالشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، أَمْ عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ فِي الْعَمَلِ أَمْ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ ؟ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٩٥ / ٢ ، وقال سيويه : " فإن قلت : أ أنت تقول زيد منطلق رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ؛ كما فصل في قولك : أ أنت زيد مررت به ، فصارت بمرتلة أخواتها وصارت على الأصل قال الكمي :

أجهالا تقول بني لؤي لعمر أيبك أم متجاهلينا

..... وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية ، وزعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أن ناساً من العرب يوثق بعريبتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت . الكتاب لسيويه : ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) أجاز الكوفيون وكثير من البصريين النصب ولم يعتدوا بأن فاصلاً ، قيل لأن الاستفهام يطلب الفعل فانت فاعل بفعل مقدر وذلك لأن الفعل واقع على الاسمين فينصبهما . ينظر التذليل والتكميل : ١٣٩ / ٦ .

والذي نصَّ النَّاسُ عليه : الخِيَارُ بَيْنَ أَنْ تُعْمَلَ إِعْمَالُ الظَّنِّ فَتَنْصِبُ بِهِ الْجُزْأَيْنِ
وَيَبِينُ أَنْ تَحْكِي بِهِ ، وَإِنْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
مشهور لغاتِ العَرَبِ .

وَإِذَا أَعْمَلَ إِعْمَالَ الظَّنِّ فَهَلْ هُوَ بِمَعْنَى الظنِّ أَوْ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى
مَعْنَى الْقَوْلِ ؟ ، وَإِنْ أَعْمَلَ اللَّفْظَ إِعْمَالَ الظَّنِّ فِيهِ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا أَعْمَلَ
لَفْظَهُ إِعْمَالَ الظَّنِّ كَانَ بِمَعْنَى الظنِّ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَى الكَسَائِيُّ عَنِ العَرَبِ :
أَتَقُولُ : لِلْعُمَيَّانِ عَقْلًا ؟ إِنَّمَا المَعْنَى فِيهِ عَلَى الظَّنِّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)
مَتَى تَقُولُ : القُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يُبْدِنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

معناه : مَتَى تَنْظُنُّ.^(٢)

قَوْلُهُ :

وَأَجْرِي الْقَوْلَ كَظَنِّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ : "قُلْ ذَا مُشْفِقًا"

يعني بقوله : " مطلقاً " أي لَيْسَ مُشْرُوطًا فِيهِ الشُّرُوطُ المَتَقَدِّمَةُ ، بَلْ يَعْمَلُ
المَاضِي وَالمُضَارِعُ وَالأَمْرُ وَاسْمُ الفَاعِلِ وَالمَصْدَرُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِمَّا

(١) قائله هو هذبة بن خشرم بفتح الحاء المعجمة بعدها شين معجمة وراء مهملة ، شاعر متقدم
من بادية الحجاز ، وانظر الشاهد في تخلص الشواهد : ٤٥٦ ، والخزاة : ٣٣٦ / ٩ ، والدرر :
٣٧٢ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٩٥ / ٢ ، وابن الناظم : ٨٠ ، وشرح ابن عقيل :
٥٩ / ٢ ، والشاهد رقم : ٣٦٢ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " القلوص " بضم القاف وضم اللام المخففة وفي آخره صاد مهملة وهو جمع
قلوص بفتح القاف وهي الشابة من النوق وهي بمنزلة الجارية من النساء ، قوله : " الرواسم "
جمع راسمة من الرسم بالسين المهملة وهو نوع من سير الإبل .

الاستشهاد فيه : في قوله : " تقول " حيث أجرى مجرى الظن لتضمنه معناه عند كونه بلفظ
المضارع للمخاطب التالي للاستفهام وهو قوله : " متى " .

(٢) راجع في ذلك : التذييل والتكميل : ١٣٥ / ٦ .

اشترطه غيرهم ، فتقول قال زيد عمراً مُنْطَلِقاً ، ويقول زيد عمراً مُنْطَلِقاً ، كُلُّهُ بِمَعْنَى
الظنِّ ، أَنشَدَ بَعْضُهُمْ :

إِنْ سُلَيْمِي مِنْ تُنَازَعٍ لَبَّهُ وَمَنْ يُنَازِعَهَا فَقُلُّهُ قَدْ خُلِجٌ^(١)

وقد حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ - أَيْضاً - مَذَاهِبٌ فِي إِعْمَالِ الْقَوْلِ إِعْمَالًا : " الظنِّ " غيرَ ما تقدّمَ من لَعَةِ سُلَيْمٍ ، ومن لغة عامة الْعَرَبِ الَّذِي اشْتَرَطُوا فِي إِعْمَالِهِ الشُّرُوطَ السَّابِقَةَ لَا يَلِيقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ .

(١) بيتان من الرجز المشطور لا قائل معلوم لهما ، وهما في التذييل والتكميل : ٤٣٦ / ٦ ،
وارتشاف الضرب : ٧٨ ، الشاهد فيه : فقله وهو فعل أمر بمعنى ظنه .

﴿ أَرَى وَأَعْلَم ﴾

قَوْلُهُ :

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوَا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا

ذَكَرَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ وَهِيَ سَبْعَةٌ : " أَعْلَمَ ، وَأَرَى ، وَأَنْبَأَ ، وَنَبَأَ ، وَأَخْبَرَ ، وَخَبَّرَ ، وَحَدَّثَ " ، هَذِهِ أَقْصَى مَا جَمَعَ النَّاسُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ وَذَلِكَ بَعْدَ الْاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ .

وَالْحَقَّ الْأَخْفَشُ بِ : " أَعْلَمَ وَأَرَى " مَا أَمَكَّنْهُ بِالْهَمْزَةِ مِنْ بَابِ : " ظَنَنْتُ " قِيَاسًا ، فَأَجَازَ : أَظَنَنْتُ عَمْرًا زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَزَعَمْتُ بَكَرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَخَلْتُ مُحَمَّدًا بَشْرًا قَائِمًا ، وَأَوْجَدْتُ سَعْدًا بَكَرًا خَارِجًا ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا .^(١)

وَذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ^(٢) - أَيْضًا - أَنْ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ : " عَلِمَ " . الَّتِي نَقَلْتُ بِالتَّضْعِيفِ مِنْ : " عَلِمَ " الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ سَيَّبُوهِ أَنْ النِّقْلَ بِالتَّضْعِيفِ سَمَاعٌ فِي الْمُتَعَدِّيِّ وَاللَّازِمِ وَبِالْهَمْزَةِ قِيَاسٌ فِي اللَّازِمِ سَمَاعٌ فِي الْمُتَعَدِّيِّ^(٣) ، وَقِيلَ بِالقِيَاسِ فِي التَّضْعِيفِ ، وَقِيلَ بِالسَّمَاعِ فِيهِمَا .^(٤)

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " وَزَادَ الْأَخْفَشُ أَظُنُّ وَأَحْسَبُ وَأُحَالُ وَأُزَعِمُ وَأُوجِدُ ، وَأَلْحَقَ غَيْرَهُ أَرَى

الْحَلْمِيَّةَ سَمَاعًا " . تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ : ٧٤ .

(٢) الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ الْبَصْرِيِّ الْإِمَامِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيِّ أَلْفُ الْمَلْحَةِ وَدَرَّةُ

الْفَوَاصِ وَالْمَقَامَاتِ ، وَتُوفِيَ سَنَةَ (٥١٦ هـ) . الْبَغِيَّةُ : ٢ / ٢٥٧ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ لِسَيَّبُوهِ : ٤١ / ١ - ٤٣ .

(٤) يَنْظُرُ مَذْهَبُ سَيَّبُوهِ فِي تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ : ٧٤ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ

وَالتَّكْمِيلِ : ١٦٩ / ٦ : " وَذَكَرَ فِي الْبَسِيطِ فِي الْهَمْزَةِ أَرْبَعَةَ مَذَاهِبَ : لَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي كُلِّ

فِعْلٍ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْأَعْلَمِ ، قِيَاسٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ إِلَّا مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَهُوَ رَأَى أَبِي

عَمْرٍو وَغَيْرِهِ .. قِيَاسٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ لَمْ تَدْخُلْهُ الْهَمْزَةُ بِمَعْنَى مَا وَقِيلَ هَذَا رَأَى سَيَّبُوهِ ،

وَحَكَى غَيْرُهُ أَنَّ الْأَوَّلَ مَذْهَبُ الْمِرْدِ ، وَفَهُمْ بَعْضُهُمْ مِنْ سَيَّبُوهِ أَنَّهُ يَقِفُ مَعَ السَّمَاعِ كَالْمِرْدِ " .

والمستعمل المتفق عليه في هذا النوع بلا خلاف : " أَعْلَمَ ، وَأَرَى " ، فأما :
 " أَتَبَأُ ، وَتَبَأٌ " فإلى واحدٍ بِنَفْسِهِ ، وإلى آخرِ بَحْرَفِ الْجَرِّ ، وَخَبَرَ وَحَدَّثَ كَتَبَأُ ،
 وَإِنَّمَا تَعَدَّتْ إِلَى ثَلَاثَةٍ عِنْدَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ لِتَضْمُنِهَا مَعْنَى : " أَعْلَمَ " ، وَالتَّضْمِينُ لَا
 يَنْقَاسُ^(١).

وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ : " أَتَبَأُ ، وَتَبَأٌ " يَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا إِلَى اثْنَيْنِ ،
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ بَحْرَفِ الْجَرِّ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ دُونَهُ^(٢) ، قَالَ تَعَالَى :^(٣)
 { هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا } ، وَقَالَ تَعَالَى :^(٤) { يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَانِهِمْ فَلَمَّا
 أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَانِهِمْ } ، وَقَالَ تَعَالَى :^(٥) { أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى } ، وَقَالَ
 الشَّاعِرُ :^(٦)

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنِّ بِالْمُعَيَّبِ نُبِّينِي

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٠٦ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ١٦٧ .

(٢) قال الفارسي في الإيضاح العضدي : ١ / ١٧٥ ، تحت باب الفعل الذي يتعداه إلى ثلاثة :
 بأن هذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بالتضعيف .

(٣) من الآية : ١٠٣ من سورة الكهف .

(٤) من الآية : ٣٣ من سورة البقرة .

(٥) الآية : ٣٦ من سورة النجم .

(٦) قائله هو سحيم بن وثيل الرياحي ، وهو من قصيدة طويلة وقبلة :

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى علي ولا يقيني

وهو من الوافر . توضيح المقاصد : ١ / ٢٣١ ، الخزانة : ٢ / ٥٥٤ ونسه السيوطي في شرح

شواهد المغني : ١٩٠ إلى المثقب العبدى وهو الشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " دعي " أي اتركي ، و : " ماذا علمت " بكسر التاء قال النحاس رواية أبي
 الحسن بكسر التاء ، ورواية أبي اسحق " علمت " بضم التاء ، قوله : " نبئني " أي أخبريني
 من النبأ وهو الخبر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " علمت .. بالمغيب " حيث تعدت نبأ إلى واحد بنفسها وإلى

الثاني بحرف الجر

وَمِمَّا جَاءَ مَحذُوفًا مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أُنْبَأَكَ هَذَا﴾ ، وأصله :

بهذا.

قَوْلُهُ :

وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمَتٍ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ - أَيْضًا - حَقَّقًا

يقول : الثاني والثالث من مفاعيل : " أعلم " لهما ما للأول والثاني من مفعولَي : " علم " من أحكام الإلغاء والتعليق والحذف وغير ذلك ، فتقول إذا أُلغيت : كبشك أعلمت زيدا سمين ، وكبشك سمين أعلمت زيدا .

وحكى صاحب التلخيص^(١) أن الإلغاء لا يجوز في : " أعلم وأخواتها " ، قال ولا نعلم في ذلك خلافاً ، والمنع نصُّ أبي موسى الجزولي^(٢) ، وقال بعضُ شراح الكراسة من الحفاظ لهذا العلم : لم يُجزِ الإلغاء أحد ، قال بعضهم : إنما كان ذلك لقوتها بالنقل فيجيء الإلغاء مناقضاً للتقوية . انتهى^(٤) .

ومعنى هذا الكلام أنها لما نُقلت بالهمزة اقتضى ذلك أن : " أعلمت " عملت في مفعولٍ صحيحٍ كان فاعلاً قبل النقل فلو أُلغيتاها عن الثاني والثالث لكان ذلك كالتناقض ؛ لأنها من حيثُ الإعمال في الأول هي قوية ، ومن حيثُ الإلغاء عن الثاني والثالث هي ضعيفة .

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم .

(٢) هو أبو الحسين بن أبي الربيع صاحب البسيط في شرح الجمل والتلخيص ، توفي سنة (٦٨٨هـ) ، وانظر النص المذكور في التلخيص : ٣٦٢ / ١ .

(٣) ينظر المقدمة الجزولية في النحو : ٨٣ .

(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٧٠٦ - ٧١٠ .

وأما التعليقُ فحكى صاحبُ التلخيصِ وغيرُهُ فِيهِ خِلَافاً ، وذكرَ أنْ أَكثَرَ التَّخْوِينِ مَنعُوهُ ، والذي أَجَازَ ذَلِكَ إِنَّمَا أَجَازَهُ فِي الثَّانِي والثَّالِثِ ، فنقولُ : أَعَلِمْتُ زَيْدًا أَبَكرَ قائِمٍ أمَ عَمْرٍو .

وأجازَ صاحبُ التَّمهيدِ الإلغَاءَ والتَّعْلِيقَ فِي هَذِهِ الأفعالِ إِذَا بُنِيَتْ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ، فأجازَ : عَمْرٍو أَعَلِمَ زَيْدٌ شَاخِصٌ ، وَعَمْرٍو شَاخِصٌ أَعَلِمَ زَيْدٌ ، وَأَعَلِمَ زَيْدٌ مَا عَمْرٍو شَاخِصٌ ، أو لَعَمْرٍو شَاخِصٌ ، أو أَعَمْرٍو شَاخِصٌ ، وهو ظاهِرٌ كَلَامِ أَبِي مُوسَى ^(١) ؛ لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. ^(٢)

وأما الحذفُ فإنْ حذفتِ الثَّلَاثَةُ جازَ ذَلِكَ اِقْتِصَارًا أو اِخْتِصَارًا ، فنقولُ فِي الاِقْتِصَارِ : أَعَلِمْتُ ، فنذكرُ أَنَّهُ صَدَرَ مِنْكَ إِعْلَامٌ وَلَا تَذَكُرُ المَعْلَمَ وَلَا المَعْلَمُ بِهِ .
وتقولُ فِي الاِخْتِصَارِ : أَعَلِمْتُ ، مُجِيبًا لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ : هَلْ أَعَلِمْتَ زَيْدًا عَمْرًا قائِمًا ؟ .

وأما حذفُ اثْنَيْنِ مِنْهَا أو واحدٍ اِخْتِصَارًا فَيَجُوزُ ، وأما اِقْتِصَارًا ، فلا يَجُوزُ ، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّوِيَّةِ ^(٣) ، وأما غَيْرُهُ فَأَجَازَ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يُؤَدِّ إِلى بَقَاءِ أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ اللذَيْنِ أَصْلُهُمَا المُبْتَدَأُ والخَبَرُ ، فأجازَ : أَعَلِمْتُ زَيْدًا ، إِذَا كانَ زَيْدٌ المَفْعُولَ الأوَّلَ ، وَأَجَازَ : أَعَلِمْتُ كِبشَكَ سَمِينًا ، وتُحذفُ المَفْعُولَ الأوَّلَ اِقْتِصَارًا كَمَا حَذَفْتَهُمَا فِي المِثَالِ وَأَبَقِيَّتُهُ. ^(٤)

(١) المقدمة الجزولية : ٨٣ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ١٥٧ / ٦ ، وفيه نقل عن الأستاذ أبي علي الشلوين : المذهب الصحيح أنه لا يجوز الإلغاء عن المفعولين سواء أبني للفاعل أم للمفعول .

(٣) الكتاب لسيويه : ٤١ / ١ .

(٤) ذكر في التذيل والتكميل أن المذاهب في ذلك ثلاثة :

- مذهب الأكثرية ومعهم المراد وابن مالك : جواز الحذف والاختصار على الأول .

- مذهب سيويه ومن تبعه كالأخفش وابن عصفور : لا بد من ذكر الثلاثة .

- مذهب الشلوين : يجوز حذف الأول والاختصار على الأخيرين .

وأجاز ابنُ كيسانِ الاقتصارَ عَلَى الأَوَّلِ ، واستدلَّ لِذَلِكَ حَطَّابٌ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى ^(١) : {تَبَأْنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} ^(٢) ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ أَنْ تَكُونَ الَّتِي
تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَأَصْلُ الثَّانِي بِحَرْفِ الْحَرِّ ،
وَحُذِفَ الثَّانِي اقْتِصَارًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : {مَنْ أُنْبَأَكَ هَذَا} أَي : بِهَذَا
{قَالَ تَبَأْنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} أَي تَبَأْنِيهِ ، فَحُذِفَ اقْتِصَارًا لِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ .

قَوْلُهُ :

وَأِنْ تَعَدَّى لِوَأَحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصُلًا

يقولُ : " عَلِمَ " بِمَعْنَى : " عَرَفَ " ، وَ : " رَأَى " بِمَعْنَى : " أَبْصَرَ " .
يَتَعَدَّى لِوَأَحِدٍ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ النُّقْلِ تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ ، أَمَا : " رَأَى " فَقَدْ
عُدَّتْ بِالْهَمْزَةِ ، قَالَ تَعَالَى ^(٤) : {فَأَرَاهُ الْكُتُبَى} .

وَأَمَّا : " عَلِمَ " بِمَعْنَى : " عَرَفَ " فَلَا يُحْفَظُ النُّقْلُ فِيهَا إِلَّا بِالتَّضْعِيفِ ، قَالَ
تَعَالَى ^(٥) : {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٦) : {تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ
اللَّهُ} ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٧) : {وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعَلَّمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} وَلَا يُحْفَظُ نَقْلُهَا

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم

(٢) هذا المذهب في التذييل والتكميل : ١٥٤ / ٦ ، وفيه يقول : إنه مذهب المبرد وأبي بكر وابن
كيسان والأكثرين ، وإن كان المبرد في المقتضب يقول بخلاف ما نسب إليه . ينظر المقتضب :

١٢٢ / ٣ .

(٣) من الآية : ٣ من سورة التحريم .

(٤) الآية : ٢٠ من سورة النازعات .

(٥) من الآية : ٣١ من سورة البقرة .

(٦) من الآية : ٤ من سورة المائدة .

(٧) من الآية : ٩١ من سورة الأنعام .

والصحيحُ أن التَّغْلَ بِالْهَمْزَةِ فِي الْمُتَعَدِّي سَمَاعٌ لَا قِيَاسٌ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، فَلَا يُقَالُ :
أَقْتَلْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَلَا أَشْتَمْتُ عَمْرًا خَالِدًا .

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو اثْنَسَا

يَقُولُ : ثَانِي : " أَعْلَمَ " عَلَى زَعْمِهِ ، وَ : " أَرَى " حَكْمُهُ كَحَكْمِ ثَانِي :
" كَسَا " مِنْ جَوَازِ حَذْفِهِمَا وَحَذْفِ أَحَدِهِمَا اقْتِصَارًا وَاقْتِصَارًا وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : " فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو اثْنَسَا " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ التَّغْلِيْقُ فِي بَابِ :
" كَسَا " عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي هَذَيْنِ لِأَنَّ : " أَعْلَمَ " الْمُنْقُولَةَ مِنْ : " عَلِمَ " بِمَعْنَى :
" عَرَفَ " فِعْلٌ قَلْبِيٌّ ، وَ : " أَرَى " الْإِبْصَارِيَّةُ قَدْ تُعَلَّقُ كَمَا عُلِّقَتْ : " رَأَى " الْبَصْرِيَّةُ ، قَالَ تَعَالَى ^(١) : { أَرِنِي كَيْفَ تُخْبِي الْمَوْتَى } .

قَوْلُهُ :

وَكَاَرَى السَّابِقِ تَبَّأَ أَخْبَرًا حَدَّثَ أَبًا كَذَاكَ خَبَّرًا

يَعْنِي بِالسَّابِقِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَوَّلًا فِي هَذَا الْفَصْلِ ، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ : " أَرَى " الَّتِي ذَكَرَهَا ثَانِيًا وَهِيَ الْإِبْصَارِيَّةُ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى ثَلَاثَةِ السَّمَاعِ ، وَلَوْلَا السَّمَاعُ لَمَا أُثْبِتْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ ، وَالتَّضْمِينُ لَا يُقَالُ بِقِيَاسٍ ، قَالَ النَّابِغَةُ ^(٢) :

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٢٦٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَجْرِ الْكَامِلِ وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي ، مِنْ قَصِيدَةِ يَهْجُو بِهَا زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِ بْنِ خُوَيْلِدٍ لَقِيَهُ بِعَكَاظٍ فَأَشَارَ عَلَيْهِ أَنْ يَشِيرَ عَلَى قَوْمِهِ بِقِتَالِ بَنِي أَسَدٍ وَتَرَكَ حَلْفَهُمْ فَأَبَى النَّابِغَةُ الْغَدْرَ وَبَلَّغَهُ أَنْ زُرْعَةَ يَتَوَعَّدُهُ فَقَالَ :

نَبَيْتَ زُرْعَةَ إِلَى آخِرِهِ

دِيَوَانُهُ : ٨٦ بِشْرَحِ عَبَّاسِ عَبْدِ السَّاتِرِ وَيَنْظُرُ بَيْتَ الشَّاهِدِ فِي تَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ : ٤٦٧ ، وَابْنُ يَعْيشَ : ٦٥ / ٧ ، وَالْحِزَانَةُ : ٣١٥ / ٦ ، وَالْكِتَابُ : ٤١ / ١ ، وَالشَّاهِدُ : ٣٦٩ مِنْ شُّوَاهِدِ

تُبَّتْ زُرْعَةٌ وَالسَّقَاهَةُ كَاسِمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

وقال آخرُ في : " أَخْبِرَ " : (١)

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تُعَوِّدِنِي

وقال آخرُ في : " حَدَّثَ " : (٢)

العيني ، والتصريح : ١ / ٢٦٥ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وابن الناظم : ٨١ ، والتذيل : ٦ / ١٦٥ .

اللغة : قوله : " نبئت " على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، و : " زرعة " هو ابن عمرو بن خويلد الذي ذكرناه آنفاً ، وقوله : " يهدي " بضم الياء من الإهداء .
الاستشهاد فيه : في قوله : " نبئت " حيث نصب ثلاثة مفاعيل ؛ لأنه تضمن معنى : أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل وعمل عمله .

(١) البيت من بحر البسيط لرجل من بني كلاب ، وذكر في الحماسة بعده بيتاً آخر وهو قوله :

وتجعلني نطفة في القعب باردة وتغمسي فاك فيها ثم تسقيني

ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٤٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وابن الناظم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٢ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٥ ، والدرر : ٢٧٩ .

اللغة : قوله : " أخبرتني " بضم الهمزة لأنه مجهول ويكسر لأنه خطاب للمؤنث ، قوله : " دنفاً " بفتح الدال وكسر النون صفة مشبهة من الدنف بفتح الدال وفتح النون وهو المرض اللازم ، فإذا قلت : دنف بفتحتين يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، يقول : رجل دنف وامرأة دنف وقوم دنف ، وإذا قلت : دنف بكسر النون تقول : رجل دنف وامرأة دنفة وقوم دنفون .
الاستشهاد فيه : على أن أخبرتني بمعنى نبئتني حيث نصب ثلاثة مفاعيل .

(٢) قائله هو الحارث بن حلزة البشكري ، وهو من قصيدته المشهورة المنظومة في المعلقة السبع وأولها هو قوله :

آذنتنا بينها أسماء رب ثاوٍ يملُ منه الثواء

وهي من الخفيف ، ينظر شرح القصائد العشر : ٣٨٧ ، وابن يعيش : ٧ / ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٥٣ ، وابن الناظم : ٨٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٧٠ ، ومع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٥٩ ، والدرر : ٢ / ٢٨٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٥ ، وشرح المعلقة السبع للزروني : ١٦١ ، والشاهد : ٢٧٣ من شواهد العيني .

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ بِهِ فَمَنْ حُدَّ ثُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

وَقَالَ آخِرُ فِي : " أَتْبَأ " : (١)

وَبُنِّيَتْ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وَقَالَ آخِرُ فِي : " خَيْر " : (٢)

وَخَبِرَتْ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعْوُدُهَا

الاستشهاد فيه : في قوله : " حدثموه " بمعنى نبئتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، وقال ابن الخباز : لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول وهذه الشواهد الخمس دليل على ذلك ، قال الزمخشري في قوله تعالى { كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ } - من الآية : ١٦٧ من سورة البقرة : إن حسرات مفعول ثالث وليس فيه بناء للمفعول ، والأمر كما قاله لأن الرؤية قلبية وذلك لأن الأعمال معان فلا تدرك بحاسة البصر .

(١) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي ، وأولها هو قوله :

لعمرك ما طول هذا الزمن على المرء إلا عناء معن

وهي من المتقارب ، انظر ديوانه : ١٥ المطبعة النموذجية ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٢ ، والدرر : ١ / ١٤٠ ، وابن الناظم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٠ من شواهد العميني .

اللغة : قوله : " عناء " أي تعب ، وقوله : " معن " أي متعب ، وقوله : " ونشئت " أي أخبرت ، وقوله : " قيساً " أراد به قيس بن معدي كرب ، وقوله : " ولم أبله " يعني لم أختبره . الاستشهاد فيه : في قوله : " وأنبت " فإنه نصب ثلاثة مفاعيل مثل : نبأ كما ذكرناه .

(٢) البيت من الطويل ، قائله هو العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، والقصة في ذلك أن سواد

الغميم وهي امرأة من بني عبد الله بن غطفان اسمها ليلي ولقبها سواد كانت تزول الغميم من بلاد غطفان وكلف بها العوام فخرج إلى مصر في ميرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها وأنشأ يقول بيت الشاهد وغيره . بنظر شرح النصريح : ٢٦٥ / ١ ، والدرر : ٢ / ٢٧٨ ، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٢٥٢ ، والشاهد رقم : ٣٧١ من شواهد العميني ، وجمع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وابن الناظم ،

الاستشهاد فيه : على أن خبرت بمعنى نبئت وأنه يقتضي ثلاثة مفاعيل كما ذكرناه .

فهرس موضوعات

﴿ الجزء الأول ﴾

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٦	أولاً : الدراسة
٩	الفصل الأول
٩	التعريف بابن مالك.
١٨	الفصل الثاني
١٨	التعريف بأبي حيان.
٤٧	الفصل الثالث
٤٧	موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً.
٥٤	الفصل الرابع
٥٤	كتب أبي حيان المشهورة : شرح الألفية - التذييل - الارتشاف.
٦٥	الفصل الخامس
٦٥	شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره.
٧١	الفصل السادس
٧١	القيمة العلمية لشرح الألفية لأبي حيان.
٧٩	الفصل السابع
٧٩	من أصول النحو عند أبي حيان.
٨٧	الفصل الثامن
٨٧	مخطوطات الكتاب : وصفها وصور منها.
١١١	خاتمة

الصفحة	الموضوع
	ثانياً : التحقيق
- أ -	خطبة الشارح
(١)	الكلام وما يتألف منه.
	علامات الاسم.
	علامات الفعل.
(١٥)	المُعْرَب والمَبْنِي.
(٢٢)	الأسماء الستة.
(٣١)	باب المثني.
(٣٦)	جمع المذكر والمؤنث.
(٤٠)	جمع المؤنث.
(٤٣)	إعراب ما لا ينصرف.
(٤٥)	إعراب الأفعال الخمسة.
(٤٨)	إعراب المعتل الآخر.
(٥٣)	النكرة والمعرفة.
(٥٩)	الضمير.
(٥٩)	حكم اتصال الضمير وانفصاله.
(٦٩)	دخول نون الوقاية على الفعل.
(٧٢)	دخول نون الوقاية على الحروف.
(٧٥)	العلم.
(٨٣)	اسم الإشارة.
(٨٧)	الموصول.
(٨٩)	ما يشترط في جملة الصلة.

الصفحة

الموضوع

- (١١٤) المعرفة بأداة التعريف.
- (١٢٣) الابتداء.
- رافع المبتدأ والخبر.
- (١٥١) مواضع الابتداء بالنكرة.
- (١٥٤) أحوال الخبر "تقدماً وتأخيراً".
- (١٦٦) مواضع حذف الخبر وجوباً.
- تعدد الخبر.
- (١٧٥) كان وأخواتها.
- الأفعال التي وردت بمعنى صار.
- (١٨٧) حكم توسط خبر كان وأخواتها.
- حكم تقديم خبر كان وأخواتها عليها.
- (١٩٩) حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم.
- (٢٠٥) ما تختص به كان دون أخواتها.
- حذف كان.
- (٢١٧) فصل في ما ولا وإن المشبهات بليس.
- زيادة باء الجر في الأخبار المنفية.
- (٢٤٣) أفعال المقاربة.
- بجاء خبر كاد وعسى وحرى بأن المصدرية.
- ما يستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال.
- (٢٥٧) إن وأخواتها.
- (٢٦٦) فتح وكسر همزة إن.
- (٢٧٨) دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة.

الصفحة	الموضوع
(٢٨٥)	إبطال عمل إن إذا اتصلت بها (ما) الزائدة.
(٢٩٤)	تخفيف إن وأن وكأن ولكن.
(٣٠٧)	لا التي لنفي الجنس.
(٣١٨)	دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس.
(٣٢٣)	ظن وأخواتها.
(٣٣١)	الإلغاء والتعليق في باب ظن.
(٣٤٧)	حذف المفعولين أو أحدهما.
(٣٥١)	إجراء القول مجرى الظن.
(٣٥٥)	أرى وأعلم.
(٣٦٣)	فهرس الموضوعات.



رابط بديل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



twitter مكتبة لسان العرب



facebook مكتبة لسان العرب



instagram مكتبة لسان العرب



